











جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية  
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب  
الملح لا إلا بفؤادك مسكراً

للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري

٤٥٣ - ٥٣٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

مؤلى خليل عوض الله

القاهرة

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾

«صدق الله العظيم»





## مقدمة اللجنة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد :

فإن «صحيح مسلم» يعدّ من أهم كتب الحديث الشريف وأصحّها؛ فقد انتقاء مؤلفه من نحو ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وقال عنه أبو على النيسابوري، شيخ الإمام النووي: «مأتمت أديم السماء أصبح منه».

ونظراً لأهميته بين كتب الحديث، تناولته كثير من العلماء بالشرح والتفسير والترجمة إلى اللغات الإسلامية المختلفة، لتعم الفائدة منه أقطار المسلمين كافة. وقد وصل إلينا من هذه الشروح أكثر من عشرين شرحاً، منها هذا الكتاب : «المعلم بفوائد مسلم» للإمام أبى عبد الله محمد بن على بن عمر بن محمد التّيميّ، المشهور بالمازريّ، نسبة إلى «مآزرة» بصقلية، التي يُظنّ أن والده قد هاجر منها إفريقيا التونسية، بعد اختلال الأحوال بصقلية.

وقد سبق للجنة إحياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، أن نشرت الجزء الأول من هذا الكتاب، سنة ١٩٩٣ م، بتحقيق الأستاذين متولى خليل عوض الله، وموسى السيد شريف، واليوم يسرها أن تنشر الجزء الثانى، وهو تمام الكتاب.

ويعالج هذا الجزء قضايا التفليس، والحوالة، والصرف والشفعة، والفرائض والهبات والوصية، والنذر والإيمان، والقسامة، والقصاص، والديات، والسرقة والخمر، والقضاء واللقطة، والجهاد والغزوات، والصيد، والأضاحى، والأطعمة، واللباس والزينة، والأدب والسلام، والفضائل والبر والصلة، والقَدَر، والعلم والنفاق، والقيامه والجنة والنار، والفتن وأشرار الساعة، والزهد والتفسير.

ويمتاز شرح المازريّ على «صحيح مسلم» بالرواية الصحيحة، والأسلوب الواضح فى التعبير والتقرير، وما من مسألة فقهية أو فتوى شرعية، تعرّض لها المازريّ، إلا ودعمها بتطبيق أقواله على قواعد الأصول، متبعاً فى ذلك المنهج المنطقيّ، وما انتهى إلى قول من الأقوال، إلا بعد أن مهد له بالحجة وأقام البرهان.

وقد رجع المازريّ فى شرحه لمسلم، إلى مجموعة لا تحصى من المصادر المتنوعة؛ فمن كتب الحديث: كتاب الغريبين للهروى، وغريب الحديث لأبى عبيد، وغريب الحديث لابن قتيبة،

وسنن النسائي، ومسند ابن البزار، وموطأ مالك، وصحيح البخاري، وغيرها، ومن كتب الرجال: الضعفاء لابن جعفر العقيلي، والتاريخ الكبير للبخاري، والكنى لمسلم، والأسماء والكنى للنسائي، والكنى لابن الجارود، وغيرها، ومن كتب اللغة والنحو: المقصور والممدود لابن ولاد، وشرح السيرافي على سبويه، والجامع للقرآن القيرواني، والغريب المصنف لأبي عبيد، وخلق الإنسان لأبي مالك الأعرابي، والعين للخليل بن أحمد، والجمهرة لابن دريد، وغير ذلك كثير كثير!

أما محقق هذا الجزء المرحوم الأستاذ «متولى خليل عوض الله» فهو عالم فاضل، ذو باع طويل في معالجة التحقيق، والصبر على مشقاته، وقد التزم في تحقيق هذا الجزء بالمنهج العلمي، المتبع لدى جلة العلماء في هذا الفن، فقابل بين مخطوطات الكتاب، وأثبت الصواب في المتن، وأشار في الهامش إلى فروق النسخ، وخرّج ما في الكتاب من النصوص الشعرية والنثرية، وراجع الكثير من مصادر المؤلف في شرحه، وضبط المشكل من الكلمات، وترجم للأعلام الواردة في النص.

وإن لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إذ تشكر له هذا العمل الشاق المضني في خدمة الكتاب، لتدعو الله جلّت قدرته أن يتغمده الله برحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم آل الصبر والسلوان.

وقد راجع هذا الجزء نخبة من أساطين المحققين من أعضاء اللجنة، وكان لها بعض الملاحظات الطيبة، والنظرات النافذة في تصحيح شيء مما شابه من الأوهام هنا وهناك، فالشكر الجزيل لهؤلاء العلماء الأعلام، لقاء ما بذلوا ويبدلون في خدمة تراثنا المجيد.

واليوم يسعد لجنة إحياء التراث الإسلام، أن تقدم هذا العمل الجليل، محققاً مجلواً، إلى قراء العربية في مشارق الأرض ومغاربها، وتدعو الله جلّت قدرته أن يفيق المسلمون من سباتهم، ويتحدوا في مواجهة الموجات الإلحادية والتطرف والزندقة، وأن ينهضوا للوقوف أمام الرّدة الفاجرة، التي تستهدف الإسلام الصحيح، ويعودوا بالدين الإسلامى إلى منابعه الصافية، في كتاب الله، وسنة الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

القاهرة في ١/١٠/١٩٩٥ م

أ. عبد المنعم محمد عمر

د. رمضان عبد التواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

الحمد لله الهادى من استهداه، والواقى من اتقاه، والكافى من تحرى رضاه،، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وصحابته السادة الأعلام، (وبعد):

فإن هذا الكتاب الجليل الشأن لفت النظر إليه نقل كثير من جلّة الأئمة الأعلام فى الحديث واللغة والأدب عنه، فقد أورد الإمام المازرى ذكرهم كثيرا مع توضيحه لغرائب اللغة والأدب، التى ورد ذكرها فى متون الأحاديث كألفاظ غامضة بعيدة من الفهم؛ لقلّة استعمالها، وهذا فن مهم يقبّح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحرى جدير بالتّوقى.

وقد «سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال:

«سلوا أصحاب الغريب فإنى أكره أن أتكلّم فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فسأخطىء».

ولهذا وجب أن يكون فى الفهارس العامة لهذا الكتاب فهرس للمواد، وقد ذكرت مانقل عن أهل علم الحديث للإفادة العامة.

ثم إن غير واحد من العلماء صنفوا فى ذلك فأحسنوا، فقد روى:

«عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ» قال: «أول من صنف الغريب فى الإسلام: النّضر ابن شميل»..

هذا وبالله التوفيق.

## المحقق

متولى خليل عوض الله





## ومن كتاب التفليس

[باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه<sup>(١)</sup>]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس، أو إنسان قد أفلس، فهو أحق به من غيره»<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ رحمه الله: اختلف الناس<sup>(٣)</sup> في مشتري السلعة إذا مات أو أفلس<sup>(٤)</sup>، ولا وفاء عنده بثمنها وهي قائمة.. فقال الشافعي: بائعها أحق بها في الموت والفلس.  
وقال أبو حنيفة: هو أسوة فيهما وقال مالك: هو أحق في الفلس<sup>(٥)</sup> وأسوة في الموت<sup>(٦)</sup>.

(١) كل عنوان في هذا الجزء وضع بين معقوفتين فهو زيادة من صحيح مسلم، وذلك حسب منهج التحقيق المتبع في الجزء الأول.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢١)

(٢) وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه.

(٣) الناس: أي: العلماء.

(٤) إذا أفلس أو مات، أي قبل أن يؤدي ثمنها، ولا وفاء عنده بثمنها وهي قائمة.

(٥) فلس: بالفتح معروف، الجمع في القلة: أفلس، وفي الكثرة: فلوس. وقال ابن دريد: الفلس: صنم كان لطيء في الجاهلية. والفلس: بالتحريك عدم النيل، وبه فسر أبو عمرو قول أبي قلابة الطابخي:

يا حبيب ما حسب القبول وحبها فلس فلا ينصبك حب مفلس

راجع (تاج العروس للزبيدي ٤: ٢١٠)

وروي الشطر الأول هكذا:

يا حبيب ما حسب القبول وحبها

راجع (لسان العرب ٨: ٤٧).

(٦) قال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار: إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمنها. وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت.. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها؛ بل تتعين المضاربة.. وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت.

واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة وتعلق بشيء يروي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وليس بثابت عنهما.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢١، ٢٢٢).

وقال مالك: هو أحق في الفلس، وأسوة في الموت؛ لأن المفلس يمكن أن تطرأ له ذمة بخلاف الميت.

راجع (شرح الزرقاني على صحيح الموطأ ٣: ١٤٧).

ويحمل أبو حنيفة هذا الحديث: على أن المتاع وديعة أو غصب، لأنه لم يذكر البيع فيه. وتأويله هذا يرده ماخرجه أبو داود: أنه صلى الله عليه وسلم قال: «أبى رجل باع متاعا فأفلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به، فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة بالغمراء»<sup>(١)</sup>.

وقال عليه السلام أيضا: «إن قضاء من ثمنها شيئا فإبقى فهو أسوة الغرماء، وأبى امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئا، أو لم يقتض فهو أسوة الغرماء»<sup>(٢)</sup>. فقد نص هاهنا على البيع، ولا معنى لقول من قال منهم: قد يكون البيع هاهنا بمعنى التساوم كما قلتم أنتم في «البيعان بالخيار» إن معناه: المتساومان، لأنه عليه السلام ذكر هاهنا: «ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا» وقال: «إن قضاء من ثمنها شيئا» ولا يصح أن يقضى من ثمنها شيئا وهما متساويان، فإذا وضح الرد على أبى حنيفة عُدنا بعد ذلك إلى مالك والشافعى، فيقول مالك: فَصَلَّ في هذا الحديث بين الموت والفلس، والشافعى ساوى بينهما، فيقول الشافعى:

قد خرَّج أبو داود قال: أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس قال<sup>(٣)</sup>: لأقضين بينكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق<sup>(٤)</sup> به». فقد ساوى هاهنا بين الموت والفلس، وأنتم تفرقون بينهما فلا بد من طلب الترجيح، فنقول:

قد يحمل ما تعلق به الشافعى على أنه في الودائع لا في البيع، لأنه إنما ذكر: «فوجد رجل متاعه بعينه» وقد يكون ذلك غصبا أو تعديا<sup>(٥)</sup>.

(١) «فيه أسوة الغرماء» وبهذا الذى قاله مالك، وأحمد؛ لنصه صلى الله عليه وسلم على الفرق بين الفلس والموت، وهو قاطع لموضع الخلاف. وقال الكوفيون: ليس أحق به فيها. وقال الشافعى: هو أحق به فيها لحدث أبى داود وابن ماجة وضرهما.

راجع (شرح الزرقانى على صحيح الموطأ ٣: ١٤٧).

(٣) قال أبو داود: حديث مالك أصح.

راجع (سنن أبى داود ٢: ٢٥٧).

(٤) هكذا في نسختي د، ز: وفي سنن أبى داود: فقال.

(٥) راجع سنن أبى داود ٢: ٢٥٧.

وقال بعض أصحابنا: لعله مات وقد تبين فلسه وطلب هذا [سلعته] فإدركه الموت<sup>(١)</sup> على أنه لم ينقل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، ويمكن أن يكون لو نقله لتأولناه على غير ما حمّله عليه.. هذه طرق الترجيح لنا على الشافعي.

وأما قوله في الحديث: «فإن قضاؤه من ثمنها شيئاً فما بقي فهو أسوة الغرماء». وظاهره أنه ليس له استرجاع<sup>(٢)</sup> السلعة.

وقال بعض من أخذ بهذا الحديث: إن هذا الظاهر منه متروك بالقياس، لأنه إذا ثبت أنه أحق بالكل كان أحق بالجزء، وإنما كان له ارتجاعها في التفليس ليعيب الذمة التي دخل عليها، فصار كمن وجد فيما اشتراه عيباً فله رده، وإنما لم يرد في الموت وإن تعابت<sup>(٣)</sup> الذمة لا نقطاعها رأساً فيعظم ضرر بقية الغرماء، وفي الفلاس لا يعظم ضررهم إذا قدم عليهم لبقاء ذمة غريمهم، وإذا وضح هذا من جهة القياس كان له رد ما قبض وارتجاع السلعة، فإن أراد الغرماء دفع الثمن إليه ليمنعوه من أخذ سلعته<sup>(٤)</sup> كان ذلك لهم، لأنه إنما كان له ارتجاع السلعة لعلّة فقد الثمن فإذا زالت العلّة زال حكمها، وأبى ذلك الشافعي ولم يسقط حقه في الارتجاع بدفعهم الثمن إليه، وأعتلّ له بأنه قد يطرأ غريم آخر فلا يرضى بما صنعه الغرماء من تسليم بعض مال الغريم في هذه السلعة، وتفاوت سلعته فيلحقه الضرر في ذلك.

خرج مسلم في هذا الحديث<sup>(٥)</sup>: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جريح الحديث هكذا في رواية أبي العلاء.. وأما في رواية الجلودى فجعل ابن ثُمير بدل ابن أبي عمر، والصواب ابن أبي عمر<sup>(٥)</sup>. وقد تقدم في كتاب الحج حديثان.

(١) هكذا في د، وفي ز: فإدركته الموت.. وما بين المعقوفين زيادة من (ح).

(٢) هكذا في ز، وفي د: السلف.

(٣) راجع (الموطأ) لما لك بن أنس رضى الله عنه ١: ٣٩٤ تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٤) هكذا في نسختي د، ز، وفي التونسية: من أخذ سلعتهم. والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا في د، وفي ز: في الباب.

(٦) وهو ابن عكرمة بن خالد المخزومي.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٣٢).

أولهما: «حدثنا ابن أبي عمر: حدثني هشام بن سليمان، أجدهما: حديث حفصة رضى الله عنها: «ما شأن الناس حلوا»<sup>(١)</sup>».

والثاني: حديث: «لا تُسافر المرأة إلا مع ذى محرم»<sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب الأشربة حديث<sup>(٣)</sup> آخر رواه ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان، وابن أبي عمر هذا هو: محمد بن يحيى العَدَنِي. يعد في أهل مكة. وهشام بن سليمان مكى أيضا. وخرج مسلم أيضا في كتاب التفسير حديث شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أفلس الرجل فوجد متاعه بعينه فهو أحق به»، ثم عقب بعده.

حدثنا زهير بن حرب قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد<sup>(٤)</sup> هو: ابن أبي عروبة عن قتادة «هذا الإسناد مثله هكذا روى أبو أحمد الإسنادين: الأول من حديث شعبة. والثاني من حديث سعيد.

ووقع في رواية ابن ماهان في الإسناد الثانى شعبة مكان سعيد. والصواب ما رواه أبو أحمد هكذا قال بعضهم.

## [باب فضل إنظار المعسر]

وخرج مسلم في إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر: «حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق، عن ربعي بن خراش<sup>(٥)</sup> عن حذيفة قال.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ٩٧٥).

(٢) راجع (الجامع الصغير للسيوطي ٢: ٢٠٠).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٣: ١٤٣).

(٤) في نسخة د: إبراهيم بن سعيد، وما أثبتناه عن:

(صحيح مسلم بشرح النووي ٣: ٢٤).

(٥) هكذا في نسخة د، زوفي م.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢٤).



«أَتَى الله بعبد من عباده<sup>(١)</sup> أتاه الله مالا».

وذكر الحديث إلى آخره وفيه: «فقال عَقْبَةُ بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري»  
هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، هكذا روى هذا الإسناد في كتاب  
مسلم<sup>(٢)</sup>.

والحديث محفوظ لأبي مسعود عَقْبَةُ بن عمرو<sup>(٣)</sup> الأنصاري (البدرى)<sup>(٤)</sup> وحده، لا  
لعَقْبَةُ بن عامر الجهني.

والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر قاله الدارقطني. قال وصوابه: عَقْبَةُ بن  
عمر<sup>(٥)</sup> وأبو مسعود الأنصاري.

كذلك رواه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق، وتابعهم: نُعَيْم بن أبي هند، وعبد  
الملك بن عمير، ومنصور، وغيرهم عن رَبِيعِ بن خراش عن حُذَيْفَةَ قالوا في آخر الحديث:  
قال عَقْبَةُ بن عمر، وأبو مسعود.

وهذه الأحاديث خرَّجها مسلم في الباب أعني حديث: منصور ونعيم بن أبي هند  
وعبد الملك بن عمير.

(١) هكذا في نسختي د، ز، ومسلم، وفي (م): «يؤتى الله». وما أثبت هو الصواب.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢٥).

(٢) في كتاب مسلم. أي: في جمع نسخ مسلم.

(٣) في د: عمر. وفي زعمرو، والصواب ما أثبت من مسلم، ر.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ هامش ٢٢٥) وما بعدها.

(٥) في نسختي د، ز.. وصوابه قال: عَقْبَةُ بن عمر. والصواب ما أثبت من مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ هامش ٢٢٦).

## [كتاب الحوالة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «مطل الغنى ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع»<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ: الكلام في الحوالة في ثلاثة فصول:

أحدها: هل يجبر المحال على التحول؟.

والثاني: هل يشترط في ذلك رضى المحال عليه؟.

والثالث: هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة؟.

فأما الفصل الأول فجمهور العلماء على أنه لا يجبر على التحول وهملوا هذا الحديث على النذب.. وقال داود: يجبر على التحول وحمل هذا الحديث على الوجوب، وأهل الأصول مختلفون في الأمر المجرد: هل يحمل على الوجوب أم النذب؟. وأكد مذهبه من حمله على النذب بأن قال: إنها عامل على هذه الذمة، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «المسلمون عند شروطهم»<sup>(٢)</sup> ولأن أحدا لا يجبر على بيع سلعته، وهذا ملك ثمنه في هذه الذمة، فلا يجبر على بيعه بذمة أخرى.

فدلّ هذا الاستدلال على أن المراد بالحديث النذب بهذه الدلالة وأكد هذا الاستدلال دلالة مجردة عند من قال: إنه على النذب أو نقله إلى النذب بهذه الدلالة من يقول: إن الأمر على الوجوب.

وأما الفصل الثاني: فإن اشتراط رضى المحال عليه لا يعتبر عند أبي حنيفة والشافعي أطلقا ذلك من غير تفصيل.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢٧ وما بعدها).

(٢) الحديث. رواه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة، والحاكم عن أنس وعاتسة. والطبراني الكبير عن رافع بن خديج رضى الله عنهم.

راجع (الجامع الصغير للسيوطي).

وقال الاصطخري: بل يعتبر رضى المحال عليه.

وقال مالك: لا يعتبر رضاه إلا أن يكون المحال عليه عدواً له أو من تضرر به حوالته عليه، فلا يجبر حينئذ على تمكينه من مطالبته.  
والرد على الاصطخري قوله صلى الله عليه وسلم: «وإذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع» ولم يشترط رضى المحال عليه.. وقياساً على ماله وكل أحدًا بقبض دينه فإن ذلك لا يعتبر فيه رضا الموكل عليه.

ووجه اشتراط مالك: ألا تكون عداوة<sup>(١)</sup> لأن في إحالة عدوه عليه إضرار به، ولم يعامل على ما يؤذيه ويضر به، فكان من حقه أن يمنع من ذلك.  
وأما الفصل الثالث: فإن ذمة المحيل تبرأ على الإطلاق عند الشافعى، ولا تبرأ عند زفر. ومالك يشترط في البراءة: ألا يكون غره من فلس المحال عليه، وتوجيه ما قاله ينتظم الرد على المذهبين فوجه ما قاله مالك:

أن الحوالة كالبيع فلهذا جعلت<sup>(٢)</sup> حصة من الدين بالدين. والبيع: ينقل الأملاك جعلت ويبرى<sup>(٣)</sup> كل واحد من المتعاملين إلا عند الاطلاع على ما يوجب التراجع كالاستحقاق في<sup>(٤)</sup> المبيع أو العيب، فإذا كان هذا<sup>(٥)</sup> قد باع ذمة بأخرى لم يكن له رجوع على مبايعه إلا أن يطلع على أنه غره وخدعه وأحاله على فقير يعلم فقره ويخفى عن المحال، فيكون ذلك عيباً يوجب له الرجوع.

## [باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاء وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل]

قوله: «ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء». وفي بعض طرقه: «عن بيع ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لتحترث». وفي بعض طرقه: «لا يُمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء<sup>(٦)</sup>».

(١) هكذا في ز. وفي د: أن.. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في ح. وفي د: جعله.

(٣) هكذا في نسخى د، ز وكذلك في م.

(٤) هكذا في د. وفي ر: البيع.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢٨).

وفي بعض طرقه: «لا يباع فضل الماء ليبيع به الكلاً». قال الشيخ رحمه الله: أما ضرب الجمل فهو بيع نَزْوِهِ على الناقة فأجازه مالك، وقال: لا بأس بإجارة الفحل، ومنعه أبو حنيفة والشافعي لهذا الحديث. وقال بعض أصحابنا: نحن إنما نجيز إجارته. وهذا إنما نهى عن بيعه وقد يكون هذا مخالفاً لذلك.

كما يجيز إجارة الظئر للرضاع ونمنع بيع لبنها، فكذلك يجوز إجارة الفحل للنزو بخلاف بيعه ولعل هؤلاء يرون [أن] <sup>(١)</sup> لفظة البيع لا تتضمن إنزاء محدوداً ولا أمراً معلوماً ينتفع به فيحملون الحديث في المنع على ذلك.

وقد تعلق المخالف بقوله: «نهى عن عسيب الفحل» <sup>(٢)</sup>. لأجل أنه لم يذكر فيه لفظة البيع، وهذا أيضاً فيه إضمار محذوف، ولأصحابنا أن يقولوا فيه ما قالوا في الأول.. واعتمد المخالف في المنع على أن المقصود غير معلوم ولا محصل، وذلك يلحقه بالغرر والخطر فيمنع. وأصحابنا لا يسلمون ذلك ويجعلون المعاوضة وقعت على معلوم، والضرورة تدعو إلى جواز <sup>(٣)</sup> إجارته فوجب حمل الحديث على ماتأولناه أو يحمل الحديث على مكارم الأخلاق. والندب على إعارته لذلك؛ ليكثر التنازل في الحيوان.

وأما نهيه «عن بيع الماء»، وفي الطريق الآخر: «عن فضل الماء». فاعلم: أن من الناس من زعم: أن الإجماع قد حصل على أن من أخذ من دجلة ماء في إنائه وحازه دون الناس أن له بيعه إلا قولاً شاذاً ذكر في ذلك لا يعتد بخلافه عنده. ومحمل النهي عن بيع الماء مطلقاً على أنه باع مجهولاً منه، أو باع ما لم يحتقره في أرضه واحتقره للسبيل، أو على أن النهي ندب للإسعاف به لاحتقار ثمنه وعظيم حاجة الناس إليه.

وقد اختلف الناس <sup>(٤)</sup> فيمن حفر بئراً للماشية في الفياض: هل له منع فضله؟، فعندنا ليس له منع ذلك بل يبذله بغير عوض.

(١) ما بين المعصوفين زيادة من (ح).

(٢) ماؤه فرساً كان أو بعيراً أو غيرهما.

راجع (النهاية لابن الأثير: عسب).

(٣) هكذا في ز. وفي د: الجواز.

(٤) الناس: أي: العلماء.



ومن الناس من قال: لا يمنعه ولكن ليس عليه بذله بغير عوض، بل بقيمته قياسا على المضطر لطعام غيره لإحياء نفسه، فإنه لا يحل له منعه، ولكن لا يلزمه بذله بغير عوض. وما وقع هاهنا من نفيه «عن بيع فضل الماء» يدل على صحة ما قلناه: إن الفضلة لا تمنع. وأما إلزام المخالف بذلها بالقيمة قياسا على ما قالوه في الطعام فقياس غير صحيح؛ لأن الطعام يضر به بذله ولا يُخلف ما بذله إلا بسقى ومشقة، والماء ما أُذِهب منه عاد إليه مثله وتفجرت به الأرض فافترق الأصلان.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولا يباع فضل الماء لبيع به الكَلأ»<sup>(١)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكَلأ»<sup>(٢)</sup>.

معناه: أن أصحاب الماشية إذا منعوا الماء لم يردوا عليه، وإذا لم يردوا عليه امتنعوا من رعى ما حوله لعدم الشرب، فيكون منعه الماء قصداً لمنع الكَلأ الذي لاحق له فيه إضرارا بالمسلمين ومنعاهم من حقوقهم وذلك غير جائز وقريب من هذا يتأول في اللفظ الآخر: «لا يباع فضل الماء لبيع به الكَلأ». والكَلأ: مهموز بفتح الكاف وهو: المرعى.

قال بعض أئمة أهل اللغة: الكَلأ: النبات<sup>(٣)</sup>.

قال: ومعنى الحديث أن البئر تكون في البادية أو في الصحراء، ويكون قربها كَلأ، فإذا ورد عليها وارد فغلب على مائها ومنع من يأتي بعده من الاستسقاء منها، كان بمنعه الماء مانعا للكَلأ، لأنه متى ورد رجل بابله فأرعاها ذلك الكَلأ ثم لم يسقها قتلها العطش، والذي يمنع ماء البئر يمنع النبات القريب منه، وهو مثل الحديث الآخر «لا يمنع فضل الماء الكَلأ ليمنع به الكَلأ».

قال أبو القاسم الزجاجي: الكَلأ: اسم يقع على جميع النبات، والمرعى، فإذا فصل بين الرطب واليابس منه. قيل للرطب: حَلَى<sup>(٤)</sup> مقصور، ورُطِب: بضم الراء وإسكان الطاء، وليابس: حشيش.

ومنه يقال: أحشّت الناقة ولدها. إذا ألقته يابسا، وحشّت يد فلان إذا يبست.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٣٠).

(٢، ٣) الكَلأ: مهموز مقصور: هو النبات سواء كان رطبا أو يابسا.

وأما الحشيش والحشيم فهو مختص باليابس.

(٤) وأما الحلى: فمقصور غير مهموز والعشب مختص بالرطب.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٢٩).

## [ باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغى، والنهي عن بيع السنور ].

قوله: «نهي عن ثمن الكلب، ومهر البغى، وحلوان الكاهن».

وفي بعض طرقه «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغى خبيث، وكسب الحجام خبيث<sup>(١)</sup>».

وفي بعض طرقه «سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنور، فقال: زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك».

قال الشيخ: قد تقدم في العقد الذي ذكرناه في افتتاح البيوع ما يعرف منه [علة]<sup>(٢)</sup> النهي عما نهى عن بيعه وعلة الجواز لما أجاز بيعه، وأشرنا هناك لمسألة بيع الكلب، فمن أراد حقيقتها فليقف عليها هناك، ولكن يلحق هاهنا ما يتعلق بالمسألة حتى لا تمر بنا فنخليها من فائدة:

فاعلم: أن كل حيوان ليس بنجس ولا ذى حرمة، وينتفع به في الحال، أو في المال، فإن بيعه جائز.

وإنما قلنا: ليس بنجس، لأن الشافعى لما رأى الكلب نجسا وجب أن يكون ذلك عنده علة في منع بيعه، ولهذا نهى عن بيع رجيع ابن آدم لنجاسته.

وقد أشرنا في العقد الماضي إلى الكلام عليه.

وإنما قلنا: ولا ذى حرمة. احترازا من: أم الولد، والمكاتب، والمعتنق إلى أجل، والمدبر.

وإنما قلنا: ينتفع به في الحال، لثلا يكون من الحشرات وغيرها ممالا منفعة فيه.

واحترازا بقولنا: أوفى المال. من صغار العبيد الذين لا يقدر على السعى الآن فبيعهم جائز لما يرجى من المنفعة بهم في المستقبل، وقد جعل الشرع هذا الرجاء للمنفعة قائما مقام حصول المنفعة في الحال.

وأما بيع العبد المستأجر والمخدم سنين، وإن كان فيه منفعة في المال، فالمنع هناك لعلّة أخرى ليس هذا موضع بسطها. ولا شك أن الكلب الذى لا يحل كسبه واقتناؤه لا يجوز بيعه، لأن بيعه حينئذ كالمعاوضة على مالا منفعة فيه، وقد تقدم بيان المنع من ذلك.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٣١).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ز، وساقطة من د.

وإن كان مما يحل اقتناؤه لزرع أو ضرع أو صيد، فمن أصحابنا من كره بيعه لهذا الحديث وقال:

ليس إباحة المنفعة تجيز المبايعة كأم الولد ينتفع بها ولا تباع .. ومن أجاز بيعه منهم حمل هذا الحديث على ما لا يحل اقتناؤه واتخاذ.

وقد قدمنا. أنه لا يجوز بيعه أو حمله على أنه إن كان حين أمر بقتل الكلاب، فلما وقعت الرخصة في كلب الضرع وما ذكر معه وأجيز اقتناؤه وقعت الرخصة في بيعه.

وأما مهر البغي: فهو ما يُعطى على النكاح المحرم، وإذا كان محرما ولم يُستبح بعقد صارت المعاوضة عليه لا تحل، لأن ما حرم الانتفاع به فكأنه لا منفعة فيه أصلا.

وكذلك حلوان الكاهن لأنه يقول مالا ينتفع به، ويعان بها يعطاه على ما لا يحل.

وقد قال بعض الناس<sup>(١)</sup>: الكاهن الذي يخبر بالغيب المستقبل. والعراف: هو الذي يُخبر بما أُخفى وقد حصل في الوجود. والبغي: الفاجرة. وأصل بَغَى: بغوى على وزن فَعُول بمعنى فاعله، وهو صفة لمؤنث فلذلك جاءت بغيرها، كما تجيء إذا كانت بمعنى مفعول نحو: رَكُوب وحُلوِب، ولا يجوز أن يكون بغي هاهنا فعلا، ولو كان كذلك للزمته الهاء كأمراة جميلة، وكريمة، وكذلك حكم فعيل إذا كان لمؤنث، وهو بمعنى: فاعل.

والبغاء: بكسر الباء ممدود: الزنا والفجور. من قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقال: بغت المرأة بغاء - بكسر الباء - وامرأة بَغِيٌّ، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>.

وجمع: بغى بغايا.

وأما حلوان الكاهن: فهو ما يُعطاه ويُجعل له على كهانته. يقال منه: حَلَوْتُ الرجل حُلُونًا. إذا حبوته بشيء، والحُلوان: الرشوة أيضا.

قال الهروي: قال بعضهم: أصله من الخلاوة شبه بالشئء الحلوة، ويقال: حلوته. إذا أطعمته الحُلوة، كما يقال: عَسَلْتُهُ إذا أطعمته العسل.

(١) الناس: أى: العلماء

(٢) سورة النور آية ٣٣.

(٣) سورة السحر آية ٢٠.

قال أبو عبيد: والحُلوان. في غير هذا أن يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه، وهو عيب عند العرب. قالت امرأة تمدح زوجها:  
لا يأخذ الحلوان من بناتنا<sup>(١)</sup>.

## [باب حل أجرة الحجابة]

قال الشيخ: وأما كسب الحجام خبيث. فمحملة عندنا على أن المراد به التَّنَزُّه عن كسبه، لأنها من الصنائع الذميمة المستقذرة، والشرع يحضُّ على مكارم الأخلاق والتَّنَزُّه عن الدَّنَاءَةِ. والدليل على ذلك قول ابن عباس في كتاب مسلم: «حجَّم النبيَّ صلى الله عليه وسلم عبدُ بنى بياضة، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم أجره وكلم سيده فخفف عنه من ضر بينه» ولو كان سحتاً لم يعطه<sup>(٢)</sup>.  
وقد ذهب بعض الناس إلى منع ذلك في الأحرار. واستعمل الحديث فيمن وقع على صفة ماوقع عليه، وأظنهم يميزونه في العبد ليعلف به نواضحه ورقيقه.  
وفي الترمذى<sup>(٣)</sup>: «أنه صلى الله عليه وسلم استؤذن في إجارة الحجام فنهى<sup>(٤)</sup> الذي استأذنه عنها، فلم يزل يستأذنه ويسأله، حتى قال: «أعلف نواضحك ورقيقك»<sup>(٥)</sup>.  
وأما قوله في السُّنُونُ: «زجر عن ذلك»<sup>(٦)</sup>، فقال بعضهم: لعله: على جهة النَّدب لإعارته، لأنه إذا كان له ثمن شح عليه.  
قال: <sup>(٧)</sup> أولأنه لا يمكن ضبطه، فإن ربط لم ينتفع به، فوقع النهى لذلك.  
وقال بعضهم: لعله في السُّنُونُ الوحشَى.

(١) هو من الرجز، والبيت بلانسية في (لسان العرب: حلا ١٨: ٢١٠)

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٤٣)

(٣) الترمذى: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى البوعيرى الترمذى الضرير. ولد سنة ٢٠٩ هـ.

راجع (مقدمة الجامع الصحيح صفحة ٧٧ ط على نفقة النازى بالقاهرة ١٣٥٠ هـ ١٩٣١ م).

(٤) فهى هكذا في وهو الصواب، والذي في د: فهى.

(٥) راجع: سنن الترمذى ٥: ٢٧٨.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٣٤).

(٧) هكذا في ز، وفي د: ولأنه.

وجمهور العلماء: على أنه لا يمنع من بيعه، وذكر كراهة بيعه عن أبي هريرة ومجاهد وغيرهما أخذاً بظاهر الحديث.

## [باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أوزرع أو ماشية ونحو ذلك]

قوله: «أمر صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية<sup>(١)</sup>».

وفي حدث آخر: «من اتخذ كلباً إلا كلب زرع أو غنم أو صيد نقص من أجره كل يوم قيراط<sup>(٢)</sup>».

قال الشيخ رحمه الله: أما إذا حبست الكلاب لغير منفعة وحاجة إليها، فإن ذلك ممنوع منه لما فيه من ترويع المسلمين والتوثب عليهم، فإذا دعت الضرورة لاقتنائها للتكسب بها في الصيد أو حراسة المال كانت الحاجة إليها في تكسب المال، أو حراسته تدعو لإجازة اقتنائها.

وقد اختلف الناس في اتخاذها لحراسة الدور: هل يجوز ذلك قياساً على ما وقع في الحديث من إجازة اتخاذها لحراسة الزرع والضرع أم لا يجوز ذلك؟.. وقد اعتل بعض أصحابنا للنهي عن اتخاذها لحراسة الديار، فإن [ق] ذلك مضرة وترويعاً للناس، وهي إنما تتخذ حراسة من السارق، وقد تؤذى إذا كانت في الديار من ليس بسارق، ومن لم يسرق بعد.

وفي الحديث: «أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب». وهذا المعنى هو المفرق بين اتخاذها في الديار، واتخاذها لما ذكر في الحديث.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٣٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٤٠).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ح).

وكذلك أيضا تنازع العلماء في كلب الصيد إذا اتخذ من ليس بصائد: هل يجوز أخذا بظاهر هذا الحديث أو ينهى عن ذلك، ويكون معنى الحديث: إلا كلب صيد للصائد به.

## [باب تحريم بيع الخمر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام؛ فقيل: يا رسول الله! رأيت شحوم الميتة فإنه يُطلى به السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس؛ فقال: «لا هو حرام».

ثم قال صلى الله عليه وسلم عند ذلك: «قاتل الله اليهود. إن الله لما حرم عليهم شحومها اجتملوه ثم باعوه. فأكلوا ثمنه<sup>(١)</sup>».

قال الشيخ رحمه الله: وقد تقدم في العقد الذي افتتحنا به البيوع - الكلام في هذا الحديث، وأصلنا ما يعرف منه: ما يجوز بيعه مما لا يجوز، وكشفنا عن علة ما يجوز بيعه مما لا يجوز، فلا فائدة في إعادته.

وقد قال الطبري: في المحرمات ما يجوز بيعه، فإن اعترض به على ما تضمنه قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث من إشارته إلى أن ما حرم حرم بيعه<sup>(٢)</sup>.

قيل: إنما هذا لنجاسته.. واليهود: ترى الشحم نجسا، والذي أحللنا بيعه من المحرمات ليس بنجس.

والذي أراد عليه السلام بقوله: «إلا ما هو حرام» تحريم البيع لا تحريم ما ذكروه من المنفعة، وإنما ظنوا: أن هذه المنافع قد تكون سببا للرخصة لهم في البيع، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لعله أن يبيح البيع لذلك فلم يفعل.

وقد تقدم في القعد الذي ذكرناه نحن في افتتاح البيوع الوجه الذي من أجله لم يعذرهم صلى الله عليه وسلم ولم يرخص لهم في البيع قال:..

فإن قيل: في بعض الأحاديث لما قيل له صلى الله عليه وسلم في شحوم الميتة:

«لأنها يدهن بها السفن. فقال: «لا تتفعلوا من الميتة بشيء».

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٢٠٧).

(٢) هكذا في ز. وفي د: ما حرم بيعه.

قيل: هذا على الكراهية، وتحزنا من النجاسة أن تمسه بدليل ماوقع في حديث آخر: أنه أباح الانتفاع بالسمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة.

وإن طعنوا في بعض رواة هذا الحديث؛ فكذلك حديثهم الذي عارضوا به أيضا يطعن في بعض رواة هذا، والذي علق بحفظي من معنى كلام الطبري. وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «جملوها» فمعناه: أذابوها. يقال: جملتُ الشحم وأجملته إذا أذبتة.

وأنشد ابن الأنباري للبيد:

أَوْنَهتْهُ فَأَتَاهُ رَزْقُهُ فَاشْتَوَى لَيْلَةً رِيحٌ وَاجْتَمَلَ<sup>(١)</sup>  
قال الزهري<sup>(٢)</sup> وغيره: الجميلُ والصُّهارةُ عند العرب: ما أذيب من الشحم. والحم: ما أذيب من الألية.

قال الراجز أنشده يعقوب:

يَهْمُ فِيهِ الْقَوْمُ هَمَّ الْحَمِّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: يهم فيه. أى: يذوب فيه<sup>(٤)</sup>

(١) راجع (ديوان لبيد بن ربيعة صفحة ١٧ ط. الكويت عام ١٩٦٩م ولسان العرب: جمل).

(٢) هكذا في د، وفي زاح: الهروى.

(٣) وقيل: الحم: ما يبقى من الإهالة. أى: الشحم المذاب.

راجع (لسان العرب: حم).

(٤) بعد أى: يذوب فيه. ذكرت نسخة ز فقط مايلي:

تم النصف الأول بحمد الله وحسن عونه وفضلوانه على محمد وآله وسلامه.

## من كتاب الصرف

فيه قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الذهب إلا مثلاً بمثل ولا تُشَفُّوا بعضه على بعض ولا تبيعوا الورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبيعوا منه غائباً بناجزاً»<sup>(١)</sup>.

وفي حديث آخر: «الورق بالذهب ربا إلا هاهنا<sup>(٢)</sup> والتمر بالتمر ربا إلا هاهنا». وفي حديث آخر: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: التبايع يقع على ثلاثة أوجه: عرض بعرض، وعين بعين، وعرض بعين.. ويقع التبايع بهذه الأجناس على ثلاثة أوجه أيضا: ينقدان جميعا، ويؤخران جميعا. وينقد أحدهما ويؤخر الآخر. فإن نقدا جميعا كان ذلك بيعا بنقد.. وإن بيع العين بمثله كالذهب بالذهب سُمِّيَ: مُرَاطَلَةً.

وإن بيع بعين خلافة كالذهب بالورق سُمِّيَ: مُصَارَفَةً. وإن بيع العرض بعين سُمِّيَ العين: ثمنا والعرض: مثمونا. وإن كانا مؤخرين جميعا.. فذلك الدين بالدين وليس ببيع شرعى؛ لأنه منهى عنه على الجملة؛ فإن فقد أحدهما وأخر الآخر.. فإن كان المؤخر هو العين والمنقد هو العرض سُمِّيَ ذلك: بيعا إلى أجل.. وإن كان المنقود العين والمؤخر العرض سُمِّيَ ذلك: سَلَمًا، ويُسمى أيضا: سَلَفًا<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم ط. محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر ٤٢٠٥)  
(٢، ٣) راجع (صحيح مسلم ط. محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر ٤٣: ٥).  
(٤) هكذا في (ح) وفي نسختي د: عرضا



ولو كانا عرضين مختلفين سمى ذلك: سلماً أيضاً وسلفاً. ولا يبالى إلى ما تقدم<sup>(١)</sup> منها أو تأخر.

### [باب لعن آكل الربا ومؤكله]

واعلم بعد ذلك: أن الربا محرم في الشرع. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا<sup>(٢)</sup>﴾. ولعن النبي صلى الله عليه وسلم «آكل الربا ومؤكله»<sup>(٣)</sup> الحديث؛ فإذا ثبت تحريمه وجب أن تعقد أصلاً فيه يجمع سائر فروعه؛ فاعلم أننا قدّمنا أن البيع يقع نقداً ويقع نسيئةً.

فأما بيع النقد: وهو ما تناقدا فيه العوضين جميعاً؛ فيجوز التفاضل فيه والتماثل، والبيع كيف يشاء إن ما لم يكن التبايع في الأثمان أو الأطعمة المقتناة، فلا يجوز فيها التفاضل مع الجنسية، ولا يُباع منها المثل بمثله إلا متساوياً، وإن اختلفت جاز التفاضل.. ومما سوى هذين القسمين يجوز بيعه على الإطلاق؛ فحصل من هذا: أن التفاضل مع الاختلاف في بیاعات النقود يجوز على الإطلاق، والتفاضل مع التماثل يجوز إلا فيما قدمناه من الأثمان أو المقتنات،

والدليل على الجواز مع اختلاف الأجناس على الإطلاق. قوله عز وجل ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم»<sup>(٤)</sup>. والدليل على إجازة التفاضل فيما سوى الثمن والمقتنات. قوله سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وأيضاً فإنه لو كان التفاضل في سائر الأشياء ممنوعاً لم يكن لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم هذه الستة بتحريم التفاضل معنى ولقال: التفاضل حرام عليكم في كل شيء. ولكن لما خصّ هذه الستة دلّ ذلك على: أنّ التحريم ليس بعام في سائر الأشياء، وإنما يبقى النظر في الستة: هل التحريم مقصور عليها ويكون كشرعية غير معقولة المعنى، أو تكون لاختصاصها بالتحريم معنى فيطلب ذلك المعنى، فحيث ما وجد حُرِّمَ قياساً على الستة. فأما أهل الظاهر النفاة للقياس، فإنهم قصروا التحريم عليها، وأباحوا التفاضل في سائر الأشياء سواها.. وهذا بناء منهم على فاسد أصلهم في نفي القول بالقياس.

(١) هكذا في د. وفي ز: ولا تنال ما تقدم منها أو تأخر.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٣) راجع (صحيح مسلم ط. صبيح ٥: ٥٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم ٥: ٤٤).

والرُّد عليهم مذكور في أصول الفقه.

وأما جمهور العلماء المثبتون للقياس فإنهم تطلبوا لذلك معنى.

فأما مالك فإنه يعتقد: أنها إنما حرم التفاضل فيها لأمرين.

أما الذهب والفضة فلكونها ثمينين. وأما الأربعة المطعومة فلكونها ندخر للقوت أو تصلح القوت وقد قدمنا: أن ذلك كله مع تماثل الجنس وأما الشافعي فوافقه على العلة في الذهب والفضة، وخالفه في الأربعة، واعتقد: أن العلة كونها مطعومة وأما أبو حنيفة فخالفهما، في الجميع، واعتقد: أن العلة في الذهب والفضة الوزن، وفي الأربعة: الكيل؛ فخرج من مضمون ذلك:

أن مالكا تطلب علة فحرم التفاضل في الزبيب؛ لأنه كالتمر في الاقتيات، وحرم التفاضل في القطنية<sup>(١)</sup> لأنها في معنى: القمح والشعير في الاقتيات.

ويرى: أن العلة الثمنية لم يتفق وجودها إلا في الذهب والفضة، ولو اتفق أن يميز الناس بينهم الجلود لنهى عن التفاضل فيها.

وأما الشافعي فتطلب علة فحرم التفاضل في كل مطعوم.. وأبو حنيفة يحرمه في كل مكيل أو موزون.

فأما مالك فإنه استلوح ما قال لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد الكيل أو الوزن لا كتفى بأحد هذه الأربعة في الكيل، ولا تظهر للزيادة على الواحد فائدة.

وكلامه صلى الله عليه وسلم كله فوائد لا سيما في تعليم الشرائع وبيان الأحكام.

وكذا كان يقتصر على واحد منها لو كانت العلة كونها مطعومة؛ لأن الواحد منها كما سواها مما ذكر معه في الحديث.

ويقول: لما علم صلى الله عليه وسلم: إن المراد الاقتيات أراد أن يُبينه بالتثنية عليه؛ ليبقى للعلماء مجالا في الاجتهاد، ويكون داعيا لبحثهم، الذي هو من أعظم القرب إلى الله عز وجل، وليوسع لأمته في التعبد على حسب سعة أقوال علمائهم، وربما كانت التوسعة أصلح للخلق أحيانا؛ فنصَّ على البُرِّ الذي هو أعلى المقتاتات، ثم نصَّ على الشعير الذي هو أدناها لينبه بالطرفين على الوسط. وتنتظم الحاشيتان مابينهما، وإذا أراد إنسان ذكر جملة

(١) القطنية: بالضم والكسر. وراه أبو حنيفة بالنسديد جرى المصنف رحمه الله تعالى: الثياب المتخذة من القطن. راجع (الناج ٩: ٣١١).

الشيء فربما كان ذكر طرفيه ونهايته أدل على استيعابه من اللفظ الشامل له.. ولما عهد النبي صلى الله عليه وسلم عادة الناس في زمنه أكل البر مع السعة والاختيار، والشعير مع الضرورة والإقتار كان ذكره لهما تنبيها على: السلت<sup>(١)</sup> والأرز والذرة والدخن<sup>(٢)</sup>؛ لأن من اعتاد أكلها في بعض البلاد: إما أن يأكلها في حال سعته؛ فيكون ذكر القمح منها على حكمها، أو في حال ضيقته فيكون ذكر الشعير منها له ولو اتفق أن يكون الدخن أو غيره هو الغالب في زمنه في قوت أهل الإقتار، لأمكن أن ينبه به بدلا من الشعير.

وأما التمر فإنه وإن كان يقات ففيه ضرب من التفكة والطبع يستحيله، حتى إنه يؤكل على غير جهة الاقتيات؛ فأراد صلى الله عليه وسلم أن يرفع اللبس لأجل هذا المعنى الذي انفرد به وينص عليه مشيرا إلى أن كل مقتات، وإن كان فيه زيادة معنى، فإن ذلك لا يخرج عن يابه.

ولما علم صلى الله عليه وسلم: أن هذه الأقوات لا يصح اقتياتها إلا بعد إصلاحها، وإذا لم تكن مصلحة تكاد تلحق بالعدم، الذي لا يتففع به في القوت أعطى مالا قوام لها إلا به حكمها.. ونبه بالملح على ماسواه مما يحل محله في إصلاحها؛ لأنه لا يقات منفردا ولكنه يجعل مالميس بقوت قوتا.

## [باب «بيع الطعام مثلا بمثل»]

وأما الشافعي فإنه استلوح ماذهب إليه من قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: «الطعام بالطعام مثلا بمثل»<sup>(٣)</sup> فيقول:

إني وإن لم أزاحمكم في تطلب التعليل، فإن عموم هذا نص مذهبي، وإن زاحمتكم فيه

(١) السلت، شعير لا قشر له أحد. وقيل: هو نوع من الخنطة والأول أصح، لأن البيضاء الخنطة.

راجع (لسان العرب: سلب).

(٢) الدخن: الجاروس: وفي المحكم حب الجاروس

راجع (لسان العرب: دخن).

وقيل: دخره من الجاروس ذرة حمراء، دخن: ذرة صغيرة (جرد) بلغة النوبة.. وهذان نوعان من الأذرة أى: الذرة. ونزرع هذه الأنواع علفا للماشية في أمريكا وإيطاليا.

راجع (إحياء التذكرة في النباتات الطبية والمعدرات العطارية بتحقيقات الدكتور رمزي مفتاح مطبعة الحلبي بمصر).

(٣) راجع (صحيح مسلم ط. صحيح وأولاده ٥: ٤٧).

فإنه يشير إلى ماقلت، لأنه علق الحكم بالطعام، وهو مشتق من الطعم. ومعنى الاشتقاق هو علة الأحكام.

وأما أبو حنيفة فإنه أيضا سلك قريبا من هذا المسلك؛ فقال بأن عامل خير لما باع الصاع بالصاعين أنكر ذلك صلى الله عليه وسلم؛ فقال: «لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يبيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك<sup>(١)</sup> الميزان». ومعلوم أنه لم يرد نفس الميزان، وإنما أراد نفس الموزون فكأنه قال: وكذلك الموزون.

فنقول أيضا: إن لم نزاحمكم في التعليل استدلت بعموم قوله، وكذلك الموزون، وإن زاحمكم فيه كان ذكر الوزن مشيراً للعلة.

وقال أصحابنا في الرد عليه: إن علة تميز الربا في القليل الذي لا يتأتى فيه الكيل.. وعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «الربا البر»<sup>(٢)</sup> الحديث. يُوجب منع الربا فيه فقد صارت العلة أخذت من أصل ينقضها عمومها، وذلك مما يبطل العلل. هذا الكلام في الربا في بيعات النقد.

وأما القسم الثاني: فهو الربا في النسبة فتكلم عليه في الحديث المذكور<sup>(٣)</sup> فيه السلم إن شاء الله عز وجل.. وقد اشتمل الحديث: على أن الربا في النقد في هذا الستة المذكورة. وذكر عن ابن عباس: أنه أجاز دينا را بد ينارين نقدا، وذكر: أنه رجع عنه؛ فإن ثبت عنه أنه كان يميزه فيسقط هذا القسم على أصله، ولا يكون ربا عنده إلا في القسم الآخر الذي وعدنا بالكلام عليه، وذكر عنه مسلم ما ظاهره: أنه تعلق بقوله صلى الله عليه وسلم: «الربا في النسبة».

وفي بعض طرق مسلم: «إنما الربا في النسبة».

وفي بعض طرقه: «لا ربا فيما كان يدا بيد» وروى البخاري: «لاربا إلا في النسبة»<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: كيف الوجه في بناء هذه الأحاديث مع قوله عليه السلام: «الذهب بالذهب» الحديث.

(١) راجع (صحيح مسلم ط. صبيح وأولاده ٥: ٤٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٨٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٦).

(٤) راجع (فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤: ٣٠٤).

وفي آخره: «مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد» فقد أثبت الربا مع كونه يدا بيد. وهذا يمنع من حمله على أن المراد به «النسيئة» حتى يكون مطابقا لما تعلق به ابن عباس.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم للذي كان يبيع الصاعين من التمر بصاع: «لا صاعى تمر بصاع»<sup>(١)</sup> الحديث. قيل عنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن يقال. قوله: «لاربا إلا في النسيئة». يعنى: في العروض.. ومافى معناها بما هو خارج عن الستة المنصوص عليها. وعمّا يقاس عليها، ولا شك: أن العروض يدخلها الربا نسيئة على ماسنّينه فيما يأتى بعد إن شاء الله. والثانى: أن يكون المراد الأجناس المختلفة من هذه الستة ومافى معناها؛ فإنه لاربا فيها إلا مع النسيئة؛ فيحمل ما تعلق به ابن عباس على هذا، حتى لا يكون بين الأحاديث تعارض وتناقض.

والجواب الثالث: أنه إنما أراد بقوله عليه السلام: «أما الربا في النسيئة». إثبات حقيقته الربا أن يكون في الشيء نفسه، وهو الربا المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿وإن تبتّم فلكنم رءوس أموالكم﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم كانوا يقولون: إما أن تقضى، وإما أن تُربى<sup>(٣)</sup>. هذه طريقة في الجواب سلكها بعض العلماء، ولما عورض بها وقع من إطلاقاته عليه السلام كقوله: «فمن زاد أو استزاد فقد أربى»<sup>(٤)</sup> وقد ذكر: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة».

قال هذا على جهة المجاز والتشبيه له بالربا، وهذا عندى بعيد مع قوله عليه السلام في حديث بلال لما باع الصاع بالصاعين؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «أوّه»<sup>(٥)</sup> عين الربا فنصّ على أنه عين الربا.. وهذا يبعد معه أن يكون أراد: أنه يشبه الربا.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٥).

(٢) سورة البقرة آية: ٢٧٩.

(٣) هكذا في د، وفي ز: أن تقضى أو تربى.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٦).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٤).

وقوله عليه السلام: «ها وها» بعض المحدثين يقولون: إنها مقصورة، وحذاق أهل اللغة يمدونها ويجعلون ذلك بدلا من الكاف؛ لأن أصلها: هاك. يقولون هاك السيف<sup>(١)</sup>. بمعنى: خذه. ويقال للثنين: هاؤما . وللجماعة: هاؤم.

قال الله عزوجل: ﴿هاؤم اقرءوا وَاكْتَابِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويقال: هاء. بالكسر.

وقوله عليه السلام «وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ».

بمعنى: لا تفضلوا. وقد يكون الشف في اللغة بمعنى: النقصان. وهو من الأضداد.

خرج مسلم في باب: أكل الربا حديثا عن جرير عن مغيرة. قال:

«سألت إبراهيم فحدثنا عن علقمة<sup>(٣)</sup>». هكذا في نسخة ابن ماهان.

وأما عند الجلودى؛ فعن جرير عن مغيرة. قال: سأل شبك إبراهيم فحدثنا عن علقمة؛ فجعل السائل هو شبك.

وفي رواية ابن العلاء: أن السائل هو المغيرة، وشباك هذا هو صبي كوفي مشهور بالرواية. عن إبراهيم النخعي ذكر: «أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو بخير - بقلادة فيها خرز وذهب، وهى من المغانم تُباع؛ فأمر صلى الله عليه وسلم بالذهب الذى فى القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب وزنا بوزن»<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض طرقه: «اشتريت يوم خيبر قلادة فيها اثنا عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثنى عشر دينارا، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «لا تباع حتى تفصل»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: مذهب مالك رضى الله عنه: أن الذهب إذا كانت معه سلعة؛ فلا يجوز بيعها بذهب، وكذلك إذا كانت فضة، وسلعة؛ فلا يجوز بيعها بفضة، لأن ذلك يؤدى إلى التفاضل بين الذهبين والذهب المنفرد جميع أجزائه مقابلة للذهب والسلعة، فلم

(١) راجع (ماسبى صفحة ٢٤ وصحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٢١٠).

(٢) سورة الحاقة آية ١٩.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٧).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٣).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩١).

يقع التماثل، ولا بيع الذهب بمثله سواء بسواء لكن مالكا استثنى السيف المحلى إذا كانت حليته تبعا له أن يباع بالفضة، وإن كانت حليته فضة وأجاز ذلك، لأن الشرع أباح تحليله ونزعه يشق، وهو قليل تبع. والإتباع غير مقصودة في العقود.

وأما أبو حنيفة فيجيز ذلك إذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنضم للقلادة، ويرى: أن مازاد من الذهب المنفرد يكون في مقابلة السلعة، وما سوى ذلك يكون في مقابلة الذهب سواء بسواء؛ فيصيران كالعقدين المنفردين فلا يتصور الربا.

ومن الناس من شدد فأجاز ذلك على إطلاق من غير اعتبار يكون الذهب المنفرد أكثر أو أقل.

وأصحاب أبي حنيفة إذا احتججنا عليهم بالقلادة<sup>(١)</sup> يقولون: قد ذكر هاهنا: أن الذهب الذى كان فيها أكثر من الذهب المنفرد، ونحن نمنع هذا الوجه، لأننا اشترطنا في الإجازة: أن يكون الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنضم للسلعة.

وإنما يمتنع هذا التأويل على المخالف الذى ذكرنا: أنه يجيز ذلك على الإطلاق. ورأيت الطحاوى ينفصل عن حديث القلادة: بأنه إنما نهى عن ذلك لثلا يغبن المسلمون في المغانم، وأنه صلى الله عليه وسلم تخوف من الغبن وقد ظهر ماتخوف<sup>(٢)</sup> منه لأنه وجد في ذهبه أكثر من الثمن، وقد تعسف عندى في هذا التأويل، لأنه<sup>(٣)</sup> قد ذكر: أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بنزع الذهب الذى فيها. قال لهم:

«الذهب بالذهب وزنا بوزن»، وهذا كالنطق بالعلة، وكأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم: إنما أمرتكم بذلك حتى يحصل الذهب بالذهب سواء بسواء، ولو كان إنما أمر بذلك للغبن لقال صلى الله عليه وسلم: الغبن لا يجوز في المغانم أو ما يكون هذا معناه.

وأما قوله: «فجاء بتمر جنيب فقال: لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنيبا»<sup>(٤)</sup>. فإن الجنيب صنف من أعلى التمر والجمع صنف من أدناه. وقيل: خلط من أنواع التمر.

(١) بالقلادة: أى بحديث القلادة.

(٢) هكذا في (ح) وفي نسختي د، ز تخوف منه.

(٣) هكذا في د، ح، وفي ز لأنه ذكر.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣: ١٥٩٤).

وقد يتعلق بعموم هذا من لا يحصى الذريعة، ويقول: قد أجاز هاهنا أن يبيع الجمع بالدرهم، ثم يشتري<sup>(١)</sup> بها جنيا، ولم يفرق بين أن يشتريه ممن ياع منه الجمع أو غيره، ولم يهتم على كون الدرهم لغوا، ومن يحصى الذريعة يخصه بأدلة أخر.

## [باب أخذ الحلال وترك الشبهات]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشبهات» لا يعلمهن كثير من الناس؛ فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام. كالراعى حوله الحمى يوشك أن يرتع فيه. ألا وإن لكل ملك حمى. ألا وإن حمى الله محارمه. ألا وإن في الجسد مضغة إن صلحت صلح الجسد كله، وإن فسدت فسد الجسد كله. ألا وهى القلب<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: هذا الحديث جليل الموقع عظيم النفع في الشرع حتى قال بعض الناس: «إنه ثلث الإسلام»، وذكر حديثين آخرين هما الثلثان الباقيان. وإنما نبّه أهل العلم على عظم هذا الحديث، لأن الإنسان إنما تُعَبَّد بطهارة قلبه وجسمه، وأكثر المذام والمحظورات إنما تنبعث من القلب، فأشار صلى الله عليه وسلم لإصلاحه، ونبه على أن إصلاحه هو إصلاح الجسم، وأنه الأصل، وهذا صحيح يؤمن به حتى من لا يؤمن بالشرع.

وقد نص عليه: الفلاسفة، والأطباء. والأحكام، والعبادات التى يتصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه تقع فيها مشكلات وأمور ملتبسات التساهل فيها، وتعويد النفس الجرة عليها تكسب فساد الدين والعرض.

فنبه صلى الله عليه وسلم على توقى هذه، وضرب لها مثلا محسوسا، لتكون النفس له أشد تصورا، والعقل أعظم قبولا؛ فأخبر صلى الله عليه وسلم: أن الملوك لهم أحمية لاتمس، وهكذا كانت العرب تعرف في الجاهلية: أن العزيز فيهم يحمى مروجاً وأفنية، فلا يُتَجَسَّرُ عليها ولا يدنى منها مهابة من سطوته، أو خوفا من الوقوع في حوزته.

(١) هكذا في (ح). وفي نسخة د: ز: به.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٩، وسنن أبى داود ٢: ٢١٨).



وهكذا محارم الله عزوجل: من ترك منها ما قرب فهو من توسطها أبعد، ومن يحامى طرف الشيء أمن عليه أن يتوسط، ومن تطرف توسط، وهذا كله صحيح، وإنما بقى أن نتكلم على هذه المشتبهات فنقول:

قد أكثر<sup>(١)</sup> العلماء من الكلام على تفسير المشتبهات، ونحن ننبهك على أمثل طريقة. فاعلم: أن الاشتباه هو الالتباس، وإنما يطلق في مقتضى هذه التسمية هاهنا على أمر ما أشبه أصلا ما، ولكنه مع هذا يشبه أصلا آخر يناقض الأصل الآخر فكأنه كثرت أشباهه؛ فقل: اشتبه بمعنى: اختلط حتى كأنه شيء واحد من شيئين مختلفين، فإذا أُحِطَ بهذا علما، فيجب أن نتطلب هذه الحقيقة فنقول:

قد تكون أصول الشرع المختلفة تتجاذب فرعا واحدا تجاذبا متساويا في حق بعض العلماء، ولا يمكنه تصور ترجيح، ورده لبعض الأصول يوجب تحريمه، ورده لبعضها يوجب تحليله، فلا شك أن الأحوط هاهنا تجنب هذا، ومن تجنبه وصف بالورع والتحفظ في الدين، وما أحد من المسلمين يعيب فاعل هذا، بل المعلوم إنطلاق الألسنة بالثناء عليه، والشهادة له بالورع إذا عُرف بذلك.

وقد سئل مالك: عن خنزير الماء فوقف فيه.. وكان شيخنا رحمه الله يقول: لما تعارضت الآي عنده ونظر إلى عموم قوله عزوجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾<sup>(٢)</sup> فخاف أن يدخل في<sup>(٣)</sup> عمومه فيحرم. ونظر إلى عموم قوله سبحانه ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾<sup>(٤)</sup> وأمكن عنده أن يدخل في عموم هذه الآية فيحل [ويكون خارجا عنها بدليل الآية التي ذكرنا قبلها فلا يحل]<sup>(٥)</sup> ولم تظهر له طرق الترجيح الواضحة في أن يقدم آية على آية ووقف<sup>(٦)</sup> فيه.

ومن هذا المعنى: أن يعلم أصل الحكم ولكنه يلتبس وجود شرط الإباحة حتى يتردد بينه وبين شرط التحريم.

(١) هكذا في ز. وفي د: أكثر العلماء.

(٢) سورة المائدة آية: ٣.

(٣) هكذا في ز. وفي د. يدخل عموم.

(٤) سورة المائدة آية ٩٦.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من د.

(٦) هكذا في ز. وفي د: وقف.

وذلك : أن الإنسان يحل له أن يأكل ملكه، أو ما في معناه مما أُبيح له تملكه، ويجرم عليه أكل ملك غيره أو ما في معناه.

وقد وجد النبي صلى الله عليه وسلم ثمرة ساقطة فترك أكلها، واعتل بأنه لولا أنه يخاف أن تكون صدقة لأكلها؛ فلما كانت الصدقة محرمة عليه، وشك: هل حصل هذا التحريم في هذه الثمرة تركها ولحقت بالمشتبهات.

وهذا إذا كان الاشتباه من جهة أصول الشرع بعد نظر صحيح فيها، أو في القسم<sup>(١)</sup> الأخير الذي ذكرته مع فقد أصول ترد إليها، وعدم أمارات وظنون يعول عليها.. وأما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فليس من الورع التوقف، بل ربما خرج بعضه إلى ما يكره. وبيان ذلك بالمثال.

أن من أتى ماء لم يجد سواه ليتوضأ منه؛ فقال في نفسه: لعل نجاسة سقطت فيه قبل أن أرد عليه وامتنع من الطهارة به؛ فإن ذلك ليس بممدوح وخارج عما وقع في الحديث؛ لأن الأصل طهارة المياه وعدم الطوارئ.. واستصحب هذا كالعالم الذي يُظن منه أنه لم يسقط فيه شيء [مع<sup>(٢)</sup>] أن هذه الفكرة إذا مرَّ معها تكررت ولم تقف عند حدٍّ، وأدى ذلك إلى انقطاع عن العبادات.

وكذلك: لو أن إنسانا اشتهى النساء، ثم قال: لعل في العالم من رضع معي! فلا يلقي امرأة إلا والعقل يجوز ذلك فيها إذا كانت في سنٍّ يمكن أن ترضع معه؛ فاجتنب جميع النساء لهذا الخاطر<sup>(٣)</sup> الفاسد لم يكن مصيبا لمثل ماقلناه في الماء من استصحب الحال في عدم هذه الأمور؛ وما يقع من الضرر بالإصغاء إلى هذه الخواطر فلا<sup>(٤)</sup> يتسع فيه الخرق؛ فقد صارت الشكوك التي لا أصول لها وتكرر في نفسه، ويعظم الضرر بالمرور على موجبها ساقطة في الشرع، حتى كانت<sup>(٥)</sup> المداواة عند بعض الفقهاء، والمستحسن: إضراب النفس عنها والتغافل عن إخطارها بالبال، كما يقولون في الموسوس في الحدث بعد الوضوء: أنه يؤمر بأن يلهى عن ذلك ويعرض عنه، حتى إذا اعتاد الإعراض عنه لم يتكرر عليه. وقد يكون هذا

(١) هكذا في (دج). وفي ز: والقسم الأخير.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ح.

(٣) هكذا في ز. وفي د: الخطر.

(٤) هكذا في د: وفي ز: ح. وقد يتسمع.

(٥) هكذا في د، وفي ر: ح. حتى صارت المداواة.

الشك له مستند ولكن الشرع عفا عنه لعظم الضرورة، كمن تحقق أن امرأة أَرْضَعَتْ معه والتبست عليه بنساء العالم؛ فإننا إن قطعنا عليه شهوته وحرمانا نساء العالم [عليه]<sup>(١)</sup> جملة كان ذلك إضرارًا عظيمًا<sup>(٢)</sup> وكلهن محلل، فلا يغلب حكم محرمة واحدة على مئين وألوف محلات.. ولو اختلطت هذه الرضيعة بنساء محصورات لنهى عن الترويج منهن لأن الشك هاهنا له مستند، وهو العلم، بأنَّ هناك رضيعة وشك في عينها، وله قدرة على تحصيل غرضه مع القطع بسلامته من الوقوع في الحرام، بأن يتزوج من نساء قوم آخرين، وليس من الحزم في الدين أن يكون له طريقان في تحصيل غرضه.

أحدهما محلل هو أسهل وأكثر، فإن وقع فيه قطع على عين التحليل.. والطريق الأخرى أقل وأندر وإن وقع فيه خاف أن يقع في عين الحرام، فيعدل عن المحلل بما يجوز أن يكون محرماً، وبهذا فارقت هذه المسألة التي قبلها لأنه متى اختلطت بنساء العالم لا يقدر على تحصيل غرضه بطريق أخرى، فوجب ألا يكون للشك تأثير.

وإنما أريتكم هذه المسألة طريقة تسلكها، وإلا فمسائل هذا النوع لا تُحصى كثرة، ولكن أصول جميعها لا تنفك عن الأصول التي مُهِّدت لك.. وقد يقلّ الضرر بالتحريم في بعض المسائل ويعظم في أخرى، ويتضح كون الشك له مستند في بعض المسائل، ويخفى في أخرى، وقد تكثر أصول بعض المسائل، وقد تنضح مساواة الفرع للأصل، وقد تجفى، ومن مجموع هذا كله واختلاف نظر الفقهاء فيه يقع بينهم التنازع والاختلاف. من ذلك مسائل: الشاك في عدد الطلاق، والشاك: هل حنث في يمينه أم لا.

والشاك في زوجته: هل تحبه أم لا، وقد حلف على أنها تحبه: والشاك في الإناءين أيهما النجس والشاك: هل أصابت ثوبه نجاسة أم لا؟ والشاك في موضعها مع علمه بإصابتها ثوبه إلى غير ذلك من المسائل التي كثر اضطراب العلماء فيها، وطريقتهم فيها هي التي نبهناك عليها، وأنت إذا أحطت بهذه الطريقة علماً أغتكت عن اضطراب الفقهاء. وأيضا في هذا الحديث: هل المشتبهات المذكورات فيه واجب اجتنابها؟

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ز.

(٢) وكلهن: مكانها في ز: مطموس. ونقلت من د. وقرئت في ح. وكأنهن محلات.

وهل قوله: «من وقع في الشبهات وقع في الحرام» دلالة على أن اجتنابها واجب أم يكون المراد أنه قد يقع في الحرام لقوله بعد ذلك: «كالراعى يرمى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه<sup>(١)</sup>» ولم يقل: يرتع فيه؟، فلا بد مع وصفه بأن اجتنابها إستبراء للدين والعرض.

والإستبراء: يشير إلى أنها ليست بنفس الحرام الذى يجب أن يجتنب، لأن هذه المسائل التى نصصنا على بعضها وأشرنا إلى بقيتها تختلف طرق الاشتباه فيها على ما أشرنا إليك به فقد يقتضى بعضها التحريم وأن الاجتناب واجب. وقد تدق طرق الاشتباه وتضعف فيكون الاجتناب<sup>(٢)</sup> حيثئذ مستجبا غير واجب، ولكنه صلى الله عليه وسلم أتى بلفظ دال على استحباب التوقى... ولا شك أن استحسان التوقى يعم جميعها ما لم تكن من الشكوك الفاسدة التى أشرنا إليها.

وقد يقال: هذه المشتبهات: إما أن تكون حراما أو حلالا. وقد قال صلى الله عليه وسلم: «إن الحلال بين وإن الحرام بين». فإن كانت محرمة فيجب أن تكون بينة على ظاهر قوله، وإن كانت محللة فيجب أن تكون بينة على ظاهر قوله أيضا.

قيل: قد يقع منها ما هو مكروه وهو كثير فيها، فلا يقال: إنه حرام بين ولا حلال بين لا كراهة [فيه]<sup>(٣)</sup>، وأيضا فقد يكون المراد: ما استقر عليه الشرع من تحليل وتحريم ما نزل بيانه واضحا بينا، وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم: «الحلال بين والحرام بين<sup>(٤)</sup>».

ولا شك أن تحريم: الربا، والميتة، والدم، ولحم الخنزير بين، ولا شك: أن تحليل الأكل من طيبات ما اكتسبنا، وتزويج النساء حلال بين، وإلى هذا وأمثاله أشار وإن كانت المشتبهات لها أحكام مّا، ولهذا قال عليه السلام: «لا يعلمهن كثير من الناس»، ولو كانت لاحكم لله تعالى فيها لم يقل: «لا يعلمهن كثير من الناس»، لأن الكل حيثئذ لا يعلمونها. وقد يدخل هذا الحديث فى الاستدلال على حماية الذريعة وصحة القول به، كما ذهب

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٩).

(٢) هكذا فى نسخنى د، ز، ح وفى م: الاشتباه، وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٤) راجع ما سبق صفحة ٣٢.

إليه مالك لقوله عليه السلام: «كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف الناس فى محل العقل من الإنسان. فمذهب بعض الأئمة من المتكلمين: أنه فى القلب. وإليه صار جمهور الفلاسفة، ويحكى هذا<sup>(٢)</sup> عن أرسطاطاليس وهو رئيس الفلاسفة، وقالت الأطباء: إنه فى الدماغ ويحكى هذا عن أبى حنيفة.

وقد احتج بعض الأئمة المتكلمين: على أنه فى القلب لقوله سبحانه: ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾<sup>(٣)</sup> فأضاف العقل إلى القلب، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

واحتجوا أيضا بهذا الحديث، وقد جعل صلى الله عليه وسلم صلاح الجسد كله وفساده كله تابعا للقلب والدماغ من جملة الجسد، فاقتضى ظاهر الحديث كون فساد صلاحه تبعا للقلب. وهذا يدل على أنه ليس بمحل للعقل.

وأما الأطباء فإنما عُمِدَتهم (على أن)<sup>(٥)</sup> الدماغ يفسد فيفسد العقل، ويكون منه الصرع، والهوس عندهم، ويتغير من أوجه، فيتغير العقل، ويكون منه: المالنخوليا. وغير ذلك من العلل التى يُسَمونها، فاقتضى ذلك عندهم كون العقل فى الدماغ ولا حاجة لهم فى هذا، لأن الله سبحانه قد يُجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، وإن لم يكن العقل فيه لا سيما على أصولهم فى الاشتراك، الذى يذكرونه فى كتبهم بين الدماغ والقلب نعم، وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكا وينصون فى كتبهم: على أن المالنخوليا على قسمين:

شراسيفية: وهى أبخرة عندهم تصعد من نواحي قريبة من المعدة، وقد يكون برأس المعدة خلط يخر الأعالى فيتغير العقل.. وهذا منهم نقض لاستدلالهم.

والنوع الآخر: دماغية وهو (من)<sup>(٦)</sup> فساد مزاج الدماغ.. والعلوم عندهم عليها: أن مادام على وتيرة واحدة فهو من الدماغ، وما كان يختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن، فإذا صعد البخار تحرك وإذا سكن سكن.

(١) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ١٥٩٩:٣

(٢) هكذا فى د. وفى ر. ح: يحكى عن.

(٣) سورة الحج آية ٤٦.

(٤) سورة ق آية: ٣٧.

(٥) ما بين المعنيتين زيادة من ح.

(٦) ما بين المعنيتين زيادة من ح.

## [باب بيع الطعام مثلا بمثل]

ذكر مسلم عن مَعْمَرٍ: أنه أرسل غلامه بصاع قمح لبيعه ويشترى بثمره شعيرا، فأخذ الغلام صاعا وزيادة بعض صاع فقال معمَر: رُذِّه ولا تأخذن إلا مثلا بمثل، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الطعام بالطعام مثلا بمثل». وكان طعامهم يومئذ الشعير. قيل: فإنه ليس بمثله. قال: «إني أخاف أن يضارع»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: مذهب مالك رضى الله عنه: أن الشعير مع القمح صنف واحد لا يجوز التفاضل فيه لتقارب المنفعة فيه.. وسنين في كلامنا على السَّلم وجه مراعاته المنفعة دون مجرد الذوات، ونوضح ذلك:

بأن القمح قد يُستدل به في نفسه فبين أعلاه وأدناه من التفاوت قريب مما بين القمح والشعير ثم حصل الاتفاق على أن أعلى القمح وأدناه لا يجوز التفاضل بينهما لتقارب الغرض فيهما فكذاك الشعير والقمح.

ومذهب الشافعى رحمه الله: جواز التفاضل بين القمح والشعير، ومال إليه بعض شيوخنا المحققين واعتمد: على أنه يخالف القمح في الصورة والتسمية كما يخالف القمح التمر فوجب أن يكونا صنفين.

وقد قال صلى الله عليه وسلم عقيب الحديث: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الترمذى: «بيعوا البر بالشعير كيف شئتم يدا بيد»<sup>(٣)</sup>، وبهذا احتج الشافعى.

## [باب بيع الدابة واستثناء ركوبها]

قول جابر رضى الله عنه: «أنه باع من النبي صلى الله عليه وسلم جملة على أن له فقار ظهره إلى المدينة»<sup>(٤)</sup>. الحديث.

(١) «إني أخاف أن يضارع». أى: ألا يشابه ويشارك. ومعناه: أخاف أن يكون في المعنى المائل؛ فيكون له حكمه في تحريم الربا.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٢).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٨٧).

راجع (سنن الترمذى ٥: ٢٤٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٢٢١ وما بعدها).

قال الشيخ رحمه الله: من الناس من أجاز بيع الدابة وإستثناء البائع ركوبها أخذًا بظاهر هذا الحديث.. وأما مالك فيجيزه بشرط:  
أن تكون مسافة هذا الركوب قريبة.  
ويحمل هذا الحديث عليه.

وأما أبو حنيفة والشافعي: فيمنعانه أصلاً لئلا يبيعه عن الثنيا، وعن بيع وشرط، وكأنها يريان أن هذا لم تكن فيه حقيقة البيع لأنه أعطاه الجمل والثلث لما وصل إلى المدينة، أو لأن شرط الركوب لم يكن مُقَارِنًا للعقد.. ويرون: أن التعلق بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثنيا، وعن بيع وشرط أولى من هذه الفعلة المحتملة. ونحن نخص الحديثين بهذه الفعلة، لأنها عمومان وهذه أخص منها، والخاص يقضى على العام. ورده الجمل عليه لا يناقض كون الأول بيعاً، وليس من وهب ما اشتراه بعد صحة اشتراؤه رافعا لكونه مُشْتَرِيًّا له أولاً، ولولا ارتفاع شراؤه وسقط لارتفعت هبته وسقطت، فلا يصح حمل الحديث على أنه لم يُقَارَن البيع هذا الشرط مع قوله: «فبعته إياه على أن لي فقار ظهره». وهذا نص في الاشتراط عند البيع.

وقد اختلفت الأحاديث في الشروط، ومن لم يتفطن لطرق<sup>(١)</sup> بنائها اضطرب عليه الأمر.

وقد حُكِيَ: أن رجلاً استفتى أبا حنيفة عن: بيع وشرط فقال: هما باطلان. ثم استفتى ابن شبرمة<sup>(٢)</sup> فقال: هما صحيحان. ثم استفتى ابن أبي ليلى<sup>(٣)</sup> فقال: البيع صحيح والشرط باطل.

قال السائل: فقلت سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا على في مسألة واحدة هذا الاختلاف، فأتى أبا حنيفة وأعلمه بما قال صاحبه، فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط». وأتى ابن شبرمة فاحتج له بحديث جابر هذا.. وأتى ابن

(١) هكذا في (ح)، وفي نسخة د، ز: لطريق.

(٢) ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة ثقة عن عبد الله بن شداد هو: عمار الدهني.

راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ص ٤٦٥)

(٣) ابن أبي ليلى: هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني، ثم الكوفي. ثقة من الثانية. اختلف في سماعه من عمر. مات بوقعة الجهاجم.

راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٣٦).

أبى ليل فاحتج له بحديث بريرة المتقدم. ونحن نبين الأحاديث فنقول:  
من الشروط ما يفسد العقد، ومنها ما لا يفسده. فما كان منها من مقتضى العقد  
كالتسليم، أو مصلحته كالرهن والحميل صح البيع والشرط. وما كان ينافى موجب العقد  
ويدخل في الغرر والجهالة بالمبيع فسد العقد والشرط.  
وكان شيخنا رحمه الله يقول: مالا فائدة فيه ولا يؤدي إلى فساد في البيع، ولا يزداد في  
الثلث ولا ينقص منه لأجله، فهذا الذي قد تقول فيه بعض (أصحابنا من أهل الأصول)<sup>(١)</sup>:  
البيع صحيح والشرط باطل.

وقال بعض الناس قول جابر: «وزن لي ثمن البعير فأرجح لي». فيه دلالة على جواز  
هبة المجهول.. وقوله: «أفقرني ظهره» الافتقار في اللغة: إعاره الظهر للركوب.

### [باب من استسلف شيئا فقصي خيرا منه]

قوله «استسلف بكرا فقصي جملا خيارا رباعيا»، وقال صلى الله عليه وسلم:  
«إن خيار الناس أحسنهم قضاء»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: «قد نهي صلى الله عليه وسلم عن سلف جر منفعة»، وهذا  
سلف جر منفعة فلا بد من بناء الحديثين فنقول النهي محمول على ما كان من المنفعة اشترط  
في أصل القرض، وهذا لم يشترط فلهذا أجاز، لكن المشهور عندنا في المذهب:  
أن الزيادة في العدد منهي عنها وإن لم تشترط في أصل القرض. وكأنهم يرون هذا  
الحديث مخصصا لحديث النهي، ولم يرد إلا في زيادة الصفة، فلم يتعد به ماورد فيه.  
والبكرا من الإبل كالغلام من الناس. والقלוص منها كالجارية من النساء، والذي  
استكمل منها ست سنين ودخل في السابعة يقال له: رباع والأثنى رباعية بتخفيف الياء.

### [باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]

قول عائشة رضي الله عنها: «اشتري صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاما إلى أجل  
ورهنه درعا [له]<sup>(٣)</sup> من حديد».

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٠).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح، مسلم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٣).



قال الشيخ رضى الله عنه: شَدَّ بعض الناس فَمَنَعَ الرهن في الحضر تعلقا بدليل الخطاب من قوله تعالى ﴿وإن كُنتُم على سفرٍ ولم تجدوا كاتباً فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾<sup>(١)</sup>. فاشتَرَط السفر فدل على أن الحضر بخلافه. وقال أصحابنا: هذا الحديث حجة عليه في جواز الرهن في الحضر.. وفيه دلالة على جواز معاملة اليهود وإن كانوا يستحلون من المكاسب مالا نستحل.

وقد أكثر الناس القول في وجه مبايعة النبی صلى الله عليه وسلم لليهودي ورهنه درعه عنده، وأمثلة ما يقال فيه: إنه فعل ذلك ليرى — صلى الله عليه وسلم — جواز معاملة اليهود، أو فعل ذلك لأنه لم يحضره حينئذ من عنده طعام سوى هذا اليهودي، أو يكون صلى الله عليه وسلم علم: أصحابه رضى الله عنهم لا يقبلون منه الرهن إكراما له، أولا يقتضونه في الثمن إذا حل تقربا إليه فعدل إلى معاملة من يفعل معه ذلك لثلا يحلف بأصحابه.

## (٢) [باب السلم]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من أسلم في تمر فليُسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: قد تقدم الكلام في ربا بيع<sup>(٣)</sup> النقد ونحن نتكلم الآن على الربا في النسبة. فاعلم: أن الربا يدخل في بيع النسبة في الستة المذكورة<sup>(٤)</sup> في الحديث.. وما قيس عليها سواء اتفقت الأجناس، أو اختلفت، وما سوى الستة أوما قيس عليها لا يدخل الربا في بيع النسبة فيه إذا اختلفت الأجناس كسلم عبد في ثوبين، فإن تساوت الأجناس فاختلف الناس، فمنعه أبو حنيفة، وأجازة الشافعي. وقال مالك: إذا اتفقت المنافع في الجنس منع، وإن اختلفت جاز.

فأما أبو حنيفة فحجته قوله عز وجل ﴿وحرم الربا﴾<sup>(٥)</sup>، والربا: الزيادة.

(١) هكذا في نسختي د، ز: (فرهن). قراءة أبو عمرو، وابن كثير- بضم الراء والهاء - وروى عنها بتخفيف الهاء. راجع (تفسير القرطبي آية ٢٨٣ من سورة البقرة).

(٢) والسلم: قال أهل اللغة: ويقال: السلم والسلف، وأسلم وسلم، وأسلف وسلف. ويكون السلف أيضا قرضا. ويقال: استلف.. ويشترك السلم والقرض في أن كلامهما: إثبات مال في الذمة بمبدول في الحال.. وذكر في حد السلم عبارات أحسنها: أنه عقد على موصوف في الذمة ينفذ يعطى عاجلا، وسمى سلما لتسليم رأس المال في المجلس.. وسمى سلفا لتقديم رأس المال، وأجمع المسلمون على جواز السلم. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٤).

(٣) راجع هذا في صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٩٦.

(٤) هكذا في د، وفي ز: يدخل في الستة المذكورة.

(٥) سورة البقرة آية: ٢٧٥.

وهذا موجود في هذا البيع فمنع بحق عموم الآية، وإنما خص منها اختلاف الأجناس بها قدمناه من الحديث وبغير ذلك.

وأما الشافعي فإنه يحتج بأنه أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بعض أصحابه بأن يُعطى بعيرا في بعيرين إلى أجل، وهذا يخص قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ إذا قلنا: إن الزيادة في عوض الشيء تُسمى ربا حقيقة.. وجماعة من أهل الأصول يذهبون إلى تخصيص العموم بخبر الواحد، وبعضهم منع منه.

وأما مالك: فإنه توسط بين القولين، وعدّل بين المذهبين، وسلك حماية الذريعة. وأصله القول بها فنظر إلى أن الأجناس إذا اختلفت جاز التفاضل فيها نسيئة أو الغرض من الممتلكات الانتفاعات.. وأما نفس الذوات فلا يملكها إلا الله عز وجل الذي يوجد لها ويعدمها، وإنما تملك الخلق الانتفاع بها فإذا كانت المنافع مختلفة، وهي المقصودة، التي يتعلق بها الملك وجب أن يحل محل اختلاف الأجناس، وإذا كان الغرض في دابة الحمل عليها، والغرض من أخرى الجرى بها صار في الأنفس كدابة يراد بها ركوبها، وثوب يراد لباسه، فإذا تساوت المنافع نظر إلى قوله: إن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن سلف جرّ نفعاً» فإذا دفع ثوبا في ثوبين الغرض فيهما كالغرض في الثوب فكأنه أسلفه واشترط عليه أن ينتفع بالزيادة، ولو أسلم ثوبين في ثوب تتفق الأغراض فيهما<sup>(١)</sup> أيضا على أن يكون أعطاه أحد الثوبين ليضمن له الثاني في ذمته أجلاً سميّاه، فيصير ذلك معاوضة على الضمان، وسلفا لينتفع بالضمان، وذلك لا يجوز، ولو تحققنا حصول السلم... والقرض على وجه لا منفعة فيه محققة، وهي الزيادة المحسوسة، ولا منفعة فيه مقدرة يتهم الناس عليها لأجزنا ذلك إذا سلك به مسلك القرض. وقد وقع عندنا اضطراب في المذهب في التابع بما اتفقت أجناسه، ومنافعه، ولم تقع فيه زيادة: هل يجوز أم لا؟ كسلم ثوب في مثله فأجيز، لأن تقدير<sup>(٢)</sup> منفعة في ذلك يتهم الناس عليها تبعد في النفوس، ومنع لئلا يقصد الانتفاع بضمان القابض عوضا عن منفعة بما قبض..

وأما الشافعي فيجيز ذلك: وهو يجيزه، وإن حصل فيه التفاضل الذي هو منفعة.

(١) هكذا في (ج) وفي نسختي د، ز: فيها.

(٢) هكذا في ز، ح وفي د: تقديم.

محققة، فكيف به مع التساوى الذى لا منفعة فيه محققة، فإذا ثبت جواز النساء فيما اختلفت أجناسه مما عدا الستة وما فى معناها، فالسلم يجوز فى كل شىء تضبطه الصفة.

وقد وقع اختلاف بين مالك وأبى حنيفة، وبين مالك والشافعى رحمهم الله فى مسائل.

هل يجوز السلم فيها أم لا؟ وهو اختلاف فى حال فمن يمنع السلم يعتقد: أن الصفة لا تحصر مامنع منه، ومن يجيزه: يعتقد: أن الصفة تحصره.

وهذا مثل ما يقول أصحاب أبى حنيفة:

كيف تجيزون السلم فى الجوارى؟ مع اختلافهم فى الرشاقة والملاحة، وأنهم يتفاوتن فى ذلك تفاوتاً عظيماً يختلف الثمن باختلافه، ومالك لم يثبت عنده ما قالوا، ورأى ذلك مما يضبط المقصود منه أجاز السلم فيهن.

وعلى هذا الأسلوب جرى الأمر فى اختلافهم فى غير ذلك من المسائل.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «إلى أجل معلوم» فقد تعلق به بعض أصحابنا فى افتقار صحة السلم إلى أجل.. والمشهور عندنا منع السلم الحال.

وكان بعض شيوخنا يخرج من (المدونة)<sup>(١)</sup> القول بجوازه من مسألة: إذا اشترى بعروض وباع بمثلها مرابحة، وهو مذهب الشافعى، ومن أجاز السلم الحال يحمل الحديث على أن المراد به: إن كان أجلاً فليكن معلوماً.

واختلف القائلون من أصحابنا<sup>(٢)</sup> بإثبات الأجل، فقال بعضهم: ثلاثة أيام.

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: بل أكثر من ذلك مما تتغير فيه الأسواق كنصف الشهر ونحوه إذا كان يقبض السلم فى البلد بعينه.

خرج مسلم فى هذا الباب: «حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبى شيبه وإسماعيل ابن سالم جميعاً عن ابن عُلَيَّة. قال بعضهم: هكذا فى نسخة أبى العلاء عن مسلم عن شيوخه عن ابن عُلَيَّة، وهو إسماعيل بن إبراهيم، وفى روايتنا: عن الجلودى ابن عيينة بدل ابن عُلَيَّة، والصواب رواية أبى العلاء، ومن تأمل الباب بان له ذلك.

(١) المدونة: كتاب فى فقه المالكية، لعبد السلام بن سعيد المشهور بسحنون (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) وقد نشرت المدونة فى أربعة أجزاء بالقاهرة ١٣٢٤ - ١٣٢٥ هـ.

(٢) أصحابنا: أى فى مذهب المالكية.

(٣) وقال بعضهم: المراد بهذا: أبوعلى الغسانى كما ذكرنا قبل وبعد.

## [باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

قوله: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من احتكر فهو خاطيء»<sup>(١)</sup>. فقيل لسعيد ابن المسيب: إنك تحتكر فقال: إن معمرا الذي كان<sup>(٢)</sup> يحدث هذا الحديث كان يحتكر. قال الشيخ وفقه الله: أصل هذا مراعاة الضرر فكل ما أضرب بالمسلمين وجب أن ينفي عنهم، وإذا كان شراء الشيء بالبلد تعلّى سعر البلد وتضرّ بالناس منع المحتكر من شرائه نظرا للمسلمين عليه كما قال العلماء: إنه إذا احتيج إلى طعام رجل واضطر الناس إليه ألزم بيعه منهم، فمراعاة الضرر هي الأصل في هذا. وقد قال بعض أصحاب مالك: إن احتكار الطعام ممنوع على كل حال، لأن أقوات الناس لا يكون احتكارها أبدا إلا مضرا بهم. ومحمل ما روي عن رواة هذا الحديث من أنهم كانوا يحتكرون: أنهم احتكروا مالا يضر بالناس، وحملوا قول النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، وحمله على هذا يؤكد ما قلناه. خرج مسلم في هذا الباب: «حدثنا بعض أصحابنا عن عمرو بن عون قال: حدثنا خالد بن عبد الله عن عمرو<sup>(٣)</sup> بن يحيى عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن عبد الله حدثني عدي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث. فهذا حديث مقطوع الإسناد، وهو أحد الأربعة عشر حديثا. التي أسانيدھا في كتاب مسلم مقطوعة»<sup>(٤)</sup>. وأما أبو داود فرواه عن وهب بن بقیة عن خالد بن عبد الله عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد عن معمّر بن أبی معمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم. (الحديث).

(١) «من احتكر فهو خاطيء» الاحتكار من الحكر: وهو الجمع والإمساك. قال في (المصباح): احتكر زيد الطعام. إذا حبسه إرادة الغلاء.. والاسم: الحكرة مثل الفرقة من الافتراق. قال النووي: الاحتكار المحرم: هو في الأقوات خاصة بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال؛ بل يدخره ليغلو..

وأما غير الأقوات فلا يحرم فيه الاحتكار.. (والخاطيء) هو العاصي الآثيم.

راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٥).

(٢) هكذا في ز. وفي د: إن معمرا كان. والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا في ز. وفي د: عمر. والصواب ما أثبت.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ١٧).

## [كتاب الشفعة<sup>(١)</sup>]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له شريك في رُبعةٍ أو نخل، فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضى أخذ، وإن كره ترك».

وفي بعض طرقه: «قضى صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تُقسم رُبعة، أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك؛ فإذا باع ولم يؤذن شريكه فهو أحق<sup>(٢)</sup> به».

وفي بعض طرقه: قال صلى الله عليه وسلم: «الشفعة في كل شرك في أرض أو رُبْع<sup>(٣)</sup> أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه<sup>(٤)</sup>».

قال الشيخ: الأصل أن الشفعة<sup>(٥)</sup> في كل شرك في أرض أو رُبْع إنما أثبت في الشرع لنفي الضرر، ولما كان الضرر يختلف باختلاف الأنواع خُصَّ بذلك العقار، لأنه أشد ضرراً من غيره من السلع، لأنه قد يدعوه المشتري إلى: المقاسمة أو إلى البيع، أو يضرُّه ويُسئ جواره.. وهذه المعاني يعظم ضررها في العقار.

وقد اختلف أصحابنا في إثبات الشفعة في مسائل، وسبب اختلافهم ما وقع فيها من الإشكال:

هل تُشبه العروض والسلع التي لا شفعة فيها، أو هي بالعقار أشبه مثل اختلافهم في

(١) قال أهل اللغة: الشفعة من تنفعت الشيء إذا ضمته وتلّيه. ومنه: شفع الأذان. وسميت شفعة لضم نصيب إلى نصيب:

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٢٢٩)

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٨).

(٣) ربع: اسم جنس: كتمرة وغيره. وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة. للشريك في العقار ما لم يقسم.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٢٢٩).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٦٠٨).

التمر إذا بيع منفردا؛ فقليل: فيه الشفعة. لأنه من جملة الحائط وكأحد أجزائه.. وقد قيل: لاشفعة فيه لأنه مما ينقل ويزال به فأشبهه العروض.

وقد اختلف الناس في الشفعة في المقسوم؛ فمذهبنا أن لا شفعة فيه. وعند أبي حنيفة: إثبات الشفعة في المقسوم ورأى: أن الشفعة تكون بالجوار، ولكنهم يضطربون في ترتيب الجوار ويقدمون الشريك على من سواه، والشريك في الطريق على الجار. وقد اختلفت الأحاديث؛ فالذي في كتاب «مسلم» هاهنا: إثبات الشفعة في الشركة. وفي بعض طرقه: «كل شركة لم تقسم».

وفي غير كتاب مسلم: «الشفعة في كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة». واعتمد أصحابنا على هذا الحديث في الرد على أبي حنيفة، فقوله: «في كل مالم يقسم» حصر للشفعة فيما لم يقسم.. ودليله: أنه إذا قُسم فلا شفعة. وقوله: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فلو اقتصر على قوله:

«فإذا وقعت الحدود» ولم يضاف إليه قوله: «وصرفت الطرق» لكان ذلك حجة لأصحاب مالك في الرد على أبي حنيفة؛ لأن الجار بينه وبين جاره حدود، ولكنه لما أضاف إليه قوله: «وصرفت الطرق» تضمن أنها تنتفى بشرطين: ضرب الحدود، وصرف الطرق.

فيقول أصحابنا: صرف الطرق يراد به: صرف الطرق التي كانت قبل القسمة.. ويقول أصحاب أبي حنيفة: المراد به صرف الطرق التي يشترك فيها الجاران؛ فينتفى النظر في أي التأويلين أظهر.

وقد رُوي أيضا عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «الجار أحق بصقبه»<sup>(١)</sup>.

وخرج الترمذي وأبو داود: قال النبي صلى الله عليه: «جارالدار أحق بدار الجاروالأرض»<sup>(٢)</sup>.

فيحتج أبو حنيفة بظاهر هذا الحديث ويقول:

نحن لم نبيّن بماذا يكون أحق: هل بالشفعة أو بغيرها من وجوه الفرق والمعروف؟.

(١) صقبة: أي بقربه. ستر بعد قريبا.

(٢) راجع (سنن الترمذي) ٦: ١٢٩ (سنن أبي داود. ٢: ٢٥٦).

ونقول أيضا: يحتمل أن يحمل الجار على الشريك والمخالط.  
قال الأعشى:

أجارتنا بيني فإنك طالقة<sup>(١)</sup>  
فسمي الزوجة: جارة لمخالطتها.

وقد خرج أبو داود والترمذي قال صلى الله عليه وسلم: «الجار أحق بشفعته يُنتظر به وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا<sup>(٢)</sup>».

وهذا من أظهر ما يستدلون به لأنه بين بماذا يكون أحق، ونبّه على الاشتراك في الطريق.. ولكن هذا الحديث لم يثبت عند أصحابنا، ورأيت بعض المحدثين طعن فيه، وقال في رواية: أنه لوروى حديثا آخر مثله تركت حديثه.  
والصَّبُّ - بالصاذ والسين: القُرب.

قال الشاعر<sup>(٣)</sup>

لا أمم دارها ولا صَبُّ

وقد خرج الترمذي أيضا قال صلى الله عليه وسلم « الشريك شفيعٌ » والشفعة في كل شيء<sup>(٤)</sup>.

وهذا أيضا ظاهره مع القول بالعموم يثبت الشفعة فيما سوى العقار من العروض .  
وقد شدّ بعض الناس فأثبتها في العروض .  
وحكى بعض أصحاب الشافعي عن مالك نحواً من هذا .  
قال شيخنا رحمه الله : وما أدري أين وقِفَ لمالك على هذا ؟ .  
ولعله: رأى قولنا في الحائط إذا بيع وفيه حيوان أن الشفعة فيه، وفي حيوانه فظن من

(١) راجع (ديوان الأعشى صفحة ١٢٢ ط. بيروت دار صادر عام ١٩٢٩م).

(٢) راجع (صحيح الترمذي ٦: ١٣٠ وسنن أبي داود ٢: ٢٥٦).

(٣) صدر البيت

كوفية نازح محلها.

وقائلها: عبيد الله بن قيس الرقيات.

راجع (ديوان الشاعر، لسان العرب: صقب).

(٤) راجع (سنن الترمذي ٦: ١٣٤).

ذلك أن الشفعة تثبت في العروض ، وليس كما ظن لأن الحيوان ها هنا لما كان من مصلحة الحائض أعطى حكمه في الشفعة لما بيع مُضافاً إليه، والملك ينتقل في الرِّباع علي ثلاثة أقسام: بمعاوضة: وفيها الشفعة باتفاق .

وبغير معاوضة وهي على قسمين: اختيارية وغير اختيارية: فالاختيارية: الهبة والصدقة، وغير الاختيارية الميراث.

وقد حكى بعض أصحابنا الاتفاق: على أن لا شفعة في الميراث.

وانفرد الطائى فحكى عن مالك: إثبات الشفعة في الميراث، وهو قول شاذ لم يسمع إلا منه<sup>(١)</sup> فيما أعلم.

وأما الهبة والصدقة ففي إثبات الشفعة فيها قولان مشهوران:

فالإثبات لقوله صلى الله عليه وسلم: «الشفعة فيما لم يقسم» ولم يفرق بين أنواع الأملاك، ولأنها لنفى الضرر، والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك.

ووجه نفيها قوله عليه السلام في كتاب مسلم<sup>(٢)</sup>: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه»؛ فكأنه أشار إلى أن ما تقدم في صدر الحديث: من إثبات الشفعة إنما يكون في البيع لذكره البيع في آخر الحديث. ولو كان غير البيع كالبيع لقال: لا يحل أن يُخرج ملكه.

وقال بعض شيوخنا قوله: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك».. فيه إشارة إلى وجوب الشفعة قبل البيع .

وأما لا ينقسم من العقار: فهل فيه شفعة أم لا؟ فيه قولان عندنا؛ فإثبات الشفعة لقوله عليه لسلام: «الشفعة فيما لم يقسم»<sup>(٣)</sup>. وهذا لم يقسم، ولأن الضرر في ذلك يلحق بسوء المعاشرة والدعاء إلى البيع.

ووجه نفيها: أن قوله عليه السلام: «الشفعة فيما لم يقسم» يشعر أن ذلك مما يحتمل القسم، ولأن من الضرر المعتبر الدعاء إلى المقاسمة، وهي مفقودة هاهنا.

(١) ذكرى هامش د أمام (وهو قول شاذ) مايلي:

من هنا أتجاهه أحمد إلى قوله: «لتنحرفها» في صفحة ١٢٣ .

(٢) راجع (الحديث في صفحة ٦٧ هامش ٣).

(٣) راجع (الحديث في صفحة ٦٩ هامش ١).



وقد اختلف في اشتقاق الشفعة فقليل: لأنه شفع نصيبه أى في أخذ نصيب غيره، وقيل: لأن نصيبه كان وترًا فصار شفعا.

## [باب غرز الخشب في جدار الجار]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره»<sup>(١)</sup>. قال الشيخ رحمه الله: اختلف المذهب عندنا: هل هذا النهى على الإلزام، أو على الندب؟ والمشهور عندنا: أنه على الندب والحث على حُسن الجوار. وقيل: بل هو على الإلزام..  
وبيّن أهل الأصول اختلاف في هذا الأصل وقد تقدمت الإشارة إليه.  
وقد قال بعض أهل العلم: يحتمل أن يكون الضمير من قوله: «في جداره» عائدا على الجار وكأنه قال: لا يمنع أحدكم جاره<sup>(٢)</sup> أن يغرز خشبة في ملك نفسه.. وهذا التحيل في التأويل لئلا يكون فيه حجة على القول المشهور.

## [باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوّقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين»<sup>(٣)</sup>. قال الشيخ: كان شيخنا أبو محمد عبد الحميد رضى الله عنه كتب إلى بعد فراقى له: هل وقع في الشرع ما يدل على كون الأرضين سبعا؛ فكتبْتُ إليه قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>. وذكرْتُ له هذا الحديث الذي رواه سعيد بن زيد وأبو هريرة، وعائشة في «كتاب مسلم» فأعاد كتابه إلى يذكر فيه:

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٩).

(٢) هكذا في ز. وفي د: أحد جاره.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٠).

(٤) سورة الطلاق آية: ١٢.

أن الآفة محتملة: هل مثلهن فى الشكل والهيئة أو مثلهن فى العدد، وأن الخبر من أخبار الآحاد. والقرآن إذا احتمل والأثر إذا لم يتواتر لم يصح القطع بذلك. والمسألة ليست من العمليات فيتمسك فيها بالظواهر وأخبار الآحاد، فأعدت إليه المجاوبة تحتج لبعء الاحتمال عن القرآن.. وبسطت القول فى ذلك وترددت له فى آخر كتابى فى احتمال ما قال فقطع المجاوبة.

## [باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا اختلفتم فى الطريق جُعلَ عرضه سبعة أذرع»<sup>(١)</sup>. قال الشيخ وفقه الله: لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا: أن الطرق تختلف الحاجة إلى سعتها بقدر اختلاف أحوالها، وأن ذلك معلوم بالعادة، وليس طريق الممر كطريق سلوك الأحمال والدواب، ولا المواضع العامة التى يتزاحم عليها الورد كغيرها. ولعل الحديث عندهم ورد فيها كانت الكفاية فيه<sup>(٢)</sup> بهذا القدر، أو تنبيهاً على الوسط أو الغالب.

خرج مسلم فى آخر (باب الشفعة) حديثاً رواه يحيى بن أبى كثير عن محمد بن إبراهيم: «أن أبا سلمة حدثه: أن عائشة قالت له: اجتنب الأرض» الحديث. ثم أردف عليه: «حدثنا إسحاق حدثنا حبان حدثنا أبان حدثنا يحيى: أن محمد بن إبراهيم حدثه فذكر الحديث.

وفى نسخة أبى العلاء: «حدثنا أبان حدثنا يحيى بن آدم: أن محمد بن إبراهيم حدثه». قال بعضهم: وهذا خطأ وإنما هو يحيى بن أبى كثير المذكور فى الحديث الأول لا يحيى بن آدم.

وخرج مسلم بعد هذا حديثاً: «عن خالد الحذاء عن يوسف بن عبد الله، عن أبيه». قال بعضهم:

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٣).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: فيه هذا القدر.

وفي رواية أبي العلاء عن خالد<sup>(١)</sup> الخدّاء، عن سفيان بن عبد الله، عن أبيه — وهو  
تصحيف. إنما هو يوسف بن عبد الله.

وهذا هو يوسف بن عبد الله بن الحارث ابن أخت ابن سيرين.

---

(١) هكذا في ز. وفي د: أبي العلاء خالد.

## كتاب الفرائض

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: أما ميراث الكافر من المسلم فالإجماع قد انعقد عليه.

وأما ميراث المسلم من الكافر فمسألة اختلاف، ولهذا أورد مالك الحديث في (الموطأ) مختصراً تنبيهاً على موضع الخلاف؛ فقال: «لا يرث المسلم الكافر». ولم يزد على هذا.

وقال الجمهور من العلماء: لا يرث المسلم الكافر أخذاً بهذا الحديث، وبه قال عمر بن الخطاب، وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما، وزيد<sup>(٢)</sup> بن ثابت، وابن مسعود، وابن عباس، وجمهور التابعين بالحجاز، والعراق.

ومن الفقهاء: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وداود، وابن حنبل، وعامة العلماء.

وقال بتوريث المسلم من الكافر: معاذ، ومعاوية، وابن المسيب، ومسروق وغيرهم.

وروى عن أبي الدرداء والشَّعْبِي، الزُّهْرِي والنَّخَعِي نحوه على اختلاف عنهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء خلافه.

وحجة هؤلاء: أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر: مسلماً ويهودياً في ميراث أخٍ لهما يهودى فورث<sup>(٣)</sup> المسلم.

وذكر: أن معاذ بن جبل قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الإسلام يزيد ولا ينقص»<sup>(٤)</sup>.

واحتجوا أيضاً بقوله: «الإسلام يعلو ولا يُعلى»<sup>(٥)</sup>.

وهذا لا حجة فيه، لأن المراد به فضل الإسلام على غيره، ولم يصرح في هذا بإثبات

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٤).

(٢) هكذا في د. وفي ز: قال عمر وعلى.

(٣) هكذا في ز. وفي د: أخ لها فورث.

(٤) راجع (سنن أبي داود ٢: ١١٣).

(٥) راجع (صحيح البخاري - جتنا ٧٩).

التورث. ولا يصح أن يرد النص في قوله عليه السلام: «لا يرث المسلم الكافر» بمثل هذه الاحتمالات.

وأما أهل الكفر فهم عند مالك: أصحاب ملل مختلفة؛ فلا يرث اليهودي النصراني، ولا النصراني اليهودي.

وكذلك المجوسى لا يرث هذين ولا يرثانه.

وذهب الشافعى وأبو حنيفة وداود: إلى أن الكفر ملّة واحدة، وأن الكفار كلهم يتوارثون، والكافر يرث الكافر على أى كفر كان.

وقد قال صلى الله عليه وسلم: «لا يتوارث أهل ملّتين<sup>(١)</sup>»؛ فلما اعتقد مالك

أن أنواع الكفر مللٌ مختلفة منع التوارث بين اليهودي والنصراني. وقد قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا<sup>(٢)</sup>﴾. ولما اعتقد الشافعى ومن ذكرنا معه: أن أنواع الكفر ملّة واحدة ورث اليهودي من النصراني والنصراني من اليهودي. وقد قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكُمْ الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ فوَحَّدَ المِلَّةَ. وقال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ<sup>(٤)</sup>﴾؛ فوَحَّدَ الدين ولم يقل: أديانكم. وقالوا قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يتوارث أهل ملّتين» هو كقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

وقد قال بعض من رأى أن الكُفر مللٌ مختلفة: أن السّامرة مع اليهود أهل ملّة واحدة، والصّابئين مع النصارى أهل ملّة ثانية، والمجوس ومن لا كتاب له: [أهل]<sup>(٥)</sup> ملّة، وتكون هذه عندهم ثلاث مللٍ سوى ملّة الإسلام.

يحكى هذا المذهب عن شريح وشريك وابن أبي ليلي.

## [باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاؤلى رجل ذكر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر<sup>(٦)</sup>».

(١) راجع (سنن أبى داود كتاب الفرائض صفحة ١١٣).

(٢) سورة المائدة آية: ٤٨.

(٣) سورة البقرة آية: ١٢٠.

(٤) سورة الكافرون آية: ٥.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من ز.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٥).

قال الشيخ رحمه الله: العَصْبَةُ: كل ذكر بينه وبين الميت نسب يحوز المال إذا انفرد، ويرث مافضل إن لم ينفرد كالأخ والعم. فإن كل واحد منهما يحوز المال إذا انفرد.

وإن كان مع ذَوِي<sup>(١)</sup> السهام أخذ مافضل.. والأب والجد كذلك إلا أنها يُفرض لهما مع ذوى السهام بمعنى فيهما غير التعصيب.

والتعصيب: يكون بالبنوة والأبوة والجدوة؛ فتعصيب البنوة أو لها، ثم تعصيب الأبوة، ثم تعصيب الجدوة.

فالابن أولى من الأب، لكن الأب يُفرض له معه السدس بمعنى غير التعصيب، وهو أيضا أولى من الأخوة وبنيتهم؛ لأنهم إنما يتسببون بالمشاركة في الأبوة.. وقد قدمنا أن تعصيب البنوة أولى. وكذلك أيضا يقدمون على العمومة، لأن تعصيب العمومة بالمشاركة في الجدوة والبنوة أولى.

والأب: أولى من الأخوة، ومن الجد؛ لأنهم به يتسببون فيسقطون مع وجوده.

والجد: أولى من بنى الأخوة؛ لأنه كالأب معهم، ومن العمومة لأنهم به يتسببون.

والأخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنيتهم، لأن تعصيب الأخوة بالأبوة وتعصيب العمومة<sup>(٢)</sup> بالجدوة.

وقد قدمنا: أن الأبوة أولى.

هذا ترتيبهم في الطبقات.

وإن اختلفوا وهم في طبقة واحدة من الطبقات التي ذكرنا، وهم مختلفون في القرب؛ فالأقرب أولى كالأخوة مع بنيتهم؛ لأنهم كلهم يتسببون بالمشاركة في الأبوة، لكن مشاركة الأخوة أقرب من مشاركة بنيتهم. وكذلك العمومة مع بنيتهم وإن تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهم زيادة ترجيح قدم الأرجح: كالأخ الشقيق مع الأخ للأب؛ فإنها وإن استوت طبقاتها ومشاركتها في الأب الذي به يقع التعصيب؛ فللشقيق زيادة ترجيح بمشاركته في الأم والرحم فكان أولى.

وهكذا يجري الأمر في بنيتهم، وفي العمومة وبنيتهم. وهذا إذا كان الترجيح بمعنى

(١) هكذا في ز، وفي د: سهام.

(٢) هكذا في د.. وفي ز: بالأبوة والعمومة بالجدوة.

مناسب لجهة النصيب مثل ما قلناه في الأخ الشقيق مع الأخ للأب؛ فإن الإجماع على أن الشقيق أولى بالميراث من الأخ للأب؛ لأنها اشتركا في الأخوة من الأب وزاد الشقيق أخوة من الأم فهي أخوة كلها؛ فكأنها أخوة أقوى من أخوة؛ فلهذا قدم الشقيق باتفاق. وإن كان زيادة الترجيح بمعنى غير ما هافيه كابني عم: أحدهما أخ لأم فإنها مسألة خلاف؛ فقال قائلون بالترجيح هاهنا قياسا على ما تقدم في الأخ الشقيق مع الأخ للأب، وحكموا بالمال كله لابن العم الذي هو أخ لأم السدس بالفرض، والباقي بالتعصيب. روى ذلك عن عمر، ابن مسعود وبه قال شريح، والحسن، وابن سيرين، والنخعي، وأبو ثور، وداود، والطبري. ولم يثبت آخرون بذلك ترجيحاً في التعصيب.. وحكموا بأن الأخ للأم السدس والباقي يقسم نصفين بينه وبين ابن العم الآخر.. روى ذلك عن علي وزيد وابن عباس.

وذكر عن عمر ما يدل عليه. وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وجهور الفقهاء، والفرق على أصل هؤلاء بين الأخ الشقيق، والأخ للأب.

وبيّن هذه المسألة ما قدمناه من التنبيه على طرق الترجيح.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فلأولى رجل ذكر» والمراد بأولى هاهنا: أقرب، ولا يراد به أحق. مثل ما يراد بقولهم: زيد أولى به. لأنه لو حمل على هذا لخلا من الفائدة المرادة به؛ لأنه لا يعلم من هذا من يكون أحق وهو المراد بيانه.

ومما أولع الناس بالسؤال عن مثله قوله عليه السلام هاهنا: «فلأولى رجل ذكر».

وقوله في حديث الزكاة: «فابن لبون ذكر» والتأكيد إنما يحسن إذا كان يفيد.

ومعلوم أن الرجل لا يكون إلا ذكراً، كما لا تكون المرأة إلا أنثى فلم حسن هاهنا وصف الرجل بأنه ذكر مع العلم بأنه لا يكون إلا كذلك.

وقد أجاب بعض الناس عن حديث الزكاة: بأن الابن قد يوضع موضع ولد. ألا تراهم يقولون: بنو تميم. يريدون: الأنثى منهم والذكر، وإذا أمكن أن يوضع ابن موضع ولد، وكان الولد ينطلق على الذكر والأنثى حسن التأكيد هاهنا؛ لئلا يُظن أنه أطلق الابن على الذكر والأنثى.

ورأيْتُ بعض الناس زعم: أنه إنما قال: ابن لبون ذكر؛ لوجود خنثى في أولاد اللبون، وفي غيرها من الأسنان؛ فقيد بالذكورية ليشير إلى منع أخذ الخنثى.

وهذان الجوابان لا يتلقّاهما الفهم بالقبول.

والذى يلوح لى فى ذلك جواب ينتظم الحديثين جميعا:  
وهو: أن قاعدة الشرع قد استقرت على أن الانتقال من سن إلى أعلى منه إنما يكون عند  
الانتقال من عدد إلى أكثر منه؛ فالعدد الكثير أحمل للمواساة؛ فإذا زاد العدد زاد قدر  
المُخْرَج.

ولهذا كانت فى الخمسة والعشرين بنت مخاض، وفى الستة والثلاثين بنت لبون، التى  
هى أسن من بنت مخاض، وفى الستة والأربعين ماهو أسن وهى الحقة؛ فلما استقر الأمر على  
هذا، وجعل عليه السلام فى الخمسة وعشرين - وهو عدد واحد - سنا وأعلى منه بنت مخاض  
وأعلى منها وهو ابن لبون، توقع أن يهجنس فى النفوس: أن ذلك خارج<sup>(١)</sup> عمّا أصل؛ فنبه  
على أن المخرَج عن العدد الواحد سنان وهما كالسن الواحد؛ لأن ابن لبون وإن كان أعلى  
سنا فهو أدنى قدرا لأجل الذكورية؛ فنبه بقوله صلى الله عليه وسلم: «ذكر» على أن ذلك  
يبخسه حتى يصيره كبنت مخاض، التى هى أصغر سنا لأنها أنثى<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لما علم: أن الرجال هم أرباب القيام بالأمور وفيهم معنى التعصيب.  
وكانت العرب: ترى لهم القيام بأمور لا تراها للنساء.. ذكر عليه السلام: الذكورية؛  
ليجعلها كالعلة التى لأجلها خص بذلك، لكنه ذكرها هاهنا تنبيها على الفضل، [وفى الزكاة  
تنبيها على النقص].<sup>(٣)</sup>

## [باب ميراث الكلالة]

قول جابر رضى الله عنه: «مرضت فأتانى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى؛  
فقلت: يا رسول الله! كيف أقضى فى مالى؟ فلم يرد على شيئا، حتى نزلت آية  
الميراث ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾»<sup>(٤)</sup>.

(١) هكذا فى د. وفى ز: خرج.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: لكنها أنثى..

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من د، ح.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٦).

وآية الميراث من سورة النساء: ١٧٦.



وفي بعض طرقه: «قلت: يا رسول الله إنما يرثني كلاله»

وفي بعض طرقه: «فتزلت آية الفرائض».

وفي حديث آخر عن عمر: «أنه خطب يوم الجمعة، فقال: إني لا أدع بعدى شيئاً أهمّ عندي من الكلالة، ماراجعتُ النبي صلى الله عليه وسلم في شيء ماراجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه حتى طعن بإصبعه في صدرى. وقال: «يا عمر! ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟»، وإني إن أعش أقض فيها بقضية يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن».

## [باب آخر آية أنزلت آية الكلالة]<sup>(١)</sup>

وعن البراء: «آخر آية نزلت في القرآن ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٢)</sup>».

قال الشيخ رحمه الله: اختلف في اشتقاق الكلالة؛ فقليل: أخذت من الإحاطة. ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس؛ فكأن هذا الميت محاط به من جنباته. وقيل: أخذت من البعد. والانقطاع من قوهم: كَلَّتِ الرَّحِمُ إذا تباعدت فطال انتسابها، ومنه: كَلَّ في مشيه. إذا انقطع لبعده مسافته.

واختلف العلماء بعد هذا الاشتقاق في هذا المعنى لما إذا<sup>(٣)</sup> وضع: هل لنفس الوراثة إذا لم يكن فيها ولد ولا والد. ويكون نصب «كلالة» على موضع المصدر. كأنه قال: يُورَثُ وِرَاثَةً يقال لها: كلالة. كما يقال: يُقْتَلُ غِيلَةً ذهب إلى هذا طائفة.

وقالت طائفة أخرى: بل هي تسمية للميت الذي لا ولد له ولا والد، واستوى فيه

(١) الكلالة: قالوا هي اسم يقع على الوارث والموروث؛ فإن وقع على الوارث فهم من سوى الوالد والولد؛ وإن وقع على الموروث فهو من مات ولا يرثه أحد الأبوين ولا أحد الأولاد.. وقال النووي: اختلفوا في اشتقاق الكلالة؛ فقال الأكثرون مشتقة من التكلل وهو التطرف؛ فابن العم يقال له: كلالة؛ لأنه ليس على عمود النسب بل على طرفه. وقيل: من الإحاطة. ومنه: الإكليل وهو شبه عصاة تزين بالجواهر فسموا الكلاله لإحاطتهم بالميت من جوانبه.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٢٣٤)

(٢) سورة النساء آية ١٧٦، وتسمى آية الصيف؛ لأنها نزلت في زمرة الصيف.

راجع (تفسير القرطبي ٦: ٢٩).

(٣) هكذا في ز، ح. وفي د: لم ذا.

الذكر والأنثى، كما يقال صَرُورَةٌ<sup>(١)</sup> فيمن لم يحج ذكرا كان أو أنثى. وعقيم: للرجل والمرأة؛ فتتصب «كلالة» على أصل هؤلاء على الحال. أى: يورث. في حال كونه كذا.

وقد روى عن أبى بكر، وعمر، وعلى، وزيد، وابن عباس، وابن مسعود:

«الكلالة» من لا ولد [له]<sup>(٢)</sup> ولا والد.

وقالت طائفة أخرى: بل هى تسمية للورثة الذين لا ولد فيهم ولا والد؟.

واحتجوا بقول جابر — رحمه الله: «يارسول الله إنما يرثنى كلالة»، وكان أبوه قُتل يوم

أُخذ.

واحتجوا بقراءة من قرأ من الشَّواذ: ﴿يُورَثُ﴾ بكسر الراء وشددها بعضهم<sup>(٣)</sup>.

وقالت طائفة أخرى: «الكلالة» تسمية للمال الموروث كلالة، وتنصب كلالة على أصل هؤلاء على التمييز.

وذهبت الشيعة: إلى أن الكلالة من لا ولد له ذكرا أو أنثى، وإن كان له أب أو جدٌّ فورثوا الأخوة والأخوات مع الأب.. وروى ذلك عن ابن عباس، وهى رواية شاذة ولا تصح عنه، والصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء.

وذكر بعض الناس: الإجماع على أن الكلالة: من لا ولد له ولا والد.. واختلف في الورثة إذا كان فيهم جد: هل الورثة كلالة أم لا؟.. فمن جعل الجد أبا منع كون الورثة كلالة، ومن لم يجعله أبا وورث الأخوة معه جعل الورثة كلالة.

وكذلك قال جمهور العلماء: إذا كان في الورثة بنت؛ فالورثة كلالة لدخول العصبية معها من الأخوة والأخوات، وغيرهم من العصبات.

وقد قال ابن عباس: «لا ترث الأخت شيئا مع الابنة لقوله الله عزوجل: ﴿ليس له ولد وله أخت﴾<sup>(٤)</sup> فشرط عدم الولد وبه قال دواد.

(١) صرورة: رجل صروره: لم يحج قط.

راجع (لسان العرب: صر).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٣) هذه قراءة بعض الكوفيين.

راجع (تفسير القرطبي ٥: ٧٧ الآية ١٢ من سورة النساء).

(٤) سورة النساء آية: ١٧٦.

ومذهب الشيعة: أن الابنة تمنع<sup>(١)</sup> من كون الوراثة كلاله؛ لأنهم لا يُورثون الأخ والأخت مع الابنة شيئاً؛ لاشتراط عدم الولد في ميراث الأخوة. كما ذكر في الآية، ويعطون المال كله للبنت، ويجعلون الوراثة كلاله، وإن كان فيها أب أوجد.

ومحمّل الشرط المذكور في القرآن: على أنه لا يثبت فرض النصف، الذي تعاوّل به الورثة إلا بعدم الولد، فإنما دخل الشرط لذلك لنفي التوريث أصلاً.

وقد شرط الله سبحانه في ميراث الأخ من أخته عدم الولد كما شرطه في ميراث الأخت. وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم: أن الأخ يرثها مع البنت فدل ذلك على صحة ماتأولناه، وإنما غرّ الشيعة حتى ذهبت إلى أن الكلاله: من لا ولد له وإن كان له أب، وورثت الأخوة مع الأب.

قوله سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكِلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فشرط في ميراث الأخوة عدم الولد خاصة، ولو كان الأب كذلك لا شرطه.

وقد رأيت: أن رجلاً سأل ابن عباس عن الكلاله؛ فقال: من لا ولد له ولا والد؛ فقال السائل: فإن الله سبحانه إنما انتهى إلى ذكر الولد. قال: فانتهرني.

وهذا يُصحح ما قلناه من بطلان تلك الرواية الشاذة عنه.

وقد قال بعض الناس: إنما لم نذكر عدم الوالد وإن كان وجوده يمنع من كون الوراثة كلاله؛ لأن الآية نزلت في جابر وقد كان أبوه قُتل يوم أحد، وإنما كان ورثته سبع أخوات فأكتفى باشتهار عدم أبيه عند سائر الصحابة عن اشتراط ذلك.

وقال آخرون: فإن الولد إشارة إلى الوالد أيضاً؛ لأن الولادة معني يتضمن اثنين: أباً وولداً.

قالوا: كما كان أصل الذرية من: ذراً الله الخلق أى: خلقهم. والولد من الذرية والوالد كذلك.

(١) هكذا في ز. وفي د: تمنع مع.

(٢) سورة النساء آية: ١٧٦.

قال الله سبحانه: ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: وهذا تأويل بعيد، وفيه تعسف.

والذى يظهر لى فى الجواب عن هذا أن الأب إنما لم يذكر هاهنا لأننا قدمنا: أن القصد باشتراط عدم الولد نفى الفرض المسمى، الذى يقع به تعاؤل الأخت مع الورثة لانفى التوريث على الجملة لأننا قدمنا: أن الصباحابة - رضى الله عنهم - سوى ابن عباس ورثوا الأخت مع البنت.

وحكىنا أيضا: اتفاقهم: على توريث الأخ مع البنت؛ فإذا كان ذلك كذلك فلا يجب ذكر عدم الأب؛ لأن الأب ينتفى معه ميراث الأخوة أصلا على الجملة والتفصيل.. والولد ينتفى معه ميراث الأخوة على وجه دون وجه.

وإنما القصد بالاشتراط التحرز من أحد الوجهين الذى يفارق فيه الأب الولد<sup>(٢)</sup>؛ فلهذا ذكر الولد دون الأب مع أنه أيضا يمكن وضوح حكم الأب عندهم؛ لأنه قد استقر عندهم فى أصول الفرائض أن من تسبب بشخص لا يرث معه: كالجدة مع الأم، والجد مع الأب، وابن الابن مع الابن، والأخوة يتسببون بالأب؛ فلا يشكل سقوطهم معه، وليس كذلك سقوطهم مع الولد؛ لأنهم لا يتسببون به، ولو ورثوا معه لم يكن فى ذلك مناقضة لأصول الفرائض: كيف وهم يرثون معه إذا كان الولد أنثى، ولا يرثون مع الأب بحال؟ فاكتمى عن اشتراط عدم الولد لما قلناه.

وقد ذكرنا إجماع السلف على اشتراطه إلا ما ذكر عن ابن عباس مما لا يصح عنه والله أعلم.

وأما وجه مراجعة عمر رضى الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم، وإحالة على آية الصبى؛ فلأنه قد نزلت آية الكلاله المذكورة فى أول السورة، وذكر من الورثة الأخوة للأم خاصة.

والإجماع: على أن ذلك الفرض المذكور فيها على تلك الصفة، ليس إلا للأخوة للأم،

(١) سورة الإسراء، آية: ٣.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز، وفى ح: يفارق فيه الوالد الوالد.

وبقى الإشكال فيمن سواهم؛ فزاد البارى جلّت قدرته بيانا بالآية الأخيرة من هذه السورة؛ فذكر سبحانه عقيب الكلالة الأخوة جملة، والمراد بهم: الأشقاء أو من الأب؛ لأنه قد ثبت أن ذلك الفرض المذكور فيهم، ليس إلا فرض الأشقاء، أو من الأب؛ فاستوفت الآيتان بيان حكم جميع الأخوة، وجميعهم كلاله إذا لم يكن والد ولا ولد.

فأحال صلى الله عليه وسلم عمر - رضى الله عنه - على الآية الأخيرة لزيادة البيان، الذى تضمنته على الأولى، وكان ماوقع من زيادة البيان ونزول بيان بعد بيان يهدى عمر إلى حقيقة الأمر والمعنى المراد، وكأنه صلى الله عليه وسلم وثق بفهمه وأنه إذا أشير إليه بهذه الزيادة من البيان فهم معنى ما أشكل عليه.

وقد يطرأ الإشكال من جهة أخرى، ولا يكون هو معنى ما سأل عنه عمر رضى الله عنه مثل دخول الجد فى ذلك، وقد قدمنا تحريجه على الخلاف، فهذا القدر الذى يتعلق بها فى كتاب مسلم.

ورأيث أن أُمّلى تلخيصاً فى الفرائض يستقل به الفقيه إذا اقتصر عليه وتدرّب فى التصرف فيه أغناه عن جميع مسائل الفرائض (المستفنى عنها) وقد حفظته لجماعة ودرّبهم عليه بإلقاء المسائل، فاكثفوا به عن مطالعة الكتب.

فاعلم: أن الوارثين من الرجال:

الأب وأبوه وإن علا، والابن وابنه وإن سفل، والأخ من أى جهة كان، وابنه وإن سفل سوى ابن الأخ من الأم، والعم من أى جهة كان، وابنه وإن سفل سوى العم أخى الأب من أمه وولده، والزوجة ومولى النعمة.

ومن النساء:

الأم، وأُمّها، وأم الأب، وإن علتنا، والبنّت، وبنّت الابن وإن سفلت. والأخت من أى جهة كانت. والزوجة، ومولاة النعمة.

والفروض ستة:

الثلاثان ونصفهما وربعهما.. والنصف ونصفه وربعه:

فالثلاثان: فرض أربعة أصناف: اثنتان فصاعداً من بنات الصُّلب، أو بنات الابن، أو من الأخوات الشقائق، أو من الأخوات للأب.  
والثلث: فرض صنفين: الأم، أو الإثنتين فصاعداً من ولد الأم ماكانوا.

والسدس: فرض الجد أو الجدات إذا اجتمعن، وفرض الواحد من ولد الأم<sup>(١)</sup> ما كان.  
والنصف: فرض الزوج، وفرض واحد من أصحاب الثلثين..  
والربع: فرض الزوج مع وجود الحajib، وفرض الزوجة أو الزوجات مع عدمه.  
والثمن: فرض الزوجات أو الزوجات مع وجوده.

## الحجب على ضربين: نقص وإسقاط

فأما النقص: فالولد وولد الابن يرثان الأبوين والجد إلى السدس، إلا أن الأب والجد يرثان ما بقى بعد الإناث بالتعصيب، ويرثان الزوج إلى الربع، والزوجات إلى الثمن واثنان من الأخوة فصاعدا يرثان الأم إلى السدس.. وتعطى ثلث ما بقى في مسألتين.

أبوان مع زوج أو زوجة.

وابنة الصلب ترد بنت الابن إلى السدس وكذلك الأخت الشقيقة ترد الأخت للأب إلى السدس.

وأما حجب الإسقاط: فاثنتان من بنات الصلب تسقطان: بنات الابن إلا أن يكون مع بنات الابن ذكر في درجتهم أو تحتهم فيرد عليهن.

وكذلك الشقيقتان تسقطان: الأخوات للأب، إلا أن يكون مع الأخوات للأب ذكر في درجتهم خاصة؛ فيرد عليهن.

والأم: تسقط الجدات كلهن. والجدة القربى من جهة الأم: تسقط البعدى من جهة الأب. والجدة القربى من جهة الأب: لا تسقط البعدى من جهة الأم بل تشاركها.

وولد الأم: يسقطه عمود النسب الأب والجد، والولد وولد الابن.

وأما حجب العصبة:

فقد عقدنا أصله عند ذكرنا له فيما تقدم.. والجد مع الأخوة يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة من الثلث. وإن كان في الورثة ذو سهام حكم فيما فضل عنهم بهذا الحكم، وللجد أن يأخذ معهم السدس، ويتنزع من حكم التعصيب.

(١) هكذا في د، وفي زح: أولاد الأم.

كما للأخوة الأشقاء في المسألة المشتركة: أن ينتزعوا من التعصيب، وهي زوج وأم، وأخوان لأم، وأخوة أشقاء؛ فإن المال إذا استوعب جميعه أهل الفروض قال الأخوة الأشقاء للأخوة للأم: هب أبانا حمارا أليست أمنا واحدة فيشاركونهم في الثلث؟<sup>(١)</sup>

وللأخوة الأشقاء معادّة الجد بالأخوة<sup>(٢)</sup> للأب ويستبدون بها حصل لجميعهم إلا أن يفضل عن الإناث منهم فضلة فتزيد على فروضهم فيعطى لمن كان من جهة الأب منهم.

وللجد مقاسمه الأخت وإن انفردت عنه بالفرض، الذي عيل لها به في الفريضة، التي تسمى: الأكدرية وتسمى الغرا: وهي: زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب<sup>(٣)</sup>؛ فإن المال إذا استوعبه من سوى الأخت عيل للأخت بالنصف، ثم ضمت نصفها إلى سدس الجد فاقتساه: للذكر مثل حظ الأنثيين.. ولو كان بدل الأخت أختان لم يُعَلَّ لهما بقاء فضلة من المال لحجبها الأم إلى السدس.

هذه جملة الفرائض التي من أحاط بها علما علم كل ما يستفتى عنه ويكثر نزوله.

(١) هكذا في د. وفي ز. ح: للأخوة بالأب.

(٢) هكذا في نسختي ز، د: أو للأب، والصواب ما أثبت.

## [كتاب الهبات]

### [باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

· قول عمر رضى الله عنه: «حملت على فرس عتيق في سبيل الله؛ فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائعه برخص. فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك؛ فقال. «لا تتبعه ولا تعد في صدقتك. فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه»<sup>(١)</sup>.

### [باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل]

وفي طريق آخر قال صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالعائد في قيئه»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: يحتمل أن يعلل هذا بأن المتصدق عليه، أو الموهوب له قد يستحيان<sup>(٣)</sup> منه [فيساخه في الثمن، فيكون رجوعاً في ذلك القدر الذى حط. وبهذا علل عبد الوهاب كراهة اشتراء الهبة والصدقة جميعاً، وإن كان قد وقع في (الموازية) فيمن حمل على فرس قال: إن لم يكن للسبيل ولا للمسكنة فلا بأس أن يشتريه، وكأنه رأى أنه إذا لم يكن لذلك فهو هبة والهبة بخلاف الصدقة عنده، ولا يكون عليه في الحديث حجة لقوله: «على فرس عتيق في سبيل الله» وإنما وقع النهي عنده؛ أنه على جهة الصدقة.. ومن جهة المعنى: أن الصدقة قريبة إلى الله سبحانه ولا يحسن الرجوع فيما تقرب به إليه تعالى، والهبة ليست كذلك فاستخف شراؤها.. وما وقع في الطريق الآخر الذى ذكرناه «العائد في هبته» فلم يذكر ذلك عقيب نهيه عن الشراء، بل هو كلام مبتدأ فقد يحمل<sup>(٤)</sup> على العود بغير معاوضة، فلا تكون فيه حجة على ما وقع في الموازية.

(١) (٢، ١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٠).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ز.

(٤) هكذا في ز. وفي د: كلام مبتدأ يحمل.



وظاهر إطلاق مالك: يُؤذن بأنه حمل النهى على الندب؛ لأنه قال: لا ينبغي أن يشتريها. وقال: يكره؛ وظاهر مافى المَوَازِيَةِ حمل النهى على المنع، وكذلك قال الداودي: إنه حرام. فعلى القول بحمل ذلك على الكراهة، لا يفسخ العقد، وعلى القول بحمله على التحريم قال بعض شيوخنا: يفسخ وفيه نظر لأجل الاختلاف فيه، ولأنه ليس كل نهى يدل على فساد المنهى عنه.

واختلف المذهب في المنافع: هل هي كالرقاب أم لا؟؛ فقال ابن المَوَازِيَةِ:

كل من تصدق بغلة سنين، ولم يُبْتَلِ الأصل فلا بأس أن يشتري المتصدق ذلك.

قال وأباه عبد الملك واحتج بحديث النهى عن الرجوع في الصدقة. وأجاز لورثته أن يشتروا المرجع. قال: والحجة لمالك حديث العرية.

قال بعض الشيوخ: العرية أصل قائم بنفسه أجيز للرفق ورفع<sup>(١)</sup> الضرر فلا يقاس عليه غيره.

## [باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة]

قوله: «أن الثَّعْمَان بن بشير أتى به أبوه النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال: إنى قد نَحَلْتُ ابنى هذا غلاما كان لى؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أكل ولدك نحلته مثل هذا؟ فقال: لا. فقال صلى الله عليه وسلم فأرجعه»<sup>(٢)</sup>.

وفى بعض طرقه: «فاتقوا الله واعدلوا في أولادكم».

وفى بعض طرقه: «فلا تُشْهَدْنِي إذن؛ فإنى لا أشهد على جور».

وفى بعض طرقه: «فأشهد على هذا غيرى». ثم قال صلى الله عليه وسلم:

أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟.

(١) هكذا في ز. وفي د: ورفق الضرر.. وفي ر: ح: للمرفق. والصواب ما أثبت.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحفيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٣).

[قال: نعم. قال: فلا إذا<sup>(١)</sup>].

وفي بعض طرقه: «فليس يصلح هذا؛ وإنى لا أشهد إلا على حق»<sup>(٢)</sup>.

وعند الترمذى: «أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: اختلف الناس في إعطاء بعض البنين دون بعض، فالذى يحكيه بعض أصحابنا عن مالك والشافعى وأبى حنيفة: أنهم يكرهون ذلك؛ ولكنه إن ترك<sup>(٤)</sup> مضى عندهم، وخالفهم غيرهم من الفقهاء وقال: ترد العطية.

وقد وقع في المذاهب اضطراب فيمن أخرج النبات من تحبسه: هل ينفذ إذا وقع أن يفسخ بشرط ألا يموت أو بشرط ألا يموت ولا يجاز عنه؟<sup>(٥)</sup>.

وقال بعض شيوخنا: فإن هذه الأقوال تجرى في هبة بعض البنين دون بعض.

وعندى: أن وجه هذه الأقوال أن من حمل النهى في هذا الأمر على الإلزام فسخ، ومن حمله على الاستحباب أمضى. ومن طلب زيادة ترجيح بين هذين الأصلين، فقد يراعى الحياة؛ لأن الهبة قبل أن تحاز لواهبها الرجوع فيها عند جماعة من المخالفين.. وعلى قولة شاذة عندنا.. ومن راعى الموت خاصة فإنه قال ذلك في الأب لأن له الاعتصار<sup>(٦)</sup> مادام حيًا وبموته يبطل الاعتصار، فراعى قدرته على الحل على وجه ما في الهبات.

وسبب اضطراب العلماء في حمل ذلك على الوجوب أو الندب. ما وقع من اختلاف ألفاظ الحديث؛ لأن قوله صلى الله عليه وسلم: «أشهد غيرى» يشير عندهم إلى أنه مكروه أو خرج عن الأحسن؛ فأتوا أنا في نفسى ولا أوجب على غيرى توقيه.

قالوا: وقد علل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «أيسرُّك أن يكونوا لك في البرِّ سواء».

وظاهر هذا: أن النهى لثلاث يقع منهم تقصير.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ز، ح).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٤).

(٣) راجع (سنن الترمذى ٦ صفحة ٣٤).

(٤) هكذا في د، وفي ز، ح: نزل، والصواب ما أثبت؛

(٥) هكذا في د، وفي ز، ح: أوفسوخ على الإطلاق أو يفسخ أو بشرط ألا يموت ولا يجاز عنه.

(٦) الاعتصار: على وجهين يقال: اعتصرن من فلان شيئًا. إذا أصابته منه.

والآخر أن تقول: أعطيت فلانا عطيته فأعصرتها أى: رجعت فيها.

راجع (اللسان: عصر).

قالوا: وقد علل صلى الله عليه وسلم أيضا: «فأرجعه» وأمره باعتصاره؛ لأن الأب يعتصر، ولو كان باطلا لقال: هو مردود ولم يفتقر إلى ارتجاع المعطى.

وقال الآخرون: فإن قوله صلى الله عليه وسلم: «لا أشهد على جور» يدل على المنع لأن الجور ممنوع منه؛ لأنه الميل والحيد<sup>(١)</sup> عن القصد والعدول عنه.. ومنه. جار السهم إذا عدل عن الغرض.

ومن حمل هذه الظواهر على الندب يصح أن يسمى الميل في مثل هذا جورا. واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». وظاهر الأمر على الوجوب. وفي هذا اختلاف بين أهل الأصول..

والذى وقع في الترمذى من أمثل ما يتمسكون به؛ لأنه قال صلى الله عليه وسلم . «إنَّ لهم عليكم من الحق»<sup>(٢)</sup>.

وظاهر لفظة (على) يفيد الإلزام والوجوب.

وقد تُنزع في عطية الصديق - رضى الله عنه - عائشة رحمها الله إحدى وعشرين وسقاً؛ فاحتج به من لا يرى العدل بين البنين واجبا.

وقال آخرون: لعله أعطى قبلها من سواها، أو علم أنهم راضون بما فعل.

وتنزع أيضا في صفة العدل بين البنتين؛ فمال ابن القصار<sup>(٣)</sup> إلى التسوية بين الذكر والأنثى.. ومال ابن شعبان<sup>(٤)</sup> إلى التفضيل على نسبة المواريث.

واختلف أيضا في ذلك من تقدم من غير أصحابنا.

وقد قال محمد بن إسحاق في سيرته: لم تكن لأبى النعمان بنت فعلى ما حكاها ابن إسحاق لا تكون حجة في قوله صلى الله عليه وسلم: «أكل ولدك نحلته مثل هذا»؟.

(١) هكذا في د. وفي زاح: لأنه الحيد.

(٢) راجع صحيح سنن الترمذى ٦ صفحة ٣٤.

(٣) راجع ابن القصار (تقدم في ١: ٢٤١ من هذا الكتاب).

(٤) راجع ابن شعبان (تقدم في ١: ١٧٥ من هذا الكتاب).

## (١) باب العمرى

قوله صلى الله عليه وسلم: «أيما رجل أعمار عمرى فهى له ولعقبه»<sup>(٥)</sup>.  
 وفى بعض طرقه: «قضى صلى الله عليه وسلم فيمن أعمار عمرى له ولعقبه، فهى  
 بتلة»<sup>(٣)</sup> لا يجوز للمعطى فيها شرط ولا ثنياً.  
 وقال أبو سلمة: لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث فقطعت الموارث شرطه.  
 وفى بعض طرقه: «العمرى لمن وهبت له».  
 وفى بعض طرقه: «من أعمار عُمرى فهى لمن أعمارها حيا وميتا ولعقبه»<sup>(٧)</sup>.  
 قال الشيخ: اختلف الناس فى هذا؛ فمذهب مالك أنها تملك للمنفعة.  
 ومذهب المخالف إلى أنها تملك للرقبة تكون للمعمر ولورثته بعده.  
 وتعلق المخالف بظواهر هذه الأحاديث، كقوله: «العمرى لمن وهبت له»، وكقوله:  
 «للذى أعمارها حيا وميتا ولعقبه».  
 ومحمل هذه الأحاديث عند أصحابنا: على أن المراد المنافع؛ لأن الواهب إنما وهب  
 المنافع فلا يلزم أكثر مما التزم.

---

(١) العمرى: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمرى قوله:  
 أعمارك هذه الدار، مثلاً أو: جعلتها لك عمرتك أو حياتك أو ما عشت أو حيت أو بقيت أو ما بعد هذا المعنى.  
 راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٢٤٥).  
 (٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٥).  
 (٣) بتلة: أى: عطية ماضية.  
 راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٢٤٦).  
 (٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٢٤٦).

## [كتاب الوصية]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ما حقُّ امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيتُ ليلتين إلا ووصيته عنده»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: ذهب دواود وغيره إلى إيجاب الوصية تعلقاً بهذا الحديث، وهي عندنا على النذب، لكن إن كان عليه حق يخشى تلفه على أصحابه إن لم يوص به وجبت الوصية، لوجوب التنصل من الحقوق.

وقد قيل: إن في هذا الحديث دلالة على أن من كتب وصيته وأقرها عنده نفذت وإن لم يخرجها من يده.

## [باب الوصية بالثلث]

قوله في حديث<sup>(٢)</sup> سعد: «وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: أفأصدق بشطره؟»

قال: لا الثلث والثلث كثير: إنك إن تذر وروثك أغنياء خير من أن تذرهم عالةً يتكففون الناس»<sup>(٣)</sup> الحديث.

قال الشيخ وفقه الله: جمهور العلماء على أن للمريض أن يوصي بثلثه تعلقاً بهذا الحديث. وقد قال بعض الناس: الوصية بالربع.

وذكر مسلم عن ابن عباس قال: «لو أن الناس غَضُوا من الثلث إلى الربع، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الثلث والثلث كثير».

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٧).

(٢) هو سعد بن أبي وقاص.

الحديث في (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٨).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٩).

واختلف أيضا فيمن لا وارث له: هل يقصر على الثلث كمن له وارث، ويكون بيت المال كوارث معلوم يمنع من أجله<sup>(١)</sup> من الزيادة على الثلث، أم<sup>(٢)</sup> تجوز له الصدقة بهاله كله إذ لا وارث له معلوم؟.

وقد قال سعد: «لا يرثني إلا ابنة لي واحدة». ولم يسأله بصدقة الشطر.

وقيل: مراد سعد: لا يرثني من<sup>(٣)</sup> له فرض معلوم إلا ابنة لي.

والعالة: الفقر: أو يتكففون. أى: يسألون بأكفهم الصدقة، وكانوا يكرهون الموت بمكة لأنه بلد تركوه لله<sup>(٤)</sup> سبحانه. وكرهوا أن يعودوا فيما تركوه لله تعالى. فلهذا ذكر فيه ماجرى في الحديث.

قال الشيخ<sup>(٥)</sup> خرج مسلم في حديث ابن عباس: «ولو أن الناس غَضُّوا من الثلث إلى الربع»<sup>(٦)</sup>.

حدثنا أبو كريب، حدثنا ابن نمير عن هشام بن عروة.

هكذا في نسخة ابن مهران.. والذي في نسخة الجلودى: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا ابن نمير؛ فجعل بدل أبى كريب أبا بكر.

## [باب الوقف]

قول عمر رضى الله عنه: «يارسول الله إنى أصبْتُ أرضاً بخير. قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»<sup>(٧)</sup> الحديث.

قال الشيخ وفقه الله: التَّحْيِيس عندنا جائز في العقار خلافا لمن منعه على الجملة.

والدليل عليه: الاتفاق على تحييس المساجد والسَّقَايات، وحديث عمر هذا.

وعندنا في المذهب اضطراب في تحييس الحيوان.

(١) هكذا في د. وفي ز: أجلها.

(٢) هكذا في ز. وفي د: أو تجوز.

(٣) هكذا في ز. وفي د: من له فرض معلوم.

(٤) هكذا في ز. وفي د، ح لأجل أنه بلد تركوه.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٦) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٩.

(٧) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣٢.

وإذا كان الحبس في الرباع على مجهول كالمساكين، فلا خلاف أنه لا يعود على محبسه؛ لأن من أعطيه لا ينقطع فيبقى التحبّيس مابقوا.

وكذلك إن كان على رجلٍ وعقبه؛ فإن العقب إذا انقطع لم يرجع ملكًا للمحبس؛ لأنه لما أعطى.. وعلّق العطية بالعقب؛ وقد لا ينقطع دل ذلك من قصده على إزالة ملكه.

وإن كان التّحبّيس على قوم معينين حياتهم؛ فإذا ماتوا ففيه قولان:

هل يرجع ملكًا للمحبّس إذ لاعلامه على قصده التأييد وزوال الملك؟.

والأصل: أن ملك الإنسان لا يزول إلا على الصفة التي أخرجه عليها، أو يكون الأصل: ألا يرجع ذلك إلى ملكه؛ لأن لفظ التحبّيس دال على القصد لإزالة الملك على هذه الطريقة.

وإذا قلنا: إنه لا يرجع ملكًا، فإنه يرجع إلى أولى الناس بالمحبّس.

والنكتة المعتبرة هاهنا: التي يدور عليها الاختلاف في هذا الأصل، فقد اضطربت الرواية فيه إذا حبّس.. وذكر العقب وسمّى صدقة أو لم يسمها إلى غير ذلك من المسائل؛ لأن الألفاظ<sup>(١)</sup> الصادرة عن المالك. إما أن تكون نصوصا في إزالة ملكه بوضع اللغة، أو بغلبة الاستعمال في العرف، أو نصوصا في اللغة أو في العرف دالة على القصد لبقاء الملك؛ أو محتملة الوجهين:

فما الاحتمال فيه يقضى بموجبه ويحكم بمقتضاه. ومافيه إشكال روجع في تفسيره فما فسر به مما يحتمله قوله قبل منه؛ وإن مات قبل أن يُستفسر؛ فالنظر عندي: لا يلزمه<sup>(٢)</sup> إلا أقل ما يقتضيه قوله؛ لأن الأملاك لا يخرج بالشك.. وهذا الأصل يدور عليه جميع ما وقع في ذلك من الروايات.

وأما قوله: «لأجناح على من وليها أن يأكل بالمعروف أو يُطعم صديقا غير متأثر مالا»<sup>(٣)</sup>.. فإن الحبس إذا استثنى محبسه منه هذا في أصل التحبّيس صح ذلك.

ولعل: الصديق في حكم المعلوم مُبلّغ فيباح له منه قدر ما جرت العادة به، وإن لم

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي (م): إلا أن الألفاظ.

وفي (ح): أن الألفاظ. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): أن لا يلزمه. والمعنى واحد.

(٣) وروى: «غير متحول فيه».

راجع (صحيح مسلم تحقيق بعد الباقي ٣: ١٦٣٢).

يشترط ذلك وكان التحجيس على المساكين ومن يليها منهم، فإنه لا يحرم عليه مالا يحرم على أحدهم، وإن كان غنياً واضطر إلى قيامه عليها بهذا القدر على جهه الإجارة، ويكون ما يأخذهُ معلوماً صَح، ذلك وليست بأعظم من الزكاة<sup>(١)</sup>، التي جعل الله سبحانه فيها حقاً للعاملين عليها وإن كانوا أغنياء.

وتقييده في قوله: «أن يأكل منها بالمعروف» إشارة إلى ما قلناه من الرجوع إلى العادة في ذلك. وأما قوله: «غير مُتَأَثِّل مَالاً» فمعناه: غير جامع. وكل شيء له أَصْل قديم، أو جمع حتى يصير له أَصْل فهو مؤثِّل.

ومنه..... مجد مؤثِّل<sup>(٢)</sup>. أى: قديم الأصل. وأثَّلَ الشيء: أَصْلَهُ.

## [باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه]

قول السائل لابن أبي أوفى: «هل أوصي النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا.

قلت: لم كتب على المسلمين الوصية أو فلم أمروا بالوصية؟»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعض طرقه: «كيف أمر الناس بالوصية؟».

وفي طريق آخر: «كيف كُتِبَ على المسلمين الوصية؟».

قال الشيخ: هذا يشير إلى أنه كان يرى المساواة في الأحكام بيننا وبينه، والرجوع إلى أفعاله.

وقوله: «كيف كتب على المسلمين الوصية؟».

إن كان أراد بذلك الفرض؛ فلعله اعتقد مقتضى قوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾<sup>(٤)</sup> الآية. وظن أنها لم

(١) هكذا في ز. وفي د، ح: الزكوات.

(٢) يشير إلى قول امرئ القيس:

ولكنما أسعنى لمجد مؤثِّل

وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثال

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣٤).

(٤) سورة البقرة آية: ١٨٠.



تنسخ أو يكون يرى رأى داود ومن وافقه <sup>(١)</sup> من القائلين بإيجاب الوصية.  
وقد قدمنا مذهبهم.

قول عائشة رحمها الله: «فلقد انخنث في حجرى» <sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: أصل الانخنث: التكرس، ومنه: انخنث الأسقية. ومنه: سبى الرجل الذى فى كلامه ومعافطه لين وتكسر مخنثا؛ فلعلها تريد: أنه انخنث فى حجرها. أى: تمايل واجتمع.

قوله صلى الله عليه وسلم: «أئتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا؛ فقالوا: «إن النبى صلى الله عليه وسلم يهجر» <sup>(٣)</sup>.

وفى بعض طرقه: «فقال عمر: إن النبى صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله».

قال الشيخ رحمه الله: إن النبى صلى الله عليه وسلم معصوم من أن يكذب على الله، أو يفسد ما يبلغه عنه، وهو مع هذا غير معصوم من الأمراض، وما يكون من بعض عوارضها مما لا يعود بنقص فى منزلته، ولا فساد فيما مهد من شريعته.

وقد كان صلى الله عليه وسلم لما سحر يُخيلُ إليه أنه عمل الشئ، وما عمله، ولم يجز هاهنا منه صلى الله عليه وسلم من الكلام ما يُعد مناقضا لما قدم من الأحكام والشر ولا الكلام فى نفسه دال على الهذيان، الذى يكون عن الحميات.

وقد بقى كثير من الأحكام عظيم خطرهما فى الشرع غير منصوص عليها، ولكنه قد نص على أصولها ووكل العلماء إلى الاستنباط، فيقول كل إنسان منهم بقدر ما يظهر له. وقد يقع بسبب اختلافهم فيها استنباطه فى بعض المسائل هرج وفتن، ولو وقع النص عليها لارتفع الخلاف وذهب الهرج.. ولعله صلى الله عليه وسلم كان أراد أن يتعرض لبعض هذه المسائل..

(١) هكذا فى ز. وفى د: رأى داود وافقه. والصواب ما أثبت.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣٦).

(٣) هكذا فى نسختي د، ز. وفى م:

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣٧).

وقد قال بعض العلماء: الأظهر عندى أنه أراد صلى الله عليه وسلم: أن ينص على (الإمامة) بعده ليرتفع بنصه عليها تلك الفتن العظيمة، التى منها حرب: صقّين والجمل. وهذا الذى قاله غير بعيد.

فإن قيل: كيف حسن الاختلاف مع قوله صلى الله عليه وسلم: «اتتئونى أكتب لكم». وكيف يعصونه فيما أمر؟.

قلنا: لا خلاف أن الأوامر تُقارن قرائن تنقلها من النذب إلى الوجوب عند من قال: إن أصلها على النذب، ومن الوجوب إلى النذب عند من قال: إن أصلها على الوجوب.. وتنقل القرائن أيضا: صيغة افعل إلى الإباحة وإلى التعجيز، وإلى غير ذلك من ضروب المعانى؛ فلعلة ظهر منه صلى الله عليه وسلم من القرائن ما دل على أنه لم يوجب ذلك عليهم بل جعله إلى تخييرهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم، وهو يدل على رجوعهم إلى الاجتهاد فى الشرعيات، فأدى عمر اجتهاده إلى الامتناع من هذا..

ولعله استلوح: أن ذلك منه صلى الله عليه وسلم صَدَرَ من غير قصد إليه جازم وهو المعنى بقولهم: هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول عمر رضى الله عنه: غلب عليه الوجعُ، وماضاته من القرائن الدالة على أنه من غير قصد إليه جازم على<sup>(١)</sup> حسب ما كانوا يعهدونه من قصوده صلى الله عليه وسلم فى بلاغ الشريعة، وأنه لا يجزى تجزى غيره من طرق البلاغ، التى اعتادوها منه صلى الله عليه وسلم.. ظهر ذلك لعمر ولم يظهر للآخرين ماظهر لعمر فخالفوه.

ولعل عمر - رضى الله عنه - هجس فى نفسه أن المنافقين قد يتطرقون إلى القدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام وبلغه صلى الله عليه وسلم لسائر المسلمين بكتاب يُكتب<sup>(٢)</sup> فى خلوة وآحاد ويضيفون إليه ما يُشبهون به على الذين فى قلوبهم مرض.

ولهذا قال: «عندكم القرآن حسبنا كتاب الله».

قال أهل اللغة: هَجَرَ العليل بمعنى: هَدَى.

قال الشيخ: قد قدمنا نحن بيان القول فيما وقع منه صلى الله عليه وسلم، وبيننا ما يجوز عليه وما لا يجوز عليه.

(١) هكذا فى د. وفى ز. وعلى حسب.

(٢) هكذا فى د. وفى ز. يكتبه.

# [كتاب النذر]

## [باب الأمر بقضاء النذر]

قوله: «إنَّ سعد بن جُبادة استفتى النبي صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه تُوفيت قبل أن تقضيه. قال صلى الله عليه وسلم: فاقضه<sup>(١)</sup> عنها». قال الشيخ: قد قدمنا أن الميت تقضى عنه الحقوق المالية. وذكرنا الخلاف في البدنية، وما تقدم يغنى عن إعادته هاهنا.

## [باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً]

قوله: «نهى صلى الله عليه وسلم عن النذر. وقال: إنه لا يأتى بخير، وإنما يُستخرجُ به من البخيل»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: ذهب بعض العلماء إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفُّظ عن النذر والحضُّ على الوفاء به<sup>(٣)</sup>.. وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث.

ويحتمل عندى أن يكون وجه النهي: أن الناذر يأتى بالقربة مُستثلاً لما صارت عليه ضربة لازم، وكل محبوس الاختيار، فإنه لا ينشط للفعل ولا ينشط إليه نشاط مُطلق الاختيار؛ فقد كره مالك رحمه الله: أن ينذر الإنسان صومَ يوم بعينه لوقته.. وعلل قوله شيوخنا بمثل هذا الذى قلناه.

ويحتمل أيضاً: أن يكون الناذر لما لم يبذل ما بذل من القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يختار صار كالمعاوضة، التى تقدح فى نية المتقرب، ويذهب الأجر الثابت للقربة المجردة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣٨).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣٩).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: التحفظ على النذور، والحظ على الوفاء به. والصواب ما أثبت.

وفي الحديث: «من عَمَلَ عملاً أشرك فيه غيري فهو له»<sup>(١)</sup>.

ويشير إلى هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم: «أنه لا يأتي بخير».

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن النذر لا يُغنى عن القدر شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له، ولكن النذر قد يُوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج»<sup>(٣)</sup>.

وهذا كالنص على هذا التعليل الذي قلناه؛ لأنه أخبر صلى الله عليه وسلم: أن موافقة القدر تخرج منه ما لم يرد أن يخرج، وأن النذر ليس هو الجالب للقدر.

## [باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد]

قلوله: «كانت ثقيفُ حلفاءَ لبني عُقيل؛ فأُسرت ثقيفُ رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عُقيل، وأصابوا معه الغضباء؛ فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في الوثاق؛ فقال: يا محمد! فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال: ماشأنك؟ فقال: بَمَ أخذتني؟، وبِمَ أخذت سابقة الحاج؟ فقال: إعظاماً لذلك أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف تم انصرف عنه فناده. وكان صلى الله عليه وسلم (رحيماً رقيقاً). فرجع إليه؛ فقال: ماشأنك؟ فقال: إني مسلم. قال صلى الله عليه وسلم: لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح. ثم انصرف فناده؛ فقال: يا محمد يا محمد. فأتاه؛ فقال صلى الله عليه وسلم: ماشأنك؟. قال: إني جائع فأطعمني، وظلمآن فاسقني.. قال صلى الله عليه وسلم: هذه حاجتك ففدي بالرجلين»<sup>(٤)</sup>.

[قال<sup>(٥)</sup>]: وأُسِرَت امرأة من الأنصار. وأُصِيبَت الغضباء.

وفي هذا الحديث: «فانطلقت ولا دُوبها فأعجزتهم، ونذرت إن نجَّاه الله عليها لتنحرنها»<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (سنن ابن ماجه باب الرياء والسمة).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٦٤٠).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٦٤١).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٥) آخر ما أجازة أحمد وأول الإجازة (سبق في صفحة ٧٢ من هذا الكتاب).

وفيه: قال صلى الله عليه وسلم: «بئسما جَزَيْتِيهَا. لا وفاء بنذر في معصية، ولا فيما لا يملك العبد»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: مما يسأل عنه في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: «أخذتك بجريرة حلفائك». فيقال: كيف هذا والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>. وللناس عن هذا ثلاثة أجوبة.

أحدها: أنه يمكن أن يكونوا عُوهدوا على ألاّ يتعرضوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: لأهم ولا خلفائهم، فنقض حلفائهم العهد ورضوا هم بذلك فاستبيحوا لأجل ذلك. والثاني: أنهم كفار لعهدهم. والكافر الذي لا عهد له يُستباح وإن لم يفعل حلفاؤه شيئا.

والثالث: أن يقال في الكلام حذف<sup>(٣)</sup> ومعناه: أخذناكَ لِنُقَادِيَ بِكَ من حلفائك. ويحتمل عندى جوابا (رابعا)، وهو أن يكون جوابه على جهة المجازاة والمقابلة؛ لأنه لما قال له: بم أخذتني؟ وبم أخذت سابقة الحاج؛ لأن ذلك كان معظما عندهم. قال صلى الله عليه وسلم له: «أخذتك بجريرة حلفائك<sup>(٤)</sup>»؛ لأنهم أيضا كانوا يُطالبون بعَهْدَةِ الحلفاء. هذا الأظهر من عادتهم؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم كان عنده مستباحا، فلما ذكر له: سابقة الحاج. ذكر له جريرة الحلفاء على جهة المقابلة على أصلهم. ومما يسأل عنه أيضا من هذا الحديث أن يقال: كيف قال له: إني مسلم ثم فادى به، ومن أظهر الإسلام قُبِلَ منه من غير بحث عن باطنه. وقد وقع في أحاديث كثيرة: الأخذ بالظواهر في هذا، والتنبيه: على أنه لم يُؤمر أن يَبْحَثَ على مافي قلوب الناس.

قيل: أما الشافعي؛ فإنه أباح في أحد قوليهِ: المفاداة بالأسير إذا أسلم، ورأى أنه لما كان للإمام قبل إسلامه الخيار في المفاداة به، لم يسقط هذا الخيار في ذلك بعد إسلامه، ويحتج بهذا الحديث.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤١).

(٢) سورة الأنعام آية: ١٦٤.

(٣) هكذا في ز. وفي د محذوف.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤١).

وأما أصحابنا القائلون:

إنَّ حكم الأسير إذا أسلم أن يُسترق؛ فإنهم قد يعتذرون عن المفاداة بهذا بأن يقولوا: يمكن أن يكون هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم مع هذا الرجل، وأوحى إليه فيه أنه غير مؤمن، وأنه مستباح. ألا ترى قوله صلى الله عليه وسلم بعد هذا لما سأله. أن يُطعمه ويسقيه «هذه حاجتُكَ».

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «لا وفاء بنذر في معصية، ولا فيما يملك العبد». ولم يذكر في ذلك كفارة فخلاف لمن زعم: أن النذر في المعصية يكفر تعلقاً بما ذكر الترمذى وأبو دود: «لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين»<sup>(١)</sup>. والجريرة: الجناية والذنب.

وقد احتج بقوله عليه السلام في ناقتة: «لا وفاء بنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد» أصحاب الشافعى.

على أن مال المسلم باقٍ على ملكه وإن غنمه الجيش من أرض الحرب وقبَّموه فإن صاحبه يأخذه بعد القسمة<sup>(٢)</sup>.

ولعلنا أن نتكلم عليه في (كتاب الجهاد) إن شاء الله.

والعضباء: اسم ناقة النبي صلى الله عليه وسلم. وقوله: «وهى ناقة مُنَوَّقة».

أى: مُذَلَّلَة. ومنه الحديث الذى فيه: «وسار النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> معه على جمل له قد نَوَّقَه».

أى: راضه وذلك. يقال: جمل مُنَوَّق، ومُخَيَّس، ومُعَبَّد ومُدَيَّث.

وقوله: «فَنَذَرُوا بها» أى: عَلَّمُوا بها. يقال: نَذَرْتُ بالشىء - بكسر الذال - نَذَارَة. أى: علمت<sup>(٤)</sup> به. ونَذَرْتُ الشىء لله - بفتح الذال - أَنْذِرُ نَذَرًا.

قال ابن عرفة: النَّذَرُ ما كان فى وعد على شرط؛ فكل ناذِر واعد، وليس كل واعد ناذرا.

(١) راجع (سنن الترمذى ٣: ٧ وسنن أبى داود ٢: ٢٠٨).

(٢) هكنا فى ز. وفى د: وأن صاحبه مستعر الملك بعد القسمة.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من د فقط.

(٤) هكنا فى د، ح. وفى ز: أعلمت به.

فلو قال قائل: عَلىَّ أن أتصدق بدينار لم يكن ناذراً، ولو قال: عَلىَّ أن شفى الله مريضى، أوردَ على غائبى صدقة دينار أو غيره.. كان ناذراً.

قال الشيخ وفقه الله: هذا الذى ذكره ابن عرفة مال إليه بعض الفقهاء، ورأى أن النذر غير المشروط<sup>(١)</sup> لا يُسمى نذراً، ولهذا يُستحب الوفاء به، ولا يجب كما يجب المشروط المسمى نذراً الداخُل فى عموم الظواهر الواردة بالأمر بالوفاء بالنذر.. ومال غير هؤلاء من الفقهاء إلى أن الجميع يُسمى نذراً.

وأنشدوا قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

الشَّامِى عَرَضِى وَلَمْ أَشْتَمِهَا      وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِى  
وَقَوْلُ جَمِيل:

فَلَيْتَ رَجَالاً فَيَكُ قَدْ نَذَرُوا دَمِى      وَهُمْ يُبْقَتِلُ بَابِئِينَ لِقُونِى<sup>(٧)</sup>  
والأظهر: أن النذر المذكور فى البيتين غير معلق بشرط.  
وقوله: «مجرسة». أى: مذللة. يقال: جَرَسَتْهُ الأمور.  
أى: راضته وذللته.

## [باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة]

قوله: «أرى صلى الله عليه وسلم رجلاً يهذى بين ابنه؛ فقال: ما بال هذا؟. فقالوا: إنه نذر أن يمشى. فقال صلى الله عليه وسلم: إن الله عز وجل غنى عن تعذيب هذا نفسه،

(١) هكذا فى د. وفى ز: رأى أن النذر الغير مشروط. والمعنى واحد.

(٢) قائل هذا البيت: عنترة بن شداد.

راجع (شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، صفحة ٣٦٤، بيت رقم ٧٦ ط. دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٦٢م).

(٣) فى د: يا بنين. وفى ح: يا أميم، والصواب ما أثبت. وهو فى قصيدة مطلعها:

حلفت برب العراقصات إلى منى      هوى القطا يمتزج بطن دفين  
وجيل بن معمر بن عبد الله العذرى. ويكنى أبا عمرو، وهو أحد العشاق العرب، وصاحبته بثينة وهما جميعا من بنى عذرة.

راجع (الشعر والشعراء ١: ٤٠٠ و الأغاني للأصفهاني ٨: ٩٩ ط. دار الكتب المصرية عام ١٩٣٥م).

وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركب<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: يحمل هذا على أنه عجز عن المشى.. وكذلك يحمل الحديث الذى بعده عن عُبَبة: «أنه قال: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أُسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَاسْتَفْتَيْتُهُ؛ فَقَالَ: لَتَمْشِيَ وَلَتُرَكَبَ»<sup>(٢)</sup>.

محملة أيضا عندنا: على أنها عجزت. وقد ذكر أبوداود فى هذا الحديث أنها نذرت أن تحج ماشية، وأنها لا تطيق ذلك، فقال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنَىٌّ عَنْ مَشْيِ أَخْتِكَ فَلَتُرَكَبَ وَلَتُتَّهَدَ بِدَنَّةٍ»<sup>(٣)</sup>. فقد بَّهَّ هاهنا على أنها غير مُسْتَطِيعَة.. وهكذا مذهب مالك رحمه الله: أن الناذر إذا عجز عن المشى مشى ما قدر عليه، ثم ركب أو هدى.

## [باب فى كفارة النذر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «كفارة النذر كفارة يمين»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: النذر المبهم عندنا: كفارته كفارة يمين خلافا للشافعى.. وهذا الحديث حجة عليه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤٤).

(٣) راجع (سنن أبى داود ٢: ٢١١).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤٥).



## [كتاب الإيمان]

### [باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم»<sup>(١)</sup>.

قال عمر: ما حلفتُ بهما مذ نهى عنها ذاكرًا [لها] ولا آثراً<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: هذا لتلائي شرك في التعظيم بالقسم غير الله سبحانه.

وقد قال ابن عباس: لأن أحلف بالله فأثم أحبُّ إلى من أن أضاهي؛ فقليل: معناه الحلف بغير الله. وقيل: معناه: الخديعة يرى أنه حلف وما حلف.

وقد قال ابن عباس أيضاً: لأن أحلف بالله مائة مرة فأثم خير من أن أحلف بغيره فأبهر.

ولهذا ينهى عن اليمين بسائر المخلوقات، ولا يُعترض على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم: «أفلح وأبيه إن صدق»؛ لأنه لا يراد بهذا القسم، وإنما هذا قول جار على ألسنتهم<sup>(٣)</sup> وقد قدمنا الكلام على مثل هذه الألفاظ الغالبة على ألسنتهم؛ فقد قال تعالى: ﴿وَالزَّيْتُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقيل: معناه: ورب التين والزيتون، أو يكون المراد به التنبية على ما فيها من العجائب والمنة بهما عليهم، ولا يراد بها القسم.. ولو سلمنا أن المراد به بهما القسم من غير حذف وإضمار، لم يبعد أن يكون البارئ سبحانه يُقسم بهما ويمنعنا من القسم بهما، وتَعْظيم البارئ جلّت قدرته للأشياء بخلاف تعظيمنا لها؛ لأن كل حق بالإضافة إلى حقه سبحانه حقير، وكل عظيم عند الإضافة إليه تعالى هيّن، إذ لأحق لأحد عليه، وله الحق على كل أحد، وإنما تعظيمه لبعض الأمور تنبيه لنا على قدرها عنده، أو تعبد لنا بأن نُعظمها فلا يقاس هذا على هذا.

(١) و٢١) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤٦).

(٣) هكذا في د، ح. وفي ز: جار على ألسنتهم.

(٤) سورة التين آية ١.

وقول عمر رضى الله عنه: «ولا آثراً» يعنى: ولا حاكيا إياه عن أحد من قوهم.  
أثر الحديث: يآثره أثراً: حدث به.

## [باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من حلف منكم؛ فقال فى حلفه: باللات. فليقل: لا إله إلا الله. ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك. فليصدق»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: الحلف بما لا يجوز من هذا النوع لا كفارة فيه مقدرة عندنا خلافاً لأبى حنيفة، وفى إثبات الكفارة<sup>(٢)</sup> فى ذلك إلا فى قوله: أنا مبدع، وأنا برىء من النبى صلى الله عليه وسلم.. وهذا الحديث حجة عليه؛ لأنه لم يذكر فيه الكفارة. وأبو حنيفة: تعلق بأن الله سبحانه أوجب على المظاهر الكفارة. وعلل بأنه منكر من القول وزور، والحلف بهذا منكر من القول وزور.

وهذا ينتقض عليه بما استثناه<sup>(٣)</sup> من قوله: أنا برىء من النبى صلى الله عليه وسلم، ثم لا كفارة فيه عنده، ولو قال: واليهودية لم تلزمه الكفارة باتفاق؛ فكذلك إذا قال: أنا يهودى إن فعلت؛ فلا معنى لتفريقهم بين اللفظين بأنه إذا قال: واليهودية فقد أعظم ملاحمة له، وإذا قال: إن فعلت فأنا يهودى فكانه عظم الإسلام واحترام ماله حرمة؛ لأن الجميع لا يحسن القسم بهما.

## [باب ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها]

### أن يأتى الذى هو خير ويكفر عن يمينه]

قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الأشعرين: «ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم، وإنى والله إن شاء الله لا أحلف على يمين، ثم أرى خيراً منها إلا كفرت عن يمينى وأتيت

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤٧).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: وفى ديات الكفارة.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: استثنى.

الذى هو خير»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: المراد بقوله عليه السلام: «ما أنا حملتكم» أى: أن الله سبحانه أتى بها حملتكم عليه ولولا ما ساقه البارئ تعالى إليه صلى الله عليه وسلم لم يكن عنده ما يحملهم عليه، ولم يرد بهذا نفى إضافة الفعل إليه.  
وقوله: «فأمر لنا بثلاث ذود غُرِّ الدُّرَى»<sup>(٢)</sup>. معناه: بيض الأسنمة، وذروة البعير: سنامه، وذروة كل شيء أعلاه.

وقوله فى بعض طرق هذا الحديث: «وَأَتَى بَنَهَبِ إِبِلٍ». النهبُ: الغنيمة.  
وكان الصديق رضى الله عنه إذا أوتر قبل أن ينام قال: «أحرزْتُ نَهْيَ». أى: غنيمتى.  
قوله صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمينٍ فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفر يمينه»<sup>(٣)</sup>.. وفى بعض طرقه: «من حلف على يمينٍ فرأى خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: للكفارة ثلاث حالات.  
إحداها: أن يكفر قبل أن يحلف؛ فهذا لا يجزیه.  
والثانية: أن يكفر بعد أن يحلف ويحنت، فهذا يجزیه.  
والثالثة: أن يكفر بعد اليمين وقبل الحنت؛ فهل يجزیه ذلك أم لا؟ فيه: قولان، والمشهور الإجزاء.  
وقد اختلف لفظ الحديث؛ فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى، ولكن بحرف (الواو) وهى لا توجب رتبة، ومن منع الإجزاء رأى أنها لم تجب قبل الحنت؛ فصارت كالنطوع، والنطوع: لا يجزىء عن الواجب

### [باب يمين الحالف على نية المستحلف]

قوله صلى الله عليه وسلم: «فيمينك على ما يُصدِّقُك عليه صاجِبُكَ».

(١) و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٤٩).

(٣) و٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٥٠).

وفي طريق آخر: «اليُمِين على نية المُستَحِلِف»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: المتبرع باليمين الذي لم يدفع به عن نفسه حقاً، يمينه على نيّته عندنا، وإن استخلفه الطالب في حق عليه فاختلف فيه: هل يكون اليمين على نيّته، أو على نية المستحلف له إلا أن تكون عليه بينة فيما يقضى عليه به السلطان؛ فلا يُصدق لأجل شهادة الشهادة<sup>(٢)</sup> البينة، ولا يرجع الحاكم عن القضاء بموجب قولها: إلى القضاء بموجب قوله: بمجرد دعواه؛ فمن ركد الأمر لنية المستحلف تعلق بظاهر هذا الحديث، ومن رده إلى نية الخالف حمله على استخلافه في حق له عليه بما يقضى عليه به وهناك بينه عليه، ويتعلق بقوله: «وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(٣)</sup>.

### [باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم]

قوله: «إنى نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام؛ فقال له: أوف بنذرك».

وفي بعض طرقه: «إنى نذرت أن أعتكف يوماً»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: محمل هذا عندنا على أنه أراد: في أيام الجاهلية. ولم يرد: وهو على دين الجاهلية؛ لأن الكافر لا يلزمه عندنا نذر. وكذلك يحمل قوله: «أن أعتكف ليلة» على أنه يمكن أن يكون أراد عبادة عن اليوم والليلة. والعرب تعبر بالليالي عن الأيام.

### [باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا صنّع لأحدكم خادمة طعامة، ثم جاء به وقد ولى حَرّه ودخانته فليقعده معه فليأكل؛ فإن كان الطعام مشفوهاً»<sup>(٥)</sup>. الحديث.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٥٣).

(٢) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: شهادة البينة.

(٣) «إنما لامرئ ما نوى» هكذا في نسختي د، ز. والمحفوظ ما أثبت.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٥٦).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٣).

قال الشيخ: المشفوه: القليل. وقال بعضهم: أخذ ذلك من كثرة الشفاء عليه.  
قول كعب: «ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد». يعنى بالمزهد: القليل المال.  
يقال: إن هذا الرجل يزهد إزهادا إذا قل ماله.  
قال الأعشى:

فلن يطلبوا سرّها للغنى      ولن يسلموها لإزهادها<sup>(١)</sup>  
فالإزهاد: قلة المال. والسرفى هذا البيت يعنى به النكاح، والشىء الزهيد: هو القليل.  
وقوله: لا وكسّ ولا شطط. الوكس: الغنى. والنجس، والشطط: الجور.  
يقال: شطّ الرجل وأشطّ وأشتط.. إذا جار فى السّوم وأفرط، وجار فى الحكم أيضا.  
وشطّ الشىء وأشطّ: إذا بُعِدَ.

### [باب من أعتق شركا له فى عبد]

قوله فى الحديث: «أن رجلا أعتق ستّة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم.  
فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا، ثم أقرع بينهم؛ فأعتق اثنين  
وأرق أربعة، وقال صلى الله عليه وسلم، له قولا شديدا<sup>(٢)</sup>.  
وفى بعض طرقه: «أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستّة مملوكين»<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ رحمه الله: مذهبا إثبات القرعة فى ذلك خلافا لأبى حنيفة فى مصيره إلى  
نفيها، تعلقا بأنها خطر، والخطر لا يجوز فى الشرع؛ لأن هذا الحديث كالنص فى معناه؛ فلا  
يرد بالا استدلال بشواهد الأصول.

---

(١) سرها: نكاحها. أى: أنهم لا يتزوجونها طمعا فى مالها ولن يسلموها: لا يتحولون عنها ولا يتركونها لإزهادها.  
أى: زهدا فيها لفقرها.  
راجع (ديوان الأعشى الكبير- بيت رقم ٥٥ شرح وتعليق الدكتور محمد حسين. الناشر مكتبة الآداب بالجماميز المطبعة  
النموذجية).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٨).

وقد ثبت في أصول الشرع استعمال القرعة في القسمة للأموال بين الشركاء؛ فلا ينكر استعمالها في مثل هذا؛ لأن هاهنا حقين:

حق للعبيد في أن يعتق منهم بالخصيص؛ لأنه ليس أحدهم أولى بذلك من الآخر.  
 وحق للورثة لأنهم كالشركاء مع الميت، فلهم تمييز حقوقهم واستبدادهم بملكها؛  
 فقدم هاهنا حق الورثة؛ لأنه بالمرض تعلق لهم حق الحجر عليه على الجملة، فإذا فعل فيما  
 تعلق لهم به حق ما لم يرضوه تعلق لهم الرد وإثبات القرعة لحقهم في المقاسمة.  
 والمشهور عندنا إثبات القرعة في العتق في المرض بتلاً كان أو وصية، وفي (الموازاة)  
 نفيها في عتق البتل وإثباتها في الوصية.

ولعله حمل رواية من روى: «أعتق ستة مملوكين» على أن المراد بها: أوصى بعتقهم لتتفق  
 الروايتان على أن في قوله: «أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين»، احتمالاً أيضاً: ألا تكون<sup>(١)</sup>  
 أراد أوصى بوصية ما فذكر فيها: عتق ستة مملوكين.

قال الشافعي: في هذا الحديث دلالة على أن الوصية للأجانب تجوز.  
 وهذا منه إشارة إلى أن قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ  
 خيراً الوصية للوالدين والأقربين﴾<sup>(٢)</sup> منسوخ.  
 وفيه أيضاً غندى إثبات الثلث، والرد على من يقول: لا يبلغ بالوصية الثلث.. وقد  
 تقدم.

وقوله في الحديث: «وأرق أربعة»<sup>(٣)</sup>. يرد على أبي حنيفة قوله: «يعتق من كل واحد  
 منهم ما ينوبه، ويُستقنى في بقيته».

## [باب جواز بيع المدبر]

قوله: «أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فباع ذلك

(١) هكذا في د. وفي زح: لأن يكون، والصواب ما أثبت.

(٢) سورة البقرة آية: ١٨٠.

(٣) راجع (ما سبق صفحة ١٣٧ من هذا الجزء من الكتاب).

النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فاشترَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: مذهبنا منع بيع المدبر خلافاً للشافعي في إجازته بيعه تعلقاً منه بهذا الحديث، وقياساً على الموصى بعته أن الرجوع فيه باتفاق. وقد تأول أصحابنا هذا الحديث: على أنه كان مِذْيَانًا، ولهذا تَوَلَّى صلى الله عليه وسلم بيعه.

وقوله هاهنا: «فدفعها إليه» أراد به: السيد. وقوله: في النسائي وأبي داود: أحدهما يرويه على نحو ما يقوله الآخر.. وفيه: «فاحتاج مولاه فأمره ببيعه فباعه بثمان مائة درهم؛ فقال صلى الله عليه وسلم له: «أنفقها على عيالك، وإنا الصدقة عن ظهر غنى»، وأبدأ بمن تعول»<sup>(٢)</sup>. فهذا كله يمنع من تأويل أصحابنا أنه باعه في الدين. وعند الترمذي: «فمات ولم يترك مالا غيره؛ فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه نعيم». وقال: هذا حديث حسن، ونظنُّ أنا قدمنا الكلام على هذا الحديث.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٩).  
(٢) «وأبدأ بمن تعول». أي: بمن تمون وتلزمك نفقته من عيالك.  
راجع (النهاية لابن الأثير: عول. وسنن النسائي وأبي داود باب: جواز بيع المدبر).

# [كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات]

## [باب القسامة<sup>(١)</sup>]

قوله صلى الله عليه وسلم في حديث حُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ<sup>(٢)</sup> [بن مسعود بن زيد]<sup>(٣)</sup> أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ؟ قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَبَرَّئْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا. قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى عَقْلَهُ<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: اختلف الناس في أيمان القسامة: من يبدأ بها؟ فعند مالك والشافعي: أولياء الدم. وعند أبي حنيفة المظلوميون بالدم يحلفون وتكون الدية على من أسس المحلة.

واحتج أصحابنا عليه بهذا الحديث.. وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ»، فلا معنى لقولهم: قد يحمل هذا اللفظ على التكبير أن يخطر ببالهم أن يحلفوا؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ.

(١) القسامة: قال القاضي: حديث القسامة أصل من الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء وكافة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار والحجازيين والشاميين والكويتيين وغيرهم رحمهم الله تعالى.

(٢) حويصة بن مسعود الأنصاري شهد أحدا والخندق. وقد تكلم في قصة قتل عبد الله بن سهل بن قيس. راجع الإصابة ١: ٣٦٣.

محصة أبو سعد محصة بن مسعود الأنصاري الأوسي، ثم الحارثي، وهو أخو حويصة الأصغر. راجع (أسد الغابة ٤: ٣٣٤).

(٣) ما بين المعقوفتين من مسلم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي في صفحة ١٢٩١).

(٤) «أعطى عقله» أي: دبرته من عنده كما قال في الرواية الأخرى: فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله كراهة إبطال دمه. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٩).



وقد قال في بعض طرقه: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته»<sup>(١)</sup>.

ومثل هذا لا يكون في ألفاظ النكير وإن تعلقوا في مقابلة بما وقع من تبذئة اليهود.

قلنا: لعل الراوى اختصر ذكرهم، والزيادة من العدل تقبل؛ وإذا ثبت القول بالقسامة فاختلف الناس أيضاً: هل تستحق بها إراقة الدم أو الدية؟ ومذهبنا: أنه يستحق بها إراقة الدم. وقد وقع في بعض طرقه: «وتستحقون قاتلكم».. وفي بعض طرقه: «دم صاحبكم» ولا يصرف هذا للقتيل لأن دمه قد فات. وهكذا ممنعهم من حمل قوله: «وتستحقون صاحبكم» على أن المراد به دية صاحبكم؛ لأن هذا خلاف الظاهر.

وقوله في بعض طرقه: «إمّا أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب».

معنا: أن الدية وجبت باعترافهم أو بالقسامة، وإذا امتنعوا مما وجب فلا شك أنهم يؤذنون بحرب. والقسامة إذا وجبت عندنا، فلنما تجب باللّوث، وهو الشاهد العدل يشهد بالقتل.

واختلف في الشاهد الفاسق وفي المرأة: هل يكونان لوثاً أم لا؟ وقول القتل: دمي عند فلان، لوث عندنا. ومن منع من كونه لوثاً قياساً قاسه على سائر الدعاوى<sup>(٢)</sup> أنها لا تقبل ممن يدعيها.

أجبناه بأن هذا أصل قائم بنفسه، ومن يتحقق مصيره للأخرة وأشرف على الموت فلا يثبم في إراقة دم مسلم ظلماً. وغلبة الظن في هذا تنزل منزلة غلبة الظن في الشاهد، لكن لو ادعى قتل الخطأ، حتى صار إنها يدعى مالا لكان الأصح من القولين عندنا: أنه لا يقسم مع دعواه. كيف وأصل القسامة فيه اضطراب، وكان شيوخنا المحققون يضعفونها.

وقد نهبنا على ما وقع في الحديث من الاضطراب، ووجود القتل في المحللة ليس بلوث عندنا خلافاً لمن رآه ولوثة تعلقاً بظاهر الحديث، لكن قد يظهر من القرائن عندنا ما يقوم مقام الشاهد، كرجل وجد قائماً على القتل بيده آلة القتل، وهو مختضب بدمه على هيئة القاتل؛ فهذا يكون عندنا لوثاً.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٩).

(٢) هكذا في د. وفي ز. قياساً على سائر الدعاوى.

قال ابن مسعود<sup>(١)</sup>: قلت للنسائي<sup>(٢)</sup>: مالك لا تقول بالقسامة: إلا بلوث؟

وهذا الحديث لا لوث فيه فلم قال به؟.

قال النسائي: في الحديث ذكر العداوة بينهم وبين اليهود؛ فأنزل مالك اللوث أوقول الميت بمنزلة العداوة.

وعندي: أن الأظهر في الجواب<sup>(٣)</sup> أن يقال: قد سلمنا أن القرائن تقوم مقام الشاهد؛ فقد يكون قام من القرائن ما دل على أن اليهود قتلوه وإن جهل عين القاتل.

ومثل هذا لا يبعد إثباته لوثا وإجراء حكم القسامة فيه.

خرج مسلم هذا الحديث عن ابن نمير قال: حدثني أبي قال: حدثنا سعيد بن عبيد قال بشير بن يسار الحديث.

قال بعضهم: وقع في نسخة أبي العلاء بدل: «سعيد بن عبيد سعد بن عبيد» بسكون العين. والمحفوظ فيه: سعيد بكسر العين وياء بعدها.

وقوله عليه السلام: «كبر» معناه: أن يبدأ بالكبر.

ومنه حديث أبي الزبير دعا<sup>(٤)</sup> دعا بالكبر فنظروا إليه.. أى: بالمشايخ.

وقول سهل: «لقد ركضتني منها فريضة من تلك الفرائض». الفريضة هاهنا: الناقة الهرمة، وهى أيضا: الفريض والفارض والفارضة. وقد قرّضت تفرّض - بفتح الراء في الماضي وضمها في المستقبل - ويجوز كسرهما في المستقبل أيضا.

قوله: «فوجد في شربة»<sup>(٥)</sup> هو حوض يكون في أصل النخلة، وجمعه شرب: بفتح الشين والراء.

(١) هكذا في د. وفي زح: ابن مسعدة.. وذكر المازري: أنه سأل النسائي عن إشتراط مالك اللوث في القسامة.

راجع (المعلم بفوائد مسلم ط. تونس فهرس (٢) صفحة ٤٧٩).

(٢) عن أبي قلابة قال: كنت جالسا خلف عمر بن عبد العزيز. فقال للناس: ماتقولون في القسامة؟ فقال عنبسة: قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا؛ فقلت: إياي حدث أنس. «قدم على النبي صلى الله عليه وسلم قوم» وساق الحديث بنحو حديث أيوب وحجاج. قال أبو قلابة؛ فلما فرغت قال عنبسة: سبحان الله! قال أبو قلابة؛ فقلت: أتتهمنى يا عنبسة؟ قال: لا هكذا.

حدثنا أنس بن مالك: لن تزالوا بخير يا أهل الشام مادام فيكم هذا أو مثل هذا.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي (٣) صفحة ١٢٩٧).

(٣) هكذا في زح. وفي د: الأظهر في الجواز.

(٤) هكذا في نسختي د، ز.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي (٣): ١٦٦٩)

وقوله: «من جهدا أصحابهم»: الجهد - بفتح الجيم -: الشدة والمشقة. والجهد - بضم الجيم -: غاية الطاقة والمقدرة. وقد تفتح الجيم أيضا.

وقوله: «في عين أوفقير» . . .

الفقير: البئر القريبة القعر الواسعة الفم.

## [باب حكم المحاربين والمرتدين]

قوله في حديث العُرَيْنَيْنِ: «فقطع أيديهم وأرجلهم»<sup>(١)</sup> وسمر أعينهم».

قال الشيخ: اختلف الناس في المحاربين، وفي المراد بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> فقال بعض الناس<sup>(٣)</sup>: إنها نزلت في العُرَيْنَيْنِ. وقال بعضهم: في المرتدين. وقال بعضهم: في الكفار إذا نقضوا العهد وحاربوا.

وتعلق هؤلاء بأن المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الإيذان.

وقال آخرون في المسلمين لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

والكافر إذا أسلم قبل منه إسلامه قبل القدرة عليه ويعدها.

ومذهبنا: أن الإمام مخير في حد المحارب مالم يقتل؛ فإن قتل فلا بد من قتله في المشهور عندنا<sup>(٥)</sup>.. ومذهب الشافعي: أنه على الترتيب إن قتل ولم يأخذ مالا قتل، فإن أخذ المال وقد قَتَلَ قَتْلًا واصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع.

والحسين والنفي فيمن لم يبلغ جرمة إلى أن يستحق ذلك.. واستدل أصحابه بأن تأثيره في الضرر يختلف؛ فلا تكون عقوبة الإعدام المختلفة متساوية.

واختلف الناس وأصحابنا في المحاربة في المصر: هل حكمها حكم المحارب في غير المصر أم لا؟.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي (٣): ١٦٧١).

(٢) سورة المائدة آية (٣٣).

(٣) الناس: أي العلماء.

(٤) سورة المائدة آية ٣٤.

(٥) أي: عند المالكية وهو مذهب الإمام مؤلف هذا الكتاب.

فالمشهور عندنا وبه قال الشافعي: إنها شيئان، وفرق بينهما بعض أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة.

وقد تقدم الكلام على تفسير قوله: «فاجتروا المدينة» ومعناه: كرهوها السقم أصابهم<sup>(١)</sup> اتخذ من الجوى، وهو داء في الجوف<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «سمر أعينهم». يروى: سمر بالراء. وسمل باللام؛ فمعنى سمرها: كحلها بمسامير محمية. ومعنى سملها: فقأها بشوك أو غيره.

قال أبو ذؤيب:

والعينُ بعدهمُ كأنَّ حَدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهِيَ عَوْرٌ تَذْمَعُ<sup>(٥)</sup>

واللقاح المذكورة في الحديث جمع لقحة، وهي الناقة ذات الدر.

وقوله: «ولم يحسمهم». قال أهل اللغة. [الحسم]<sup>(٤)</sup>: كى العرق بالنار لينقطع الدم. ومنه الحديث: «أتى بسارق؛ فقال: اقطعوه ثم احسموه» أى: اقطعوا عنه الدم بالكى.

قال الشيخ: وقوله: «وقد وقع بالمدينة الموم»<sup>(٥)</sup>، وهو البرسام.

ووقع في حواشى بعض النسخ من (كتاب مسلم): الحمى. ورأيت لبعض الأطباء: أن أصل هذه التسمية في لغة اليونانيين<sup>(٦)</sup>: أن السَّام: اسم للورم. والبر: اسم للصدر. والسر: اسم للرأس. وشأنهم أبدا في الإضافة عكس ما عند العرب من أنهم يقدمون المضاف إليه؛

فيكون مثال كلامهم أن يقولوا: زيد ثوب. يريدون: ثوب زيد؛ فكأنهم يقولون: إذا كان الورم في الرأس رأس ورم، وإذا كان في الصدر قالوا: صدر ورم؛ فتكون صيغة النطق لما في الرأس البرسام، ولما في الصدر: السَّرسام. وقُلَّ من رأيت من الأطباء يحقق الفرق بين هذه الألفاظ، ورأيت في كتب بعضهم: وربما كان البرسام عن السَّرسام.

يريدون: ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر

(١) هكذا في ز. وفي دح: أخذ، والمعنى واحد.

(٢) هكذا في ز، وفي د: يعرض في الجوف.

(٣) راجع (ديوان الهذليين ولسان العرب: حذق).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من زح.

(٥) راجع: (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٧١).

(٦) السام: هو البارسم، أو مرسام.

## [ باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن يهوديا قتل جارية على أوصاح لها بحجر؛ فسألها النبي صلى الله عليه وسلم: أقتلك فلان؟ فأشارت برأسها أن لا، وقالت في الثالثة: نعم، وأشارت برأسها» الحديث.

وفيه: «فقتله صلى الله عليه وسلم بين حجرين»<sup>(١)</sup>

وفي بعض طرقه: «فرضخ رأسه بين حجرين»<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض طرقه: «فأمر به أن يُرجم حتى يموت»<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ: هذا الحديث فيه الرد على من أنكر القصاص بغير الحديد، وفيه دلالة على قتل الرجل بالمرأة خلافا لمن شدد، فقال: لا يقتل الرجل بالمرأة.. هكذا استدل به بعضهم.. وإنما قتله صلى الله عليه وسلم لأنه أقر.  
وهكذا ذكره مسلم في بعض طرقه: «فأخذ اليهودي فأقر»<sup>(٤)</sup>.

وأما رجمه بالحجارة، فلعله رأى صلى الله عليه وسلم: أنه لما قتل بالحجارة وجب قتله بها، ورأى أن رجمه بها جهة الرأس رضخ. والأوضح: هي حلى الفضة. قاله أبو عبيد: وذكر في موضع آخر بدل الأوصاح الحلى وقد بين في بعض طرقه «أن الجارية من الأنصار».

## [باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه؛ إذا دفعه المصول عليه فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه]

قوله: في الذي عض يد صاحبه فانتزع يده من فمه فتزع ثنيته، فقال صلى الله عليه وسلم: «أيعض أحدكم كما يعض الفحل لا دية له»<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦).

(٢) هكذا في د، وفي ز: «بين حجرين فأمر به أن يرمم».

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٧٢).

قال الشيخ: اختلف الناس في العضوض إذا جبد يده فسقطت أسنان العاض، فالمشهور عندنا أنه ضامن.

وقال بض أصحابنا: لا ضمان عليه.. وبالتضمن قال الشافعي: وبإسقاطه قال أبو حنيفة.

وقال بعض المحققين من شيوخنا: إنما ضَمَّنَه من ضمنه من أصحابنا، لأنه يمكنه النَّزْع بالرفق حتى لا تنقلع أسنان العاض؛ فإذا زاد على ذلك صار متعديا في الزيادة فضمن.

وحملوا الحديث: على من لم يمكنه النَّزْع إلا بذلك الذي أدى لسقوط الأسنان. وقال بعضهم: لعل أسنانه كانت متحركة فسقطت عقيب النَّزْع، وهذا التأويل بعيد من ظاهر الحديث.

وكذلك اختلف الناس أيضا في الجَمَل إذا صال على رجل فدفعه عن نفسه فقتله: هل يضمن أم لا؟ وينفى التضمن. قلنا نحن والشافعي، وبإثباته قال أبو حنيفة: والحجة لنفي التضمن أنه مأمور بالدفع عن نفسه، ومن فعل ما أمر به لم يكن متعديا، ومن ليس بمنعقد فلا يضمن في مثل هذا، وقياسا على ما لو قتل عبدا في مدافعة إياه عن نفسه.. ومن رأى إثبات الضمان رأى أنه أحيا نفسه بإتلاف مال غيره، فأشبه من اضطرَّ لطعام غيره فأكل من خوف الموت، فإنه يضمن. والفرق عندنا بين السؤالين: أن الأكل [للطعام]<sup>(١)</sup> ابتداء من قتل نفسه، ولا جناية من رب الطعام، ولا من الطعام عليه؛ فلهذا ضَمَّن.. وفي الجَمَل لم تكن البداية منه، بل بسبب<sup>(٢)</sup> الجناية عليه فلهذا لم يضمن..

وأيضا: فإن الطعام ينوب غيره مَنَّا به في إحياء نفسه، فكان الضرورة فيه لا تتحقق فصار كمن أكل اختيارا، ولا مندوحة له في الجَمَل، ولا ينفعه مدافعة غير ذلك الجَمَل ولا تنجيه، فتحققت الضرورة، فهذان فرقان بينهما.

ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو: لو رمى إنسان أحدا ينظر إليه في بيته فأصاب عينه<sup>(٣)</sup>. فاختلف أصحابنا أيضا في ذلك؛ فالأكثر منهم على إثبات الضمان، والأقلُّ منهم على نفي الضمان. وبالأول قال أبو حنيفة، وبالثاني قال الشافعي.

(١) هذه الكلمة زيادة من ز.

(٢) بسبب: هكذا في ح، وهو الصواب، وفي د: نسيب وهو تصحيف.

(٣) راجع (باب تحريم النظر في بيت غيره في صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣٦).

فأما نفسى الضمان فلقوله صلى الله عليه وسلم: «لو أن امرأةً اطلعت عليك بغير إذن فحذفتها بحصاة ففقت عينه، لم يكن عليك جناح»<sup>(١)</sup>.

وأما إثبات الضمان؛ فلأنه لو نظر إنسان إلى عورة إنسان آخر بغير إذن لم يستبح بذلك فقاً عينه، فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى ألا يستباح به ذلك. ومَحْمَل الحديث عندهم على أنه رماه لينبّه على أنه فطن به، أو ليدفعه عن ذلك غير قاصد لفقئ عينه فانفقت عينه خطأ؛ فالجناح مُتَتَفٍ عنه وهو الذى نُفِى في الحديث، وأما الدية فلا ذكر لها.

## [باب بيان إثم من سنّ القتل]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تُقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كِفْلٌ من دمه؛ لأنه كان أول من سنّ القتل»<sup>(٢)</sup>. الكِفْل: بكسر الكاف: الجزء والنصيب. ومنه قول الله تعالى: ﴿يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾<sup>(٣)</sup>. قال الشيخ: هذا الحديث أصل في أن المعونة على ما لا يحل لا تحل<sup>(٤)</sup>. وقال الله تعالى: (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)<sup>(٥)</sup>.

وقد جعل الدال على الخير كفاعله، وهكذا الدال على الشر كفاعله. ولعل القتل إنما كان في الناس على جهة التعليم؛ فأخذه واحدٌ عن واحد عن آخر، حتى ينتهي إلى ابن آدم الأول.. وهكذا التعليم في البدع والضلالات<sup>(٦)</sup> يكون على معلمها الأول كِفْلٌ منها. وهكذا على قياسه يكون للمعلم الأول للهدى والحقائق نصيب من الأجر.

## [باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حُرُم»<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع (ماسبق في ص ١٥٤ هامش ٣).  
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٣٠٤).  
(٣) سورة النساء آية: ٨٥.  
(٤) هكذا في النسختين د، ز.  
(٥) سورة المائدة آية: ٢.  
(٦) هكذا في د، ح، وفي ز الضلالة.  
(٧) راجع: (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٣٠٥).

قال الشيخ: تأويل قوله: «إن الزمان قد استدار كهيئته» أنهم كانوا تمسكوا بملة إبراهيم - عليه السلام - في تحريم الأشهر الحرم، وكانوا ينسئون الشهر الحرام إلى الذي يليه إذا احتاجوا إلى القتال فيه، وينتقلون هكذا من شهر إلى آخر، حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة النبي صلى الله عليه وسلم تحريمهم قد طابق الشرع<sup>(١)</sup>، وكانوا في تلك السنة حَرَمُوا ذا الحجة بالاتفاق على الحساب الذي قلناه، فأخبر صلى الله عليه وسلم: أن الاستدارة صادفت ما حكم الله سبحانه به يوم خلق السماوات والأرض.

وقبل: كانت العرب تحج عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة؛ فصادفت حجة أبي بكر - رضى الله عنه - ذا القعدة من السنة الثانية، وصادفت حجة النبي صلى الله عليه وسلم ذا الحجة؛ فلهذا أشار صلى الله عليه وسلم بالاستدارة.

وذكر أبو عبيد<sup>(٢)</sup> أنهم كانوا ينسئون أى: يؤخرون. وهو الذى قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾<sup>(٣)</sup> فربما احتاجوا إلى الحرب في المحرم فيؤخرون تحريمه لصفر، ثم يحتاجون لتأخير صفر إلى ربيع.. هكذا شهر بعد شهر؛ فقام الإسلام، وقد رجع المحرم إلى موضعه، فقال صلى الله عليه وسلم ما قال.

قال: وزعم بعض الناس: أنهم كانوا يستحلون المحرم عاما ويردونه من قابل إلى تحريمه.. قال: والتفسير الأول أحب إلى؛ لأنه ليس في هذا استدارة.

قال الشيخ: ووقفت للخوارزمي على تأويل لهذا الحديث غره فيه ما قد سبق إليه من علم التنجيم؛ فقال: إن الله سبحانه «أول ما خلق الشمس أجراها في أول برج الحمل. وكان الزمن<sup>(٤)</sup> الذى أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم صادف حلول الشمس الحمل<sup>(٥)</sup> ولما وقفت على قوله هذا دعا ذلك لتعديل هذا اليوم، فعُدت<sup>(٦)</sup> لا اختيار ما قال، فلم يوجد كما زعم. ووجدت الشمس يوم التاسع من ذي الحجة سنة عشر قد قطعت من برج الحوت

(١) هكذا في نسخ المعلم. ومعناه: بلا خلاف.

(٢) راجع: (ترجمته في ١: ٤٠ من المعلم).

(٣) سورة التوبة آية: ٣٧.

(٤) هكذا في النسختين د، ز وفي ح: الزمان.

(٥) هكذا في د، ح وفي ز: الشمس ولما وقفت.

(٦) في النسختين د، ز فعُدل ولعل الصواب ما أثبت.



نحو عشرين درجة، لكن أظنها كانت في مثل هذا اليوم بسنة تسع في أول الحمل، وأراه من هذه الجهة<sup>(١)</sup> غَلِط، لو كان الأصل الذي ذهب إليه صحيحا، لكنه لم يقله أحد من علماء الشرع

قوله في الحديث: «ورجبٌ مضر» قيل: إن ربيعة كانت تجعل رجبا رمضان، ومُضر تُبقيه على حاله، فلهذا أضافه إليهم<sup>(٢)</sup>. وقيل: لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وأكد هذا بقوله: «الذي بين جمادى وشعبان» زيادة في البيان، وتحزنا من تنقله بالنسبة حتى<sup>(٣)</sup> كان يسمى باسمه غيره.

قوله: «ثم انكفأ إلى كبشين أملحين» الانكفاء: الانقلاب. يقال: انكفأ إلى كذا. أى: انقلب إليه ومال نحوه، وانكفأ لونه: أى تغير وزال عن حاله ومال إلى حالة أخرى. قال الكِسائي<sup>(٤)</sup>: الأملح: هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر.

## [باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولى القتل من القصاص واستحباب طلب العفو منه]

قوله في الذي ضرب صاحبه بالفأس فقتله؛ فرمى إلى أخى المقتول ينسخته<sup>(٥)</sup>؛ فقال: دونك صاحبك وانطلق به الرجل، فلما ولى. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ

(١) هكذا في د، ح، وفي ز: الجملة

(٢) هكذا في د، وفي ز: فلهذا أضافه وقيل.

(٣) هكذا في ز، وفي د: حيث بدل حتى.

(٤) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي أبو الحكم الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة ولد في إحدى قراها. وتعلم بها.

وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالرى عن سبعين عاما. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمير قال الجاحظ: كان أثيرا عند الخليفة، حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين. أصله من أولاد فارس.

وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة.

له تصانيف منها: معاني القرآن والمصادر والحروف والقراءات والنوادر، ومختصر في النحو والمثابة في القرآن/خ، وما يلحن فيه العوام. راجع الأعلام للزركلي ج ٤: ٢٨٣ ط. عام سنة ١٩٨٦.

(٥) هكذا في نسختي د، ز، ح. والنسعة: سير مضفور يجعل زماما للبعير وغيره. وقد تنسج عريضة توضع صدر

البعير

مثله فرجع<sup>(١)</sup> فقال: يا رسول الله بلغنى أنك قلت: إن قتله فهو مثله، وأخذته بأمرك؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أما تريد أن تبوء بإثمك وإثم صاحبك<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: أما قوله صلى الله عليه وسلم: «إن قتله فهو مثله»، فإن أمثل ما قيل فيه: أنها استويا بانتفاء التباعة عن القاتل بالقصاص.

وأما قوله عليه السلام: «أما تريد أن تبوء بإثمك وإثم صاحبك». فيمكن أن يريد أنه يتحمل إثم المقتول وإثم أخيه ولى الدم؛ لأجل جنائيه عليهما بقتل هذا وفجعه هذا بأخيه. ويكون هذا قد أوحى إليه به في هذا الرجل. ويمكن أن يريد: أنه بآء بإثم القتل وأضافه إليهما وإن كان في الحقيقة هو إثم القاتل، لأنها كالسبيين في تأثيمه؛ لما أدخل عليهما من المصائب.

وفي الكتاب العزيز: ﴿إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لِمُجْنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فجعله رسولا لهم

لاختصاصهم به، وهو في الحقيقة رسول الله تعالى.

وفي كتاب أبي داود: «أُرْسِلَ فِيْءِ بِإِثْمِ صَاحِبِهِ وَإِثْمِهِ»<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض طرقه: «أما إنك إن عفوت عنه فإنه يبوء بإثمه وإثم صاحبك»؛ فقيل: المراد في أحد<sup>(٥)</sup> الإثمين ما على القاتل من الآثام من غير قتل، فكأنه مطالب بها مع الإثم الثانى الذى هو إثم القتل، ولو قتل لكفرت عنه الآثام.

وقد ذكر أبو داود: «أن القاتل ذكر أنه ما أراد قتله وأن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «هل لك مال»<sup>(٦)</sup> وهذا قد يشير إلى أن المراد بقوله: «فهو مثله» أن القصاص يكون ظلما وعدوانا إذا علم الولي صدقه، ولكن لا يصح هذا التأويل مع الاقتصار على مجرد قوله عليه السلام: «إن قتله فهو مثله».

(١) هكذا في ز، وفي د: مثله فقال: يا رسول الله.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨٠).

(٣) سورة الشعراء آية: ٢٧.

(٤) راجع (سنن أبي داود ٢: ٤٧٩).

(٥) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: بأحد الإثمين.

(٦) راجع (سنن أبي داود ٢: ٤٧٩)، هكذا في د، وساقط من ز، ح.

## [باب دية الجنين]

قوله صلى الله عليه وسلم: «في الجنين غرة عبد أو أمة»<sup>(١)</sup> الحديث قال الشيخ: قد تقدم الكلام على وجه استواء دية الأجنة الذكر والأنثى، وأن ذلك قطع للخصام؛ لأنه مما يخفى فيكثر فيه التنازع. وقد قال بعض الناس: إن العبد الذي يقضى به أبيض لذكره الغرة.. وديته عندنا عشر دية أمه، وقيمة الغرة عندنا مقدرة بعشر دية الأم، ويورث على فرائض الله سبحانه. وقد قيل: إن ذلك كعضو من أعضائها فإذا قضى بالدية أخذتها وحدها كما تأخذ دية سائر أعضائها.

وقيل: ليس ذلك كعضو من أعضائها فلا تنفرد بديته، بل يشاركها الأب. وقوله في المرأة: «قضى بميراث المرأة لبنيتها وزوجها، وجُعِلَ العقلُ على عَصَبَتِها» استدل به من يرى أن الابن لا يعقل عن أمه، وهي مسألة اختلاف بين الناس. وأما قوله: «ومثل ذلك يُطَلُّ»، فيروى بالبلاء من البطلان، ويروى بالبلاء معجمة باثنتين تحتها من قولهم: «طُلَّ دمه»<sup>(٢)</sup> أى: هدر.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «أسجَعُ كسجَع العرب»<sup>(٣)</sup>. قيل: إنما ذمه، لأن هذا السجع قيل: كالمستبعد في مقابلة حكم الله عز وجل له، ولا شك أن كل ما عُرِضَتْ به النبوة مذموم إذا كان القصد به رد الحكم، وإلا فقد سجع النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع. وقوله: «في إملاص المرأة»<sup>(٤)</sup> إملاصها بالجنين: هو أن تزلقه قبل وقت الولادة، وكل ما زَلِقَ من يد فقد مَلِصَ يملُص مَلَصًا.

وقال أبو العباس: ومنه حديث الدجال: «فأملَصْتُ به أمه» أى: أزلقته. يقال: أملَصْتُ به، وأزلَقْتُ به، وأسهَلْتُ به، وخطأتُ به بمعنى واحد.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨١).

(٢) راجع (اللسان: طلل).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨٩).

## من كتاب السرقة

قوله عليه السلام: «لا تُقَطَّع يد السارق إلا في ربع دينارٍ فصاعداً»<sup>(١)</sup>.  
وفي طريق آخر: «قُطِّع سارقٌ مِجَن قيمته ثلاثة دراهم»<sup>(٢)</sup>.  
وفي طريق آخر: «لعن الله السارقَ يسرقُ البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فيقطع به»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: ورد القرآن بقطع السارق: وهو أخذ المال على جهة الاستمرار. ويُشرع ذلك صيانة للمال فينظرها هنا في: جنس المسروق وقدره، وموضعه، وسارقه. فأما جنس المسروق فكل ما يملك ويتنفع به ويحز، ففيه القطع. فإن كان مما يحز ولا يملك كالحُرِّ الصغير ففيه خلاف، وإن كان مما لا يبقى كالفواكه الرطبة فتقطع عندنا خلافاً لأبي حنيفة.

وأما مبلغه فاختلف الناس فيه: فمنهم من يقطع في القليل والكثير، وهو مذهب أهل الظاهر لعموم الآية ولم يخصوها بالأخبار.. ومن الناس من قدر مبلغ القطع بالدرهمين، ومنهم من قدره بالثلاثة، ومنهم من قدره بالخمسة وقال: «لا تقطع الخمس إلا في الخمس».. ومنهم من قدره بعشرة دراهم لما روى في بعض الطرق: «إن المجنَّ كان ثمنه عشرة دراهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(٤)</sup>.

وأما قوله: «لعن الله السارق يسرقُ البيضة فتقطع يده» فمن الناس من يتأوله على بيضة الحديد، ويرى أنها تساوي ثلاثة دراهم.. ومنهم من يحمله على قصد المبالغة، والتنبية على عظيم ما خسر وهي يده وحقير ما حصل مثل البيضة والحبل. وأراد: جنس البيض وجنس الحبال.  
وأما موضع السرقة فالحرز معتبر.. وقد اضطربت الروايات في الحرز اضطراباً كثيراً.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨٤).

(٢) هكذا في ز، د، ح. والمجن: اسم لكل ما يستجن به. أى: يستتر.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨٦).

وقوله: «فقطعه به» هكذا في ز. وفي د: «فقطعه يده».

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٨٧).

(٤) هكذا في النسختين د، ز. ومنهم من قدره بعشرة دراهم لما روى في بعض الطرق.

والنكته فيه: أن كل ما كان حرزا في العادة وقُصِدَ إلى التحرز به ففيه يجب القطع.  
والاختلاف إلى هذا يرجع . فطائفة تقدر حصول هذا الوصف في الشيء فتقطع..  
وطائفة أخرى تراه لم يحصل فلا تقطع.  
وأما السارق، فإن لا يكون له شبهة في المال كالأب ومن في معناه.  
هذه عقود هذا الباب ، وفروعه تتسع.  
قوله في المخزومية: «كانت تستعير المتاع وَتَجْحُذُهُ»<sup>(١)</sup> فأمر صلى الله عليه وسلم  
بقطع يدها».

قال الشيخ : محمل ذكر العارية هاهنا على قصد التعريف بالمرأة على أن القطع بسبب  
ذلك. وقد تقدم أنها سرقت، هكذا تأوله أهل العلم.

### [باب حد الزنا]<sup>(٢)</sup>

قوله صلى الله عليه وسلم: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنِ سَبِيلًا. البكر  
بالبكر جلد مائة وتغريب سنة، والثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جلد مائة والرجم»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: أما الزانى المحصن فإنه يرجم. واختلف الناس: هل يضرب مع الرجم؟  
فقال جمهور العلماء:<sup>(٤)</sup> لا جلد عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «واغديا  
أنيس على امرأة الآخر فإن اعترفت فارجمها»<sup>(٥)</sup> ولم يقل: فاجلدها، ولغير ذلك من  
الأحاديث الدال ظاهرها على سقوط الجلد.  
وقال بعضهم بإثبات الجلد مع الرجم بهذا الحديث. وقد يكون عند الأولين منسوخا؛  
لأجل الظواهر التي تمسكوا بها.

### [باب رجم الثيب بالزنا]

قول عمر رضى الله عنه: «والرجم إذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف»<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٣١٥ و ١٣١٦).

(٢) راجع (ما بين المعقوفتين من نسخة تونس فيها (من كتاب الزنا) وما أثبت هنا من صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٦٩).

(٣) راجع هامش رقم (٢) من الصفحة.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٣١٦).

(٦) هكذا في نسختي د، ز وفي ح وفي م: الحمل.

قال الشيخ: أما ظهور الحمل بالمرأة التي لا زوج لها، فقالت: إني أكرهتُ على الوطء؛ ففي تصديقها خلاف بين الناس: هل تصدق وتكون شبهةً يدرأُ الحد بها، أولا تصدق لظاهر قول عمر هذا؟، ولأن الحبل<sup>(١)</sup> كالبينة عليها فلا يسقط بدعواها.

## [باب من اعترف على نفسه بالزنا]

قوله «يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك أربع مرات». الحديث. وفيه: «فلما أذلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجناه»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: اختلف الناس في المقر بالزنا: هل يرحم بإقراره مرة واحدة؟ لقوله: «فإن اعترفت فارجمها» ولم يقيد بعد ذلك<sup>(٣)</sup>؛ ولأن القول الثاني في معنى الأول وهو مذهب مالك، أم لا يرحم حتى يُقرَّ أربع مرات على ما قاله بعض العلماء، واشترط بعضهم: أن يكون في أربعة مجالس ولم يشترط ذلك بعضهم. وتعلق هؤلاء في التقييد بهذا العدد بما وقع في هذا الحديث من ذكر: أربع مرات. وبغيره من الألفاظ التي وقعت في بعض طرقه، وقياسا على عدد الشهود، وأنه قد طلب في اللعان التكرير.

وقوله: «فلما أذلقته الحجارة» يعنى: أصابته بحدها. وذلق كل شيء حده، وقيل: الذلق: السرعة. ومنه: لسان ذَلِقٌ. وقوله: «فأدركناه بالحرة فرجناه».

قد اختلف الناس في المقر بالزنا إذا رجع عن إقراره بغير عُذر: هل يقبل منه أم لا؟ فعندنا فيه قولان. وقد تعلق من لم يقبل رجوعه بهذا الحديث، وقد هرب هذا وقتلوه بعد هروبه ولم يأمرهم عليه السلام بديته.

وقد وقع في غير كتاب مسلم " «هلا تركتموه»؟<sup>(٤)</sup> وفي بعض طرقه في غير كتاب

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٩٢).

(٢) هكذا في د، وفي ح: لم يقيد بعدد، وهو الصواب لأن الكلام في العدد.

(٣) راجع (سنن الترمذي ٦: ٢٠٢).

مسلم: «فلما وجد مسَّ الحجارة صرخ بنا: يا قوم رُدُّوني إلى النبي عليه السلام فإن قومي هم قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني: أن النبي صلى الله عليه وسلم غير قاتل، فلم ننزع عنه حتى قتلناه؛ فلما رجعنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فهلا تركتم الرجل وجئتموني به؛ لئلا نُسَبِّتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه»<sup>(١)</sup> فأما ترك حد فلا.

وعند أبي داود «ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه» وعنده: «هلا تركتموه؛ فلعله يتوب فيتوب الله عليه» فقد صرح في بعض هذه الطرق: أنه لا يترك الحد. وقوله: «له نَيْبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ يمنح أحدهم الكُثْبَةَ»<sup>(٢)</sup>.

نبيب التيس: صوته عند السفاد، ويمنح: يعطي، والكثبة: القليل من اللبن. قال أبو عبيد: وكذلك من غير اللبن وكل ما جمعه من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلا فهو كثبة، والجمع: كُثْب. وقد كُثِبَتْ أكُثْبَةً. أى: جمعته.

وقوله: «فرمينا بالحجارة حتى سَكَتَ». يعنى: مات. قال الشاعر: ولقد شَفَى نَفْسِي وأبرأ دَاءَهَا أخذ الرجال بحلقه حتى سَكَتَ<sup>(٣)</sup> قوله: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر»<sup>(٤)</sup>. قال بعض الناس: فيه دلالة: على أن طلاق السكران لا يلزمه.

وقوله: لما وضعت العامرية: ويروى: الغامدية: «إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يُرضعه. فقام رجل من الأنصار؛ فقال: إلى رضاعه يأنبى الله! قال: فرجمها»<sup>(٥)</sup>. قال الشيخ: إذا كانت لا يقبل غيرها ويخشى عليه التلف إن رجمت، يكون حالها حيثئذ كحال الحامل في التأخير بل هذه أشد؛ لأن حياة الولد مقطوع بها، وحياته في البطن<sup>(٦)</sup> غير مقطوع بها.

وقد قال بعض الشيوخ: لو كان في جيش المسلمين في أرض الحرب من زنا، ويخاف إذا رجم أن يهلك الجيش لأُخِّرَ حده قياسا على الحامل، وقوله: «فُسِّكَتْ عليها ثيابها فرجمت، ثم صلى عليها»<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٩٢).

(٢) هذا البيت.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٩٥).

(٤ و ٥) هكذا في النسختين د، ز، وفي ح: حياته بالبطن.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٩٦).

قال الشيخ: مالك يكره صلاة الإمام على من قُتِلَ في حدٍّ، وإنما ذلك على جهة الردع.. وقد ذكر صلى الله عليه وسلم لعمرها هنا وجه صلاته عليها.. وقوله: «شُكِّتْ» أي: جُمِعَتْ.

قال الشيخ: خرَّج مسلم في هذا الحديث: «عن محمد بن العلاء عن يحيى بن يعلى بن الحارث عن غيلان - وهو ابن جامع - هكذا في نسخة أبي العلاء وغيره». والصواب ما في نسخة الدمشقي فإن فيها: عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، فزاد في الإسناد رجلاً.

وكذلك خرَّجه أبو داود في كتاب السنن<sup>(١)</sup>، والنسائي في مصنفه من حديث: يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان<sup>(٢)</sup>، وهو الصواب.

وقد نبه عبد الغني<sup>(٣)</sup>: على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء. ووقع في كتاب الزكاة من السنن [ لأبي داود ]<sup>(٤)</sup>: «حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى حدثنا أبي حدثنا غيلان عن جعفر عن مجاهد عن ابن عباس<sup>(٥)</sup> قال: لما نزلت ﴿الَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية. فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تاريخه: يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة<sup>(٦)</sup> قوله: «إن ابني كان غريباً على هذا فزنا بامرأته» الحديث المشهور.

(١) راجع (سنن أبي داود ٢: ٤٦٠ وباب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقره المرأة صفحة ٤٦٩).

(٢) راجع (سنن النسائي الجزء الثاني باب الحدود).

(٣) هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعلي الدمشقي الحنبل أبو محمد تقي الدين . حافظ للحديث ومن العلماء برجاله.

راجع (تذكرة الحفاظ ٤: ١٦، وشذرات الذهب ٤: ٣٤٥، والأعلام للزركلي ٤: ١٦٤).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ح).

راجع (سنن أبي داود ١: ٣٨٧).

(٥) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن أخت زوجته ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة على أحد الأقوال.

في الصحيح: «أن النبي صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال: اللهم علمه الحكمة».

استعمله على رضى الله عنه على البصرة، فبقى أميراً عليها ثم فارقتها قبل مقتل على وعاد إلى الحجاز فقتل آخرات أيامه يعلم الناس بمكة.

وتوفى بالطائف سنة ثمانية وستين من الهجرة رضى الله عنه.

راجع (الحديث والمحدثون ص ١٣٩ للدكتور / محمد محمد أبو زهو).

والآية رقم ٣٤ من سورة التوبة.

(٦) راجع (كتاب التاريخ الكبير للبخاري. القسم الثاني من الجزء الرابع. رقم ٣١٣٩. طبعة دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٦٠هـ).



قال الشيخ: أما قوله: «لأَقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بكتاب الله»<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يكون المراد به قضية الله. والكتاب يكون بمعنى القضاء.. ومن الناس من قال: فإن الرجم يشار إليه في الكتاب بقول الله تعالى:<sup>(٢)</sup> ﴿أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقد قال في الحديث المتقدم: قد جعل الله لهن سبيلا وذكر الرجم.

وقيل: قد كان الرجم مما يقرأ في القرآن، ثم نسخ وهو قوله تعالى: «الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما».

وقوله: «فسألتُ أهل العلم». ولم ينكر عليه فيه جواز الاستفتاء لمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في مِصْرٍ واحد، وإن كان يجوز على غير النبي صلى الله عليه وسلم من<sup>(٤)</sup> الخطأ والحيث عن الحق مالا يجوز عليه، وهذا كالاقتصار على الظن مع القدرة على اليقين. وقد يتعلق به من أهل الأصول من يميز استفتاء الفقيه وإن كان هناك أفقه منه. وقد قال بعضهم: لم لم يحده للمرأة.

وقد قال: «فزني بامرأته» فهذا لأنها اعترفت فرجمها. والعسيفُ: الأجبر، وجمعه: عُسَفَاء. نحو: أجبر وأجرا، وفقهه وفقهاء.

## [باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا]

قوله في حديث اليهوديين: «أنه صلى الله عليه وسلم رجمهما». قال الشيخ: من الناس من يقول: إن إحصان الكافر يُعد إحصاناً ويتعلق بهذا الحديث، ومالك لا يراه إحصاناً. ويحمل هذا على أنه لم يكن له ذمة فكان دمه مباحاً، ولكنه يعترض على هذا عندى برجمه المرأة، ولعله يقول: كان هذا قبل النهى عن قتل النساء. وأما قوله: «مرَّ عليه يهودى مُحَمَّم»<sup>(٥)</sup>. والمحَمَّم: المسود الوجه، وهو مُقَعَّلٌ من الحُمَم، والحَمَم: الفحم، واحدها: حُمَّة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٩٧ و ١٦٩٨).

(٢) هكذا في د، وفي ز: بقوله.

(٣) سورة النساء آية: ١٥.

(٤) هكذا في د، وفي ز: في.

(٥) هكذا في النسختين د، ز، وفي ح.

قوله: «إذا زنت أمة أحدكم فتيّن زناها فليجلدها الحد، ولا يثرب عليها»<sup>(١)</sup>.  
 قال الشيخ: فيه حجة لنا في أن السيد يقيم الحد على عبده، خلافا لمن منعه، وأما  
 قوله: «ولا يثرب عليها» فالتريّب: التعيير والتوبيخ، ومعناه: لا يقتصر على اللوم والتوبيخ  
 خاصة، ويظن ذلك مغنيان عن إقامة الحد.  
 قول عليّ - رضي الله عنه: «أقيموا على أرقائكم الحد من أحصن منهم، ومن لم  
 يحصن»<sup>(٢)</sup>.  
 قال الشيخ: هذا قولنا في إقامة الحد على الأمة، وإن لم يكن لها زوج، خلافا لمن أتى  
 ذلك واعتقد: أن من شرط حدها إحصانها بالتزويج. وتأول قراءة من قرأ: ﴿فإذا  
 أحصن﴾<sup>(٣)</sup> بفتح الهمزة والصاد على معنى التزويج.  
 وقد تقدم الحديث المذكور فيه «إذا زنت فاجلدوها» ولم يفرق.  
 وفي بعض طرقه: أنه صلى الله عليه وسلم: سُئِلَ عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن قال:  
 «إن زنت فاجلدوها»<sup>(٤)</sup>.

## كتاب حد الخمر

قوله: «كان النبي صلى الله عليه وسلم: يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين»<sup>(٥)</sup>.  
 وذكر: «أن عمر رضي الله عنه - ضرب بعده ثمانين»<sup>(٦)</sup>.  
 قال الشيخ: لو فهمت الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم حداً محدوداً في الخمر  
 لما أعملت فيه رأياً ولا خالفته، كما لم تفعل ذلك في سائر الحدود. ولعلهم فهموا: أنه صلى  
 الله عليه وسلم فعل ذلك على موجب اجتهاده فيمن فعل ذلك فيه.  
 ذكر مسلم الحديث الذي فيه: «لا يُجلد أحد فوق عشرة أشواط إلا في حدٍ من حدود  
 الله»<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٥).

(٣) قال القاضي إسماعيل في قول من قال: (فإذا أحصن) أسلمن: بعد.  
 راجع (تفسير القرطبي ٥: ١٤٣).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٣).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٦).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٧).

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٨).

قال الشيخ : هذا خلاف مذهب مالك ؛ لأنه يميز في العقوبات فوق هذا وفوق الحدود ؛ لأن عمر ضرب من نقش على خاتمه مائة..، وضرب صَنِيعًا أكثر من الحد. وقد أخذ أحمد بن حنبل بظاهر الحديث فلم يزد في العقوبات على العشرة. وتأول أصحابنا الحديث: على أنه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان يكفى الجانى منهم هذا القدر.

وتأولوه أيضا : على أن المراد بقوله عليه السلام «في حد من حدود الله» أى: حق من حقوقه<sup>(١)</sup> وإن لم يكن من المعاصى المقدره حدودها ؛ لأن المحرمات كلها من حدود الله عز وجل.

وقال أبوحنيفة :<sup>(٢)</sup> لا يبلغ في التعزير أربعين. وقاله الشافعى، وقال أيضا: لا يبلغ عشرين لأنه أدنى حدود العبد في الخمر. وقال بعضهم: لا يبلغ به ثمانين.

خرج مسلم هذا الحديث من حديث سليمان بن يسار: «عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة الأنصارى».

قال بعضهم: هكذا روى عند ابن ماهان - بالدال المهملة وهو الصواب: وروى عن الرازى وغيره عن الجلودى عن أبى بَرْزَةَ - بالزى - وهو خطأ. ويقال في اسم أبى بردة هذا: هانىء بن نيار<sup>(٣)</sup> الحارثى، ويقال: هو رجل آخر من الأنصار.

## [باب الحدود كفارات لأهلها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «تُبَايَعُونِى عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وُقِيَ مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ: إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَبَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) هكذا في ز، وفي د: حق من حقوق الله.

(٢) هكذا في د، وفي ز: من حدود الله.

(٣) راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٢٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣: ١٧٠٩).

قال الشيخ: هذا الحديث رد على من يكفر بالذنوب وهم الخوارج.. ورد على من يقول: لا بد من عقاب الفاسق المُلِّ إذا مات على كبيرة ولم يتب منها. وهم المعتزلة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر هذه المعاصي، وأخبر أن أمر فاعلها إلى الله سبحانه: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه. ولم يقل: لا بد أن يعذبه. وفيه: تكفير الذنب بإقامة الحد.

وقد قال في طريق بعد هذا الحديث فزاد فيه: «ولا نَنْتَهَب ولا نَعْصِي؛ فالجنة إن فعلنا ذلك»<sup>(١)</sup>.. فتأمل تحرير نقله الشريعة، وذلك أنه قال في الحديث الأول: «فمن وقى منكم فأجره على الله» ولم يقل: «فالجنة»، لأنه قد يعصى بغير هذه الذنوب كشرب الخمر، وأكل الربا، وشهادة الزور. وقال في الحديث الآخر: «ولا نَنْتَهَب ولا نَعْصِي» فعم سائر المعاصي. ولا شك: أن من لا يعصى أصلاً له الجنة.

## [ باب جرح العجماء والمعدن والبثر جبار ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «العجماء جرحها جبار، والبثر جبار، والمعدن جبار». وفي الركاز الخمس»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: إنما جاء الشرع بتضمين المتلف لنفس غيره، أو ماله مباشرة، أو كان السبب<sup>(٣)</sup> في ذلك على شروط في كونه سبباً يطول استقصاؤها، وما لم يباشره ولا كان سبباً فيه فلا يضمه.

هذا أصل الشريعة سوى ما استثنته من هذا من تضمين العاقلة وإن لم تحن ولا كانت سبب الجناية.

والدابة: إذا أصابت إنساناً ففعلها غير منسوب لمالكها فلا ضمان عليه؛ فإن كان راكبها أو سائقها أو قائدها ضمن على الجملة. على تفصيل في ذلك؛ لأن له<sup>(٤)</sup> في فعلها مشاركة لإمكان أن يجيد بها أحد هؤلاء عن طريق الإتلاف.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٩).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧١٠).

(٣) هكذا في نسختي د، ز وفي م: أو كان كالسبب.

(٤) هكذا في ز. وفي د؛ لأن في فعلها.

وكذلك البئر إذا استأجره لحفرها فانهارت عليه، فلا ضمان على المستأجر.  
وكذلك المعدن الذي يعمل فيه، والعلة ما ذكرناه.  
والركاز: دفن الجاهلية. وقد قدمنا في كتاب الركاز: لم يُخصَّ بالخمس؟  
وأشرنا إلى أن التعب كلما كثر خفف عن الإنسان أمر الصدقة.  
ولهذا<sup>(١)</sup> كان في المعادن الزكارة إلا أن يكون يوجد فيها مثل: النذرة فتُخمس لعدم  
التعب فيها. «وجباز» معناه: هدر.  
والركاز في اللغة أصله: الثبات والدوام من قولهم: ركز الشيء<sup>(٢)</sup> في الأرض إذا ثبت  
أصله، والكنز يركز في الأرض كما يركز الرمح وغيره.  
وهو عند أهل الحجاز: المال المدفون خاصة مما كنزه أهل الجاهلية.  
وعند أهل العراق: المعادن وكلّ محتمل في اللغة.

---

(١) هكذا في ر. وفي ذ: وبهذا.  
(٢) هكذا في ز. وفي د: ركز الشيء.

## كتاب القضاء<sup>(١)</sup>

قوله صلى الله عليه وسلم: «لو يُعطى الناس يدعواهم لا دعى الناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ - وفقه الله: اليمين في الشريعة على أقوى المتداعيين سبباً. ولما كان الأصل عدم الأفعال والمعاملات استصبحنا ذلك؛ فكان القائل بما يطابق هذا الأصل هو المدعى عليه فوجب<sup>(٣)</sup> تصديقه، ولكن لم يقتصر الشرع على الثقة بهذا الأصل في كثير من الدعاوى، حتى أضاف إليه يمين المدعى عليه المستمسك بهذا الأصل؛ لتأكد غلبة الظن بصدقه. وقد نبه صلى الله عليه وسلم على وجه الحكم في هذا؛ فقال: «لو يُعطى الناس يدعواهم لا دعى ناس»<sup>(٤)</sup> دماء رجال وأموالهم ولا نشك في هذا، ولو جعل القول قول المدعى<sup>(٥)</sup> لا ستيحت الدماء والأموال ولا يمكن أحد أن يصون ماله ولا دمه. وأما المدعون فيمكنهم صيانة أموالهم بالبينات؛ فلهذا استقر الحكم في الشرع على ما هو عليه.

وقد يتعلق بهذا الحديث من يوجب اليمين على المدعى عليه من غير اعتبار خلطة أخذنا بعمومه وظاهره من غير تقييد بخلطة.

ومذهب مالك مراعاتها لضرب من المصلحة؛ وذلك أنه لو وجبت لكل أحد على كل أحد، لا تبدل السفهاء العلماء والأفاضل بتحليفهم مرارا كثيرة في يوم واحد، فجعل مراعاة الخلطة حاجزا من ذلك.

(١) هكذا ورد العنوان في د: م وهامش ح.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧١١).

(٣) هكذا في د، ح وفي ز: يوجب.

(٤) هكذا في د، وفي ز: الناس. وهو الصواب الموافق لرواية الحديث.

(٥) هكذا في ز وفي د: القول المدعى.

وقد يتعلق بهذا الحديث: من يرى ألا يقسم مع قول الميت: دمي عند فلان؛ لأنه نبه في هذا الحديث على صيانة الدماء عن إراققتها بالدعاوى. وقد قدمنا الكلام على هذا في القسامة<sup>(١)</sup>.

## [ باب القضاء باليمين والشاهد ]

قول ابن عباس: «إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد»<sup>(٢)</sup>  
قال الشيخ: اختلف الفقهاء في قبول الشاهد في بعض الحقوق والمطالب فنفى بعضهم قبوله أصلاً.. ورأى أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾<sup>(٣)</sup>  
فوجب الاقتصار على هذا المذكور في القرآن، وإذا جاء هذا الحديث بخلافه وسلم من القَدْح فيه باحتمال لفظه، وأن القضية لم تنقل صيغتها، فإن ذلك زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ، والنسخ لا يكون بأخبار الأحاد.  
وأما نحن فإننا نقبل الشاهد واليمين في الأموال. ونرى: أن الزيادة على النص لا تكون نسخاً في كل موضع، وهذا من المواضع التي لا تكون فيها نسخاً.

وأظن أننا قدمنا بسط القول في هذا [الأصل]<sup>(٤)</sup> وإذا ثبت قبوله فيقبل في المال المخص من غير خلاف عندنا، ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف. وإن كان مضمون الشهادة ما ليس به مال، ولكنه يؤدي إلى مال كالشهادة بالوصية، والنكاح بعد الموت، حتى لا يطلب من ثبوته إلا المال إلى غير ذلك مما في معناه، ففي قبوله اختلاف، فمن راعى المال قبله كما يقبل في المال، ومن راعى الحال لم يقبله كما لا يقبله في الطلاق والعناق.

## [ باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن

(١) راجع (ماسبق في هذا الجزء ص ١٤٢ باب القسامة).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧١٢).

(٣) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ز. ح. وليست في د.

بحجته من بعض، فأقضى له على نحو مما أسمع منه ؛ فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: مذهبنا: أن حكم الحاكم لا يحل الحرام، وسواء الدماء والأموال والفروج<sup>(٢)</sup>. وعند أبي حنيفة: أنه يحل الحرام في الفروج، ووافقنا على الأموال. وزعم: أنه لو شهد شاهد زور على رجل بطلاق زوجته، وحكم الحاكم بشهادتهما فإن فرجها يحل لمتزوجها من يعلم أن باطن القضية باطل.

وقد يشنع عليه بأنه صان الأموال ولم ير استباحتها بالأحكام الفاسدة في الباطن ولم يضمن الفروج عن ذلك. والفروج أحق أن يحتاط لها وتصان. وقد احتج أصحابنا عليه بعموم هذا الحديث.

وقوله: «الحنّ بحجته من بعض». أي: أفطن لها. ومنه قول عمر بن عبد العزيز:<sup>(٣)</sup>  
عجبت لمن لا حنّ الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم. أي فاطنيهم؟

وقال أبو الهيثم: العنوان واللعن واحد. وهما العلامة تشير بهما إلى الإنسان ليفطن بهما. تقول: لحنّ لي فلان ففطنت. ويقال للذي يُعرّض ولا يصريح: قد جعل كذا لحاجته لحنّاً، وعنواناً.

## [ باب قضية هند ]

قول هند بنت عتبة. امرأة أبي سفيان: «يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتيّ. إلا ما أخذت من ماله بغير علمه. فهل عليّ في ذلك من جناح؟

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧١٣).

(٢) هكذا في النسختين د، ز. وفي ح وسواء الدماء والأموال.

(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي أبو حفص. الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له: خامس الخلفاء الراشدين تشبهاً بهم، وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة ٦١ هـ ٦٨ م. وولي إمارتها للوليد، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام. وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ فبيع في مسجد دمشق، وسكن الناس في أيامه فممنع سب على بن أبي طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبون على المنابر) ولم تطل مدته، وقيل: دس له السم وهو يدبر سمعان من أرض المعرفة؛ فتوفي به عام ١٠١ هـ ٧٢٠ م.. ومعه خلافته ستان ونصف، وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة. راجع (الأعلام للزركلي ج ٥).



فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خُذِي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي  
بنيك»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: نبّه الناس<sup>(٢)</sup> في هذا الحديث على فوائد:  
منها: وجوب: نفقة الزوجة، ونفقة البنين.  
ومنها: أن الإنسان إذا أمسك عن آخر حقه وعشر له على ما يأخذه منه فإنه يأخذه ؛  
لأنها ذكرت أنها تأخذ بغير علمه.  
ومنها جواز إطلاق الفتوى، والمراد: تعليقها بثبوت ما يقول الخصم ؛ لأنها ذكرت أنه  
يمنعها حقها ؛ فقال صلى الله عليه وسلم لها : «خُذِي». وهذه إباحة على الإطلاق فلم  
يقل: إن ثبت ذلك ولكنه هو المراد ؛ ولهذا لا يقول كثير من المفتين في جوابهم: إذا ثبت ذلك  
؛ ويحذفونه اختصاراً.  
ومنها: أنه علق النفقة بالكفاية وهو مذهبننا. خلافاً لمن زعم أنها مقدّرة. وهذا حجة  
عليه.

وفيه: إشارة إلى أن لهامدخلا في كفالة بنيتها في الإنفاق عليهم.

## [ باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان ]

قوله : «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ: قال الحُذَّاق من الأصوليين: إن هذا جاري مجرى التنبيه بالشئ على ما في  
معناه، وإن المراد بذكر الغضب ها هنا: العبارة عن كل حالة تقطع الحاكم عن السداد،  
وتمنع من استيفاء الاجتهاد، كالشُّبُع المفرط الموقع في القلق، وجود الفهم بالجوع المفرط  
المؤدى إلى موت الحس وانحلال الذهن، وكالروع العظيم المشغل للنفس المغير للحس،  
وكالحزن الشديد المؤدى إلى نحو من ذلك، إلى غير ذلك مما يطول تعدادده.. وإنما نبه على  
الغضب ؛ لأنه أكثر ما يعرض للحكام ؛ لأنهم لا بد مع مراجعة العوام أن تقع منهم الهفوة،

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧١٤).

(٢) هكذا في د، وفي ز: نبّه للناس.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧١٧).

وتسمع منهم الجفوة ؛ فلهذا خص بالذكر ؛ فإن عُرض هذا الحديث شراح الحرة<sup>(١)</sup> ، وأنه صلى الله عليه وسلم حكم بعد أن أُغْضِبَ، قيل : هو صلى الله عليه وسلم معصوم، وأيضا فلعله عَلِمَ الحكم قبل أن يغضب، وأيضا فلعله لم يته<sup>(٢)</sup> الغضب به إلى الحد القاطع عن سلامة الخواطر.

## [ باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور ]

قوله صلى الله عليه وسلم : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»<sup>(٣)</sup> . قال الشيخ : يحتاج بهذا من أهل الأصول من يقول : إن النهى يدل على فساد المنهى عنه ؛ لأنه أخبر أن كل ما أحدث مما ليس من الدين فهو ردٌّ<sup>(٤)</sup> .

والمنهيات : المحرمات كلها ليست من أمره صلى الله عليه وسلم فيجب ردُّها . ومن أنكر من أهل الأصول كون النهى يدل على فساد المنهى عنه على الإطلاق يقول : هذا خبرٌ واحد يتطرق إليه الاحتمال والتأويل ، فلا يُسْتَمْسَكُ به في مثل هذه المسألة .

## [ باب بيان خير الشهود ]

قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بخير الشُّهداء ! الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها»<sup>(٥)</sup> .

قال الشيخ : يحتمل أن يراد به من يُحْمَلُ الشهادة ولم يعلم بها المشهود له ؛ فإنه ينبغي أن يعلمه ليكون مُستَعَدًّا بشهادته، يفعل ما يفعل مع خصمه وهو على ثقة بما له وعليه .

(١) أى : أنه حكم في مثل هذا الحال .

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي : ٣ : صفحة ١٣٤٣) .

(٢) هكذا في د، وفي ز : لم يتهى . وهو خطأ .

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي : ٣ : ١٧١٨) .

(٤) وهذا الحديث : قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات .

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي : ٣ : صفحة ١٣٤٣) .

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي : ٣ : ١٧١٩) .

## [ باب بيان اختلاف المجتهدين ]

ذكر قصة (سليمان بن داود عليها السلام) في المرأتين اللتين تداعيا في ولد لما أكل الذئب ولد إحداهما فتداعيا في الباقي ففضى داود للكبرى، وقال سليمان: اتنوني بالسكين أشقه بينكما فسلمته الصغرى للكبرى»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: هذا يكون أصلا في استعمال الحكام طرقا من الحيل المباحة في استخراج<sup>(٢)</sup> الحقوق إذا وقع الإشكال . وكأن داود رجح بالكبر ففضى به وهذا ليس في شرعنا .

وأما سليمان فعلم أن الطباع مجبولة على الإشفاق على الولد ؛ فأراد اختبار المشفقة عليه، ليستدل بذلك على الأم منهما.

## [ باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ]

وقد حكى بعد هذا : «أن رجلا اشترى أرضا فوجد فيها دفين ذهب فترأ منه المشتري وترأ منه البائع، فتحاكما إلى من قال لهما: يُنكح من له الغلام منكما ولده ممن له الجارية وأنفقاها على أنفسكما وتصدقا»<sup>(٣)</sup>

وهذا أيضا على جهة الصلح والتسديد:

وأما الأول ؛ فإن المشهور من مذهبنا: أن الأم لا تُستلحق ولو كانت منفردة لا ينازعها أحد ؛ فكيف بهذه التي تورعت ؟ ولا يكون عندنا الولد لإحداهما إلا بيينة.

واختلف عندنا فيمن باع أرضا فوجد فيها شيئا مستترا بها مدفونا:<sup>(٤)</sup> هل يكون ذلك للبائع أو للمشتري ؟ فيه قولان.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢٠).

(٢) هكذا في ز، وفي د: واستخراج.

(٣) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢١.

(٤) في نسختي د، ز: فوجد فيها مستترا بها شيئا مدفونا. والصواب ما أثبت.

## كتاب اللقطة<sup>(١)</sup>

قوله صلى الله عليه وسلم في اللقطة : «اعرف عفاصها ووكاءها. ثم عرفها سنة ؛ فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنتك بها.. قال: فضالة الغنم ؟ قال صلى الله عليه وسلم: هي لك أو لأخيكَ ، أو للذئب.. قال: فضالة الإبل ؟ قال عليه السلام: مالك ولها معها سِقَاؤُها وحذاؤُها تَرِدُ الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربيها»<sup>(٢)</sup>

وفي بعض طرقه : «عَرَفَهَا سنة ثم اعْرِف وِكَاءَهَا وعِفَاصَهَا ثم استنفق بها؛ فإن جاء ربيها فأدّها إليه».

وفي بعض طرقه : «ثم عرفها سنة، فإن لم تُعرف فاستنفقها، ولتكن ودیعةً عندك؛ فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها إليه».

وفي بعض طرقه : «فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها، وعددها ووكاءها، فاعطها إياه. وإلا ؛ فهي لك».

وفي بعض طرقه بعد التعريف: أن يُعرَف العفاص والوكاء فقال: ثم كُلّها، فإن جاء صاحبها فأدّها إليه».

وفي بعض طرقه : «وجدتُ سوطاً فأخذته ؛ فقالا لي: دعه. فقلت: لا. ولكنني أَعْرِفُه ؛ فلقيت أبا بن كعب ؛ فأخبرته بما جرى ؛ فقال: وجدتُ صرةً فيها مائة دينار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فاتيت بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: عَرَفَهَا حولاً. قال:

(١) اللقطة: في كتب الحديث بفتح القاف. وقال النووي: هي بفتح القاف على اللغة المشهورة التي قالها الجمهور. قال في الفتح: اللقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين. وقال عياض: لا يجوز غيره. وقال الزمخشري في (الغائت): اللقطة بفتح القاف، والعامّة تسكنها، كذا قال .. وقد جزم الخليل بأنها بالسكون. وقال الأزهري: هذا الذي قاله هو القياس، ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث بالفتح.. وذكر مثله القسطلاني. هذا هو الصواب الذي لا يحيد عنه وماسواه بخطاً فاحش أوقع المخطيء فيه عدم تمييزه بين ما جاء على وزن فعلة من النعوت، وما جاء على وزنها من الأسماء. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٣٤٦). (٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢٢).

فعرّفتها فلم أجد من يعرفها، ثم أتيت به صلى الله عليه وسلم فقال: عرّفها حولاً فعرّفتها، فلم أجد من يعرفها؛ فقال: احفظ عددها ووعاءها ووكاءها؛ فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها»<sup>(١)</sup> وفي بعض طرقه قال شعبة: «فسمعت به بعد عشر سنين. يقول: عرفها عاما واحدا»<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ: اختلف الناس في اللقطة: هل يجوز أخذها ابتداءً أو يكره؟

واختلف الناس أيضا: إذا جاء صاحبها فوصف العفاص والوكاء على ما ذكر في الحديث: هل يجب<sup>(٣)</sup> إعطاؤها له - وهو مذهب مالك - أم لا يحكم له بها حتى يقيم بيته؟ وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي.

واختلف الناس أيضا: إذا عرفها حولاً: هل يجوز له أكلها أم لا؟ فعندنا يجوز على كراهية فيه.. وعند أبي حنيفة: إنما يجوز بشرط أن يكون فقيرا. واختلف الناس أيضا: إذا أكلها بعد الحول وجاء صاحبها: هل عليه غرامتها له أم لا؟ فعندنا عليه الغرامة، وعند داود: لا غرامة عليه.

واختلف الناس أيضا: في الشاة: إذا كانت بالفلاة فأكلها مُلْتَقِطُهَا ثم جاء صاحبها: هل يَغْرُمُهَا له أم لا؟ فعندنا: لا غرامة عليه. خلافا: لأبي حنيفة والشافعي في إيجابها الغرامة.

واختلف المذهب أيضا إذا أعطاها بالصّفة: هل يحلف آخذها أم لا؟ فتضمّن ما ذكرناه في - كتاب مسلم - الردّ على أبي حنيفة في اشتراطه الفقر؛ لأنه قال: «ثم كلها» ولم يشترط الفقر. وحديث أبي: وقد كان غنيا وقد أباح له الاستمتاع بها، وتضمّن أن الشاة لا غرامة فيها. ردّا على المخالف؛ لأنه - عليه السلام - قال: «هي لك». وظاهر هذا التمليك، والمالك لا يغرم.

وأیضا فقد قال: «أو الذئب» فنبه صلى الله عليه وسلم: على أنها كالتالفة على كل حال، وما لا ينفع صاحبها بقاؤها، وتضمن الردّ على المخالف في اشتراطه البيعة؛ لأنه قال: «عرف عفاصها وعددها ووكاءها: فأعطها إياه»، ولم يشترط البيعة، بل أمر بإعطائها.

(١) و(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٢٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٢٣).

ولا معنى لقولهم: إنه يجوز له ان يعطيها إذا ظهر له صدق الواصف، وهو المراد بالحديث.

وأما أن يُحكم عليه فلا ؛ لأن قوله : «فأعطها» أمرٌ وظاهره خلاف ما قالوا، وتضمن الرد على داود في قوله: «لا يغرّمها» بعد الحول ؛ لقوله : «فإن لم يجيء صاحبها كانت وديعة عندك».

وقوله : «فاستنفقها» ولتكن وديعة عندك، فإن جاء طالبها يوماً من الدَّهر «فأدّها إليه». وتضمن ترجيح أحد القولين عندنا : في نفى اليمين عن الواصف ؛ لأنه قال: «فأدّها إليه» ولم يشترط يميناً كما لم يشترط بينة.. وهاهنا سؤال يقال: إذا كانت الصّفة إنما أُعطى بها الواصف ؛ لأنها دلالة على صدقه في غالب الظن، وإن جاز أن يكون سمع الصفة من غيره، كما أن البينة دلالة وإن جاز أن تكذب، فهل تُطلّقون هذا الاستدلال وتُحكمون به في كل مال ؟

قلنا<sup>(١)</sup>: أما المال الذي في يد جائر يدّعيه لنفسه ويجوزه زماناً، فهذا لا سبيل إلى إخراجهِ من يده بالصفة، لأن دلالة اليد أقوى من دلالة الصّفة. وأما إذا كان لا يجوزه لنفسه فليس هنالك دلالة تُعارض دلالة الصفة ؛ فحكم بدلالة الصّفة.

فإن قيل: فإن سرق مالاً ونَسى من سرقه منه، أو أودعَ مالاً ونَسى من أودعه إياه، ثم أتى من وصفه: هل يُعطاه كاللقطة أم لا ؟

قلنا: أما السرقة فالتزم ذلك فيها أصحابنا ورأوا: أن يُعطاه مُدّعيها إذا وصفها.

وأما الوديعة: فاضطرب أصحابنا فيها ؛ فمنهم من أجراها مجرى اللقطة والسرقة. ومنهم من فرق بينهما.. والفرق عنده: أن كل موضع تعذر فيه على المالك إقامة البينة اكتفى فيه بالصفة، ولا يمكن أن يسقط الإنسان<sup>(٢)</sup> ماله ببينة فاكتفى فيه بالصفة، وكذلك السرقة، لأنه لا يُسرق له ماله ببينة ؛ فاكتفى أيضاً فيها بالصفة إذا جهل المالك.. وأما الوديعة فيمكن مودعها أن يتحرز بالإشهاد ففارقت اللقطة والسرقة، فصارت مسألة اللقطة أصلاً في الرد بالصفة ؛ فمن رأى: أن العلة كون المال لا يدعيه حائز لنفسه أجرى الثلاث المسائل

(١) هكذا في د، وفي ح: قلت.

(٢) هكذا في نسختي د، ز وفي م. وفي ح: للإنسان.

مَجْرَى واحدًا، ومن أضاف إلى هذه العلة أن مالكه لا يمكنه الإشهاد عليه أيضا فارقَت  
الوديعة اللقطة والسرقَة.

وأما السير من اللقطة فلم يُجْرِه مالك مجرى الكثير واستُخِفَّ فيه التعريف، ولا يبلغ  
تعريفه سنة.

وقد تقدم : «أنه صلى الله عليه وسلم مرَّ بتمرّة في الطريق فقال عليه السلام : «لولا  
أنى أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»<sup>(١)</sup>

وهذا تنبيه: على أن السير الذى لا يرجع إليه أهله يؤكل.

وعند أبى داود عن جابر : «رَخَّصَ لنا النبى صلى الله عليه وسلم فى: العصا والسوط،  
والحبل. وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به»<sup>(٢)</sup>

وقد حد بعض الناس القليل بنحو الدّينار، فيما أظن تعلقًا بما خرَّج أبو داود عن على  
رضى الله عنه «أنه دخل على فاطمة - رضى الله عنها - وحسن وحسين عليهما السلام  
بيكيان ؛ فقال: ما بيكيكما ؟ قالت: الجوع ! فخرج على - رضى الله عنه - فوجد دينارًا فى  
السوق ؛ فجاء إلى فاطمة - رضى الله عنها - فأخبرها، فقالت: اذهب إلى فلان اليهودى فخذ  
لنا دقيقًا ؛ فجاء اليهودى فاشتري به دقيقًا، فقال اليهودى: أنت ختن الذى يزعم: أنه رسول  
الله ؟ فقال: نعم. قال: فخذ ديناركَ ولكَ الدقيق ؛ فخرج على حتى جاء إلى فاطمة،  
فأخبرها، فقالت: اذهب إلى فلان الجزار فخذ لنا بدرهم لحماً، فذهب فَرهن الدّينار بدرهم  
لحماً، فجاء به، فعجنّت ونصبت وخبزت وأرسلت إلى أبيها صلى الله عليه وسلم فجاءهم ؛  
فقالت: يا رسول الله أذكر لك، فإن رأيته [لنا]<sup>(٣)</sup> حلالاً أكلناه وأكلت معنا من شأنه كذا  
وكذا ؛ فقال صلى الله عليه وسلم : «كلوا باسم الله، فأكلوا منه ؛ فبينما هم مكانهم إذ غلام  
ينشد: الله والإسلام الدينار، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدُعِيَ له، فقال: سقط  
منى فى السوق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا على اذهب إلى الجزار فقل له:

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٢: ٧٥٢).

(٢) عن جابر قال: كانوا لم يذكروا النبى صلى الله عليه وسلم.

راجع (سنن أبى داود ١: ٣٩٩).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من سنن أبى داود ١: ٣٩٨.

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لك: أرسل الدينار ودرهّمك علىّ، فأرسل به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه»<sup>(١)</sup>

فوجه تعلّقهم من الحديث: أن علياً رضى الله عنه لم يُعرّفه، وقد ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال «كلوا باسم الله». ولم يوبخهم عليه السلام على ترك التعريف. وقد اختلف المذهب عندنا في الدينار: هل يعطى لمدعيه: أنه سقط له؟ فقليل: لا يعطاه حتى يصف شيئاً فيه أو علامة.

وقد وقع في هذا الحديث: أنه لم يطلب منه الصفة، ويمكن أن يكون اختصرها الراوى عند من قال: لا يرد الدينار إلا بعلامة.

والعفاص: هو الوعاء الذى تكون فيه النفقة جلداً كان أو غيره، وكذلك يسمى الجلد الذى يلبس<sup>(٢)</sup> رأس القارورة العفاص؛ لأنه كالوكاء لها<sup>(٣)</sup>؛ فأما الجلد الذى يدخل في [فم]<sup>(٤)</sup> القارورة فهو الصّام - بكسر الصاد.

والوكاء: هو الخيط الذى يُشد به الوعاء. يقال منه: أوكئته إيكاءً. وتقول: عَفَصْتُهُ عَفَصًا إذا شَدَدْتَ العِفاص؛ فإن جعلت العِفاص قلت: أَعَفَصْتُهُ إِعْفَاصًا.. وحذاء الإبل أخفافها، لأن بها تقوى على السير وقطع البلاد.

وقوله: «سقاؤها» يعنى عليه السلام: أنها تقوى على ورود المياه لتشرب، والغنم لا تقوى على ذلك.

## [ باب في لقطة الحاج ]

وقوله: «نبى عن لقطة الحاج»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: قد تقدم الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تحل لقطتها إلا

(١) راجع (سنن أبى داود ٢: ٣٩٨ وما بعدها).

(٢) هكنا في ز، وفي د: يلصق رأس القارورة.

(٣) هكنا في د، وفي ز: كأنه وعاءها.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي)



لمنشد<sup>(١)</sup> وأن الشافعي تعلق بظاهر هذا، ورأى أن لُقطة الحرم بخلاف غيره.  
 قوله صلى الله عليه وسلم: «من آوى ضالة فهو ضال ما لم يُعرِّفها»<sup>(٢)</sup>  
 قال الشيخ: إذا أخذ الضالة فأخفاها فقد أضر بصاحبها وكان سببا في تضليله عنها،  
 فإذا عَرَّفَهَا آمِنَ ذلك.

## [ باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها ]

قوله في الحديث: «فَيَنْتَثِلُ طَعَامَهُ»<sup>(٣)</sup> النثل: نثر الشيء مرة واحدة. يقال: نثل ما في  
 كنائنه إذا أَصَبَهَا.

## [ باب الضيافة ونحوها ]

قوله في الضيف: «ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه»<sup>(٤)</sup>  
 وفسر النبي صلى الله عليه وسلم هذا بأن يقيم عنده ولا شيء له يُقرِّبه به.

قال الشيخ: إنما يطلق التحريم في الإقامة فوق الثلاث، على أنه ألجأ صاحب القرى  
 إلى فعل ما لا يحل له من طلب القرى من غير حلٍّ، أو انطلاق لسانه عليه بما لا يحل لتثقيله،  
 فهذا قد يقال فيه: إنه لا يحل إذا علم أنه يوقعه فيما لا يحل من إطعامه الأموال المحرمة، أو  
 يكون كالمكره له على إطعامه ولا يقدر على التخلص منه.

قول عقبة بن عامر: «قلنا: يا رسول الله ! إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يَقْرُونَا . فما ترى؟

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢٤).  
 (٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢٥).  
 (٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢٦).  
 (٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٣٥٣).

فقال لنا صلى الله عليه وسلم: إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغي لهم». وفى بعض الروايات «لكم»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: أشار الشيخ أبو الحسن رحمه الله إلى أن المراد بقوله عليه السلام: «فخذوا منهم حق الضيف». العُتْب واللُّوم والذِّم عند الناس.. ويُحتمل عندى أن يحمل على ضيافة واجبة فإنهم<sup>(٢)</sup> إذا أبوا من بذلها أخذت منهم إذا قدر على ذلك.

وأما الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - فإننى رأيته قال على هذا الحديث: حق الضيف ما ذكرناه عنه.. ولعله أراد حمله على ما يُعم؛ لأن ما قلناه نحن يخص، ولكنه مع خصوصيته أرجح من جهة أن العُتْب واللوم والذِّم عند الناس ربما كان الشرع يندب إلى تركه لا إلى فعله، وإذا تعين على قوم مواساة آخرين، فإنه لا يكره لهم إذا اضطروا وخافوا على أنفسهم الأخذ من طعامهم.

### [ باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمواساة فيها ]

قوله: «فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعنا من أزوادنا فبسطنا له نطعاً فاجتمع زاد القوم فطاولت لأحزره فحزرت كبرضة العنز ونحن أربع عشرة مائة، فأكلنا حتى شبعنا، ثم حشونا جُرُبنا؛ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: هل من وضوء؟ فجاء رجل بإداوة فيها نطفة فأفرغها في قدح؛ فتوضأنا كلنا نُدغِفُه دغفة أربع عشرة مائة»<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ: هذا أحد معجزاته صلى الله عليه وسلم تكثير الماء وتكثير الطعام، والبارى سبحانه قادر على خرق العادات، فيمكن أن يكون كلما أَكَلَ منه جزء خلق البارى جلت قدرته جزءاً آخر يخلفه، وكذلك فى الماء.

ومعجزات النبى صلى الله عليه وسلم ضروب:

فأما القرآن فمقول تواتراً، وأما مثل هذه المعجزات<sup>(٤)</sup> فلك فيها طريقان:

أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود: حاتم، وحلم أحنف،<sup>(٥)</sup> فإنه

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٢٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٢٩).

(٤) هكذا فى نسختي د، ز وفى (ح): المعجزة.

(٥) هكذا فى نسختي د، ز. وفى (ح): الأحنف.

لاتنقل قصة بعينها في ذلك تواترا، ولكن تكاثرت القصص من جهة الأحاد، حتى صار محصوها التواتر بالكرم والحلم.

وكذلك تواترت معجزات<sup>(١)</sup> سوى القرآن حتى ثبت انخراق العادة له صلى الله عليه وسلم بغير القرآن.

والطريقة الثانية: أن تقول، فإن صاحب إذا روى مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه حضورهم معه، ولا ينكرون ذلك عليه، فإن ذلك تصديق له يوجب العلم بصحة ما قال.

وقوله: «كرضة العنز» فيشبه أن يريد كمبرك العنز.

وقد وقع في بعض الأحاديث: «أنه بعث صلى الله عليه وسلم الضحاك إلى قومه وقال عليه السلام: «إذا أتيتهم فاربض في دارهم طيباً»<sup>(٢)</sup> فقال<sup>(٣)</sup> ابن الأعرابي: أراد أقم في دارهم أمنا كأنك ظبي في كناسه<sup>(٤)</sup> قد أمن من حيث لا يرى أنيسا. قال غيره: وفيه وجه آخر: أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يأتيه كالمتموحش لأنه بين ظهرائي الكفرة فمتى<sup>(٥)</sup> ربه منهم ريب نفر عنهم.

وفي حديث آخر: «فدعا بإناء يُربض الرهط» أي: يرويه حتى يناموا ويمتدوا على الأرض. وأربضت الشمس: اشتد حرها حتى تربض الوحش في كناسها.

وفي الحديث: «مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين»<sup>(٦)</sup> الربيض: الغنم نفسها، أراد به: أنه مُدْبَذب.. ويروى بين الربيضين. ومعنى هذه الرواية بين مربي غنمين.

وفي حديث آخر لما ذكر أشراط الساعة «وأن تنطق الرؤيضة في أمر العامة»

قيل: وما الرؤيضة يارسول الله؟ فقال: الرجل التافه ينظر<sup>(٧)</sup> في أمر العامة

قال الأزهري: هو<sup>(٨)</sup> تصغير الرابضة، كأنه جعل الرابضة راعيا للربيض، والهاء فيه

للمبالغة.

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: ربض).

(٢) هكذا في نسختي د، ز وفي (ح): قال.

(٣) كناسه: هو الموضع الذي يأوي إليه. راجع (النهاية لابن الأثير: كنس).

(٤) هكذا في ز، ح: فمتى رابه. وفي د: فمن.

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: ربض).

(٦) هكذا في د ينظر، وفي ح، ز: ينظر.

(٧) هكذا في ز. وفي د: هو.

وقيل: إنه قيل للتافه من الناس: رابضة ورؤْيِيْضَةٌ لربوضه في بيته وقلة انبعاثه في معالي الأمور. يقال: رجلٌ رُبُضٌ على<sup>(١)</sup> الحاجات والأسفار لا ينهض فيها.

وقوله: «فيها نطفة العرب» يقال للماء الكثير نطفة، وللماء القليل نطفة<sup>(٢)</sup>.. منه الحديث: «حتى يسير الراكب بين النطقتين لا يخشى [إلا] جوراً»<sup>(٣)</sup>. أراد: بحر المشرق وبحر المغرب.

والنَّطْفُ: القَطْر. يقال: نَطَفَ الشيء يَنْطُفُ - بكسر الطاء وضمها أيضا في المستقبل، وبفتحتها في الماضي - لاغير. ومنه الحديث:

«أن رجلا أتاه فقال: يا رسول الله إنى رأيت ظِلَّةً تَنْطُفُ سَمْنًا وعسلاً» أى: تَقْطُرُ.

وقوله: «نُدَغْفَقُه دَغْفَقَةً» الدَغْفَقَةُ: الصَّبُّ الشديد، ويقال: فلان في نعيم دَغْفَق: أى: واسع.

(١) هكذا في ز، وفي د: عن الحاجات

(٢) وهو بالقليل أخص. وقيل: أراد ماء الفرات، وماء البحر الذى يلى جدة.. هكذا جاء في كتابى المروى، والزنجشرى.  
راجع (النهاية لابن الأثير: نطف).

# كتاب الجهاد

فيه قول نافع في الدعاء قبل القتال، «إنما كان ذلك في أول الإسلام» قد أغار النبي صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون، وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: اختلف الناس في الدعوة قبل القتال: هل يؤمر بها على الإطلاق أم لا يؤمر<sup>(٢)</sup> بها. أم يُفصل الجواب فيؤمر بها. إذا قوتل من لا يعلم، وتسقط في قتال من يعلم؟.

وقد قال بعض الناس: إن هذه المسألة مبنية على أن العقل ما خلا من سَمْع، أو يجوز أن يكون خلا منه وهي مسألة اختلاف بين أهل الأصول.. وقد احتج من يقول: إنه لم يخل من سَمْع لقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلُوهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup> ومن ينكر القول بالعموم لا يُسلّم هذا الاستدلال، وهذا البناء الذي بناه بعض أهل الأصول فيه نظر.

وذلك أن قصار ما فيه: أنه ليس بالأرض أمة إلا وقد بلغت دعوة رسول ما، وقد يكون عند هؤلاء في الأرض قوم لم يعلموا ظهور النبي صلى الله عليه وسلم ونبوته، ويظنون أن القتال على جهة طلب الملك فيأمرون بالدعوة.

وقد اختلف الناس أيضا: إذا قاتل من يؤمر بدعوته ولم يدعه فقتله: هل عليه دية.

أم لا؟

فمذهب مالك وأبي حنيفة: لا دية عليه.. ومذهب الشافعي: أن عليه الدية.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي (٣): ١٧٣٠).

(٢) هكذا في نسختي د، ز، وفي (ح): أولا، والصواب ما أثبتناه.

(٣) سورة الملك الآية: (٩٨).

(٤) سورة الإسراء. آية: ١٥.

(٥) سورة فاطر. آية ٢٤ وهذه ذكرت في د فقط.

وحجبتنا: أن النهى عن قتالهم قبل الدعوة لا يوجب مخالفته الدية كقتل النساء والصبيان.

قال ابن القصار<sup>(١)</sup>: ولو أقام المسلم بدار الحرب مختاراً وهو قادر على الخروج منها فوقع أيضاً قتله خطأ فإنه لا يُؤدَى.

## [ باب تحريم الغدر ]

قال الشيخ: خرج مسلم في باب قوله عليه السلام: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>. «حدثنا محمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي حدثنا شعبة، عن خُلَيْدٍ، عن أَبِي نَضْرَةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقع في نسخة أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّازِي: شعبة عن خالد.

قال بعضهم: والصواب: خُلَيْدٌ كما تقدم وهو: خُلَيْدُ بْنُ جَعْفَرٍ. قوله: «كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ» الحديث.

وفيه: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»<sup>(٣)</sup> «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَوْ خِلَالٍ - فَأَيُّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفْ عَنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ؛ فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ».

وفيه: «وَإِنْ حَاصَرْتَ أَهْلَ حَصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنْ كُنْتُمْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّتْ أَصْحَابُكُمْ أَهْوَنَ مِنْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ.. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حَصْنٍ؛ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟»

قال الشيخ قوله: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا». إنما ذلك لِإِنْ الْأَطْفَالَ لَا نَكَايَةَ فِيهِمْ وَلَا قِتَالَ وَلَا ضَرَرَ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، بَلْ هُمْ لَهُمْ مِنْ جَمَلَةِ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يَبْلُغُوا التَّكْلِيفَ، فَلِهَذَا لَمْ يَقْتُلُوا.

(١) ابن القصار: راجع (ج ١ : ٢٤١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٣٥٩ وما بعدها).

(٣) راجع (الموطأ ٢ : ٤٤٨) وانظر كتاب الجهاد والسير (صحيح مسلم ٣ ص ١٣٥٦، ١٣٥٧).

وفي هذا الحديث: أنه عليه السلام أمره بالدعوة إلى الإسلام، وقد قدمنا الخلاف في ذلك.

وقوله: «ثم ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» لَفْظٌ يُؤْهِمُ: أنه غير الثلاث الخصال<sup>(١)</sup> التي أوجهاها أولاً لذكره لفظة «ثم» إنما دخلت هاهنا لافتتاح الكلام والأخذ في تفسير الخصال الأولى.

وأما قوله عليه السلام في التحول: إنهم لهم مالمهاجرين وإن أبوا فكالأعراب؛ فيمكن أن يريد الإشارة لتمييز المهاجرين عن غيرهم ولو لم يكن إلا بغزوهم مع النبي صلى الله عليه وسلم، وخروجهم معه كلما خرج فيستحقون الغنائم.

ولعله على هذا نبه بقوله صلى الله عليه وسلم: «يكونون كأعراب المسلمين».

ولا يكون لهم من الغنيمة والفىء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.

وأما نهي<sup>(٢)</sup> - صلى الله عليه وسلم - أن يجعل لهم ذمة الله سبحانه وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فأعظاما لذلك؛ لثلا يكون منهم تقصير يكاد أن يوقعهم في إخفار الذمة، فيكون ذلك إذا أعطوا ذمة أنفسهم أهون منه إذا أعطوا ذمة الله - عز وجل -.

وأما نهي أن ينزلهم على حكم الله سبحانه، وإشارته للتعليل «فإنك لا تدري: أنصيب حكم الله فيهم أم لا؟»، فقد يتعلق بظاهر هذا من يقول من أهل الأصول: إن الحق في مسائل الفروع في واحد<sup>(٣)</sup> وقد يجيب عن هذا من يقول من أهل الأصول: ليس لله جلت قدرته حكم يطلب في مسائل الفروع، حتى يُخْطَأَ مرة وَيُصَوَّبَ<sup>(٤)</sup> أخرى سوى ما أدى المجتهد إليه اجتهاده، فهو حكم الله تعالى عليه بأن يقول: فإن النبي صلى الله عليه وسلم مُعَرَّضُ بنزول الأحكام عليه كل حين وساعة، ونسخ الأحكام وتبديلها في كل وقت، فلعله: أراد ألا تنزلهم على ما أنزل الله على مما أنت غائب عنه [وآ<sup>(٥)</sup>] لا تعلمه فإنك لا تدري إذا فعلت معهم فعلا: هل تصادف ما أنزل الله تعالى على وأنت غائب عنه أم لا؟.

(١) هكذا في د، ح. وفي (ز): خصال.

(٢) هكذا في د، ح. وفي (ز): وإنما. وهو تحريف.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): الفروع واحد.

(٤) ويصاح: كذا في النسخ وما أثبت هو الصواب.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ز).

## [ باب جواز الخداع في الحرب ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الحرب خُدعة»<sup>(١)</sup> ويقال: خَدَعَهُ - بفتح الخاء وإسكان الدال - على جهة المصدر المحدود كضربه ونَفَحَهُ وخَدَعَهُ - بضم الخاء وإسكان الدال - وهو اسم على تقدير لُغْبَةٍ، ولا يراد به المرة الواحدة كما يراد بالمصدر المحدود. وخَدَعَهُ - بضم الخاء وفتح الدال - وهو صفة لها. ومعناها: أنها تخدع الرجال كما يقال: ضَحَكَةٌ للذي يضحك بالناس، وهُزَأَةٌ للذي يهزأ بهم.

## [ باب كراهة تمنى لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تتمنوا لقاء العدو؛ فإذا لقيتموهم فاصبروا».<sup>(٢)</sup>  
قال الشيخ: قد يُشكل في هذا الموضع أن يقال: إذا كان الجهاد طاعة، فتمنى الطاعات حسن فكيف يُنهى عنه؟.

قيل: قد يكون المراد بهذا أن التمنى ربما أثار فتنة أو أدخل مضرة، إذا سُهِّل في ذلك واستخف به، ومن استخف بعدوه فقد أضاع الحزم؛ فيكون المراد بهذا، أى لا تستهينوا بالعدو فتركوا الحذر والتحفظ على أنفسكم وعلى المسلمين، أو يكون: لا تتمنوا لقاءه على حالة يُشك في غلبته لكم، أو يخاف منه أن يَسْتَيْحِجَ الحريم أو يُذْهَبَ الأنفس والأموال أو يُدْرِكَ منه ضرر.

## [ باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ]

قوله: «نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان»<sup>(٣)</sup>  
قال الشيخ: تقدم الكلام في قتل الصبيان.. وأما المرأة فلا تقتل أيضاً؛ لأنها من جنس

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٣٩).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٤١).

(٣) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٤٤.



من لا يُقاتِلْ لكنها إن قاتلت قُتِلت في حال القتال ؛ لأن المعنى المسيح لقتل الرجال قد وُجد منها؛ فإن كانت قاتلت ثم بَرَدَ القتال ففى قتلها خلاف، بخلاف الرجل إذا بَرَدَ القتال فإنه يقتل إذا شاء الإمام.

وأما قتل الشيوخ والرهبان فعندنا وعند أبى حنيفة: أنهم لا يقتلون خلافاً للشافعى. ولنا قول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup> وهؤلاء ليسوا ممن يُقاتل..

وقد نبه صلى الله عليه وسلم على علة النهى عن قتل المرأة بأن قال عليه السلام: «ما كانت هذه تُقاتل».

وللشافعى قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وهذان مشركان وقد قُتِلَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ وهو شيخ<sup>(٣)</sup> وخرج النسائى وأبو داود: أنه صلى الله عليه وسلم قال: «اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شَرَحَهُمْ»<sup>(٤)</sup> ولأن الجزية تؤخذ منهم كما تؤخذ من الشبان، والجزية تحقن الدماء؛ فلولا أن دمه غير محقون ما أخذت منه الجزية.

وجوابنا: أن الآية مخصوصة بما قدمناه من أدلتنا، ودريد: كان له رأى ونكاية فُقُتِلَ لها، وعلى مثله يُحمل ما تقدم من الحديث.

والجزية: لا تُسَلَّمُ أنها لحقن الدم بل عوض المسكن والقرار تحت يد الإسلام. وقد التزم أبو حنيفة: أنها لا تؤخذ من الشيخ الفانى، فالانفصال ساقط عنه. والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم: «شَرَحَهُمْ» أى: صبيانهم. وشرح كل شىء أوله فالصبا أول الشباب.

(١) سورة التوبة. آية: ٣٦.

(٢) سورة التوبة. آية: ٥.

(٣) دريد بن الصمة الجشمى البكرى، من هوازن. شجاع من الأبطال الشعراء المعمرين فى الجاهلية. كان سيد بنى جشم، وفارسهم وقائدهم، وغزاه نحو مائة غزوة لم يهزم فى واحدة منها.. وعاش حتى سقط حاجباه عن عينيه. وأدرك الإسلام ولم يسلم؛ فقتل على دين الجاهلية يوم حنين، وكانت هوازن خرجت لقتال المسلمين فاستصحبته معها تيمناً به - وهو أعمى - فلما إنهزمت جموعها أدركه ربيعة بن رفيع السلمى فقتله. له أخبار كثيرة.. الصمة لقب أبيه معاوية بن الحارث.

راجع (الأعلام للزركلى ٢: ٣٣٩ ط. سادسة عام ١٩٨٦).

(٤) هكذا فى نسخ المعلم. وفى سنن أبى داود ٢: ٥٠: «واستبقوا شرخهم» يعنى: أول الشباب.

## [ باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير عمد ]

قوله «سئل صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشركين يَبْتَغُونَ فيصيبون من نسائهم وذرائعهم؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «هم منهم»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: المراد بقوله: «هم منهم» أن أحكام الكفار جارية عليهم في مثل هذا، والدار دار كفر بكل من فيها منهم ومن ذرائعهم.. وإن اعتُرض هذا بالنهاى عن قتل النساء والولدان.

قلنا: هذا وارد فيهم إذا لم يتميَّزوا وقتلوا من غير قصد لقتلهم، بل كان القصد قتل الكبار فوقعوا في الذراري من غير عمد ولا معرفة.

والأحاديث المتقدمة وردت فيهم إذا تميَّزوا، وقد قال في هذا الحديث: «يَبْتَغُونَ فيصيبون من نسائهم» وهذه إشارة لما قلناه.

## [ باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ]

قوله: «حَرَّقَ نخل بنى النضير»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: من الناس من تأول: أن ذلك كان يقاتل المسلمين فاحتيج إليه لجولان الخيل. وهذا تأويل من لم يقطع الشجر على ظاهر ما وقع للصديق رضى الله عنه. والمشهور من مذهبننا. جواز قطعها إذا لم يُرج مصيرها للمسلمين، وكان قطعها يضر بالعدو ويؤذيه.

## [ باب الأنفال ]

قوله: «بعث صلى الله عليه وسلم سريةً فغنموا إبلا كثيرة؛ فكانت شُهْمًا لهم اثني عشر بعيرًا، أو أحد عشر بعيرًا، ونُفِّلُوا بعيرًا بعيرًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٤٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٤٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٤٩).

قال الشيخ: النفل عندنا من الخمس يفعلُه الإمام على حسب الاجتهاد، وعند المخالف: أنه من رأس الغنيمة قبل الخمس.

## [ باب استحقاق القاتل سلب القتل ]

قوله في حديث أبي قتادة: « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه قال: فممت فقلت: من يشهد لي؟ فقال عليه السلام: مالك يا أبا قتادة؟ فأخبرته، فقال رجل: صدق يارسول الله! السلب عندى فأرضه من حقه؛ فقال أبو بكر رضى الله عنه: لاها الله إذا لا يعمد إلى أسدٍ من أسد الله يُقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «صدق فأعطه إياه»<sup>(١)</sup>، فأعطاني الحديث.

قال الشيخ: اختلف الناس في السلب فقالت طائفة: هو للقاتل أخذاً بظاهر هذا الحديث؛ فجعله بعضهم: له على الإطلاق.. واشترط الشافعى: أن يقتله في حومة القتال مُقبلاً غير مُدير

ومذهب مالك: أنه لا يكون للقاتل ضربه لازم ولكن للإمام أن ينقله إياه إذا بردت الغنيمة من الخمس.. وحملت<sup>(٢)</sup> قوله صلى الله عليه وسلم: «من قتل قتيلاً» على أن المراد به ابتداء إعطاء الآن لا خبر عن حكم حكم الله تعالى به في هذه الواقعة وفي غيرها كما يحمله المخالف عليه.. واللفظ يحتمل أن يقال: خبراً عن الحكم في سائر الوقائع، أو استئناف حكم في هذه الواقعة. وخبراً عن التزام ما لا يلزم، وإذا احتتم سقط التعلق به.

وقال أصحابنا بما يؤكد تأويلنا: أنه أعطاه أبا قتادة من غير بينة، ولم يُخلّفه مع شهادة من هو في يديه، ولو كان حقاً تستحق المطالبة به لم يعط إلا بينة لحق أهل الجيش في المغنم، ولكن لما كان من الخمس على جهة الاجتهاد. أداه - صلى الله عليه وسلم - اجتهاده إلى إعطائه إياه على هذه الصفة.

وقد أعطى سلب أبى جهل أحد قاتليه مع قوله صلى الله عليه وسلم: «كلا كما

(١) راجع (صحيح تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥١).

(٢) هكذا في ز. وفي د: وحمل.

قتله»<sup>(١)</sup> وهذا لا يصح إلا على مذهبننا: أنه يصرفه حيث يشاء وقد كانت وقائع لم يعط فيها السلب للقاتلين، وقد قال عزَّ من قائل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلِّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(٢)</sup> فعم السلب وغيره.

وقول أبي بكر: «لاها الله إذن»<sup>(٣)</sup> هكذا يروى وصحيحه عند أهل اللغة: لاه الله ذا. بغير ألف بعد الهاء وقبل الذال، وها بمعنى الواو التي في القسم فكانه قال: لا والله ذا.. وفي الكلام حذف تقديره: لا والله يكون ذا أو نحو هذا اللفظ.

وقوله: «قابتعت به مخرفاً». المخرف - بفتح الميم والراء - البستان. والمخرف - بكسر الميم وفتح الراء - الوعاء الذي يجعل فيه ما يُخْتَرَف من الثمار. وقوله: إنه لأول مال تأثَّته. أى: تأصلته. وأثَّته الشيء: أصله. قوله في حديث قتل أبي جهل: «تَمَنَّيْتُ لو كنت بين أضلَعِ منهُما»<sup>(٤)</sup> هكذا وقع في بعض الروايات، والأشبه أنه أراد به: لو كنت بين رجلين أقوى منهما.. ويقال للرجل الشديد الخلق: إنه لأضليع الخلق. وفي حديث علي رضي الله عنه في وصف النبي صلى الله عليه وسلم كما حُمِّل: فاضطلع بأمرِك لطاعتك، وهو افتعل من الضلعة وهي القوة. يقال: هو مضطلع بحمله. أى: قوى عليه. وقد تقدم ذكر السلب قبل هذا. قوله في حديث خالد في السلب لما منعه القاتل - وهو رجل من حمير - وأخبر عوف بن مالك به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر عليه السلام بدفعه، فجرَّ عوف برداء خالد؛ فقال له:

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٢).

(٢) سورة الأنفال آية: ٤١.

(٣) هكذا في نسختي د، ز، وفي (ج): «لاها الله إذا».

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٢).

هل أنجزتُ لك ما وعدتك عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فسمعه عليه السلام فاستغضب؛ فقال: «لا تعطه يا خالدا!»<sup>(١)</sup> الحديث.

قال الشيخ: هذا مع ما وقع في حديث قاتل أبي جهل حُجة لملك في السلب وقد تقدم، ولو كان حقا للقاتل على كل حالٍ ما أمر به صلى الله عليه وسلم، ثم رجع عنه. فإن قيل: فأنتم إذا قُلتُم بأنه يعطيه على جهة الاجتهاد فلم رجع عنه؟

قلنا: لتبديل اجتهاده؛ لأنه رآه أولاً أهلاً لأن ينقل السلب؛ فلما وقع ما يدل على الافتيات على الأمير وتوقع فيه، حتى يُحسّر<sup>(٢)</sup> على أمرائه فيما يعذر من المصلحة<sup>(٣)</sup> إمضاء ما فعلوه على الافتيات على الأمير ويوقع فيه أولاً؛ ليكون ذلك أبلغ في نفاذ أوامرهم، وأمنع من الجرأة عليهم.

فإن قيل: قد صارت هبة. والهبة لا يرجع فيها. قلنا: في الرجوع عنها خلاف مع أن هذه خارجة من هذا القبيل، وإنما هو مال الله

عز وجل يعطيه بحسب الاجتهاد؛ فإذا ظهر له اجتهاد آخر هو أولى رجع إليه. وقد وقع في بعض طرقه: أن عوفاً قال: يا خالداً أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى. ولكنى استكثرت.

فإن قال الشافعي: ظاهر هذا اللفظ أنه حكم قضى به، وشرع خلاف تأويلكم. قلنا: بعد أن نُسلم أن ظاهر هذا اللفظ هكذا، فإنما هو قول صاحب وفيه احتمال. وقد قدمنا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على ما قلناه. قوله: «نحن نتضحى إذ جاء رجل على جمل أحمر فأناخه، ثم انتزع طلقاً من حَقَبِهِ<sup>(٤)</sup>». قوله: «تتضحى». مأخوذ من الضحاء بالمد.

وأشار في الحديث: إلى أنهم كانوا يتغدُون في ذلك الوقت. وقوله: «طلقاً» الطلق: هو القيد من الجلود. وقوله: «من حَقَبِهِ». الحَقَب: حبلٌ يشد على حَقْو البعير.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٣).

(٢) هكذا في نسختي د، ز، وفي (ح): أن يحسّر.

(٣) هكذا في د. وفي ز، ح: فيها بعد رأى من المصلحة.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٤).

وقوله: «فندر رأسه»<sup>(١)</sup>.. يشبه أن يكون أراد سقط، وقد تقدم الكلام على هذه اللفظة وتصرفها فيما قبل.  
 وقوله: «شنَّ الغارة». أي: فرقها عليهم. وقيل: شن عليهم الغارة. أي: صبَّها عليهم صباً. كما يقال: شنَّ الماء عليهم<sup>(٢)</sup>. أي: صبَّه.

## [ باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ]

وقوله: «وأنظر إلى عُني من الناس»<sup>(٣)</sup>. أي: جماعة. وقد تقدم ذكر حديث سلمة بن الأكوع.

وقوله فيه: «وفيهام امرأة معها ابنة لها من أحسن العرب فنقلنيها أبو بكر رضى الله عنه فقدمنا المدينة، فقال لى النبى صلى الله عليه وسلم: هَبْ لى المرأة»<sup>(٤)</sup>، ففعلت؛ فبعث بها عليه السلام إلى أهل مكة؛ ففدى بها أناساً من المسلمين كانوا أسروا بمكة».

قال الشيخ: للإمام فى الرجل الكافر إذا أسران يقتله أو يبيقه للجزية، وله أن يُمَّنَّ عليه أو يفادى به.. ومنع أبو حنيفة: المنَّ والفداء. وفى هذا الحديث المفاداة بهذه المرأة. وقد تقدم: أنه صلى الله عليه وسلم فادى بالرجل الذى أظهر الإسلام ولم يقبله منه برجلين من أصحابه، وقد قدمنا الكلام على هذا الحديث. فإن كان يمنع المفاداة بالمرأة؛ فهذا الحديث حجة عليه.

قال بعض الناس: فيه التفرقة بين الأم وولدها خلافاً لمن قال: لا يُفَرَّقُ بينهما أبداً؛ لأنه لم يذكر أنه لما نقلها إياه جمع بينهما وبين أمها.  
 وأما القشع: فهو البطح. وفيه لغتان: كسر القاف وفتحها.  
 يقال: قَشَعْتُ الشيء إذا قشرته.

(١) هكذا فى: د، ح، ي، ولى ز: فمدن

(٢) هكذا فى ز، ولى د: شن عليهم الماء.

(٣) و(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٥).

## [ باب حكم الفئء ]

قوله: كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يُوجَف عليه، وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصةٌ ينفق على أهله منها<sup>(١)</sup> ويجعل الباقي في الكراع والسلاح<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: أما ما غنمه المسلمون بالقتال فلا خلاف: أنه يُخَمَّس ويُصرف خمسة حيث قال الله عز وجل، والأربعة الأُخماس هي للغانمين على ظاهر القرآن، وما أجلى عنه أهله من غير قتال.. فعندنا أنه لا يُخَمَّس ويُصرف في مصالح المسلمين، كما كان صلى الله عليه وسلم يَصرف ما يؤخذ من بنى النضير<sup>(٣)</sup>. وعند الشافعي: أنه يُخَمَّس كالذي غنم بالقتال، ويُصرف خمسُه فيما يُصرف فيه خمس ما غنم بالقتال.

وقوله: «مما لم يُوجَف».

الإيجاف: الإسراع. ووجف الخيل والركاب: إسرعها في السير.

قال الشيخ: خرَّج مسلم<sup>(٤)</sup> سند هذا الحديث عن جماعة من شيوخه كلهم عن سفيان ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري هكذا إسناده عن أبي أحمد الجلودى. وسقط ذكر الزهري في هذا الإسناد من نسخة ابن ماهان والكسائى.

والحديث محفوظ لابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري. عن مالك بن أوس عن عمر ذكر حديث مالك بن أوس في «قصة على والعباس رضى الله عنهما لما أتيا عمر - رضى الله عنه - في أمر ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم. الحديث المشهور<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: من أشد ما وقع فيه قوله: «هل لك في عباس وعلى؟». قال: نعم فأذن لهما، فقال عباس: يا أمير المؤمنين أقض بيني وبين هذا الكاذب الآثم القادر الخائن، فقال القوم: أجل يا أمير المؤمنين! فاقض بينهما وأرحهما<sup>(٦)</sup> وهذا اللفظ الذى وقع من العباس لا يليق بمثله، وحاش علياً<sup>(٧)</sup> - رضى الله عنه - أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن

(١) منها: هكذا في (م) وفي نسختي د، ز وفي (ح): منه.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٧).

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح، م): من مال بنى النضير.

(٤) راجع ما سبق هنا في هامش رقم (١).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٧).

(٦) هكذا في القاموس المحيط تقول: حاش لله وحاشى لله بمعنى معاذ الله.

هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): عن جميعهم. وهو تحريف جميعهم.

كلّها أو عن أن يُلَمَّ بها، ولسنا نقطع بالعصمة إلا للنبي صلى الله عليه وسلم، أو لمن شهد له بها، ولكننا مأمورون بتحسين الظن بالصحابة - رضى الله عنهم<sup>(١)</sup>، ونفى كل رذيلة عنهم، وإضافة الكذب لرواياتهم إذا انسَدَّت طرق التأويل<sup>(٢)</sup>.

وقد حمل بعض الناس هذا الرأى على أن أزال من نسخته ما وقع في هذا الحديث من هذا اللفظ وما بعده مما هو في معناه تورعاً عن إثبات مثل هذا.

ولعله، يحل الوهم على روايته، وإن كان هذا اللفظ لا بد من إثباته ولا يضاف الوهم إلى روايته، فأمثل ما حُمل عليه أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على ابن أخيه، لأنه في الشرع أنزل منزلة أبيه وقال في ذلك: ما لا يعتقد وما يُعلم براءة ابن أخيه منه<sup>(٣)</sup>.

ولعله قصد بذلك ردّعه وزجره عما يعتقد أنه مُحْطَىء فيه أو أن هذه<sup>(٤)</sup> الأوصاف وقع فيها على مذهبه من غير قصد إليها، بل كان على - رضى الله عنه - عنده متأولاً فيها فكأنه يقول:

إنها على رأيي أنها إذا فُعلت عن قصد أوقعت في مثل هذا الوصف، وإن كانت عند على - رضى الله عنه - لا توجب على مذهبه وقوعه فيها.

وهذا كما لو قال<sup>(٥)</sup> المالكي في رجل شرب النبيذ هو عندى رجل ناقص الدين ساقط العدالة لكان [ذلك]<sup>(٦)</sup> كلاماً صحيحاً على أصله.. وإن كان الحنفى يعتقد: أنه أتى من ذلك مباحاً لا يفسد مروءته ولا يسقط عدالته.

ومن الدليل على أن هذه الطريقة [هى]<sup>(٧)</sup> التى تسلك في التأويل أو ما في معناها:

أن مجلساً حضر فيه عمر بن الخطاب رضوان الله عليه - وهو أمير المؤمنين - وقد عُرفَ من تشدده في الحدود والأعراض، وبُعْده عن المداهنة ما فات به الناس، وفيه: عثمان، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير، وسعد - رضوان الله عليهم - ثم قال: هذا لا ينكره منكرو ولا يزجر عنه عمرو وهو الخليفة وإليه صيانة الأعراض، وما ذاك إلا ليأ تأولناه: من أنهم فهموا بقرينة الحال أنه قال ما لا يعتقد على جهة المبالغة في الزجر لعلّ رضى الله عنه.

(١) و٢) راجع هامش (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ج ٣: ص ١٣٧٨).

(٣) أى: براءة ذمة ابن أخيه منه.

(٤) هكذا في ز. وفي د: وهكذا كما لو قال وما أثبت هو الصواب.

(٥) و٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ح).

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من (ح).



وزاد: أن له حُرمة الأب. والأب لا ينبغي أن نتصيف منه في العرض؛ فهذا عندى وجه تأويل ما وقع في هذا.

وكذلك قول عمر: إنكما جئتما أبا بكرٍ وذكر ما قال لهما، وذكر عقيب ذلك، فرأيتاه كاذباً آثماً، غادراً، خائناً.. وكذلك أيضاً ذكر عن نفسه: أنها رأياه كذلك. وتأويل هذا أيضاً نحو مما تقدم ذكر المراد به: أنكما تعتقدان أن الواجب أن يفعل في هذه القصة خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر، فنحن على موجب مذهبكم، لو أتينا ما أتينا ونحن معتقدان ما يعتقد أنه على هذه الأوصاف، أو يكون المراد: أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف ويثبتهم في قضاياء؛ فكان مخالفتكم لنا تُشعر من رآها أنكما تعتقدان ذلك.

هذا أمثل ما تؤول عليهم رضى الله عنهم.

### [ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لأنورث ما تركناه صدقة» ]

وأما الاعتذار عن علي والعباس - رضى الله عنهما - في أنها تردداً إلى الخليفتين مع قوله صلى الله عليه وسلم: «لأنورث ما تركناه صدقة»<sup>(١)</sup> وتقرير عمر عليهما أنها يعلمان ذلك. فأمثل ما فيه ما قاله بعض الأئمة: أنها إنما طلبا أن يُقسما بينهما نصفين يتفعان بهما على حسب ما ينفعهما الإمام بها لوليها بنفسه فكره عمر: أن يوقع اسم القسمة عليها؛ لئلا يُظن بذلك مع تطاول الأزمنة أنها ميراث، وأنه صلى الله عليه وسلم ورث، لاسيما وقسمة الميراث بين البنت والعم نصفان؛ فتكون مطابقة الشرع لما يقع اتفاقاً واجتهاداً من أكد ما يُلبس.

ويوهم في ذلك: أنه صلى الله عليه وسلم ورث ما ترك وإن كان منهما ومن فاطمة - رضى الله عنهم - قبل ذلك ما يوهم: أنهم طلبوا التملك؛ فلعلهم قبل سماعهم الخبر. «لأنورث».

ومما يدل على ما قلناه: ما قاله أبو داود: أنه لم يختلف عن<sup>(٢)</sup> على رضوان الله عليه: أنه لما صارت الخلافة إليه لم يُغيرها عن كونها صدقة، وبنحو هذا احتج السفاح قال ابن الأعرابي: (٣).

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٨).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): لم يختلف على علي رضى الله عنه.

(٣) ابن الأعرابي: هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي؛ يعرف بابن الأعرابي كان نحويًا عالماً باللغة والشعر توفي (٢٣٠).

راجع (ابن خلكان ٤: ٣٠٦ والبغية ١: ١٠٥).

فلما خطب أول خطبه قام بها. قام إليه رجل معلق في عنقه المصحف؛ فقال: أناشدكم الله ألاّ حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف؛ فقال: من هو؟ فقال: أبو بكر في منعه فذلك. قال: أظلمك؟ قال: نعم. قال: فمن بعده؟ قال: عمر. قال: أظلمك؟ قال: نعم. وقال في عثمان مثل ذلك.. وسأل عن علي: أظلمك؟ فسكت الرجل فأغلق له السفاح.

هكذا حكى ابن الأعرابي أو نحوه منه.

قوله: «فقال لي: يا مال» هو ترخيم مالك كما يقال: يا حارث في ترخيم حارث. وقد قرئ في الشاذ «ونادوا يا مال»<sup>(١)</sup> ولك فيه وجهان إذا رُحِّت مالكا - فتكسر اللام إشعارا بالمحذوف. وتقديرا: أن الضمة مع حذفه عليه، وإذا ضُمَّت قُدِّرَ المحذوف كأنه لم يكن وكان الباقي هو الكلمة كلها؛ فيقع الضم في آخرها.

وقوله: «قد ذفَّ أهل أبيات»

الذف: المشي بسرعة. فكأنهم<sup>(٢)</sup> جاءوا يسرعون لِضُرِّ أصحابهم.

وقوله: «قد أُمِرْتُ فيهم برُضخ»

الرضخ: العطية القليلة. يقال: رضختُ له من مالى رُضْخَةً.

وقوله: «أنشدكم بالله»

معناه: أسألكم بالله. يقال: نَشَدْتُكَ الله. ونَشَدْتُكَ بالله: ذكرتكَ به مُستَحْلَفًا.

والنَّشِيدُ: رفع الصوت.

ذِكْرُ حَدِيثٍ (بِيعَةَ عَلَى لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)<sup>(٣)</sup>

لما تُوفِّيت فاطمة رضى الله عنها، واستنكر على وجوه الناس؛ فأرسل إلى أبي بكر:

«أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد - كراهية محضر عمر بن الخطاب - فقال عمر لأبي بكر:

والله لا تدخل عليهم [وحدك]<sup>(٤)</sup> فقال أبو بكر: وما عساهم أن يفعلوا بي؟»<sup>(٥)</sup>

(١) هذه قراءة: على وابن مسعود رضى الله عنهما وذلك خلاف المصحف. وقال أبو الدرداء وابن مسعود قرأ النبي صلى الله عليه وسلم: (ونادوا يا مال) باللام خاصة. يعنى: رَحَّمِ الاسم وحذف الكاف.. والترخيم: الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء.

راجع (تفسير القرطبي ١٦: ١١٦. والآية ٧٧ من سورة الزخرف).

(٢) هكذا في (زح). وفي د: وكانوا. تحريف.

(٣) هذا عنوان في (د).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (زح).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٩).

قال الشيخ: أما تأخر علي عن البيعة، فقد ذكر عذره عنه في كتاب مسلم واعتذر الصديق عنه.. ويكتفى في بيعة الإمام بأحد من أهل الحل والعقد، ولا يفتقر إلى بيعة كل الأمة، ولا يلزم كل الأمة أن يأتوا إليه يضعون أيديهم بيده، وإنما يلزم إذا عقد أهل الحل والعقد انقياد البقية، ولا يظهروا خلافا ولا يشقوا العصا.

وهكذا كان علي رضي الله عنه: ما أظهر على أبي بكر خلافاً ولا شقاً عصاه، ولكنه تأخر عن الحضور عنده في هذا الأمر العظيم - مع عظم قدره هو في نفسه - لموجدة في نفسه ذكرها في الكتاب: وهي<sup>(١)</sup> أنه قال: كُنَّا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً فاستبد علينا به، فوجدناه في أنفسنا<sup>(٢)</sup> ولعله: أشار إلى أن أبا بكر استبد عنه بقصص وأمر عظام حق مثله أن يحضر فيها ويؤاخر عليها.

وقد يوهم قول عمر لأبي بكر رضي الله عنهما: «والله لا تدخل عليهم وخدك». أنه خاف عليه أن يُعذروه. ومعاذ الله أن يُظن بهم ذلك.

ولعله: قدر أنهم قد يغفلون على أبي بكر في المعاتبة، ويبدو منهم ما يكون عند أبي بكر جفاء؛ فتغير نفسه بذلك أو يتأذى بذلك؛ فكره عمر انفرادَه لذلك.. وكذلك ما حكاه من كراهيتهم محضر عمر بن الخطاب، إنما ذلك لما كانوا يعلمون من تشده وتغليظه فيما يظهر له من الحق؛ فخافوا أن ينتصر لأبي بكر، فيغلظ عليهم فتغير نفوسهم عليه. وقوله: «ولم ننفس عليك».

يقال: نفست في الشيء - بكسر الفاء - نفاسة: رغبته، وأيضا: حسدتك عليه ولم أرك أهلاً له.

قال الشيخ: خرج مسلم في بعض طرق حديث ميراث النبي صلى الله عليه وسلم: «حدثنا زهير بن حرب وحسن الحلواني قالا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا أبي عن صالح، عن ابن شهاب، عن عروة» هكذا إسناد<sup>(٣)</sup> عند الجلودى. وفي نسخة أبي العلاء: «حدثنا ابن نمير حدثنا يعقوب بن إبراهيم، وخرجه أبو مسعود عن مسلم قال:

(١) في نسخة د، ز (هو). والصواب ما أثبتناه لعودة الضمير على الموجهة.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٩).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٣٨١).

«حدثنا زهير بن حرب وحسن الحلواني، ومحمد بن عبد الله بن نمير ثلاثتهم عن يعقوب بن إبراهيم».

قال الشيخ: قال بعضهم: وأكثر ما يجيء مسلم بنسخة صالح بن كيسان هذه عن زهير وحسن الحلواني جميعا عن يعقوب عن أبيه والله أعلم.

## [ باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ]

قوله: «أنه عليه السلام قَسَمَ في النَّقْلِ للفرس سهمين وللرجل سَهْمًا»<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ: هكذا مذهب مالك في المستحقة في أصل القتال: يقسم للفرس سهمان، وللرجل سهم.

وقال أبو حنيفة: بل يُقَسَم للفرس كما يُقَسَم للرجل، ولا يكون أعظم منه حرمة، ولو كان معه ثلاثة أفراس لم يسهم للثالث.  
واختلف في الإسهام للثاني، فقليل بإثباته. وقيل بنفيه.

وحمل أبي حنيفة ما وقع من الأثر على أن المراد بقوله: «سهمان للفرس» أي: هو وفارسه خروج عن الظاهر؛ لأنه إنما أضاف هذا للفرس.

قال الشيخ: خرج مسلم في (قصة أهل الطائف)<sup>(٢)</sup> «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير ابن حرب، وابن نمير، عن سفيان بن عُيينة، عن عمرو عن أبي العباس الشاعر<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب.. هكذا جعله ابن مآهان في مسند عمر بن الخطاب.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٦٢). ص ١٣٨٣. وانظر صحيح مسلم ص ١٤٠٢.

(٢) أبو العباس الشاعر الأعمى: هو السائب بن فروخ، عاش في مكة، وكان محدثا وشاعرا. مدح الأمويين، وكانت له معارك مع عمر بن أبي ربيعة، والبعيث المجاشعي عندما زار مكة، وأدرك نهاية بني أمية، ونظم أبياتا في الرثاء لسقوط دولتهم، وتوفي بعد سنة ١٣٦ هـ = ٧٥٣ م.

راجع (الكنى لابن حبيب، الأغاني للأصفهاني ١: ٢٢، ٢٦، ٢٧، ١٦ و ٢٩٨، ٣٠٦. والبيان والتبيين للجاحظ ١: ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤).

الأشباه للخلالدين ١: ١١ وحشيات أبي تمام رقم (٤٥٦).

وعند الرازي: عن عبدالله بن عمرو بن العاص.. وكذلك جعله ابن أبي شيبة في مسند عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup>.

ذكر حديث «ثُمَّ أَمَرَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَهُ فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ وَأَسْلَمَ»<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ: فيه دلالة على جواز المن على الأسير، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه. وأما غسله عند الإسلام فإن مالكا يأمر به ويقول: الكافر جنبٌ إذا أسلم اغتسل. وبعض أصحابه يقول: إن جنابته في حال الكفر جَبَّهَا الإسلام وأبطل حكمها، فلا يلزمه. وقد ألزمه بعض شيوخنا أن يُصَلَّى بغير وضوء، ويكون حدثه الأصغر أبطل حكمه الإسلام.

## [ باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم ]

قال الشيخ: وقع في حديث «مصاب سعد يوم الخندق: أن الذي رماه رجل من قريش ابن العَرَقَةِ»<sup>(٣)</sup> - بالعين المهملة وكسر الراء وبالقاف - قال أبو عبيد: هي أمة. قال ابن الكلبي اسم هذا الرجل جَبَّان - بكسر الحاء - ابن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف بن الحارث بن منقذ بن عمرو بن مَعِيص بن عامر بن لُؤي بن غالب.. واسم العَرَقَةِ: قِلَابَة - بكسر القاف، وبالباء المنقوطة بواحدة - بنت سعيد بن سهم بن عمرو بن هُصَيْص، وهي أم عبد مناف بن الحارث.. قال: وسُميت العَرَقَةُ لطيب ريحها. قال الشيخ: والعَرَقَةُ هذه تكنى: أُم فاطمة.

(١) هكذا في نسخ صحيح مسلم.. قال القاضي عياض: هكذا هو في رواية الجلودى، وكذا أهل الأصول عن ابن مَاهَن. قال لنا القاضي الشهيد أبو علي: صوابه ابن عمر بن الخطاب، وكذا ذكره البخاري، وكذا صوبه الدار قطنى وذكره أبو مسعود الدمشقى في الأطراف عن ابن عمر بن الخطاب مضافاً إلى البخاري ومسلم.. وذكره الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند ابن عمر.

ورواه الإمام أحمد بن حنبل: (عن ابن عمر - رقم ٤٥٨٨ ط - المعارف) بتحقيق شيخنا أحمد شاكر. وهذا الحديث أخرجه البخاري في ٦٤ كتاب المغازى، ٥٦ باب غزوة الطائف في شوال عام ٨ هـ، وفي ٧٨ كتاب الأدب باب: التسميم والضحك، وفي ٩٧ كتاب التوحيد، و ٣١ باب في المشيئة والإرادة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٤٠٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٦٤). صفحة ١٣٨٦.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٦٩).

قال الشيخ: خرج مسلم في (غزوة أحد) «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز ابن أبي حازم عن أبيه: أنه سمع سهل بن سعد يسأل عن جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

هكذا إسناده عند الرازي في بعض الطرق، وكذلك في رواية السجزي جميعا عن أبي أحمد قال: «حدثنا أبو بكر».. وفي نسخة أبي العلاء قال مسلم: حدثنا يحيى حدثنا عبد العزيز ابن أبي حازم. وكذلك في نسخة الكسائي.

وخرجه أبو مسعود عن مسلم من حديث يحيى بن يحيى عن عبد العزيز، قال بعضهم: وهو الصواب.

وقوله في جرح سعد: «تَجَرَّ كَلْمَهُ»

الأم: الجرح، وتجر قيل: تيس.

وقوله: «جرحه يغدوا دما» أي يسيل.

قوله: «أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن لا يصلُّوا الظهر إلا في بنى قريظة»<sup>(٢)</sup>.

فخاف بعضهم فوات الوقت فصلى قبلها، وبعضهم خاف مخالفة الرسول فلم يصل، حتى وصل، ولم يعنف صلوات الله عليه وسلامه أحدا منهم.

قال الشيخ: هذا فيه دلالة على أن الإثم موضوع في مسائل الفروع، وأن كل مجتهد غير ملوم فيما أداه اجتهاده إليه، بخلاف مسائل الأصول، وكأن هؤلاء [اختلفوا]<sup>(٣)</sup> لما تعارضت الأدلة؛ فالأمر بالصلاة لوقتها يوجب تعجيلها قبل بنى قريظة، والأمر بأن لا يصل إلا في [بنى]<sup>(٤)</sup> قريظة يوجب التأخير وإن فات الوقت، فأى الظاهرين يقدم، وأى العمومين يستعمل هذا موضع الإشكال وللنظر فيه مجال.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٩٠).

(٢) راجع (صحيح مسلم كتاب الجهاد: ١٦٢ ط. صحيح).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق وليست في نسختي د، ز.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح) وليست في نسختي د، ز.

## [ باب رد المهاجرين إلى الأنصار من ثمار الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتوح ]

قوله: «فإن الأنصار أعطوا المهاجرين نصف ثمار أموالهم، وأعطت أم أنس النبي صلى الله عليه وسلم عِدَاقًا لها»<sup>(١)</sup>.

وذكر بعد هذا «ردّ المهاجرين إلى الأنصار من ثمارهم، ورد إلى أم أنس عِدَاقها، وأعطى عليه السلام أم أيمن التي كان أعطاها إياه مكانه من حائطه». قال الشيخ: هذا فيه رد الهبة إن كانوا أعطوها على التأيد. وقد كنا ذكرنا الاختلاف في المنافع [الموهوبة]<sup>(٢)</sup>: هل ينهى عن شرائها كما ينهى عن شراء الرقاب الموهوبة؟

والظاهر: أن أم أنس أعطت النبي صلى الله عليه وسلم العِدَاقَ مُلْكًا وقد ردّه صلى الله عليه وسلم عليها. وقد كان بعض شيوخنا يقول: إن كان شراء الهبة بسؤال من الموهوب، ورغبة إلى الواهب، والرفق والخط للموهوب في ذلك؛ فإنه خارج عما نهى عنه.

والأنصار لم يطلبوا هاهنا رد الهبة، وإن كان أنس حكى عنه مسلم: أن أهله أمره أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم فيسأله ما كان أهله أعطوه. قال: فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطانيهن.

ولعله أعطاه لأنس وليس بواهب، أو علم منه حقه ذلك عليه ورغبته فيه. والعِدَاقُ - بفتح العين النخلة. ويكسر العين: الكِبَاسَةُ؛ فلعل عِدَاقًا جمع: عِدَاقُ المفتوح العين.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧١).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

## [ باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب ]

قوله: «أصببتُ جِرَابَ شَحْمٍ؛ فقلتُ: لأُعطيَ منه اليومَ أحداً؛ فإذا النبي صلى الله عليه وسلم يتَّسِمُ»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: هذا؛ لأنه من قليل الطعام الذي يحتاج لأكله بعض أهل الجيش.. ومالك: يُبيح للواحد من الجيش أن يأكل قدر ما احتاج إليه من الطعام المغنوم، ولا يرى ذلك غُلُولاً.

### ذكر حديث هرقل<sup>(٣)</sup> بطوله وهو مشهور

قال الشيخ: الذي استدل به هرقل على نبوته صلى الله عليه وسلم مما لا يتتصبُّ دليلاً قاطعاً عند المحققين، وإنما الدليل القاطع على النبوة، المعجزاتُ الخارقة للعادات المعلوم فيها المعارضات.

وأما قوله: « ذو حسب<sup>(٢)</sup> »، وكون أتباعه شرفاء أو ضعفاء، ويزيدون أو ينقصون، وهل الحرب سجال أم لا؟ .. فليس بأدلة قاطعة على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم كما قلنا. ولعل هرقلًا: كان عنده أخبار عن كون هذه علامات في هذا النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد قال في الحديث: وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظن أنه منكم، وكتابه صلى الله عليه وسلم إليه فيه دلالة على أن اليسير من القرآن كالأية ونحوها بخلاف حكم كثيره؛ لأن القرآن لا يُسافر به إلى بلد الحرب.

والجنب: أُبيح له منه الآية والآيتان على جهة التعوذ. وقوله: « الحرب سجال ». أصله: المستقيان بالسَّجَل يكون لكل واحدٍ منهما سَجَلٌ.. والسَّجَل: الدلو المملأ.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٢).

(٢) لهذا عنوان في نسختي د، ز.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٣).



وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن تولَّيتَ فإن عليك إثم الإريسين»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: يروى: اليرسين والأريسين بالهمز.. وقد اضطرب في معنى هذه اللفظة اضطراباً كثيراً، وأمثلة ما أحفظُ في ذلك أن المراد به: الأكرون، أو الملوك والرؤساء<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الأعرابي: أرس الرجل يأرس أرساً صار أريساً. أى: أكثراً. وأرس يؤرس مثله. وهو الأريس وجمعه: الأريسون، والإريس وجمعه: الإريسون وأزارسة.

قال الشيخ: فيكون المعنى على هذا: أن عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لك. وتبّة بالأكارين على الرعايا؛ لأنهم الأغلب في رعاياه إذ هم أكثر انقياداً من غيرهم.

وقد يراد به أيضاً: الملوك والرؤساء؛ فيكون المعنى على هذا التأويل:

فإن عليك إثم الملوك الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة ويأمرونهم بها.. وهذا يعود إلى قريب من المعنى الأول.

وقوله: «أمرأمر ابن أبي كبشة»<sup>(٣)</sup>. يعني: عظم أمره ونسبه لأبي كبشة. قيل: لأنه كان جداً من أجداده لأمه.

وقيل: لأنه خالف العرب وكان يعبد الشعري العبور<sup>(٤)</sup>. ويقول: فإنها تقطع السماء عرضاً وليس في النجوم ما يقطعها عرضاً سوى هذا النجم فعبدته دونها لمخالفتها.. والمنجمون: ينكرون هذا القول، وكأنه أشار إلى أنه خالف مذهب العرب في العبادة كما خالف أبو كبشة.

(١) الأريسين: الأكرون. أى: الفلاحون

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٣).

(٢) ومعناه: أى عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون بانقيادك.

الثاني: أنهم اليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريس. الذى ينسب إليه الأروسية من النصارى، ولهم مقالة فى كتب المقالات يقال لهم: الأروسون.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٣٩٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٣).

(٤) هكذا فى د. وفى ز: والعبور. وهو تحريف.

قال الشيخ: خرَّج مسلم في (حديث جُنْدُب بن سفيان في إبطاء<sup>(١)</sup> جبريل عليه السلام بالوحي). عن إسحاق بن إبراهيم، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن الأسود، عن جُنْدُب. «هكذا إسناده عند الجُلُودِي<sup>(٢)</sup> والكسائي إسحاق بن إبراهيم وحده.. وكذلك خرجه الدمشقي من حديث مسلم، وفي نسخة ابن مَاهَانَ: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، عن ابن عُيَيْنَةَ.. زاد في الاسناد أبا بكر بن أبي شيبة. قال بعضهم: رواية الجماعة أولى. قوله صلي الله عليه وسلم:

أنا النبي لا كذب.

أنا ابن عبد المطلب<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: أنكر بعض الناس أن يكون الرجز شعرا لوقوعه من النبي صلي الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وهو مذهب الأخفش.. واحتج بهذه الآية، علي فساد مذهب الخليل في قوله: إنه شعر. وجواب الخليل عن هذا: أن الشعر ما قصد إليه، واعتمد الإنسان أن يوقعه موزونا مقفي، يقصد إلي القافية والرَّوْي.

وقد يقع من كثير من العوام ألفاظ موزونة وليست بشعر؛ لأن الشعر إنما يسمى به ما قصد إليه مأخوذ من شعر الشاعر بالمعني؛ فقد قال الناس: فإن الجزار يقول في ندائه علي اللحم: لحم الخروف يزبد أمه.

وهذا موزون ولا يظن بالجزار أنه شاعر قصد إلي عمل الشعر، إلي غير ذلك مما يكثر التقاطه من ألفاظ العامة.

وهكذا وجه الجواب عما وقع في القرآن من الموزون: أنه ليس بشعر؛ لأنه لم يقصد إلي تقفيته وجعله شعرا كقوله عز وجل ﴿نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٩٧).

(٢) الجلودي: بفتح الجيم وضمها، راجع (مقدمة صحيح مسلم شرح النووي ١: ١٧).

(٣) هذا البيت من الرجز يحدث عنه القاضي عياض، والنووي في صحيحه ١٢: ١١٨.

(٤) سورة يس آية: ٦٩.

(٥) سورة الصف آية: ١٣.

وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(١)</sup> ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعرا لما قلناه.. وقد أدى بعض الناس غفلته عن هذا الجواب إلى أن قال: بأن الرواية: أنا النبي لا كذب، بفتح الباء حرصاً منه على أن يُفسد الوزن فيستغنى عن هذا الاعتذار.

فإن قيل: فإن الاعتزاء<sup>(٢)</sup> إلى الآباء والافتخار بهم من عمل الجاهلية، فكيف قال صلى الله عليه وسلم: أنا ابن عبد المطلب.

قيل: إنما كان هذا لأنه يحكى: أن سيف بن ذى يزن<sup>(٣)</sup> لما قدمت عليه قريش أخبر عبد المطلب: أنه سيكون جدًا للنبي صلى الله عليه وسلم، وأنه يقتل أعداءه. وذلك مشهور عند العرب؛ فأراد صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الاسم؛ ليذكرهم بالقصة فتقوى مُتَّهَمُهم في الحرب، وربما ثارت الطباع في الحروب لهذا وأمثاله.

وقيل: رؤيا رآها عبد المطلب تدل على ظهوره صلى الله عليه وسلم وغلبته، وكانت مشهورة عندهم، أراد<sup>(٤)</sup> أيضا أن يذكرهم بها.

قوله صلى الله عليه وسلم «الآن حمى الوطيس»<sup>(٥)</sup>. قال أبو عمر: شبه الثَّور يُخْبِزُ فيه. ويضرب مثلاً لشدة الحرب يُشبه حُرَّها بحرَّة، وقال غيره: الوطيس الثَّور بعينه.

قال الاصمعي: الوطيس: حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد أن يطأ عليها؛ فيقال: الآن حمى الوطيس على وجه المثل للأمر إذا اشتد، وقيل: الوطيس: جمع واحدته: وطيسة. وأما قوله: «فرشقهم»<sup>(٦)</sup>. يقال: رشقتُ بالسهم، وأرشقتُ به. إذا رميته. وأما قوله: «رجُلٌ من جرادٍ». فهي الجماعة منها.

(١) سورة آل عمران. آية ٩٢.

(٢) الاعتزاء. قال ابن سيده: وعزاه إلى أبيه عزيا نسبة.. والاعتزاء: الادعاء والشعار في الحرب. ويقال: إلى من تعزى هذا الحديث. أى: إني من تنميته. راجع (لسان العرب: عزاء).

(٣) سيف بن ذى يزن. أصبح بن مالك بن سهل بن عمرو بن الحميرى. من ملوك العرب اليمنيين ودهاتهم قيل: اسمه (معد يكرِب). ولد ونشأ بصنعاء. عام ٥١٦ - ٥٧٤ م راجع (الأعلام للزركلى ٣: ٢١٨).

(٤) هكذا في د. وفي ز: أراد وا. وهو تحريف.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٥).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٦).

وأما قوله: «فجعل»<sup>(١)</sup> بهتف بربه». فمعناه: يدعوه<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله صلى الله عليه وسلم: «شاهت الوجوه»<sup>(٣)</sup>. أى: قبحت.  
 قوله: «وبئت أوباشاً»<sup>(٤)</sup>. أى: جمعت جموعاً. من قبائل شتى، وهم الأوباش والأوشاب.

## [باب غزوة بدر]

وقوله: «فما ماط»<sup>(٥)</sup> أحد. أى: تباعد، يقال: ماط الرجل إذا تباعد وأماط غيره إذا باعده، ويقال: ماط الرجل وأماط: إذا تباعد، لغتان.  
 وقوله: «فبعث دحية». وهو: دحية بن خليفة الكلبي.  
 يقال: بفتح الدال وكسرهما، قال ابن السكيت<sup>(٦)</sup>: هو بالكسر لا غير، قال أبو حاتم: هو بالفتح لا غير، قال المطرزي: الدحيُّ الرؤساء واحدهم: دحية.

## [باب فتح مكة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يامعشر الأنصار: هل ترون أوباشاً قريشاً»<sup>(٧)</sup>.  
 قالوا: نعم. قال: «انظروا إذا لقيتموهم غداً أن تحصدوهم حصداً» الحديث.  
 قال الشيخ: اختلف الناس في فتح مكة: هل كان صلحاً أو غنوة؟.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٨).  
 (٢) هكذا في (ج) وفي النسختين د، ز يدعو به.  
 (٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٧).  
 (٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).  
 (٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٩).  
 (٦) راجع (ج ١: ٤٤ من الكتاب).  
 (٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).

فمذهب مالك وجمهور الفقهاء وأهل السير: أنها عنوة.  
وقال الشافعي: هي صلح وانفرد بهذا المذهب.  
ودليل الجماعة عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾<sup>(١)</sup> ومثل هذا اللفظ لا يستعمل في الصلح، وإنما يُستعمل في الغلبة والقهر.  
وقولهم: إن ذلك إنما أراد به صلح الحديبية، كما ذكره مسلم في قصة الحديبية. قال: فنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتح؛ فأرسل إلى عمر فأقرأه إياه؛ فقال: يارسول الله أفتح هو؟ قال: نعم.. لا يصح؛ لأن هذه الآية إنما نزلت والمراد بها فتح مكة.  
وهذا الحديث يؤكد ما قلناه، لأنه قال فيه: «إذا لقيتموهم غداً أن تحصدوهم حصداً». وهذا أمر يقتلهم ولا يكون ذلك إلا مع العنوة.  
وقد اغتروا بقوله: «إذا لقيتموهم غداً» فظنوا أن هذا القول كان منه<sup>(٢)</sup> قبل الفتح بيوم ثم وقع الصلح في غده. هذا غير صحيح؛ لأنه قال: «فما أشرف لهم يومئذ أحد إلا أنا مؤم»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو سفيان: أبىدت خضراء قريش لأقريش بعد اليوم<sup>(٤)</sup>.  
وهذا يدل على القتال، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن»<sup>(٥)</sup> فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا، وهذا كله واضح في هذا الحديث دال على فساد ما قال الشافعي.  
وتأويلهم: أنه إنما أمر صلى الله عليه وسلم بقتل من لم يقبل أمانه. وأن المعاهدة على ذلك كانت دعوى إضافة إلى الحديث المشهور ما ليس منه، وكيف تتفق المعاهدة على مثل هذا.  
ومن أكد أيضاً ما يدل على ما قلناه: حديث أم هانئ وقد ذكر فيه: أن علياً رضى الله عنه أراد أن يقتل رجلين، وأنها أجارتهم<sup>(٦)</sup> وأمضى صلى الله عليه وسلم جوارها؛ فكيف يدخل مكة صلحاً ويخفى ذلك عن علي حتى يحاول قتل الرجلين، وكيف يحتاج أحد إلى أمان أم هانئ وهو آمن بالصلح؟ وقد تقدم حديث أم هانئ.

(١) سورة الفتح آية: ١.  
(٢) هكذا في نسخة أحمد الثالث، (ح) وفي نسخة د، ز منهم.  
(٣) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).  
(٤) هكذا في نسخة د، ز. وفي صحيح مسلم: أبيحت.  
(٥) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).  
(٦) والنسخ د، ز ح. وما أثبتناه عن التوسنية.

وإنما شُبِّهَ على القوم لأجل أنه صلى الله عليه وسلم لم يستبح أموالها ولا قسمها بين الغانمين؛ فلما رأى الشافعي هذا وخروجه عن الأصل اعتقد أنه صُلِحَ.

وهذا لا تعلق له فيه؛ لأن الغنيمة لا يملكها الغانمون بنفس القتال على قول كثير من أصحابنا، ولإمام أن يخرجها عن الغانمين، ويَمُنَّ على الأسرى بأنفسهم وأموالهم وحريمهم؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم رأى من المصلحة بعد إيثاقهم والاستيلاء عليهم أن يقيهم حرمة العشيرة وحرمة البلد، ومارجا من إسلامهم وتكثير عدد المسلمين بهم، فلا يُردُّ ما قدمناه من الأدلة الواضحة بمثل هذا المحتمل.

وقد قال بعض العلماء: يمنع بيع<sup>(١)</sup> بيوتها لقوله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد حكى: منع بيعها وكراء دورها عن مالك، وذكر أبو جعفر الأبهري عنه: أنه كره بيعها وكراءها؛ فإن بيعت أو أكرت لم يفسخ.

وكان بعض شيوخنا يستقري من المدونة الجواز من قوله في نص الكراء إذا انهارت البئر: إنه يُفَضُّ. قال في مثل دور مكة في نفاقها أيام الموسم.. واختلف<sup>(٣)</sup>: هل من بها على أهلها، أو أُقِرَّتْ للمسلمين؟ فعلى القول بأنها أقرت للمسلمين يجب الفسخ، وعلى القول بأنها<sup>(٤)</sup> من بها على أهلها يجب الجواز.

وقد تقع الكراهة حرصا على المواسة وندباً إليها لشدة حاجة الناس وضرورتهم ومراعاة للخلاف.

وذكر ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مكة كلها منأخ مباح لا تُباع رباعها ولا تُؤاجر بيوتها». قوله: «فما أشرف لهم يومئذ أحد<sup>(٥)</sup> إلا أنا مؤوه»<sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز ح وأحد الثالث: يمنع من بيع.

(٢) سورة الحجر آية: ٢٥.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح. وأحد الثالث: وقد اختلف.

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح بأنه تحريف.

(٥) أحد. ساقطة من د.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).

أى: قتلوه. يقال: نامت الشاة وغيرها من الحيوان إذا ماتت ونامت السوق إذا سدت .. وقال الفراء: النائمة: الميتة .

ومن حديث على رضى الله عنه: أنه حثَّ على قتال الخوارج؛ فقال: «إذا أتيتموهم فأنيموهم» أى: اقتلوهم.

وأما قوله: «واحصدوهم». يقال: حصدت الشيء والقوم بالسيف حصداً أو حصاداً، وَحَصَدَ الأمر والحبل حصداً. صار وثيقاً مُحْكَمًا<sup>(١)</sup>، وأَحْصَدَ الشيء حان حصاده. وأما قوله: «أبيدت خضرأ قريش».

قال أحمد بن عبيد<sup>(٢)</sup>: معنى قوله: «أباد الله خضرأهم» أى: جماعتهم. قال الأصمعي<sup>(٣)</sup>: الخضرأ: اسم من أسماء الكتيبة. قال ابن الأعرابي: معناه: أباد الله سوادهم. قال ابن الأنباري<sup>(٤)</sup>: سواد القوم: مُعْظَمُهم. قال ابن الأعرابي<sup>(٥)</sup>: الخُضْرَة عند العرب: السواد.

يقال [الليل]<sup>(٥)</sup>: اخضرَّ لسواده. وأنشد:

يَناقُ جُبْجِي خَبِيزَةً وعارِضَ الليلِ إذا ما اخضرَّ<sup>(٦)</sup>

ويقال: أباد الله خضرأهم. أى: حصدهم وشعبهم.

قال النابغة:

يصُونون أبدانا قديماً نعيمُها بخالصةِ الأردنِ خُضْرِ المناكبِ<sup>(٧)</sup>

(١) محكما: هكذا في نسختي د، هـ وساقطة من ح.

(٢) أحمد أبو عبيد:

راجع (ماسبق في صفحة ٤٠ من ج ١ من هذا الكتاب).

(٣) الأصمعي: هو عبد الملك بن قريش بن علي ولد ١٢٢ هـ - ٧٤٠ م وتوفي ٢١٦ هـ - ٨٣١ م راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع ولد وتوفي بالبصرة.

راجع (الأعلام للزركلي ٤: ١٦٤).

(٤) ابن الأنباري ٦ راجع (ماسبق ج ١: ٦١ من هذا الكتاب).

(٥) ابن الأعرابي.

راجع (ماسبق صفحة ٢٣٣ من هذا الجزء).

(٦) أنشد هذين البيتين القطامي. راجع (اللسان: خضر).

(٧) ورواية الديوان في الشطر الأول: يصونون أجسادا قديما نعيمها.

راجع (الديوان ص ١٢٥ ط. بيروت عام ١٩٦٠. تحقيق البستاني).

## [باب صلح الحديبية]

وقوله: «كتب على الصلح يوم الحديبية؛ فكتب: هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله، فقالوا: لا تكتب: رسول الله، فلونعلم أنك رسول الله لم نقاتلك؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: احمه»<sup>(١)</sup> الحديث. قال الشيخ: أنكر بعض المتأخرين، أن يقال في افتتاح الوثائق: هذا ما اشترى فلان، وهذا ما أصدق فلان وشبه ذلك، هروبا من أن يدل ذلك على الجحد والنفي.

وهذا الحديث حجة عليهم، لأنه<sup>(٢)</sup> كُتِبَ باللفظ الذي كرهوه؛ فقال: هذا ما كاتب. وفي هذا الحديث دلالة على أن للإمام أن يعقد الصلح على ما يراه صلاحا للمسلمين، وإن كان يظهر في بادئ الرأي فيه ما ظاهره اهتضام للحق؛ لأنه صلى الله عليه وسلم محاسمه، وعاقدهم على ما ذكر مسلم فيمن جاء منهم إلينا ومنا إليهم.

وقد قال عمر: «يارسول الله ! ألسنا على حق وهم على باطل؟ قال: بلى. قال: أليس قتلنا في الجنة وقتلهم في النار؟ قال: بلى. قال: فَلِمَ نُعْطِ الدِّينَةَ في<sup>(٣)</sup> ديننا؟ الحديث.

ومذهبنا: أنه إذا عاقد الإمام على الرد لمن جاء مسلما ينفذ عقده في الرجال دون النساء، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾<sup>(٤)</sup>. ولكن اختلف الناس إذا طلب زوجته التي جاءت مسلمة: هل يُعَاض عنها الصِّدَاق الذي كان أعطاها؟ فقال بعض الناس: يُعَاض عنها الصِّدَاق لقول الله عزوجل: ﴿وَأَتَوْهُمْ مَّا أَنفَقُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: لا يُعَاض عنها، والآية منسوخة. وقد قال بعض الناس: إن منع رد النساء بالقرآن نسخ لما تقدم من السنة.. وفيه نسخ السنة بالقرآن، وفي ذلك خلاف بين أهل الأصول.

وأما قوله: «ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح»<sup>(٦)</sup> السيف وقرابه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٨).

(٢) هكذا في ز، ح، وفي د، وأحمد الثالث كأنه، تحريف.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٥).

(٤) سورة الممتحنة آية: ١٠.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٣).



قال الأزهري: القِرَابُ: غِمد السيف . والجُلْبَانُ: شبه الجراب من الأدم يوضع فيه السيف مَعْمُودًا فيطرحُ فيه الراكب سوطَه وأداته، ويعلقه في آخره الرَّجُلُ أو واسطته. وقال شَمِرٌ: كأن اشتقاق الجُلْبَان من الجُلْبَةِ، وهى الجلدَة التى تجعل على القتب، والجلدة التى تُغشى التَّمِيمه، لأنها كالغشاء للقراب. يقال: أَجْلَبَ قَتَبَه: إذا غشاه الجُلْبَة.

وروى ابن قُتَيْبَة فى هذا الحرف: جُلْبَانٌ - بضم اللام وتشديد الباء - قال: والجُلْبَانُ: أوعية السلاح بها فيها، قال: ولا أراه يُسمَّى به إلا لجفافه؛ ولذلك قيل للمرأة الجافية الغليظة: جُلْبَانَة. قال الهروى: والقول بما قال الأزهري وشَمِرٌ. قوله: «ما فتَحنا منه من خُصم إلا انفجر علينا منه خُصمٌ»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: خُصم كل شئء طرفه وناحيته. ومنه قيل للخُصمين: خُصِمَان؛ لأن كل واحد منهما يأخذ فى ناحية من الدعوى غير ناحية صاحبه.

قوله: «لا تَذْعَرُهُمْ عَلَى»<sup>(٢)</sup> منعه: لا تُنْفِرْهُمْ.

وقوله: «قُرِرْتُ»

أى: أصابنى القُرُّ<sup>(٣)</sup>. يقال: قُرَّ الإنسان قَرًّا.

قول المشركين: «قد ودَّع محمد» فأنزل الله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: قال ابن عباس: معناه: ما قطعك مُدَّ<sup>(٥)</sup> أرسلك. وسمى الوداع وداعاً لأنه فراق ومتاركة.

وفى الحديث: «الحمد لله غير مُودَّع رَّبِّي ولا مَكْفُور» أى: غير تارك طاعة رَّبِّي.

(١) ما فتَحنا منه من خصم - الضمير منه عائد إلى قوله: انهموا رأيكم.

ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم. هذا ناحية إلا انفتحت أخرى، ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه.

وأما قوله: «ما فتَحنا منه من خصم» فكذا هو فى مسلم. قال القاضى: هو غلط أو تغيير.

وصوابه: ما سدَدنا منه خصماً. وكذا هو فى رواية البخارى: «ماسدَدنا» وبه يستقيم الكلام، ويقابل: سدَدنا بقوله: «إلا انفجر».

وأما (الخصم) فيضم الحاء. وخصم كل شئء طرفه وناحيته.. وشبيهه بخصم الرواية، وانفجار الماء من طرفها، أو بخصم الغرارة والخرج وانصباب ما فيه.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ هامش صفحة ١٤١٠).

(٢) لا تَذْعَرُهُمْ عَلَى: أى: لا تنزعهم على.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٨).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٩٧).

(٤) سورة الضحى آية: ٣.

(٥) هكذا فى نسختى د، ز، وفى ح: مند.

## [ باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على أذى المنافقين ]

قوله: «لقد اصطَلَحَ أهل هذه البُحَيْرَة أن يَتَوَجَّه»<sup>(١)</sup>.  
البُحَيْرَة: مدينة النبي صلى الله عليه وسلم. والبَحَارُ: القُرَى.  
قال الشاعر:  
أى: والقُرَى.

وقوله: «يُعَصِّبُوه».

أى: يُسَوِّدُوه، وكانوا يسمون السيد المطاع: مُعَصِّباً؛ لأنه يُعَصِّبُ بالتاج أو يُعَصِّبُ به  
أُمُور الناس، وكانوا أيضاً يقال فيهم: أَلَمَّعَمٌ، والعمايم: تيجان العرب وهي: العَصَائِبُ.  
وقوله: «سَرِقَ بذلك» أى: غَصَّ به.  
يقال: سَرِقَ - بكسر الراء - يَسْرِقُ سَرَقاً؛ فالسَرِقُ: الغَصَصُ، واسم الفاعل: سَرِقَ على  
مثال: حَذَرَ.

قال الشاعر:

لوبغير الماءِ خَلَقَى سَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعْتَصَارِي<sup>(٢)</sup>

### ذكر قتل كعب بن الأشرف<sup>(٤)</sup> الحديث المشهور

قال الشيخ: إنما قُتِلَ كَعْبٌ على هذه الصفة، لأنه نقض عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وهجاء وسبّه، وعاهده ألا يُعِينَ عليه أحداً، وجاءه مع أهل الحرب مُعِيناً عليه، وقد  
أشكَل قتلَه على هذه الصفة على بعضهم ولم يعرف هذا الوجه، والجواب ما قلناه.  
ذكر حديث فتح خيبر<sup>(٥)</sup> الحديث المشهور

قال الشيخ: قوله: «انحسر الإزارُ عن فخذ النبي صلى الله عليه وسلم، فإني لأرى

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٩٨).

(٢) العرب تسمى: المدن والقُرَى: البحار، وخطر البيت هذا لم أجده راجع (لسان العرب: بحر).

(٣) البيت لعدي بن زيد، وأنشدته سيبويه في كتابه ٣: ١٢١. وراجع (اللسان: شرق).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٣٦٥ صفحة ١٤٢٦).

بياض فخذة»<sup>(١)</sup> استدلل به بعض أهل العلم: على أن الفخذ ليس عورة؛<sup>(٢)</sup> لا نكشافه من النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان عن قصد فذلك أكد في الدلالة، وإن كان عن غير قصد فإنه<sup>(٣)</sup> مُنزّه عن انكشافها. وقد ذكر الراوى أنه رآه.

وقوله: «أصبناها عَنوة»

ظاهره أصبناها<sup>(٤)</sup> عَنوة على الإطلاق.

وقد قال ابن شهاب فيما حكى عنه مالك [رحمة الله عليها] <sup>٥</sup> بعضها عَنوة وبعضها صلح.

والكثبية: وهى أرض خير نفسها بعضها أيضا صلح.

قال مالك: وفيها أربعون ألف عَذْقٍ يريد: نخلة، وقد تقدم: أن العَذْق - بفتح العين - اسم النخلة وبكسرهما الكِبَاسَة. وقد يشكل من هذا ما رَوَى في كتاب أبى داود: أنه قسمها نصفين: نصفًا لنوائبه وحاجته ونصفًا للمسلمين.

وقال بعضهم: كان حولها من الضِّياع والقرى ما أجلى عنه أهله، فكان خالصًا<sup>(٦)</sup> للنبي صلى الله عليه وسلم، وما سواه للغانمين، فكان تقدير ما أجلى عنه أهله النصف، فلهذا قسمها نصفين.

ذكر شعر عامر بن الأكوع<sup>(٧)</sup>

اللهم! لولأنت ما اهتدينا

ولا تصدّقنا ولا صلّينا.

فاغفر، فداء لك، ما اقتفينا<sup>(٨)</sup>

قال الشيخ: وقع في بعض النسخ: فِدَى لك<sup>(٩)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٤٢٦).

(٢) هكذا في د، وفي ز، ح: بعورة.

(٣) هكذا في د، وفي ز، ح: فكانه منزّه. تحريف.

(٤) هكذا في د، ح. وفي ز: أصابته عَنوة.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من د وساقطة من ز، ح.

(٦) هكذا في د وأحمد الثالث. وفي ز، ح: خاصا للنبي (صلى الله عليه وسلم).

(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح) ذكر شعر بن الأكوع.

(٨) جاء في مسلم: أن عامر بن الأكوع حدا بهذا الرجز. وهو عامر بن سنان، وهو الأكوع بن عبد الله بن قشير، وارتجز به في غزوة خيبر؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يرحمك ربك»، فقال عمر بن الخطاب: وجبت. أى: وجبت له

الشهادة؛ فقتل في غزوة خيبر.

راجع (أسد الغابة ٣: ٨٢).

(٩) هكذا في د.

وفي بعضها: فاغفر لنا بذاك ما ابتغي<sup>(١)</sup>.

وهذه الرواية الثانية سالمة من الاعتراض.

وأما: فِدَى لك، فإنه لا يقال: أفدى البارى تعالى، ولا يقال للبارى سبحانه: فديتك، لأن ذلك إنما يُستعمل في مكروه يتوقع حله ببعض الأشخاص؛ فيحب شخص آخر أن يحل به ويفديه منه.

ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة، معناه، كما يقال: قاتله الله، وكما قال صلى

الله عليه وسلم: «تَرَبَّثْ يَمِينُكَ». «وَيْلُ أُمِّهِ مُسْعِرُ حَرْبٍ». وقد تقدم.

أو يكون فيه ضرب من الاستعارة؛ لأن الفادى لغيره قد بالغ في طلب رضا المَفْدَى، حتى بذل نفسه في محابه؛ فكان المراد في هذا الشعر: أبدلُ نفسى في رضاك. وعلى كل حال، فإن المعنى وإن صُرفَ إلى جهة يصح فيها إطلاق اللفظ واستعارته، والتجوز به يفتقر إلى شرع، أو يكون المراد بقوله: فِدَا لك رجلاً يخاطبه، وقطع بذلك بين الفعل والمفعول فكأنه يقول: فاغفر، ثم عاد إلى رجل يُنبهه؛ فقال: فِدَا لك، ثم عاد إلى الأول؛ فقال: ما اقتفينا. وهذا تأويل يصح معه اللفظ والمعنى لولا أن فيه تعسفا اضطر إليه تصحيح الكلام إن صَحَّحت الرواية.

وقد يقع في لسان العرب من هذه الفواصل بين الجملة المعلق بعضها ببعض ما يسهل هذا التأويل.

وأما ما وقع بعد هذا من قوله صلى الله عليه وسلم: «على أى شىء تُوقدون؟ قالوا: على لحم قال: أى لحم؟ قالوا: لحم الحمر الإنسية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«أَهْرِيقُوهَا وَاكْسُرُوهَا فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يُهْرَقُونَهَا وَيُغْسَلُونَهَا؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُوذَاكَ»<sup>(٢)</sup>

فإن في الناس من تأول في ذلك: أنهم أخذوها من المغنم قبل القسمة.

ومنهم من يقول: أراد استبقاءها للحاجة إليها. ومنهم من يقول: لأنها حرام لحمها.

(١) وفي ز: كما ابتغي.

(٢) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٢.

## [ باب غزوة ذي قَرَدٍ وغيرها ]

قوله: أنا ابنُ الأكوع واليومُ يوم الرَضَّع  
معناه: اليوم يوم هلاك اللثام. من قولهم: لثيم راضع. ومعنى لثيم راضع. أى.  
رضع اللثوم فى ثدى أمه.

وقيل: إنه يمتصُّ الدَّرحتى لا يُسمع للبن وقع فى الحلاب فيستكدى.  
وقوله: ورأى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «عِزْلًا»<sup>(١)</sup> يعنى: ليس معه سلاح.  
قال الشيخ: كما يقال: ناقةٌ غُلُطٌ، وحمل فُنُق. والجمع: أعزال كما يقال: جُنُبٌ وأجنابٌ  
وماء سُدْمٌ ومياه أسدامٌ.  
وقوله: «فجاشت» معناه: ارتفعت. يقال: جاش الشيء إذا ارتفع بجيش جِيشَانًا.

قال الشاعر:

وقولى كُلِّها جَشَّاتٌ وجَاشَتْ مكانك تَحْمِدى أو تَسْتَرِيحى<sup>(٢)</sup>  
وقوله: «جَبَا الرَكِيَّة»

الجبَا: ما حول البر والماء، والجبَا: الماء. والرَكِيَّة: البئر.

وقوله: «وأحسَّه» معناه: أنفض عنه التراب. يريد: عن الفرس.<sup>(٣)</sup>  
وقوله: «فكَسَحَتْ شَوَكَهَا».

قال ابن القُوطية: كَسَحَ الشيء كَسَحًا: كنسه. وكسح كسحا: عَرَجَ.  
وقوله: «فأخذتُ سلاحهم فجعلته ضِغْثًا فى يدي».  
الضِّغْثُ فى اللغة: الحِزْمَةُ.

وقوله: «وخرجتُ معه بفرس طلحة أنذيه مع الظَّهْرِ»<sup>(٤)</sup>

(١) عزلا: ضبطوه بوجهين. أحدهما: يفتح العين وكسر الزاى. والثانى: ضمها. وقد فسر فى الكتاب بالذى لا سلاح معه..  
ويقال أيضا: أعزل. وهو الأشهر استعمالا.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٧).

(٢) هذا البيت لعمرو بن الإطنابة، وقد ذكره ابن جنى فى الخصائص ٣: ٣٥٥، وخزانة الأدب للبغدادى ٢: ٤٣٨ تحقيق  
عبد السلام هارون، واللسان: جشأ.

(٣) هكذا فى ز، ح وفى د: عن القوس.

(٤) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٧.

قال الشيخ: قال أبو عبيد عن الأصمعي: التَّنْدِيَّة: أن يُورد الرجل الإبل حتى تشرب فتشرب قليلا، ثم يرهاها ساعة ثم يردُّها إلى الماء، وهو في الإبل والحيل أيضا.  
قال الأزهرى: وأنكره القُتَيْبِيُّ وقال: الصواب: لِأَبْدِيَّة. أى: لأُخرجه إلى البدو، وقال:  
ولا تكون التندية إلا للإبل.

قال الأزهرى: أخطأ القُتَيْبِيُّ، والصواب ما قال الأصمعي.  
وللتَّنْدِيَّة معنى آخر، وهو: تَضْمِيرُ الفرس وإجراؤه حتى يَسِيلَ عَرْقُهُ. ويقال لذلك العرق إذا سال: النَّدى

وقوله: «أُرَدِّبُهُم بالحجارة». أى: أرميهم بها.  
وقوله: «جعلتُ عليها»<sup>(١)</sup> آراماً من الحجارة يعرفها رسول الله صلى الله عليه وسلم». يُشَبَّه أن يريد بها الأعلام.  
قال الأعشى:

وَيَبْدَأُ تَحْسَبُ آرَامَهَا<sup>(٢)</sup> رِجَالُ إِيَادٍ بِأَجْلَادِهَا<sup>(٣)</sup>

يعنى: بأشخاصها، فالآرام: الأعلام، والآرام - بالهمزة بعد الراء: الظباء.

قال زهير:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خَلْفَهُ وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ<sup>(١)</sup>  
وقوله: «لَقَبْنَا مِنْ هَذَا الْبَرْحِ». يعنى: الشدة. وقد تقدم..  
وقوله: «يَتَخَلَّلُونَ الشَّجَرَ»<sup>(٢)</sup>

أى: يدخلون بين خِلال الشجر. وخلالها أوساطها. والخلال: جمع خَلَلٍ مثل: جبلٍ وجبالٍ. ومنه: ﴿وَلَا تَضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> يعنى: وسطكم.

(١) هكذا في نسخة دز. وفي (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٧: عليه).

(٢) الآرام: حجارة تنصب في الصحراء ليهتدى بها المسافرين. أجلا د

الإنسان: جسمه وبدنه. إياد في توصيف وضخامتها الأجسام.

راجع (ديوان الأعشى شرح وتعليق د. محمد حسين)

(٣) راجع (ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٧٥ تحقيق وشرح كرم البستاني ط. بيروت ١٩٦٠ سنة م).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٠٧).

(٥) سورة التوبة: آية: ٤٧.

قوله: «مَذَقَ لبنٍ»  
يقال: مَذَقْتُ اللبن. أى: خلطته بالماء، ومَذَقَ المودة. لم يُخْلِصْها، ومَذَقَها أيضا: مَلَّها.

وقوله: «شَاكَ السلاح»<sup>(١)</sup>.

أى: تام السلاح، يقال: رجل شائك السلاح، وشاكٍ السلاح، وشاكى السلاح. وشاكٌ في السلاح. من الشَّكَّة، وهى: السلاح أجمع، وشوكةُ الإنسان: شدَّته.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿غَيْرِذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾<sup>(٢)</sup> أى: غير ذات السلاح التام<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «بطل مغامر».

يُشَبَّه أن يكون أراد: يركبُ غمرات الحرب وهى شدائدُها.

وقول على رضى الله عنه:

أنا الذى<sup>(٤)</sup> سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَةً.

قيل: إنما تمثَّل علىُّ بهذا عند مبارزة مَرْحَب.. هذا لأنه كان رأى في المنام أن مَرْحَبًا يقتله سبعٌ، وكان علىُّ سُمِّيَ أول ما ولد أسدًا أو سبعًا، وحيدرة: الأسد؛ فارتجز بذلك لِشِبِّهِ<sup>(٥)</sup> على المنام ويذكره به، حتى تضعف مُنْتَه ويخاف.

وقوله: أو فيهم بالصَّاع كيلَ السَّنْدَرَةِ<sup>(٦)</sup>.

معناه: أقتلهم قتلا واسعا؛ لأن السندرة: مكيال واسع.. وقيل: السَّنْدَرَةُ: العجلة

فيكون معناه على هذا: أقتلهم قتلا عاجلاً.

قال القُتَيْبِيُّ: ويحتمل أن يكون مكيالاً اتخذ من السَّنْدَرَةِ، وهى شجرة يُعمل منها النُّبْلُ

والقَيْسِيُّ.

(١) هكذا في زح. وفي د: شاكى السلاح.

(٢) سورة الأنفال. آية: ٧.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): ذات السلاح. فقط.

(٤) هكذا في زح. وفي د: التى. وقدر تجز به على رضى الله عنه حين بارزه مرحبا اليهودى.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٤٤١).

(٥) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): لينبهه.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٧).

## [ باب غزوة النساء مع الرجال ]

قوله: «بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ»<sup>(١)</sup> أَصْلُ التَّبَقُّرِ: التَّوَسُّعُ وَالتَّفَتُّحُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: بَقَرْتُ بَطْنَهُ.

وفي الحديث: «نَهَى عَنِ التَّبَقُّرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ».

قال أبو عُيَيْدٍ: يَرِيدُ الْكَثْرَةَ وَالسَّعَةَ..

وقوله: «مَجُوبٌ».

يعنى: مُتَرَسِّباً يَاقِيهِ بِالْحَجَفَةِ وَهِيَ التَّرْسُ، وَالْجُوبُ: التَّرْسُ<sup>(٢)</sup>

وقوله: «شَدِيدُ النَّزْعِ»

يعنى: شَدِيدُ الرَّمْيِ بِالسَّهْمِ.

وقوله: [أَرَى خَدَمَ سَوْقِهَا]<sup>(٣)</sup> الخدم: الْخَلَاخِيلُ.

وفي حديث سَلِيمَانَ<sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ رَأَى عَلَى حِمَارٍ وَخَدَمَتَاهُ تُدَبِّدَانِ. أَرَادَ بِخَدَمَتَيْهِ: سَاقِيَهُ فَسَمِيَتَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْضِعُ الْخَدَمَتَيْنِ وَهُمَا: الْخَلَاخِيلَانِ.

[وَيُقَالُ]<sup>(٥)</sup>: أَرِيدُ بِهِمَا مَخْرَجَ الرَّجُلِ مِنَ السَّرَاوِيلِ.. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «بَادِيَةُ خِدَامَتَيْنِ»<sup>(٦)</sup> أَيْ: ظَاهِرَةُ خَلَاخِيلَهُنَّ. وَمِنْهُ قِيلَ: فَرَسٌ مَخْدَمٌ: إِذَا كَانَ أَبْيَضَ الرُّسْغَيْنِ.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٩).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من زح.

(٣) هكذا في زح. وفي د: أرى خدام سوقها. فقط.

(٤) هكذا في د. وفي زح: سليمان

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من: زح.

(٦) راجع «النهاية لابن الأثير: خدم».



## [باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولايسهم. والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب]

وقوله: «ويُحَدِّثُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ»<sup>(١)</sup> أى: يُعْطِي. قال ابن ولأد: الحَذِيَا والحَذِيَا: مَا يُعْطَى الرَّجُلُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ أَوْ مِنَ الْجَائِزَةِ، وَكَذَلِكَ الْحُدُودُ. قال الشيخ: خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي (غَزْوَةِ خَيْبَرٍ): حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا<sup>(٢)</sup> ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ مُسْلِمٌ: وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ؛ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ سَلْمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرٍ<sup>(٣)</sup> الْحَدِيثُ.

قال الشيخ: قال بعضهم: كان ابن وهب يهيم في إسناد هذا الحديث؛ فيقول: عن الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَيْ كَعْبٍ، فَغَيَّرَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْلَحَهُ وَلِذَلِكَ قَالَ: وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ. قال: هَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: خَالَفَ ابْنُ وَهْبٍ فِي هَذَا الْقَاسِمُ<sup>(٤)</sup> بْنُ مَبْرُورٍ. رَوَاهُ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: وَهُوَ الصَّوَابُ. قال الشيخ: قال بعضهم: وَقَدْ نَبِهَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ: عَلَى وَهْمِ ابْنِ وَهْبٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ وَذَكَرَ الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ.

## [باب عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم]

قال الشيخ: وَخَرَجَ مُسْلِمٌ فِي عَدَدِ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ»<sup>(٥)</sup>. قال بعضهم: هَكَذَا رَوَى هَذَا الْإِسْنَادُ عَنْ الْكَسَائِيِّ عَلَى الصَّوَابِ.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨١٢).  
(٢) التميز بين حدثنا وأخبرنا: أن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا مره سمعه من لفظ الشيخ خاصة.. وأخبرنا لما قرئ على الشيخ. وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ٢١).  
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٠٢).  
(٤) هَكَذَا فِي ز. وفي د: الْقِسْمُ بْنُ مَبْرُورٍ.  
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: صفحة ١٤٤٧).

وفي نسخه السَّجْزِي والرَّازِي عن أبي أحمد: «حدثنا يحيى بن آدم حدثنا وهيب. وكذلك كان في نسخة ابن ماهان فغيره.. قال عبد الغني: الصواب: زهير. وأما وهيب فخطأ، لأنَّ وهيباً لم يلقَ أبا إسحاق.

## [ باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم ]

وقوله: «ما نعمنا شيئاً» <sup>(١)</sup> أي: ما كرهننا أو ما في معناه.

وقوله: «[إن] شر الرعاء الحُطْمَة».

يعنى: الذى يكون عَنيفاً برعيه الإبل. يَحْطِمُهَا: يُلقى بعضها على بعض، ويقال أيضاً: حطم بلاها. ومنه قول الحجاج في خطبته:

قد لفَّها الليل بسِّواق حُطَمٍ <sup>(٣)</sup>

## [ باب غلظ تحريم الغلول ]

ووقوله: «بغير له رُغَاء»

الرغاء: صوت البعير. وكذا ما ذكر بعده صوت كل شئ وصفه به.

وقوله عليه السلام: «لا يأتى أحدكم وعلى رأسه رقاع تَخْفِقُ» <sup>(٤)</sup>.

فيه دلالة على زكاة العروض، وقد يستدل أيضاً من يرى الزكاة في الخيل بذكره الفرس في هذا الحديث. وقد تقدم الكلام على ذلك.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٢٨).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٣٠.

(٣) خطبة الحجاج بن يوسف الثقفي حين قدم أميرا على العراق، وقد استشهد فيها بقوله: رويشيد أورشيد بن رميص العذري، بقوله في الحطم القيسى، واسمه: شريح بن ضبيعة. وكان شريح قد غزا اليمن فغنم وسمى، ثم أخذ على طريق فضل بهم دليلهم ثم هرب منهم، وهلك منهم ناس كثير بالعطش، وجعل الحطم يسوق بأصحابه سوقاً عنيفا، حتى نجوا ووردوا الماء؛ فقال فيه رشيد الرجز مادحا؛ فلقيت الحطم وقد أدرك الحطم الإسلام فأسلم، ثم ارتد بعد وفاة الرسول، وزيم اسم ناقتة):

قد لفها الليل بسِّواق حطيم  
ولا بجزار على ظهر وضيم

هذا أو أن الشد فاشتدى زيم  
ليس برعاءى إبل ولا غنم  
وقال أيضا:

أدوع خراج من السدوى

قد لفها الليل بعصلبى  
مهاجر ليس بأعرابى

راجع (البيان والبيان ٢: ٣٠٨ - ٣١٠. واللسان: حطم وعصلب)  
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٣١).

## [ باب تحريم هدايا العمال ]

وقوله: «حتى رأينا عُفْرَتِي يُطِيه»<sup>(١)</sup>.

قال الأُضْمَعِيُّ: العُفْرَةُ: هِيَ الْبَيَاضُ وَلَيْسَ بِالنَّاصِعِ وَلَكِنَّهُ لَوْنُ الْأَرْضِ.. وَمِنْهُ قِيلَ: لِلطَّبَاءِ عُفْرٌ. سَمِيَتْ بِعُفْرِ الْأَرْضِ وَهُوَ وَجْهُهَا. قَالَ شَمِرٌ: هُوَ الْبَيَاضُ إِلَى الْحُمْرَةِ قَلِيلاً.

## [ باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية ]

قوله: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السَّمْعِ والطَّاعَةِ» الحديث. وفيه: «ولا تنازع الأمر أهله». قَالَ «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»<sup>(٢)</sup> قَالَ الشَّيْخُ: الْإِمَامُ الْعَدْلُ لَا يَحِلُّ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ.

وَالْإِمَامُ إِذَا فَسَقَ وَجَارَ؛ فَإِنْ كَانَ فَسَقَهُ كُفْرًا وَجِبَ خَلْعُهُ. وَإِنْ كَانَ مَاسِوَاهُ مِنَ الْمَعَاصِي؛ فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّهُ لَا يُخْلَعُ. وَاحْتَجُّوا بِظَوَاهِرِ الْأَحَادِيثِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ وَلَأنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي خَلْعُهُ إِلَى إِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَكُشْفِ الْحَرِيمِ، فَيَكُونُ الضَّرَرُ بِذَلِكَ أَشَدَّ مِنَ الضَّرَرِ بِهِ. وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُ يَخْلَعُ. وَهَذَا فِي إِمَامٍ عُقِدَ لَهُ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ ثُمَّ فَسَقَ وَجَارَ. وَأَمَّا الْمُتَغَلِّبُونَ عَلَى الْبِلَادِ فَالْكَلَامُ فِيهِمْ يَتَّسِعُ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا». هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا مِنْ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> وَقَوْلُهُ «بَوَاحًا». الْبَوَاحُ: الْجِهَارُ. يَقَالُ: بَاحَ بِالشَّيْءِ وَأَبَاحَهُ: جَهَرَهُ بِهِ.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٣٢).

(٢) فِيهِ بَرَهَانٌ: أَيْ: حُجَّةٌ تَعْلُمُونَهَا مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى الْحَدِيثِ: لَا تَنَازَعُوا وَلَا تَنَازَعُوا الْأُمُورَ فِي وَلَا يَتَّبِعُهُمْ وَلَا تَعْتَرِضُوا عَلَيْهِمْ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا مِنْهُمْ مَنَكَرًا مُحَقَّقًا تَعْلَمُونَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَانْكُرُوهُ عَلَيْهِمْ، وَقُولُوا بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ.

وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ.

رَاجِعْ (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٤٧٠).

(٣) هَكَذَا فِي د. وَفِي ز: مَا قُلْنَا مِنْ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ.

## [ باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول ]

قوله: «ومنا من يتنصل، ومنا من هو في جشره»<sup>(١)</sup>. المناضلة معروفة وهي: المراماة<sup>(٢)</sup> والجشر: خروج القوم بدوابهم إلى المرعى<sup>(٣)</sup>؛ فلعل هذا المعنى [أراد]<sup>(٤)</sup>.

## [ باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال. وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة ]

قوله: قال: نعم.. وفيه دخن»<sup>(٥)</sup>

قال أبو عبيد: أصل الدخن: أن يكون في لون الدابة كدرة<sup>(٦)</sup> إلى سواد. وفي الحديث: هُذِنَتْ عَلَى دَخْنٍ. يُريد: لا تصفو القلوب بعضها لبعض، ولا ينصع حُبُّها كما كانت [و]<sup>(٧)</sup> تنميره في الحديث، وهو قوله: «لا ترجع قلوب قوم على ما كانت عليه». والدخن أيضا: الدخان.. ومنه الحديث. وذكر فتنة فقال: «دخنها من تحت قدمي رجل من أهل بيتي». يعني: إثارتها وهيجها. شبه بالدخان الذي يرتفع.

وقوله: «ومن قاتل تحت راية عمية»<sup>(٨)</sup> يغضب لعصبها»<sup>(٩)</sup>.

قيل: هو الأمر الأعمى كالعصبية لا يستبين ما وجهه.

قاله ابن حنبل.

وقال ابن إسحاق: هذا في تجارح القوم وقتل بعضهم بعضا، فكان أصله من التعمية وهو التلبس.

وفي حديث الزبير: «لثلاث يموت ميتة عمية»<sup>(١٠)</sup> أى: ميتة فتنة وجهل.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٤٤).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): المراماة.

(٣) هكذا في ز. وفي د: المرعى.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (د، ح). وساقطة من ز.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٤٧).

(٦) هكذا في ز، ح. وفي د: كدرة.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

(٨) عمية: هي بضم العين وكسرهما لغتان مشهورتان، والميم مكسورة مشددة والياء مشددة أيضا.. قالوا: هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه. كذا قال أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كتفا للقوم لعصبية.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٤٣، والنهاية لابن الأثير: عمى).

(٩) لعصبها: هكذا في نسخ المعلم. وفي صحيح مسلم: لعصبية.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٤٣).

(١٠) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٥٣).

## [ باب إذا بويع لخليفتين ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا بويع لخليفتين؛ فاقتلوا الآخر منها».

قال الشيخ: العقد لإمامين في عصرٍ واحدٍ لا يجوز عندنا.

وقد أشار بعض المتأخرين من أهل الأصول: إلى أن ديار المسلمين إذا اتسعت وتباعدت، وكان بعض الأطراف لا يصل إليه خبر الإمام ولا تدبيره حتى يُضطرَّ<sup>(١)</sup> إلى إقامة إمام يُديرهم، فإن ذلك يسوغ لهم.

ومحمَّلُ هذا الحديث: على أن الثاني امتنع من العزلة ودعا إلى طاعته، حتى صار ذلك سبباً للفتنة وشقَّ العصا؛ فإنه يقاتل لينخلع وإن أدى قتاله إلى قتله.

ولو كان عُقدَ لهما ولم يُعلم الأول لم يستحق أحدهما الاستبداد بالإمامة؛ لجواز أن يكون هو الثاني والعقد له باطل، ويكون كمسألة المرأة إذا زوجها<sup>(٢)</sup> وليَّها من رجلين، ولم يعلم الأول منهما؛ فإنه لا يثبت نكاح أحدهما إذا لم يقع دخول.

## [ باب خيار الأئمة وشرارهم ]<sup>(٣)</sup>

قوله: «فَجَثَا على ركبتيه واستقبل القبلة»<sup>(٤)</sup>

يقال: جثا يجثو جثوا إذا جلس على ركبتيه.. وأما: جَذَا - بالذال المعجمة - فأن يجلس على أطراف أصابعه. والجاذى: أشد استيفاداً من الجاثي.

وقد وقع في بعض الروايات: فجذا - بذا - معجمة.

قال الشيخ: خرَّج مسلم في باب كراهية الإمامة<sup>(٥)</sup>

«حدثنا عبد الملك، حدثنا أبي، حدثنا الليث، حدثني يزيد بن حبيب عن بكر بن عَمْرٍو، عن الحارث بن يزيد.. هكذا روى هذا الإسناد عن أبي أحمد».

(١) هكذا في نسختي د.ز. وفي (ح): يضطروا.

(٢) هكذا في نسختي د.ز. وفي (ح): مسألة المرأة زوجها.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٥٥).

(٤) و٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٥ ١).

ووقع عند ابن ماهان: «حدثني يزيد بن أبي حبيب وبكر وابن عمرو<sup>(١)</sup> بواو العطف والصواب: عن بكر بن عمرو كما تقدم، قاله عبد الغنى.  
قال الشيخ: خرّج مسلم أيضا في هذا الباب: «حدثنا زهير وإسحاق كلاهما عن المقرئ.

قال زهير: حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن سالم بن أبي سالم، عن أبيه، عن أبي ذرّ» قال الدارقطني في كتاب العلل: وذكر الحديث.

واختلف فيه: على عبيد الله بن أبي جعفر؛ فرواه سعيد بن أبي أيوب عنه فذكر كما تقدم قال: وخالفه عبد الله بن هبة، فرواه عن عبيد الله عن مسلم بن أبي مريم عن أبي سالم الجيشاني عن أبي ذرّ، والله أعلم بالصواب.  
قال الشيخ: قال بعضهم: لم يحكم الدارقطني فيه بشيء. قال بعضهم: وأبو سالم هو: سفيان بن هاني الجيشاني يروي عن عليّ وأبي ذرّ.

## [ باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبينان معنى «لا هجرة بعد الفتح» ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا هجرة ولكن جهادٌ ونية». وإذا استنفرتم فانفروا<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ: كانت الهجرة فرضاً [في]<sup>(٣)</sup> أول الإسلام ليسلموا بها من ذلّ الكفار لغلبتهم على الدار، وليكونوا له صلى الله عليه وسلم من الأعوان والأنصار يشدونّ أزره ويدفعون عنه؛ فلما فتحت مكة سقط فرض الهجرة؛ لزوال اللئيم عن سكناها من المسلمين، ولاستغناء النبي صلى الله عليه وسلم بمن معه عن مجامع عنه، صارت ندباً لما في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم، ومشاهدته والصلاة معه، وتلقّى الوحي منه، من الفضيلة على الغيبة عن ذلك.

(١) هكذا في نسختي د، ز وفي (ح): وبكر بن عمرو. وهو الصواب.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي: ٣: صفحة ١٤٨٧).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز ح وساقطة من د.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «وإذا استنفرتم فانفروا»<sup>(١)</sup>، فإنه إذا استنفر الناس للجهاد وجب عليهم، إذا كان قعودهم عنه يؤدي إلى استباحة الحرم والأموال، وإن كان طالبا<sup>(٢)</sup> للاستظهار على العدو، وقد قام بالجهاد من يكفى كان ندبا في حق الباقيين. قوله عليه السلام: «فإن الله لن يترك من عملك شيئا»<sup>(٣)</sup>.  
يعنى: يَنْقُصُكُ.. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَرَكُمُ أَعْمَالُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> يقال: وترته إذا نقصته.

## [ باب المسابقة بين الخيل وتضميرها ]

قال الشيخ: وخرَّج مسلم في باب المسابقة بين الخيل: «حدثنا عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر. ثم ذكر من حديث الليث<sup>(٥)</sup>، عن نافع وحماد بن زيد عن أيوب، عن نافع ثم قال:

وحدثني زهير بن حرب قال: حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع». قال بعضهم:

هكذا في الكتاب من جميع الطرق التي روينها<sup>(٦)</sup>.

وذكره أبو مسعود الدمشقي: «عن مسلم عن زهير، عن إسماعيل، عن أيوب، عن ابن نافع، عن نافع، فزاد في الإسناد: ابن نافع. وهو المحفوظ عن جماعة من أصحاب ابن عُلَيَّةَ.

## [ باب ما يكره من صفات الخيل ]

قوله: «كان يكره الشُّكَّال من الخيل»<sup>(٧)</sup>.

قال أبو عُبيد: يعنى أن تكون ثلاث قوائم منه مُحْجَلَّةٌ وواحدة مَطْلُقةٌ أُخِذَ مِنَ الشُّكَّالِ

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٦٤).

(٢) هكذا في د. وفي ز.ح: طالبا.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٦٥).

(٤) سورة محمد آية: ٦٥.

(٥) هكذا في ز.ح. وفي د: ثم ذكر حديث الليث.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٧٠).

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٧٥).

الذى يَشْكُلُ به الخليل. شبهه به؛ لأن الشَّكَّال إنما يكون في ثلاث قوائم، وقد فسره في كتاب مسلم<sup>(١)</sup>.

## [ باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ]

قوله عليه السلام: «فهو على ضامن أن أدخله الجنة»<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ: قد يجيء فاعل بمعنى مفعول كقوله عز وجل: ﴿مَنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾<sup>(٣)</sup>.  
بمعنى: مدفوق. و﴿عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> بمعنى: مَرْضِيَّة. فعلى هذا يمكن أن يكون: «ضامن»  
بمعنى مضمون.  
قوله عليه السلام: «وَجُرْحُهُ يَنْعَبُ»<sup>(٥)</sup> يقال: ثَعَبْتُ الماء إذا فجرته فانثعب.

## [ باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ]

قال الشيخ: خرَّج مسلم في فضل الشهداء: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا  
أبو خالد الأحمر عن شعبة، عن قتادة وحُميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(٦)</sup>.  
قال الشيخ: قال بعضهم: ظاهر هذا الإسناد أن شعبة يروي عن قتادة وحُميد عن  
أنس.. وباطنه أن أبا خالد الأحمر يروي عن حُميد، عن أنس، وعن شعبة، عن قتادة، عن  
أنس. هكذا قال فيه عبد الغنى بن سعيد.

## [ باب فضل الجهاد والرباط ]

قوله عليه السلام: «كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الشَّكَّال: فسره في الرواية الثانية بأن يكون في رجله اليمنى بياض، وفي يده اليسرى، أو يده اليمنى ورجله اليسرى.  
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٤٩٤).  
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٧٦).  
(٣) سورة الطارق آية: ٦.  
(٤) سورة الحاقة آية: ٢١.  
(٥) هكذا في نسختي د، ز، وفي (ح): «وَجُرْحُهُ يَنْعَبُ دَمَا».  
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٧٦، ١٨٧٧).  
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٨٩).



قال أبو عبيد: الهيعة: الصوت الذى يُفزعُ منه.. يقال: هاع يهبع هيوعا، وهيعانا إذا جبن، وهاع يهاغ: إذا جاع وإذا تهوَّع.  
قوله عليه السلام: «فى رأس شَعْفَةٍ»<sup>(١)</sup>.

الشعفة - بعين غير معجمة - واحدة الشَّعْفِ، وهى رءوس<sup>(٢)</sup> الجبال.

## [ باب فضل إعانة الغازى فى سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته فى أهله ]

قوله: «إِنِّى أُبَدِّعُ بى»<sup>(٣)</sup>.  
أى: هلك فرسى. يقال للرجل إذا كَلَّتْ ركبته أو عطبت وبقي منقطعا به: قد بُدِّعَ به.  
ذكر هذا التفسير الهروى ولكنه قال فيه: أُبَدِّعَ. بالهمزة فى الحديث<sup>(٤)</sup>.

## [ باب ثبوت الجنة للشهيد ]

وفى التفسير قوله: «فأُخْرِجَ تَمَرَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ»<sup>(٥)</sup> أى: من جُعبته. وفى الحديث «صَلِّ فى القوس واطْرَحِ الْقَرْنَ»<sup>(٦)</sup>. قال الهروى.

القرن: جُعبة من جلود تشق ثم تحرز، وإنما تشق كى تصل إليها الريح ولا تُفسد الريش، وأمره بنزع القرن؛ لأنه كان من جلد غير ذكى ولا مدبوغ.. ومنه حديث عمر رضى الله عنه.

وقال للرجل: «ما مَأْلَكَ؟ فقال: أَقْرُنُّ وَأَدِمَّةٌ مِنَ الْمُنِيَّةِ»<sup>(٧)</sup>.  
والأقْرُنُّ جمع قرنٍ وهى جعبة من جلود تكون للصيادين فيشق جانباً منها كما فسرنا.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٨٩).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: رأس الجبل.

(٣) هكذا فى (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٨٩٣.. وفى د: بُدِّعَ بى).

(٤) ذكر هذا التفسير الهروى فى غريبه وما بين المعقوفتين زيادة من دو ساقط من زح.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٠١. والنهائية لابن الأثير: قرن).

(٦) هذا فى حديث ابن الأكوع: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى القوس والقرن؛ فقال: «صل فى القوس واطرح القرن».

القرن: الجعبة. وإنما أمره بنزعه لأنه قد كان من جلد غير ذكى ولا مدبوغ.

راجع (لسان العرب: قرن).

(٧) الحديث: «قيل لرجل: ما مَأْلَكَ؟ قال: أقرن لى وأدمة فى المنية» فقال: قومها وزكها. (اللسان - قرن).

## [ باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار ]

قوله «فقال له نائل أهل الشام»<sup>(١)</sup> قال الهروي: في الحديث «أنه عليه السلام رأى الحسين يلعب ومعه صبيّة في السكة فاستنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمام القوم». أى: تقدم.. قال أبو بكر: وبه سُمّي الرجل تاتلا، وتيلة أم العباس بن عبد المطلب. ومنه حديث أبي بكر: «أنه ارتاب بلبين شربه». أى: لم يحل له «فاستنّ يتقيا». أى: تقدم.

وذكر الهروي: أنه يقال: نَتَل أيضا إذا تقدم. ومنه: أن عبد الرحمن بن أبي بكر برز يوم بدر فقال: هل [من]<sup>(٢)</sup> مبارز؟ فتركه الناس لكرامة أبيه رضى الله عنه، فنَتَل أبو بكر ومعه سيفه فتقدم.

## [ باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من غازية أو سريّة تَخْفِقُ»<sup>(٣)</sup> قال أبو عبيد: الإخفاق: أن تغزوا فلا تغنم شيئا، وكذلك كل طالب حاجة إذا لم يقضها فقد أخفق، وأخفق الصائد إذا خاب.

## [ باب فضل الغزو في البحر ]

قوله عليه السلام: «يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ»<sup>(٤)</sup>. الثَّبَجُ: الوسط. قال أبو زيد: ضرب بالسيف ثَبَجَ الرجل، أى: وسطه. والثبج: ما بين الكتفين.

(١) نائل أهل الشام: هو نائل بن قيس الخزاعي الشامي من أهل فلسطين وهو تابعي. وكان أبوه صحابيا وكان نائل كبير قومه.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٠٥) و (النهاية لابن الأثير: نتل).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من زح وساقطة من د.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٠٦).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩١٢).

وفي حديث وائل بن حُجْر: «وَأَنْطُوا الشَّبَجَةَ». يقول: أَعْطُوا الوسط في الصدقة، لامن خيار المال ولامن رُذالته.

## [ باب بيان الشهداء ]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمُطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ»<sup>(١)</sup> الحديث قال الشيخ: المطعون [هو]<sup>(٢)</sup> الذى يموت فى الطاعون، ولم يرد المطعون بالسنان؛ لأنه قال عليه السلام فى آخره: «والشهيد فى سبيل الله». وفى طريق آخر: «ومن مات فى الطَّاعُون فهو شهيد»<sup>(٣)</sup>.

## [ باب مراعاة مصلحة الدواب فى السير، والنهى عن التعريس فى الطريق ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا سافَرْتُمْ فى الخِصْبِ فَأَعْطُوا الإِبِلَ حَفْظَهَا مِنَ الأَرْضِ، وَإِذَا سافَرْتُمْ فى السَّنَةِ فبادروا بها نَقِيَّهَا، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ فَاجْتَنِبُوا الطريق فإنها طرق الدواب؛ ومأوى الهوام بالليل»<sup>(٤)</sup>

قال الشيخ: أما قوله: «إِذَا سافَرْتُمْ فى السَّنَةِ» فالمراد به القَحْطُ. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بالسِّنِينَ﴾<sup>(٥)</sup>. أى: بالقَحْطِ. والسنة: الأزمه، ومنه فى حديث عمر رضى الله عنه: «كان لا يجيز نكاح عام سنة». يقول: لعل الضيقة تحملهم أن ينكحوا غير الأكفاء. وكذلك حديثه: كان لا يقطع فى عام سنة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩١٤).

(٢) ما بين المنقوتين زيادة من زح وساقط من د.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩١٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٦).

(٥) سورة الأعراف آية: ١٣٠.

وأما قوله عليه السلام: «فبادروا بها نقيها»<sup>(١)</sup> يعنى: خُفِّها. يقال نَقَوْتُ العظم ونَقَيْتُهُ وانتَقَيْتُهُ: إذا استخرجته.

## [ باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ]

قال الشيخ: وخرَّج مسلم في باب: لغدوة في سبيل الله<sup>(٢)</sup> أو روحة قال: «حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا مروان بن معاوية».

قال بعضهم في نسخة أبي العلاء: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه حدثنا مروان بن معاوية». جعل ابن أبي شيبه بدل ابن أبي عمر، والصواب ما تقدم: أنه من رواية ابن أبي عمر، وهي رواية الجلودى.

وخرَّج أيضا مسلم في باب أرواح الشهداء<sup>(٣)</sup>: عن يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبه كلاهما، عن أبي معاوية قال: حدثنا إسحاق، وأخبرنا جرير، وعيسى عن الأعمش.

وحدثنا ابن نُمير (واللفظ له). وحدثنا أسباط وأبومعاوية. قال حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾<sup>(٤)</sup> الآية.. الحديث موقوف.<sup>(٥)</sup>

وهكذا أتى - سألنا عبد الله - غير منسوب.

قال بعضهم: قال أبو مسعود الدمشقي: ومن الناس من ينسبه فيقول: عبد الله بن عمرو. والله أعلم.

وذكره أبو مسعود في مسند ابن مسعود.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٤٩٩).

(٣) هكذا في (صحيح مسلم ج ٦: ٣٨ ط. صبيح).

(٤) سورة آل عمران آية: ١٦٩.

(٥) الحديث الموقوف: هو إذا قال الصحابي: كنا نقول أو نفعل، أو يقولون أو يفعلون كذا. وكنا لا نرى أو لا يرون بأسا

بكذا، اختلفوا فيه فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعا بل موقوفا.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ٣٠ وما بعدها).

وخرج أيضا مسلم في باب ركوب البحر للغزو: «حدثنا محمد بن رُمح<sup>(١)</sup> حدثنا الليث. وفي نسخة الرازي «حدثنا محمد بن رمح ويحيى بن يحيى قالا<sup>(٢)</sup>: أخبرنا الليث وسقط ذكر يحيى بن يحيى؛ لابن ماهان وللشَّجْزِي عن أحمد.

وخرج أيضا مسلم في باب السَّفر قطعة من العذاب<sup>(٣)</sup>:

«حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، وأبو مُصْعَب،

ومنصور، وقتيبة، قالوا: حدثنا مالك» هكذا عند<sup>(٤)</sup> الجَلُودِي والكَسَائِي؟

وأما عند ابن ماهان فقال عن مسلم: «حدثنا عبد الله بن مسلمة، وابن أبي الوزير، وأبو مصعب، ومنصور، وقتيبة قالوا: حدثنا مالك بهذا، هكذا عنده. جعل ابن أبي الوزير بدل إسماعيل بن أبي أُوَيْس.. واسم ابن أبي الوزير: إبراهيم بن عُمر بن أبي الوزير. يكنى: أبا إسحاق ممن روى عن مالك.

قال بعضهم: لم يدركه مسلم ولا أعلم لمسلم عنه رواية، قال:

وأما البخاري فقد خرج عنه: عن عبد الله الجَعْفِي عن ابن أبي الوزير، مقروناً بالحسين بن الوليد، عن ابن الغسيل، في (كتاب الطلاق)<sup>(٥)</sup> حديث الجَوْنِيَّة، التي تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستعاذت منه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩١٢).

(٢) هكذا في نسختي د، ز وباقي النسخ: قال، بالافراد.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٧).

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): عن الجلودي.

(٥) راجع صحيح البخاري ط المجلس الأعلى (باب الطلاق حديث رقم ٤٦٠١).

## كتاب الصيد<sup>(١)</sup>

قول عدی بن حاتم: «يارسول الله إني أرسل الكلاب المعلمة فيمُسْكَنَ عليّ. وأذكر اسم الله عز وجل. فقال: «إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله فكل، قلت: وإن قتلن؟ قال: وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس معها. قلت: [له]<sup>(٢)</sup> فإني أرمي بالمعراض الصيد فأصيب، قال: إذا رميت بالمعراض فخرق<sup>(٣)</sup> فكله، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله»<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض طرقه: «إلا أن يأكل الكلب، فإن أكل فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون إنها أمسك على نفسه».

وفي بعض طرقه: «فإنه إنها أمسك على نفسه، قلت: فإن وجدت مع كلبى كلبا آخر، لا أدري أيهما أخذه؟ قال: فلا تأكل، فإنما سميت على كلبك ولم تُسم على غيره». وفي بعض طرقه: «في المعراض إذا أصاب بحده فكل، وإذا أصاب بعرضه فقتل؛ فإنه وقيد فلا تأكل»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: الحيوان الذي يحل أكله لا يُستباح في الشرع إلا بتذكية.. والتذكية: عقر أو ذبح أو نحر، فأما الذبح والنحر ففي المقدور عليه، وأما العقر: فكل حيوان مأكول اللحم متوحش طبعاً غير مقدور عليه فذكاته العقر. فقولنا: حيوان؛ لأن كل<sup>(٦)</sup> ما ليس بحيوان لا يُذكى. وقولنا: مأكول اللحم؛ لأن الخنزير وما يحرم من الحيوان لا تصح تذكيته.

وقولنا: متوحش، احترازاً من الإنس كالبقر والشاء فإنه لا يُذكى بالعقر.

(١) هكذا العنوان في د وباقي النسخ عدا نسخة ز فبدأت هكذا.

بسم الله الرحمن الرحيم.. صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.. ذكر هذا قبل هذا العنوان المذكور. وهي إضافة من الناسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ز ح وساقطة من د.

(٣) سيأتي شرحه في ص ١٧٨.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٩).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٩).

(٦) هكذا في د. وفي ز ح: لأن ما ليس بحيوان لا يذكى.

وقلنا: طبعاً: احترازاً من الإنسى إذا ندَّ<sup>(١)</sup> فإنه لا يُستباح بالعقر، لأن التوحش ليس من طبيعته.

وقلنا: غير مقدور عليه. احترازاً من الوحشى إذا حصل في قبضة الصائد، فإنه لا يذكَّى بالعقر.. هذا ضبط ما يذكى بالعقر. وأما الآلة: التى يعقر بها فكل حيوان يصيد ويقتل التعليم، فإنه يجوز به الصيد عندنا، وما وقع من النهى عن التّصيد ببعضه فى المذهب فمحمول على أنه لا يقبل التعليم. هذا مذهب مالك وأصحابه.

ومن الناس من قصر الإصطيد على الكلاب خاصةً تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾<sup>(٢)</sup> ومنهم: من يستثنى الكلب الأسود. والدليل عليه قوله فى كتاب مسلم «وإن رميت سهمك فاذكر اسم الله عليه»<sup>(٣)</sup> الحديث.

وخرج الترمذى عن عدى بن حاتم: «سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن صيد البازى فقال: «ما أمسك عليك فكل»<sup>(٤)</sup> فثبت بهذه الأحاديث جواز الصيد بالرّمى والطير.

وأما قوله عليه السلام: «وإن أكل فلا تأكل»، فمذهب مالك: أنه يأكل وإن أكل. ومذهب الشافعى فى أحد قوله: أنه لا يأكل، وهو مذهب أبى حنيفة.

وهذا الحديث الذى ذكره مسلم من أكد ما يحتجون به، ويتعلقون<sup>(٥)</sup> أيضاً بظاهر قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ولو أراد كل إمساك لقال. مما أمسكن. فزيادة (عليكم) إشارة لما قالوا:<sup>(٧)</sup> لما كان الإمساك يتنوع عندهم خصص الجائز منه بهذه الزيادة. قالوا: ولو كان القرآن محتملاً لكان هذا الحديث بياناً له، لأنه أخبر أنه إنما أمسك على نفسه.

وأما أصحابنا: فلا يُسلمون كون الآية ظاهراً فيما قالوه. ويرون: أن الباقي بعد أكله ممسك علينا.

(١) هكذا فى نسختى د، ز، و (ح). وفى التونسية: إذا توحش.

(٢) سورة المائدة آية: ٤.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٩).

(٤) راجع (صحيح الترمذى ج ٦: ٢٥٥).

(٥) فى د: ويتعلق. وما أثبت من زخ، وأحمد الثالث، وهو الصواب.

(٦) سورة المائدة آية: ٤.

(٧) هكذا فى د. وفى ز، ح: قالوه.

وفائده قوله تعالى: ﴿عليكم﴾ الإشعار بأن ما أمسكه من غير إرسال لا يأكله.

وأما الحديث الآخر الذي خرجه مسلم فيقالونه بحديث أبي ثعلبة وقد ذكره أبو داود وغيره، وفيه «إباحة الأكل مما أمسك وإن أكل»<sup>(١)</sup>. ومحمّل حديث مسلم في النهي على<sup>(٢)</sup> التنزيه والاستحباب. وحديث أبي ثعلبة على الإباحة، حتى لا تتعارض الأحاديث.

وأما قوله عليه السلام: «وذكرت اسم الله عليه فكل» فإن التسمية عند التذكية اختلف الناس فيها:

فمن الناس من ذهب إلى أن الحيوان المدكّي إن تُركت التسمية عند تذكيته سهواً أو عمداً لم يؤكل. وهذا مذهب أهل الظاهر.. ومنهم: من لا يُحرّم أكله وإن تركها عمداً، قاله بعض أصحاب مالك في تاركها عمداً غير مستخفّ، ومنهم: من منع الأكل مع العمد وأباحه مع النسيان، وهو المشهور من مذهب مالك وأصحابه.

فأما أهل الظاهر؛ فتعلقوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يُذكر اسم الله عليه﴾<sup>(٣)</sup>، ولم يُفرّق.. وأصحابنا يرون أن الآية إنما وردت في تحريم الميتة، ويذكرون قول الجاهلية واعتراضهم على الشرع بأننا نأكل ما قتلناه، ولا نأكل ما قتله الله، فرد الله تعالى عليهم بهذه الآية.

وقد يتعلق أهل الظاهر بهذا الحديث، وقد علّق إباحة الأكل بذكر اسم الله تعالى والناسي غير ذاك..

وقال أيضاً فيمن وجد كلباً آخر مع كلبه لا يدري أيهما أخذه فلا تأكل، إنما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكر على غيره، وهو في تركه التسمية على كلب غيره أعذر من تركه إياها على كلب نفسه نسياناً.

وأصحابنا: يحملون التسمية في هذا وأمثاله على ذكر القلب وقصده فيكون المرادها هنا قصد القلب إلى التذكية.. ولا شك أن الصائد الذي هو غير قاصد إلى الاصطياد لا يأكل ما صاد، وإذا لم يسلم أصحابنا كون هذه الظواهر دلالة على منع الأكل مع النسيان.

(١) راجع (سنن أبي داود: ج ٢: ٩٣).

(٢) هكذا في د. وفي: زاج: عن التنزيه.

(٣) سورة الأنعام آية: ١٢١.



فقد ورد: «رفع عن أمتي خُطَاؤها ونسيانها»<sup>(١)</sup>.

وقد أباح عليه السلام «أكل ما يأتي من اللحوم ولا يدرى: هل سمي الله تعالى عليه أهله أم لا؟» الحديث المشهور.

قالوا: ولو كانت شرطاً لم يُستبح ذلك للشك في حصول التذكية؛ والجمهور من أصحابنا المانعون من أكلها مع العمد يتمسكون بالظواهر المتقدمة، ويرون: أن العامد غير معذور؛ لأنه قاصد لمخالفة ما عليه الشرع<sup>(٢)</sup> وعمل المسلمين، فوجب أن يمنع. وأما قوله: «فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «فإن وجدت عنده كلباً آخر فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله فلا تأكل» فإن ذلك أصل في أن الشك في التذكية يمنع من تأثيرها، ويبقى الحيوان على المنع وهو الأصل الذي كان عليه فيما قبل؛ لأنه علّق هذا بالشك والجواز. ومحمّل قوله عليه السلام: «فإن وجدت عنده كلباً آخر» على أنه كلب غير مرسل على الصيد.

وأما لو كان كلباً معلماً أرسله رجل آخر على هذا الصيد، فأخذه معه لكان مُدَكِّئاً ويكون شركة بينهما.

وقوله عليه السلام: «وإن وجدت عنده كلباً آخر فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله فلا تأكل»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «في المعراض إذا أصاب بعرضه فقتل فإنه وقيد»<sup>(٥)</sup> فيه إشارة إلى أحد القولين. أن الموقودة والمنخنقة، وما صار إلى حالة لا تدوم حياته معها فإنه يذكي؛ لأنه قيدها هنا بالقتل، وذلك يشير إلى أن القتل إذا لم يقع لم يحرم الأكل بالتذكية

(١) حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه». رفع بهذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والأصوليين... وهو في ثلاثة أماكن من الشرح الكبير.

وقال غير واحد من مخرجيه وغيرهم: أنه لم يظفر به، وقد رواه ابن ماجه، وابن أبي عاصم باللفظ: «وضع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ، والنسيان، والأمر يكرهون عليه».. ورواته ثقات وكذا صححه ابن حبان.

راجع (تمييز الطيب من الخبيث لأبن الربيع رفع).

(٢) هكذا في د. وفي ز: أن العامد غير معذور، وقاصد المخالفة ماعليه الشرع.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٢٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٥٣٠).

(٥) وقيد: الوقيد والموقود: هو الذي يقتل بغير محدد من عصا أو حجر وغيرهما.

وقد ذكر مسلم أيضا: «وما أصبت بكلكب الذى ليس بمعلم فأدركت ذكاته فكل»<sup>(١)</sup> ولم يشترط أن يدركها وبها حياة تدوم، مع أن قوله عليه السلام «أدركت» إشارة إلى أنه لو لم يدركه لفات.

وأما قوله عليه السلام فى المِعْرَاض: «إذا أصاب بعرضه فإنه وقيد» فإن من شرط العقر عندنا: أن يقع على صفة فيها تنييب<sup>(٢)</sup> وإدماء، أو ما فى معنى ذلك.. فإن مات الصيد انبهارا أو زوعا من غير مماسة أداة الصائد لم يؤكل بغير خلاف، وإن كان بعد مماسة أداة الصائد وإدماؤها على ما ذكرنا أكل بغير خلاف، وإن كان بمماسستها مصادمة أو ما فى معناها: ففى أكله قولان:

إذا كان ذلك من الكلاب فوجه المنع قوله عز وجل: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ وظاهره ما جرح؛ ولأنه فى معنى المِعْرَاض، وقد ورد به الحديث، ووجه الجواز قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ وهذا إمساك. وقوله صلى الله عليه وسلم لعدي: «فإن ذكاته أخذه»<sup>(٣)</sup> أوردته مسلم، ولأنه فعل حيوان غير مميز ولا مضاف للصائد الذى هو مميز وهو مما يقتل<sup>(٤)</sup> أحيانا، فوجب أن لا يمنع قياسا على التنييب والإدعاء، بخلاف المِعْرَاض الوارد به الحديث أن الذى يصيد الصيد به موقوذة.

قال الهروى: المِعْرَاض سهم لاريش فيه ولا نصل. وقوله عليه السلام: «خَرَقَ» معناه: نفذ. يقال: سهم خازق وخاسق للنافذ. والوقيد والموقوذة. يعنى: [هى]<sup>(٥)</sup> التى تُقتل بعصا أو حجارة لاحد لها فتموت بلا ذكاة، يقال: وقدها أقدها: إذا أئختتها ضربا.

وفى حديث عائشة رضى الله عنها، تصف أباه رضى الله عنه: «فَوَقَدَ النُّقَاقَ»<sup>(٦)</sup> تريد: أنه دمه وكسره.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٣٠).

(٢) هكذا فى نسختي د، ز وفى ح والتونسية: تسيب.

(٣) معناه: إن أخذ الكلب الصيد وقتله إياه ذكاة شرعية

بمعنى: ذبح الحيوان الإنسانى.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: صفحة ١٥٣٠).

(٤) هكذا فى نسختي د، ز. وفى (ح): يقتل.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من د ساقطة من ز.

(٦) راجع (النهاية لابن الأثير: وقذ).

قوله عليه السلام: «فإن رميت سهمها فاذكر اسم الله، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت، وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض طرقه: «إلا أن تجده قد وقع في ماء، فإنك لا تدرى الماء قتله أو سهمك»<sup>(٢)</sup>.

## [ باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجدته ]

وفي بعض طرقه، وقال في الكلب: «كل بعد ثلاث إلا أن يُتَنَفَّذَ»<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ: من شرط استحابة الصيد أن يتبعه الصائد رجاء أن يدركه فيذكيه، فإن لم يفعل وتأخر عنه من غير عذر، ثم أتاه فوجده ميتاً وبه أثر<sup>(٤)</sup> سهمه أو كلبه.. فالمشهور من المذهب: أنه لا يؤكل؛ لجواز أن يكون لو اتبعه لأدركه وصار أسيراً له حتى لا تجوز تذكيته بالعقر.

وحكى ابن القصار جواز أكله وكأنه رأى أنه لا تسقط التذكية المحققة بهذا الأمر المجوز.. وقد قال في كتاب مسلم: «فإن أخذته ذكاته»<sup>(٥)</sup> ولم يشترط في هذا أيضاً الذي بات<sup>(٦)</sup> ولم يبين أن يكون اتبعه أو لم يتبعه.

وأما إن بات عنه الصيد ثم وجدته بعد ذلك وفيه أثر سهمه أو كلبه؛ ففي المذهب ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يؤكل لهذه الأحاديث..

والثاني: أنه لا يؤكل لقول ابن عباس: «كل ما أضمت ولا تأكل ما أنميت»<sup>(٧)</sup>.  
ومعنى: ما أضمت: ما لم يغيب عنك وما أنميت: ما غاب عنك<sup>(٨)</sup>.

والقول الثالث: إجازة ذلك في السهم، ومنعه في الكلب؛ لأن السهم يقتل بالرمية الواحدة، والكلب يقتل على جهات مختلفة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٥٣١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٥٣٣).

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): وفيه أثر سهمه.

(٤) راجع (ماتن ٢٩٧ هامش رقم ١).

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: صمم).

وأما قوله عليه السلام: «ما لم يُتَنَّن» فإن ذلك لأن النفوس تعافه وتستقذره الطباع؛  
فنهى عنه تنزيها، أو يكون ذلك يضر بالأجسام ويسقمها فنهى عنه تحريها .  
وقد روى: «أنه صلى الله عليه وسلم: أكل إهالة سَنَخَة، والسَنَخَة: المتغيرة، ومحملها  
على أنها لم تضر، ولم تُستَقْذَر، فلا يكون ذلك مخالفا لهذا الحديث<sup>(١)</sup>.

## [ باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع ] [ وكل ذى مخلب من الطير ]

قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كُلِّ ذى ناب من السباع»  
وفي طريق آخر: «كل ذى ناب من السباع أكله حرام»  
وفي طريق آخر: «نهى عن كل ذى ناب من السباع، وكل ذى مِخْلَب من الطير»<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ: اختلف الناس في السباع ففي ذلك روايتان:  
التحريم والكراهية، وبالتحريم قال أبو حنيفة والشافعي  
وهذا الحديث الذى أورده مسلم. نصُّ في التحريم.  
وكأن أصحابنا تعلقوا في الكراهية بقوله سبحانه ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ  
مُحَرَّمًا﴾<sup>(٣)</sup> الآية. وليس فيها ذكر السباع.  
وهذا فيه نظر؛ لأنه إنما أخبر - عليه السلام - عن أنه لا يجد محرَّمًا إلا ما ذكر، وقد يمكن  
أن يوجد فيما بعد

وقد ذكر أن الحديث ورد بعد؛ لأن الآية مكّية وهو مدنى، وأيضا فإن الآية خبر عن أنه  
لم يجد، وتحريم السباع حكم. والأحكام يصح نسخها، والأخبار لا يصح نسخها، ولا يمكن  
تعارضها إلا على وجه يمكن فيه البناء، فإذا أخبر أنه لا يجد محرما، ووجدنا نحن محرما حملناه

(١) فيه: أن خياطا دعاه فقدم إليه: إهالة سَنَخَة.

السَنَخَة: المتغيرة الريح. ويقال بالزأى.

راجع (النهاية لابن الأثير: سنح).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٣٢).

(٣) سورة الأنعام آية: ١٤٥.

على أنه أوحى إليه به فيما بعد، لأنه لو كان أوحى إليه به فيما قبل وكان الخبر عاما، صار الخبر كذبا وهذا لا يصح.

وأياضا فإن قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ لا يقضى بتحليل سوى المستثنى لأنه إذا نفى التحريم لم يكن ذلك نصا في إثبات التحليل، ونحن نقول:

إن الأشياء قبل ورود الشرع لا نثبتها محرمة، ولا يكون ذلك منا تصريحاً بأنها محللة، بل الغرض نفى ورود الحكم وتكون باقية على أصلها قبل الشرع.. وفيه خلاف بين أهل الأصول لكن إن كان المراد من الاحتجاج بالآية نفى وجود التحريم الشرعى فى زمن نزولها، فهذا صحيح، ولكن إثبات حكم معين أو نفى نزول حكم فيما بعد لا يصح ادعاؤه.

وأما نفيه عليه السلام: عن كُلِّ ذى مَخْلَبٍ من الطير فيه. قال أبو حنيفة والشافعى، ومذهبنا:

أن أكلها ليس بحرام.. ولعل أصحابنا يحملون هذا النهى على التنزيه، ويرون: أنها قد تكون تنصيصاً من السموم ما يخشى منه على أكلها، وهذا ضعيف ولا يمكن ترك الأحاديث بمثل هذا التقدير؛ لكن إنما يجب النظر بين الآية وهذا الحديث: وهل تكون الآية تقتضى جواز أكل كل ذى مَخْلَبٍ أو لا<sup>(١)</sup> تقتضيه؟ وقد نبهنا على التحقيق فى ذلك، فإن كانت لا تقتضيه نظر فى النهى: هل يحمل على التحريم أم الكراهية؟. وفيه خلاف بين أهل الأصول.

ونظر أيضا فى قول الراوى:

نهى. ولم ينقل لفظ النبى صلى الله عليه وسلم: هل يؤخذ بذلك على ظاهره أم لا؟ وهذا أيضا مبسوط<sup>(٢)</sup> فى كتب الأصول فهذا التحقيق فيه.

## [ باب إباحة ميتات البحر ]

قوله: ﴿فَرَفَعْنَا لَنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ دَابَّةً تَدْعَى الْعَنْبَرُ﴾.

قال أبو عبيدة مَيِّتَةً. ثم قال: «لا. بل نحن رُسُلُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفى

(١) أولا - هكذا فى نسخة د، ز والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى د، ز، و(م والتونسية) وفى (ح): مشروط.

سبيل الله. وقد اضطُررتم؛ ثم قال: وأقمنا عليها شهرا، ونحن ثلاثٌ مائة حتى سَمِنًا»<sup>(١)</sup>  
الحديث.

وفيه: «فلما قدمنا المدينة أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له؛ فقال.  
«هورزق أخرجه الله تعالى لكم. فهل معكم من لحمه شيء فتطعموننا؟ قال:  
فأرسلنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [منه]<sup>(٢)</sup> فأكله.

قال الشيخ: جميع ما في البحر مباح عند مالك على الجملة على اختلاف أشكاله  
وأسمائه حية وطفية لكنه توقف في خنزير الماء.

واستثنى الشافعي الضفدع. وقال أبو حنيفة: ماسوى السمك لا يؤكل، ومنع من أكل  
الطافي.. وأجاز مامات لسبب كالذى يحزُر عنه الماء فيموت أو يموت من شدة حرٍّ أو برِّد.

ولنا في إباحة جميع ما فيه على الإطلاق قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ  
مَتَاعًا لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فعم. وإنما توقف مالك في خنزير الماء؛ لأن هذه الآية يقتضى عمومها  
إباحته.. وقوله عز وجل: ﴿وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾<sup>(٤)</sup> يقتضى تحريمه إن صح أن يُسمى خنزيرًا في  
اللغة؛ فلما تعارض العمومان توقف، أو يكون لم يتوقف من ناحية التعارض لكن من ناحية  
التسمية: هل هي ثابتة في اللغة أم لا؟.

ولنا في إباحة الطافي منه قوله صلى الله عليه وسلم: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»<sup>(٥)</sup>.  
وحديث أبي عبيدة هذا، وقد ذكر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه إختياراً.

وتضمن حديث أبي عبيدة أيضا الرد على أبي حنيفة في منعه ماسوى السمك؛ لأن  
هذه الدابة التى تُسمى العنبر<sup>(٦)</sup>.. الظاهر أنها ليست من السمك.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٥٣٥).

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر السابق.

(٣) سورة المائدة آية : ٩٦.

(٤) سورة المائدة آية : ٣.

(٥) راجع النهاية لابن الأثير: طهر.

(٦) العنبر: هى سمكة كبيرة بحرية تتخذ من جلدها التراس. ويقال للترس: عنبر.

وفي الحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى ناحية السيف؛ فجاءوا؛ فألقى الله لهم دابة يقال لها:  
العنبر فأكل منها جماعة السرية شهرا حتى سمئوا. راجع (لسان العرب: عنبر).

وأما منع أبي حنيفة والشافعي للضَّفَدِ، فلعلَّهما تعلقا بما خرجهُ النَّسائي: «أن طيباً ذكر ضِفْدَعاً في دواءٍ عند النبي صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتله»<sup>(١)</sup>. ولعل هذا الحديث لم يثبت عند مالك أو يحمل إن ثبت على الاستحباب<sup>(٢)</sup>.  
وأما قوله: «كنا نضرب بعصينا الخَبَطَ»<sup>(٣)</sup>.

هو أن يضرب الشجر بعصى ليتحات ورقه، واسم الورق المخبوط: خَبَط. وهو من علف الإبل.

قوله: «من وقب عينه».

يعنى: من داخل عينه من قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ شَرَّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾<sup>(٤)</sup>. يعنى: دخل في الظلمة.

وقوله: «تزدونا من لحمه وشائق»<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عبيد: هو اللحم يُؤخذ فيغلى إغلاءً ويُحمل في الأسفار ولا ينضجُ فيتهراً. يقال<sup>(٦)</sup>: «وَشَقَّتْ اللحم [فاتشق]<sup>(٧)</sup> وأوشقته. والوشيقة: القديد. ومنه الحديث:

«فتوا شقوه بأسيا فهم»<sup>(٨)</sup>. أى: قطعوه كما يقطع اللحم إذا قُدِّد.

وقوله: «حتى ثابت أجسامنا».

أى: رجعت إلى ماكانت عليه، والراجع: هو الثابت من ثاب يثوب.

وقوله: «في حجاج عينه».

يقال: حجاج وحجاج بفتح الحاء وكسرها<sup>(٩)</sup>.

(١) راجع (سنن النسائي ٢: ٢٠٢).

(٢) هكذا في د. وفي (زح): يحمل على الاستحباب.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٣٥).

(٤) سورة العلق آية: ٣.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٣٥).

(٦) هكذا في د. وفي ز: يقول.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من زح. وساقط من د.

(٨) ومنه حديث (حذيفة) «أن المسلمين أخطئوا بأبيه؛ فجعلوا يضربونه بسيوفهم - وهو يقول: أبى أبى - فلم يفهموه حتى انتهى إليهم وقد نواشقوه بأسيا فهم».

راجع (النهاية لابن الأثير: وشق).

(٩) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٣٦).

## [ باب تحريم أكل لحم الحمرا الإنسيّة ]

قوله: «نهى عن أكل لحوم<sup>(١)</sup> الحمرا الأهلية» وفي بعض طرقه: «حرّم لحوم الحمرا الأهلية».

قال الشيخ: المذهب عندنا على قولين في الحمرا الإنسية فقيّل: بالتحريم. وقيل بالكراهة المغلظة. فمن قال بالتحريم تعلق بالحديث المذكور فيه التحريم، وهو نص في بابه فيكون هذا النص مؤكداً لظاهر القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾<sup>(٢)</sup>. فذكر المنافع التي<sup>(٣)</sup> خلقها لها، ولو كان أكلها<sup>(٤)</sup> مباحاً لنبه عليه<sup>(٥)</sup> سبحانه، وذكر وجه المنّة به على عباده، كما ذكر غيره من المنافع.

ووجه القول بالكراهة ما وقع من الاضطراب بين الصحابة في هذا النهي؛ فذكر مسلم قال: «تحدثنا يئنا قلنا: حرّمها البتة أو حرّمها من أجل أنها لم تُحمّس<sup>(٦)</sup>». وفي بعض طرقه: «فقال ناس: إنما نهى عنها لأنها لم تُحمّس. وقال آخرون: نهى عنها البتة».

وذكر ابن عباس<sup>(٧)</sup> قال: لا أدري أنهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنها كانت حمولة الناس؛ فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرّمها<sup>(٨)</sup> في يوم خير «الحمرا الأهلية»<sup>(٩)</sup>.

وفي بعض طرقه: جاء جاء<sup>(١٠)</sup>؛ فقال: يا رسول الله! أكلت الحمر. ثم جاء آخر فقال: يا رسول الله! أفنيت الحمر، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا طلحة فنادى: إنّ الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمرا، فإنها رجس أو نجس<sup>(١١)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): لحم.

(٢) سورة النحل آية ٨.

(٣) هكذا في ز، ح. وفي د: حلالاً.

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): ذكر مباحاً.

(٥) هكذا في ز. وفي د، ح: عليه.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٣٧).

(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: عن ابن عباس.

(٨) هكذا في د. وفي ز، ح: أو حرّمه.

(٩) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٣٩).

(١٠) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): جاء.

(١١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٤٠).



وفي بعض طرقه: «لما فتح خير أصبنا حمارا خارجا من القرية؛ فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها فإنها رجس من عمل الشيطان فأكفئت القدور بها فيها».

وقد تخرج أبوداود: قلت: يارسول الله أصابتنا سنة ولم يكن في مالى ما أطعم أهلى إلا سبآن حمر وأنت حرمت لحوم الحمر الأهلية، فقال: أطعم أهلك من سمين حمر، وإنما حرمتها من أجل جوال القرية<sup>(١)</sup>؛ فلما رأى بعض أصحابنا هذا الاضطراب في علة النهى: هل لأنها لم تُحمَس أو لأنها فُئيت أو من أجل جوال القرية؟ قالوا: بالكراهة المغلظة دون التحريم؛ لأن هذه العلة قد تذهب فيذهب التحريم بذهاها، ولكن يبقى على هذا سؤال. يقال:

لو كانت هذه علة التحريم لما أمرنا بإكفاء القدور وكسرها ولا عدل عنه لما رُجع إلى غسلها، بل هذا يشير إلى ما وقع في الطريق الآخر، وهو قوله عليه السلام: «فإنها رجس أو نجس».

قيل: لأجل هذا التعليل الآخر قوى التحريم عند بعض أصحابنا. وقد تكون العلة المتقدمة أسبابا نزل عندها الحكم معللا بها ذكر مناديه صلى الله عليه وسلم.

وقوله عليه السلام في حديث أبى داود: «من أجل جوال القرية» مأخوذ من الجلّة، وهى: العذرة سميت بها لأكلها لها.

وأشد ما في هذا قوله عليه السلام عند أبى داود: «أطعم أهلك من سمين حمر».

ولعل الحديث لم يثبت عند أصحابنا أو يكون قضية في عين لا تتعدى، أو القصد منه نفى التحريم، وإن كان لحومها مكروهة.. وقد ذكر: أنه ما عنده ما يطعم أهله إلا الحمر وهذا ضرر.

قال الشيخ وفقه الله: خرج مسلم في حديث البراء: «أصبنا يوم خير حمر»<sup>(٢)</sup> الحديث

(١) راجع (سنن أبى داود ٢: ٢٢١).

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٥٣٩).

عن ابن مُثَنَّى، وابن بَشَّار، وذكر السند: قال البراء: «أصبنا يوم خير حمراً فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم «أن اكفئوا القُدور»<sup>(١)</sup>.

قال أبو مسعود<sup>(٢)</sup>، لهذا الحديث تعليل وهو مرسل<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: وهذا مما يجب النظر فيه لأنه لم يعين المنادى ولا ذكر إضافية نص قوله إلى النبي<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وسلم، ولكن الأظهر: أن النداء من الجيش لا يخفى عن الإمام، والصاحب أضافه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهذا مما يعلم بقرينة الحال.. وقد قال بعد هذا: فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا طلحة فنادى: إن الله ورسوله فأضاف الأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم على الجملة وسمى المنادى وذكر ما نادى به.

والظاهر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك اللفظ.

قوله: «اكفئوا القُدور» يقال: كفأت القِدَر وكَفَّتْهَا<sup>(٥)</sup>، وقلبتُها لتَفْرِغَ ما فيها، وكفأتُ الإِناء إذا أَمَلْتَهُ.

قال ابن السكيت. يقال: كفأت وكَفَّتْ وأكفأت<sup>(٦)</sup>.

## [ باب في أكل لحوم الخيل ]

قوله: «نهى عن لحوم الحُمَر الأهلية وأذن في الخيل»<sup>(٧)</sup>.

قال الشيخ وفقه الله: أما الحمر فقد فرغنا من ذكرها.

(١) آكفئوا: قال، القاضى: ضبطناه بألف الوصل وفتح الفاء من: كفأت. ثلاثى ومعناه: قلبت.. ويصح قطع الألف وكسر الفاء من: أكفئت. رباعى، وهما لغتان بمعنى.  
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٣٩).  
(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: ابن مسعود والصواب ما أثبت.  
(٣) المرسل: هو ما سقط من آخر إسناده الصحابى.. وذكر: أن هذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٣: هامش ص ٩٢).

وقال الشيخ النووي فى مقدمته لصحيح مسلم.

قال المازرى: وهذا يومهم خلا فى ذلك الكتاب، وذلك ليس كذلك، وليس بشيء. من هذا، والحمد لله مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هى موصولة من جهات صحيحة لاسيا ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة؛ ففى نفس الكتاب وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ١٨).

(٤) هكذا فى نسختي د، ز. وفى (ح): للنبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) هكذا فى د. وفى ز، ح: وليبيتها.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٣: ٩٢) وتحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٤١.

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٣: ٩٥).

وأما الخيل فاختلف الناس فيها؛ فأباح أكلها الشافعي ومذهبنا أنها مكروهة.  
وقال الحكم: حرم القرآن الخيل. وتلا الآية؛ فتعلق الشافعي بقوله: «وَأَذِنَ» والإذن: إباحة.

وقد خرج النسائي وأبودوداد عن خالد بن الوليد: «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول:

«لا يجل أكل لحوم الخيل والبغال والحمير»<sup>(١)</sup>.

قال النسائي: يشبه إن كان هذا صحيحا أن يكون منسوخا؛ لأن قوله: «أَذِنَ في لحوم الخيل»<sup>(٢)</sup>. دليل على ذلك.

ولما رأى أصحابنا اختلاف هذه الأحاديث، وكان حديث جابر أصح، قدّموه في نفي التحريم، وقالوا بالكراهة لأجل ما وقع<sup>(٣)</sup> في معارضته بالحديث الآخر، ولما يقتضيه ظاهرا الآية وقد ذكر فيها الخيل كما ذكر الحمير وبه على المنة بما خلقت له ولم يذكر الأكل.

### [ ذكر أحاديث الضب ]<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ». وفي بعض طرقه: «أحرام هو يارسول الله؟ قال: لا. ولكنه لم يكن بأرض فومى. فأجذني أعافه»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: اختلفت طرق الأحاديث في علة امتناعه [صلى الله عليه وسلم]<sup>(٦)</sup> من أكله؛ فذكر مسلم أنه تركه عليه السلام لأنه عافه. وذكر في طريق أخرى أنه قال: «لا أدري لعله من القرون التي مُسَحَّتْ»<sup>(٧)</sup>.

(١) يشير إلى الآية ٨ من سورة النحل وهي: (والخيل والبغال والحمير لتركبوها).

(٢) راجع (سنن النسائي ٢: ١٩٩. وسنن أبي داود ٢: ٣١٦).

(٣) هكذا في د. وفي زح: من بدل في.

(٤) الضب: حيوان من الزحافات شبيه بالجرذان، ذنبه كثير العقد.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٥٤٢) وذكر له عنوان في نسخ المعلم.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٤٣).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من زح. وساقط من د.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٤٩).

وفي غير كتاب مسلم: أنه قال صلى الله عليه وسلم: «إني تحضرني من الله حاضرة»<sup>(١)</sup>  
يُريد: الملائكة عليهم السلام فأخبرهم، لأنَّ دله رائحة ثقيلة»<sup>(٢)</sup>.

وإتقاه لأجلهم كما يتقى الثوم.

وأما التعليل بأنه يخاف أن يكون من المسوخ؛ فإن هذا لم يتحقق وفيه التوقى لأجل  
الشك، وقد تقدم أصل هذا.

وقوله عليه السلام: «أعافه» معناه: أكرهه. يقال: عفت الشيء أعافه عيفا. إذا كرهته.  
وعَفَتْهُ أَعِيفُهُ عِيفَةً من الزجر. وعاف الطير يعيف. إذا حام على الماء ليجد فرصة فيشرب.

والمحنوذ: المشوى. وقيل: المشوى على الرضف، وهى الحجارة المحماة. قال أبو الهيثم:  
أصل المحنوذ من حنّاذ الخيل، وهو أن يُظَاهَرَ عليها جُلٌّ فوق جُلٍّ ليعرق تحته.

قال ابن عرفة فى قوله عز وجل: ﴿أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾<sup>(٣)</sup>. أى: مشوى بالرضاف  
حتى تقطر عرقا. يقال: حنذته الشمس والنار إذا شوته.

وقوله: «فى غَائِطٍ مَضِيَّةٍ»<sup>(٤)</sup>. يريد: أرضا متطامنة ذات ضباب.

## [ باب إباحة الجراد ]

قوله: «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: سبع غزوات نأكل الجراد»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: اضطرب المذهب عندنا فيه، واختلف الناس أيضا: هل تحرم ميتته لعموم  
قوله عز وجل ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾<sup>(٦)</sup>. أو يحل لقوله صلى الله عليه وسلم: «أُحِلَّتْ لى

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: حضر).

(٢) هكذا فى د. وفى ز: ثعلبة.

(٣) سورة هود آية: ٦٩.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٥١).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٥٢).

(٦) سورة المائدة آية: ٣.

(٧) روى: «أُحِلَّتْ لى ميتتان ودمان السمك والجراد، والكبد، والطحال» عبد الرحمن بن بدر بن أسلم عن أبيه عن ابن  
عمر. رفعه بهذا وهو عند الدارقطني من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم به مرفوعا.  
وقال: إنه أصح، وكذا صحح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم ومع ذلك فحكمهما الرفع.  
راجع: (تميز الطيب من الخبيث. للديبغ: أُحِلَّتْ).

ميتان الحود والجراد». والمشهور عنبدنا: افتقاره إلى الذكاة... وقال مطرف<sup>(١)</sup>: يؤكل بغير ذكاة لأن عامة السلف أجازوا أكل ميت الجراد.. وعلى القول بافتقاره إلى الذكاة اختلف في ذكاته؛ فقال ابن وهب<sup>(٢)</sup>: أخذه ذكاته.

وقال ابن القصار<sup>(٣)</sup>: لا تؤكل ميتته ولو وقع في قدر أو نار وهو حي لا يؤكل<sup>(٤)</sup>.

وفي المدونة: لا يؤكل إلا أن يموت من فعل يفعله بها بقطع أرجلها أو أجنحتها أو بطرحها في نار فيسلقها أو يقلبها.

وقال أشهب<sup>(٥)</sup> في مدونته: لا يؤكل إذا قطعت أجنحته أو أرجله، ثم مات قبل أن ينسلق، فلا يؤكل إلا أن يقطع رأسه أو يعتمل حيا. يريد: يطرح في نار أو ماء. واختلف إذا سلقت الأحياء مع الأموات أو الأرجل معها؛ فقال أشهب في مدونته: يطرح كله وجميعه حرام.

وقال سحنون<sup>(٦)</sup> تؤكل الأحياء بمنزلة خشاش الأرض يموت في القدر. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه سئل عن الجراد؛ فقال: «أكثر جنود الله تعالى لا آكله ولا أحرّمه»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) مطرف: هو مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار العساري الحلالي، أبو مصعب. ويقال: أبو عبد الله مولى ميمونة أم المؤمنين. كان جد ابن سليمان مشهورا مقدما في العلم والفقه، وهو ابن أخت مالك بن أنس (الإمام). راجع (الديباج المذهب لابن فرحون ص ٣٤٥).

(٢) ابن وهب: راجع (ج ١: ٤٣ من هذا الكتاب).

(٣) ابن القصار: راجع (ج ١: ٢٤١، ٤٣٧ من هذا الكتاب).

(٤) هكذا في د. وفي زح: لا آكل. والصواب ما أثبت.

(٥) أشهب: ابن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو نمر القيسي الجعدي من ولد جعدة بن كلاب بن ربيعة بن عامر. اسمه مسكين. وهو من أهل مصر من الطبقة الوسطى ومن أصحاب مالك. وأشهب لقب.

راجع (الديباج المذهب لابن فرحون ص ٩٨).

(٦) راجع (ج ١: ٢٠٧ من هذا الكتاب).

(٧) راجع (سنن أبي داود ٢: ٢٣١).

## [ باب إباحة الأرنب ]

قوله: «فَاسْتَبْعَنَّا أَرْنبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَعَبُوا»<sup>(١)</sup>

قال ابن القوطية<sup>(٢)</sup>: نَفَجَ الأرنب وغيره نُفُوجًا: جرى بسرعة. والرجل افتخر بما ليس عنده ولا فيه والشئ عظمته والريح جرت بغته. وقال في حرف مثل هذا الوزن: بَعَجَ بطنه بُعَجًا ومنه<sup>(٣)</sup>: تَبَعَجَ السحاب بالمطر. وبعجه حُبُّ كذا: اشتد وجده به.

وقوله: «فَلَعَبُوا».

اللُّغُوبُ: الإعياء: يقال: لَغِبَ - بفتح الغين - يلغِبُ لغوبًا. ولَغِبَ - بكسر الغين - لغة.

## [ باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو. وكراهة الخذف ]

قوله: «نَهَى عَنِ الْخَذْفِ»<sup>(٤)</sup>.

قال الليث: الخذف: رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سَبَّابَتَيْكَ، أو تجعل مِخْدَفَةً من خشبة ترمى بها بين إبهامك والسبابة.

## [ باب النهى عن صبر البهائم ]

قوله: «نَهَانَا أَنْ تُصْبِرَ الْبَهَائِمُ»<sup>(٥)</sup>. معناه: نهانا أن نحبسها وهي حية ثم نرميها، وكل من حُبِسَ لقتل أو يمين فهو قَتْلٌ صَبْرٌ<sup>(٦)</sup> ويمينٌ صَبْرٌ.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٥٣). واللسان - لغب ولفظ (فسعى القوم فلغبوا وأدركتها) أى تعبوا وأعيوا.

(٢) راجع (ج ١: ٢٨٤ من هذا الكتاب).

(٣) هكذا في د. وفي (ح): شقه.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٥٤).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٥٦).

(٦) هكذا في نسخة د. ز. وفي (ح): أو يمين صبر.

## كتاب الأضاحي<sup>(١)</sup>

### [ باب وقتها ]

قوله: «شهدت الأضحى مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يَعدُ أن صلى وفرغ من صلاته وسلم<sup>(١)</sup> ، فإذا هوي رى لحم أضاحي قد ذبحت قبل أن يفرغ من صلاته<sup>(٢)</sup>». فقال: من كان ذبح أضحيته قبل أن يُصلّى أو نُصلّى. فليذبح مكانها أخرى، ومن كان لم يذبح فليذبح باسم الله<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله -: اختلف الناس في الأضحية، فعندنا أنها سنة مؤكدة. وقال أبو حنيفة: والليث والأوزاعي إنها واجبة؛ واشترط أبو حنيفة في الوجوب: أن يكون المضحى يملك نصاباً.

وقد زعم بعض شيوخنا: أن المذهب على قولين في وجوبها، وخرّج القول بالوجوب من قوله في المدونة: «إذا اشتراها ولم يضح حتى ذهبت أيام الأضحى أثم». وكان شيخنا يُنكر هذا الاستقراء ويقول: لعله رآه باشترائها مُلتزماً لذبحها فأثم لترك

(١) جاء هذا بعنوان - كتاب الضحايا - في (م) خاصة وكذا بهامش ح بخط مغاير لخط الأصل.

قال القاضي: وقيل: سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى، وهو ارتفاع النهار.

وفي الأضحى لغتان: التذكير لغة قيس، والتأنيث لغة تميم.

وقال الجوهري قال الأصمعي فيها أربع لغات: أضحية وإضحية: بضم الهمزة وكسرهما، وجمعها: أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها. واللغة الثالثة: ضحية. وجمعها: ضحايا - والرابعة: أضحاة. والجمع أضحي كالأطاة، وأرطى، وبها سمي يوم الأضحى.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٥١).

(٢) ما بين الرقعتين سافط من د.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ ١٩٦٠).

ما التزم، وخَرَّجُوا القول بالوجوب أيضا من قوله في الموازية<sup>(١)</sup>: «هى سنة واجبة.. وهذا قد يقال فيه أيضا: إنهم ربما يطلقون هذا اللفظ تأكيدا للسنة، لكن ابن حبيب<sup>(٢)</sup> نص على التأنيم، وهو من كبار أصحاب مالك، ولكن قد وقع لأصحابنا أيضا التأنيم بترك السنن على صفة، وقد يكون هذا التحوُّن ابن حبيب، وإن كان الأظهر حمل مثل هذا الجواب على إفادة الإيجاب.

وقد تعلق من نفي الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم: «من رأى هلال ذى الحجة وأراد أن يضحى، فلا يأخذ من شعره، ولا من أظفاره حتى يضحى»<sup>(٣)</sup> فوكل الأضحى إلى إرادته؛ وذلك يدل على نفي وجوبها.. وهذا قدح فيه بأنه قد يستعمل مثله في الواجب؛ فيقال: من أراد أن يحج فليلبى، ومن أراد أن يصلى الظهر فليتوضأ.

وتعلقوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت بالنحر وهو لكم سنة»<sup>(٤)</sup>.

وروى: «ثلاث هن على فرائض، وهن لكم تطوع: النحر، والوتر، وركعتا الفجر»<sup>(٥)</sup>.

وتعلق من أثبت الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بُرْدَة: «اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك»<sup>(٦)</sup>.

وقوله عليه السلام: «فمن ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى».

وهذا الأمر وذكر الأجزاء يدلان على الوجوب، وقدح في هذا بأنه لما خالف السنة بأن أوقعها على غير الجهة المشروعة بيّن له الجهة المشروعة؛ فقال: «اذبح مكانها». وقال.

«لن تجزئ» يعنى: عن السنة التى شرعت.

(١) الموازية راجع (ج ١: ٤٩٤ من هذا الكتاب).

(٢) ابن حبيب راجع (ج ١: ٤٩ من هذا الكتاب).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٧٧. وسنن أبى داود ٢: ٨٥).

(٤) و٥٣- راجع (سنن الدار قطنى ٤: ٢٨٢).



وقد خرج الترمذى والنسائى وغيرهما: «على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة»<sup>(١)</sup> أتدرون ما العتيرة؟ هذه التى يقول الناس: الرجبية». ولفظة. (على) تفيد الوجوب.

وهذا الحديث لعله لم يثبت عند من أنكر الوجوب.

وقد قال بعض المحدثين: هو ضعيف المخرج، وأظنه لكون أحد رواته مجهولا، لاسيما وقد عطف على الأضحية العتيرة، وهى غير واجبة باتفاق، ولوصح نسخ وجوب العتيرة، كما قال أبو داود لأمكن أن يحمل قوله عليه السلام: «على أهل كل بيت» أن المراد به: عليهم إذا أرادوا إقامة السنة، وقد قال تعالى في المتعة: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال عليه السلام: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»<sup>(٣)</sup> ولم يحمل ذلك مالك على الوجوب؛ لأدلة قامت عليه فكذلك هذا.

وأما العتيرة: فقد فسرهما في الحديث: بأنها الشاة التى تذبح في رجب، وهو الذى يشبه في معنى الحديث.. وأما العتيرة التى تعرفها الجاهلية: فهى الشاة تذبح ويصب من دمها على رأس الصنم، والعِترُ<sup>(٤)</sup> بمعنى الذبح.

قال الحارث بن حلزة<sup>(٥)</sup>:

عَتَا بِاطْلًا وظُلْمًا كَمَا تُعْ — تَرُعْنَ حَجْرَةَ الرَّيْضِ الظُّبَاءِ

وقال أبو عمرو الشيبانى: سمعت الأصمعى ينشد هذا البيت فصحف: تعتربتعز. فقلت له: وما تعتر؟ قال: تنحر العنز، وهى الرمح الصغير. فقلت له: إنها هى: تعتر. فصاح على فأكثر. فقلت له [لا]<sup>(٦)</sup> إنك لاترويه بعد اليوم إلا كما قلت لك.

وذكر بقية الحكاية وفيها: أن الأصمعى أيضا ألقى عليه بيتا غلطه فيه ذكر فيه: الفراء ففسره الشيبانى على أنه جمع فرو. فقال له الأصمعى: أخطأت.

(١) العتيرة: ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية أيضا. واتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٣: ١٣٦، سنن النسائى ٢: ٢٠٦).

(٢) سورة البقرة آية (١٨٠).

(٣) أخرجه أبو داود في (كتاب الطهارة ١: ٩٤).

(٤) هكذا في ح. وقي د: والعنز.

(٥) قال الحارث بن حلزة: يذكر قوما أدخلوهم بدنب غيرهم. اللسان (عنز).

راجع (اللسان: عنز ٦: ٢١١).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من د وساقطة من ز ح.

إنما هو جمع فَرَا، وهو حمار الوحش. هذا الكلام في وجوب الأضحية<sup>(١)</sup>.

وأما تفسير البيت: فمعنى عتًا: إعرًا. وكانوا في الجاهلية إذا طلب أحدهم أمرا نذر إن ظفربه ذبح عددا من غنم في رجب.. وهى العتائر؛ فإذا ظفربه فقد يضمن<sup>(٢)</sup> بغنمه، وهى الربيض، فيذبح عددها ظباء فضرب<sup>(٣)</sup> مثلا لمن أخذ بذنب غيره.

وأما ما تضمنته الحديث: من إعادتها إذا ذبح قبل الصلاة؛ فاختلف الناس فيه.

فعند مالك: أنه لم يشرع الذبح إلا بعد صلاة الإمام وذبحه إلا أن يؤخر تأخيرا يتعدى فيه فيسقط الاقتداء به.

وعند أبى حنيفة [يعتبر]<sup>(٤)</sup> الفراغ من الصلاة دون مراعاة ذبح.

وعند الشافعى: إذا حلت الصلاة وذهب مقدار ما توقع فيه فبأنصرام وقتها شرعت الذبيحة فاعتبر الوقت دون الصلاة.. واعتبر أبو حنيفة: الصلاة دون الذبح<sup>(٥)</sup>، واعتبر مالك: الصلاة والذبح جميعا.

فأما أصحابنا فيتعلقون بما ذكره مسلم عن جابر قال: صَلَّى بِنَا النَّبِىِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رِجَالٌ فَنَحَرُوا وَظَنُوا أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَحَرَ؛ فَأَمَرَ النَّبِىُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كَانَ نَحْرَ قَبْلِهِ أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرٍ آخَرَ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِىُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٦)</sup>. وهذا نص في مذهب مالك لأنه أمر بالإعادة من نحر قبله، ونهى عن النحر قبله، وذكر أنهم ظنوا: أنه عليه السلام نحر، فلهذا نحرُوا؛ فدل على أن هذا الحكم مشهور عندهم، ولم يَعْذِرْهُمْ لظَنِّهِمْ وَغَلَطِهِمْ.. وهذا يؤكد ما قاله مالك.

وأما أبو حنيفة: فتعلق بهذا الحديث الذى أخذنا فى الكلام عليه<sup>(٧)</sup>، وهو قوله عليه السلام: «من ذبح قبل أن نُصَلَّى - أو نُصَلَّى - فليذبح مكانها أخرى».

(١) هكذا فى د. وفى ز: الضحية.

(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: يظن.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: فيضرب. وانظر هذا الخبر فى اللسان (عتر).

(٤) ما بين المعقوفتين يقتضيهما السياق وذكر بهامش د.

(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: الصلاة دون الوقت.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الحقيق ٣: ١٩٦٤).

(٧) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: فى الكلام عنه.

وفي بعض طرقه: «من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها شاة».

وفي بعض طرقه: «ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين»<sup>(١)</sup>.  
فاعتبر في هذه الأحاديث: الصلاة دون الذبح.

وقال في بعضها: «فمن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه»، واشترط الذبح زيادة تفتقر إلى دليل.. وأما الشافعي فرأى: أن المراد بذكره الصلاة: الوقت. وجعل الفراغ منها علما عليه (٢)؛ فلهذا اعتبر الوقت.

هذا الكلام في مبتدئ زمن الذبح.. وأما منتهاه؛ فمن الناس من قال: يوم النحر خاصة. ومنهم من قال: يوم النحر ويومان بعده، وهو مذهب مالك.  
ومنهم من قال: يوم النحر وثلاثة بعده.  
ومنهم من قال: إلى آخر الشهر.

وقال أصحابنا قوله عز وجل: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(٣)</sup> يرد قول من قال: يوم النحر خاصة؛ لأن الأيام جمع لا يعبر به عن اليوم الواحد، وأقل الجمع: ثلاثة. على رأى كثير من أهل الأصول؛ فيحمل على هذا المتيقن وزيادة أيام عليه تفتقر إلى دليل.

وقوله في بعض طرقه: «إن عندى جذعة من المعز، فقال صلى الله عليه وسلم: أضح بها ولا تصلح لغيرك»<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض طرقه: «إن عندى عناق لبن وهى خير من شاتى لحم؛ فقال: هى خير من نسيكتيك، ولا تجزىء جذعة عن أحد بعدك»<sup>(٥)</sup>.

ففيه: دلالة على أن الجذع من المعز لا تجزىء في الضحايا.

وأما الجذع من الضبان فيضحى به<sup>(٦)</sup> خلافا لمن منعه.. والحجة في الإجزاء ما ذكره مسلم بعد هذا عن عقبة بن عامر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦١).

(٢) هكذا في ر. ح. وفي د: عليها.

(٣) سورة الحج آية: ٢٨.

(٤) و (٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦١).

(٦) هكذا في ر. ح. وفي د: بها.

على أصحابه ضحايا؛ فبقى عتود<sup>(١)</sup> فذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال: ضَحَّ به أُنْتُ.

وفي بعض طرقه عن عقبة بن عامر قال: «قسم فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحايا فأصابني جَذَع؛ فقلت: يا رسول الله إنه أصابني جَذَع فقال: ضَحَّ به»<sup>(٢)</sup>.

وعند النسائي وأبى داود: أنه كان عليه السلام يقول: «إن الجَذَع يُوقَى بما يوفى منه الثَّني».. وعند الترمذى عن أبى هريرة: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «نِعَمَ أَوْ سَمِعْتُ الْأَصْحِيَةَ الْجَذَعُ مِنْ<sup>(٣)</sup> الضَّانِ».

وإن تعلق المخالف بقوله عليه السلام في كتاب مسلم: «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جَذَعَةً مِنَ الضَّانِ»<sup>(٤)</sup>.

قيل: يصح حمل هذا على الاستحباب للمكثّر أن يذبح فوق سن الجذعة، لأعلى أنها لا تجزىء أصلاً. كيف؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جَذَعَةً مِنَ الضَّانِ».. ولو كانت لا مدخل لها في الأصاحي لم يقل هذا كما لم يقل ما لا يجزىء من الحيوان.

والأصناف التي يُضَحَّى بها: غنم، وإبل، وبقر. وعندنا: أن الغنم أفضل اتباعاً لفعل النبي صلى الله عليه وسلم في أضحيته.

وعند المخالف: الإبل أفضل لأنها أكثر ثمناً وأعم نفعاً، ولم يُرد عند مالك في الشرع هذا الذي ظنه المخالف، وإنما أراد ما هو أَرْطَبُ لحماً.

واختلف المذهب عندنا إذا عدل عن الغنم ما الذي يليها في الفضل، ف قيل: الإبل. وقيل: البقر.

(١) العتود: قال أهل اللغة العتود من أولاد المعز خاصة، وهو ما رعى وقوى. قال الجوهري وغيره: هو ما بلغ سنة. وجمعه: أعتدة وعدان. بتشديد الدال، والأصل: عتدان.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي: ٣: ١٥٥٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي: ٣: ١٥٥٥).

(٣) أخرجه النسائي في كتاب الضحايا في باب المثني والجذعة. وأبو داود في - باب ما يجوز من السن في الضحايا، والترمذى في باب ما جاء في الجذع من الضان في الأصاحي.

(٤) ذكر في باب سنن الأضحية.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي: ٣: ١٥٥٦).

وقوله عليه السلام: «هى خير نسيكك».

قال الشيخ أبو الحسن ابن القابسي<sup>(١)</sup> رحمه الله: فيه دلالة على أن ماذبح قبل الإمام: أنه لا يبيع وإن كان لا يجزىء؛ لأنه - عليه السلام - سباه: نسيكته، والنسيك لا يبيع. قول أنس: «وقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها. أو قال<sup>(٢)</sup>: فتجزعوها». قال الشيخ: أما: توزعوها. فمعروف.. وأما تجزعوها فبمعنى اقتسموها قطعة قطعة. والجزعة<sup>(٣)</sup>: القطعة. وقيل: البقية.

قوله: «ضحى بكبشين أملحين». تقدم تفسيره. وقوله: «وضع رجله على صفاحهما»<sup>(٤)</sup>. صفح كل شيء وجهه وناحيته.

[باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام]

قوله: «يا رسول الله! إنا لأقوالعدو غدا. وليست معنا مدى؛ فقال: أعجل أو أرن»<sup>(٥)</sup>:

(١) أبو الحسن القاسمي: هو على بن محمد بن خلف المعافري القيرواني أبو الحسن بن القابسي.. عالم المالكية بإفريقية في عصره. كان حافظا للحديث وعلله ورجاله؛ فقيها أصوليا أعمى من أهل القيروان. له تصانيف منها: «المهد» كبير جدا في الفقه، و«أحكام الديانات»، و«الملقذ من شبه التأويل»، «ملخص الموطأ - خ» و«الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين - خ».

راجع (الأعلام ج ٥: ١٤٥ ط. ثمانية. ووفيات الأعيان ١: ٣٣٩).

(٢) هكذا في ز: أو قال. وفي د، ح: وقال.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦٢).

(٣) ذكر في هامش الجزع: القطع.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦٦).

(٥) هكذا في ح، ووقع ضبط: أرن - بكسر الراء وسكون النون - ولم يذكر ياء الإشباع بعد النون. وجاء في نسخ المعلم: أرني.

هذا وقد اختلف في صيغتها ومعناها. قال الخطابي:

هذا حرف طال ما استثبت فيه الرواة وسألت عنه أهل العلم باللغة، فلم أجد عند واحد منهم شيئا يقطع بصحته، وقد طلبت به مخرجا؛ فرأيت أنه يتجه لوجه.

أحدها: أن الدم غير السن والظفر - أرن.

والثاني: أن يكون: إرن. بوزن: إعرن. من: أرن يأرن إذا نشط وخف. يقول: خف وأعجل لئلا يقتلها خنقا.

والثالث: أن يكون بمعنى أدم الحز ولا تفتّر من قولك: رنوت النظر إلى الشيء إذا أدمته، أو يكون: علاك وغلبك فقد ران بك.. ورين بفلان: ذهب به الموت.. وأران: القوم إذا رين بمواشيهم. أى: هلكت وصاروا ذوى رين في مواشيهم؛ فمعنى: إرن. أى صر ذا رين.

في ذبيحتك... ويهوز أن يكون أراد تعديه ران. أى: أزهق نفسها.

قال القسطلاني: بهيمة مفتوحة وراء ساكنة ونون ومكسورة وياء حاصلة من إشباع كسرة النون.

راجع (النهاية لابن الأثير: أرن).

ما أنهر الدم وذكّر اسم الله عليه فكلّ ليس السن والظفر. وسأحدثك: أما السن فعظم. وأما الظفر فمدى الحبشة.

قال: وأصبنا نهب إيل وغنم. فنذّمها بعير فرماه رجل بسهم فحبسه؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن لهذه الإبل أو أبرد كأ وابد الوحش؛ فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض الطرق: «إنا لأقو العدو غدا وليس معنا مدى» فنذّكي<sup>(٢)</sup> بالليط فذكر الحديث.

وقال: «فندّ علينا بعير منها فرميناه بالنبل فوهضناه»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعض طرقه: «أفندج بالقصب»<sup>(٤)</sup>؟.

قال الشيخ: كل ما تمكّن التذكية به ويُنهّر الدم وليس فيه معنى يمنع من حصول التذكية فالتذكية به تصح.

وأما ما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم من السن والظفر؛ فقد اضطرب العلماء في ذلك، والذي وقع في مذهبنا منصّوفاً: التفرقة بين المتصل في ذلك والمنفصل، فيمنع حصول التذكية بالسن والظفر المتصلين بالإنسان، وتحصل التذكية بالمنفصلين عنه إذا تأتت بهما التذكية.. وقد وقع في بعض ما نقل عن مالك المنع مطلقاً.

ووقع لبعض أصحابنا ما يشير إلى صحة التذكية مطلقاً إذا أمكنت بهما، فمن منع على الإطلاق أخذ الحديث على عمومه، لاسيما والإشارة للتعليل فيه بالعظم تدل على المساواة بين المتصل والمنفصل لكون السن عظماً في الحالين.

وأما الإجازة على الإطلاق فيحمل الحديث على أن المراد به سن يصغر عن التذكية به، ولأيسلم القول بالعموم فيه، وكذلك يُدعى التخصيص في التعليل فنقول<sup>(٥)</sup>:

لما عُلِمَ أن العظم لا تتأتى به الذكاة، وأن ذلك مما يعلمونه أحوال التعليل عليه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦٨).

(٢) الليط: هي قشور القصب.

(٣) ووهضناه: رميناه رمياً شديداً. وقيل: أسقطناه إلى الأرض.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦٨).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٦٨).

(٥) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: ندعى - بالنون، وكذلك فنقول.

وأما المنصوص من المذهب: فهو التفرقة وكأنه يرجع إلى هذا القول الآخر الذى هو الإجازة على الإطلاق؛ لأن المجيز على الإطلاق يشترط كون التذكية مُتَأَتِيَةً بهما، ولكنه لم يعين وجه التَأَتِي وعَيْنُهُ فى المنصوص؛ فرأى أن كونه مُتَصِلًا يمنع من التَأَتِي ومنفصلاً لا يمنع منه؛ فلهذا فرق بينهما.

وأما العظم فتجاوز التذكية به إذا أمكن ذلك، ولم أرفه نَصَّ خِلَافٍ.. وتعليل النهى فى الحديث به يقتضى أن يقال فيه ما قيل فى السُّن. وقد كان بعض شيوخنا يشير إلى هذا ويُجَرِّبه مجرى السن وَيَعْتَلُّ بما ذكرناه من التعليل به فى الحديث.

. فإن قيل: فما وجه أمره صلى الله عليه وسلم الذابح هاهنا بالعجلة؟.

قيل: يحتمل أن يكون ذلك لأن الحديد يُجْهَزُ القتل لحدته وغيره لا يفعل ذلك؛ فإذا لم يسرع الذبح به<sup>(١)</sup> خشى أن يقتل الذبيحة بالضغط والخنق؛ فكان الأحوط الإسراع فى الفعل.. وهذا يظهر صوابه للحس.

وأما قوله: «فندعلينا يعبر منها فرماه بسهم فحبسه»<sup>(٢)</sup>.

فقد اختلف الناس فى الإنس إذا توحس حتى صار غير مقدور عليه؛ فمذهب مالك: ألا يذكى إلا بما تُذكى به الإنسية. والحجة له استصحاب الأصل الذى كان عليه قبل استباحته، ولأن الأحكام باقية عليه كبقاء الملك إلى غير ذلك، فكذلك يجب أن يبقى عليه حكم المنع من التذكية بالعقر.

وأما أبو حنيفة والشافعى فإنهما أخرجاه عن الأصل ورأيا تذكيته بما يذكى به الوحش إعتباراً بالحالة، التى هو عليها ووجود العلة التى من أجلها أبيع العقر فى الوحش، وهو عدم القدرة عليه، وكذلك هذا المتوحش فقد صار غير مقدور عليه، واعتمد على هذا الحديث. وقد قال فيه صلى الله عليه وسلم:

(١) هكذا فى زح. وفى د: فإذا لم يسرع الذبح خشى.

(٢) قوله: «فندعلينا يعبر منها فرماه بسهم فحبسه وتقدير هذا: فرماه.

«إن هذه الإبل أوبدكأ وأبد الوحش؛ فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا»<sup>(١)</sup> فقد أباح صلى الله عليه وسلم اصطيد البعير إذا ندد بالرمى.. وهذا نفس ما قاله.

وقد قال بعض أصحابنا في الانفصال عن هذا: إن الحديث خبر عن فعلة واحدة لا يدرى كيف وقعت؟،

وجوابه صلى الله عليه وسلم محال عليها فيقع في جوابه من الاحتمال ما وقع فيها. ويحتمل أن يكون<sup>(٢)</sup> هذا البعير حبسه السهم ولم يقتله، فكأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم: أن حبسه بالرمى وغيره مما فيه ألم له<sup>(٣)</sup> وتعرض لقتله<sup>(٤)</sup> يجوز لأعلى أنه تحصل التذكية به، وإذا احتل الحديث سقط التعلق به. وقد يتعلق المخالف بما خرجه الترمذى عن رجل ذكره «قلت: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟. قال: لو طعنت في فخذها لأجزأك عنك»<sup>(٥)</sup>.

قال يزيد بن هارون: هذا في الضرورة.

وهذا الحديث لم يُسلم بعض أصحابنا ثبوته. وقال بعضهم: يكن أن يراد به الصيد الذى لا يقدر عليه؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم فهم عن السائل بقريئة الحال<sup>(٦)</sup>: أنه سأله عن صيد أراد أن يتصيد: هل لا يدكى إلا في الحلق أو اللبة؟ فأجابه صلى الله عليه وسلم بما قال.

وأما ابن حبيب المجيز لقتل ما سقط في مهواة بالطعن في الجنب ونحوه؛ فإنه قد يحمل هذا الحديث على مثل هذا الذى انفرد بإجازته دون أصحاب مالك.. وقد ألزم على هذا الذى انفرد به جواز صيد البعير إذا ندد بالعقر كما ذكرناه<sup>(٧)</sup> عن المخالف.

وقد لا يلزمه ذلك؛ لأنه إذا سقط في مهواة تيقنا تلفه؛ فقد يُبيح صيانة المال عن

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٥٨).

(٢) من زح. وفي د: ويحتمل هذا البعير.

(٣) هكذا في زح. وفي د: المذلة.

(٤) هكذا في د. وفي زح: لتلفه.

(٥) خرجه الترمذ في كتاب الأطعمة في باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة.

وفي أبي داود في كتاب الأضاحى باب ما جاء في الديبحة المتردية.

(٦) هكذا في د. وفي زح: حال.

(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: حكيتاه.



التلف هذا النوع من التذكية. والبعر إذا نَدَّ قد يعود إلى التأنس وإلى الملك، كما كان أول مرة فيذكى ذكاة الإنسية.

وقد يُتَحَيَّل عليه قبل أن يعود بنفسه حتى يحصل سلبها، أو جريحا جرحا يؤمن عليه معه؛ فيذكى حينئذ ذكاة الإنسية، ولا يلزمه عندي أن يقول فيها نَدَّما قاله المخالف.

وأما قوله عليه السلام: «أعجل وأرني»<sup>(١)</sup>. فإن هذه اللفظة تفيد قريبا من معنى الأولى<sup>(٢)</sup>، وهى بمعنى النشاط والسرعة من قولهم: أرَّ المهرُ يَأْرِن.

وقال بعض أهل اللغة: صوابه أن يكون مهموزا.

وقوله عليه السلام: «أوابد كأوابد الوحش».

فإن الأوابد التى [قد]<sup>(٣)</sup> تأبدت: أى توحشت ونفرت من الإنس، وقد أبَدْتُ تَأْبُدُ، وتَأْبَدْتُ الديارُ تَوَحَّشَتْ وخلت من قطائنها. ومنه قولهم: جاء بآبده. أى: بكلمة أوبخصلة ينفر منها ويستوحش. قال ابن الأنبارى: وقد أبَدَ الشاعر: إذا أتى بالعويص فى شعره وما لا يكاد يُعرف معناه وهى أمثال مؤبدة.

إذا كانت وحشية مُعتاصَّة على المخرج لها والباحث<sup>(٤)</sup> عنها.

وأما قوله: «وُيَذَّكى بالليط». قال عيسى: الليطة: فِلقة القصبة. والشفيرة: فِلقة العصا، والضَّيرُزُ<sup>(٥)</sup> فِلقة الحجر فكل ما ذبح به من هذا فلا بأس به إذا قطع الأوداج والحلقوم. قال: والشَّظاظ: عود محدد الطرف، والذكاة به جائزة فى حال الضرورة.

وأما قوله: «وَهَهْصَنَاه»<sup>(٦)</sup> فإن الحديث: «إِلَّا وَهَّصَةَ اللّٰه إِلَى الْأَرْضِ»<sup>(٧)</sup>.

قال بعض أهل اللغة: أى حطَّه ودَقَّه، يقال: وهَّصت الشىء ووقصته ووطسته<sup>(٨)</sup>.

(١) راجع (صفحة ٣٢٨ من هذا الجزء هامش (٢)).

(٢) هكذا فى د. وفى زح: الأول.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من د وساقطة من زح.

(٤) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: والباحث وما أثبت هو الأصوب.

(٥) هكذا فى نسختي د، ز، وفى ح: الظر.

(٦) راجع (ص ٣٢٨ هامش (٣)).

(٨) هذا الحديث قد يكون مما أشار إليه ابن الأثير عن الغريبين للهرورى وهو حديث عمر: «أن العبد إذا تكبر وعدا طوره

وههه الله إلى الأرض، ولعله: إلا وههه الله إلى الأرض.

ومنه الحديث: «إن آدم عليه السلام حين أُهبط من الجنة وهَصَّه الله إلى الأرض». قال أبو حمزة: رُمِيَ رَمِيًّا عَنِيفًا. وكل من وضع قدمه على شيء فشدَّه فقد وهَصَّه.

[باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء].

وقوله: «كُنَّا لَا نُمْسِكُ لَحْمَ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَنَتَزَوَّدَ»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: جمهور الفقهاء على أن الأكل من الأضحية غير واجب. وشذَّ بعضهم فأوجب الأكل منها لظاهر هذه الأوامر.. والجمهور. لما كانت عندهم جاءت بعد الحظر حُمِلَتْ على الإباحة كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: خرَّج مسلم في حديث لحوم الأضاحي: «حدثنا محمد بن مُثَنَّى، حدثنا عبد الأعلى. حدثنا سعيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري<sup>(٤)</sup> هكذا عند أبي العلاء.

وأما عند الجلودى والكسائى فهو: «حدثنا ابن مُثَنَّى، حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد»<sup>(٥)</sup> فزاد في الإسناد قتادة.

قال بعضهم: الصواب عندى ما عند أبي العلاء.. وكذلك خرجه الدمشقى في كتاب

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٧٢).

(٢) سورة المائدة آية: ٢.

(٣) سورة الجمعة آية: ٣.

(٤) من ح، ز وساقطة من د.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٧٣).

(الأطراف<sup>(١)</sup>) عن مسلم عن محمد بن مثنى عن عبد الأعلى عن سعيد عن أبي نصر، ليس فيه: عن قتادة<sup>(٢)</sup>.

## [باب الفرع والعتيرة]

قوله عليه السلام: «لا فرع ولا عتيرة»<sup>(٣)</sup>.

أما الفرع فقد فسره مسلم بأنه أول النتائج في سياق الحديث كان: ينتج لهم فيذبحونه. قال غيره: يذبحونه لأهنتهم. قال أبو عبيد عن أبي عمرو<sup>(٤)</sup>: الفرع والفرعة - بنصب الراء - هو أول ما تلده الناقة، وكانوا يذبحون ذلك لأهنتهم فنهى المسلمون عن ذلك.

وقد أفرع القوم إذا فعلت إبلهم ذلك.

وقال شمر: قال أبو مالك: كان الرجل في الجاهلية إذا تمت إبله مائة قدم بكرًا فنحره لصنمه فذلك الفرع.

وذكر أبو عبيد تفسير العتيرة التي ذكر أنها الرجبية: ذبيحة كانت تذبح في رجب

(١) قامت طائفة من المحدثين وعملوا ما يسمى بكتب الأطراف وطريقتهم فيها أن يذكروا طرفًا من الحديث يدل على بقيته، ثم هم يجمعون أسانيدهم.. إما على وجه الاستيعاب، وإما مقيدة بكتب مخصوصة وإليك بعض هذه الكتب: أ - أطراف الصحيحين للحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي سنة ٤٠٠ هـ وأطراف الصحيحين لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ. قال الحافظ ابن عساكر: وكتاب خلف أحسنها ترتيبًا ورسا وأقلها خطأ ووهما.. ويوجد بدار الكتب المصرية في أربعة مجلدات، وأطرافها أيضا لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ. ب - أطراف في السنن الأربعة لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ. في ثلاثة مجلدات مرتبا على حروف المعجم، واسمه الإشراف على معرفة الأطراف. ج - أطراف الكتب الستة لمحمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ.. ولما كان كتابه مشتملا على أوهاام كثيرة وترتيب مختل لخصه الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني الدمشقي المتوفى سنة ٧٦٥ هـ ورتبه أحسن ترتيب.

راجع (كشف الظنون ١: ٨٥ و ٩٢ والحديث والمحدثون ٤٣٣ و ٤٣٤ للدكتور محمد أبو زهو سنة ١٩٥٨). (٢) وما يؤكد صحة ما عند الجلودى والكسائى بأن سند أبي العلاء قد سقط منه قتادة عن أبي نصر: أن المنذر بن مالك بن قطعة - بكسر القاف وسكون المهملة - العبدى العوفى - بفتح العين - أبو نصر البصرى عن علي وأبي ذر مرسل.. وابن عباس وطائفة وعنه قتادة، وعبد العزيز بن صهيب وجماعة. وثقه ابن معين والنسائى [وأبو زرعة وابن سعد] مات سنة ثمان ومائة هـ. ١٠ هـ.

راجع (خلاصة تذهيب الكمال للخزرجى ص ٣٣١).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٧٦).

(٤) هكذا في زح. وفي د عمر.

يتقرب بها أهل الجاهلية، ثم جاء الإسلام فكان على ذلك<sup>(١)</sup> ثم نسخ بعد..

وذكر أن هذا الحديث فيما يُرى هو النسخ لقوله عليه السلام: «على كل مسلم في كل عام أضحية وعتيره»<sup>(٢)</sup>.

وذكر في موضع آخر من كتابه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: أنه سئل عن الفرع، فقال: «حَقٌّ وإن تركه حتى يكون ابن مخاص، وابن لبون زُخْرُبًا خير»<sup>(٣)</sup> من أن تكفأ إنك، وتوَلَّه ناقتك، وتذبحه يلصق لحمه بوبره».

فقال: الفرع أول شيء تنتجه الناقة. وكانوا يجعلونه لله عز وجل؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو حَقٌّ» ولكنهم كانوا يذبحونه حين يولد. وفيه من الكراهة. أنه لا ينتفع به. ألا ترى قوله عليه السلام: «وتذبحه يلصق لحمه بوبره».

وفيه أيضا: أن ذهاب ولدها يرفع لبها. ألا ترى قوله عليه السلام: «خير من أن تكفأ إناءك». يعنى: أنك إذا فعلت ذلك فكانك كفأت إناءك<sup>(٤)</sup> وهرقته، وأشار به إلى ذهاب اللبن

قال: وفيه أيضا: أن يكون فجعها به فيكون إثما. ألا تراه يقول: «وتوَلَّه ناقتك».

ومنه الحديث في السبى: أنه عليه السلام «نهى أن تُوَلَّه والدته على ولدها»<sup>(٥)</sup>.

فأشار صلى الله عليه وسلم بتركه حتى يكون ابن مخاص وهو ابن سنة، ثم يذبح وقد طاب لحمه واستمتع بلبن أمه سنة ولا يشق عليها مفارقتها؛ لأنه استغنى عنها.. والزُخْرُبُ: هو الذى غلظ جسمه واشتد لحمه.

(١) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح. فكان ذلك.

(٢) قال أبو داود: العتيرة منسوخة.. هذا خبر منسوخ.

راجع (سنن أبي داود أول كتاب الضحايا ٣: ٩٣).

(٣) زخريا: هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: زخريا. (تحريف والحديث في اللسان (زخرب)

خرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم في المستدرک.

(٤) إناءك وفي نسختي د، ز: إنك وما أثبت هو الأصوب.

(٥) جاء في (النهاية لابن الأثير عن الغريين للهروى).

## [ باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التوضحية أن يأخذ

### من شعره أو أظفاره شيئاً ]

قوله عليه السلام: «من كان ذُبُحٍ يذبحه فإذا أهل هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يُضحى»<sup>(١)</sup>.

وذكر بعد هذا قال: «كنا في الحمام فاطلى بعضهم؛ فقال بعضهم: إن ابن المسيب يكره هذا أو ينهى عنه. يعنى: في الأضحى؛ فلقيتُ ابن المسيب فذكرت ذلك له؛ فقال: يا ابن أخي هذا حديث يُسَى وترك. حدثتني أم سلمة رضى الله عنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث.

قال الشيخ: مذهبن أن هذا الحديث لا يلزم العمل به.

واحتج أصحابنا بقول عائشة رضى الله عنها: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يهدى من المدينة فأقتل قلائد هذيه، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم.

وظاهر هذا الإطلاق: أنه لا يحرم تقليم الأظفار ولا قص الشعر.

ومذهب ربيعة وأحمد وإسحاق وابن المسيب: المنع أخذاً بالحديث المتقدم: ويرون:

أن النص على ما ذكر فيه أولى من التمسك بالإطلاق الذى وقع من لفظ عائشة رضى الله عنها.

ومذهب الشافعى: حمله على النَّدب، وحكى عن مالك، ورخص فيه أصحاب الرأى

ذكر حديث حمزة وإنشاد القَيْئَةِ له

أَلَا يَاحْمَزُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: الشَّارِفُ المسنُّ من الإبل، وكذلك النَّابُ.. وجمع الشارف: شُرْف . والنَّوَاءُ: السَّهَان. يقال: نَوَتْ الناقة تنوى إذا سَمِنَتْ<sup>(٣)</sup> وَنَوَايَةٌ وَنَوَايَةٌ وهن نَوَاءُ<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٧٧).

(٢) هذا ما أنشدته القينة الحمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه، وهو فى بيت فى شرب من الأنصار، فلما غتته نأر إلى شارفين

مناخين إلى جنب الحجره وهما لعل بن أبى طالب فجب أسمنتها وبقرخواصرهما ثم أخذ من أكبادهما.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٦٨).

(٣) مابين الرقمين من د وساقط من ز.

## كتاب الأشربة

ذَكَرَ حَدِيثُ أَنَسٍ وَكَوْنُهُ يَسْقِي الْخَمْرَ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ حُرِّمَتْ: «وَمَا شَرَاهُمْ إِلَّا الْفَضِيخَ: البُسْرُ وَالتَّمْرُ. فَإِذَا مَنَادَ يَنَادَى: إِنْ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ؛ فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَهْرِقْهَا»<sup>(١)</sup>.  
وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَّغَكُمْ الْخَبْرَ؟ قُلْنَا: لَا. قَالَ: فَإِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ؛ فَقَالَ: يَا أَنَسُ! قُمْ<sup>(٢)</sup> أَرَقْ هَذِهِ الْقَلَالِ».

وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ: «قُمِ إِلَى الْجَرَّةِ فَاسْكُرْهَا فَفَعَلْتُ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ: قَدْ حَصَلَ الْإِتْفَاقُ عَلَى تَحْرِيمِ عَصِيرِ الْعَنْبِ الَّتِي إِذَا اسْتَنْبَذَ<sup>(٤)</sup> فَاسْكُرَ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا سِوَاهُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَا يَحْصُونَ كَثْرَةً ثُمَّ إِلَى تَحْرِيمِ كُلِّ مَسْكُرٍ مِنْ أَى نَوْعٍ كَانَ: مَطْبُوخاً كَانَ أَوْ نَيْثاً.

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْبُضْرِيِّينَ إِلَى قَصْرِ التَّحْرِيمِ عَلَى عَصِيرِ الْعَنْبِ وَنَقِيعِ الزَّيْبِيبِ النَّئِيِّ؛ فَأَمَّا الْمَطْبُوخُ مِنْهُمَا، وَالنَّيْءُ، وَالْمَطْبُوخُ مِمَّا سِوَاهُمَا فَحَلَالٌ مَا لَمْ يَقَعْ الْإِسْكَارُ.

وَذَهَبَ أُوحَنِيْفَةُ: إِلَى قَصْرِ التَّحْرِيمِ عَلَى الْمَعْتَصِرِ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ<sup>(٥)</sup> وَتَحْلِيلِ مَا سِوَاهُمَا مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ الْإِسْكَارُ<sup>(٦)</sup>، وَلَهُ فِي ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَفْصِيلٌ؛ فِيرَى: أَنْ سَلَاْفَةَ الْعَنْبِ يَحْرَمُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا إِلَّا أَنْ تَطْبِخَ حَتَّى يَنْقُصَ ثُلَاثَاهَا.

وَأَمَّا نَقِيعُ الزَّيْبِيبِ وَالتَّمْرِ فَيَحِلُّ مَطْبُوخَهُمَا وَإِنْ مَسَّتهُ النَّارُ مَسًّا قَلِيلاً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِحَدِّ كَمَا اعْتَبِرَ فِي سَلَاْفَةِ الْعَنْبِ وَأَمَّا النَّيْءُ مِنْهُمَا فَحَرَامٌ وَلَكِنَّهُ مَعَ تَحْرِيمِهِ إِثَّاهُ لَا يَوْجِبُ الْحَدَّ فِيهِ.

(١) رَاجِعْ (صَحِيْحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٣: ١٤٨٠ وَمَابَعْدُهَا).

وَفِي نَسْخَتِي د، ز (ح): فَقَالَ لِي: يَا أَبُو طَلْحَةَ.

(٢) مِنْ د وَسَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٣) هَكَذَا فِي د، وَفِي ز، ح: «قُمِ إِلَى هَذِهِ الْجَرَّةِ فَاسْكُرْهَا؛ فَفَعَلْتُ.

(٤) هَكَذَا فِي ز، وَفِي د، ح: إِذَا اشْتَدَّ فَاسْكُرْ.

(٥) هَكَذَا فِي ز، ح. وَفِي د، النَّخِيلُ وَتَحْلِيلُ مَا سِوَاهُمَا.

(٦) هَكَذَا فِي د وَفِي ز، ح: مَا لَمْ يَقَعْ الْإِسْكَارُ.

وهذا كله ما لم يقع الإسكار، فإن وقع الإسكار استوى الجميع عند الجميع؛ فالحجة لجمهور العلماء الاستنباط من الكتاب وظواهر الآثار.

فأما المستنبط من الكتاب فإن الله سبحانه نبّه على أن علة تحريم الخمر كونها تصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، وتوقع العداوة والبغضاء على حسب ما قال الله عزّ من قائل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسْرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا المعنى بعينه موجود في كل مسكر على حد سواء لا تفاضل بين الأثرية فيه، فيجب أن يكون حكم جميعها واحدا.

فإن قيل: إنما يتوقع هذا في الإسكار المغيّر للعقل، وتلك حالة اتفق الجميع على منعها. قلنا: قد اتفق الجميع على منع عصير العنب وإن لم يسكر؛ وقد علل البارى عزوجلّ تحريمه بما ذكرناه؛ فإذا كان ماسواً في معناه؛ فيجب أن يجري في الحكم مجراه، وصار التحريم للجنس، وتعلّل بما يحصل من الجنس على الجملة، وهذا وجه صحيح.. هذا مأخذ التعليل من تنبيه الشرع. وتلقّى التعليل من سياق التنزيل أولى وأكد من سائر ما يتعلق به في هذا النوع..

وللتعليل مأخذ ثان وهو: أنا نقول إذا شربت سُلّابة العنب عنداعتصارها ولم تشد وهي حلوة<sup>(٢)</sup> فهي حلال إجماعاً؛ فإن اشتدت وغلت وأسكرت حرمت إجماعاً؛ فإن تخلّلت من قبل الله سبحانه حلت أيضاً؛ فنظرنا إلى تبدل هذه الأحكام وتجدها عند تجدد صفات وتبدلها، فأشعر ذلك بإرتباط الأحكام بهذه الصفات، وقام هذا مقام النطق بذلك؛ فوجب جعل ذلك علة وحكم بكون الشدة والإسكار علة للتحريم لما رأينا التحريم يوجد بوجودها ويُفقد بفقدها، وإذا وضح ذلك ثبت ما قلناه. هذه إحدى الطريقتين مما عليه الجمهور<sup>(٣)</sup>.

والطريقة الأخرى الأحاديث الكثيرة منها: ما ذكره مسلم كقوله صلى الله عليه وسلم: «كلُّ مُسكر حرام».

وقوله: «نهى عن كل مسكر أسكر عن الصلاة». وقوله: «كل مسكر حرام» وإن على

(١) سورة المائدة آية: ٩١

(٢) هكذا في نسختي د، ز، وفي (م): وهي حارة. أى: اشتد أعتصارها فلم تكن حلالاً بالإجماع كما سيوضح بعد.

(٣) هكذا في نسختي د، ز، وفي (ح): من تصحيح ما عليه الجمهور.

الله عهدا لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال. قالوا: يا رسول الله وما طينة الخبال؟ قال: عرق أهل النار أو عصارة أهل النار..

وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يؤذنها لم يتب لم يشربها في الآخرة..»  
وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»<sup>(١)</sup>.

والحديث الذي بدأنا بذكره: أنها حُرِّمت وما شربهم إلا الفضيخ، وبادر الصحابة رضي الله عنهم لإراقتهم عند نزول التحريم وهم أفهم عن الله تعالى بقوله: وقد شاهدوا التنزيل، وحاضروا الرسول واللغة لغتهم واللسان لسانهم، والتحريم نزل، وهذا شربهم وهذا كله واضح جلي.. وهذه الأحاديث كلها التي خرَّجها مسلم تردُّ على المخالف من كل وجه؛ لأنهم إن منعوا التسمية حتى لا يتعلق بظاهر القرآن فقد قال صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»؛ فهذا إثبات للتسمية، ومبادرة الصحابة لإراقة الفضيخ عند نزول الآية يدلُّ أيضا على إنطلاق التسمية عندهم على ما أراقوه.

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر: أما بعد؛

فقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير.. والخمر: ما خامر العقل.. والحديث مشهور ولأن الاشتقاق يوجهه لأن الخمر مشتق من التغطية.. ومنه سمى خمار المرأة. ومنه.. خمرُوا الإناء. أى: غطَّوه. ودخل في خمار الناس. أى في كثرتهم حتى غطَّوه، فقد ثبت انطلاق التسمية من جهة الاشتقاق.. ومن جهة فهم الصحابة، ومن جهة نص الحديث الذي ذكرناه.

وفي الترمذي وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن من الحنطة خمرًا ومن الشعير خمرًا ومن التمر خمرًا ومن الأرز خمرًا ومن العسل خمرًا»<sup>(٣)</sup>.

وزاد أبو داود: «ومن الذرة، ولكن أنهاكم عن كل مسكر وهذا يؤكد ما نحن فيه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ ص ١٥٨٧).

(٢) جاء في مسند أحمد عن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من الحنطة خمرًا ومن التمر خمرًا ومن الشعير خمرًا ومن الزبيب خمرًا.

(٣) راجع (سنن أبي داود ٢: ١١٨ - وأخرجه الترمذي في كتاب الأثربة في باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر - ٢٩٧: ٤).



## [ باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ]

فيه:

وخرج مسلم: سئل عن البتّع من العسل والمزّر من الشعير؛ فقال: «كل مسكر حرام»<sup>(١)</sup> ولا وجه لتعسفهم مع هذا كله، وحملهم بعض هذه الظواهر على أن المراد القدر الذي يقع به الإسكار، وأن قوله: «ما أسكر»<sup>(٢)</sup> كثيره فقليله حرام. يعنى: قليل ما يقع به الإسكار؛ لأن هذا خروج عن الظاهر. وقال: «كل مسكر».. وهذه إشارة لجنس الشراب ولم يقل: كل إسكر. وقد خرّج أبو داود: «كل مسكر حرام» وما أسكر منه الفرق فملاء الكف منه حرام. وتحديده بملاء الكف يمنع من تأويلهم وبيعه، ويستدل أيضاً بنهيّه عن الخليطين، وعن الانتباز في الأوعية وما ذلك إلا مخافة أن يبلغ الإسكار وإن لم يتحقق فيها، ولو كان التحريم معلقاً بالسكر خاصة والقليل الذى لا يسكر حلال لم يكن فى النهى عن الخليطين والأوعية معنى يُعلل به ويصير كالشرع الذى لا يعلل. وإن تعلقوا بما خرجه مسلم: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب»<sup>(٣)</sup>.

قلنا: قد قدمنا ما يدل على أنها تكون من سواهما فلا بد من حمل هذا الحديث على أن المراد به: الخمر المستعمل عندكم، أو ما يقرب من هذا المعنى، لثلا تتعارض الأحاديث.. وإن تعلقوا بقوله عز وجل: ﴿تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾<sup>(٤)</sup> ففيه<sup>(٥)</sup> ثلاثة أجوبة. أحدها: أن يكون ذلك زمن إباحتها.

والثاني: أن يكون السكر والخل أو غيره مما يباح.

والثالث: أن يكون نبة على المنفعة وإن لم تكن محللة بدليل تخصيصه الرزق بوصفه ﴿حَسَنًا﴾.

وأما قوله عليه السلام فى كتاب مسلم: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»<sup>(٦)</sup>. فإن نتيجة هاتين المقدمتين: أن كل مسكر حرام.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: صفحة ١٥٨٦).

(٢) هكذا فى د. وفى ح: «كل ما أسكر كثيرة. إلخ.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٧٣).

(٤) سورة النحل آية: ٦٧.

(٥) هكذا فى (ج): ففيه وهو ما أثبت وفى د: ففته.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٨٨).

وقد أراد بعض أهل الأصول أن يمزج هذا بشيء من علم أصحاب المنطق فيقول:  
 إن أهل المنطق يقولون: لا يكون القياس ولا تصح النتيجة إلا بمقدمتين؛ فقلوه: «كل  
 مسكر خمر» مقدمة لاتنتج بانفرادها شيئا. وهم يسمون اللفظة الأولى من المقدمة موضوعا.  
 واللفظة الثانية: محمولا بمعنى: أن اللفظة الأولى وضعت لأن تحمل الثانية عليها؛ فيكون  
 المحمول في المقدمة الأولى: هو الموضوع في المقدمة الثانية، وتكون النتيجة موضوع المقدمة  
 الأولى ومحمول الثانية؛ فيصير: كل مسكر حرام ويجعل أصحاب المنطق هذا أصلا يسهلون  
 به معرفة النتائج والقياس.  
 وهذا وإن اتفق لهذا الأصولي هاهنا، وفي موضع أو موضعين في الشريعة فإنه لا يستمر  
 في سائر أقيستها.

ومعظم طرق الأقيسه الفقيه لا يسلك فيها هذا المسلك، ولا يعرف من هذه الجهة.  
 وذلك أنا مثلا لو عللنا تحريمه صلى الله عليه وسلم التفاضل بالبر<sup>(١)</sup> بأنه مطعوم كما قال  
 الشافعي لم نقدر أن نعرف هذه العلة إلا ببحث وتقسيم. فإذا عرفناها<sup>(٢)</sup>؛ فللشافعي أن يقول  
 حينئذ: كل سفرجل مطعوم وكل مطعوم ريبوى. فتكون النتيجة: السفرجل ريبوى على<sup>(٣)</sup>  
 حسب ما قلناه من كون النتيجة من موضوع الأولى ومحمول الثانية، ولكن هذا ما يفيد  
 الشافعي فائدة، لأنه إنما عرف هذا وصحة هذه النتيجة بطريقة أخرى؛ فلما عرفها من تلك  
 الطريقة أراد أن يضع عبارة يعبرها عن مذهبه، فجاء بها على هذه الصيغة، ولوجاء بها على  
 أى صيغة أراد مما تؤدي عنه مراده لم يكن لهذه الصيغة مزية عليها.. وإنما نبهنا على ذلك لما  
 ألفينا بعض المتأخرين صنف كتابا أراد أن يرد فيه أصول الفقه لأصول علم المنطق.

وقد وقع في بعض طرق مسلم: «كل مسكر حرام».  
 وهذه نتيجة تَبَيَّنَ المقدمتين من غير أن تذكرنا وتأنك المقدمتان ذكرنا في طريق أخرى  
 من غير نتيجة.

(١) هكذا في د. وفي ح: في البر.

(٢) هكذا في د، ح. وفي ز: عرفنا هذا، والمعنى واحد.

(٣) الشافعي هنا لا يستدل بكل مطعوم؛ فإنه الشرع حد الربا في مطعومات معينة، ولا قياس فيما فيه نص.

وفي طريقة الثالثة: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام»<sup>(١)</sup>.. وهذا ذكر فيه إحدى المقدمتين مع نتيجهما لواجتماعهما.. وهذا يشعر بأن الشرع لا يلتفت إلى الناحية، التي نحنا إليها هذا المتأخر.

## [ باب كراهة انتباز التمر والزبيب مخلوطين ]

وذكر مسلم بعد هذا: أنه صلى الله عليه وسلم: «نهى أن يُتَبَذَّ الزبيب والتمر جميعاً، ونهى أن يتبذد البسروالتمر جميعاً»<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض طرقه: «من شرب النبيذ منكم فليشر به زيباً فرداً أو تمرًا فرداً، أو بُسرًا فرداً»<sup>(٣)</sup>

وقد اختلف العلماء في الخليطين ومذهبنا النهي عنها. وبعض المتقدمين من أصحابنا يُشَدِّد في ذلك ويُعاقب عليه.. وبعض المتأخرين منهم من يُشير إلى ألا يبلغ به ذلك.. وقد يتعلق من يُرَخِّص في ذلك بقول عائشة رضي الله عنها: أنه صلى الله عليه وسلم «كان يُتَبَذُّ له زبيب، فيُلْقَى فيه تمر، أو تمر فيُلْقَى فيه زبيب»<sup>(٤)</sup>. وهذا إذا كان الخليطان كل واحد منهما لو انفرد صار منه نبيذ.. فأما إذا كان أحدهما لو انفرد لم يصّر منه نبيذ؛ فاضطرب المذهب في ذلك في مسائل ذكروها. وكذلك ذكر مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم: «نهى عن الدُّبَاءِ والحَتَمِ والمزَفِّ والنفير»<sup>(٥)</sup> وبالنهي عن الإنتباز في الأوعية التي ورد النهي عنها. قال مالك رضي الله عنه: وأجاز ذلك ابن حبيب فقال: لم يكن بين نهيه عن ذلك وإباحته إلا جمعة.

وقد ذكر مسلم: «نهيتكم عن الظروف وإن الظروف أو ظرفاً لا يُحِلُّ شيئاً ولا يُحرِّمُهُ، وكل

(١) الحديث: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام؛ ومن مات وهو يشرب الخمر يدمنها لم يشربها في الآخرة. هذا الحديث: أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٥٧٥).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٥٧٤).

(٤) راجع (سنن أبي داود ٢ : ٢٩٩).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٥٧٧).

مسكر حرام»<sup>(١)</sup> فنهاهم عنه عليه السلام أولاً لحماية للذريعة؛ لئلا يقع الإسكار لكون هذه الأوعية مُعينة عليه، وأباح مرة، ووكّلهم إلى أمانتهم؛ ولهذا قال في آخره: وكل مسكر حرام. وأماما وقع في الحديث الذي قدمناه أولاً أنه لما جاء رجل بتحريم الخمر أرا قوها وكسروا الجرار؛ فإنه إن كان التحليل ثابتا عندهم بالشرع المقطوع به، فإن هذا قبول نسخ من خبر الأحاد..

وقد قدمنا: أن الإجماع على منع النسخ به بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن بعض الأئمة زعم: أن النسخ كان يجوز به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.. هذا على أنه قد يتأول<sup>(٢)</sup> الأمر في ذلك على تأويلات يصح بها<sup>(٣)</sup> ما فعلوه مع منع النسخ.

## [ باب تحريم تحليل الخمر ]

وأما ما ذكره مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن الخمر تتخذ خلّاً؛ فقال: «لا»<sup>(٤)</sup>. وقد اختلف الناس في تحليلها؛ فمنعه قوم. والمشهور عندنا: أنه مكروه فإن فعل أكلت وقال بعض أصحابنا: لا تؤكل.. وهذا الحديث حجة في النهي.

وقد خرج مسلم في حديث الفضيل: حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا ابن عُليّة أخبرنا<sup>(٥)</sup> عبد العزيز بن صهيب قال: سألوا أنس بن مالك عن الفضيل<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٩٨٣).

(٢) هكذا في د. وفي ح: يتناول. وما أثبت هو الأصوب.

(٣) هكذا في د. وفي ح: معها.

(٤) راجع: صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٣٣.

(٥) الفرق بين حدثنا وأخبرنا هو: أن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة.. وأخبرنا لما قرئ على الشيخ. وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه، وجهود أهل العلم بالشرق.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ٢١).

(٦) الفضيل: هو أن يفضخ البسر ويصب عليه الماء، ويتركه حتى يغلي.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٧١)، وفي اللسان (الفضيل: عصير العنب، وهو أيضا شراب يتخذ من البسر المفضوخ وحده من غير أن تمسه النار.

ووقع في بعض النسخ: حدثنا يحيى بن يحيى<sup>(١)</sup> بدل يحيى بن أيوب، وهو وهمٌ.  
ووقع في أصل ابن مهران: حدثنا ابن عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup> بدل ابن عُليّة وهو وهم. والصواب ابن  
عُليّة.. نَبّه عليه عبد الغنى وقال: ليس عند ابن عُيَيْنَةَ عن عبد العزيز بن صُهَيْب شيء.  
وخرج مسلم في (الأشربة) أيضا: «حدثنا ابن أبي شيبَةَ وابن أبي عُمَرَ قالَا: حدثنا  
سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد عن أبي عياض عن عبد الله بن عمرو<sup>(٣)</sup>» وقال: لما نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التَّبَذُّ في الأوعية، الحديث.

هكذا عند ابن مهران.. ووقع في النسخة عند أبي العباس الرازي عن عبد الله بن  
عُمَرَ. يعنى ابن الخطاب رضى الله عنه.

قال بعضهم: هكذا عند السَّجَزِيّ والكسائي كلهم قال فيه: عن عبد الله بن عُمَرَ بن  
الخطاب.. والمحفوظ لعبد الله بن عمرو بن العاص. وكذلك جعله الحميدى وابن أبي شيبَةَ  
عن سفيان بن عُيَيْنَةَ في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

وخرج مسلم أيضا في حديث تَغْطِيَةُ الْإِنَاء: «حدثنا عمرو الناقد حدثنا هاشم بن  
القاسم حدثنا الليث حدثنا<sup>(٤)</sup> يزيد بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن جعفر.. هكذا<sup>(٥)</sup>  
إسناده عن الرازي والكسائي.

وفي النسخة المقروءة على الجُلُودِيّ: «حدثني يزيد بن عبد الله ويحيى بن سعيد -بواو  
العطف- وكذلك عند ابن مهران.. والمحفوظ في هذا الإسناد: الليث عن يزيد عن يحيى  
وهكذا خرجه أبو مسعود عن مسلم<sup>(٦)</sup>.

(١) يحيى بن يحيى بن قيس السبائي الغساني أبو عثمان الدمشقي الإمام عن ابن المسيب، وعنه ابنه هشام، وابن عينة.  
وثقه ابن معين توفي سنة ١٣٤ هـ أربع وثلاثين ومائة، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين. وقيل: سنة ست وثلاثين كذا في  
(التهذيب).

(٢) وابن عينة يروى عن عبد العزيز؛ لكن ابن ربيع -بضم الراء المهملة وفتح الفاء- فربا كان -ابن صهيب- وهما من  
المازري. وبهذا يستقيم السند ولا يكون فيه وهم كما قال المازري.

راجع (خلاصة تهذيب الكمال) ٣٦٩.

(٣) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٠٠).

(٤) راجع (ما سبق في صفحة ١٨٣ و ٥٢٦ من هذا الجزء).

(٥) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٨٠).

(٦) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠١٤).

وخرج مسلم أيضا في حديث التَّنْفُس في الإناء: «حدثنا ابن أبي عمر حدثنا التَّنْفِي عن أيوب عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه»<sup>(١)</sup>.

قال بعضهم: هكذا رُوِيَ إسناده مجوذاً.

ووقع في النسخة عن الجلودى فيه وهم قال: عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله عن أبي قتادة. وليس هذا بشيء، وإنما هو عبد الله بن أبي قتادة<sup>(٢)</sup>، واتفق الرازي مع الكسائي وابن ماهان على الصواب.

## [باب إباحة النبيذ الذي لم يشترد ولم يصبر مُسكرًا]

وقوله: «فلما فرغ من الطعام أَمَاتَتْهُ فسقته»<sup>(٣)</sup>.

وقع في بعض النسخ «أَمَاتَتْهُ» بتاءين كل واحدة منهما معجمة باثنتين فوقها. وفي بعض النسخ: «أَمَاتَتْهُ» بالثاء المعجمة ثلاثا وتاء بعدها معجمة باثنتين. ومعناه: أذابته. يقال: ماث الشيء يميته ويموئته موثناً: أذابه؛ ولكن ابن السكيت حكاه ثلاثياً، والذي وقع في الحديث هنا رباعياً<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «فَحَمَّةُ العشاء»<sup>(٥)</sup>.

أى: سواده. «والفواشى»: البهائم هكذا فسر بعض الناس.

## [باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما]

ذكر: أنه صلى الله عليه وسلم: نهى عن اخْتِنَاتِ الأُسْقِيَةِ<sup>(٦)</sup>، وفسره بأن يقلب رأسها ثم يشرب منها<sup>(٧)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز، وراجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٨٠).

(٢) وفي الخلاصة ذكر ما يلي:

ليس فيه وهم كما زعم المازري فقد قال صاحب الخلاصة: أنه يروى عن عبد الله بن أبي قتادة، كما جاء في التهذيب وعبد الله بن أبي قتادة يروى عن أبيه، وعنه عبد العزيز بن رفيع (وليس ابن صهيب) كما ذكر المازري.

راجع (خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي ص ١٧٨ و ٣٦٧).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٠٦).

(٤) هكذا في ز، ح، وفي د: رباعياً.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠١٣).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠١٣).

(٧) هكذا في ح، وفي نسختي د، ز: منه والصواب ما أثبت.

قال الشيخ: أصل هذه الكلمة من التكسر والتثني واللين. ومنه سُمي الرجل المشبه بالنساء في طبعه وكلامه: مُحَنَّثًا. لتكسّر ولين معاطفه.

ويحتمل أن يكون نهي عنها<sup>(١)</sup> لئلا ينال الشارب أذى<sup>(٢)</sup> مما يكون في الماء ولا يشعر به لأنه يشرب مالا يُبصر، أو يكون ذلك لأنه يغير رائحة السقاء بما<sup>(٣)</sup> يكتسبه من نكهة الشارب.

## [باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك ، ويتحققه تحققا تاما، واستحباب الاجتماع على الطعام].

قال الشيخ: خرّج مسلم في (كتاب الأُطعمه):.

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ذات ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر<sup>(٤)</sup> الحديث.

ثم عقب بعده:

حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا أبو هشام<sup>(٥)</sup>. يعني المغيرة بن سلمة: حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا يزيد بن كيسان حدثنا أبو حازم. قال: سمعت أبا هريرة الحديث.. هكذا رَوَى هذا الإسناد الثاني مجوّدًا عن أبي أحمد الجلودى من طريق السّجزي وسقط عنه في رواية ابن ماهان والرازي رجل، وهو عبد الواحد بن زياد<sup>(٦)</sup> ولا يتصل السند إلا به، كذلك خرّجه أبو مسعود عن مسلم عن إسحاق عن مغيرة عن عبد الواحد عن يزيد عن أبي حازم عن أبي هريرة.

(١) هكذا في د. وفي زح: عنه.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: لما يكون.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: بما.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي: ٣: ٢٠٣٨).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي: ٣: ٢٠٣٨).

(٦) عبد الواحد بن زياد: الإمام الفقيه أبو بشر، ويقال: أبو عبيدة العبدى مولا هم البصرى.. حدث عن كليب بن وائل وحبيب بن أبي عمرة وعاصم الأحول، وعمار بن القعقاع والأعمش ومختار بن فلفل وعتبة.

وعنه: أبو داود وعفان وأبو مسدد، وعبيد الله القواريرى، ويحيى بن يحيى وقتيبة وخلق. وثقه أحمد وغيره.

وأما ابن حبان فقال: ليس بشيء. قلت: كان عالما صاحب حديث، وله أوهام لكن حديثه محتج به في الكتب. قال الفلاس وغيره: توفي عام ١٨٦ سنة هـ وقال أحمد بن خليل مات سنة ١٨٧ هـ.

راجع (تذكرة الحفاظ ١: ٢٥٨).

قال الشيخ: قال بعضهم: والذي عند ابن ماهان خطأ بين.

قال البخاري: مغيرة بن سلمة أبوهشام سمع عبد الواحد بن زياد، ووهيباً، ومروان  
الفزاري. مات سنة مائتين.



# كتاب الأطعمة

## [ باب كراهية الشرب قائما ]

ذكر نبيه صلى الله عليه وسلم «عن الشرب قائما».  
وفي بعض طرقه: «لَا يَشْرِبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»<sup>(١)</sup>.

## [ باب في الشرب من زمزم قائما ]

وفي بعض طرقه: «سَقَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَمْزَمٍ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ»<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ: اختلف الناس في الشرب قائما؛ فأجازه عمر وعثمان وعلي، وجهور الفقهاء  
رضى الله عنهم ومالك بن أنس، وكرهه قوم لهذا الحديث المذكور في كتاب مسلم.  
وحجة الجمهور قوله هاهنا: «شَرِبَ مِنْ زَمْزَمٍ وَهُوَ قَائِمٌ»<sup>(٣)</sup>. وما أخرجه البخاري  
والترمذي وأبو داود عن علي رضي الله عنه «أنه شرب قائما». وقال: إن أناسا يكره أحدهم  
أن يشرب وهو قائم، وإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت.  
وقد قال بعض شيوخنا: لعل النهي منصرف لمن أتى أصحابه ببراءة وبأدله لشره قائما  
قبلهم استبدادا به وخروجاً عن الأحسن من كون ساقى القوم آخرهم شرّاً.  
وأيضاً فإن في حديث أبي هريرة «فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ» ولا خلاف بين أهل العلم:  
أن من شرب قائما ناسيا فليس عليه أن يستقيء.  
وقال بعض الشيوخ: والأظهر أن هذا موقوف على أبي هريرة، ولا خلاف في جواز

(١) راجع (صحيح تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٢).

(٣) راجع (صفحة ٢١٥).

الأكل قائماً<sup>(١)</sup>. وإن كان قتادة قال: قلنا فالأكل قال: ذلك شَرُّ أو أخبر ولكن هكذا<sup>(٢)</sup> حكى بعض شيوخنا: أن الاخلاف في جواز الأكل [قائماً]<sup>(٣)</sup> فالذى يظهر لي أن الأحاديث الواردة بشره صلى الله عليه وسلم قائماً تدل على الإباحة والجواز. قلنا بتعدى<sup>(٤)</sup> أفعاله.

ويحمل حديث النهى على جهة الاستحسان والحث على ما هو أولى وأجمل، أو يكون لأن في الشرب قائماً ضرراً مافكره من أجله وفعله عليه السلام لأمنه منه.

وعلى هذا التأويل يكون قوله عليه السلام: «ومن نَسَى فليستَقِ»<sup>(٥)</sup> محملة على أن ذلك حرك منه خلطاً<sup>(٦)</sup> يكون الشفاء منه في قيئه.

وقد قال النخعي<sup>(٧)</sup> في النهى عن ذلك: إنما ذلك لِدَاءٍ في البطن. وهذا نحو ما قلناه. هذا الأظهر عندي إن كان لابد من بناء الحديثين.

## [باب كراهة التنفس في نفس الإناء، واستحباب التنفس ثلاثاً، خارج الإناء]

ذكر: أنه صلى الله عليه وسلم «كان يتنفس في الشراب ثلاثاً ويقول: إنه أروى وأبرأ وأمرأ»<sup>(٨)</sup>.

- (١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: والأكل.
- (٢) هكذا في ز، ح. وفي د: هذا والصواب ما أثبت.
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ح. وساقطة من نسختي د، ز.
- (٤) هكذا في ز، ح. وفي د: تتعدى.
- (٥) راجع (صفحة ٣٥٦ من هذا الجزء).
- (٦) هكذا ضبط في د. وفي ح: خلطاً. والمعنى واحد.
- (٧) النخعي: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي الكوفي. يكنى أبا عمران كان أحد الفقهاء الأعلام دخل على عائشة وهو صغير وروى عنها؛ فقيل: إنه لم يسمع منها، وروى عن خاله الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس ومسروق بن الأجدع وغيرهم. وروى عنه حماد بن أبي سليمان والأعمش ومنصور وختانق. قال الأعمش: كان إبراهيم صبر في الحديث. قال العجلي: كان مفتي الكوفة هو والشعبي.. وتوفي سنة ست وتسعين هـ. قال أبو نعيم: واختلف في مبلغ سنة فقيل: تسع وأربعون، وقيل: ثمان وخمسون.
- (٨) راجع (طرح التثريب في شرح التقریب للعراقي ج ١: صفحة ٣٣).
- (٨) أروى: من الرى. أى: أكثر رياً. أبرأ، وأمرأ: مهموزان. ومعنى أبرأ: أى: أبرأ من ألم العطش.. وقيل: أبرأ. أى: سلم من مرض أو أذى يحصل بسبب الشرب في نفس واحد. ومعنى أمرأ: أى: أجمل إنسياباً.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٣١٦٠).

قال الشيخ: مذهبنا جواز الشرب في نفس واحد؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي شكى إليه أنه لا يروى من نفس واحد أين القدح عن فيك ثم تنفس. فظاهره أنه أباح له الشرب في نفس واحد إذا كان يروى منه، وقد استحَب بعض العلماء الحديث الوارد في كتاب مسلم<sup>(١)</sup> من التنفس ثلاثاً.

### [ باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ ]

قوله: «أتى بلبن قد شيب بهاء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال: الأيمن فالأيمن»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: هذا مطابق لأصول الشرع من استحباب التيامن؛ فإن عورض هذا بما وقع في الحديث الآخر من تقدمه الأكبر.

قلنا: هذا مع تساوى الأحوال فيرجح بالسّن. وهكذا الرواية عندنا استحباب التيامن في الشهادات المثبتة في الكتاب وفي الوضوء وغيره يقدم الأيمن. وشوَّب اللبن بالماء لشربه بجوز، وشوبه لبينه لا يجوز؛ لأنه تدليس. ومعنى «شيب بهاء» أى: خلط بهاء. وقوله: «فتلّه في يده»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الأنباري في قوله صلى الله عليه وسلم: «بيننا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فتلت في يدي»<sup>(٤)</sup>. معناه: ألقيت في يدي. يقال: تلت الرجل. إذا ألقيته.. وقال ابن الأعرابي: معناه فُصِّبَتْ في يدي. والتلّ: الصبّ.

يقال: تلّ يتلّ. إذا صب، وتلّ يتلّ - بكسر التاء - إذا سقط.

وقوله تعالى: (وتلّ للجبين)<sup>(٥)</sup>. أى: صرعه. والتلّ: الدفع والصّرع قاله غير ابن الأعرابي.

(١) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: في الصواب ما أثبت.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٤ وما بعدها).

(٤) أخرجه البخاري في باب قوله صلى الله عليه وسلم: «نصرت بالرعب مسيرة شهر». إلخ

٦٥: ٤. وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١: ٣٧١.

(٥) سورة الصافات آية ١٠٣.

## [باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب

### إذن صاحب الطعام للتابع].

ذكر حديث أبي شعيب وأنه دعا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة واتبعهم رجل فقال صلى الله عليه وسلم: «إن شئت أن تأذن له، وإن شئت رجعت فقال: بل آذن له يا رسول الله<sup>(١)</sup>».

قال الشيخ: ذكرها هنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم استأذن صاحب المحل.

وذكر في حديث أبي طلحة: «أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن معه: «قوموا وهم سبعون أو ثمانون ولم يستأذن»<sup>(٢)</sup>.

وعن هذا ثلاثة أجوبة: أحدها.

أن يقال علم من أبي طلحة رضاه بذلك فلم يستأذن، ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه.

والجواب الثاني: أن أكل القوم عند أبي طلحة مما خرق الله عز وجل به العادة لنبيه صلى الله عليه وسلم، وبركة أحدثها الله عز وجل لأمك لأبي طلحة عليها، وإنما أطعمهم مما لم يملكه فلم يفتقر لاستئذانه.

والجواب الثالث: أن يقال فإن الأقراص جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم لمسجده ليأخذها فكأنه قبلها وصارت ملكا له؛ فإنما استدعى لطعام ملكه، فلا يلزمه أن يستأذن في ملكه.

وقوله: «بهيمة داجن»<sup>(٣)</sup>. لعله أراد تصغير بهمة. والبهمة: صغار الغنم. والداجن: ما ألف البيت.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن جابرا قد صنع لكم سُورًا فَحِيهًا بِكَلَمٍ»<sup>(٤)</sup> السُّور: هو الطعام بالفارسية.

(١) (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٠٨).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٢).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١١).

(٤) سورة - بضم السين وإسكان الواو وغير مهموز. هو الطعام الذي يدعى إليه. وقيل: الطعام مطلقا. وهى لفظة فارسية.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١١).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «حيهلاً بكم».

ذكر الهروى فى الحديث الذى فيه: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً»<sup>(١)</sup> بعمر أن معناه: هلم وهلاً حث؛ فجعل كلمة واحدة. يريد: إذا ذكروا فهاث وعجل بعمر.. وذكر فى موضع آخر من كتابه معنى حى أى: أسرع بذكره. ومعنى هلا: أى اسكن عند ذكره حتى تنقضى فضائله، ومنه قول ليلى<sup>(٢)</sup>:  
وأى حَصانٍ لا يقال لها هلا.

أى: اسكنى للزوج. فإن شددت اللام من هلا صارت للوم والتحضيض..  
قوله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مما يليك».

قال الشيخ: قال بعض أصحابنا: هذا إذا كان الطعام جنسا واحدا، فإن العدول عما يليه شره لا فائدة فيه، وإذا كان مختلفا استخف ذلك فيه.  
وحديث تتبَّعهُ صلى الله عليه وسلم الدباء.  
يحتمل أن يكون أنه<sup>(٣)</sup> من باب الطعام المختلف، أو لأنه كان يأكل مع من يعلم سروره بذلك، وأنه لا يستثقله.

وقوله: «فأدمته» جعلت فيه إداماً.. يقال منه: أَدَمَ الطعام. وآدمه.

قوله صلى الله عليه وسلم: «الكمأة من المن». وماؤها شفاء للعين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيد: يقال: إنما شبهها بالمن الذى كان يسقط على بنى إسرائيل؛ لأن ذلك كان ينزل عليه عفو بلا علاج منهم إنما كانوا يُصبحون وهو بأفئيتهم فيتناولونه، وكذلك «الكمأة» ليس على أحد منها مؤونة فى بَذْرِ ولا سقى ولا غيره، وإنما هو شىء ينشئه الله عزوجل فى الأرض حتى يصير إلى مَنْ يَحْتَنِيهِ.  
وقوله عليه السلام: «وماؤها شفاء للعين».

(١) فحيهلاً: بتنوين هلا. وقيل بلاتنوين على وزن: علا.

ومعنى: حيهل: عليك بكذا، أو: أدع بكذا.. هكذا قاله أبو عبيد وغيره. وقيل: معناه: أعجل به. وقال الهروى: ومعناه: هات وعجل.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١١).

وجاء فى النهاية عن الغريبين عن الهروى، ومنه حديث ابن مسعود: «إذا ذكر الصالحون فحى هلا بعمر. أى: ابدأ به وعجل بذكره. وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة.

راجع (النهاية لابن الأثير ١: ٤٧٢).

(٢) ليل بنت الأخيل، وهى أشعر النساء، ولا يقدم عليها غير النساء.  
وذكر هذا البيت فى أبيات ابن قتيبة فى: الشعر والشعراء ١: ٤١٦.

(٣) من (زاج) وساقطة من د.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٠).

يقال: إنه ليس معناه أن يؤخذ ماؤها بحتاً. أى: صُرْفاً فيقطر في العين ولكن <sup>(١)</sup> يخلط ماؤها بالأدوية <sup>(٢)</sup> التى تعالج بها العين، فعلى هذا يوجه الحديث.

## [ باب فضيلة الأسود من الكباش ]

قوله: «كنا نجنى الكبّاث» <sup>(٣)</sup> هو النَّضِيجُ من ثمر الأراك.

وقوله: «فشرّبناها فلما وغلّت في بطنى» الوغول: الدُّخول في الشيء، وإن لم تبعد فيه وكل داخل فهو واغل.

يقال منه: وغلّت أغلٌ وغولاً ووغلاً.

ولهذا قيل للدّاخل على الشرب من غير أن يدعى واغل ووغل.

والذى جاء في الحديث: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق» <sup>(٤)</sup>.

قال الأصمعى وغيره: الإيغال: السير الشديد والإمعان فيه. يقال: أوغلّت إيغالاً.

وقوله: «ثم جاء رجل مشرك مشعان» <sup>(٥)</sup>.

قال الأصمعى: رجل مشعان وشعر مشعان، وهو الثائر والمتفرق.

وقوله: «يا عُثْر» <sup>(٦)</sup>.

قال الهروي: أحسبه الثقيل الوخيم. وقيل: هو الجاهل. والغثارة: الجهل. يقال: رجل

عُثْر. والنون زائدة.

## [ باب المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء ]

قوله: «إن النّبى صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر، فأمر النّبى صلى الله

عليه وسلم بشاة فحلّبت، فشرّب حتى شرب حلاب سبع شياة، ثم أصبح فأسلم، فأمره

(١) هكذا في د. وفي ز ح: ولكنه.

(٢) هكذا في د. وفي ح: في الأدوية.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢١).

(٤) جاء هذا الحديث في مجمع الزوائد عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق».

رواه أحمد ورجاله موثقون إلا أن خلف بن مهرا لم يدرك أنس والله أعلم.

راجع (مجمع الزوائد للواقدي ١: ٦٢).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٥٦).

(٦) في اللسان (عثر) وفي الحديث: أن أبا بكر قال لابن عبد الرحمن رضى الله عنها وقد وبخه: يا عثّر.

رسول الله صلى عليه وسلم بشاة فحلبت فشرب حِلابها،<sup>(١)</sup> ثم أمر بأخرى فلم يَسْتَمِّها؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمن يشرب في معي واحد، والكافر يشرب في سبعة أمعاء»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: قيل: إن هذا في رجل بعينه.. وقيل: إنه على جهة التمثيل.. وقيل: إن المراد<sup>(٣)</sup>: به أن المؤمن يقتصد. قال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَمْتَحِنُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامَ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. ويمكن أن يراد به: أن المؤمن يُسمى الله عز وجل عند طعامه فلا يُشركه الشيطان فيه، والكافر لا يُسمى الله تعالى عند طعامه.

وقد رَوَى مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الشيطان يستحل الطعام إلا أن يُذكر اسم الله عليه، فإذا شاركه الشيطان»<sup>(٥)</sup> فيه تضاعف الأكل وأزبى على أكل المؤمن. وقوله: «ضافَ ضيفاً»<sup>(٦)</sup>. يعنى: صار ضيفه، وأصْفَتْهُ أنزلته على نفسك..

وفيه ضيافه الكافر.. ولعله استتلاف له ليسلم، أو لأن له عهداً فخاف أن يضيع. وقيل: إنه ثَمَامَةُ بن أَثَال. وقيل: إنه جَهْجَاهُ الغفاري<sup>(٧)</sup>، وكره مالك أن يأكلها مع النصراني في إثناء واحد.

## [بَابُ نَهْيِ الْأَكْلِ مَعَ جَمَاعَةٍ عَنْ قِرَانِ تَمْرَيْنِ وَنَحْوِهِمَا فِي لُقْمَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ]

### [أَصْحَابِهِ]

قوله: «كان ابن الزبير يزقنا التمر وكان أصاب الناس يومئذٍ جهد، فكنا نأكل فيمُر

(١) هكذا في النسختين د، ر وكذا في ح.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٣١ / ١٦٣٢).

(٣) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: المراد به.

(٤) سورة محمد آية ١٢.

(٥) هكذا في د. وفي ح، م، ز: شاركته الشياطين.

(٦) هكذا في د. وفي ز: ح: «ضافه ضيف». والمعنى واحد.

وهذا الحديث كناية عن قناعة المؤمن، وشراهة الكافر.

(٧) جهجاه الغفاري: الجهجاه: بهاء بن وفي بعضها: الجهجاه بحذف الهاء التي بعد الألف والأول هو المشهور.

وقيل: نضرة بن أبي نضرة الغفاري، والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٣٦ و ١٨: ٣٦).

علينا ابن عُمر ونحن نأكل فيقول: لا تُقَارِنُوا؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الإقران إلا أن يستأذن الرجل أخاه»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: يحتمل أن يكون إذا علم من أصحابه أن ذلك مما يرضونه ويخف عليهم ألا يمنع منهم وقد قال: «إلا أن يستأذن أخاه».

ولافرق بين أن ينطق بإذن أو يفهم عنه.

ويقال: قرئت بين التمرتين: أكلتهما بمرّة، وقرئت<sup>(٢)</sup> بين الحج والعمرة جمعتهما، والشئ بالشئ شددته إليه.

### [ باب فضل تمر المدينة ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من أكل سبع تمرات عجوة مما بين لابتيها حين يصبح لم يضره سم حتى يمسي».

وفي بعض طرقه: «من تصبّح يسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: هذا ما لا يعقل معناه في طريقة (علم الطب) ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجّه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاقتصار على هذا العدد أو [القدر]<sup>(٤)</sup> الذي هو سبع، ولا على الاقتصار على هذا الجنس الذي هو العجوة.. ولعل ذلك كان لأهل زمنه<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وسلم خاصة أولاً أكثرهم إذ لم يثبت عندي استمرار وقوع الشفاء بذلك في زمننا غالباً، وإن وجد ذلك في زمننا<sup>(٦)</sup> في أكثر الناس حمل على أنه أراد وصف غالب الحال.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٧).

(٢) هكذا في نسختي د، ز وكذا في ح.. والمعروف في اللغة: القران.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦١٨).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من د. وساقطة من ز.

(٥) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: زمانه.

(٦) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: زماننا.



## [ كتاب اللباس والزينة ]

### [ باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء. ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يجرجرُ فى بطنه نار جهنم». وفى بعض طرقه: «إن الذى يأكل أو يشرب فى آنية الفضة والذهب»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: النهى عن ذلك لأنه من السرف والتشبه بفعل الأعاجم. والمذهب عندنا: كراهية الشرب فى إناء مُصَبَّب بالفضة كما كره أن ينظر فى المرأة فيها حلقة فضية.

قال عبد الوهاب<sup>(٢)</sup>: يجوز استعمال المصَّبَّب إذا كان شيئاً يسيراً.

وأما قوله: «يُجْرَجِرُ» فقد يريد به: يُصَوِّتُ. والجرجرة: صوت البعير عند الهديد، فعلى هذا تكون الرواية «نارَ جهنم» بالرفع، وقد يكون «يجرجر» بمعنى: يتجرع؛ فتكون الرواية على هذا «نارَ جهنم» بنصب الراء.

وقال الزجاج<sup>(٣)</sup>: يجرجر فى جوفه، أى: يردُّه فى جوفه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي، ٣: ٢٠٦٥).

(٢) راجع (الجزء الأول من المعلم صفحة ٤٩).

(٣) الزجاج: إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج كان من أهل الفضل والعلم. وهو صاحب كتاب (معانى القرآن) وغيره. راجع (البنية ١: ٤١٣).

## [ باب تحريم استعمال خاتم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء ]

قوله في الحديث لما ذكر عنه: نهى... وعن: المياثر والقسي وعن لبس الحرير والإستبرق والديباج<sup>(٤)</sup> المياثر: سميت بذلك للينها، وإذا حمل النهى فيها على كونها حريرا كان فيه دلالة على النهى عن الجلوس على الحرير؛ لأنها إنما تكون في الشروج. والسروج مما يجلس عليها. والمشهور عندنا: منع الجلوس على الحرير. قال عبد الملك بإجازته، وعلق المنع باللبس المذكور<sup>(١)</sup> في الحديث.

وفي الحديث: النهى أن يجلس عليه. خرجه البخاري<sup>(٢)</sup>. وهذا يرد ما قاله عبد الملك؛ وكذا المذهب عندنا: النهى عن الجلوس عليه، وإن كان بطانة لما يجلس عليه، أو تحشوا فيها يجلس عليه<sup>(٣)</sup> كما يحشى الصوف والقسي.

قيل: وهو القزى.. أبذلت الزاى سينا.

وقيل: منسوب إلى موضع. يقال له: القس.

قال بعض أصحابنا: وهى ثياب يخالطها حرير.

قال الشيخ: خرّج مسلم في (الأطعمة) حديث حسن الحلواني قال:

حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي. قال: «سمعت جرير بن يزيد يحدث عن عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: «رأى أبو طلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في المسجد»<sup>(٥)</sup> الحديث.

هكذا وقع في نسخة أبي العلاء: جرير بن<sup>(٦)</sup> يزيد — بزيادة ياء — على مثال: يعيش: وهو

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٦٦).

(٢) هكذا في د، ح وفي ز: المد كفر.

(٣) راجعه في بابه في (صحيح البخاري).

(٤) من هنا — أجازته أحمد إلى قوله: «من المسألة حيث العلامة \* في صفحة ٢٥٨.

والإجازة: هي إذن الشيخ للطالب في الرواية عنه بما يضمن الإخبار الإجمالي عرفا وهى أقسام ١ — خاص في خاصين

٢ — خاص في عام ٣ — عام في خاص ٤ — عام في عام.

٥ — راجع (نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ص ٦٣).

(٥) راجع (صحيح مسلم ط. صحيح صفحة ١٢٠٦).

(٦) هكذا في نسخة د، ز: جرير بن يزيد. والصواب ما أثبت بعد جرير بن زيد وهو كذلك في نسخة م.

وهم، وإنما هو: جرير بن زيد وهو عم جرير بن حازم.. وذكره البخاري وابن أبي حاتم الرازي.  
وقوله: «أمرنا بسبع»<sup>(١)</sup> فذكر تسميت العاطس. وتسميت العاطس هذا: هو الدعاء  
له. يقال: شمت العاطس وسَمَّته.. والشين أعلى اللغتين.

قال ابن الأنباري: يقال سَمَّت فلان فلاناً، وسَمَّت عليه. وكل داغ بالخير فهو  
مُسَمَّت ومُسَمَّت.

قال ثعلب: الأصل الشين من الشمت<sup>(٢)</sup> وهو القصد والهدى.. ومنه الحديث فدعا  
لفاطمة وشمت عليها فذكر قول عمر في الحُلَّة السَّيْرَاء: «يا رسول الله لو اشتريتها فلبستها  
يوم الجمعة وللوفود؛ فقال صلى الله عليه وسلم: إنما يلبس هذه من لاختلاق له في  
الآخرة»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعض طرقه فقال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاختلاق له في الآخرة».

وفي بعض طرقه: «وجد عمر حُلَّة من إستبرق ثُباع».

وفي بعض طرقه: «فلبث عمر ماشاء الله»<sup>(٤)</sup> ثم أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم  
بجبة ديباج؛ فأتى عمرو النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله قلت: هذه لباس  
من لاختلاق له»<sup>(٥)</sup>.

وفي بعض طرقه: «أن عمر رضى الله عنه رأى على رجل من آل عطارد قباء من ديباج  
أو حرير».

وفي بعض طرقه: «رأى على رجل حُلَّة من إستبرق».

قال الشيخ: اختلف الناس في لباس الحرير: فذهب قوم إلى منعه على الإطلاق.  
وآخرون إلى جوازه على الإطلاق.. وجمهور العلماء: على إباحته للنساء، ومنعه للرجال.

والدليل على صحته ما ذهب إليه الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم:

«إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاختلاق له في الآخرة»

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٣١).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: من السم.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٣٧ و ٣٨).

(٤) هكذا في د، ح، وفي ز: «وجد عمر حُلَّة من إستبرق، ثم أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم» إلخ.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٦٨).

وخرج مسلم في حديث الحُلة قال: فلما كان بعد ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
بِحُلَّةٍ سَبْرَاءٍ؛ فبعث إلى عمر بِحُلَّةٍ وبعث إلى أسامة بِحُلَّةٍ<sup>(١)</sup>. الحديث.

وفيه: أن أسامة راح في حُلته فنظر إليه النبي صلى الله عليه وسلم نظراً عرف أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنكر ما صنع؛ فقال: يا رسول الله ما تنظر إلى أنت بعثت بها إلي؛ فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، ولكن بعثت بها إليك لِشَقَقَها  
خِمرًا بين نساءك<sup>(٢)</sup>؛ ففرق في هذا بين الرجال والنساء.

وفي بعض طرقه: «أَهْدَى إِلَيْهِ صلى الله عليه وسلم ثوب حرير، فأعطاه علياً رضي الله  
عنه؛ فقال. شقه خِمرًا بين الفواطم».

وفي بعض طرقه: «فأمرني فأطرتها بين نسائي وأظهر النكير على أسامة؛ فلما اعتذر إليه  
بأنه بعثها أخيره صلى الله عليه وسلم أنه بعثها ليشققها خِمرًا بين نسائه.. هذا حكم الحرير  
المحض.

وأما المختلط كالذي سَدَّاه حرير ولحمته قطن أو كَتَّان؛ فروى عمر عن مالك: أنه  
يكره من الثياب ما كان سَدَّاه حريراً أن يلبسه الرجال، وهو مذهب ابن عمر، وأجازه ابن  
عباس. وقال بعض أصحابنا: قد اختلف فيه فأجيز وكُره. وإجازه أكثر.

وأما الحَزَنُ: فذكر ابن حبيب عن خمسة عشر من الصحابة إجازته؛ ويذكر عن مالك  
جوازه. قال عبد الوهاب: يجوز لبسه وكرهه مالك لأجل السَّرف.

وأما العلم يكون في الثوب؛ فذكر ابن حبيب: أنه يرخص في لبسه والصلاة فيه وإن  
عظم.

وقد روى عن مالك في غير كتاب ابن حبيب<sup>(٣)</sup> اختلاف في قدره صبع من الحرير  
يكون علماً في الملاحف أو الثياب، فنهى عنه مرة وأجازه أخرى.

ودليل إجازة اليسير منه ماخرجه مسلم: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب

(٢١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٦٨)

(٣) كتاب ابن حبيب: ألفه على عشرة أجزاء. الأول: تفسير الموطأ حاشية الجامع. الثاني: شرح الجامع. ومن الثالث إلى  
الخامس في: حديث النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى، ثم في طبقات الفقهاء.  
وابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى الإلبيري القرطبي أبو مروان.. عالم الأندلس  
وفقيهها في عصره. كان عالماً بالتاريخ والأدب رأساً في فقه المالكية، وله تصانيف كثيرة.  
راجع (معجم البلدان ص ٣٢٣ وتاريخ علماء الأندلس، والديباج المذهب لابن فرحون ص ١٥٤).

فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض طرقه: «فجاءنا كتاب عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء في الآخرة إلا هكذا»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عثمان بأصبعيه<sup>(٤)</sup> اللتين تليان الإبهام فرتبهما.. إلا أزرار<sup>(٤)</sup> الطيَّالسة؛ فدل هذا على جواز العلم اليسير يكون في الثوب.. وأما لو كان حريرا محصا فإنه يحرم منه القليل والكثير.

وفي كتاب ابن حبيب: النهى عن اتخاذ الجيب منه.. وقد عورض مافي كتاب ابن حبيب بما خرجه مسلم عن عبد الملك مولى أسماء قال: «أرسلتني أسماء إلى ابن عمر فقالت: بلغني أنك تحرم أشياء ثلاثة: العلم في الثوب»<sup>(٥)</sup> وذكرت ماسواها؛ فأجابها ابن عمر: سمعتُ عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول: سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إنها يلبس الحرير من لا خلاق له» فخفتُ أن يكون العلمُ منه. قال: فرجعت إلى أسماء فأخبرتها فقالت: هذه جبةُ النبي صلى الله عليه وسلم فأخرجتُ إلى جبة طيَّالسة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج؛ فقالت: هذه كانت عند عائشة رضى الله عنها حتى قبضت فلما قبضت قبضتها، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها، فنحن نغسلها للمرصى يستشفى<sup>(٦)</sup> بها» وهذا خلاف ما ذكره ابن حبيب وقد أجاب بعض أصحابنا عن هذا بأن قال:

لعل هذا الحرير أُحْدِثَ فيها بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم لبسها وفيها هذا الحرير؛ فيكون في ذلك حجة على جوازه، وإذا احتمل سقط التعلُّق به.

(١) راجع (صحيح مسلم ط. الحلبي ٦: ١٤١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢٠٦٩).

(٣) بإصبعيه: يعنى أشار بها عبر عن فعل بالقول وهو شائع، وهذه الإشارة للتفهيم ومقدار المستثنى والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم ط. صبيح ٦: ١٤١).

(٤) أزرار جمع زر - بكسر الزاى وتشديد الراء.. والمراد هنا: أطواق الثوب.

(٥) العلم في الثوب: قال ابن عمر وأما ذكر العلم في الثوب؛ فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنها يلبس الحرير من لا خلاق له فخفت أن يكون العلم منه.. وأما ما ذكرت عنه من

كراهة العلم فلم يعترف بأنه كان يجرمه بل أخبر أنه تورع عنه خوفا من دخوله في عموم النهى عن الحرير.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٤٢ و ٤٣).

وقد قال بعض أصحابنا: ما وقع في هذا الحديث من استثناء العلم يدل على جواز اتخاذ الطوق منه أو<sup>(١)</sup> اللبنة.

وأما السَّيراء: فعند النسائي: أنه المضلَّع بالقزِّ.. قال الخليل: هو المضلَّع بالحرير. قال بعض شيوخنا.. والأشبه أنها حرير مختلف الألوان سميت سيرا لاختلاف ألوانها. وقد ذكر في بعض الطرق: أنها من إستبرق وهو كله حرير. واختلف في علة النهي عن لبس الحرير، فقال الأبهري<sup>(٢)</sup>: لئلا يتشبه بالنساء. وقال غيره: لما فيه من الخيلاء. واختلف في لباسه في الغزو؛ فذهب مالك إلى المنع، واستخفَّ ابن الماجشون لباسه في الغزو إذ لا يقصد به فيه الخيلاء الممنوعة.

وأما لبسه للحكمة، فرخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه. وقال القاضي<sup>(٣)</sup> عبد الوهاب: يجوز لبسه للضرورة والحاجة؛ فظاهر كلام مالك النهي عنه، والحلَّة: ثوبان إزار ورداء.

وقوله: «فكساه عمر رضى الله عنه أتخا له مشركاً بمكة.. قيل: إنه كان أخاه لأُمِّه. وفيه: جواز صلة الكافر. وكان يقال في المذاكرة.. إن هذا إنما يظهر وجهه على القول بأن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة؛ فلهذا استجاز عمر رضى الله عنه أن يكسوها المشرك. وذكر مسلم في حديث آخر: «أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إليه قباء ديباج؛ فقال: يا رسول الله كرهت أمراً وأعطينيته فقال: إنى لم أعطيك له لتلبسه إنما أعطيتك تبيعه فباعه بألفي درهم..

وإنما أجاز له بيعه وإن كان محرماً لباسه على الرجال؛ لأنه محل لبسه للنساء وهي منفعة مقصودة به المعاوضة عليها.

وأما قوله عليه السلام: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة». الخلاق: النَّصيب الوافر من الخير. ومنه قوله عز وجل: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخُلُقِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> أى: انتفعوا به، وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَإِخْلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: منه واللبنة.

(٢) الأبهري: راجع (الجزء الأول من المعلم صفحة ١٣٢).

(٣) القاضي عبد الوهاب: هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب.

راجع (الجزء الأول من المعلم صفحة ٤٩).

(٤) سورة التوبة آية: ٦٩.

(٥) سورة آل عمران آية ٧٧.

وأما قوله: «فَأَطَرَتْهَا بَيْنَ نِسَائِي». معناه: قسمتها.. يقال: طارلى فى القسمة كذا.

أى: صار.

قال الشاعر:

﴿فَمَا طَارَلَى فِي الْقَسِمِ إِلَّا ثَمِينُهَا﴾<sup>(١)</sup>.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «شَقَّقَهُ خَمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ».

فقال ابن قتيبة: الفواطم ثلاث إحداهن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. والثانية: فاطمة بنت أسد بن هاشم أم على بن أبى طالب، وهى أول هاشمية ولدت لهاشمى. قال: ولا أعرف الثالثة .

قال الأزهري: هى فاطمة بنت حمزة الشهيد رضى الله عنه.

## [ باب نهى الرجل عن لبس الثوب المعصفر ]

قول عبد الله بن عمرو بن العاص: «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين مُعْصَفَرَيْنِ؛ فقال: هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها»<sup>(٢)</sup>.

وفى طريق آخر: «أملك مرتك»<sup>(٣)</sup> بهذا قلت: أغسلهما قال: بل احرقها

وفى بعض طرقه: «نهى عن لبس الذهب والمعصفر».

قال الشيخ: وروى عن مالك: أنه أجاز لبس الملاحف المعصفرة للرجال فى البيوت وفى أفنية الدور، وكره لباسها فى المحافل، وعند الخروج إلى الأسواق؛ فكأنه رأى أن

(١) ذكر هذا الشطر المازرى. استشهدا على أن ما يقال: طارلى فى القسمة كذا، أى: صارلى. وجاء فى التاج: وأطار المال وطيره بين القوم قسمه فطار لكل منهم سهمه. أى: صار له وخرج له به سهمه. ومنه قول لبيد يذكر ميراث أخيه بن ورثته وحيازة سهم كل ذى سهم منه سهمه:   
تطير عدايد الأشـراك شفعـا  
ووتر الزعمـامة للغلام والأشراك: الأنصبا.

راجع (التاج: طير و ج ٣ من المعلم بفوائد مسلم ط. تونس).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ : ٥٤).

(٣) هكذا فى نسختي د، ز. وفى (ح): أملك بهمتين.

التصرف<sup>(١)</sup> بها تبين الملا من الناس اشتها؛ فلهذا نهى عنه. وفي الديار ليس فيها اشتها فأجازه.

وأما المصبوغ بالمشق فيجوز لباسه.. وأما المغير بالزعفران فاختلف الناس فيه. وبالجواز قال مالك لما وقع في حديث ابن عمر: رأيتك تصنع أربعاء. وفيه الصبغ بالصفرة وقد تقدم الحديث.

فوجه<sup>(٢)</sup> من نهى عنه: ماورد من النهى عن أن يتزعفر الرجل، ومحمل هذا عندنا على أنه غير يذنه بالزعفران تشبها بالنسوان، وهذا الأظهر<sup>(٣)</sup> من مثل هذا اللفظ هكذا. قال بعض أصحابنا.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «بل أحرقهما»<sup>(٤)</sup>؛ فلعله على جهة التغليظ أو العقوبة في المال.

قال الشيخ: خرج مسلم في كتاب اللباس: حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى أساء بنت أبي بكر رضى الله عنه وكان خال ولد عطاء. هكذا رواية ابن ماهان والكسائي.. ووقع في أصل الجلودى: كان خال ولد عطارد - بزيادة - راء ودال - بدل عطاء. قال بعضهم: والصحيح ما رواه أبو العلاء بن ماهان.

قول عائشة رضى الله عنها «وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ»<sup>(٥)</sup> المرحل - بالراء والحاء المهملة - الموشى. سُمى مُرَحَّلًا؛ لأن عليه تصاوير الرحال وجمعها المراحل. ومنه الحديث «حتى يبنى الناس بيوتًا يُوشونها وشى المراحل»<sup>(٦)</sup>. ويقال لها: المراحل - بالجيم - أيضا، ويقال لذلك العمل: الرجيل. والمِرْطُ: الكساء. وجمعه: مِرْطٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز، وفي (م) فيها.

(٢) هكذا في د، ز، وفي ح: وحجة والمعنى واحد.

(٣) هكذا في د. وفي ز ح: وهو الأظهر والمعنى واحد.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٧٥).

(٥) هكذا في ز ح. وفي د: المِرْط.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٥٧).

(٦) ذكره ابن الأثير في نهايته في شرح غريب الحديث عن الهروي في الغريبين.

(٧) هكذا في د. وفي ح، ز: مِرْط.



وقوله «يَتَجَلَّجُلُ فِيهَا». أى يتحرك فيها يعنى فى الأرض. والجَلَجَلَة: الحركة مع صوت.  
أى: يسوخ فيها<sup>(١)</sup> حتى يخسف به.

وقوله: «إِلَّا الْمَخِيلَةَ» يعنى: الكبرياء. يقال: خال الرجل خالاً واختال اختيلاً: إذا تكبر. وهو رجل خال، أى متكبر. وذو خال، أى ذو تكبر.  
ومنه قول ابن عباس رضى الله عنه:.

«كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسَ مَا شِئْتَ إِذَا أَخْطَأْتَكَ خَلَّتَانِ: سَرْفٌ وَمَخِيلَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول طلحة لعمر رضى الله عنهما: «وَلَا يَتَخَوَّلُ عَلَيْكَ». أى: لَا يَتَكَبَّرُ عَلَيْكَ.

### [ استحباب لبس النعال ]

قال الشيخ: خرج مسلم فى الانتعال<sup>(٣)</sup> عن على بن مُسهرٍ عن الأعمش عن أبى رَزِينٍ وأبى صالح عن أبى هريرة.

قال بعضهم: هكذا وقع فى جميع النسخ عندنا عن أبى رَزِينٍ وأبى صالح مقرونين.

وقال أبو مسعود الدمشقى: إنما يرويه أبو رزیه عن أبى صالح عن أبى هريرة.

وكذلك خرج فى كتابه عن مسلم وذكر: أن على بن مُسهرٍ انفرد بهذا.

### [ باب النهى عن اشتمال الصباء ]

قوله: «نهى صلى الله عليه وسلم عن اشتمال الصباء»<sup>(٤)</sup>.

قال الأصمعى: هو أن يشتمل الرجل بالثوب حتى يجلل به جسده لا يرفع منه جانباً فتكون فيه فُرجة يُجْرَجُ منها يده، قال القُتَيْبِيُّ: إنما قيل لها الصباء لأنه إذا اشتمل به اشتدت<sup>(٥)</sup> على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصباء التى ليس فيها خرق ولا صدع.

(١) هكذا فى د. وفى ز ح: حين وما أثبت هو الأصوب.

(٢) راجع (النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير: مادة خيل ٢: ٩).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٧٥).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٧٦).

(٥) هكذا فى ز. وفى د: استدت، وفى ح: انسدت، والصواب ما أثبت.

قال أبو عبيد: أما تفسير الفقهاء فهو: أن يشتمل بثوب واحد، ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه.

قال غيره: من فسر هذا التفسير ذهب به إلى كراهية<sup>(١)</sup> التكشف وإبداء العورة.

ومن فسر تفسير أهل اللغة فإنه كره أن يتزمل به شاملاً جسده مخافة أن يدفع منها إلى حالة يُدخاله بعض الهوام المهلكة فلا يمكنه نفضها عنه.

قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تضع إحدى رجليك على الأخرى إذا استلقيت»<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض طرقه: «لا يستلقي أحدكم ثم يضع إحدى رجله على الأخرى».

وفي بعض طرقه: «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مُستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى»<sup>(٣)</sup>.

قال بعض أهل العلم: يجب أن تُبنى هذه الأحاديث؛ فيحمل النهي على حالة تبدو فيها العورة، وفعله صلى الله عليه وسلم على حالة كان مستترا فيها.

وقد أدخل مالك في موطنه<sup>(٤)</sup> حديث استلقائه صلى الله عليه وسلم في المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى.

قال بعض أصحابنا: وإنما قصد بإدخاله الرد على من كرهه من فقهاء الأمصار. وخرج مسلم في باب الإستلقاء في المسجد<sup>(٥)</sup>:

«حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر».

هكذا في رواية الجلودى والكسائي<sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا في د. وفي زح: إلى كراهة.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٧٧).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٧٧).

(٤) في الحديث عن عباد بن ثميم عن عمه: أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى».

راجع (الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الصلاة - ١: ١٧٢).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٠٠ وبشرح النووي ١٤: ٧٧).

(٦) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي أبو الحسن الكسائي إمام في اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة. ولد في إحدى قرأها وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية وسكن في بغداد. وتوفي بالري عن سبعين عاماً، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين.. قال الجاحظ: كان أسيراً عند الخليفة حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسرين. أصله من أولاد الفرس، وأخبره مع علماء الأدب في عصره كثيرة. له تصانيف: «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراءات» و«النوادر» و«مختصر في النحو». راجع (ابن خلكان ١: ٢٣٣ وتاريخ بغداد ١١: ٤٠٣).

وكذلك خرجہ الدمشقی عن مسلم، ووقع عند ابن مآهان:  
 «حدثنا إسحاق بن منصور وعبد بن حميد؛ فجعل إسحاق بن منصور يدل إسحاق ابن إبراهيم».  
 قال بعضهم: والذي أعتقد صوابه رواية من قال: إسحاق بن إبراهيم لأنها كثيرا ما يجهلون مقرونين في رواية مسلم في هذه النسخة عنهما عن عبد الرزاق، وإن كان إسحاق بن منصور أيضا يروي عن عبد الرزاق.

## [باب نهى الرجل عن الزعفران]

وقوله: «نهى عن التزعفر» تقدم الكلام فيه.  
 وفي بعض طرقه: نهى عن أن يتزعفر الرجل، وعمله عندنا على تغيير بدنه بالزعفران تشبيها بالنسوان.  
 قوله: «ورأسه ولحيته مثل النعام»؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد<sup>(١)</sup>».  
 وفي طريق آخر: «أن اليهود والنصارى لا يصبغون بخالفهم»<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو عبيد: هو تبت أبيض الزهر والتمر يشبه<sup>(٣)</sup> بياض الشيب به. وقال ابن الأعرابي: هي شجرة تبيض كأنها الثلج.  
 قال الشيخ: لم يحرم مالك - رضى الله عنه - التغيير بالسواد ولا أوجب الصباغ. ولعله يحمل النهى عن التغيير بالسواد على الاستحباب.. والأمر بالتغيير على حالة هجن الشيب صاحبها.. قال عبد الوهاب<sup>(٤)</sup>: يكره السواد لأن فيه تدليسا على النساء فيوهم الشباب فتدخل المرأة عليه.  
 قوله: «أصبح يوما واجما<sup>(٥)</sup>».. الواجم: المهتم.  
 يقال: وجم يجم وجوما. ووجم أيضا: حزن، وأجم الطعام أجمًا إذا كرهه.

(١) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٠٢.

(٢) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٨٠.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: شبه.

(٤) عبد الوهاب: هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب.

راجع (ما سبق في ج ١: ٤٩ من هذا الكتاب).

(٥) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٨٢.

## [ باب تحريم تصوير صورة الحيوان ]

### [ وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرس ونحوه<sup>(١)</sup> ]

قوله في الصور: ألم تسمعه حين قال صلى الله عليه وسلم: «إلا رقباً في ثوب»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ. قال بعض أصحابنا: إنما وقع في حديث عائشة -رضي الله عنها- من كراهة الصور المرقومة. يحتمل أن يكون كان ذلك أولاً عند كونهم حديثي عهد بالجاهلية وعبادة الصور؛ فلما طال الأمر وأمن عليهم أباح الرقم في الثوب<sup>(٣)</sup>. وكان ذلك كالناسخ لما وقع في حديث عائشة -رضي الله عنها- ولم يحرم مالك من الصور المرقومة ما كان يمتهم به، لأن امتنانه ينافي تعظيمه على حسب ما كانت الجاهلية تعظم بعض الصور.

(١) قال النووي في شرحه: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر، لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث، وسواء صنعه بما يمتن أو غيره فصنعت حرام بكل حال، لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء مما كان في ثوب بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها. وأما تصوير صورة الشجر ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام، هذا حكم نفس التصوير. وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان فإن كان معلقاً على حائط أو ثوباً ملبوساً أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتناً فهو حرام، وإن كان في بساط يداس أو غدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام، ولا فرق في هذا كله بين ماله ظل ومالا ظل له.

هذا تلخيص مذهبنا في المسألة ويمعنا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم. وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصور التي ليس لها ظل، وهذا مذهب باطل؛ فإن الستر الذي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل، مع باقى الأحاديث المطلقة في كل صورة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٨١ وما بعدها).

(٢) وقال الزهري: النهي في الصورة على العموم، وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقياً في ثوب أو غير رقم، وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملاً بظاهر الأحاديث، لاسيما حديث الثمرة الذي ذكره مسلم. وهذا مذهب قوى وقال آخرون يجوز منها ما كان رقياً في ثوب سواء امتن أم لا. وسواء علق في حائط أم لا، وكروها ما كان له ظل أو كان مصوراً في الخيطان وشبهها سواء كان رقماً أو غيره، واحتجوا بقوله في بعض أحاديث الباب إلا ما كان رقماً في ثوب، وهذا مذهب القاسم بن محمد، وأجمعوا على ما كان له ظل ووجوب تغييره. قال القاضي: إلا ما ورد في اللعب بالبنات لصغار البنات والبرخصة في ذلك، لكن كره مالك شراء الرجل لابنته، وأدعى بعضهم: أن إباحة اللعب لمن بالبنات منتوخ بهذه الأحاديث والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٨٢).

وقول عائشة رضی الله عنها «وقد سُتِرت سَهْوَةٌ لى بقرام فيه تماثيل»<sup>(١)</sup>.

قال الأصمعى: «السَّهْوَةُ كالصُّفَّة تكون بين يدي البيت».

وقال غيره: السهوة شبيهه بالرف أوبالطاق يوضع فيه الشىء.. قال أبو عبيد: سمعت  
غير واحد من أهل اليمن يقولون: السهوة عندنا بيت صغير منحدر<sup>(٢)</sup> فى الأرض وسمكه  
مرتفع من الأرض شبيهه بالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع. قال: وهذا عندى أشبه ما قيل فى  
السهوة. والقرام: الستر الرقيق، فإذا خيط فصار كالبیت فهو كِلَّة.

وقال لييد<sup>(٣)</sup> يصف الهودج.

من كُلِّ مَحْصُوفٍ يُظَلُّ عَصِيَّةٌ زَوْجٌ عَلَيْهِ كِلَّةٌ وَقَرَامُهَا

وَالْعَصِيَّةُ: عيدان الهودج. والزَّوْجُ: النَّمَط.

قال الشيخ: خرج مسلم فى باب كراهية الصور.

«حدثنا ابن أبى شيبه حدثنا على بن مُسَهَّر عن سعيد بن أبى عروبة عن النضر بن

أنس قال:

كنت جالسا عند ابن عباس. هكذا إسناد هذا الحديث. رواه سعيد بن أبى عروبة عن  
النضر بن أنس.. وهم بعضهم؛ فأدخل بينهما<sup>(٤)</sup> قتادة وليس بشىء؛ فإنه قد سمع سعيد  
من النضر هذا الحديث وحده.. ذكره البخارى فى الجامع:

«حدثنا عباس<sup>(٥)</sup>. حدثنا عبد الأعلى سعيد بن أبى عروبة قال: سمعت النضر بن

أنس<sup>(٦)</sup> يحدث قتادة قال:

كنت عند ابن عباس فذكر الحديث قال البخارى سمع سعيد بن أبى عروبة من

النضر هذا الحديث<sup>(٧)</sup> الواحد.

(١) السهوة - بفتح السين المهملة - قال الأصمعى: هى شبيهه بالرف أوبالطاق يوضع عليه الشىء.

(٢) هكذا فى زح وفى د: من الأرض، والمعنى واحد.

(٣) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: بين البيت.

راجع (ديوانه شرح وتحقيق د: إحسان عباس صفحة ٣٠٠ ط. الكويت ١٩٦٢ م).

(٤) هكذا فى زح. وفى د: فيها.

(٥) هكذا فى د. وفى زح: عياش.

(٦) النضر بن أنس ٦٧٧ أبو مالك النضر بن أنس بن مالك التجارى الأنصارى: سمع أباه وابن عباس، وعداده فى أهل

البصرة. أخرج له الستة. راجع (الخلاصة صفحة ٤٠١).

(٧) هكذا فى د. وفى زح: سمع هذا الحديث.

## [ باب كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْقِيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»<sup>(١)</sup>. قال مالك: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: الظاهر من مذهب مالك - رحمه الله - قصر النهي على الوتر خاصة<sup>(٣)</sup>.. وأجازه ابن القاسم بغير الوتر.

وقال بعض أصحابنا فيمن قَلَدَ بَعِيرَهُ شَيْئاً مُلَوَّنًا فِيهِ خَرَزٌ: قَالَ: إِنْ كَانَ لِلْجِمَالِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وقد اختلف الناس في تقليد البعير وغيره من الحيوان والإنسان أيضا<sup>(٤)</sup> ما ليس بتعاويز قرآنية مخافة العين؛ فمنهم من نهى عنه ومعه قبل الحاجة إليه وأجازه عند الحاجة إليه؛ ليتقى ما أصابه من ضرر العين وشبهه، ومنهم من أجازه قبل الحاجة وبعدها كما يجوز الاستظهار بالتداوى قبل حلول المرض.

قال عبد الوهاب: تكره للمسافرين الأجراس والأوتار.. واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رَفَقَةً فِيهَا جَرَسٌ»<sup>(٥)</sup>.

قال: وأما الأوتار فقد تؤدي إلى جنابة تكره يعنى الاختناق بها وشبه ذلك.

وقد خرج مسلم: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رَفَقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ».

(١) هكذا هو في جميع نسخ مسلم: قلادة من وتر أو قلادة، فقلادة الثانية مرفوعة معطوفة على القلادة الأولى. ومعناه: أن الراوى شك هل قال: في قلادة من وتر. أو قال: قلادة فقط ولم يقيد بها بالوتر.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٩٥).

(٢) أرى - بضم همزة أرى - أى: أظن أن النهي مختص بمن فعل ذلك بسبب رفع ضرر العين. وأما من فعله لغير ذلك من زينة أو غيرها فلا بأس.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٩٥).

(٣) قال القاضى: الظاهر من مذهب مالك: أن النهي مختص بالوتر دون غيره من القلائد والمراد بالوتر أى: أوتار القسي لثلاث تضيق على أعناق الإبل فتختنقها. وقال النضر: معناه لا تطلبوا الدخول التى وترتم بها في الجاهلية. وهذا تأويل ضعيف فاسد والله أعلم. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٩٥ وما بعدها).

(٤) هكذا في د، وفي ز: والإنسان ما ليس بتعاويز.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١١٣).

وقد قال بعض الناس: إن النهى عن تقليد الأوتار محمول على الدخول، وما اعتادوا من طلب الدماء عليها.

وقول الراوى: «قلادة من وتر أو قلادة».

يحتمل أن يكون على الشك بين التخصيص للوتر أو التعميم لسائر القلائد؛ فيكون الوتر ثابتاً في الحالتين مع القول بالعموم؛ ولهذا قصر مالك النهى على الوتر كما قدمناه.

قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القَزَعِ». [قال<sup>(١)</sup>]

قلت لنافع: «وما القَزَعُ؟ قال: يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيَتْرَكَ بَعْضُهُ».

قال الشيخ: إذا كان ذلك في مواضع كثيرة فمنهى عنه بلا خلاف، وإن لم يكن كذلك كالناصية وشبهها فاختلف في جوازه.

وقوله: «عليه خميصة» قال الأصمعى: الخمايص: ثياب خزاً وصف مغلّمة كانت من لباس الناس.

قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ، وَعَنِ الْوَشْمِ فِي الْوَجْهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال عبد الوهاب: تُكْرَهُ السِّمَةُ فِي الْوَجْهِ وَلَا تُكْرَهُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَهَى عَنِ السِّمَةِ فِي الْوَجْهِ، وَأَزْخَصَ فِيهَا فِي الْأُذُنِ.

قال: ويجوز في غيره؛ لأن بالناس حاجة إلى علامات يعرفون بها بهائمهم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: ووصل الشعر عندنا ممنوع للحديث.

قال القاضي عبد الوهاب: والمعنى: أن فيه<sup>(٤)</sup> غرورا وتديسا.

وأما الواشمة والمستوشمة فقد قال أبو عبيد: الوشم في اليد، وذلك أن المرأة كانت تُغَرِّزُ ظَهْرَ كَفِّهَا وَمُعَصِمَهَا بِإِبْرَةٍ أَوْ مَسْلَةٍ حَتَّى تَوَثِّرَ فِيهِ، ثُمَّ تَحْشُوهُ بِالْكَحْلِ أَوْ النَّوْرَةِ<sup>(٥)</sup>

(١) (ما بين المعقوفتين زيادة من: صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٢٠).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٩٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٢٣).

(٤) هكذا في ز. وفي د، ح: والمعنى فيه: أن فيه غرورا.

(٥) هكذا في نسخة د، ز. وفي ح: بالنور.

فيخضر بفعل ذلك دارات<sup>(١)</sup> ونقوش. يقال منه: قد وشمّت تِشْم [وشما] فهي وإشمة؛ والأخرى: موشومة ومُوشِمة.

وقوله: «الْمُتَنَمِّصَات» قال أبو عبيد: النامصة التي تنتف الشعر من الوجه. ومنه قيل للمناقش: المناص؛ لأنه ينتف. والمتنمصة: التي يفعل بها ذلك. والمتفلجات<sup>(٢)</sup>: الفلج في الأسنان. والمراد: أنها تعالج أسنانها.. وكذلك الواشرة المذكورة في غير هذا الموضع: هي التي تشر أسنانها تفلجها وتحددها، حتي يكون لها أثر والأثر تحدّد ورقة في أطراف الأسنان. ومنه قيل: ثغر مؤثر. وإنما يكون ذلك في أسنان الأحداث تفعله المرأة الكبيرة تشبيهاً بأؤلئك.

## [ باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بهالم يعط ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَالٍ يُعْطِ كِلَابَسَ ثَوْبَيْ زُورٍ»<sup>(٣)</sup> المتشبع: المتكثر بأكثر مما عنده يتصلف به، وهو الرجل الذي يرى أنه شبعان وليس كذلك.

وتفسير: «ثَوْبَيْ زُورٍ» هو أن يلبس المرائي ثياب الزهاد يرى أنه زاهد.. وقال غيره.

هو أن يلبس قميصا يصل بكمه كمين آخرين يرى أن عليه قميصين!

قال الشيخ: خرج مسلم هذا الحديث «عن محمد بن عبد الله بن نُمير قال: «حدثنا وكيع وعَبْدُ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ

(١) هكذا في د. وفي ز: بدارة.

(٢) وأما المتفلجات فبالفاء والجيم، والمراد: مفلجات الأسنان بأن تبرد ما بين أسنانها الثنايا والرباعيات، وهو من الصلج بفتح الفاء واللام، وهي فرجة بين الثنايا والرباعيات، وتفعل ذلك العجوز ومن قاربتها في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان لأن هذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغار فإن عجزت المرأة كبرت سنّها وتوحشت فتبردها بالمبرد، لتصير لطيفة حسنة المنظر وتوهم كونها صغيرة. ويقال له أيضاً: الوشر. ومنه: «لعن الواشرة، والمستوشرة». وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها لهذه الأحاديث، ولأنه تغيير لخلق الله تعالى ولأنه تزوير ولأنه تدليس.

وأما قوله: المفلجات للحسن فمعناه يفعلن ذلك طلباً للحسن. وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن. أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس والله أعلم..

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٠٦).



تشبعتُ من زوجي»<sup>(١)</sup>. الحديث.

ثم أردف عليه أبو العلاء بن ماهان عن مسلم: حدثنا أبو بكر حدثنا أبو أسامة وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخيراً أبو معاوية كلاهما عن هشام.

بهذا الإسناد [قال بعضهم]<sup>(٢)</sup>: هذه المتابعة لا تصح أن تكون على أثر حديث ابن نمير هذا، وإنما أتت في رواية الجلودى وغيره على أثر حديث ابن نمير عن عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت: «جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: «إن لي ضرة»<sup>(٣)</sup> الحديث.

قال عبد الغنى<sup>(٤)</sup>: وقع في نسخة ابن ماهان حديث أبي بكر وإسحاق على أثر حديث ابن نمير عن وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها يزعم أنه مثل الأول. وهذا خطأ قبيح؛ لأنه عند غيره يعقب حديث فاطمة عن أسماء.. قال: وليس يعرف حديث هشام عن أبيه عن عائشة إلا من حديث مسلم عن ابن نمير، ومن رواية معمر بن راشد<sup>(٥)</sup>.

وقال الدارقطني<sup>(٦)</sup> في (كتاب العلل) في حديث هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله

(١) إن تشبعت من زوجي: قال العلماء: معناه المتكثر بما ليس عنده بأن يظهر أن عنده ما ليس عنده يتكرر بذلك عند الناس ويتزين بالباطل، فهو مذموم كما يذم من لبس ثوبى زور. قال أبو عبيد وأخرون: هو الذى يلبس ثياب أهل الزهد والعباد والورع ومقصوده أن يظهر للناس أنه متصف بتلك الصفة ويظهر من التخشع والزهد أكثر مما في قلبه، فهذه ثياب زور ورياء. وقيل: هو كمن لبس ثوبين لغيره وأوهم أنها له. وقيل: هو من يلبس قميصاً واحداً ويصل بكميه كمن آخرين فيظهر أن عليه قميصين.

وحكى الخطايب قول آخر: أن المراد هنا بالثوب الحالة والمذهب. والعرب تكلن بالثوب عن حال لابس. ومعناه أنه كالكاذب القائل ما لم يكن. وقول آخر: أن المراد الرجل الذى تطلب منه شهادة زور فيلبس ثوبين يتجمل بهما فلا ترد شهادته لحسن هيئته والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١١٠ و ١١١).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة جاءت من ح: وساقطة من نسختي د، ز.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١١١).

(٤) عبد الغنى: «أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدي» حافظ مصر. ولد في ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. ومات بمصر سنة تسع وأربعائة.

راجع (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح صفحة ٥٨٦ تحقيق د: عائشة عبد الرحمن).

(٥) معمر بن راشد وهو ابن عمرو الأزدي الحداني بالولاء أبو عروة فقيه حافظ للحديث ثقة من أهل البصرة، ولد واشتهر فيها وسكن اليمن وأراد العودة إلى بلده فكره أهل صنعاء أن ينفارقهم؛ فقال لهم رجل: قيده فزوجوه فأقام وهو عند مؤرخي رجال الحديث أول من صنف باليمن.

راجع (تهذيب ١٠: ٢٤٣ وميزان الاعتدال ٣: ١٨٨).

(٦) الدارقطني: هو أبو الحسن علي بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ.

راجع (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح صفحة ٧٠٧).

عنها: إنا يروى هذا معمر ومبارك بن فضالة. ويرويه غيرهما عن فاطمة عن أسماء وهذا الصحيح.

وقال في إخراج مسلم حديث<sup>(١)</sup> هشام عن أبيه عن عائشة: لا يصح .  
والصواب حديث عبده ووكيع وغيرهما عن هشام [عن فاطمة عن أسماء]<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هكذا في زاج. وفي د: وقال في حديث إخراج مسلم.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: هامش صفحة ١١١).  
(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١١٠ و ١١١).

## [ كتاب الأدب ]

### [ باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يُستحب من الأسماء ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «تَسَمُّوا باسمي ولا تَكْتُنُوا بكنيتي؛ فإنها بُعِثَتْ قاسماً أقسم بينكم»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن هذا مقصور على حياة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه قد ذكر سبب الحديث: أن رجلاً نادى: يا أبا القاسم؛ فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال: لم أَعِنِكَ إنما دعوت فلاناً؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «تَسَمُّوا باسمي». الحديث.

وقد أجاز مالك: أن تسمى محمداً، ويَكْنَى بأبي القاسم.

وقد كان محمد بن أبي بكر جمع الأمرين: الكنية والاسم وجماعة من المحمدين، ولم ينكر ذلك عليهم<sup>(٢)</sup>.

وقد أخذ بعض الناس بظاهر الحديث<sup>(٤)</sup> ولم يُقصره على زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١١٢).

(٣) هكذا في ز، وفي د، ح: يسمي محمداً ويكنى بأبي القاسم.

(٤) جاء فيه: حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ويسمون أولادكم محمداً ثم تلعنونهم».

وكتب عمر إلى الكوفة: لا سموا أحدكم باسم نبي. وأمر جماعة بالمدينة بتغيير أسماء أبنائهم محمد حتى ذكر له جماعة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم في ذلك وسأهم به فتركهم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١١٣).

(٥) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: بظاهر هذا الحديث.

## [ باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة ونافع وغيره ]

قوله: «نهانا أن نُسمَّى رقيقنا» أربعة أسماء: أفلح، وزباح، ويسار، ونافع<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ هذا: لأنه قد يُدعى فيقال: أثمَّ أفلح، أثم رباح؛ فيقال: لا. فَيَسْتَقِلُّ ذلك  
لأجل كراهية فقد معانى هذه الأسماء.

وقد ذكر مسلم هذا التعليل في بعض الطرق والأسماء تكره لمعان أحدها ما ذكرناه.

### [ إستحباب تغيير الأسم القبيح إلى حسن ]

والثانى: كما ذكر<sup>(٢)</sup> مسلم: أنه غيَّر عاصية بجميلة لقبح المعنى المشتق منه لفظ  
عاصية، وقد يكره أيضا، لأن فيه تزكية للنفس.. وذكر مسلم: أنه صلى الله عليه  
وسلم: «نهى عن هذا الاسم. وسميت برة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تُزَكُّوا أنفسكم  
الله أعلم بأهل البر منكم؛ فقالوا: بيم نسميها؟ قال سَمَّوْهَا زَيْنًا».

وفي بعض طرقه: «فحول اسمها جَوَيْرِيَّة، وكان يكره أن يقال: خرج من عند برة<sup>(٣)</sup>».  
وهذا يعود إلى المعنى الأول.. وقد يكره لما فيه من التعظيم والكبر كالسمية بملك  
الأملاك<sup>(٤)</sup>.

### [ الأسماء المحرمة ]

وقد جاء في حديث ذكره مسلم: «أن أحنع اسم عند الله عز وجل رجل تسمى ملك  
الأملاك<sup>(٥)</sup>».. ومعنى أحنع: أذل وأوضع.

وقوله في بعض طرقه: «أغيطُ» مصروف عن ظاهره.

والبارى تعالى لا يوصف بالغيط. وقد يريد به هاهنا معنى الغضب، وقد تقدمت  
الإشارة إلى معنى الغضب والرحمة. وبسطنا القول في إطلاق هذه التسميات.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٣٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٤: ١١٩).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٤٠).

(٤) هكذا في نسختي د، ز وفي ح بهالك الأملاك.

(٥) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٤٣.

والمراد ما يكون عنها على حسب ما تقدم بيانه في مواضعه.

وقوله: «هنا بغير له»<sup>(١)</sup>. قال أبو عبيد: يقال.

هنا البعير أهوؤه وأهنته. والهناء: القطران.

قال الشاعر:

مُتَبَدِّلًا<sup>(٢)</sup> تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب<sup>(٣)</sup>

ومعنى فغرفاه: فتحه.

قال الشيخ: خرج مسلم في باب التسمية للمولود.

حديث أنس بن مالك قال: ذهبت بعبد الله بن أبي طلحة.. الحديث. ثم قال:

«حدثنا أبو بكر حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا ابن عون عن ابن سيرين عن أنس بن مالك»

هكذا في الإسناد ابن سيرين غير مسمى.

وأخرجه البخاري. «عن مطر عن يزيد عن ابن عون عن أنس بن سيرين عن أنس بن

مالك فسأه.

### [جواز التكنية]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا عُمير ما فعل النُّغَيْر»<sup>(٤)</sup>

قال الشيخ: فيه جواز الصيد في المدينة وقد تقدم ذكره وجواز التكنية للصغير، ولا يكون

كذبا واستعمال التَّسْجِيع في بعض الأحيان.

### [باب الاستئذان]

قول أبي موسى: «إن عمر أرسل إلى أن آتية فأتيته»<sup>(٥)</sup> بابه، فسَلَّمْتُ ثلاثا فلم يردوا عليّ؟

فرجعت»<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ٢١٤٤.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: مبتدلا. وهو تصحيف.

(٣) هذا البيت من أبيات لدريد بن الصمة من أبيات قالها في تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد مطلعها:

حيوا تماضر واربعوا صبحي وقفوا فإن وقفكم حسبى

راجع (الأمالي لأبي علي القالي ٢: ١٦٦).

(٤) راجع (هامش ١) في نفس الصفحة.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٤: ١٢٨).

(٦) هكذا في د. وفي ز ح: فأتيته بابه.

هنا سقط في الحديث، وهو كما في الأصل. «فقال: ما منعك أن تأتي؟ فقلت: إني أتيتك فسلبت على بابك فلم يردوا

على فرجعت».

وقد قال عليه السلام: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع؛ فقال عمر:  
أقم عليه البينة وإلا أو جعتك».

قال الشيخ: الاستئذن مشروع وقد جاء الحديث بكونه ثلاثاً.  
واختلف أصحابنا: إذا ظن أنه لم يُسمع<sup>(١)</sup>: هل يزيد على هذا العدد؟؛ فقل:  
لا يزيد عليه أخذاً بظاهر الحديث.

وقيل: له أن يزيد عليه؛ لأن التكرير المذكور في الحديث قد يكون يراد به الاستظهار في  
الإعلام؛ فإذا ظن أنه لم يعلم به فله الزيادة ليعلم به.

وقال بعض أصحابنا: هذا إذا كان الاستئذان بلفظ السلام. وأما إذا كان بأن يستدعي  
رجلاً باسمه فله أن يدعوه فوق الثلاث.<sup>(٢)</sup>

والاستئذان صورته أن يقول: السلام عليكم. وهو بالخيارين أن يسمى نفسه مع هذا  
أو يقتصر على التسليم.

وقد ذكر مسلم في بعض طرقه: «أن أبا موسى الأشعري<sup>(٣)</sup> قال: السلام عليكم».

هذا عبد الله بن قيس: السلام عليكم. هذا أبو موسى: السلام عليكم. هذا  
الأشعري: السلام عليكم<sup>(٤)</sup>؛ فأضاف إلى السلام تسميته وخالف بين ألفاظها طلباً  
للتعريف؛ لئلا يكون جهل الأول فعرف بالثاني وكفى نفسه لعله ظن أن به يُعرف..

وقد تعلق من ردّ خبر الواحد لقول عمر لأبي موسى «أقم عليه البينة وإلا  
أوجعتك»<sup>(٥)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: لم يسمع.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: قبل الثلاث.

(٣) أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس بن سليم بن هبار بن حرب بن عامر بن غنم بن بكر بن عامر بن عدى  
ابن وائل بن ناجية بن الجاهر بن الأشعر الأشعري؛ أبو موسى.. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
وعلى وغيرهم وروى عنه بنوه أبو بردة وأبو بكر وإبراهيم وموسى وأنس بن مالك وابن الحسيب وأبو عثمان الهندي  
وخلق كثيرة.

واختلف في وفاته فقل سنة اثنتين وأربعين وقل سنة أربع وقل سنة خمس، وقل سنة اثنين وخمسين وقل: ثلاث  
 وخمسين واختلف أيضاً في محل وفاته فقل بمكة وقل بالكوفة.

راجع (طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي ١: ٧٣ وما بعدها).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٤: ١٣١).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣٠).

وهذا لا تعلق، فيه لأن من يرد خبر الواحد يلزمه أن يضرب المخبر إذا لم يتبين كذبه، وعمر قد تهدده هاهنا؛ فقال بعض الناس:.

إنها هذا حرص على التقليل من الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولئلا يكون إكثار الثقات سببا لتقول الكذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل.

وقد روى عن عمر رضى الله عنه: أنه قال: أقلوا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم.

قبل معناه: شريككم في التقليل.

ومما يؤيد أنه لم يذهب المذهب الذى ذهبوا<sup>(١)</sup> إليه: أنه قال له في بعض طرق مسلم: «يا أبا موسى أوجدت؟». قال: نعم أبيع بن كعب. قال: عدل. قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟.

قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب فلا تكونن عذابا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: سبحان الله إنما سمعت شيئا فأحببت أن أثبت<sup>(٢)</sup>.

وقيل: «إنما ذلك لأنه صار كالمدافع عن نفسه والمعتذر عن فعله فطلب شهادة غيره. وقوله: «ألهانى عنه الصَّفْق بالأسواق»<sup>(٣)</sup>

قال الأزهرى: الصَّفْق: الكثير الأسفار والتصرف في التجارة.

قال غيره: لعلمهم كانوا يصفقون أيديهم عند المبايعة؛ فسميت المبايعة بذلك، فيكون المراد: ألهانى التَّجَرُّ في الأسواق.

وأما الحديث الآخر في المَطْلَع من باب النبى صلى الله عليه وسلم.

وقوله عليه السلام: «لو أعلم أنك تنظر لَطَعْتُ به في عينك»<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض طرقه: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه»<sup>(٥)</sup>.

وفي بعض طرقه: «لو أن رجلا أطلع عليك بغير إذن فيخلفته بحصاة؛ ففقت عينه

ما كان عليك من جُناح»<sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا في ن ح. وفي د: ذهب.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣٥).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣٤).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣٧).

(٥) و٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣٨).

فقد تقدم الكلام على هذه الأحاديث، وذكرنا الخلاف بين العلماء وبين أصحابنا في ضمان العين لوفقت على هذه الصفة عند كلامنا على المعوض إصبعه؛ فأندرتني العاض فيطالع هناك.

وقوله صلى الله عليه وسلم ها هنا: «فقد حلّ لهم أن يفقثوا عينه» محمله على أنه لم ينزجروا قدروا على كفه عن النظر إلى عورتهم إلا بفعل أدّى إلى ذهاب عينه.



## [كتاب السلام]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يُسَلَّمُ الراكب على الماشى والماشى على القاعد، والقليل على الكثير»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: ابتداء السلام سنة ورده واجب. هذا المشهور عند أصحابنا وهو<sup>(٢)</sup> من عبادات الكفاية، التي فَعَلَ الواحد ينوب فيها عن الجميع؛ ولهذا يجزىء أن يتدبىء من الجماعة واحد أو يردَّ<sup>(٣)</sup> منها واحد.

وقال أبو يوسف: لا بد أن تردَّ الجماعة كُلُّها، وإنما شرع سلام الراكب على الماشى لفضل الراكب عليه من باب الدنيا؛ فعَدَّلَ الشرع بأن جعل للماشى فضيلة أن يبدأ، واحتياطاً على الراكب من الكبر والزهو إذا حاز الفضيلتين، وإلى هذا المعنى أشار بعض أصحابنا، وإذا تلاقى رجلان كلاهما مار في طريق، بدأ<sup>(٤)</sup> الأدنى منهما على الأفضل إجلالاً للفضل وتعظيماً للخير؛ لأن فضيلة الدين مرعية في الشرع مقدمة.

وأما بدء<sup>(٥)</sup> المار للقاعد فلم، أرفى تعليقه نصاً، ويحتمل أن يجري في تعليقه على هذا الأسلوب؛ فيقال: فإن القاعد قد يتوقع شراً من الوادر عليه أو يُوجس في نفسه خيفة؛ فإذا ابتدأه بالسلام أنس إليه، ولأن التصرف والتردد في الحاجات الدنيوية، وامتهان النفس فيها ينقص من مرتبة المتصاوين والآخذين بالعزلة تورعاً؛ فصار للقاعدين<sup>(٦)</sup> مزية في باب الدين؛ فلهذا أمر بهذا يتهم أولاً القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم والتشوف إليهم فسقطت الهداية عنه، وأمر بها المار لعدم مراعاة المشقة عليه.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٤٠).

(٢) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: أو هو.

(٣) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: ويرد.

(٤) هكذا في نسختي د، ز، وفي م: بدر الأدنى.

(٥) هكذا في ح. وفي د: وأما بدء المار.

(٦) هكذا في د، ح. وفي ز: كررت هذه العبارة.

وأما بداية القليل للجماعة الكثيرة، فيحتمل أيضا أن تكون الفضيلة للجماعة؛ ولهذا قال الشرع:

عليكم بالسواد الأعظم، ويد الله مع الجماعة؛ فأمر يبدأ يهتم لفضلهم أولاً لأن الجماعة إذا بدءوا الواحد خيف عليه الكبر والزهو؛ فاحتيط له بالأيديء<sup>(١)</sup>. وقد يحتمل غير ذلك لكن ما ذكرناه هو الذى يليق بما قدمناه عنهم من التعليل، ولا تحسن معارضة مثل هذه التعليل بأحد مسائل شذت عنها؛ لأن التعليل الكلى لوضع الشرع لا يتطلب فيه ألا يشذ عنه بعض الجزئيات.

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم»<sup>(٢)</sup>. وفي بعض طرقه: «إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم: السَّامُ عليكم، فقولوا: وعليكم»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: قد اختار بعض الناس في الرد أن يقول: عليك بغيروا، ورأى<sup>(٤)</sup>: أن إثبات الواو يفيد إثباته على نفسه حتى يصح العطف عليه. وقاله ابن حبيب من أصحابنا، ووقع لغيره من أصحابنا إثبات الواو في الرد.

وهكذا في حديث مسلم<sup>(٥)</sup> إثباتها إلا في بعض طرقه في رد النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قال: قلت: عليكم.

وفي بعض طرقه: «قلت: وعليكم» والانفصال عما قاله ابن حبيب: أن تكون الواو للاستئناف لا للعطف والتشريك بين الأول والثانى، واستعمالها للاستئناف كثير فاستعملت<sup>(٦)</sup> هاهنا، واختار بعضهم: أن يرد عليهم السَّلام - بكسر السين - وهى الحجارة.

قال القاضى عبد الوهاب: والأول أولى؛ لأن السنة وردت بها ذكرناه، ولأن الرد إنما يكون بجنس الردود لا بغيره.

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: بأن لا يبدأ.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٤٤).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٤٦).

(٤) هكذا في د، ح. وفي ز: تأول.

(٥) هكذا في د. وفي ح: وهكذا وقع في كتاب مسلم.

(٦) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: استعملت له هاهنا.

وقد تعلق بعض الناس في إباحة لفظ السلام بقوله سبحانه وتعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي﴾<sup>(١)</sup>

وبقوله عز وجل: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن هذا: أنه لم يقصد بهذا التحية وإنما قصد المباحة والمشاركة. ولهذا قال بعض الناس في قوله جَلَّ قَدْرَتُهُ:

﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> إنها منسوخة بآية السَّيْف لما كان القصد بها المشاركة.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «اجتنبوا مجالس الصُّعَدَاتِ»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيد: هي الطرق مأخوذة من الصعيد، وهو مأخوذ من التراب<sup>(٥)</sup>؛ وجمعه صُعد ثم صُعدات جمع الجمع مثل طريق وطُرق ثم طُرُقَات.

قال الشيخ: خرج مسلم في (باب النهي عن الجلوس في الطرقات) «حدثنا سويد بن سعيد. حدثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم» الحديث. ثم أُرْدِفَ عليه: «حدثنا يحيى ابن يحيى حدثنا عبد العزيز بن محمد» الحديث.. و«حدثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي فُذَيْك عن هشام بن سعد كلاهما عن زيد بن أسلم»<sup>(٦)</sup>. هكذا روى الرازي عن الجلودى.

وأما السَّجْزَى فلم يتكرر عنده ولا عند ابن ماهان ولا غيرهما، ثم تكررت عند الجلودى والكسائى في مواضع أخر من كتاب الأدب؛ فذكر حديث سويد ثم أعقباه بعده فقالا: حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا عبد الله بن يزيد عن زيد فجعلنا مكان عبد العزيز بن محمد؛ عبد الله ابن يزيد.

قال بعضهم: والصواب ما تقدم.

وكذلك خرجہ الدمشقى في كتاب الأطراف<sup>(٧)</sup> عن يحيى بن يحيى وعن عبد العزيز. وكذلك رواه ابن ماهان في الموضعين معا لم يكن عنده فيه خلاف.

(١) سورة مريم آية: ٤٧.

(٢) سورة الزخرف آية ٨٩.

(٣) ... ١٩٠ ...

(٤) الصعدات: بضم الصاد والعين، وهى الطرقات واحدها: صعيد كطريق.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٤١).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٤٢).

(٦) راجع (ماسبق صفحة ٣٣٧ هامش رقم (١)).

(٧) هكذا في د. وفي ز.ح. «السام عليك». راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٨ وما بعدها).

## [ باب لكل داء دواء واستحباب التدواى ]

وقوله: «السَّامُ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup> هو الموت.  
 ورواه الحديث الآخر: «لكل داء دواء إلا السام»<sup>(٢)</sup>.  
 قيل: يا رسول الله: وما السام؟ قال: «الموت».  
 وقوله في سورة: «تَفَرَّعُ النِّسَاء»<sup>(٣)</sup>.  
 أى: تطولهن. يقال: فرغتُ القوم، أى: طُلتهم.  
 وقوله: يعنى البراز، بفتح الباء، والعامّة تغلظ فيه - فتكسر الباء - وكسر الباء إنما يُستعمل في المبارزة. والبراز - بفتح الباء - هو المكان الظاهر الواسع.  
 وقوله: «كُنَّ يَخْرُجْنَ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ. قِيلَ: هِيَ الْوَاضِعُ الَّتِي يُتَخَلَّى فِيهَا لِبُولٍ أَوْ حَاجَةٌ الْوَاحِدِ مَنْصَعٌ.  
 قوله صلى الله عليه وسلم: «الْحَمْوُ: الْمَوْتُ».  
 قال أبو عبيد: يقول: فليمت ولا يفعل ذلك، فإذا كان رأية هذا في أبى الزوج وهو حَرَمٌ؛ فكيف بالغريب؟  
 وقال ابن الأعرابي: هذه كلمة تقولها العرب كما تقول: الأسد الموت. أى: لقاءه مثل الموت.

وقال الأصمعي: الأحماء من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة.

## [ باب منع المخنث من الدخول على النساء الأجانب ]

قوله في ابنة غيلان<sup>(٤)</sup>: «إِنهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِثَمَانٍ».

- 
- (١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩١).  
 (٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٥٠).  
 (٣) راجع هامش (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٥٣).  
 (٤) إن خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص السلمية، وهي امرأة عثمان بن مظعون - قالت: يا رسول الله أعطني إن فتح الله عليك الطائف - حل بادية بنت عقيل بن سلمة أو حل الفارعة بنت عقيل - وكانت من أحلى نساء ثقيف؛ فقال: وإن كان لم يؤذن لي في الطائف يا خويلة! الخ.  
 راجع (الطبري ٣: ٨٥ ط. المعارف).  
 وفي الإصابة ٧: ٥٢٩ ط. نهضة مصر: بادية بنت غيلان بن سلمة الثقفي هي التي قال هيثم المخنث: إنها تقبل بأربع وتدبر بثمان.  
 والخبر في الصحيح ولم يسم فيه. ولما أسلم أبوها أسلمت وروت.  
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل - في حديث عن عائشة - عند كل صلاة في الاستحاضة.

قال أبو عبيد: يعنى أربع عُكَنٍ في بطنها ولهن أطراف أربعة من كل جانب فتصير ثمانية تُدْبِرُ بَيْنَ، وإِنَّمَا أَنْتَ فَقَالَ بَثْمَانٌ ولم يقل بَثْمَانِيَّةً، وواحد الأطراف: طرف، وهو مذكر لأنه لم يذكرها، فلو ذكر الأطراف لم يجديدا من التذكير وهو<sup>(١)</sup> كقولهم: هذا الثوب سيع في ثمان، والثمان: يراد بها: الأشبار. والسبع إنما تقع على الأذرع فلذلك أنت، والذراع أنثى.

ووجه دخول المختث على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: أنه يمكن أن يكون عند النبي صلى الله عليه وسلم [من غير أولى الإربة، فلما وصف هذا علم صلى الله عليه وسلم] أنه ليس من أولئك؛ فأمر عليه السلام بإخراجه ألا تراه يقول: لا أرى هذا يعرف هاهنا.

### [ تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث ]

قوله عليه السلام: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ، حَتَّى يَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُجْزَنُ»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: وكذلك الجماعة عندنا لا يتناجون دون الواحد لوجود العلة؛ لأنه قد يقع في نفسه أن الحديث عنه بما يكره، وأنه لم يروه أهلا لا طلاقه على ما هم عليه، ويجوز إذا شاركه جماعة لأنه يزول الحزن عنه بالمشاركة.

### [ الطب والمرض والرقى ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الْعَيْنُ حَقٌّ وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ الْقَدَرِ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ»<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا اسْتَغْسَلْتُمْ فَاغْسِلُوا»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: بظاهر هذا الحديث قال أهل السنة، والجمهور من علماء الأمة، وقد أنكره طوائف من المبتدعة.

(٢) هكذا في ز. وفي د، ح: وهذا.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٦٧).

(٤) هكذا في ز، ح. وفي د: «سبقه العين» والصواب ما أثبت.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧١).

والدليل على فساد ماقالوه: أن كل معنى ليس بمحالٍ في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل؛ فإنه من مُجَوِّزات العقول، فإذا أخبر الشرع بوقوعه فلا معنى لتكذيبه، وهل فرق بين تكذيبه في هذا إذا ثبت جوازه وبين تكذيبه فيما يخبر من أخبار الآخرة؟.

وقد زعم بعض الطبائعين المثبتين لما أثبتناه من هذا أن العائن تُنبعث من عينه قوة سُمِّيَة تتصل بالمعيون فيهلك أو يفسد. قالوا: لا يستنكر هذا كما لا يستنكر انبعاث قوة سُمِّيَة من الأفعى، والعقرب تتصل باللدغ فيهلك وإن كان ذلك غير محسوس لنا، فكَذَلِكَ العين.

وهذا عندنا غير مُسَلَّم لأننا بينا في كتب علم الكلام أن لا فاعل إلا الله تعالى، وبيننا إفساد القول بالطبائع وبيننا أن المحدث لا يفعل في غيره شيئا.

وهذه الفصول إذا تقررت لم يكن بنا حاجة معها إلى إثبات ماقالوه.

ونقول: هل هذا المنبعث من العين: جوهر أو عرض فباطل أن يكون عرضاً؛ لأن العرض<sup>(١)</sup> لا ينبعث ولا ينتقل، وباطل أن يكون جوهرًا لأن الجواهر متجانسة، فليس بعضها أن يكون مفسدا لبعض أولى من أن يكون الآخر مفسدا له؛ فإذا بطل كونه عرضاً أو جوهرًا مفسدا على الحقيقة بطل مايشيرون إليه.

وأقرب طريقة يسلكها من يَتَّحِل الإسلام منهم أن يقول:

غير بعيد أن تنبعث جواهر لطيفة غير مرئية من العين؛ فتتصل بالمعيون وتتخلل مسام جسمه؛ فيخلق الباري عز وجل الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم عادة أجراها الله سبحانه وتعالى لا ضرورةً وطبيعة الجأ العقل إليها<sup>(٢)</sup>.

وهكذا مذهب أهل السنة: أن المعيون إنما يفسد أو يهلك عند نظر العائن إليه بعادة أجراها الله سبحانه وتعالى أن يخلق الضرر عند مقابلة شخص<sup>(٣)</sup> لشخص آخر، وهل ثم جواهر تخفى أم لا من مُجَوِّزات العقول والقطع؟. إنما يختص بنفى الفعل عنها وبإضافته إلى

(١) هكذا في د. وفي زح: إذا العرض.

(٢) هكذا في زح. وفي د: ضرورة وما أثبت هو الصواب قال المازري: وهذا غير مسلم لأننا بينا في كتب علم الكلام: أن لا فاعل إلا الله تعالى وبيننا فساد القول بالطبائع، وبيننا أن المحدث لا يفعل في غيره شيئا وإذا تقرر هذا بطل ما قالوه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧١).

(٣) هكذا في د. وفي ز: شخص بشخص، والمعنى واحد.

الله عزوجل؛ فمن قطع من الأطباء المتحلين للإسلام على انبعاث الجواهر بلا بد؛ فقد أخطأ قطعه.

وإنما التحقيق ما قلناه من تفصيل<sup>(١)</sup> موضع القطع والتجوز. وهذا القدر كافٍ فيما يتعلق بعلم الأصول.

وأما ما يتعلق بعلم الفقه فإن الشرع ورد بالوضوء له في حديث «سهل بن حنيف لما أصيب بالعين عند اغتساله؛ فأمر عليه السلام عاتنه أن يتوضأ».

خرجه مالك - رضى الله عنه - في الموطأ<sup>(٢)</sup>.

وصفة وضوء العائن عند العلماء: أن يؤتى بقدر من ماء ولا يوضع القدر في الأرض فيأخذ منه غرفة فيتمضمض بها، ثم يمجها في القدر، ثم يأخذ منه ما يغسل به وجهه، ثم يأخذ بشماله ما يغسل به كفه اليمنى، ثم يمينه ما يغسل به كفه اليسرى، ثم بشماله ما يغسل به مرفقه الأيمن، ثم يمينه ما يغسل به مرفقه الأيسر، ولا يغسل ما بين المرفقين والكفين، ثم قدمه اليمنى ثم اليسرى، ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى على الصفة المتقدمة والرتبة المتقدمة. وكل ذلك في القدر، ثم داخله إزاره وهو الطرف المتدلى الذى يلي حقوة الأيمن.

وقد ظن بعضهم: أن داخله الإزار كناية عن الفرج.. وجهور العلماء على ما قلناه؛ فإذا استكمل هذا صَبَّه خلفه من على رأسه.

وهذا المعنى مما لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه، وليس في قوة العقل الاطلاع على أسرار المعلومات كلها، فلا يدفع هذا بالاعتقال معناه.

وقد اختلف في العائن: هل يجبر على الوضوء للمعيون أم لا؟ واحتج من قال بالجبر بقوله في الموطأ: «توضأ له»<sup>(٣)</sup>.

وبقوله عليه السلام في مسلم: «وإذا استغسلتم فاغسلوا»<sup>(٤)</sup>. وهذا أمر يحمل على الوجوب، ويتضح عندى الوجوب، ويبعد الخلاف فيه إذا نُحِشَى على المعيون الهلاك.

(١) هكذا في ز. وفي د، ح: التفصيل.

(٢) خروجه مالك في (الموطأ ٢: ٩٣٨).

(٣) راجع (صفحة ٤٢٢ هامش (١)).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧١).

وكان وضوء العائن بها جرت به العادة بالبرء به، أو كان الشرع أخبره خبراً عاماً ولم يمكن زوال الهلاك عن المعيون إلا بوضوء هذا العائن؛ فإنه يصير من باب من تعين عليه إحياء نفس مسلم وهو يجبر على بذل الطعام الذي له ثمن ويضرب بذلك فكيف هذا مما يرتفع الخلاف فيه.

## [ باب السحر ]

قوله: «سَحَر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يهودي»<sup>(١)</sup> الحديث.

قال الشيخ: أهل السنة وجمهور العلماء من الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة كحقائق غيره من الأشياء الثابتة خلافاً لمن أنكره ونفى حقيقته، وأضاف ما يتفق منه إلى خيالات باطلة لاحقائق لها، وقد ذكره الله عز وجل في كتابه العزيز وذكر أنه مما يتعلم، وذكر ما يشير إلى أنه مما يكفر به، وأنه يفرق بين المرء وزوجه.

وهذا كله لا يمكن<sup>(٢)</sup> أن يكون فيها حقيقة له، وكيف يُتَعَلَّم ما لا حقيقة له؟.

وهذا الحديث أيضاً فيه إثباته وأنه أشياء دفنت وأُخرجت وهذا كله يبطل ما قالوه.

والذي يُعرف بالعقل من هذا أن إحالة كونه من الحقائق محال وغير مستنكر في العقل أن يكون الباري سبحانه يخرق العادات عند النطق بكلام ملفق أو تركيب أجسام أو المزج بين قوى على ترتيب ما لا يعرفه إلا الساحرون من شاهد بعض الأجسام: منها قتاله كالسموم، ومنها مسقمة كالأدوية الحادة، ومنها مصحة كالأدوية المضادة للمرض لم يبعد في عقله أن ينفرد الساحر بعلم قوى قتالة أو كلام مهلك أو مؤدي إلى التفرقة.

وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث من طريق ثابته وزعموا. أنه يحط منصب النبوة ويشكك، فيها وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل.

(١) رجل يهودي من بني رزين: هو لبيد بن الأعصم.

(صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٤).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: مما لا يمكن أن يكون.



وزعموا: أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرَّعوه من الشرائع، ولعله يتخيل إليه جبريل - عليه السلام - وليس ثم ما يراه أو أنه قد أوحى إليه وما أوحى إليه. وهذا الذى قالوه باطل وذلك أن الدليل قد قام على صدقه فيما يبلغه عن الله عزوجل وعلى عصمته فيه، والمعجزة شاهدة بصدقه وتجويز مقام الدليل على خلافه باطل،.

وما يتعلق ببعض أمور الدنيا التى لم يبعث بسببها ولا كان رسولا مفضلاً من أجلها هو فى كثير منه عرضة لما يعترض البشر؛ فغير بعيد أن يخيل إليه فى بعض أمور الدنيا<sup>(١)</sup> ما لا حقيقة له.

وقال بعض الناس: إنما المراد بالحديث: أنه كان يخيل إليه أنه وطىء زوجاته وليس بواطىء وقد يتخيل فى المنام للإنسان مثل هذا المعنى ولا حقيقة له؛ فلا يبعد أن يكون صلى الله عليه وسلم يتخيله فى اليقظة وإن لم يكن حقيقة.

وقال بعض أصحابنا: يمكن أن يكون يخيل إليه الشىء أنه فعله وما فعله، ولكنه لا يعتقد ما تخيله أنه صحيح، فتكون اعتقاداته كلها على السداد، فلا يبقى لاعتراض<sup>(٢)</sup> الملحدة طريق.

وإذا ثبت السحر، فاختلف الناس فى القدر الذى يقع عن السحر، ولهم فى ذلك اضطراب كثير. وقد رأيت بعض الناس ذهب إلى أنه لا يبلغ الأمر فيه إلى غريبة تَرَبَّى على التفرقة بين المرء وزوجه.

وذكر أن الله سبحانه إنما ذكر ذلك تعظيماً لما يكون عنه وتهويلاً له فى حقنا؛ فلو كان يقع عنه ما هو أعظم منه لذكره إذ لا يضرب المثل عند المبالغة إلا على أحوال المذكور. ومذهب الأشعرية: أنه يجوز أن يقع عنه ما هو أكثر من ذلك، والذى قالته الأشعرية هو الصحيح عقلاً.

وإذا قلنا: أن لا فاعل إلا الله سبحانه، وأن ما يقع من ذلك عادة أجراها الله تعالى، فلا تفرق الأفعال فى ذلك، وليس بعضها أولى من بعض وهذا واضح؛ لكن إن ورد السمع بقصوره عن مرتبة ماوجب اتباع السمع فى ذلك، وسمع قاطع يوجب الاقتصار على ما قاله من حَكَيْنَا قوله لا يوجد. وذكر التفرقة بين الزوجين ليس بنص جلى فيما قاله، ولكنه إنما يبقى النظر فى كونه ظاهراً.

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: أن يخيل إليه فى أمور الدنيا.

(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: لاعتراض الملحدة طرق

والمراد في المسألة القطع؛ فلهذا لم نشتغل هاهنا بتحرير ما تعلق به من الآية.

فإن قيل: إذا جوزت الأشعرية خرق العادة على يدى الساحر فيما ذا يتميز من النبى الصادق؟. قيل: العادة تنخرق على يدى: النبى وعلى يدى الولى وعلى يدى الساحر إلا أن النبى يتحدى بها ويستعجز سائر الخلق.

ويُحكى عن الله سبحانه خرق العادة لتصديقه، فلو كان كاذبا لم تخرق العادة على يديه، ولو خرقها لأظهر على يد غيره من المعارضين له مثل ما أظهر على يده، والولى والساحر لا يتحديان ولا يستعجزان الخليفة؛<sup>(١)</sup> ليستدلوا على صدقهم وعلى نبوتهم<sup>(٢)</sup>. ولو حاولوا شيئا من ذلك لم تنخرق لهم العادة، أو تنخرق ولكنها تنخرق لمن يعارضهم.

وأما الولى والساحر: فإنهما يفترقان من طريق أخرى وهى: أن الساحر يكون ذلك علما على فسقه وكفره. والولى: لا يكون علما على ذلك فيه فافترق حال الثلاثة بعضهم من بعض.

والساحر أيضا: يكون ذلك منه عن أشياء يفعلها وقوى يمزجها ومعاناة وعلاج. والولى: لا يفتقر إلى ذلك وكثير ما يقع له ذلك بالاتفاق من غير أن يستدعيه أو يشعر به. هذا القدر كافٍ فيما يتعلق بعلم الأصول من المسألة. وأما الذى يتعلق به الفقه<sup>(٣)</sup> عندنا؛ فالساحر إذا سحر بنفسه قتل؛ فإن تاب لم يُقبل توبته خلافا للشافعى.

وهذه المسألة مبنية على الخلاف فى قبول توبة الزنديق؛ لأنه مُسِرٌّ لا يوجب قتله كالساحر.

وإنما قلنا: إنه يقتل على الجملة؛ لأنه من عَمِلَ السحر وعَلَّمَهُ فقد كفر والكافر يقتل. قال الله سبحانه: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَجْدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾<sup>(٤)</sup> فإذا ثبت كونه كفرا وجب القتل به.. قال بعض أصحابنا وقد قال تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> يعنى: باعوها وبيعه لنفسه يتضمن قتله.

وقال الشافعى: إن عَمِلَ السحر وقتل به سُئِلَ<sup>(٦)</sup>؛ فإن قال: تَعَمَّدْتُ القَتْلَ به قُتِلَ، وإن

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: ليستدلا.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى م: على نبوتهم.

(٣) هكذا فى د، وفى ز، ح: بعلم الفقه.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٠٢.

(٥) هكذا فى د. وفى ح: وقال به سئل.

قال: لم أتعمد القتل به كانت فيه الدية، وإذا ثبت أنه كافر استغنى عن هذا التفصيل الذى قاله الشافعى.

قوله «ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب»<sup>(١)</sup>.

المطبوب: المسحور. يقال: طُبَّ الرجل إذا سُحِرَ، فكنى بالطب عن السحر كما كنوا بالسليم عن اللديغ.

وقال ابن الأنبارى: الطَّبُّ حرف من الأضداد يقال لعلاج الداء: طب وللشحر طب، وهو من أعظم الأدواء. ورجل طبيب حاذق سمي طبيباً لفطنته وحذقه.

وقوله: «فى مُشَاطته»<sup>(٢)</sup> المشاطة: الشعر الذى يسقط من الرأس واللحية عند التسريح بالمشط.

وقوله: «فى جُفٍّ طلعة ذكر»<sup>(٣)</sup> الجف: وعاء الطلع، وهو الغشاء الذى عليه، ويروى: جبُّ طلعه. أى: فى جوفها. قال شمر: أراد بالجب داخلها أخرج عنها الجفري، كما يقال: لداخل الركبة من أسفلها إلى أعلاها: جب.

### [استحباب الرقية من العين والنملة]

قولها: «كان عليه السلام يأمرنى أن أسترقى من العين»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: ذكر أحاديث فى الرقى وذكر مارقى به النبى صلى الله عليه وسلم. وجميع الرقى عندنا جائزة إذا كانت بكتاب الله عز وجل وذكر الله تعالى، وينهى عنها بالكلام الأعجمى وما<sup>(٥)</sup> لا يعرف معناه؛ لجواز أن يكون فيه كفر أو إشراك. وقد كره مالك أن يحلف بالأعجمية وقال: وما يدريه أن الذى قال كما قال.

وأما رقية أهل الكتاب فاختلف فيها، وأخذ مالك بكراهيتها على أنه روى فى موطنه عن الصديق رضى الله عنه: أنه أمر الكتابية الى وجدها ترقى: أن ترقى بها فى كتابها.

ولعل مالكا - رحمه الله - رأى أن التبديل لما دخلها خيف أن تكون الرقية بها بدل منه مما ليس بكلام الله سبحانه، ويكون المجيز لذلك رأى أن التبديل لم يأت عليها؛ ولعلمهم لم يتبدلوا مواضع الرقى<sup>(٦)</sup> بينهم إذ لا منفعة لهم فى ذلك.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٧).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٨٤).

(٤) هكذا فى د. وفى ح: ولا ما لا يعرف معناه، والمعنى واحد.

(٥) هكذا فى ز. وفى د: بينها. وفى ح: منها، والصواب ما أثبت.

وقد قال في كتاب مسلم: لا بأس بالرقى ما لم يكن فيها إشراك<sup>(١)</sup>.

وذكر مسلم أيضاً في بعض طرقه: «أنه صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال: يا رسول الله إنك نهييت عن الرقى وأنا أرقى من العقر، فقال صلى الله عليه وسلم: من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»<sup>(٢)</sup>.

فيحتمل: أن يكون النهي كان ثابتاً ثم نسخ، أو يكون كان النهي لأنهم كانوا يعتقدون منفعتها بطبيعة الكلام، كما كانت الجاهلية تعتقد؛ فلما استقر الحق في أنفسهم وارتاضوا بالشرع أباحها لهم مع اعتقادهم أن الله - سبحانه وتعالى - هو النافع والضار، أو يكون النهي عن الرقى الكفر به.. ألا تراه عليه السلام يقول<sup>(٣)</sup> للذي قال له: نهيت عن الرقى. قال: فعرضوها عليه صلى الله عليه وسلم فقال: «ما أرى بأساً»<sup>(٤)</sup>.

وقد وقع في بعض الأحاديث: «لارقية إلا من عين أو حمة»<sup>(٥)</sup>. وهذا تأوله أهل العلم على أنه لم يرد به نفى الرقى عما سواهما، لكن المراد به: لارقية أحق وأولى من العين والحمة.

وقد وقع في بعض الأحاديث «أنه سئل عن النشرة فأضافها إلى الشيطان»<sup>(٦)</sup>.

والنشرة: أمر معروف عند أهل التعزيم، وسميت بذلك لأنها تنشر عن صاحبها. أى تخلى عنه.

وقال الحسن: هى من السحر. ومحمل هذا على أنها أشياء خارجة عن كتاب الله سبحانه، وعن ذكره عز وجل وعن المداواة المعروفة التى هى من جنس الطب المباح.

ولعلها: ألفاظ لا تجوز، أو استعمال بعض الأجساد على غير جهة صناعة الطب فى التداوى<sup>(٧)</sup> على حسب ما كانت تعتقده الجاهلية من إضافة الأفعال لذوات هذه الأشياء.

(١) هكذا فى د. وفى زح: شرك، والمعنى واحد.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٨٦).

(٣) هكذا فى د. وفى زح: ألا تراه يقول.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٨٦).

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: عين).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٦٩).

وجاء هذا الحديث أيضاً فى (سنن أبى داود ٤: ٦) ولفظه: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النشرة فقال: هو من عمل الشيطان» وهو جابر بن عبد الله.

(٧) هكذا فى د. وفى زح: صناعة الطب والتداوى.

وقد اختار بعض المتقدمين هذا فكره حل المعقود عن امرأته<sup>(١)</sup> إلى نحو من هذه الطريقة، وإن كان البخاري حكى عن سعيد بن المسيب: أنه سئل عن رجل به طب أو يؤخذ عن امرأته أيحلى عنه أو ينشر<sup>(٢)</sup>.

قال: لا بأس به إنما يريدون به الإصلاح؛ فأما ما ينفع فلم ينفعه عنه<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «من كل ذي حمة»<sup>(٤)</sup>.

والحمة - بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها - : السم. والنملة: قروح تخرج في الجنب.  
قال ابن قتيبة وغيره: كانت المجوس تزعم: أن ولد الرجل من أخته إذا خط على النملة شفى صاحبها.. ومنه قول الشاعر:

ولا عيب فينا غير عرقٍ لمعشرٍ كرامٍ وإنا لا نخط على النمل<sup>(٥)</sup>  
قوله: «ما كنا نأبئه برقية»<sup>(٦)</sup>.

أى: ما كنا نتهمه بها. قال الهروي: وفي حديث أبي الدرداء: «نؤبى بما ليس فينا» أى: نتهم. يقال: أبنت الرجل أبنته وأبنته إذا رميته بخلة سوء.

قال ابن الأنبارى: ورجل مأبون: أى: معيب. والأبنة في كلام العرب: العيب.. ومنه قولهم: عود مأبون. إذا كانت فيه أبنة وهى العقدة يعاب بها وتفسده  
قال الأعشى<sup>(٧)</sup>

سَلَا جِم كَالنَّحْلِ أَلْبَسْتُهَا قَضِيبُ سَرَاءٍ قَلِيلِ الْأَبْنِ  
السلاجم: النصال العراض. وقال غيره: يقال: أبنت الرجل بخير أو شر. إذا قرفته به.  
قولها: «وأخزرت عربة»<sup>(٨)</sup>.

(١) فى نسختي د، ز: وقد رأيت بعض المتقدمين مال فى حل المعقودين إلى نحو من هذه الطريقة، وما أثبت من (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٠).

(٢) أنه سئل عن. هذا ما أثبت عن (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٠) وفى نسختي د، ز: أنه قيل له.

(٣) ومن أجاز النشرة الطبرى وهو الصحيح.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٧٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٨٣).

(٥) أنشده الجوهري فى الصحاح شاهدا على ما ذكره المازرى عن ابن قتيبة على ما نقله المجوس من أن ولد الرجل إذا كان من أخته ثم خط النملة شفى صاحبها وأنشده الزبيدى فى التاج نقلا عن الجوهري وتوسع فى شرحه (الصحاح ٥: ١٨٣٦) والتاج ٨: ١٤٦ وج ٣: من المعلم ط. تونس).

(٦) قوله: «أنأبئه برقية» بكسر الباء وضمها. أى: نظنه، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ بمعنى تتهمه، ولكن المراد هنا: بطنه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٨٩).

(٧) راجع (ديوانه ٢: ٧٢ شرح وتعليق الدكتور محمد حسين الناشر مكتبة الآداب بالجمهورية).

(٨) الغرب: هو الدلو الكبير.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٧١٦).

الغرب - بفتح الغين وإسكان الراء - الدلو العظيمة؛ فأما الغرب - بفتح الراء - فهو الماء السائل بين البئر والحوض.

## [ لكل داء دواء واستحباب التداوى ]

قوله صلى الله عليه وسلم «لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله<sup>(١)</sup> تعالى». وذكر في حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: «إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شربة مخمّم أو شربة من عسل أولدغة بنار»<sup>(٢)</sup>. وقال صلى الله عليه وسلم: «ما أحب أن أكتوى»<sup>(٣)</sup>. وذكر في حديث آخر: «رمى سعد بن معاذ - رضى الله عنه - في أكحله فحسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بمشقص، ثم ورمته فحسمه الثانية»<sup>(٤)</sup>. وفي طريق أخرى «رُمِيَ أبى بن كعب يوم الأحزاب على أكحله فكواه صلى الله عليه وسلم»<sup>(٥)</sup>. وذكر في حديث آخر: «الحُمَّى من فيح جهنم، فاطفئوها بالماء»<sup>(٦)</sup>.

## [ التداوى بالعود الهندى ]

وذكر في حديث آخر: «قد خلت عليه بابن لى وقد أعلقت عليه من العذرة؛ فقال: علام تدعرن؟ أولادكن بهذا العلاق»<sup>(٧)</sup> عليكن بهذا العود الهندى، فإن فيه سبعة أشفية منها: ذات الجنب يسقط من العذرة، ويولد من ذات الجنب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٧٢٩).  
 (٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٢).  
 (٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٤).  
 (٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٣).  
 (٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٥).  
 (٦) قوله صلى الله عليه وسلم: «علام تدعرن أولادكن». هكذا في جميع نسخ مسلم وعلامة وهي هاء السكت كتبت هنا في الدرج ومعنى «تدعرن أولادكن».  
 أى: أن المرأة تغمز حلق الوالد بإصبعها فترفع ذلك الموضع وتكبسه، وذلك الغمز والطعن يسمى: دغرا ودغرا.. وأما العلاق - بفتح العين - وفي الرواية الأخرى: الإعلاق وهو الأشهر عند أهل اللغة حتى زعم بعضهم: أنه الصواب. وأن العلاق لا يجوز. قالوا: والإعلاق مصدر: أعلقت عنه.  
 ومعناه: أزلت عنه العلوق، وهي: الآفة والداهية والإعلاق معالجة عذرة الصبي وهي وجع حلقه.  
 راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠١).

وفي بعض طرقه قال يونس: «أعلقت» غمزت بالرأى<sup>(١)</sup> فهي تخاف أن يكون به غُدرة<sup>(٢)</sup>؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «علام تَدْعَرْنَ بهذا الأعلاق؟ عليكن بهذا العود الهندي يعنى به الكُسْت<sup>(٣)</sup>؛ فإن فيه سبعة أشفية منها: ذات الجنب.»

وذكر في حديث آخر: «أن في الحبة السوداء شفاء من كل داء<sup>(٤)</sup> إلا السام.»

والسام: الموت. والحبة السوداء: الشُّونِيز.

وفي حديث آخر عن عائشة رضى الله عنها: «إذا مات الميت من أهلها وتفرق النساء إلا أهلها وخاصيتها أمرت ببرمة من تلبينة، ثم صُنِعَ ثريد فصَّبت التلبينة عليها، ثم قالت: كُلن منها. فإني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «التلبينةُ مجمة لفؤاد المريض تُذهِبُ بعض<sup>(٥)</sup> الحزن.»

وذكر في حديث آخر «قال رجل: «يا رسول الله إن أخى استطلق بطنه؛ فقال صلى الله عليه وسلم: اسقه عسلا فسقاه، ثم جاء فقال: إني سقيته فلم يَزِدْ إلا استطلاقاً؛ فقال له: ثلاث مرات، ثم جاءه الرابعة فقال: اسقه عسلا فقال: سقيته فلم يَزِدْهُ إلا استطلاقاً؛ فقال صلى الله عليه وسلم. صدق الله وكذب بطن أخيك؛ فسقاه فبرأ<sup>(٦)</sup>».

قال الشيخ: ذكر هاهنا هذه الفصول من الطب والعلاج، وقد وقع في بعضها تشنيع ممن في قلبه مرض، ومن ناشئة المتلاعبين من يلهجُ بذكر هذه الأحاديث استهزاء.

ويقول الأطباء مجمعون: على أن العسل مُسهِّل، فكيف يوصف لمن به الإسهال مايسهل<sup>(٧)</sup>؟.. ويقولون أيضا: الأطباء مجمعون: على أن استعمال المحموم الاغتسال بالماء

(١) بالرأى: زيادة من د. وفي زح: غمزت فهي تخاف.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠١).

(٣) الكست يقال له: القسط والكست. لغتان مشهورتان.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠١).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠١).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠٢).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠٢).

(٧) أجاب المازرى عن هذا الاعتراض البارء بقوله:

«الأشياء التى يفتقر فيها إلى تفصيل قلما يوجد فيها مثل ما يوجد في صناعة الطب؛ فإن المريض المعين يجد الشيء دواء له في ساعة، ثم يصير داء له في الساعة التى تليها لعارض بمرض له؛ فينتقل علاجه إلى شيء آخر بسبب ذلك، وذلك مما لا يحصى كثرة.

راجع (نوايغ المغرب العربى - الإمام المازرى - تأليف حسن حسنى عبد الوهاب ط. دار الكتب الشرقية تونس صفحة ٧١ وما بعدها).

البارد خطر وقُرب من الهلاك، لأنه يجمع المسام ويحقن البخار المتحلل ويعكس الحرارة لداخل الجسم فيكون ذلك سببا للتلف.

وكذلك أيضا يقولون: إن الأطباء ينكرون مداواة ذات الجنب بالقسط مع ما فيه من شدة الحرارة والحرقاة ويرون ذلك خطرا<sup>(١)</sup>.

وهذا الذى قالوه جهالة وهم فيها كما قال الله عزوجل: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِإِلْمِ مُحَمَّدٍ﴾<sup>(٢)</sup> ونحن نبدأ بقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الأول: «لكل داء دواء»؛ فإذا أصيب<sup>(٣)</sup> دواء الداء برأ بإذن الله تعالى؛ فهذا فيه تنبيه حسن.

وذلك أنه قد علم أن الأطباء يقولون: إن المرض خروج الجسم عن المجرى الطبيعى، والمداواة رده إليه، وحفظ الصحة بقاؤه عليه؛ فحفظها يكون بإصلاح الأغذية وغيرها، ورده يكون بالموافق من الأدوية المضادة للمرض.

وبقراط<sup>(٤)</sup> يقول: الأشياء تُداوى بأضدادها، ولكن تدق وتغمض حقيقة المرض وحقيقة طبع العقار والدواء المركب فتقل الثقة بالمضادة التى هى الشفاء، ومن هاهنا يقع الخطأ من الطبيب؛ فقد يظن العلة عن مادة حارة، ويكون عن غير مادة أصلا، أو عن مادة باردة أو حارة دون الحرارة، التى قدر فلا يكون الشفاء؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم تلاقى<sup>(٥)</sup> بآخر كلامه ما قد يعارض به أوله<sup>(٦)</sup> بأن يقال: - فإنك قلت<sup>(٧)</sup> -: «لكل داء دواء» ونحن نجد كثيرا من المرضى يداونون فلا يبرءون؛ فنبه على أن ذلك لفقد العلم بحقيقة المداواة لا بفقد الدواء. وهذا تتميم حسن فى الحديث<sup>(٨)</sup> وما قلناه واضح حتى نظمه الشعراء فقالوا:

(١) راجع ما قاله بعض قدماء الأطباء فى: أشفيت ذات الجنب بالقسط.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٦ وما بعدها).

(٢) سورة يونس آية: ٣٩.

(٣) هكذا فى د. وفى ز: «أصبت الدواء الداء». وفى ح: «فإذا أصبت دواء الداء برأ».

(٤) بقراط. ويكتب: (أبقراط) بالألف. ويطلق عليه: (بقراط الكبير والحكيم، والإلهي). وتوفى سنة سبع وخمسين بعد المائة الثالثة سنة ٣٥٧ ق م على الأرجح.

راجع (طبقات الأطباء والحكام. تأليف أبى داود الأندلسي المعروف بأبى جلعجل تحقيق: فؤاد السيد. ط. المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية سنة ١٩٥٥ م).

(٥) هكذا فى ز. وفى د: تلاقا. والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا فى ز. وفى د: قد يعارض أوله.

(٧) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: بأن يقال: لكل داء دواء.

(٨) هكذا فى ز، وفى د: تتميم وما قلناه. والصواب ما أثبت.



والناس يلحون الطيب وإننا غلطُ الطيب إصابة المقدار<sup>(١)</sup>.  
وأما الحديث الآخر وهو قوله: صلى الله عليه وسلم: «إن كان في شيء من أدويتكم خير؛ ففي شربة محجم أو شربة من عسل أو لدعة بنار»<sup>(٢)</sup>.  
فإن هذا من البديع عند من علم صناعة الطب؛ وذلك أن سائر الأمراض المتلانية: إما أن تكون دموية أو صفراوية أو سوداوية أو بلغمية؛ فإن كانت دموية فشفاؤها إخراج الدم.. وإن كانت من الثلاثة الأقسام الباقية فشفاؤها بالإسهال المسهل الذي يلتقى<sup>(٣)</sup> بكل خلط منها؛ فكانه صلى الله عليه وسلم نبّه بالعسل<sup>(٤)</sup> على المسهلات.. وبالحجامة على<sup>(٥)</sup> الفصد، ووضع العلق وغيرهما في معناها.

وقد قال بعض الناس بأن الفصد قد يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم.  
«شرطة محجم».

وإذا أعيى الدواء فأخر الطب الكى فذكره صلى الله عليه وسلم في الأدوية؛ لأنه يستعمل عند غلبة الطباع اقوى الأدوية، وحيث لا ينفع الدواء المشروب؛ فيجب أن يتأمل ما في كلامه صلى الله عليه وسلم من هذه الإشارات وتعقيبه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا أحب أن أكتوى»<sup>(٦)</sup> إشارة إلى أن يؤخر العلاج به، حتى تدفع الضرورة إليه، ولا يوجد الشفاء إلا فيه؛ لما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكى، ثم يعود إلى الانفصال عما طعنت به الملهجة من المطاعن التي ذكرناها عنهم<sup>(٧)</sup>.  
فنقول: قل ما يوجد في علم الافتقار إلى التفصيل مثل ما يوجد في صناعة الطب، حتى أن المريض يكون الشيء دواء في هذه الساعة، ثم يعود داء في الساعة التي تليها لعرض يعرض له من غضب يحمى مزاجه فينقل علاجه، أو هووى يتغير بنقل علاجه إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة؛ فإذا وجد الشفاء بشيء ما في حالة ما فلا يطلب به<sup>(٨)</sup> التشفى في سائر الأحوال وسائر الأشخاص<sup>(٩)</sup>.

(١) راجع (ديوان ابن الرومي: ج ٣ تحقيق د: حسين نصار ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٢).

(٣) هكذا في د. وفي ز: ح. (يلقي). والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا في ز. ح. وفي د: عن. والمعنى واحد.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٢).

(٦) عنهم ساقطة من د.

(٨) هكذا في ز. وفي د: في حالة ما يطلب به.

(٩) هكذا في د. وفي ز: ح. في سائر الأحوال سائر الأشخاص.

والأطباء مجتمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمن والعادة والغذاء المتقدم والتدبير المألوف وقوة الطبع؛ فإذا أحطت بهذا علما فينبغي أن تعلم أن الإسهال يعرض من دروب كثيرة.. ولو كان كتابنا هذا كتاب طب لذكرناها ولكن منها: الإسهال الحادث من التَّخَم والهَيْضَات<sup>(١)</sup>.

والأطباء مجتمعون في مثل هذا: على أن علاجه بأن تترك الطبيعة وفعلها وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أُعِينَتْ مادامت القوة باقية؛ فأما حبسها فضرر عندهم واستعجال مرض؛ فإذا وضح هذا قلنا:

يمكن أن يكون هذا الذي أصابه الإسهال لإصابة من امتلاء وهيض على حسب ما قلنا فدواؤه تركه. والإسهال أو تقويته؛ فأمره صلى الله عليه وسلم بشرب العسل فزاده فزاد منه، فزاده إلى أن فَيُنْتِ المادّة فوقف الإسهال؛ فيكون الخلط الذي كان بالرجل يُوافق فيه شرب العسل؛ فإذا خرج ذلك على صناعة الطب، فإننا يؤذن الاعتراض عليه بجهل المعترض.

هذا ولسنا نستظهر على قول النبي صلى الله عليه وسلم بأن تصدقه الأطباء، بل لو كذبوه لكذبناهم وكفرناهم وصدقناه صلى الله عليه وسلم، حتى يُوجِدُونَا المشاهدة بصحة ما قالوه؛ فنفترق حينئذ إلى تأويل كلامه صلى الله عليه وسلم، وتخرجه على ما يصح، إذ قامت الدلالة على أنه لا يكذب؛ فجعلنا هذا الجواب وما يعده عدة للحاجة إليه إن اعتضدوا بشيء من المشاهدة، أو ليظهر به جهل المعترض بالصناعة، التي اعترض بها وانتسب إليها.

وكذلك القول في استعمال الماء للمحموم؛ فإنهم قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، وهو صلى الله عليه وسلم لم يقل أكثر من قوله: «أبردوها بالماء»<sup>(٢)</sup>.

ولم يُبيِّن الصفة والحالة فمن أين لهم أنه أراد الانغماس؟

(١) فاعلم: أن الإسهال يحصل من أنواع كثيرة منها: الإسهال الحادث من التخم والهيضات وقد أجمع الأطباء في مثل هذا على أن علاجه بأن يترك الطبيعة وفعلها، وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أعينت مادامت القوة باقية؛ فأما حبسها فضرر عندهم واستعجال مرض فيحتمل أن يكون هذا الإسهال للشخص المذكور في الحديث إصابة من امتلاء أو هيضة؛ فدواؤه ترك إسهاله على ما هو أو تقويته.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٤).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٥).

والأطباء يسلمون أن الحمى الصفراوية يدبر صاحبها بسقى الماء البارد الشديد البرد. نعم ويسقونه الثلج ويغسلون أطرافه بالماء البارد؛ فغير بعيد أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد هذا النوع من الحمى، والغسل على مثل ماقلوه أو قريبا<sup>(١)</sup> منه.

وقد خرج مسلم عن أسماء رضى الله عنها «أنها كانت تؤتى بالمرأة الموعوكة فتدعو بالماء فتصبه في جئيهها وتقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أبردوها بالماء»<sup>(٢)</sup>. فهذه أسماء شاهدت النبى صلى الله عليه وسلم، وهى فى القرب منه على ما علم؛ فأولت الحديث على نحو ماقلناه؛ فلا يبقى للملحد إلا أن يقول الكذب ويعارض كذبه بنفسه وهذا مما لا يلتفت إليه.

وأما إنكارهم التشفى من ذات الجنب بالقسط فغير صحيح.

وقد ذكر عن بعض قدماء الأطباء أنه قال<sup>(٣)</sup>: بأن ذات الجنب إذا حدثت من البلغم كان القسط من علاجها.

وقد رأيت فى كلام ديسقوريدس<sup>(٤)</sup> أنه قال: إذا شرب نفع من أوجاع الصدر.

وذكر (جالينوس)<sup>(٥)</sup>: أنه ينفع من أوجاع الكزاز، ومن وجع الجنين.

وذكر (ابن سينا) فى كتابه: أنه ينفع من وجع الصدر. وهذا خلاف ما حكاه هؤلاء الملحدون عن الأطباء.

وقد ذكر بعض القدماء منهم قال: قد يستعمل بالجملة<sup>(٦)</sup> حيث يحتاج إلى إسخان عضو من الأعضاء، أو حيث يحتاج إلى أن يجذب الخلط من باطن البدن إلى ظاهره؛ وبهذا

(١) هكلى فى ز، ح. وفى د: وقريبا منه والصواب ما أثبت.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٥).

(٤) ديسقوريدس: هكذا فى النسخ، وذكر فى طبقات الأطباء والحكماء الجليل... ويكتب أيضا زيا يسقوريدوس بالمعجمة والمهملة ويطلقون عليه صاحب النفس الزكية والسائح. عاش فى الدور الأول أو الثانى من التاريخ المسيحى ولا يعرف وقته تماما.

(٥) جالينوس: اسمه: قلاود بوس... ولد حوالى سنة ١٣٠ فى بثر غامس فى ميسيا، وتوفى حوالى سنة ٢٠٠م، وبعض المؤرخين ذكر سنة ٢١٨م.

راجع (طبقات الأطباء لجلجل ص ٤١).

(٦) هكذا فى د، ح. وفى ز: فى الجملة والمعنى واحد.

أيضاً وصفه ابن سينا في كتابه وغيره.. وهذا يحقق ماقلناه ويبين كذبهم على الأطباء.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «فيه سبعة أشفية»؛ فقال الزُّهرى.

بَيَّنَّ اثْنين ولم يبين الحُسمة.

وقد رأيتُ الأطباءَ تَطَابَقُوا في كتبهم: على أنه يُدرُّ البول والطمث وينتفع من السموم ويحرك شهوة الجماع، ويقتل الدود. وحبُّ القِرْع<sup>(١)</sup> في الأمعاء إذا شُرب بعسل. [ويذهب بالكلف إذا طُلِيَ عليه<sup>(٢)</sup>] وينفع من ضعف الكبد والمعدة ويرد هماً، ومن حمى الورد والرَّجيع وقال بعضهم: ينفع من النافض لَطُوخاً بالزيت. وكذلك قال جالينوس.

ينفع من البرد الكائن بالدود غير أنهم يدهنون البدن قبل تهيج البرد.

وكذلك يفعلون في أصحاب عِرْقِ النسايسخنون بعض أعضائهم.

وقال بعضهم: يعمل منه لطوخ. بالزيت لمن به نافض قبل أخذ الحمى ولمن به فالج واسترخاء، وهو صنفان: بجرى وهندى. والبحرى: هو القُسط الأبيض يُؤتى به من بلاد العرب، وزاد بعضهم فيه على هذين الصنفين.. وبعضهم ينص: على أن البحرى أفضل من الهندى وهو أقل حرارة منه.

قال إسحاق بن عمران<sup>(٣)</sup>: هما حاران يابسان في الدرجة الثالثة. والهندى أشدُّ حرّاً في الجزء الثالث من الحرارة.

وقال ابن سينا<sup>(٤)</sup>: القُسط حار في الثالثة يابس في الثانية؛ فأنت ترى هذه المنافع التي اتفق عليها الأطباء؛ فقد صار ممدوحاً شرعاً وطِباً.

(١) هكذا في دح. وفي ز: القِرْع. والصوب ما أثبت.

(٢) عبارة «ويذهب بالكلف إذا طُلِيَ عليه» ساقطة من ز.

(٣) إسحاق بن عمران: ويعرف: بسم ساعة. طبيب بغدادى الأصل دخل إفريقية في دولة زيادة الله بن الأغلب. راجع (عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ٢: ٣٥، ومعجم المؤلفين ٢: ٢٣٦).

(٤) ابن سينا: هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي، ثم البخارى ويلقب بالشيخ الرئيس: فيلسوف، طبيب، شاعر، مشارك في أنواع من العلوم، ولد بخرميش من قرى بخارى في صفر سنة ٣٧٠ هـ وتوفي بهمدان في رمضان. وفي الكامل لابن الأثير مات بأصبهان في شعبان سنة ٤٢٨ هـ. ومن تصانيفه الكثيرة: القانون في الطب، وتقاسيم الحكمة، والموجز الكبير في المنطق، وديوان شعر. راجع (الأعلام للزركلى ٢: ٢٤١، ومعجم المؤلفين ٤: ٢٠).

وأما وصفه في الحبة السوداء؛ فيحمل أيضا على الأعلال الباردة على حسب ما قلناه في القُسط، وهو صلى الله عليه وسلم قد يصف بحسب ما يشاهد من غالب أحوال أصحابه في الزمن الذي يخاطبهم فيه.

وإنما عددنا هذه المنافع في القُسط من كتب الأطباء لذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيها<sup>(١)</sup> عددا على الجملة لم يفصله.

وقول الزهري: لم يُبين لنا الخمسة فبيّننا نحن منها ما يمكن أن يُراد بالحديث.

وقد اختلف الرواة «أَعْلَقَتْ عليه»؛ فقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: أعلقت عنه. وقال آخر: أعلقت عليه. وقال ابن الأعرابي: أعلقت عنه. إشارة إلى أنه هو المختار ومعناه: عاجلت رفع لهاته بإصبعها.

وقوله صلى الله عليه وسلم «تَدَغَرْنَ»<sup>(٣)</sup> معناه: ترفعن.

ووقع في بعض طرقه «العلاق».. وفي بعضها: «الإعلاق».

قال بعض أهل اللغة: والصواب: الإعلاق.

والعذرة: وجع يهيج في الحلق، فإذا عولج منه صاحبه يقال: عذرتة فهو معذور.

وقوله: «فَحَسَمَهُ». أى: قطع الدم عنه بالكى وقد تقدم ذكره، وذكر المشقص، وذكر: فَيَح جَهَنم.

وقولها: «التَّلَيِّنَةُ مُجَمَّةٌ»<sup>(٤)</sup> معناه: أى: تسروهم. وهو كالحديث الآخر: «الحساء يسرو عن فؤاد السقيم».

وفي حديث طلحة رضى الله عنه: «رمى<sup>(٥)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم بسفَرَجَلَة.

وقال: «دونكها فإنها تَجُمُّ الفؤاد». قال ابن عائشة: معناه تريحه.. وقال غيره: معنا: تجمعه وتَجُمُّ صلاحه ونشاطه.

(١) هكذا في نسختي د، ز: لذكر النبي صلى الله عليه وسلم عددا.

(٢) هكذا في د. وفي ز: فقال أحدهم.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٩ و ٢٠٠).

(٤) جمّة: بفتح الميم والجرم. ويقال: بضم الميم وكسر الجيم أى: تريح فؤاده، وتزيل عنه الهم وتنشطه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٠٢).

(٥) هكذا في نسختي د، ز. وفي التونسية، م: رمى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

## [ لا عدوى لاطيرة ولا هامة ولاصفر ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى ولا صَفَر ولا هامة»<sup>(١)</sup>.

فقال أعرابي<sup>(٢)</sup>: فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الضباء فيجىء البعير الأجرب، فيدخل فيها فيجربها كلها؟ قال: فمن أعدى الأول<sup>(٣)</sup>؟

وفي بعض طرقه: «لاعدوى ولا طيرة ولا هامة».. وفي بعض طرقه: «لا عدوى يحدث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يُورِدُ مُرَضٌ على مُصَحٍّ»<sup>(٤)</sup>. قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم صمت أبو هريرة عن قوله: لا عدوى وأقام على أن لا يورد ممرض على مصح فهل له: قد كنت تحدثنا مع هذا: لا عدوى فأبى أن يُعرِّف ذلك؟ فَمُورِي حتى غضب.

قال أبو سلمة: لا أدري أنسى أو نَسَخَ أحد القولين الآخر<sup>(٥)</sup>.

وفي بعض الطرق: «لَانَوَّء ولا صفر»<sup>(٦)</sup>.

وأبدل في بعض الروايات «نَوَّءًا يَوْم».

وزاد في بعض الطرق: «ولا غول».

قال أبو الزبير: فسر جابر قوله: «ولا صَفَر». قال أبو الزبير: الصفر: البطن.

وقيل لجابر رضى الله عنه: كيف قال؟ قال: كان يقال: دَوَابُّ البطن. ولم يفسر: الغول.

قال أبو الزبير: هذه الغول التي تغول<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٣).

(٢) هكذا في د. وفي ز: فقال ابن الأعرابي، وما أثبت هو الصواب.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٥).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٤٥٧).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٢٢).

## [ باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم ]

وفي بعض الطرق: «ولا طيرة<sup>(١)</sup> وخَيْرُهَا الْفَأْلُ. قيل: يارسول الله: وما الفأل؟ قال: الكلمة الطيبة الصالحة يسميها أحدكم»<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض طرقه: «الشؤم في الدار<sup>(٣)</sup> والمرأة والفرس».

وفي طريق آخر: «إن كان الشؤم في شيء ففي الفرس والمسكن والمرأة».

وفي طريق آخر: «إن كان في شيء ففي الرُّبْع والخادم والفرس»<sup>(٤)</sup>.

وفي أخرى «يارسول الله أمورا كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان. قال: فلا تأتوا الكهان. قال: قلت كنا نتطير: قال: ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يُصَدِّدْكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

وفي بعض طرقه: «ومنا رجال يخطُّون»<sup>(٦)</sup>.

قال: كان نبي من الأنبياء يخطُّ فمن وافق خطُّه فذاك»<sup>(٧)</sup>.

قال الشيخ: اضطرب الناس فيما ذكر عن أبي هريرة من الحديثين اللذين أسقط أحدهما؛ فقال بعض أصحابنا: «لا يورد مُرْضٌ على مُصِحِّحٍ منسوخ بقوله: «لا عدوى».

وقال آخرون: ليس بينهما تنافٍ فيفتقر إلى النسخ، ولكن نفى العدوى وهي اعتقاد كون بعض الأمراض تفعل في غيرها بطبيعتها.

وإما أن تكون سببا بخلق<sup>(٨)</sup> الباري عز وجل عندها مرضاً ما<sup>(٩)</sup> وردت عليه فلم ينفع؛

(١) الطيرة بكسر الطاء وفتح الباء على وزن العتبة. هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٣).

(٢) هكذا في د. وفي زح: «الكلمة الصالحة يسميها أحدكم».

(٣) «الشؤم في الدار»: اختلف العلماء في هذا الحديث؛ فقال مالك وطائفة: هو على ظاهره، وإن الدار قد يجعل الله تعالى سكنها سبب للضرر، أو الهلاك.. وكذا اتخذ المرأة المعينة أو الفرس أو الخادم قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى. ومعناه: قد يحصل الشؤم في هذه الثلاثة.. وقال آخرون: شؤم الدار ضيقها، وشؤم جيرانها وأذاهم. وشؤم المرأة عدم ولادتها، وسلاطة لسانها، وتعرضها للريب.. وشؤم الفرس: ألا يغزى عليها، وقيل: جرائها وغلاء ثمنها.. وشؤم الخادم: سوء خلقه وقلة تعهده لما فوض إليه. وقيل المراد بالشؤم هنا: عدم الموافقة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٨ وما بعدها).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢١٢).

(٥ و ٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٢٣ وما بعدها).

(٧) هكذا في د، ح. وفي ز: فذلك، والمعنى واحد.

(٨) هكذا في د. وفي زح: خلق الباري.

(٩) هكذا في د. وفي زح: مرض ما وردت عليه.

فإنما نهي أن يورد الممرض على المصح، لئلا تمرض الصحاح من قبل الله جلّت قدرته عند ورود المرضى، فتكون المرضى كالسبب فيها.

وقال آخرون: إنما المراد بهذا الاحتياط على اعتقاد الناس، لئلا يتشاءم بالإبل المريضة، ويعتقد أنه أمرضت إبله فيأثم في هذا الاعتقاد.

وقال آخرون: إنما ذلك للتأذي بمشاهدة المرضى، وما قد يكون فيها من رائحة تؤذي؛ وهو المراد بما وقع في الأحاديث فإنه أذى.

وقال بعض أصحابنا في هذا: إن كانت مندوحة عن مخالطة من يتأذى كره للوارد وإلا فلا، وكذا في أهل الجذام إذا تأذى الناس بمخالطتهم في البئر، فإن كان لهم مندوحة بهاء آخر ينصرفون إليه، أمروا أن ينصرفوا إليه رفعا للضرر عن هؤلاء، وإن لم يكن لهم مندوحة بهاء آخر ينصرفون إليه قيل للآخرين: أوجدوهم العوض وإلا فيشار كونكم؛ لأن كل ذي مال أحق بهاله.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى».

تفسيره: أن العرب كانت تعتقد أن المرض يعدى وينتقل إلى الصحيح؛ فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا صفر» ففيه قولان.

قيل: تأخيرهم المحرم إلى صفر في النسب، الذي كانوا يفعلونه وإلى هذا ذهب مالك وأبو عبيدة.

وقيل: الصفر دواب في البطن، وكانوا يعتقدون أن الصفر دابة في البطن تهيج عند الجوع وربما قتلت، وتراها العرب أعدى من الجرب، وإلى هذا ذهب مطرف وابن وهب وابن حبيب من أصحاب مالك، وهو اختيار أبي عبيد وقد تقدم ما في مسلم من التفسير لهذا. وأما قوله: «ولا هامة». فاختلف فيه فقيل.

إن العرب كانت تتشاءم بالهامة إذا سقطت على دار أحدهم، فتراها ناعية له نفسه أو، أحدا من أهله، وإلى هذا التفسير ذهب مالك.

وقيل: كانت العرب تعتقد أن عظام الميت تنقلب هامة تطير، فأنكر صلى الله عليه وسلم هذا كله وأبطله. ويسمى الطائر الذي يعتقد خروجه من هامة الميت صدّي وجمعه أصداء.



وقد قيل: إن المراد بالحديث هذا الطائر الذى يخرج من الرأس.

قال لبيد:

فليس الناس بعدك فى نَفيرٍ ولاهُمْ غيرُ أصلداءٍ وهامٍ<sup>(١)</sup>

وقال أبو زيد: هامة. مشددة الميم.

وأما الفأل - بالهمز - وجمعه فُؤُل. وقد فسره فى كتاب مسلم.

والطيرة: مأخوذة مما كانوا يعتادونه فى الطير ويعتقدونه فى البوارح والسوانح. وكان لهم فى الشاؤم والتَّيَّامن طريقة معروفة.. وقيل منها أخذ اسم الطيرة.

وقال بعضهم: فإن الفأل رجوع إلى قول مسموع وأمر محسوس يحسن معناه فى العقول؛ فيخيل للنفس مثل وقوع ذلك المعنى، وتحسين الظن<sup>(٢)</sup> بالله عزوجل ورجاء الخير منه بأدنى سبب لا يقبح.

والطيرة: أخذ المعانى من أمور غير محسوسة ولا معقولة، ولا معنى يشعر العقل بما يتوقع من ذلك، فلهذا فارقت الفأل بأنها<sup>(٣)</sup> لا تقع إلا على توقع أمر مكروه، والفأل يقع على ما يحب ويكره، والمستحسن منه ما يحب وما يكره يتقى فالاً<sup>(٤)</sup>، وهو أحد قسمي الفأل أو طيرة هكذا قال بعضهم.

وأما ما ذكره: الشؤم فى الدار والمرأة والفرس؛ فإن مالكا - رحمه الله - أخذ هذا الحديث على ظاهره ولم يتأوله؛ فذكر فى كتاب الجامع من المستخرجة<sup>(٥)</sup>: أنه قال:

رب دار سكنها قوم فهلكوا وآخرون بعدهم فهلكوا، وأشار إلى حمل الحديث على ظاهره.

(١) هذا البيت من قصيدة للبيد، ذكرها الأعلام الشنتمري فى (مختار الشعر الجاهل ٢: ٤٧١ تحقيق سيد كيلانى).

(٢) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: ويحسن الظن. والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: فارقت الفأل وإنها. والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا ورد فى د، وهو على حذف مضاف تقديره: فالاً كان أو غيره.

(٥) المستخرجة: هى من الأسمعة المسموعة من الإمام أو أصحابه، وكما تسمى المستخرجة بالعتبة استخرجها محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي الأندلسى القرطبي.. غالبها من الأسمعة المسموعة من مالك، وأكثر فيها من الروايات المطروحة، والمسائل الغريبة، ولكن اعتمدها علماء المالكية كابن رشد وغيره.

وتوفى العتبي ٢٥٥ هـ وسمع من سحنون وغيره.

راجع (الديباج لابن فرحون ٢: ١٧٦)

وقال غيره؛ فإن هذا محمله على أن المراد به أن قدر الله تعالى ربنا اتفق بما يكره عند سكن الدار، فيصير ذلك كالسبب فيتسامح في إضافة الشؤم إليه مجازاً واتساعاً.  
قالوا: وقد قال في بعض طرق مسلم: إن يكن الشؤم؛ وهذا لفظ ينافي القطع.  
ويكون محمله: إن يكن الشؤم حقاً؛ فهذه الثلاث أحق به، بمعنى: أن النفوس يقع فيها التشاؤم لهذه أكثر مما يقع بغيرها.  
وقد وقع في بعض الأحاديث. أنه صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه في بعض الديار ذهاب الأهل والمال؛ فقال: «دعوها ذميمة».

### [ الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها ]

وقد اعترض بعض أهل العلم في هذا الموضع بأن قال؛ فإنه صلى الله عليه وسلم: نهى عن الفرار من بلد الطاعون، وأباح الفرار من هذه الدار؛ فما الفرق؟  
قيل: قال بعض أهل العلم: إن الجامع لهذه الفصول كلها ثلاثة أقسام:  
فأحد الأقسام ما لم يقع التأذى به، ولا طردت عادتهم فيه خاصة ولا عامة نادرة ولا متكررة؛ فهذا لا يصغى إليه والشرع أنكر الالتفات إليه وهو الطيرة؛ لأن لقياً الغراب في بعض الأسفار ليس فيه إعلام ولا إشعار بما يكره، أو يختار، لا على جهة الدور ولا التكرار<sup>(١)</sup>؛ فلهذا قال صلى الله عليه وسلم: «لا طيرة».  
والقسم الثاني: مما يقع به الضرر، ولكنه يعم ولا يخص ويندر ولا يتكرر كالوباء؛ فإن هذا لا يقدم عليه احتياطاً ولا يفر منه لعدم أن يكون وصل الضرر إلى الغير<sup>(٢)</sup> على الدور والتكرار.

والقسم الثالث: نسب يخص ولا يعم ويلحق منه الضرر كالديار؛ فإن ضررها مختص

(١) هكذا في دح، وفي ز: ولا على التكرار والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في د. وفي ز: إلى الغار على الدور أو التكرار. والمعنى واحد. وفي ح: وصل الضرر إلى الضار.

بسكانها، وقد ذهب فيها أهله وماله على حسب ما قال الشاكي للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فهذا يباح له الفرار.

فهذا التقسيم الذي قسمه بعض العلماء يشير إلى الفروق بين هذه المسائل بعضها من بعض.

## [ تحريم الكهانة وإتيان الكاهن ]

وأما الكهان فهم<sup>(١)</sup> قوم يزعمون: أنهم يعلمون الغيب بأمور تُلقى في نفوسهم وقد أكذب الشرع من ادعى علم الغيب ونهى عن تصديقهم.

وقد ذكر في كتاب مسلم<sup>(٢)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم وجه إصابة بعضهم.

في بعض الأحايين، وأنه من استراق السمع يسترقه إلى الكاهن ويوصله إليه.

وأما الخط فقد تقدم الكلام عليه فيما سبق.

وأما النوء فقد تقدم الكلام عليه أيضا.

وأما البوم فالأنثى منها تسمى: الهامة، والذكر يسمى صدّى.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «ولا عَوْلَ»<sup>(٣)</sup>؛ فإن العرب كانت تقول: إن الغول<sup>(٤)</sup> في

الفلوات تسراءى للناس فتتغول تغولا أى: تتلون تلونا؛ فتضلّهم عن الطريق فتهلكهم وقد ذكروها في أشعارهم فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك.

وأما التنجيم: فمن اعتقد اعتقاد كثير من الفلاسفة في كون الأفلاك فاعلة لما تحتها<sup>(٥)</sup>،

وكل فلك يفعل فيما تحته، حتى ينتهى الأمر إلينا وسائر الحيوان والمعادن والنبات، ولا صنع للبارى سبحانه وتعالى في ذلك؛ فإن ذلك مروق في الإسلام.

وأما من قال: لا فاعل إلا الله سبحانه وهو عز وعلا فاعل الكل، ولكن فعل البارى

سبحانه في هذه الجواهر قوى طبيعية تفعل بها فينا، كما خلق في النار قوة وطبيعة تحرق بها

(١) هكذا في زح. وفي د: وهم

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ : ٢٢٣) وما بعدها.

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير)

(٤) هكذا في د. في زح: الغيلان في الفلوات.

وراجع الحديث في (النهاية لابن الأثير - غول ج ٣).

(٥) هكذا في ز، ح وفي د: يفعل ما تحته والصواب ما أثبت.

وَيَحْتَجُونَ على ذلك بمشاهدتهم الشمس تسخن وتصلح أكثر النبات؛ فيقولون على هذا غير مستنكر أن يكون امتزاج قوة المشتري وزحل في قرانها الأصغر يكون من التأثير عنه كذا وكذا، أو يكون<sup>(١)</sup> التأثير عن قرانها الأوسط أعظم لزيادة القوة الطبيعية، وقرانها الأعظم يكون فيه التأثير مهولا عظيما لعظم قوتها<sup>(٢)</sup> وزيادة الطبيعة المؤثرة بانتقالها على صفة أخرى؛ ويعتذر الحذاق منهم المنتسبون إلى الإسلام الغالطون بهذه الشبه، التى هى القياس على ماشوهد من الشمس عن خُطائهم<sup>(٣)</sup> فى كثير من القضايا بأن يقولوا: فإن القوة الحادثة عن امتزاج الكوكبين، أو اتصاها على بعض صفات الاتصال، التى يذكرونها لا يوقف على حقيقتها، وإنما تؤخذ بالحدس والتخمين فيقع الغلط لأجل ذلك، كما يعرف الطيب قوة كل عقار على انفراده، ولكنه إذا مزج الكثير منها لا يقف على حقيقة المزاج المركب؛ فلهذا لا يقع الشفاء بكل دواء يسقيه.

ويقولون أيضا: ربما صادمت بعض القوى الأرضية القوى<sup>(٤)</sup> السماوية فتمنعها التأثير فيغلط المنجم حينئذ، وهذا كما أن السم قتال يقضى بذلك الطيب؛ فإذا تقدم شارب به يشرب<sup>(٥)</sup> مازهر<sup>(٦)</sup> ذلك السم ودر ياقه بطل تأثيره، وهذا مسلك الحذاق منهم.

والرد عليهم بأن يبطل القول بالطبيعة أصلا.. وهذا مُستقصى فى كتب الأصول.

ومن أقربه أن الفاعل من شرطه أن يكون عالما قادرا حيا، والطبيعة ليست كذلك عندهم، ولو صح إضافة الفعل إلى قوة ما وليست بحية ولا عالمة صح إضافة الفعل إلى الموتى منا، ويقع هؤلاء فى نفى البارى سبحانه، ولا حاجة على أصلهم إليه ولا دليل يقوم على إثبات فاعل عالم مختار، وما المانع على أصلهم من أن يكون الذى يسمونه واجب الوجود يفعل بقوة فيه من غير أن يكون عالما ولا حيا، كما صح أن يفعل الطبائع عندهم وليست بحية ولا عالمة، ومن صرح بهذا وضح كفره.

(١) هكذا فى د. وفى زح: ويكون ذلك، والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى ز. وفى د: قوته. والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى نسختى دز. وفى ح: خطتهم.

(٤) هكذا فى زح. وفى د: للقوى السماوية والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا فى نسختى دز. وفى ح: فشرط.

(٦) هكذا فى د. وفى زح: بازهر ذلك.

وأيضاً فإن هذه القوة لا يقدرّون على بيانها، ولا يزال اضطربهم إلى تفسيرها، حتى يلحقوها بالجواهر وبالاعراض، وكلاهما لا يصح منه خلق الأجسام، ولا الفعل في غيره.

وأيضاً فإن المعوّل عندهم على القياس على المشاهدة على حسب ما قالوه في الشمس. ومن شرط أفعال المحدثات بعضها في بعض أن تكون باتصال ومماسّة أو بوسائط وزحل في الفلك السابع عندهم، والإنسان في الأرض التي هي غير محسوسة عندهم ويضافتها إلى فلك زحل لا اتصال بينه وبين زحل، ولا وسائط يتصل بعضها ببعض حتى ينتهي الأمر إلى الإنسان.

وقصارى ما يشبهون به الهواء فإنه يتصل بالإنسان في كل مكان، وهو يتصل بها فوقه هكذا إلى زحل، وهذا باطل من طريقتين :

إحداهما: أن القوة التي يقبلها الهواء التبريد والتسخين، والرطوبة واليبس، فهب أنا سلمنا لهم وقوع بعض الأمراض لتغيّر الهواء بفعل زحل فيه، فلم يختص المرض بهذا الإنسان والهواء شامل؟.

وما الحيلة فيما يجري على الإنسان من غير الأمراض، كضرب عنقه أو زوال رئاسته أو ذهاب ماله؟.

هذا بعيد أن يظن أنه من قبل تغيير الهواء.

وأيضاً: فإن الكرة التي عندهم تعلو الهواء وهي النار، يجب إذا وصلت قوة زحل إليها أن تنقلب إلى طبيعة النار، أو تغير عن حقيقتها<sup>(١)</sup> بمصادمة قوة ثانية مضادة لها، فلا تصل القوة إلى الهواء على حالها فتفعل فيه.

وأيضاً: فإنه ما حصل لهم أكثر من اقتران جسمين زعموا أنها يؤثران فيما تحتها؛ فلو ادعى مدع أن ماتحتها أثر فيهما ما الذي يكون جوابه؟، وكونه الشيء فوقاً أو تحتاً<sup>(٢)</sup> لا حظ له عندهم في القوة الفاعلة<sup>(٣)</sup>.

(١) هكذا في د. وفي ز: عن طبيعتها لمصادمة قوة لها. والمعنى واحد.

(٢) هكذا في د. وفي زح: وكون الشيء فوق أو تحت. والعبارتان متفقان معنى وتختلفان إعراباً.

(٣) هكذا في د. وفي ز، ح: الفاعلية والصواب ما أثبت.

ولو زعم زاعم: أن بعض اتصالات: الزهرة وعطارد أو الشمس أثر ما أضافوه إلى زحل أو كسب زحلا قوة على التأثير، ماذا يكون جوابه؟ وليس له جواب إلا أن يقولوا<sup>(١)</sup>: فإننا نشاهد هذا التأثير عند قران هذين الثقليين سواء كان ماتحتهما على ماقلتموه، أو لم يكن.

قلنا: وأنتم أيضا تشاهدون هذا القران يكون ولا يؤثر مايجب تأثيره عندكم؛ فإذا سئلتكم عن هذا قلتم:

كان في البرج من الكواكب الثابتة ما أبطل فعله؛ فإذا أريناكم في قران آخر تلك النسبة بعينها ولم تؤثر قلتم:

كان قبله من قوة الاجتماع أو الاستقبال ما أبطل فعله؛ فإذا أريناكم هذه النسبة أيضا بعينها ولم تؤثر قلتم: كان طالع التحويل يمنع هذا التأثير؛ فإذا<sup>(٢)</sup> أيضا عدنا للمناقضة قلتم: كان برج الانتهاء من صفته كذا وكذا معاذير لا تفرغ، ولا تنكروا<sup>(٣)</sup> على من يقول؛ فإن ماتحته من الكواكب إنما لم<sup>(٤)</sup> يؤثر هذه المرة لعللة كذا وكذا، ولا أقل من أنه يدعى أمرا ويذكر اتصالاً ويحيل عليه، ولا قدرة لكم على منعه منه إلا بفوائد تطرد في تلك النصب، وهذا لايتفق تكرره مع عدم المعاذير.. وكيف يتصور تأثير الطبيعة بأن انتهاء عمر المولود كذا وكذا؟.

وهذا لامدخل<sup>(٥)</sup> له في الطبيعة حتى يُقدَّر فاعلاً أو مانعاً.

وهذه الطريقة أيضا تُضعَّف طريقة الإسلاميين منهم الذين يقولون:

لا خالق إلا الله عزوجل، وإنما هي دلالات<sup>(٦)</sup> على الغُيوب بعادة أجزاها الله عزوجل، كما أجرى الغيوم والسحب الثقيلة دلالة على الأمطار، وإن كانت ربا خابت؛ لأن

(١) هكلذا في ز. وفي د: يقولوا

(٢) هكلذا في د. وفي ح: فإذا أيضا والصواب ما أثبت.

(٣) هكلذا في د. وفي زاح: فلا ينكروا. والمعنى واحد.

(٤) هكلذا فط نسختي د، ز. وفي ح: إنما تؤثر

(٥) هكلذا في د، ح. وفي ز: وهذا لمدخل له في الطبيعة. والصواب ما أثبت.

(٦) هكلذا في د، م. وفي ز: دلالة.

ما يذكرونه من الطرق التي تتحصل المعرفة منها تتسع جداً ولا تتضبط والحدّاق منهم يعترفون بهذا.

وقد حاول القاضي ابن الطيب الاعتضاد في الرد عليهم بالسمعيات وما وقع من العمومات في: ألا يعلم الغيب إلا الله عزوجل.

وما وقع أيضاً من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في النجوم بالتخصيص وهذا القدر كاف، وإنما تُشير إلى اللُّباب في كل طريقة.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «يُقرؤها في أذن وليه»<sup>(١)</sup> قرأ الدجاجة.

يقال: قررت الخبر في أذنه أقره قرا إذا<sup>(٢)</sup> أو دعتة. وقرّ الطائر قريراً: صوّت، قاله بعضهم. وقال غيره: قرّت الدجاجة قرّاً وقريراً.

وفي رواية الفَرَبْرِي<sup>(٣)</sup> عن البخاري: قرّ الدجاجة - بكسر القاف - وهو حكاية صوتها.

قال الخطابي<sup>(٤)</sup> في غريبه: قرّت تقرّ قراً وقريراً، إذا رجّعت فيه.

قيل: قرّرت قررةً، وقرّ قريراً<sup>(٥)</sup>.

قال الشاعر:

\* وإن قرّرت هاجّ الهوى قرّ قريرها<sup>(٦)</sup> \*

(١) وليه: هو الكاهن وسر بعد قليل.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٢٥).

(٢) كلمة «إذا» ساقطة من ز.

(٣) الفربري: بفتح الفاء والراء - هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري. راوية كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري.

راجع (كتاب الأنساب للسمعاني ص ٤٢٢ ط. المثني - بغداد - أوفست).

(٤) الخطابي - هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي.

من مؤلفاته: غريب الحديث، والكتاب المشهور معالم السنن في شرح سنن أبي داود، وإصلاح غلط المحدثين وغير ذلك.. وكان فقيهاً أدبياً محدثاً له شعر رائع. (توفي سنة ٣٨٨هـ بمدينة بستان).

راجع (البوفيات ٢: ٢١٤ ط. بيروت خلف بن خليفة سنة ٩٤٩م).

(٥) هكذا في نسخة د، وفي ح: وقريراً. والصواب ما أثبت.

(٦) وفي الصحاح: إذا قرقر. وكذلك أنشدته الزبيدي في التاج عن ابن القطاع. وهذا البيت لم يعرف قائله.

راجع (الصحاح ٢: ٧٩١ وتاج العروس ١٣: ٣٩٩)

وقال آخر:

\* صَوْتُ الشُّقْرَاقِ إِذَا قَالَ قِرْرٌ <sup>(١)</sup> \*

فأظهر التخفيف على الحكاية.

قال: والمعنى أن الجنى يقذف بالكلمة إلى وليه الكاهن فيتسامع <sup>(٢)</sup> بها الشياطين كما تُؤذّن الدجاجة بصوتها صوا حباتها فتجواب.

قال: وفيه وجه آخر: وهو أن تكون الرواية: كقر الزجاجة. يدل عليه قول البخارى «فَتَقَرُّهَا فِي أُذُنِهِ كَمَا يَقَرُّ الْقَارُورَةُ» <sup>(٣)</sup>. فذكر القارورة في هذه الرواية يدل على ثبوت الرواية بالزجاجة.

### [ قتل الحيات وغيرها ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اقتلوا الحيات وذا الطفيتين والأبتر فإنها يستسقطان الحبل، ويلتيمسان البصر» <sup>(٤)</sup>.

وفي بعض طرقه: «اقتلوا الحيات والكلاب واقتلوا ذا الطفيتين والأبتر».

وفي بعض طرقه: «قد» <sup>(٥)</sup> نهى عن ذوات البيوت».

وفي بعض طرقه: «نهى عن قتل الجنان» <sup>(٦)</sup> التى تكون فى البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين».

وذكر حديث الفتى الذى قتل الحية فمات؛ فقال صلى الله عليه وسلم:

(١) هكذا فى زح، وفى د:

\* صوت الشقراق إذا قال قرر \*

وقد أنشده ابن منظور يصف إبلاً وجرعها:

كأن صوت جرعه من المنحدر صوت شقراق إذا قال قرر راجع (لسان العرب ٥: ٣٥٨٤).

(٢) هكذا فى ز، وفى د: به. والصواب ما أثبت

(٣) قول البخارى هنا جاء فى (فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ١٠: ٨٠ ط، ونشر عهد الرحمن محمد عام ١٣٤٨ هـ).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: ٢٢٣٣).

(٥) «قد» ساقطة من ز.

(٦) الجنان: هى الحيات جمع: جان. وهى الحية الصغيرة. وقيل: الدقيقة الخفيفة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: ٢٢٣٣).



«إن في المدينة جنًّا قد أسلموا؛ فإذا رأيتم منهم<sup>(١)</sup> شيئا فأذنبوهم ثلاثة أيام، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنها هو شيطان».

وفي بعض طرقه: «أن لهذه البيوت عوامر، فإذا رأيتم شيئا منها فحرِّجُوا عليها ثلاثاً؛ فإن ذهب وإلا فاقتلوه فإنه كافر»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: أما حيات المدينة فإنها لا تُقتل بغير إنذار لهذا الحديث المذكور فيها. وأما ماسواها من البلاد فإن مالكا نهى عن قتل حيات البيوت بغير إنذار، ولكنه يرى ذلك في حيات المدينة آكد.

وابن نافع قصر الحديث على ماورد فيه من حيات المدينة، ورأى سائر البلاد بخلافها لما ورد من إباحة القتل عاما وقد قال صلى الله عليه وسلم: «اقتلوا الحيات».. وذكرها صلى الله عليه وسلم في الخمس التي يقتلها المحرم والحلال في الحل والحرم، ولم يذكر إنذاراً؛ فأخذ هذه الأحاديث على عمومها وخصَّ المدينة بالحديث الوارد فيها من هذا العموم.

وأما صفة الإنذار فحكى ابن حبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه قال.

أُنشِدُكُمْ بالعهد الذي أخذ عليكم سليمان: إَلَّا تُؤْذِنَا وَلَا تَظْهَرُنَا<sup>(٣)</sup> لنا.

وأما مالك فإنه قال: يكفي في الإنذار أن تقول: أُحْرِجُ عليك بالله واليوم الآخر أن لا تبدو لنا ولا تؤذينا.. وأظن مالكا إنما ذكر هذا لما وقع في كتاب مسلم: «فَحَرِّجُوا عليها ثلاثاً؛ فلهذا ذكر: أُحْرِجُ عليك».

وأما قوله: «ذُو الطُّفَيْتَيْنِ».

قال أبو عبيد: الطفية: خوصة المقل. وجمعها: طُفَى. وأراه شبه الخَطَيْنِ اللذين على ظهرها بخوصتين من خوص المقل.

وقال بعض أصحابنا: هما خطان أبيضان على ظهر الحية.. والجنان. الحيات وهو<sup>(٤)</sup> جمعها وواحداه: جان. والجَانُّ: الحية الصغيرة.

(١) في نسختي د، ز منها. وما أثبت عن (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: ٢٣٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٣٥).

(٣) هكذا في ح، التونسية، وفي نسختي د، ز: أن تؤذينا وأن تظهرن لنا وذلك تحريف.

(٤) هكذا في د. وفي ز، ح: هي.

وأما الأبتَر: فهو الأفعى.

وحكي ابن مزين<sup>(١)</sup> عن عيسى: أنه حمل على المذهب: أن الأبتَر وذا الطُّفَيْتَيْن يُقتَلان ولا يندران، وقد تقدم استثناؤهما في كتاب مسلم.. ويُقتل الوزغُ.

وقد ذكر مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتله وسماه: فويسقا<sup>(٢)</sup>.

وذكر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من قتل وزغةً في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى، وقال في الثالثة: دون الثانية».

وفي بعض طرقه: «في الأولى مائة حسنة».

### [ النهي عن قتل النمل ]

وأما النمل فيكره قتلهم عندنا إلا أن يؤذوا ولا يقدر على دفعهم إلا بالقتل فيستخفُّ قتلُه<sup>(٣)</sup> ولا تُحرق بالنار، ولا القمل لا تحرق.

وقد ذكر مسلم: أن نملة قرصت نبياً من الأنبياء عليهم السلام؛ فأمر بقرية النمل فأحرق؛ فأوحى الله عز وجل إليه: في أن قرصتك نملة أهلكت أمةً من الأمم تُسبِّحُ<sup>(٤)</sup> ١٩.

وفي بعض طرقه: «فهلاً نملة واحدة».

قال بعض أصحابنا: ويكره قتل الضفدع للنهي عنه، ولأنه لا أذية فيه.

(١) ابن مزين: هو عيسى بن دينار فقيه الأندلس، وهو الذي نقل عنه عياض قوله: قال ابن مزين وابن لبابة فقيه الأندلس عيسى. (توفي سنة ٢١٢هـ).

راجع (كتاب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام، للفاضل عياض ٤: ١٠٦) (٢) فويسقا: أما تسميته فويسقا. فنظيره الفواسق الخمس التي تقتل في الخل والحرم. وأصل الفسق الخروج، وهذه المذكرات خرجت عن خلق معظم الحشرات ونحوها بزيادة في الضرر والأذى. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٢٣٨).

(٣) - قال العلماء في هذا الحديث: معمول على أن شرع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم كان فيه جواز قتل النمل، وجواز الإحراق بالنار، ولم يعتب عليه في أصل القتل والإحراق، بل في الزيادة على نملة واحدة. وقوله تعالى: «فهلاً نملة واحدة» أي: فهلاً عاقبت نملة واحدة، وهي التي قرصتك؛ لأنها الجانية. وأما غيرها فليس لها جناية.. وأما في شرعنا فلا يجوز الإحراق بالنار للحيوان إلا إذا أحرق إنساناً فمات بالإحراق، فلوليه الاقتصاد بإحراق الجاني، وسواء في منع الإحراق بالنار القمل وغيره للحديث المشهور: «لا يعذب بالنار إلا الله». راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٣٨ وما بعدها).

## [ كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها<sup>(١)</sup> ]

قوله صلى الله عليه وسلم: قال الله سبحانه: «يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر وأنا الدهر أقلب الليل والنهار».

وفي بعض طرقه: يقول: «يا خيبة الدهر». فلا يقولنَّ أحدكم: يا خيبة الدهر، فإننى أنا الدهر. أُقلبُها ليله ونهاره؛ فإذا شئتُ قبضْتُها<sup>(٢)</sup>.

## [ كراهة تسمية العنب كرماً ]

وفي بعض طرقه: «لا يسب أحدكم الدهر فإن<sup>(٣)</sup> الله هو الدهر، ولا يقولنَّ أحدكم للعنب الكرّم فإن الكرّم الرجلُ المسلم<sup>(٤)</sup>».

وفي بعض طرقه: «لا تقولوا: كرّم؛ فإن الكرّم قلب المؤمن».

وفي بعض طرقه: «لا تسموا العنبَ الكرّم فإن الكرّم المسلم».

وفي بعض طرقه: «ولكن قولوا: «العنب والحَبَلَة<sup>(٥)</sup>».

قال الشيخ: أما قوله عليه السلام: «فإن الله هو الدهر».

فإن ذلك مجاز، والدهر إن كان عبارةً عن تعاقب الليل والنهار واتصالهما سرّمدًا؛ فمعلوم أن ذلك كلّهُ مخلوق، وأنه أحدُ أجزاء العالم المخلوقة؛ فلا يصح أن يكون المخلوق هو الخالق، وإنما المراد أنهم كانوا ينسبون الأفعالَ لغير الله سبحانه وتعالى جهلاً بكونه عز وجل

(١) هذا العنوان من تبويب الإمام النووي وهو متأخر عن الإمام المازري.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٢٤٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٤: ١٥).

(٤) الحبلَة: يفتح الحاء المهملة ويفتح الباء وإسكانها.. وهى: شجر العنب.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٢٤٨).

خالق كل شيء، ويجعلون له شريكا في الأفعال، فأنكر عليهم هذا الاعتقاد<sup>(١)</sup> وأراد أن الذي يشيرون إليه بأنه يفعل هذه الأفعال هو الله جلّت قدرته وليس هو الدهر.

وهذا كما لو قال<sup>(٢)</sup> قائل: القاضى فلان قتل فلانا الزانى؛ فيقول الآخر: الشرع قتله لم يقتله القاضى، أو يقول: الشرع هو القاضى، وإنما يعنى أنه يجب إضافة الشيء إلى ماهو الأصل فيه، أو التنبيه على غلط القائل وإرشاده لموضع الصواب إذا ظن به أنه خفى عنه.

وأما قوله: «يؤذنيني ابن آدم».

فمجاز، والبارى سبحانه لا يتأذى من شيء؛ فيحتمل أن يريد أن هذا عندكم أذى إذا قاله بعضكم<sup>(٣)</sup> لبعض؛ لأن الإنسان إذا أحب آخر لم يصح أن يسبه؛ لعلمه أن السب يؤذيه والمحبة تمنع من الأذى، ومن فعل ما يكرهه المحبوب، فكأنه قال يفعل ما أنهاء عنه وما يخالفني فيه، والمخالفة فيها أذى فيما بينكم فتجوز فيها في البارى سبحانه.

وأما نهيه صلى الله عليه وسلم أن يسمى العنب كزماً، وذكر: أن الكرم قلب المؤمن؛ فإنها محمله عند أهل العلم على أنه: لما حرم عليهم الخمر وكانت طباعهم تحسهم على الكرم ونفوسهم مجبولة عليه كره<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وسلم أن يُسمى هذا المحرم باسم وضع لمعنى يهيج طباعهم إليه عند ذكره، وتَهَشُّ نفوسهم نحوه عند سماعه؛ فيكون ذلك كالمحرك<sup>(٥)</sup> على الوقوع في المحرمات؛ ولهذا ختم بقوله صلى الله عليه وسلم: «فإنما الكرم قلب المؤمن» يعنى: أن الكرم حبس النفس عن شهواتها وإمساكها عن المحرمات عليها؛ فهذه الحالة أحق بأن تُسمى كزماً.

قال الشيخ: خرّج مسلم في (باب قتل الوزغ):

حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا<sup>(٦)</sup> عن سهيل قال: حدثني أخى أو

(١) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: فأنكر عليهم وأراد.

(٢) هكذا في د. وفي ز: كما قال. والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا في د. وفي ز: عندكم إذا قاله أحدكم.

(٤) هكذا في ح. وفي نسختي د، ز: فكره.

(٥) هكذا في ز ح. وفي د: فيكون كالمحرك.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٣٦ وما بعدها).

أختي<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «في أولِ ضَرْبَةٍ سَبْعُونَ حَسَنَةً» هكذا رَوَى هذا الإسنادُ عن أبي أحمد الجُلُودِيِّ سُهِيل حَدَّثَنِي أَخِي عن أبي هريرة. وفي نسخة أبي العباس الرَّازِي<sup>(٢)</sup> عند أبي أحمد حَدَّثَنِي أَخِي، وكذلك وقع في نسخة عن الكِسَائِيِّ.

ووقع في كتاب أبي داود في السنن بهذا الإسناد عن سُهِيل، قال: حَدَّثَنِي أَخِي أو أختي.

ووقع في نسخة أبي العلاء بن ماهان قال سُهِيل: حَدَّثَنِي أَبِي، قال بعضهم: وهو خطأ.

قال عبد الغنى إسماعيلُ بنُ زكريا يقول في هذا الإسناد: حَدَّثَنِي أَخِي، ولكن كذا وقع في أصل أبي العلاء: حَدَّثَنِي أَبِي.

قوله عليه السلام في الحديث: «إن امرأةً بَغِيًّا رَأَتْ كَلْبًا قد أَدْلَعَ لسانَه من العطش<sup>(٣)</sup>» البغي: الفاجرة. وقد تقدم ذكرها.

وقوله: «أدلع لسانه» أي: أخرج لسانه. يقال: دلع لسانه وأدلعه فدلع. أي: فخرج.

وقوله ولكن قولوا: الحَبْلَةُ. يعنى: العنب الحَبْلَةُ: أصل الكرمة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وذكر: حَدَّثَنِي أَخِي. كذا وقع في أكثر نسخ مسلم: أَخِي. وفي بعضها: أَخِي - بالتذكير. وفي بعضها: أَبِي. وذكر القاضى الأوجه الثلاثة: وهى الواقعة في رواية أبي العلاء بن ماهان.. قالوا: ورواية أبي خطأ. ووقع في رواية أبي داود: أَخِي أو أختي. قال القاضى: أخت سهل سودة، وأخوه هشام وعباد. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ٢٣٨).

(٢) راجع (ج ١: ٤١ من المعلوم ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٢٤٥).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٢٤٨).

## [بَابُ كَرَاهَةِ قَوْلِ الْإِنْسَانِ خَبَثَتْ نَفْسِي] [استعمالُ المسكِ وكراهة ردِّ الرِّيحان والطَّيب]

وقوله: «لَتَقْسَتْ نَفْسِي»<sup>(١)</sup>. أى: غَثَّتْ.

وقوله: «استجمر بألوة غير مطرأة»<sup>(٢)</sup>.

قال الأصمعي: الألوة<sup>(٣)</sup>: العود الذى يُبَخَّرُ به، وأراها كلمة فارسية عُرِّبت، قال أبو عبيد: وفيها لغتان: الألوة والألوة بفتح الهمزة وضمها<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: وحكى غيره عن الكسائي: عود ألوة وألوة إليه. وقال غيره: الألوة العود وفيه لغات: مخفف ومشدد، وبكسر الهمزة وضمها، وفي كتاب الهروى: وقال بعضهم: لوة وليّة وتجمع الألوة: أَلَوِيَّة.

## [حَكْمُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَالْمَوْلَى وَالسَّيِّدِ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقولنَّ أحدُكم عبدى وأمتى كلَّكم عبيد الله وكل نساءكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامى وخادمى، وفتاى وفتاتى»<sup>(٥)</sup>.

وفي بعض طرقه: «لا يقول العبدُ ربّى، ولكن ليقل: سيّدى».

وفي بعض طرقه: «لا يقول العبد لسيده: مولاي».

وفي طريق آخر: «لا يقل أحدكم اسقِ ربك أطعم ربك، وضئ ربك، وليقل: سيّدى ومولاي»<sup>(٦)</sup>.

(١) قال أبو عبيد، وجميع أهل اللغة وغريب الحديث وغيرهم: لقست وخبثت. بمعنى واحد، وإنها كره لفظ الحب لبشاعة الاسم، وعلمهم الأدب في الألفاظ واستعمال حسناتها وهجران خبيثاتها.

قالوا: ومعنى: لقست: غثت. قال ابن الأعرابي معناه: ضاقت.

فإن قيل: فقد قال صلى الله عليه وسلم في الذى ينام عن الصلاة، فأصبح خبيث النفس كسلان. قال القاضى وغيره: جوابه: أن النبى صلى الله عليه وسلم يخبر هناك عن صفة غيره وعن شخص مبهم مذموم الحال لا يمتنع إطلاق هذا اللفظ عليه والله أعلم. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٨).

(٢) هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم.. غير مطرأة. أى: غير مخلوطة بغيرها من الطيب. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٠).

(٣) الألوة: هى العود يتبخّر به كما سبق ذكره.

(٤) عبارة «بفتح الهمزة وضمها» هكذا في زح. وفي د: «ألوة وإليّة».

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٠).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٥).

قال الشيخ: قال ابنُ شعبانَ في الزَّاهِي<sup>(١)</sup>: لا يقولُ السيد: عبدى وأمتى، ولا يقولُ المملوكُ: رَبِّى ولا رَبَّتِى، وذكر حديثاً في ذلك رواه مسلم؛ وهو نحو مما في كتاب مسلم.

قال الشيخ — أيداه الله: خَرَجَ مسلمٌ في (باب الشَّعْر والإنشاد) حديثاً زهير بنُ خَزْبٍ، وأحمد بنُ عُبْدَةَ جميعاً عن ابنِ عُيَيْنَةَ وعن إبراهيم بنِ مَيْسَرَةَ عن عمرو<sup>(٢)</sup> بنِ الشَّريد، أو يعقوب بنِ عاصم بنِ الشَّريد، عن الشَّريد، قال: «أَرَدْتُ أني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خلفه» هكذا إسناد هذا الحديث.

ووقع عند أبي العلاء بنِ ماهان عن الشَّريد عن أبيه، وهذا وَهْمٌ، والشَّريد: هو الراوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا أبوه وهو الشَّريد بنِ سُويد الثَّقَفِيّ. قوله صلى الله عليه وسلم: «لأنَّ يمتلىءُ جوفُ أحدكم قبحاً يَرِيَهُ خيراً من أن يمتلىءَ شعراً»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: قال الأصمعي: هو من الوَرَى على مثال الرمى، وهو أن يَدَوَى جوفه. يقال منه: رجل مَوْرِيرى، مشدد غير مهموز.

وقال أبو عبيدة: هو أن يأكل القيح جوفه.

قال صاحب الأفعال<sup>(٤)</sup>: «وَرَى الإنسانُ والبَعِيرُ يَرَى: دَوَى جوفه، وَوَرَاهُ الدواء وَزَيَا: أفسد جوفه، وورَى الكلبُ: شُعر أشدَّ الشُّعَارَ، قال أبو عبيد: وقوله صلى الله عليه وسلم: «خير له من أن يمتلىءَ شعراً».

قال بعضهم: يعنى من الشعر الذى هُجى به النبى صلى الله عليه وسلم، والذى عندنا في هذا الحديث غير هذا القول؛ لأن الذى هُجى به النبى صلى الله عليه وسلم لو كان شطر كلمة<sup>(٥)</sup> لكان كفراً؛ فكأنه إذا حُلَّ وجه الحديث على امتلاء القلب منه فقد رُخِّص في

(١) راجع (صفحة ١٧٥ من ج ١: ١٧٥ من المعلم ط. المجلس).

(٢) هكذا في نسختي د، ز وفي (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١١).

(٣) هكذا في (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٤ وما بعدها).

وقال أهل اللغة والغريب: يريه — يفتح الياء وكسر الراء — من الورى وهو داء يفسد الجوف ومعناه: قبحاً يأكل جوفه ويفسده أ. هـ.

(٤) أى: كتاب صاحب الأفعال لابن القوطية: وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية.

راجعه في (صفحة ج ١: ٢٨٤ و ٣٩٢ من المعلم ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(٥) هكذا في د: وفي ز، ح: شطر بيت.

القليل منه، ولكن وجهه عندى: أن يمتلئ قلبه حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله عزوجل؛ فيكون الغالب عليه من أى الشعر كان؛ فإذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه. فليس جوف هذا عندنا بمتلى شعرا.

## [ تحريم اللعب بالنردشير ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه<sup>(١)</sup>».

قال الشيخ: مالك رضى الله عنه ينهى عن اللعب بالنرد والشطرنج، ويرى الشطرنج شرًّا من النرد وأهّى منها.

وهذا الحديث حجة له، وإن كان ورد في النرد شيرقيست الشطرنج عليها؛ لاشتراكها في كونها شاغلين عما يفيد في الدين والدنيا، موقعين في القمار أو التشاجر الحادث فيهما عند التغالب مع كونها غير مفيدتين.

وقد نبه مالك على هذا بقوله: الشطرنج أهى. وينهى عن اللعب القليل والكثير بقمار أو بغير قمار؛ لأن القليل يوقع في الكثير. واللأعب وإن ترك القمار فقد يقع في القمار، لكن ردّ الشهادة لا يكون بركوب كل محرم أو مكروه<sup>(٢)</sup>؛ فإن كان لاعب الشطرنج قامر عليها ردت شهادته، وإن قل فعله لذلك.

وقال أبو حنيفة: إن كانت محاسنه أكثر من مساويه واجتنب الكبائر جازت شهادته على الجملة.. والقمار إذا كان محرماً وتحريمه مشتهراً ويؤذن ركوبه بسقوط المروءة، فلا معنى لقبول الشهادة.. وإن لم يقامر عليها فما لك يشترط في رد شهادته الإدمان عليها. وفسر بعض أصحابه الإدمان بلعبها مرة في السنة، وهذا تعسف وبعيد من لفظ مالك.

(١) وقد أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجاء النبى (صلى الله عليه وسلم) موجبة للكفر.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٤).

(٢) هكذا في د. ح. وفي ز: لا يكون بكل محرم أو مكروه.



ورأى<sup>(١)</sup> بعض أصحابنا: في رد الشهادة انقطاعه بلعبها عن صلاة الجماعة<sup>(٢)</sup>.

ورأى بعضهم الحالة التي يقع اللعب عليها؛ فإن أذنت بسقوط المروءة كلعب المتصوّن الملحوظ بعين الجلالة مع سفلة الناس مُعلنًا بذلك سقطت الشهادة، وإن كان مستترا بها ملاعبا لأمثاله من أهل الصون في بعض الأحيان لم تُردّ الشهادة.

وراعى بعض الأصوليين القصد باللعب؛ فإن كان لتسلية النفس وشغلها عن هموم لزمته، أو تجويد القريحة، وشحذ الذهن الكال لم تسقط الشهادة، بل يميل هؤلاء إلى الجواز على هذه الحالة.

وقد حُكي عن أفاضل من التابعين لَعِبُها.

وقال بعض شيوخنا: لا يثبت ذلك عنهم وإنما يَقُولُ ذلك أهل البطالة؛ ليجعلوا لأنفسهم أسوة في بطلتهم.

والشطرنج لعب معروف، والنرد شيرجُش آخر من اللعب.

وقد قال بعض الحكماء: كان الأوائل لما نظروا إلى أمور الدنيا فوجدوها تجري على أسلوبين مختلفين: منها ما يجري بحكم الاتفاق، ومنها ما يجري بحكم السعي والتخيل؛ فوضعوا النرد مثالا لما يجري من أمور الدنيا يحكم الاتفاق؛ لتشغره النفس وتتصدها.. ووضعوا الشطرنج مثالا لما يجري من أمور الدنيا يحكم السعي والتخيل والاجتهاد<sup>(٣)</sup>؛ لتشعر النفس بذلك وتنهض الخواطر إلى عمل مثله في المطلوبات.

وإنما ذكرنا هذا ليعرف منه على الجملة حقيقة اللغتين<sup>(٤)</sup> حتى يعلم من علم حكمهما حقيقتها على الجملة إن لم يكن يعرفها تفصيلا.

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: وراعى والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: الجماعات والمعنى واحد.

(٣) هكذا في د. وفي ز، ح: بحكم السعي والاجتهاد.

(٤) هكذا في ز، ح. وفي د: للعين والصواب ما أثبت.

## [ ما قيل في الرؤيا والحلم <sup>(١)</sup> ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان، فإذا حلم أحدكم حلمًا يكرهه فلينفث عن يساره ثلاثًا، وليتعوذ بالله من شرها فإنها لن تضره».

وفي بعض طرقه «الرؤيا الصالحة من الله، والرؤيا السوء من الشيطان؛ فمن رأى رؤيا فكره منها شيئًا فلينفث عن يساره؛ وليتعوذ من الشيطان فإنها لن تضره، ولا يخبر بها أحدًا؛ فإن رأى رؤيا حسنة فليشّر <sup>(٢)</sup> ولا يخبر بها من لا يحب <sup>(٣)</sup>».

قال الشيخ: أكثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا. وقال فيها غير الإسلاميين أقوال كثيرة منكرة؛ لما حاولوا الوقوف على حقائق لا تعلم بالعقل ولا يقوم عليها برهان، وهم لا يصدقون بالسّمع <sup>(٤)</sup> فاضطربت لذلك مقالاتهم.

فمن ينتمى إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الأخلاط، ويستدل بالمنامات على الخلط الغالب، ويقول: من غلب عليه البلغم رأى السباحة في الماء أو ما <sup>(٥)</sup> يشبهه لمناسبة الماء في طبيعته طبيعة البلغم. ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والصعود في الجو وشبهه لمناسبة النار في الطبيعة طبيعة الصفراء؛ ولأن خفتها واتقادها يُخَيَّل إليه الطيران في الجو والصعود في العلو.. وهكذا يصنعون في بقية الأخلاط، وهذا مذهب وإن جوزه العقل وأمكن عندنا أن يُجرى الباري — سبحانه جلّت قدرته — العادة بأن يخلق مثل ما قالوا عند غلبة هذه الأخلاط، فإنه لم يقم عليه دليل، ولا اضطردت <sup>(٦)</sup> له عادة..

وانقطع في موضع التجويز غلط وجهالة، وهذا لونسبو ذلك إلى الأخلاط على جهة الاعتقاد.

(١) هذا العنوان ذكر بهامش نسخة د وفي م: كتاب الرؤيا وهامش ح أيضا.

(٢) هكذا في د، م والتونسية. وفي ز: ح: فليشّر.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٩).

(٤) هكذا في نسخ المعلم والمراد بالسّمع: السمعيات الغيبية لا يعترفون بها.

(٥) وجاء في التونسية: من غلب عليه البلغم والسباحة في الماء وما يشبهه، والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا في ز. وفي د، ح: ولا اطردن، والصواب ما أثبت.

وأما إن أضافوا الفعل إليها فإنها تقطع بخطأ لهم<sup>(١)</sup> ولا نُجَوِّزُ ما قالوه إذ لا فاعل إلا الله سبحانه.

ولبعض أئمة الفلاسفة تخطيط طويل في هذا ، وكأنه يرى أن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوي كالنفوس وكأنه يدور بدوران الكرة<sup>(٢)</sup>؛ فما حاذى<sup>(٣)</sup> بعض النقوش منه انتقش<sup>(٤)</sup> فيها، وهذا أوضح فساداً من الأول مع كونه تحكماً بما لم يقم عليه برهان، والانتقاش من صفات الأجسام، وكثيراً ما يجري في العالم الأعراض، والأعراض لا تنتقش ولا يَنْتَقِشُ فيها.

والمذهب الصحيح ما عليه أهل السنة: وهو أن الله عز وجل يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان، وهو تبارك اسمه يفعل ما يشاء ولا يمنعه من فعله نوم ولا يقظة، فإذا خلق هذه الاعتقادات فكأنه سبحانه جعلها علماً على أمور أخر يخلقها في ثاني حالٍ أو كان قد خلقها؛ فإذا خلق في قلب النائم اعتقاد الطيران وليس بطائر فقصارى ما فيه أنه اعتقد أمراً على خلاف ما هو عليه، وكم في اليقظة من يعتقد أمراً على خلاف ما هو عليه؛ فيكون ذلك الاعتقاد علماً (على غيره كما يكون<sup>(٥)</sup>) خلق الله سبحانه للغير علماً على المطر، والجميع خلق الله سبحانه، ولكنه<sup>(٦)</sup> يخلق الرؤيا والاعتقادات التي جعلها علماً على ما يسر بحضرة الملك أو يسر بحضرة الشيطان<sup>(٧)</sup>، ويخلق ضدها مما هو علماً على ما يضر بحضرة الشيطان فتنسب إليه مجازاً أو اتساعاً.

وهذا المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم: «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان» لا على أن الشيطان يفعل شيئاً في غيره، وتكون الرؤيا اسماً لما يجب والحلم لما يكره.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنها لن تضره»؛ فقليل معناه: إن الرُّوع يذهب بهذا النَّفث المذكور في الحديث إذا كان فاعله مصدقاً به، متكللاً على الله جلّت قدرته في دفع المكروه عنه.

(١) هكذا في د. وفي ز، ح: خطئهم. والصواب ما أثبت.

(٢) في نسختي د، ز: وكأنه يدور بدوران الأكر. وما أثبت عن التونسية.

(٣) هكذا في ز. وفي د: فمن حاذى.

(٤) هكذا في التونسية وفي د، ز: النقوش منه النقش فيها. والصواب ما أثبت.

(٥) ما بين القوسين بياض في ح وتم نسخه من نسختي د، ز.

(٦) هكذا في د. وفي ز، ح: ولكن يخلق.

(٧) هكذا في د. وفي ز، ح: أو يغير حضرة الشيطان. والصواب ما أثبتناه.

وقيل: يحتمل أن يريد أن هذا الفعل منه يمنع من نفوذ ما دل عليه المنام من المكروه، ويكون ذلك سببا فيه كما تكون الصدقة تدفع البلاء، إلى غير ذلك من النظائر المذكورة عند أهل الشريعة.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا يُخبر بها إلا مَنْ يُحِبُّ».

فَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ حَذْرا أَنْ يَعْبَرْهَا لَهُ مَنْ يَبْغِضُهُ عَلَى الصِّفَةِ الْمَكْرُوهَةِ فَيَحْزَنُهُ ذَلِكَ، أَوْ يَتَّفِقَ وَقُوعُهَا عَلَى مَا عَبَّرَ، وَيَكُونُ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا حَسَنَةٌ بِمَعْنَى حَسَنُهَا فِي الظَّاهِرِ.

وأهل العبارة يقولون في تفاسيرهم<sup>(١)</sup>: من المنامات ما هو حسن في الظاهر مكروه في الباطن، ومنها عكسه، إلى بقية الأقسام التي يعدونها.

وأما قول أبي سَلَمَةَ: «إِنِّي لَأَرَى الرُّؤْيَا أُغْرَى<sup>(٢)</sup> مِنْهَا وَلَا أُزْمَلُ».

فلم أقف على تفسيره عند أهل الغريب<sup>(٣)</sup> إلا<sup>(٤)</sup> أن صاحب الأفعال قال: عَرَى الرجل عَرِيَةً وَعِرْوَةً صَارُعْرِيَانَا<sup>(٥)</sup>، والليلة اشتد بردها فهي عَرِيَّةٌ، وَعَرُوْتُكَ عَرُوًّا: نَزَلَتْ بِكَ، وَالْأَمْرُ نَزَلَ بِهِ، وَالْحُمَى لِدَعْتِهِ، وَهِيَ: الْعُرْوَاءُ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ: أَرْعَدَتْهُ الْحُمَى أَوْ اشْتَدَّ بَرْدُهُ فَرَعَا مِمَّا رَأَى إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّعَرَّى.

وأما: أزمَل. فال معروف أن التزميل: التدثير.

قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكُذْ رُؤْيَا الْمُسْلِمِ تَكْذُوبٌ، وَأَصْدَقُكُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُكُمْ حَدِيثًا، وَرُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبِئَةِ».

والرؤيا ثلاث؛ فرؤيا صالحة بشرى من الله عزوجل، ورؤيا تحزين من الشيطان.. ورؤيا مما يحدث المرء نفسه؛ فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقم فليصل ولا يحدث بها الناس<sup>(٦)</sup>.

وفي بعض طرقه: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبِئَةِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) هكذا في ز. وفي د، ح: تقاسيمهم. والصواب ما أثبت.

(٢) أغرى - بضم الهمزة وإسكان العين وفتح الراء - (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٦).

(٣) هكذا في د، وفي ز: العربية، والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا في د، ح وفي ز: غير أن، والمعنى واحد.

(٥) هكذا في نسختي د، ز: عرى الرجل عرية وعروة.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٨).

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢٢).

قال الشيخ - وفقه الله - اختلف الناس في معنى قوله عليه السلام: «إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المسلم تكذب».

فقال بعضهم: المراد به إذا اقترب من اعتدال<sup>(١)</sup> الليل والنهار؛ فإن الرؤيا حينئذ لم تكذب، وبهذا فسرهُ أبو داود.

وقال بعضهم: المراد به آخر الزمان والقرب من القيامة<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله عليه السلام: «رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة». فإنه مما قال بعض الناس فيه: إنه صلى الله عليه وسلم أقام يُوحى إليه ثلاثاً وعشرين عاماً: عشرة بالمدينة وثلاثة عشر بمكة، وكان قبل ذلك بستة أشهر يرى في المنام ما يُلقبه إليه الملك - عليهما السلام - وذلك نصف سنة، ونصف سنة من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة.

وقد قيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد خُصّ دون الخليفة بضروب وفنون، وجعل له إلى العلم طرق لم تُجعل لغيره؛ فيكون المراد أن المنامات يُسبّطها محاصل له ومُيز به جزء من ستة وأربعين فلا يبقى على هذا إلا أن يقال: يَبْتَنُوا هذه الأجزاء.

ولا يلزم العلماء أن يعرفوا<sup>(٣)</sup> كل شيء جملة وتفصيلاً، وقد جعل الله سبحانه للعلماء حداً تقف عنده؛ فمنها: ما لا نعلمه أصلاً، ومنها ما نعلمه جملة ولا نعلمه تفصيلاً وهذا منه، ومنها: ما نعلمه جملة وتفصيلاً لاسيما ما طريقتة السمع ولا مدخل للعقل فيه، وإنما يُعرف منه قدرٌ ما عُرِف به السمع، وقد مال بعض شيوخنا إلى هذا الجواب الثاني، وقُدح في الأول بأنه لم يثبت أن أمدَ رؤياه صلى الله عليه وسلم قبل النبوة كانت ستة أشهر، وبأنه بعد النبوة رأى منامات كثيرة؛ فيجب أن يُلَفَّقَ منها ما يُضَاف إلى الستة الأشهر فيتغير الحساب وتفسد النسبة ولا وجه عندى لاعتراضه بما كان من المنامات خلال زمن الوحي؛ لأن الأشياء توصف بما يغلب عليها وتنسب إلى الأكثر منها؛ فلما كانت الستة الأشهر محض في المنامات، والثلاث وعشرون سنة جُلّها وحى، وإنما فيها منامات شيء يسير يُعَدُّ عدداً صحَّح أن يُطرح الأقل في حكم النسبة والحساب.

(١) هكذا في زح. وفي د: الاعتدال.

(٢) هكذا في د. وفي ز: القيمة.

(٣) هكذا في د. وفي زح: أن تعرف كل شيء. والصواب ما أثبت.

ويُحتمل عندى أن يراد بالحديث وجه آخر؛ وهو أن ثمرة المنامات الخبر بالغيب لا أكثر، وإن كان يتَّبع ذلك إنذاراً أو تبشير.

والإخبار بالغيب أحد ثمرات النبوة وأحد فوائدها وهو في جنب فوائد النبوة والمقصود بها يسير؛ لأنه يصح أن يُبعث نبي ليشرع الشرائع<sup>(١)</sup> ويبين الأحكام، ولا يخبر بغيب أبداً، ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلاً للمقصود منها، وهذا الجزء من النبوة وهو الإخبار بالغيب إذا وقع، فلا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً.

والرؤيا ربما دلت على شيء ولم يقع ما دلت عليه: إما لكونها من الشيطان، أو من حديث النفس<sup>(٢)</sup>، أو من غلط العاير في أصل العبارة، إلى غير ذلك من الضروب الكثيرة، التي توجب عدم الثقة بدلالة المنام؛ فقد صار الخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة؛ وهو غير مقصود فيها ولكنه لا يقع إلا حقاً، وثمرته المنام الإخبار بالغيب، ولكنه قد لا يقع صدقاً؛ فتقدر النسبة في هذا بقدر ما قدره الشرع بهذا العدد على حسب ما أطلع الله - سبحانه - عليه؛ ولأنه يعلم من حقائق نبوته ما لا نعلمه نحن. وهذا الجواب وإن كان فيه ملاحظة لما قدمناه من الجواب الثاني عن بعض أهل العلم؛ فإنهم لم يكشفوه هذا الكشف ولا بسطوه هذا البسط.

وأما اختلاف الروايات في هذا القدر، ففي كتاب مسلم (خمسة) وفيه (ستة) وفيه: «من سبعين جزءاً من النبوة».

وقد أشار الطَّبْرِي إلى أن هذا الاختلاف راجع إلى حال الراوى<sup>(٣)</sup>؛ فالمؤمن الصالح تكون نسبة رؤيائه «من ستة وأربعين». والفاسق: من سبعين، ولهذا يشترط في رواية السبعين في وصف الرائي<sup>(٤)</sup> ما اشترطه في وصف الرائي<sup>(٥)</sup> في الحديث المذكور فيه: «ستة وأربعون».

فقد قال في بعض طرق مسلم: «رؤيا الرجل الصالح جزءٌ من ستة وأربعين جزءاً من النبوة<sup>(٦)</sup>». وقال في السبعين: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من سبعين جزءاً من النبوة<sup>(٧)</sup>». ولم يشترط كون الرائي صالحاً.

(١) هكذا في ز. ح. وفي د: أن يبعث ليشرع الشرائع.

(٢) هكذا في د. وفي ز. ح: نفس والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا في ح: وفي نسختي د، ز: الرائي والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا في ح. وفي نسختي د، ز: الرائي والصواب ما أثبت.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ز. ح وساقطة من د.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢٣).

وقد يُحمل مطلقُ قوله عليه السلام: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من ستةٍ وأربعين». على أن المراد به إذا كانت من رجل صالح بدليل الحديث الآخر.

وقد قيل: إن المنامات دلالات، والدلالة منها: خفى، ومنها: جلى، فما ذكر فيه السبعون أريد به أنه الخفى منها، وما ذكر فيه الستة والأربعون أريد به الجلى منها. قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض طرقه: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، أَوْ كَأَنِّي رَأَى فِي الْيَقَظَةِ، لَا يَتِمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض طرقه: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث؛ فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - إلى أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى أَنَّهُ رَأَى الْحَقَّ» وأن رؤياه لا تكون أضغاثاً ولا من تشبيهات الشيطان<sup>(٥)</sup>؛ ويُعْضَدُ مَا قَالَهُ بقوله صلى الله عليه وسلم في بعض الطرق: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ» إن كان المراد به ما أريد به الحديث الأول من المنام.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي».

إشارة إلى أن المراد أن رؤياه لا تكون أضغاثاً وإنما تكون حقاً. وقد يراه الرائي على غير صفته المنقولة إلينا كما لورأى شيخاً أبيض اللحية<sup>(٦)</sup> أو على خلاف لونه، أو يراه رائيان في زمان واحد أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب، ويراه كل واحد منهما معه في مكانه<sup>(٧)</sup>.

وقال آخرون: بل الحديث محمول على ظاهره، والمراد أن من رآه فقد أدركه صلى الله عليه وسلم، ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يُحِيلُهُ حتى يضطر إلى صرف الكلام عن ظاهره. وأما الاعتلال بأنه قد يُرى على خلاف صفته المعروفة وفي مكانين مختلفين معاً؛ فإن ذلك غلط في صفاته وتخيل لها على غير ما هي عليه، وقد تُظَنُّ بعضُ الخيالات مرئيات؛

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤: ١٥).

(٢) و (٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٢٦: ١٥).

(٤) راجع ١: ٢٩٤ من المعلم ط. المجلس.

(٥) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: الشياطين والمعنى واحد.

(٦) هكذا في د. وفي ز، ح: رآه شيخاً أبيض.

(٧) هكذا في د. وفي ز: منها في مكانه.

لكون ما يُتخيل مرتبطاً بما يُرى في العادة؛ فتكون ذاته صلى الله عليه وسلم مرئيةً وصفاته متخيلةً غير مرئية، والإدراك لا يُشترط فيه تحديقُ الأبصار ولا قربُ المسافات، ولا كونُ المرئي مدفوناً في الأرض ولا ظاهراً عليها، وإنما يُشترط كونه موجوداً ولم يَقم دليل على فناء جسم<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل جاء في بعض الأخبار ما يدل على بقاءه صلى الله عليه وسلم، ويكون اختلاف الصفات المتخيلة ثمرتها اختلاف الدلالات.

وقد ذكر الكرمانى<sup>(٢)</sup> في - (باب رؤية النبي صلى الله عليه وسلم) - قال: وقد جاء في الحديث: «أنه صلى الله عليه وسلم إذا رُئي في المنام شيخاً فهو عامٌ سَلَمٌ، وإذا رُئي شاباً فهو عامٌ حَرْبٌ».

وكذلك أحد أجوبتهم عنه صلى الله عليه وسلم: لورئي أمراً يقتل من لا يحل قتله، فإن ذلك من الصفات المتخيلة لا المرئية.

وجوابهم الثاني: منع وقوع مثل هذا، ولا وجه عندى لمنعهم إياه مع قولهم في تخيل الصفات؛ فهذا انفصال هؤلاء عما احتج به القاضى. وللمسألة تعلق بغامض الكلام في الإدراكات وحقائق متعلقاتها، وبسطه خارجٌ عن طريقة هذا الكتاب.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «من رآنى في المنام فسيرانى في اليقظة، أو كأنما رآنى في اليقظة<sup>(٣)</sup>»؛ فإن كان المحفوظ «كأنما رآنى في اليقظة»؛ فتأويله مأخوذ مما تقدم.. وإن كان المحفوظ: «فسيرانى في اليقظة»؛ فيحتمل أن يُريد أهل عصره ممن لم يُهاجر إليه صلى الله عليه وسلم؛ فإنه إذا رآه في المنام فسيراه في اليقظة، ويكون البارى عز وجل جعل رؤية المنام علماً على رؤية اليقظة، وأوحى بذلك إليه صلى الله عليه وسلم. وقوله لأعرابى لما جاءه النبي - صلى الله عليه وسلم: «إنى حلُمتُ أن رأسى قطع فأنا أتبعه، فقال: لا تخبر بتلاعب<sup>(٤)</sup> الشيطان بك في المنام<sup>(٥)</sup>».

(١) هكذا في د. وفي زح: جسمه.

(٢) الكرمانى: - بكسر الكاف - والمعروف بهذه النسبة كثير. والأقرب أنه الإمام أبو يعقوب يوسف بن يعقوب الفقيه الحافظ. (توفي سنة ٢٨٧ هـ).

راجع (اللباب ٣: ٩٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢٦ وما بعدها).

(٤) هكذا في د. وفي زح: بتعلب الشيطان بك في المنام.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢٧).



قال الشيخ : يَحْتَمِلُ أن يكون صلى الله عليه وسلم عَلِمَ أن منامة هذا من الأضغاث بَوْحَى أَوْحَى إليه، أو دلالة من المنام دلته على ذلك، أو على أنه من المكروه الذى هو من تَحْزِين الشيطان.

وَحكى عن بعض العابرين أنه قال : يمكن أن يكون اختُصر من المنام أو أسقط عن بعض الرواة منه <sup>(١)</sup> ما لو ذكره لدل على أنه من الأضغاث. وأما العابرون فيتكلمون فى كتبهم على قطع الرأس ويجعلونه على الجملة دلالة على مفارقة ما فيه الرائي من النعم، ويُقَارِق مَنْ هو فوقه ويزول سلطانه ويتغير حاله فى جميع أموره، إلا أن يكون عبدا فيدل على عتقه، أو مريضا فعلى شفائه، أو مديانا فعلى قضاء دينه، أو ضرورة فعلى قضاء حجة <sup>(٢)</sup>، أو مغموما فعلى فَرَجِه، أو خائفا فعلى أَمْنِه.

وينظرون أيضاً فى اتباع هذا له ويصرفون دلالة ذلك فيما مضى مما ذكرناه عنهم، وفى غيره مما لم نذكره، حتى يَحْلُصَ لهم معنى مما قلناه، أو معنى آخر تقتضيه دلالة الخال، وهذا مصروف للعبارين، وإنما ذكرنا دلالة قطع الرأس على الجملة لا الحكم بِعَبْرٍ <sup>(٣)</sup> هذا المنام بعينه.

وقد ذكر ابن قُتَيْبَة فى كتابه - كتاب الأصول لعبارة الرؤيا - : أن رجلا قال: يا رسول الله رأيت فيما يرى النائم كأن رأسى قطع؛ فجعلت انظر إليه بإحدى عيني؛ فضحك النبى صلى الله عليه وسلم وقال: بأيتهما <sup>(٤)</sup> كنت تنظر إليه؟ فلبث : ما شاء الله، ثم قُبِضَ النبى صلى الله عليه وسلم؛ فَعَبَّرَ النَّاسُ: أن الرأس كان النبى صلى الله عليه وسلم، والنظر إليه اتباع السنة <sup>(٥)</sup>.

قوله: «يا رسول الله إنى كنت أرى الليلة فى المنام ظُلَّةً تنطف <sup>(٦)</sup> السمن والعسل فأرى الناس يتكففون منها بأيديهم؛ فالمستكثر والمستقل <sup>(٧)</sup>، وأرى سببا واصلا من السماء إلى

(١) هكذا فى د وفى ز: عن بعض الرواة ما لو ذكره. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى ح والتونسية. وفى نسختي د، ز: فعل حجة.

(٣) هكذا فى نسختي د، ز وفى ح، والتونسية: بغير هذا المنام بعينه.

(٤) هكذا فى د. وفى ز بأيتها والصواب ما أثبت.

(٥) نقل المازرى ذلك من (كتاب الأصول لعبارة الرؤيا) لابن قتيبة، وهو كتاب لم يذكر له مترجموه الذين اعتنوا بكتبه مثل (هدية العارفين) فالكتاب نفسه الذى نقل عنه المازرى غير معروف، ولم نظفر بهذه الرؤيا فى غير المعلم.

راجع (المعلم بفوائد مسلم - للمازرى تحقيق وتقديم فضيله الشيخ محمد الشاذلى النيفر ٣: ٤٢٢ ط. وزارة الثقافة بتونس عام ١٩٩١م).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢٨).

(٧) هكذا فى ز.ح. وفى د: المقل.

الأرض، فأراك أخذت به فعلوت، ثم أخذ به رجل آخر من بعدك فعلا، ثم أخذ به آخر فعلا، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع به، ثم وصل له فعلا، فقال أبو بكر رضى الله عنه: يا رسول الله بأبى أنت والله: لتدعنى فلا عبرتها؛ فقال صلى الله عليه وسلم: اغبرها. قال أبو بكر: أما الظلة فظلة الإسلام، وأما الذى ينطف من السمن والعسل؛ فالقرآن حلاوته ولينه، وأماما يتكفف الناس من ذلك فالمستكثر من القرآن والمستقل، وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذى أنت عليه نأخذ به فيُعَلِّك الله، ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلوبه، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلوبه، ثم يأخذ به رجل آخر فينقطع به، ثم يوصل له فيعلوبه؛ فأخبرنى يا رسول الله بأبى أنت<sup>(١)</sup>! أصبت أم أخطأت؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً. قال: فوالله يا رسول الله لتحدثنى: ما الذى أخطأت؟ قال: لاتقسم<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: اختلف الناس فى قوله عليه السلام «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً».

فقال بعضهم المراد: أنه أصاب فى عبرها<sup>(٣)</sup>، وأخطأ فى تقدّمه بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم ليعبر المنام وهو صلى الله عليه وسلم حاضر.

ورد بعض العلماء هذا التأويل بأن قالوا: أذن له صلى الله عليه وسلم فى ذلك وقال له: «اغبرها». فلا ملام عليه فى التقدم.

وقال آخرون: إنما وقع الخطأ عليه من أمر أغفله وأضرب عن تفسيره، فصار كأنه قصّر فى العبارة، لا على أنه قال قولاً أخطأ فيه.

واختلف أصحاب هذه الطريقة على قولين فى ماذا أغفل، فقال بعضهم: ذكر الرأى. أنه رأى ظلة تنطف السمن والعسل.. فعبر الصديق - رضى الله عنه - ذلك بالقرآن، حلاوته ولينه، وذلك عبر العسل ولم يعبر السمن وأغفل ذكره.

قالوا: وقد يكون العسل كناية عن القرآن، والسمن كناية عن السنة، فكأنه كان من

(١) ما بأبى أنت: زيادة من ز، وساقطة من د.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٢٨ وما بعدها).

(٣) هكذا فى نسختي د، ز. وفى التونسية: فى غيرها.

حقه أن يقول: أما الذى تنطف فالقرآن وما سننت أنت من السنن، وإلى هذا التأويل أشار الطحاوى<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم فإن المنام يدل على خلع عثمان؛ لأنه ذكر أنه أخذ بالسبب فانقطع به، وذلك يدل على زواله عن الولاية قهرا لا اختيارا؛ لأنه لو رُمى بالسبب نفسه لدل على انخلاءه بنفسه، ولما انقطع به دل على خلع قهرا، وإذا كان عثمان - رضى الله عنه - قد خُلع قهرا وقُتل حُل الوصلُ للسبب على ولاية غيره من بعده من قومه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تقسم» لما سأله أن يبين له موضع خطئه.

يشير قول هؤلاء إلى ما قلناه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كره أن يحدث بما يجرى من الفتن بين أصحابه، ويذكر لعثمان ما به يُتلى.

وقال بعض أهل العلم: فإنه صلى الله عليه وسلم حَضَّ على إبرار المقسم ولم يبر قسم أبى بكر، وما هذا إلا لما رآه من المصلحة في ترك ذكر هذا، وإبرار المقسم إذا منع منه مانع خرج من الحديث المذكور فيه الحَضُّ عليه.

وأما الظلة: فهي سحابة. وتنطف. معناه تقطر. ويتكففون: يأخذون بأكفهم. وسببا واصلا من السماء إلى الأرض بمعنى موصول، أو يكون فاعل بمعنى مفعول كقوله تعالى: (من ماءٍ دافقي<sup>(٣)</sup> أى: مدفوق: (وعيشة راضية<sup>(٤)</sup>) أى: مرضية. والسبب: الحبل.

---

(١) الطحاوى: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحافظ أبو جعفر الطحاوى إمام الحنفية روى عن يونس بن عبد الأعلى، وهارون بن سعيد الأيلي، والربيع الجيزي، والربيع المرادي، وعلى بن معبد بن نوح، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب. توفى سنة إحدى وعشرين.

راجع (طرح التثريب في شرح التقريب للحافظ العراقي - ط. جمعية النشر والتأليف بالأزهر ١٣٥٣ هـ).

(٢) هكذا في ح، والتونسية. وفي نسختي د، ز: يشير ما قال هؤلاء. وفي (م) يشير إلى ما قلناه.

(٣) سورة الطارق آية: ٦.

(٤) سورة الحاقة آية: ٢١.

## [كتاب الفضائل]

### [معجزات النبي صلى الله عليه وسلم]

قوله: «فَأَتَى بِقَدَحٍ رَخْرَاحٍ». يعنى: واسعا.

وقوله «فَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكِ الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

قال الخطَّابِيُّ: الأجادِب: صلاب الأرض التي تمسك الماء، فلا يسرع إليه التصوُّب، وقال بعضهم: أحازب - بالحاء والزاي - وليس بشيء.. وقال بعضهم: أجاذب - بالجيم والذال - وهو صحيح. إن ساعدته<sup>(٢)</sup> الرواية.

قال الأصمعي: الأجادِب من الأرض ما لم يُنبت الكَلأ. معناه: أنها جرداء بارزة، لا يسترّها النبات، وقال بعضهم: إنما هي أخاذات سقط منها الألف. والأخاذات: مساكات الماء، واحدها: أخاذة. وهى أمثال ضربت لمن قبل الهدى فتعلّم وعَلِم، ولمن لم يقبل، ولمن انتفع ولم ينفع.

وفى حديث البخارى: «فَكَانَ مِنْهَا ثَغْبَةٌ قَلِيَتْ»<sup>(٣)</sup> الماء.

والثَّغْبَةُ: مستنقع الماء فى الجبال والصخور، وهى<sup>(٤)</sup> الثَّغْبُ أيضا وتجمع الثَّغْبَات.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي (١٥ : ٣٨).

(٢) هكذا فى ز.ح. وفى د: وإن ساعدته.

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير: ثغب).

(٤) هكذا فى د. وفى ز.ح. والصواب ما أثبت.

## [ باب بيان مثل ما بُعث به النبي صلى الله عليه وسلم ]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمَهُ؛ فَقَالَ: يَا قَوْمُ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعِثْنِي، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ»<sup>(١)</sup>.  
قال الهَرَوِيُّ<sup>(٢)</sup>: خُصَّ الْعُرْيَانُ، لِأَنَّهُ أُبَيِّنُ فِي الْعَيْنِ.  
قال ابن السَّكَيْتِ<sup>(٣)</sup>: وَالنَّذِيرُ الْعُرْيَانُ<sup>(٤)</sup>: رَجُلٌ مِنْ خُتَمٍ حَمَلَ عَلَيْهِ يَوْمَ ذِي الْحُلُصَةِ عَوْفُ بْنُ عَامِرٍ الْيَشْكُرِيُّ فَقَطَعَ يَدَهُ وَيدَ امْرَأَتِهِ وَكَانَتْ كِتَابِيَّةً.

## [ شَفَقَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمَّتِهِ ]

وقوله: «فَأُدْجُوا»<sup>(٥)</sup>.

أى: سَارُوا مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ. يُقَالُ: أَدْجْتُ إِدْجًا. وَالْإِسْمُ: الدُّلْجُ وَالدُّلْجَةُ - بَفَتْحِ الدَّالِ فَإِنْ أَنْتَ خَرَجْتَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قُلْتَ: أَدْجْتُ - بِتَشْدِيدِ الدَّالِ - وَأَدْلَجَ إِدْجًا. وَالْإِسْمُ الدُّلْجَةُ - بِضَمِّ الدَّالِ -.

قال ابن قُتَيْبَةَ<sup>(٦)</sup>: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجِيزُ الدُّلْجَةَ وَالدُّلْجَةَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ كَمَا يُقَالُ: بُرْهَةٌ مِنَ الدَّهْرِ وَبَرْهَةٌ.

وقوله: «سَقَوْا وَرَعَوْا».

يُقَالُ: سَقَيْتُ وَأَسَقَيْتُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ لَبِيدُ:

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٤٨٠١٥).

(٢) الهَرَوِيُّ - هُوَ أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَاشَانِيُّ.

راجع (ماسبق في صفحة ٤٠ من هذا الكتاب ج ١: والأعلام للزركلي ٢٠٣: ١).

(٣) راجع (إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن السكيت).

(٤) قال العلماء: أصله: أن الرجل إذا أراد إنذار قومه وإعلامهم بها يوجب المخافة نزع ثوبه وأشار به إليهم إذا كان بعيداً منهم ليخبرهم بها دهمهم.

راجع (هامش رقم (٥) من الصفحة).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٤٨٠١٥ وما بعدها).

(٦) ابن قُتَيْبَةَ: أَوْ الْقُتَيْبِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّينَوْرِيُّ.. أَحَدُ أَثَمَةِ الْأَدَبِ، وَمِنَ الْمُصَنِّفِينَ الْمَكْتَرِينَ، وَلَدَ بَغْدَادَ سَنَةَ ٢١٣ هـ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٢٧٦ هـ.

راجع (مقدمة الصلاح ومحاسن الإصلاح للبلقيني ٣٩٨ و ٨٣٣ والأعلام للزركلي ٤: ٢٨٠).

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالٍ<sup>(١)</sup>  
 وقوله: «ورعوا». يقال: رعت الماشية النبات: أكلته. وأرعاها الله تعالى. أى: أنبت لها  
 مآثرها.

وأنشد ابن قتيبة:

كَأَنَّمَا ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى فَنَسٍ تَأْكُلُ مِنْ طَيْبٍ وَاللَّهُ يُرْعِيهَا<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «فالنساء». قال ابن ولاد<sup>(٣)</sup>: يقال: بالمد والقصر، وهو مصدر: انج.  
 وقوله عليه السلام: «فجعل الجنادب والفراش يقعن فيها<sup>(٤)</sup>». الجنادب: جمع جُنْدَب  
 وهو الجراد. وفيه لغتان: بضم الدال وفتحها.

قال الفراء<sup>(٥)</sup>: والفراش: هو عَوَّاء الجراد الذى يَنْفِرُشُ ويتراكب. قال غيره: الفراش:  
 الطير الذى يتساقط فى النار والسرّاج.

وقوله: «ومن شرب لم يظمأ<sup>(٦)</sup>»: أى لم يعطش.

قال ابن ولاد: الظمأ - بالهمز والقصر - العطش، يقال: ظمىء يظمأ ظمأ فهو ظمآن،  
 والجمع ظمَاءٌ.

وقوله عليه السلام: «وماؤه أبيض من الورق<sup>(٧)</sup>» خرج هذا اللفظ عما أصْلَتْه النحويّة  
 من أن فعل التعجب يكون ماضيه على ثلاثة أحرف؛ فإذا صار على أكثر من ثلاثة أحرف  
 فلا يُتَعَجَّبُ من فاعله عَمَرُو وإِنما يتعجب من مصدره، فلا يقال: ما أبيض زيدا، ولا زيد  
 أبيض من عَمَرُو، وإِنما يقال: ما أشد بياضه، وهو أشد بياضا من ذلك.

(١) ذكر هذا البيت الجوهري في الصحاح مستشهدا به، كما جاء هنا بأن: سقى وأسقى. بمعنى واحد.

راجع (الصحاح ٦: ٢٣٧٩. وفي التاج ١٠: ١٨٠).

(٢) أنشده الجوهري غير منسوب في (الصحاح ٦: ٢٣٥٩. وفي التاج ١٠: ١٥٣).

(٣) ابن ولاد: ٥٦١ - ٦٤٧ م - هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد؛ النحوي. كان بصيرا بالنحو. صنف: المقصور  
 والممدود. توفي سنة ٣٣٢ هـ.

راجع (البنية ١: ٣٨٦ والأعلام للزركلي).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٥٠).

(٥) الفراء يحكى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا المعروف بالفراء، وهو صاحب كتاب: معانى القرآن. توفي عام ٢٠٧ هـ.  
 راجع (البنية ٢: ٣٣٣).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٥٣).

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٧٩٤).

قالوا: وقول الشاعر:

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ أبيضُ من أخت بنى إِباضٍ<sup>(١)</sup>  
إنما جاء شاذاً ولا يقاس عليه. ومثله<sup>(٢)</sup> قول الآخر:

إذا الرجال شَتَوْا واشتدَّ أكلُهم فإن أبيضَهم<sup>(٣)</sup> سرُّ بال طَبَّاح

وهذا الذي وقع في الحديث يصحَّح كون ذلك لغةً، وكذلك قول عمر رضي الله عنه  
«ومن ضَيَّعها فهو لما سواها أضيَّع<sup>(٤)</sup>» فقد احتج به بعضهم في أن التعجب قد يكون من  
الزائد على الثلاثي، وأنشدوا الذي الرِّمة:

فما شَتَا خرقاءَ واهيَّتا الكلى سَقَى بهما ساقٍ ولما تَبَلَّلا

بأضيَّعٍ مِنْ عَيْنِكَ للماءِ كلِّما توهَّمَتْ ربُّعاً أو تذكَّرْتَ منزِلاً<sup>(٥)</sup>

وقوله عليه السلام: «اختلفوا دُونِي<sup>(٦)</sup>».

أى: انتزعوا. ومنه الحديث الآخر: «فحَنَّتْ الخَشْبَةُ حَنِينَ الناقَةِ الخُلُوجِ<sup>(٧)</sup>» يعنى: التى  
اختلف ولدُّها: أى: انتزع منها<sup>(٨)</sup>.

وقوله: «كانوا زهاء ثلاثمائة». أى: مقدار ثلاثمائة.

وقوله: «والعين تَبْضُ بَشْيءٍ من ماء». 

---

(١) هكذا في د، وفي ز: بنت بنى إِباض.

(٢) هكذا في د. وفي ز ح: ومنه.

(٣) هكذا في د. وفي ز ح: فأنت أبيضهم.

هذا البيت أنشده الزجاجي في الجمل. وذكر: أن قوله: فأنت أبيضهم. شاذ الجمل ١١٦).

راجع (المعلم ط. تونس ٣: ٤٤٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٧٩٤ - والموطأ باب وقوت الصلاة ١: ٦).

(٥) وروى الشطر الأول:

فما شتَا خرقاءَ واهية الكلى.

والبيتان لدى الرمة وقد أنشدتهما القالي في الأمل ١: ٢٠٨).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٦٤).

(٧) هكذا نسختي د، ز، وفي ح: أى: انتزع عنها.

راجع (النهاية لابن الأثير: خليج).

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٣٩).

(٩) تبض: يفتح التاء وكسر الموحدة وتشديد الضاد المعجمة، ونقل القاضى اتفاق الرواة هنا على أنه بالضاد المعجمة ومعناه: تسيل. واختلَفوا في ضبطه هناك؛ ف ضبطه بعضهم بالمعجمة، وبعضهم بالهملة. أى: ترقى.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٤١).

من رواه بالصاد المهملة؛ فمعناه تبرق. يقال: بَصَّ يَبْصُ بصيصاً، وبص يبص وَيَبْصُا بمعنى . ومن رواه بالضاد المعجمة فمعناه: تسيل. يقال: بض وضَّب. بمعنى. أى: سال. وقوله: «بَاءٌ مِنْهُمْ».

أى: كثير شديد الاندفاع، ومنه قوله عز وجل: (ففتحنا أبواب السماء بماءٍ مُنْهَمِرٍ<sup>(١)</sup>).  
أى: كثير سريع الانصباب.

قوله: «فَشَامَ السَّيْفَ» أى: أغمده. يقال: شام السيف بمعنى: سله. وبمعنى: أغمده. وهو من الأضداد.

قوله عليه السلام: «فلم أشعر إلا والسيفُ صَلَّتْ في يده<sup>(٢)</sup>». أى: مجرَّد.

قال ابن السكيت: فيه لغتان: بفتح الصاد وبضمها.

## [ باب إذا أراد الله تعالى رحمةً أمةٍ قبضَ نبيها قبلها ]

خرَّجَ مسلم حديث: «إن الله إذا أراد رحمة أمة من عباده قبض نبيها قبلها». الحديث مقطوع السند<sup>(٣)</sup>.

قال: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَمَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْهَرِيُّ.  
حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «وهو على فرس لأبي طَلْحَةَ عُرَى<sup>(٤)</sup>».

يقال: فرسٌ عُرَى، وخيل إعراء. وقد اعروَّاه: ركبهُ عُرَيًّا، ورجل عريان.

(١) سورة القمر آية: ١١.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٤٥).

(٣) قال: «وحدثت عن أبي أسامة ومن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا أبو أسامة إلى آخره». قال المازري والقاضي: هذا الحديث من الأحاديث المنقطعة في مسلم، فإنه لم يسم الذي حدثه عن أبي أسامة، قلت: وليس هذا حقيقة انقطاع. وإنما هو رواية مجهول، وقد وقع في حاشية بعض النسخ المعتمدة قال الجوهري: حدثنا محمد بن المسيب الأرياني قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري بهذا الحديث عن أبي أسامة بإسناده.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٥٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٦٧).



وقوله: «وَجَدْنَاهُ بَحْرًا»<sup>(١)</sup>. قال أَبُو عُبَيْدٍ: يقال للفرس: إنه لبحر وإنه لَحَيْثٌ. أى: واسع الجرى.

[ حَسَنُ خُلُقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ]

وقوله: «ما قال لي أَفَّا قَطُّ»<sup>(٢)</sup>.

الأف: كلمة معناها: التبرم، وهى اسمُ فعلٍ، وأتى بها فى الكلام للاختصار والإيجاز؛ لأنه<sup>(٣)</sup> يستعمله للواحد وللأثنين، والمؤنث والمذكر بلفظ واحد؛ ومنه قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفٌ﴾<sup>(٤)</sup>. وفيها لغات كثيرة، فإذا لم يُنَوَّنْ فهو معرفة، وإذا نُونَ فهو نكرة، فمعنى المعرفة: فلا تقل لها القبيح من القول. ومعنى النكرة: فلا تقل لها قبيحا من القول.

قال الهَرَوِيُّ: يُقال لكل ما يُضَجَّرُ منه ويُستقل: أف له<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: معنى أف: الاحتقار والاستئثار. أُخِذَ من الأَفِّ وهو القليل.

وفى الحديث: «فَأَلْقَى طَرَفَ ثَوْبِهِ عَلَى أَنْفِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَفٌّ أَفٌّ»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن الأنبارى<sup>(٦)</sup>: معناه: الاستقذار لما شَمَّ:

قوله: «وكان ظِئْرُهُ قَيْنًا».

الظِئْرُ: المِرْصُعة وجمعه ظُؤار وهو جمع شاذ.

قال ابن السكيت: لم يأت فُعال بضم الفاء جمعا إلا: تُؤَامُ جمع تَوَامٍ، وظُؤَارُ جمع ظِئْرٍ، وعُراقُ جمع عَرَقٍ، ورُحَالُ جمع رَحَلٍ، وفُرَارُ جمع فَرِيرٍ وهو ولد الظبية، وغنم رُبَاب جمع شاة رُبَى<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٦٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٦٩).

(٣) هَكَذَا فى ز: ح: لأنك تستعمله. والصواب ما أثبت.

(٤) سورة الإسراء آية: ٢٣.

(٥) هذا الحديث ذكره ابن حجر عي (لسان الميزان) فى ترجمة: عمار بن غنيم، الذى ذكره البخارى والعقيل فى (الضعفاء)

وذكر حديثا له عن: أم سلمة. جاء فيه ما ذكره المازرى فى هذه الفقرة. وهو حديث طويل. وقال الحافظ ابن حجر: هذا

حديث منكر لظلمة إسناده، وجهالة عمار وأمه - (٤: ٢٧٣، ترجمة عدد ٧٧١).

وتبع المازرى فى إيراد هذه الفقرة الهروى فى (الغريبين) وقد نقلها عنه (ابن الأثير فى النهاية ١: ٥٥). وما كان من

حقها أن يذكرها هذه الفقرة من هذا الحديث المنكر.

راجع (المعلم بفوائد مسلم تحقيق الشيخ محمد الشاذلى النيفر ٣: ٤٢٤).

(٦) هَكَذَا فى ز. وفى د: قال الأنبارى. والصواب ما أثبت.

(٧) هَكَذَا فى د. ح. وفى ز: رباء. بالمد.

قال ابن ولّاد: وهى الشاة الحديثة العهد بالعهد بالتساج، والقَيْنُ: الحدّاد وأيضا العبد، والقينة: الأمة، وأيضا المغنية، وأيضا الماشطة.

## [ باب رحمة صلى الله عليه وسلم النساء والرفق بهن ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يَا أَنْجَشَةَ رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالْقَوَارِيرِ»<sup>(١)</sup>.

رويدك معناه: رِفَقَكَ . يقال سار سيرا رويدا. أى: سيرا رفيقا، وأصله من رَادَتِ الرِيحُ تروِدُ رَوْذًا رَوْذَانًا<sup>(٢)</sup> إذا تحركت حركة خفيفة، ورُوَيْدٌ تصغير: رُوْد. وقد يُوضع رُويد موضع الأمر؛ فيقال: رُويدَ زيدا. أى: أَرُوِدْ زيدا.

والإرواد: الرفق فى المشى وغيره.

وقوله: «سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ» شَبَّهَنَ بها لضعف عزائمهن. والقوارير يسرع إليها<sup>(٣)</sup> الكسر، وكان أنجشةٌ يحدو بهنَّ ويُنشد من القريض والرجز ما فيه تشبيب؛ فلم يأمن أن يفتنهن أو يقع بقلوبهن خُداؤُهُ؛ فأمره بالكف عن ذلك.

قال الشيخ - رحمه الله -: وجاء فى كتاب مسلم:

«لَا تَكْسِرُ الْقَوَارِيرَ»<sup>(٤)</sup> يعنى: ضَعْفَةُ النِّسَاءِ؛ فكأن هذا قد يخرج على غير ما تأوله الهروى.

وقوله: «كُرِبَ لَذَلِكَ وَتَرَبَّدَ وَجْهُهُ»<sup>(٥)</sup>. يقال: كَرَبَهُ الأمرُ كَرَبًا أخذ بنفسه، وتربد وجهه أى: تغير.

وفى كتاب الهروى يُقال: تَرَبَّدَ لَوْنُهُ<sup>(٦)</sup> واربَدَّ.

أى: تلون وصار كلون الرماد، قال:

(١) أنجشة: همزة مفتوحة وإسكان النون، وبالجميم والشين معجمتين.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٨٠).

(٢) هكذا فى د. وفى ز: رودا إذا، والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: إيهن. وهذا جائز لعودة الضمير إلى القوارير وهى تذكر وتؤنث.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٨٠).

(٥) هذا الأثر نقله المازرى عن الهروى، وقد نقله عنه ابن الأثير فى النهاية ٢ : ١٨٣.

## [ باب عَرَقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَرْدِ وَحِينَ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ <sup>(١)</sup> ]

ومنه الحديث: «كان إذا نزل عليه الوحي أربدَّ وجهه».

ومنه حديث عمرو بن العاص: «فقام من عند عُمرَ مَرَبِدَّ الوجه <sup>(٢)</sup>». قال أبو عبيد:  
الرُّبْدَةُ لَوْنٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْغُبْرَةِ. ومنه قيل للنَّعَامِ رُبْدٌ جَمْعُ رُبْدَاءٍ.

وقوله: «كصلصلة الجرس <sup>(٣)</sup>» أى: صوته.

قوله «فلما أتلى عنه <sup>(٤)</sup>».

قال الشيخ - وفقه الله -: الظاهر أنه أراد خُلِّيَ عنه وترك؛ ولكن حكاها ابن القوطية في كتاب الأفعال ثلاثياً؛ فقال: تليت لي من حَقِّي تَلِيَّةٌ وتلاوة تَلٍ <sup>(٥)</sup>.. ومن الشاهد كذلك بقيت، وتلوت القرآن تلاوة وتلاوة: أتبت بعضه بعضاً، والخبر أخبرتكه. والشئ تلووا تبعته، والرجل خذلته وتركته، وأتلت كل أنثى تبعها ولذها. والرجل أعطيته التلاء وهو الذمة، وأيضاً جعلته تاليا لك.

## [ صفةُ شعره صلى الله عليه وسلم ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «عظيم الجمّة إلى شحمة أذنيه <sup>(٦)</sup>».

وفي طريق: «ما رأيت ذا <sup>(٧)</sup> لِمَّةٍ أحسنَ في حُلّةٍ حمراء من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال سمر الجمّة أكثر <sup>(٨)</sup> من الوفرة وهي الجمّة إذا سقطت <sup>(٩)</sup> على المنكبين. والوفرة إلى

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٣٣٤).

(٢) صلصلة أى: الصوت المتدارك. وقال الخطابي: معناه: أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه حتى يفهمه من بعد ذلك

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ١٨١٧)

(٤) «فلما أتلى عنه». فهذا هو في معظم نسخ بلادنا: أتلى. ومعناه: ارتفع عنه الوحي. هكذا فسر صاحب التحرير.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ١٨١٧)

(٥) هكذا في كتاب الأفعال ص ١٣٥ لابن القوطية. وليس فيه: تلاوة.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٩١)

(٧) هكذا في د. وفي زح: من ذي لمة. بزيادة من وكلاهما صواب

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٩١)

(٨) هكذا في ح. وفي نسختي د، ز: أكبر. وقال أهل اللغة الصواب ما أثبت

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٩١)

(٩) هكذا في ز. وفي د: سقط. والصواب ما أثبت.

شحمة الأذنين، واللِّمَّة: التي أَلَمَّتْ بالمنكبين.

قوله: «كان شعره رجلاً»<sup>(١)</sup>. يقال: شعر مرَّجَل. أى: مسرَّح.

### [ بابُ صفةِ فَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَيْنِهِ وَعَقْبِهِ ]

وقوله: «ضليع الفم»<sup>(٢)</sup>. قال شمر: عظيم الأسنان وترا صُفْها. ويقال للرجل: إنه لضليع الثنايا أى: غليظها وشديدها. ويقال: إنه لضليع الحلق. أى شديده.

قال أبو بكر الرَّايزي<sup>(٣)</sup>: سألتُ ثعلباً عن ضليع الفم فقال: واسع الفم. قال غيره: ضليع الفم: أى: عظيم الفم..

والعرب تَحَمَّدُ ذلك وتذمُّ صغير الفم.

ومنه قوله في وصف مَنْطِقِهِ: كان يفتح الكلام ويختتمه بأشداقه، وذلك لرُحْب شديقه، ويقال للرجل إذا كان كذلك: أشدق.

وقوله: «أشكل العينين»<sup>(٤)</sup> قال أبو عبيد: الشُّهْلَة: حمرة في سواد العين.. والشُّكْلَة: حمرة في بياض العين. وهو محمود. قال الشاعر:

ولا عيب فيها غير شُكْلَةٍ عيناها      كذاك عِتاقُ الطيرِ شِكْلاً عُيُونُهَا<sup>(٥)</sup>

ويروى: شُكْلٌ. قال صاحب الأفعال. يقال: شَكِلَتِ العينُ - بكسر الكاف - شُكْلَةً وشُكْلاً: خالط بياضها حمرة.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٩١)

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٨٢٠)

(٣) هكذا في نسختي د، ز، ولم أجد هذا الاسم في باقي النسخ ولا في شرح النووي على صحيح مسلم ١٥: ٩٣ وما ذكره النووي: أنه قيل لسناك: ما ضليع الفم؟ قال: عظيم الفم.

ولعله أبو بكر بن مجاهد وهو الذي قال له ثعلب: يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو. فرأى له رؤيا مبشرة

راجع (البغية ١: ٣٩٧ والمعلم ج ٣ ط (تونس).

قلت: وضلع الفم يفيد سعته لأن سعة الفم في الرجال علامة الفصاحة أهد المحقق

(٤) قال القاضي: هذوهم من سناك باتفاق العلماء وغلط ظاهر وصوابه ما اتفق عليه العلماء، ونقله أبو عبيد وجميع أصحاب الغريب: أن الشكلة حمرة في بياض العينين وهو محمود، والشهلة حمرة في سواد العين

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٢٠).

(٥) جاء هذا البيت في لسان العرب عن أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. وروى: غير شهلة عيناها. وهذا البيت غير منسوب لقائله.

راجع (التاج ٧: ٣٩٣).

وقوله: «مَنْهُوس الْعَقَب»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الأعرابي: يقال: رجل منهوس القدمين، ومنهوش القدمين.

وقال أبو العباس: النهس<sup>(٢)</sup> بأطراف الأسنان، والنهش بالأضراس.

قال سِمْكٌ في كتاب مسلم: «مَنْهُوس الْعَقَب»<sup>(٣)</sup>. أى قليل لحم العقب، وكذلك قال أيضا: إن ضليح الفم معناه: عظيم الفم. وقال أيضا: إن شَكَلَ العينين. معناه: طويل شق العينين.

قوله: «كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحًا مُقَصِّداً»<sup>(٤)</sup>.

المقصد: الذى ليس بجسيم ولا قصير. وقال شَمِرٌ: هو القصد<sup>(٥)</sup> من الرجال نحو الرَبْعة.

## [ باب: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خُلُقًا ]

خَرَجَ مسلمٌ حديثاً أَنَسٌ قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خُلُقًا»<sup>(٦)</sup> عن شيان وأبى الرَّبِيع قالاً: حدثنا عبد الوارث عن أبى التَّيَّاح عن أنس هكذا عند الجُلُودى غيره.

ووقع في نسخة أبى العلاء قال: حدثنا عبد الواحد<sup>(٧)</sup> عن أبى التَّيَّاح، فجعل عبد الواحد بدل عبد الوارث.

وقال بعضهم: والصواب: عبد الوارث، وهو ابن سعيد التَّنُورى صاحب أبى التَّيَّاح.

(١)، ٢، منهوس العقب: هكذا ضبطه الجمهور: منهوس. قال صاحب التحرير، وابن الأثير: روى بالمهملة والمعجمة وهما متقاربان. ومعناه: قليل لحم العقب. كما قال والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٩٣).

(٣) هكذا في د. وفي ز: النهيس.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٩٣).

(٥) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح والتونسية: وهو القصير، والصواب ما أثبت.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٣١٠) و(بشرح النووي ١٥ : ٧١ وما بعدها)

(٧) هكذا في ز وفي د: وفي نسخة أبى العلاء عبد الواحد.

## [ سَخَاؤُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ]

قال الشيخ: وخرَّج بعد هذا بيسير حديث جابر، قال: «ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قطَّ فقال: لا»<sup>(١)</sup>. قال: حدثنا أبو كُرَيْب عن الأشجعي. قال: حدثني محمد بن حاتم قال: حدثنا عبد الرحمن يعني ابن مَهْدِيٍّ؛ هكذا في نسخة أبي العلاء، ووقع عند الجلودي: حدثنا محمد بن مُثَنَّى بدل محمد بن حاتم عن عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ.

قال بعضهم: وعن محمد بن حاتم خَرَّجَهُ أَبُو مسعود الدَّمَشْقِيُّ، عن مسلم.

## [ شَيْبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ]

قول أنس: «يُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّسَ الرَّجُلُ الشَّعْرَةَ الْبَيْضَاءَ مِنْ رَأْسِهِ وَلَحِيَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ — رحمه الله —: المذهب عندنا أنه ليس بحرام، وإن كان تركه أحبَّ، فقد ذكر في بعض الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم: «نَهَى عَنْ نَتْفِ الشَّيْبِ وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ نُورِ الْإِسْلَامِ». رواه ابن شعبان<sup>(٣)</sup> في الزاهي.

## [ وَجُوبُ اتِّبَاعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ]

ذكر حديث شِراج<sup>(٤)</sup> الْحَرَّةَ وَقَضِيَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ أَنْ يَسْقَى، ثُمَّ يَجْبِسُ حَتَّى يَرْجِعَ الْمَاءُ إِلَى الْجَدْرِ<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٧١).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٩٦).

(٣) راجع (ما سبق ج ١ : ١٧٥ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(٤) شراج الحرة: بكسر الشين المعجمة وبالجيم — هي مسايل الماء واحدها: شرجة، والحرّة: هي الأرض الملسة فيها حجارة سوداء.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ١٠٧).

(٥) الجدر: بفتح الجيم وكسرها — وهو الجدار وجمع الجدار: جدرا، وكتب، وجمع الجدر: جدور كفلس وفلوس.

ومعنى يرجع إلى الجدر: أي: يصير إليه. والمراد بالجدر أصل الخائط. وقيل: أصول الشجر. والصحيح الأول.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٣٠).

قال الشيخ: تقدم الكلام على هذا الحديث، وذكرنا الاختلاف في مراعاة بلوغ الماء إلى الكعبين، هل إذا بلغ الماء إليهما أرسل الجميع أو حبس هذا المقدار منه، وأرسل ما زاد؟  
والواجب أن يُقضى لكل أرض بقدر كفايتها، وتُحمل قصة الزبير على أنه قدّر كفاية أرضه، وهل يراعى بلوغه الكعبين في السقاية أو في أرض الحائط.  
وذكرنا قضاءه صلى الله عليه وسلم مع غضبه، وقد نهي عن ذلك: وذكرنا أنه عليه السلام معصوم في الغضب والرضا، إلى غير ذلك من الأعذار التي ذكرناها، وإنها أذكرناك<sup>(١)</sup> بهذه الجمل لتطالعها هناك.

### [ فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم ]

قوله: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا خير البرية، فقال صلى الله عليه وسلم: ذاك إبراهيم<sup>(٢)</sup>».

قال الشيخ: قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أفضل من سائر المرسلين، فيحتمل أن يكون هذا منه صلى الله عليه وسلم على جهة التواضع واستئصالاً لأن يُنادى بهذا؛ وقد كان إبراهيم عليه السلام من آبائه صلى الله عليه وسلم، ويكره إظهار المطاولة على الآباء، وقد يكون فهم من مُناديه هذا المعنى.

وأخبر في موضع آخر بكونه سيد ولد آدم غير قاصدٍ للتطاول والتعظيم على من تقدمه صلى الله عليه وسلم، بل ليبين ما أمره الله تبارك وتعالى بيانه، ولهذا عَقَّب كلامه بأن قال: «ولا فخر»؛ ليزيل ما قد يُظن بِمُنْطَلَق هذا الكلام، إذا أطلقه غيره من الناس في نفسه، وقد يحتمل قوله: ذاك إبراهيم، قبل أن يوحى إليه<sup>(٣)</sup> بأنه هو خير منه.

فإن قيل: هذا خير ولا يقع إلا صدقاً والنسخ لا يصح فيه فلا وجه لعذرهم هذا. قلنا:

(١) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: أذكر تلك بهذه الجمل.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ١٢١).

(٣) هكذا في د. وفي ز: يوحا. والصواب ما أثبت.

قد يريدُ صلى الله عليه وسلم أن إبراهيمَ خيرُ البرية<sup>(١)</sup> فيما يدل عليه ظاهر حاله عندي، وقد يقال: فلان خير من قومه<sup>(٢)</sup> وأصلح أهل بلده، والمراد فيما يقتضيه ظاهر حاله، وقد مال إلى هذه الطريقة بعض العلماء في تفضيل الفاضل من الصحابة، أنه تفضيل على الظاهر لا على القطع على الباطن.

وقد يكون لإبراهيم - عليه السلام - فضيلةٌ تميّز بها عن سائر الرسل، ولكن نبينا صلى الله عليه وسلم له من مجموع الفضائل<sup>(٣)</sup> ما يُرى عليها حتى يكون أفضل على الإطلاق، ولا يكون المراد بقوله صلى الله عليه وسلم في إبراهيم - عليه السلام -: «خير البرية» الإطلاق؛ ولكن في معنى اختص به.

قوله صلى الله عليه وسلم: «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم إذ قال: رب أرني كيف نجّي الموتى؛ قال: أو لم تؤمن قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي<sup>(٤)</sup>».

قال الشيخ - رضى الله عنه -: من الناس من ذهب إلى أن إبراهيم - عليه السلام - إنما أراد بهذا اختبار منزلته واستعلام قبول دعوته؛ فسأل الباري جلّت قدرته أن يَخْرِقَ له العادة ويُجِى الموتى؛ ليعلم بذلك قدر منزلته عند الله تعالى؛ ويحمل هؤلاء قوله تعالى: (أو لم تؤمن<sup>(٥)</sup>) على أن المراد به: بِقُرْبِكَ مِنِّي وبتفضيلك لَدِي، فيكون التقدير: لو ثبت حمل الآية على هذا المعنى: نحن أولى أن نختبر حالنا عند الله عز وجل من إبراهيم، على جهة الاسفاق منه صلى الله عليه وسلم والتواضع لله سبحانه.

وإن قلنا بما يقتضيه أصل المحققين وأن المراد أن ينتقل من اعتقادٍ إلى اعتقاد آخر هو أبعدُ من طَرَيان<sup>(٦)</sup> الشك ونزغات الشياطين؛ لأننا نساوى بين العلوم الضرورية والعلوم النظرية، ونمنع التفاضل بينهما في نفس التعلق، وإنما يُصَرَّفُ التفاضل إلى أن الشك لا يطرأ على الضروري في العادة، والنظري قد يطرأ عليه، فيكون إبراهيم صلى الله عليه وسلم سأل زيادةً في الطمأنينة وسكون النفس حتى تنتقى الشكوك أصلاً، أو يكون المراد من نبينا صلى

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٢١).

(٢) هكذا في د. وفي ز: ح. فلان خير قومه.

(٣) هكذا في د، ح. وفي ز: له من الفضائل.

(٤) راجع الحديث في (كتاب الإيمان في صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٢٣).

(٥) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٦) هكذا في د، ح. وفي ز: أى: طرأ الشك.



الله عليه وسلم: «أنا نحنُ أحقُّ بالسؤال من إبراهيم<sup>(١)</sup>» هذا منه على جهة الإشفاق أيضاً، ويكون المراد بذلك أمته صلى الله عليه وسلم؛ ليحضهم على الابتغال إلى الله سبحانه بالتعود من نزغات الشياطين في عقائد الدين.

قوله صلى الله عليه وسلم: «لم يكذب إبراهيم قط إلا ثلاث كذبات: ثنتين في ذات الله عزوجل قوله. ﴿إني سقيم﴾<sup>(٢)</sup>؛ وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾<sup>(٣)</sup> هذا ﴿وواحدة في شأن سارة؛ فإنه قدم أرض جبارٍ ومعه سارة، وكانت أحسن الناس؛ فقال لها: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتى يغلبنى عليك<sup>(٤)</sup> فإن سألك فأخبريه أنك أختى فإنك أختى في الإسلام، وإني<sup>(٥)</sup> لا أعلم مسلماً في الأرض غيرى وغيرك».

قال الشيخ: أما الأنبياء عليهم السلام فمعصومون من الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله عزوجل؛ قل ذلك أو جلّ؛ لأن المعجزة تدل على صدقهم في ذلك.

وأما ما لا يتعلق بالبلاغ ويُعدّ من الصغائر كالكذبة الواحدة في شيء من أمور الدنيا؛ فيجوز ذلك على الخلاف في عصمتهم من الصغائر، وقد تقدم الكلام عليه.

وقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم: أن اثنتين من كذبات إبراهيم عليه السلام كانتا في ذات الله تعالى، والكذب إنما يُترك لله تعالى؛ فإذا كان إنما يُفعل لله انقلب حكمه في بعض المواضع على حسب ما ورد في الشريعة، والقصد بهذا التقييد منه صلى الله عليه وسلم نفى مُدَمَّة الكذب عنه لجلالة قدره في الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين<sup>(٦)</sup>.

وقد تأول بعض الناس كلماته هؤلاء حتى تخرجَ عن كونها<sup>(٧)</sup> كذباً، ولا معنى لأن يتحاشى العلماء مما لم يتحاش منه النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن قد يقال:

إن المراد بتسميتها كذباً على ظاهرها عندكم في مقتضى إطلاقكم عند استعمالكم اللفظ على حقيقته، ألا تراه يحكى عن إبراهيم - عليه السلام - أنه قال لسارة: «أخبريه أنك

(١) هذا الحديث شرح بإفاضة في كتاب الإيوان. وما أثبت في نسختي د، ز «نحن أحق بالسؤال منه».

(٢) سورة الصافات آية ٨٩.

(٣) سورة الأنبياء آية ٦٣.

(٤) هكذا في ز، ح. وفي د: يغلبنى ذلك. وما أثبت في (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٢٣).

(٥) هكذا في ز، وفي د، ح: إني.

(٦) هكذا في د. وفي ز: صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

(٧) هكذا في ز. وفي د: عن كونه وما أثبت هو الصواب.

أختي؛ فإنك أختي في الإسلام<sup>(١)</sup> ومن سَمَّى المسلمة أختًا له قاصداً أخوة الإسلام<sup>(٢)</sup> فليس بكاذب، لكنه صلى الله عليه وسلم إنما أطلق عليه لفظة<sup>(٣)</sup> الكذب؛ لما قلناه: من أن الأخت في الحقيقة المشاركة في النسب، وأما المشاركة في الدين فأخت على المجاز؛ فأراد أنها كذبة على مقتضى حقيقة اللفظة في اللغة، وعلى أن قوله: «إنها أختي»؛ وقد تكون<sup>(٤)</sup> في ذات الله سبحانه إذا أراد بها كَفَّ الظلم وصيانة الحرِّيم، لكن لما كان له فيها منفعة ميزها صلى الله عليه وسلم عن الأولتين اللتين لا منفعة له فيهما. هذا الذي يظهر لي في تأويل هذا الحديث.

### [ فضائل موسى صلى الله عليه وسلم ]

قوله: «كان موسى رجلاً حَيًّا لا يُرى مُتَجَرِّداً؛ فقال بنو إسرائيل: إنه آدر<sup>(٥)</sup>؛ فاغتسل عند مؤبته...» الحديث.

قال الشيخ: جعل بعض المحدثين هذا الحديث حجة في جواز نُزول الماء عُرباناً. وجهه العلماء على إجازته، ونهى عنه ابن أبي ليلى، وقال: إن للماء سكاناً، واحتج للنهي بحديث ضعّفه أهل العلم. ومويه تصغير ماء.

قوله صلى الله عليه وسلم «جاء مَلَكُ الموتِ إلى موسى، فقال له: أَجِبْ رَبَّكَ. قال: فلطمَ موسى عينَ ملك الموتِ عليهما السلام<sup>(٦)</sup> ففقاها.. قال: فرجع الملك إلى الله عز وجل؛ فقال: إنك أرسلتني إلى عبدٍ لك لا يريد الموتَ وقد فقا عيني.

قال: فرد الله إليه عينه، وقال<sup>(٧)</sup>: ارجع إلى عبدى؛ فقل: الحياة تُريد؛ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على مثنٍ ثورٍ فما توارت يدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة. قال، ثم مَهْ؟ قال: ثم تموت<sup>(٨)</sup> قال: «فالآن من قريب<sup>(٩)</sup>».

(١) هكذا في ز وفي د قاصداً إلى أخوة الإسلام.

(٢) هكذا في د، ح. وفي ز: لفظ.

(٣) هكذا في ز. وفي د: قد تكون وهو تحريف.

(٤) آذر: همزة ممدودة ثم دال مهملة مفتوحة ثم راء. وهو عظيم الخصية.. مويه: بضم الميم وفتح الواو وإسكان الياء راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٦:١٥ وما بعدها.

قلت: وهو تعبير يفيد التنقيص من قدر موسى عليه السلام فبرأها الله مما قالوا. أ-هـ المحقق

(٥) عبارة «عليهما السلام» من ز

(٦) هكذا في نسختي د، ر. وفي ح. وقال له.

(٧) هكذا في د. وفي ز: ثم الموت.

(٨) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٩:١٥.

قال الشيخ - وفقه الله -: هذا الحديث مما تَطَعُنُ فيه المَلْحِدَةُ<sup>(١)</sup> وتتلعب بِنَقْلَةِ الآثار بسببه. ونقول: كيف يجوز على نبي مثل موسى<sup>(٢)</sup> أن يَفْقَأَ عين ملك الموت<sup>(٣)</sup> ؟، وكيف تنفقى عينُ المَلِكِ ؟.

ولعله لما جاء عيسى أَذْهَبَ عينَه الأخرى فعمى، ولأصحابنا عن هذا ثلاثة أجوبة:

قال بعضهم: إن المَلِكَ يَتَصَوَّرُ في أى الصور شاء مما يقدره الله - عزوجل - عليها. وقد قال سبحانه: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا<sup>(٤)</sup>﴾.

وقيل: إنه تمثّل لها بصورة<sup>(٥)</sup> رجل يُسَمَّى تَقِيًّا.

ولهذا قالت: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا<sup>(٦)</sup>﴾. وقد تمثّل جبريل عليه السلام بصورة دَحِيَّة<sup>(٧)</sup>.

وقال أصحاب هذه الطريقة: إن هذه الصور قد تكون تَخْيِيلًا، فيكون موسى عليه السلام فَقَأَ عَيْنًا مُتَخَيَّلَةً لا عينا حقيقة.

وهذا الجواب عندى قد لا يقنعهم، وقد يقولون: إن علم أنه ملك الموت، وأن ذلك تخييل فكيف يصكه ويقابله بهذه المقابلة؟. وهذا لا يليق بالنبيين<sup>(٨)</sup>.

(١) هكذا في د. وفي ز: ح. به الملحدة.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: مثل هذا.

(٣) هكذا في د. وفي ز: ح: عين ملك.

(٤) سورة مريم آية ١٧.

(٥) هكذا في د، ح. وفي ز: بصفة رجل.

(٦) سورة مريم آية: ١٨.

(٧) دحية بن خليفة الكلبي الصحابي. وكان جبريل عليه السلام يأتي الرسول في صورته، وهو الرسول إلى قيصر؛ شهد ما بعد بدر. توفي عام سنة ٤٥ هـ.

قال المازري: وقد أنكر بعض الملاحدة هذا الحديث وأنكر تصويره قالوا: كيف يجوز على موسى فقأ عين ملك الموت؟ قال: وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة أحدها: أنه لا يمتنع أن يكون موسى (ص) قد أذن الله له في هذه اللطمة ويكون ذلك امتحانًا للملطوم والله سبحانه وتعالى يفعل في خلقه ما شاء ويمنحهم بما أراد.. والثاني: أن هذا على المجاز، والمراد أن موسى ناظره وحاجة فغلبه بالحجة. ويقال: فقأ فلان عين فلان. إذا غلبه بالحجة. ويقال: عورت الشيء إذا أدخلت فيه نقصا. قال: وفي هذا ضعف لقوله (ص): فرد الله عينه.

فإن قيل: أراد رد حجته كان بعيدا. والثالث: أن موسى (ص) لم يعلم أنه ملك من عند الله وظن أنه رجل قصده يريد نفسه فدافعه عنها المدفعة إلى فقء عينه لأنه قصدها بالفقء. وتؤيد رواية «صلة» وهذا جواب الإمام أبي بكر ابن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره المازري، والقاضي عياض. قالوا وليس في الحديث تصريح بأنه تعمد فقء عينه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٢٩ وما بعدها).

(٨) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: بالنبي.

وقال آخرون من أصحابنا: الحديث فيه تجوُّز إذا جُمِلَ عليه اندفع طعن المُلْحِدة،  
ومحملة عندنا: على أن موسى عليه السلام حاجَّه وأوضح الحجة لديه.

وقد يقال في مثل هذا: فقاً فلانٌ عينَ فلانٍ؛ إذا غلبه بالحجة.. ويقال: عَوَّرت هذا الأمر بمعنى: أدخلت<sup>(١)</sup> نقصاً فيه؛ فإذا صُرِفَ ذلك إلى غلبة موسى عليه السلام بالحجة سقط الاعتراض.

وهذا أيضاً قد يبعد عن ظاهر اللفظ<sup>(٢)</sup>؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «فرد الله إليه عينه».

وإن قالوا معناه: فرد الله إليه حُجَّتَه كان ذلك<sup>(٣)</sup> بعيداً عن مقتضى سياق اللفظ.

وجواب ثالث مال إليه بعض أئمتنا من المتكلمين وهو أمثل ما قالوه<sup>(٤)</sup> فيه وهو: أنه لا يبعد أن يكون موسى صلى الله عليه وسلم أذن الله له في هذه اللَّطْمَةِ مَحْنَةً للملطوم؛ وهو سبحانه يتعبَّد خلقه بما شاء، ولا أحد من عباده يمنعه فضيلته من أن يتصرف بحكم التكليف فيما ساء وسرَّ، ونفع وضرَّ<sup>(٥)</sup>؛ فإذا سلمنا لهم حقيقة الحديث ومحملناه على هذه الطريقة لم يبق لهم تعلُّق.

ويظهر لي جواب رابع: وهو أن يكون موسى عليه السلام لم يَعْلَمْ أنه ملكٌ من قِبَلِ الله عز وجل، وظن أنه رجل أتاه يريد نفسه فدافعه عنها مدافعة أدت إلى فقه عينه. وهذا سائغ في شريعتنا أن يدافع الإنسان عن نفسه من أراد قتله وإن أدى إلى قتل المطالب<sup>(٦)</sup> له فضلاً عن فقه عينه.

وقد قدمنا في كتاب مسلم إباحته صلى الله عليه وسلم فقه عينٍ مَنْ اطَّلَعَ على قوم، وأنه حلال لهم فقه عينه إذا اطلع عليهم بغير إذنه، على ما تقدم بيانه ونص الحديث<sup>(٧)</sup> فيه وكيف لهذا<sup>(٨)</sup>؟.

(١) هكذا في ز، ح. وفي د: بمعنى: أى. وما أثبت هو الصواب.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: عن ظاهر هذا اللفظ.

(٣) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: كان بعيداً.

(٤) هكذا في ز، وفي د: مثل ما قالوه.

(٥) هكذا في د وفي ز: وضع وضر.

(٦) هكذا في د. وفي ز: المطاييف.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٦٩٩).

(٨) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: كيف بهذا.

وإنما يبقى على هذا الجواب أن يقال: قد رجع إليه ثانية واستسلم موسى إليه فدل على معرفته به.

قلنا: قد يكون أتاه في الثانية بعلامة<sup>(١)</sup> علم بها أنه ملك الموت، وأنه من قِبَلِ الله تعالى فاستسلم لأمر الله تعالى، ولم يأت به إلا بآية يعرفه بها؛ فكان منه ما كان.

وأحسن ما اعتمد عليه في المسألة هذا الجواب الذى ظهر لنا، أو الجواب الثالث الذى ذكرناه عن بعض أئمتنا، وعندى أن جوابنا أرجح منه.

قوله صلى الله عليه وسلم للَّذِي لَطَمَ وَجَهَ الْيَهُودِيِّ؛ فشكى إليه: «لم لطمت وجهه؟» قال: فقال: يا رسول الله والذى اصطفى موسى على البشر وأنت بين أظهرنا. قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عُرف الغضبُ في وجهه، ثم قال: لا تَفْضُلُوا بين أنبياء الله، فإنه يُنْفَخُ في الصور فيصْعَقُ مَنْ في السماوات وَمَنْ في الأرض إلا من شاء<sup>(٢)</sup> الله قال: ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول مَنْ يُبعث أو من أول من يبعث؛ فإذا موسى أخذ بالعرش فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور أو بعث قبلى، ولا أقول: إن أحدا أفضل من يونس بن متى<sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ: أما قوله عليه السلام: «لا تَفْضُلُوا بين أنبياء الله» فيحتمل أن يكون ذلك قبل أن يُوحى إليه بالفضل.

وكا بعض شيوخي<sup>(٤)</sup> يقول: يحتمل أن يريد لا تفضلوا بين أنبياء الله تفضيلا يؤدي إلى نقص بعضهم، وقد خرج الحديث على سبب وهو لطم الأنصارى وجه اليهودى؛ فقد يكون صلى الله عليه وسلم خاف أن يفهم من هذه الفعلة انتقاص حق موسى عليه السلام؛ فنهى عن التفضيل المؤدى إلى نقص الحقوق.

وأما قوله: «ولا أقول: إن أحدا أفضل من يونس بن متى» فيحتمل أن يكون ذلك قبل

(١) هكذا في د. وفي زح: بآية وعلامة.

(٢) هكذا في د. وفي ز: إلا من شاء الله والصواب ما أثبت.

وهذا الحديث يفيد تنزيه الله عن المكان: ناجى موسى ربه من فوق الطور. ونجى يونس من بطن الحوت وهو في القاع، وأوحى إلى عبده ما أوحى من مكان سمع فيه حديث الأقلام، والله أعلم.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٣٢ وما بعدها)

(٤) هكذا في زح. وفي د: وكان بعض شيوختنا.

أن يُوحى إليه بأن غير يونس — عليه السلام — أفضل منه؛ فلهذا امتنع أن يقول بالفضل ولم يُوحَ إليه به، وهو صلى الله عليه وسلم لم يقل ها هنا إن يونس أفضل من سائر المرسلين<sup>(١)</sup> حتى يكون ذلك معارضا في ظاهره؛ لقوله: «أناسيدُ ولد آدم». فيفتقر إلى التأويل، ولكنه إذا قال: «لا أقول: إن أحدا أفضل من يونس» وحملناه على أن ذلك قبل أن يُوحى إليه بالفضل ثم أُوحى إليه بالفضل فقال به، لم يكن في ذلك من التعارض ما يغمض ويفتقر إلى التأويل.

### [إثبات خاتم النبوة وصفته]

قوله: «فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغص كنفه<sup>(٢)</sup>» قال سمر: الناغص من الإنسان أصل العنق حيث ينغص رأسه. ونغص الكتف: هو العظم الرقيق على طرفها. قال غيره: الناغص فرع الكتف سمى ناغضا لتحركه، ومنه قيل للظلم: نَغَصٌ؛ لأنه يحرك رأسه إذا عدا.

وقوله: «ليس بالطويل البائن» من صفته<sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم «ولا بالقصير<sup>(٤)</sup>» أى: ليس بالطويل المتفاوت ولم يكن بالقصير، كان رُبْعُ القامة<sup>(٥)</sup>. وقوله: «ليس بالأبيض الأمهق».

يعني لم يكن بالشديد البياض الذى يتوهم الناظر إليه برصا. كان بياضه مشربا بحمرة.

ولم يكن «بالآدم». يعنى: لم يكن شديد السمرة.

ولا «بالجعد القطط<sup>(٦)</sup>». يعنى بالشديد الجعودة.. «ولا بالسَّبَط» يعنى: المرسل الشعر.

قوله: «كان قد شَمِطَ مُقَدِّمَ رأسه<sup>(٧)</sup>». قال ابن الأنبارى: الشَّمَطُ معناه فى كلام العرب

(١) هكذا فى نسخة د، ز. وفى ح: من سائر الأنبياء. وفى التونسية: من سائر المسلمين.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ٩٩: ١٥).

(٣) هكذا فى ز، ح. وفى د: فى صفته.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ٩٩: ١٥ وما بعدها).

(٥) هكذا فى نسخة د، ز، م والتونسية. وفى ح: ربة القامة.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠٠: ١٥ وما بعدها).

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ٩٧: ١٥).

اختلاط البياض بالسواد؛ فإذا كان السواد والبياض نصفين أو شبيها بهما قيل: قد أخلص الشعر فهو مُخْلَس؛ فإذا غلب السواد على البياض فهو أَغْثَمُ.

قوله صلى الله عليه وسلم: «وَأَنَا الْعَاقِبُ»<sup>(١)</sup>. يعنى: أنه آخر المرسلين، وأنه أرسل عَقبهم.

وقوله: «فلما سمع ذلك القومُ أَرْمَوْا»<sup>(٢)</sup>. قيل معناه: سكتوا. قال صاحب الأفعال: أَرَمَ القومُ<sup>(٣)</sup>: سكتوا لشيء هابوه، والعظم صار فيه رَمٌ وهو المخ. والأرض صار شجرها رميما من الجذب<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «فخرج شيصاً فمرَّ بهم»<sup>(٥)</sup> أى: ناقصاً. والشيص: البُسر الذى لا نَوَى له.

### [باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم]

وقوله: «فَجَمَعَ موسى عليه السلام بأمره»<sup>(٥)</sup>.

يقال: جَمَعَ الرجلُ: إذا أسرع في مشيه إسراعاً لا يرد وجهه، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ يَجْمَعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله عليه السلام: «والله إنه بالحجر نَدَبًا»<sup>(٧)</sup>. يعنى أثراً، والندب أيضاً: أثر الجرح.

وقوله: «فيصعق»<sup>(٨)</sup> منه يقال: صَعِقَ الرجلُ إذا خَرَّ مغشياً عليه لأمر يهوله.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ١٠٤).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٣٤).

(٣) هكذا في نسختي د، ز وكذلك في ح.. وفي التونسية: الجذب بالدال المعجمة.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٣٦٣).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ١٨٤١).

(٦) سورة التوبة آية: ٥٧.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٤١).

(٨) فيصعق - الصعق والصعقة: الهلاك والموت. ويقال منه: صعق الإنسان و صَعِقَ. وأنكر بعضهم الضم، وصعقتهم الصاعقة، وأصعقتهم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٨٤).

## [فضائل موسى والخضر عليهما السلام]

وقوله: «حملونا بغير نول»<sup>(١)</sup>.

يعنى: بغير جُعل. والنول والنوال: العطاء.

وقوله: «لقد جئت شيئا إمرا»<sup>(٢)</sup> الإمرا: العجب، والإمرا: اسم من أسماء الدواهي.

وقوله: «ما لم تُحِطْ به خُبْرًا»<sup>(٣)</sup> أى عِلْمًا.

وقوله عليه السلام فى حديث الخضر عليه السلام: «سئل موسى أى الناس أعلم؛

فقال: أنا أعلم [قال]:<sup>(٤)</sup> فعتب الله سبحانه عليه إذ لم يرد العلم إليه تعالى وجَلَّتْ قدرته»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: وقع فى بعض الأحاديث: «هل تعلم أحدا أعلم منك؟» فعلى هذا لا يكون عليه عتب إذ حكى عما يعلم.

وأما على هذه الرواية: أى الناس أعلم؟ فقال: أنا أعلم؛ والنبي لا يقع منه الكذب، وقد أوحى الله - عز وجل - إليه: أن عبدا من عباده أعلم منه؛ فيكون المحمل أنه أراد أنا أعلم فيما يظهر إلى ويقتضيه شاهد الحال ودلالة نبوته صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان من النبوة بالمكان الرفيع، والعلم من أعظم المراتب فقد يعتقد أنه أعلم الناس لهذه الجهة، وإذا كان قوله: «أنا أعلم» مراده به فى اعتقاده لم يكن خبره به كذبا.

وقد اضطرب العلماء فى الخضر عليه السلام -: هل هو نبى أم لا؟ واحتج من قال بنبوته بقوله تعالى: «وما فعلته عن أمرى»<sup>(٦)</sup> فدل على أن الله - عز وجل - يوحى إليه بالأمر وهذه النبوة<sup>(٧)</sup>.

(١) بغير نول: أى: بغير أجر.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٤٩).

(٢) سورة الكهف آية ٧١.

(٣) سورة الكهف آية ٦٨.

(٤) كلمة «قال» زيادة من ز. وساقطة من د.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٣٧ وما بعدها).

(٦) سورة الكهف آية ٨٢.

(٧) عبارة «وهذه النبوة» زيادة من د، ح. وساقطة من ز.



وينفصل الآخرون عن هذا بأنه يحتمل أن يكون نبي غيره أمره (بذلك)<sup>(١)</sup> عن الله عز وجل،

وقصارى ما فى الآية أنه ما فعله عن أمره، ولكن إذا كان المراد عن أمر الله عز وجل<sup>(٢)</sup> فمن المبلغ له ليس فى الآية تعيين فيه.

وقد يحتج من قال بنبوته بكونه أعلم من موسى عليها السلام ويعد أن يكون الولي أعلم من النبى. وقوله عليه السلام: «عتب الله عليه» يشبه أن يراد به: أنه لم يرض قوله شرعا ودينًا.. وأما العتب بمعنى الموجدة وتغير النفس فلا يجوز على البارى عز وجل.

### [ فضائل أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ]

قوله: «سئلت عائشة رضى الله عنها: من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفا لو كان استخلف قالت: أبو بكر: قيل لها: ثم من بعد أبى بكر؟ .. قالت: عمر. ثم قيل لها: من بعد عمر قالت: أبو عبيدة ابن الجراح».

وذكر عنها مسلم أيضا أنها قالت: «قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه: «أدعى لى أبا بكر أباك»<sup>(٣)</sup> وأخاك حتى أكتب كتابا، فإنى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى؛ ويأبى الله عز وجل والمؤمنون إلا أبا بكر»<sup>(٤)</sup>

قال الشيخ: اختلف الناس فىمن يستحق الإمامة<sup>(٥)</sup> بعد النبى صلى الله عليه وسلم، فذهب أهل السنة إلى أنه الصديق، وذهب الشيعة إلى أنه على، وذهب الراوندية<sup>(٦)</sup> إلى أنه

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ح، وليست فى نسخة د، ز.

(٢) هكذا فى ز، ح أيضا.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٥٤) راجع.

«باب الإمامة والإمامة فى كتاب: طرح الثريب فى شرح التقريب للعراقى ٨: ٧٣ وما بعدها)

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٥٥ وما بعدها).

(٥) هكذا فى نسخة د، ز وكذا باقى نسخ المعلم.. هذا فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم واختلاف الناس فىمن يستحق الإمامة بعده.

راجع (ما سبق صفحة ٥٥٧ هامش رقم (١) من هذا الكتاب).

(٦) الراوندية: عرف بهم الإمام أبو منصور البغدادى.

وأما أهل النسخ فإن البيانية. والجناحية، والخطابية، والراوندية من الروافض الحلولية كلها قالت: بتناسخ روح الآلهة فى الأئمة بزعمهم، ثم قال: وكذلك دعوى قوم من الراوندية فى أبى مسلم صاحب دولة بنى العباس.

راجع (كتاب الفرق بين الفرق ص ٢٧٢).

العباس.. فمن خالف أهل السنة رأى الترجيح بالقرابة، فقال بعضهم: على لقربه ومصاهرته وما ظهر من علمه وشجاعته.. وقال بعضهم: العباس لأنه المستحق للميراث<sup>(١)</sup> وهو أولى به من على فكان أولى بالخلافة...

وأنكر أهل السنة أن يكون مجرد القرابة يوجب الخلافة وإنما يوجبها الحصول على مرتبة ما من الدين والعلم وغير ذلك من الأوصاف التي ذكرها العلماء في كتب<sup>(٢)</sup> الإمامة، وقد قال عز وجل: ﴿إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين﴾<sup>(٣)</sup> ولسنا نقول: إن أحدا من قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ظالم، ولكن وجه الاستدلال: أن مجرد القرابة لا توجب الولاية إذا منع منها مانع وهو الظلم، فكذلك إذا منع منها مانع وهو وجود أفضل.

وأما غلو الشيعة بقولهم: إن عليا رضى الله عنه وصى النبي صلى الله عليه وسلم فباطل لا أصل له.

وأما الصديق رضى الله عنه، فإذا أثبتنا ولايته باتفاق الصحابة عليه على وجه يوجب إمامته، فإن المحققين من أئمتنا أنكروا أن يكون ذلك بنص قاطع منه صلى الله عليه وسلم على إمامته، وقالوا:

لو كان النص عند الصحابة لم يقع منها ما وقع عند إقامته والعقد له، ولا كان ما كان من الاختلاف فدل ذلك على أنه رأى منهم وقع فيه تردد من طائفة، ثم استقر الأمر فانجزم الرأى عليه، ويجعل هؤلاء ما وقع في هذا الحديث، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر مع ما وقع من أمثاله من الظواهر التي لا تبلغ النص الجلى القاطع الذى لا يسوع خلافه ولا الاجتهاد معه.

(١) الإمام: القدوة. ومنه قيل لخيط البناء إمام، والطريق: إمام؛ لأنه يؤم فيه السالك. أى: يقصد فالمعنى جعلناك للناس إماما يأتمون بك في هذه الخصال، ويقتدى بك الصالحون؛ فجعله الله تعالى إماما لأهل طاعته؛ فلذلك اجتمعت الأمم على الدعوى فيه.

وأما الآية ٣٠ (إني جاعل في الأرض خليفة) فقول تعالى ﴿جاعل﴾ هنا فبمعنى: خالق، ذكره الطبري عن أبى زروق، ويقتضى ذلك تعديا إلى مفعول واحد. والأرض: قيل: إنها مكة.. راجع (تفسير القرطبي الجزء الثانى آية ٣٠ و١٢٤).

(٢) هكذا (ذكر في نسختي د، ز من سورة البقرة الآية ١٢٤) وهو الصواب.. وقد ذكر في النسخة التونسية من سورة البقرة الآية رقم (٣٠) أيضا ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ وليس فيها ما يشهد لما ذكره المؤلف هنا. ومعنى ﴿إني جاعلك للناس إماما﴾

وأما تفضيل الصحابة بعضهم على بعض؛ فقد ذهبت فرقة إلى الإمساك عن هذا، وأنه لا يفضل بعضهم على بعض، وقالت: هم كالأصابع في الكف<sup>(١)</sup> فلا ينبغي أن يتعرض للتفضيل بينهم.

وقال: من سوى (بين)<sup>(٢)</sup> هؤلاء بالتفضيل واختلفوا فيه اختلافا كثيرا، فالخطابية<sup>(٣)</sup> تفضل عمر بن الخطاب.. والراوندية تفضل العباس.. والشيعية: تفضل عليا.. وأهل السنة: تفضل أبا بكر رضي الله عنهم.

واختلف القائلون بالتفضيل: هل الذي يذهبون إليه منه<sup>(٤)</sup> مقطوع به أم لا؟ وهل هو في الظاهر والباطن أم في الظاهر خاصة؟ فذهبت طائفة: إلى أن المسألة مقطوع بها.. وحكى عن أبي الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> ميل إلى هذا وأن الفضل مرتب في الأربعة على حسب ترتيبهم في الإمامة.

وأما القاضي أبو بكر بن الطيب<sup>(٦)</sup> فإنه يراها مسألة اجتهاد ولو أهمل أحد من العلماء النظر فيها أصلا حتى لم يعرف فاضلا من مفضول ما حرج ولا أثم بخلاف مسائل الأصول التي ألحق فيها في واحد ويقطع على خطأ المخالف، وهذه لا يقطع فيها على خطأ من خالف من المجتهدين.

وفي المدونة: (٧) سئل مالك: (٨) أي الناس أفضل بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم؟

(١) هكذا في د. وفي ز: الأصابع فلا ينبغي.

(٢) ما بين المعقوفين من (م) وليست في نسختي د، ز.

(٣) الخطابية: أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع من فرق الشيعة. نسب نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق، وقد تبرأ منه ولعنه، وزعم أبو الخطاب: أن الأئمة أنبياء ثم آلهة - وقد قتل في خلافة المنصور.

راجع (الملل والنحل للشهرستاني ١: ٣٠٠).

(٤) هكذا في ز.ح. وفي د: منهم.

(٥) أبو الحسن الأشعري: أبو الحسن علي بن إسحاق الأشعري ولد في البصرة سنة ٢٦٠ هـ سنة ٨٧٤ م. وكان تلميذ للجبائي المعتزلي. يقال: إنه عندما بلغ الأربعين تحول إلى مذهب أهل السنة بسبب نزاع بين شيعة والمعتزلة. ويعد بحق مؤسس علم الكلام عند أهل السنة. وتوفي ٣٢٤ هـ - ٩٣٥ م.

راجع (الفهرست لابن النديم ص ١٨١).

(٦) أبو بكر بن الطيب.

راجع (ج ١: ٢٩٤ من هذا الكتاب).

(٧) المدونة: هي مقدمة سحنون. راجع (ج ١: ٤٥٢ من هذا الكتاب).

(٨) مالك بن أنس - راجع (ج ١: ٣٧ من هذا الكتاب).

فقال أبو بكر وعمر<sup>(١)</sup> ثم قال: أو في ذلك شك؟ فقليل له: وعلى وعثمان؟ قال: ما أدركت أحدا ممن اقتدى به يفضل أحدهما على صاحبه.. ويرى الكف عن ذلك.

وقول مالك: «أو في ذلك شك؟» يكاد يشير به إلى المذهب الذي حكيناه عن القائلين بالقطع، ولكنه أشار إلى التوقف<sup>(٢)</sup> بين علي وعثمان. وهذا مساهمة لمن حكينا عنه التوقف في الكل ولكنه خصه مالك بهذين، وقد مال إلى قريب من هذا أبو المعالي<sup>(٣)</sup> فقال: أبو بكر ثم عمر وتتخالف الظنون في عثمان وعلى رضى الله عنهم. وهذا اللفظ نحو ما وقع لمالك.

وأما الحكم بالتفضيل ظاهرا خاصة أو باطنا وظاهرا؛ فإن في ذلك قولين للعلماء. والقاضى ابن الطيب نصر كل واحد من المذهبين واحتج له، ولكن تعويله في ظاهر كلامه على أنه حكم بالظاهر لا بالباطن عند الله سبحانه وقد يكون من يظهر لنا أنه أفضل من غيره وذلك<sup>(٤)</sup> الغير عند الله تعالى أفضل منه.

### فضائل أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها<sup>(٥)</sup>

وكذلك وقع الاختلاف بين العلماء في عائشة وفاطمة<sup>(٦)</sup> - رضى الله عنهما - أيتهما أفضل؟.. واحتجت<sup>(٧)</sup> كل طائفة بما وقع من التفضيل لمن فضلت في بعض الأحاديث، والمسألة لا تبلغ القطع.

وقد وقف الشيخ أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - في هاتين وتردد فيهما، ولا معنى للتعويل على تقدم عائشة بكونها مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة في درجته، وكون

(١) هكذا في ج: أبو بكر وعمر. وفي نسختي د، ز والتونسية: فقال: أبو بكر. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في د. وفي ز: الوقف، والمعنى واحد.

(٣) أبو المعالي الجويني عبد الملك بن الشيخ أبي محمد بن عبد الله الجويني إمام الحرمين، الفقيه الشافعي أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، والمصنف في كل فن ومن أشهر كتبه (البرهان) في أصول الفقه الذي شرحه الإمام المازري. توفي. عام (٤١٢).

راجع (الوفيات ٣: ١٦٧).

(٤) هكذا في التونسية. وفي نسختي د، ز: ذلك الغير.

(٥) عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها وزوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأم المؤمنين الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله، المرأة من فوق سبع سماوات ماتت سنة ٥٧ هـ وكانت بنت ١٨ سنة.

راجع (الطبقات ٨: ٥٨، والإصابة ٤: ٣٥٩).

(٦) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. أمها خديجة بنت خويلد بن أسد. توفيت بعد أبيها بستة أشهر وصلى عليها على، ولم يؤذن بها أحدا ودفنها ليلا وهي بنت إحدى وعشرين سنة.

راجع (الطبقات ٤: ٣٧٧ وحلية الأولياء ٢: ٣٩).

(٧) هكذا في ز، ح. وفي د: واحتج كل طائفة. والصواب ما أثبت.

فاطمة مع علي - رضى الله عنهما - في درجته، ودرجة النبي صلى الله عليه وسلم أعلى من درجة علي؛ لأن ذلك إنما حصلت عليه لأجل النبي صلى الله عليه وسلم، وكون الزوجة تابعة لزوجها لا لأجل نفسها لو انفردت.

وكذلك قوله في عائشة رضى الله عنها: «إنها فضلت على النساء كالثريد على سائر الطعام»<sup>(١)</sup> الحديث كما وقع لأنه من أخبار الآحاد

## فضائل فاطمة رضى الله عنها

وقد يعارض أيضا بما وقع في فاطمة رضى الله عنها وأرضاها من الأحاديث، وقوله صلى الله عليه وسلم لها: «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة؟»<sup>(٢)</sup> الحديث كما وقع.

وأما عثمان رضى الله عنه فخلافته صحيحة وقتلته فسقة ظلمة نقت عليه أن: حمى الحمى<sup>(٣)</sup>، وفضل<sup>(٤)</sup> أقاربه في العطاء، وأوى طريد النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر العلماء بيان المخرج من هذا كله ولو كان مما ينقم عليه به<sup>(٥)</sup> ولا عذر له فيه لم يوجب إراقة دمه.

وقد وقفت المعتزلة فيه وفي قتلته<sup>(٦)</sup>. وهذا من جهلهم بالآثار وقلة رجوعهم إلى الأخبار، وإضرابهم عن تأويلها، واتباع العلماء في مسالكهم فيها.

وكذلك على رضى الله عنه: العقد له وقع بوجه صحيح، والعقد لغيره في أيام خلافته وحياته لا ينعقد ولا يصح.

ولو اتفق لمعاوية رحمه الله العقد في زمنه لم يكن ذلك بعقد يعول عليه حتى يجدد له بعد موته<sup>(٧)</sup> رضى الله عنه، ومعاوية من عدول الصحابة وأفاضلهم، وما وقع من الحروب

(١) في نسختي د، ز: «إنها فضلت على النساء كالثريد على الطعام» وما أثبت عن نسخة م) وصحيح مسلم بشرح النووي (٢١١: ١٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٧).

(٣) هكذا في ز، ح. وفي د: أنه حمى الحمى.

(٤) وفضل: هكذا في نسختي د، ز والتونسية، م. وفي ح: وقرب.

(٥) هكذا في د. وفي ز، ح: ولو كان مما ينتقم به.

(٦) هكذا في نسختي د، ز وأحمد الثالث. وفي م والتونسية: وفي قتله والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: حتى يتجدد له بعقد بعد موته.

« بينه وبين على وما جرى بين الصحابة من الدماء فعلى التأويل والاجتهاد، وكل يعتقد أن ما فعله صواب وسداد.

وقد يختلف مالك وأبو حنيفة والشافعي في مسائل من الدماء حتى يوجب بعضهم: إراقة دم رجل ويحرمه الآخر، ولا يستنكر هذا عند المسلمين ولا يستبشع لما كان أصله الاجتهاد، وبه تعبد الله عز وجل العلماء،

وكذلك ما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم في هذه الدماء، ومن حاول بسط طرق اجتهادهم فيما وقع لهم طالع ذلك من الكتب المصنفة فيه، فقد أفرد القاضى<sup>(١)</sup> فيه كتابا وذكره في كثير من كتبه وغيره من العلماء المصنفين.

وأما قوله عليه السلام: «فالتفت إليه الذئب؛ فقال له: من لها يوم السبع يوم ليس لها راع غيرى؟»<sup>(٢)</sup> قال الشيخ: بعض أهل اللغة يقول: يوم السبع بإسكان الباء، وتفسيره بأنه أراد يوم القيامة.. قال بعضهم: «من لها يوم السبع». السبع: الموضع الذى عنده المحشر يوم القيامة.. (أراد: من لها يوم القيامة)<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: وقد سألت بعض أئمة أهل<sup>(٤)</sup> اللغة عن هذا فقال لى: ما أعرف لنسميه يوم القيامة بهذا الاسم وجهها، ولكنى أعرف في اللغة: سبعت الرجل أسبعه سبعا.. إذا طعنت عليه: فلعله لما كان يوم القيامة يوم الكشف عن المساوىء سمى ذلك سبعا.. هذا الذى ذكر لى من سألته.

وقد رأيت في بعض كتب اللغة يقال: سبعت<sup>(٥)</sup> الأسد.. إذا ذعرت.

قال الطرماح:

فَلَمَّا عَوَى لَيْثُ السَّمَاءِ سَبَّغَتْهُ  
كَمَا أَنَا أَحْيَانًا لَهْنَ سَبُوعُ

(١) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح، م: وهو القاضى أبو بكر بن الطيب.

راجع (ج) من هذا الكتاب ط. القاهرة).

(٢) من لها يوم السبع: أى: يوم يطردك عنها السبع ويقتل أنا فيها، ولا راعى لها غيرى. لفرارك منه؛ فأفعل فيها ما أشاء.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٣٨٨).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز ح. وساقطة من د.

(٤) هكذا في د. وفي ز: بعض أئمة اللغة.

(٥) راجع (اللسان: سبع).

الطويل<sup>(١)</sup> يصف الذئب.

ويكون المعنى على هذا: من لها يوم الفزع، ويوم القيامة أيضا يوم الفزع.

وحكى صاحب الأفعال: سبعت الرجل سبعا، وقعت فيه. والقوم صرت سابعهم، وأيضا: أخذت سبع أموالهم؛ والذئب الغنم أكلتها، وأسبعت الرجل أهملته؛ وأيضا: أطعمته السبع، والرعى وقع السبع في غنمه، والمرأة ولدت لسبعة أشهر، والقوم صاروا سبعة.

هذا جملة ما حكاه من تصريف هذه اللفظة من معان مختلفة.

ويحتمل مما ذكرناه: أن يريد يوم السبع يوم أكل لها<sup>(٢)</sup>؛ لقوله: سبع الذئب الغنم: أكلها.

وإن صح أن يستعمل الثلاثي هاهنا مكان الرباعي كما قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٣)</sup>. صح أن يريد: «من لها يوم الإهمال. كما حكى: أسبعته: أهملته. ويكون المراد به نحو ما يراد<sup>(٤)</sup> برواية من روى: «من لها يوم السبع يوم لا راعى لها سوى»

إذا كان المعنى: فقد الحارس لها والمانع منها<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

### باب من فضائل عمر رضى الله تعالى عنه

قوله صلى الله عليه وسلم: «بيننا أنا نائم رأيتنى على قلب<sup>(٦)</sup> عليها دلو». الحديث.

قال الشيخ: تقدم تفسير القلب والغرب والذنوب.. وأما العبرى. قال أبو عبيد قال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء<sup>(٧)</sup> عن العبرى؛ فقال: يقال: هذا عبرى قومه. كقولهم: سيد قومه وكبيرهم وقويهم.

(١) راجع (التاج: ٣٧٤).

(٢) هكذا في ز. وفي د: ويحتمل مما ذكرناه يوم السبع يوم أكل لها. وسيرد شرحها بعد.

(٣) سورة نوح آية ١٧.

(٤) هكذا في ز.ح. وفي د: يريد والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا في د. وفي ز: المانع لها.

(٦) القلب: البشر غير المطوية - غير المبينة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٣٩٢).

(٧) أبو عمرو بن العلاء اسمه زبان بن العلاء بن عمار بن الحريان بن عبد الله بن الحصين المازني. وكان والده من أهل الفضل ممن عني بالأدب والقراءة، حتى صار إماما يرجع إليه فيها، ويقتدى باختياره منها. توفي سنة ١٥٤ هـ بالبصرة. راجع (التقريب ١: ٣١٦).

وأما قوله: «يفرى فرية»<sup>(١)</sup> أى: يعمل عمله ويقوى قوته، ويقطع قطعة.. والعرب تقول: تركته يفرى الفرى. إذا عمل العمل فأجاد.

وقوله عليه السلام: «ضرب الناس بعطن»<sup>(٢)</sup>؛ فقال ابن الأنبارى: «معناه: رروا وأرووا إبلهم؛ فأبركوها فضرىوا لها عطنا. يقال: عطنت الإبل فهى عاطنة وعواطن إذا بركت عند الحياض؛ لتعاد إلى الشرب مرة أخرى وأعطتها أنا.

قوله صلى الله عليه وسلم: «قد كان يكون فى الأمم قبلكم محدثون»<sup>(٣)</sup>.

وذكر مسلم عن ابن وهب أن تفسيره: ملهمون. وقال غيره: يريد عليه السلام بقوله: «محدثون» قوما يصيبون إذا ظنوا؛ فكأنهم حدثوا بشيء فقالوه.

### فضائل عثمان بن عفان رضى الله عنه

قوله: «دخل مالا فجلس فى القف»<sup>(٥)</sup>.

القف: شجر النخل. والقف أيضا: الشجرة اليابسة، والقف أيضا: شبيه الزبيل<sup>(٦)</sup> من الخوص.

والمراد بهذا الحديث فى الظاهر: القف الذى يسقط فيه ماء الدلو ثم يمضى منه إلى الضفيرة وهى محبس الماء كالصهريج.

(١) يفرى فريه: روى: فرية بوجهين: أحدهما: فريه. والثانى: فريه، وهما لغتان صحيحان.  
وأكثر الخليل التشديد، وقال: هو غلط. اتفقوا على أن معناه: لم أر سيدا يعمل عمله ويقطع قطعة.. وأصل: الفرى: القطع. يقال: فريت الشيء أفريته وقطعته للإصلاح، فهو مفرى وفرى، وأفريته إذا شقته على جهة الإفساد.  
وتقول العرب: تركته يفرى الفرى. إذا عمل العمل فأجاده.. ومنه حديث حسان: «لأفريتهم فرى الأديم». أى: أقطعهم كما يقطع الأديم.  
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٦٢).  
(٣) أى: أخذوا كفايتهم.  
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٦٢).  
(٥) راجع (ما سبق فى ج ١: ٦١ من هذا الكتاب).  
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٣٩٨).  
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٦٩).  
(٨) الزبيل: هكذا فى نسختى د، ز، وفى ح. وفى التونسية، م: الزبيل.



## فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

قول معاوية لسعد: «ما منعك أن تسب أبا تراب؟» فذكر سعد - رحمه الله - فضائل علي رضي الله عنه، وأنه صلى الله عليه وسلم قال له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام»<sup>(١)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله؛ فأعطاه عليا رضوان الله عليه»<sup>(٢)</sup>.. ولما نزلت (ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم)<sup>(٣)</sup> دعاه صلى الله عليه وسلم وفاطمة وابنيهما عليهما السلام؛ فقال: اللهم هؤلاء أهلي» الحديث<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: مذهب أفاضل العلماء: أن ما وقع من الأحاديث القادرة في عدالة بعض الصحابة، والمضيفة إليهم ما لا يليق بهم فإنها ترد ولا تقبل إذا كان رواها غير ثقات؛ فإن أحب بعض العلماء تأويلها قطعاً للشغب ترك ورأيه، وإن رواها الثقات تؤولت على الوجه اللائق بهم إذا أمكن التأويل، ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله، ولا بد أن نتأول قول معاوية هذا فنقول: ليس فيه تصريح بأنه أمره بسببه، وإنما سألته عن السبب المانع له من السب.

وقد يسأل عن مثل هذا السؤال من يستجيز سب المستول عنه، ويسأل عنه من لا يستجيزه.

(١) قال القاضي: هذا الحديث مما تعلق به الروافض والإمامية، وسائر فرق الشيعة، في أن الخلافة كانت حقاً لعلي وأنه وصي له بها. قال: ثم اختلف هؤلاء فكفرت الروافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره. ورد بعضهم: فكفروا علياً لأنه لم يضم في طلب حقه ويزعمهم هؤلاء أسخف مذهبا وأفسد عقلا من أن نرد قولهم أو يناظروا. قال القاضي: ولا شك في كفر من قال هذا؛ لأن من كفر الأمة كلها والصدر الأول فقد أبطل نقل الشريعة وهدم الإسلام، وأما من عدا هؤلاء الغلاة فإنهم لا يسلكون هذا المسلك. فأما الإمامية وبعض المعتزلة فيقولون: هم مخطئون في تقديم غيره لا كفار وبعض المعتزلة: لا يقول بالتخطئة لجواز تقديم المفضل عندهم.

وهذا الحديث: لا حجة فيه لأحد فيهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله. وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم، إنما قال هذا لعلي حينما استخلفه في المدينة في (غزوة تبوك). ويؤيد هذا أن هرون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى؛ بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص. قالوا: إنها استخلفه حين ذهب لبيقات ربه للمناجاة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٠٤)

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٧١).

(٣) سورة آل عمران آية: ٦١.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٧١).

وقد يكون معاوية رأى سعدا بين قوم يسبونه ولا يمكن الإنكار عليهم، فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟؛ لتستخرج منه مثل ما استخرج مما حكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيكون له حجة على من يسبه ممن ينضاف إليه من غوغاء جنده فيحصل على المراد على لسان غيره من الصحابة ولولم يسلك هذا المسلك.

وحملنا عليه أنه قصد ضد هذا مما تثيره الموحدة ويقع في حين الحق لأمكن أن يريد السب الذي هو بمعنى التقييد<sup>(١)</sup> للمذهب والرأى.

وقد يسمى ذلك في العرف سبا، ويقال في فرقة: إنها سبّت أخرى إذا سمع منهم أنهم أخطئوا في مذاهبتهم، وحادوا عن الصواب، وأكثروا من التشنيع عليهم؛ فمن الممكن أن يريد معاوية من سعد بقوله " «ما منعك أن تسب أبا تراب»<sup>(٢)</sup> ؟ أى تظهر للناس خطأه في رأيه، وأن رأينا وما نحن عليه أسد<sup>(٣)</sup> وأصوب.. هذا مما لا يمكن أحد أن يمنع من احتمال قوله له، وقد ذكرنا ما يمكن أن يحمل قوله عليه ورأيه فيه جميل في هذين الجوابين<sup>(٤)</sup>؛ فمثل هذا المعنى ينبغى أن يسلك فيما وقع في أمثال هذا.

قوله: «فبات الناس يدوكون ليلتهم»<sup>(٥)</sup>

أى: يخوضون يقال: الناس في دَوَكَةٍ. أى في اختلاط وخوض.

قوله صلى الله عليه وسلم: «وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»<sup>(٦)</sup> « فحث صلى الله عليه وسلم على كتاب الله تعالى ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتى. أذكركم الله في أهل بيتى» الحديث<sup>(٧)</sup>

قال أبو العباس ثعلب: ساءهما رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثقلين»<sup>(٨)</sup> لأن الأخذ

(١) هكذا في د، م. وفي ز ح: التقييد.

(٢) راجع (ما سبق من هذا الجزء صفحة ٥٧١).

(٣) هكذا في نسخة د، وفي م: أشد. وفي التونسية: أمثل، والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا في د. وفي ز: جميل أو غير جميل في هذين الجوابين.

(٥) يدوكون: هكذا في معظم النسخ والروايات. أى: يخوضون ويتحدثون.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٧٢).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٠٨)

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٠٨)

(٨) ثقلين: قال العلماء: لعظمهما وكبر شأنهما، وقيل: لثقل العمل بهما.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٠٨)

بهما والعمل بهما ثقیل. والعرب تقول لكل خطير نفيس: ثقل. فجعلهما ثقلين إعظاما لقدرهما وتفخيما لشأنهما.

قوله: «فأتيتهم في حشٍّ»<sup>(١)</sup> الحشُّ: بستان النخل، وفيه لغتان: ضم الحاء وفتحها. ويقال في جمعه: حُشان.

قال ابن الأنباري: والحش أيضا: مواضع الخلاء. وإنما سُمي مواضع الخلاء حشا لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين. قال أبو عيبس: والحاش: جماعة النخل وهو البستان أيضا.

### فضائل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

قال الشيخ: خرج مسلم في فضائل سعد رضي الله عنه قال حدثنا أبو كريب<sup>(٢)</sup> وإسحاق عن محمد بن بشر عن مسعر قال حدثنا ابن أبي عمر عن سفيان عن مسعر كلهم عن سعد بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>. قال بعضهم قال أبو مسعود الدمشقي: «<sup>(٤)</sup> هكذا رواه مسلم: حدثنا أبو بكر حدثنا<sup>(٥)</sup> وكيع<sup>(٦)</sup> وأسقط منه سفيان، وتوهم الناس أنه وكيع عن مسعر<sup>(٧)</sup>، وإنما رواه أبو بكر في المسند وفي المغازي، وغير موضع عن وكيع عن سفيان عن سعد.

قوله: «شَجَرُوا فاهَا»<sup>(٨)</sup> بعضاً، ثم أوجَرُوا شجرها. أي فتحوا. ويقال: وجَرَّتْهُ وأوجَرَتْهُ: إذا ألقيت الوجور في فيه وهو الدواء.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ١٨٧٧).

(٢) أبو كريب: عبد الرحمن بن كريب المعافري البصري قاضي تونس ورع ثقة ولي قضاء القيروان عام ١٣٢ هـ، واستمر إلى أن ثار عاصم بن جيل الصفري وزحف بجمع من البربر يريد القيروان؛ فخرج إليه أبو كريب في ألف من أهلها؛ فقتل أبو كريب وجميع من كان معه في واد على طريق تونس كان يسمى «وادي السراول» فسمى «وادي أبو كريب». راجع (طبقات علماء أفريقيا ٢٤٩، معالم الإيمان ١: ١٦٧ وهو فيه: «جيل بن كريب، ويقال: عبد الرحمن».

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٨٤).

(٤) أبو مسعود الدمشقي: راجع (صفحة ٦١٨).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٨٧٦).

(٦) وكيع: هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدى الرؤاسي أبو سفيان. من الحفاظ المتقين وأهل الفضل في الدين ممن رحل وكتب وجمع وصنف وحفظ وحدث وذاكر وبث. كان مولده سنة ١٢٩ هـ ومات بفيد في طريق مكة سنة ١٩٦ هـ.

راجع (طبقات الحفاظ ١٢٧، والجرح والتعديل ١: ٢١٩).

(٧) مسعر: هو مسعد بن كدام بن ظهير الهلالي العامري أبو سلمة مات سنة ١٥٥ هـ.

راجع (طبقات ابن سد ٦: ٣٦٤).

(٨) أي: فتحوه ثم صوبوا فيه الطعام، وإنما شجره بالعصا لثلا تطبقه فيمنع وصول الطعام جوفها. وهكذا صوابه: شجرها. وهكذا في جميع النسخ. قال القاضي: ويروى: شجرها، ومعناه: قيم من الأول. أي: أو سعوه وفتحوه. والشحو: التوسعة. ورابة شحو: واسعة الخطو ويقال:

أوجرة وجرة لغتان الأولى أفصح وأشهر. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٧٨).

## فضائل طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما

قوله: «ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق»<sup>(١)</sup> أى: دعاهم.

قال صاحب الأفعال: ندبتهم إلى الحرب والأمر. أى: وجهتهم إلى الشيء دعوتهم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «لكل نبي حوارى وحوارى الزبير»<sup>(٢)</sup> .. أى خاصتى والمفضل عندى: وناصرى.

قال الأزهرى<sup>(٣)</sup>: يقال: لِكُلِّ ناصرٍ نَبِيٍّ، حوارى تشبيها بحوارى عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم.

قال ابن الأنبارى: وحوارى عيسى هم المفضلون عنده وخاصته.. وقال الأزهرى: الحواريون هم خُلفاء الأنبياء عليهم السلام.. وتأويله الذين أخلصوا واتقوا من كل عيب.. والدقيق: الحوارى الذى سُبِكَ ونخل كأنه روجع فى اختياره مرة بعد أخرى.

قال ابن ولاد: حوارى الرجل خلصائه وخالصته، ورجل حوارى أى: نظيف، وسمى القصار حوارا<sup>(٤)</sup> لتنظيفه الثياب، قال الهروى<sup>(٥)</sup> ويسمى خبز الحوارى لأنه أشرف الخبز وأنقاه.

وقوله «فى أَطْمَ حَسَّانٍ»<sup>(٦)</sup>

(١) ندب؛ فانتدب: أى: دعاهم للجهاد وحرضهم عليه؛ فأجابه الزبير.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤١٥).

(٢) حوارى: قال القاضى: اختلف فى ضبطه فضبطه جماعة من المحققين بفتح الياء كمصرخى. وضبطه أكثرهم بكسرها.

والحوارى: الناصر. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤١٥).

(٣) الأزهرى محمد بن أحمد بن الأزهر الهروى أبو منصور. أحد الأئمة فى اللغة والأدب. مولده ونشأته فى هراة بخراسان.

نسبته إلى جده «الأزهر». عنى بالفقه فاشتهر به أولا، ثم غلب عليه التبجر فى العربية فرحل فى طلبها، وقصد القبائل وتوسع فى أخبارهم، ووقع فى أسار القرامطة، فكان مع فريق من هوازن «يتكلمون بطباعهم البدوية، ولا يكاد يوجد فى منطقهم لحن». كما قال فى مقدمة كتابه «تهذيب اللغة، خ» وقد نشر قسم منه فى مجلة: (العالم الشرقى). ومن كتبه «غريب الألفاظ» التى استعملها الفقهاء خ.

راجع (الوفيات ١: ٥٠١، ومجلة المجمع العلمى العربى ١: ٢٧٠، ثم ٢٢: ٥٠٢ - خ، وإرشاد الأريب ٦: ٢٩٧).

(٤) هكذا فى نسخ المعلم. وفى التونسية: يسمى القصار حواريا.

(٥) الهروى: راجع (ما سبق فى ١: ٦١ من هذا الكتاب).

(٦) أطم: الأطم: الحصن. وجعه أطام. كعنت وأعناق. قال القاضى: ويقال فى الجمع أيضا: إطام.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤١٦).

الأطم: بناء مرتفع وجمعه: آطام، ومنه الحديث: «حَتَّى تَوَارَتْ بِأَطَامِ الْمَدِينَةِ»<sup>(١)</sup> يعنى: أبْنَيْتُهَا الْمَرْتَفَعَةَ.

(وحراء) بالمد: جبل بمكة.

### فضائل الحسن والحسين رضى الله عنهما

وقوله صلى الله عليه وسلم: «أَتَمُّ لُكْعٍ»<sup>(٢)</sup> قال الهروى: سئل بلال بن جرير<sup>(٣)</sup> عن اللكع؛ فقال: هى فى لغتنا: الصغيرة. قال الأصمعى: «<sup>(٤)</sup> الأصل فى لكع من الملاكيع<sup>(٥)</sup> وهى التى تخرج مع السلى على الولد.

وفى حديث الحسن أنه قال لإنسان: يا لكع يريد: يا صغيرا<sup>(٦)</sup> فى العلم.

### فضائل أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم

قول عائشة رضى الله عنها: «وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ من شَعْرِ أَسْوَدَ» المرط: كساء. وجمعه مروط

والمرحل بالراء والحاء المهملتين - هو الموشى يسمى<sup>(٧)</sup> مرحلا، لأن عليه تصاوير الرجال. وجمعه المراحل، ويقال لها: المراحل - بالجيم أيضا.

### فضائل خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها

قوله عليه السلام: «وَبَشِّرْ خَدِيجَةَ بِبَيْتٍ فى الْجَنَّةِ من قَصَبٍ لا صَحْبَ فيه ولا نَصَبٍ»<sup>(٨)</sup>

قال الهروى فى قوله: «بَيْتٍ من قصب» هو فى هذا الحديث: لؤلؤ مجوف واسع كالقصر

(١) النهاية لابن الأثير: أطم).

(٢) لكع: المراد هنا الصغير، راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٢١)

(٣) بلال بن جرير: هو ولد جرير الشاعر المشهور وهو شاعر.

قال ابن قتيبة: وكان أفضل من جرير. توفى عام (٥٤٥هـ). راجع (الشعر والشعراء ١: ٤٣٥).

(٤) الأصمعى: راجع (صفحة ٥٩٢ هامش (٤) من هذا الجزء).

(٥) الملاكيع: هكذا فى د. وفى زح: الملاكيع.

(٦) هكذا فى نسختى د، وفى أحمد الثالث والتونسية، ح: يا صغير فى العلم. والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا فى د. وفى زح: سمي مرحلا والصواب ما أثبت.

(٨) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٣٢)

المنيف.. والصخب: الصوت المرتفع، وأيضا اختلاط الأصوات. والنصب: المشقة والعناء والتعب.. وفيه لغتان: نُصِبَ ونَصِب. مثل: حُزن وحَزن.

قال صاحب الأفعال: نصب الرجل - بفتح النون وكسر الصاد - أعما من التعب.

### فضائل عائشة رضى الله عنها

قوله صلى الله عليه وسلم: لعائشة: «جاءنى بك الملك فى سرقة من حرير»<sup>(١)</sup>  
قال أبو عبيد: هى الشقق لأنها هى البيض منها خاصة. الواحدة: سرقة، قال:  
وأحسبها فارسية. أصلها: سره. وهو<sup>(٢)</sup> الجيد. وأنشد غير أبى عبيد للعاج.  
وَسَجَّتْ لَوَامِغُ الْحُرُورِ      سَبَائِباً كَسَرَ الْحَرِيرِ<sup>(٣)</sup>  
وقوله: «فَأَشْخَصَ بَصَرُهُ»<sup>(٤)</sup> أى: رفعه.

### باب ذكر حديث أم زرع<sup>(٥)</sup>

قول عائشة رضى الله عنها: «جلسنا إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن ألا يكتمن من خبر أزواجهن شيئاً» الحديث بطوله.  
قال الشيخ: قول الأولى - من النسوة اللاتى اجتمعن وتعاقدن: ألا يكتمن من أخبار أزواجهن.. شيئاً «زوجى لحم جمل غث».  
نعنى المهزول على رأس جبل تصف قلة خيره وبعده مع القلة كالشئ فى قلة الجبل.  
الصعب لا ينال إلا بالمشقة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٣٨).

(٢) هكذا فى ز. ح. وفى د: هى.

(٣) راجع (الصحيح ٤: ١٤٩٦).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٨٩٤).

(٥) قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي فى كتابه (المبهمات): لا أعلم أبداً سُمى النسوة المذكورات فى حديث أم زرع إلا من الطريق الذى أذكره وهو غريب جداً: فذكره. وفيه أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو. واسم الثالثة حنى بنت نعب. والرابعة مهدي بنت أبى مرزومة. والخامسة كبشة، والسادسة هند. والسابعة حنى بنت علقمة، والثامنة بنت أوس بن عبد، والعاشر كبشة بنت الأرقم، والحادية عشر أم زرع بنت أكهل بن ساعد.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢١٢).

قال الخطابي<sup>(١)</sup> معنى البعد في هذا أن تكون قد وصفته بسوء الخلق والترفع لنفسه، والذهاب بها تيتها وكبرا. تريد: أنه مع قلة خيره ونزارته قد يتكبر على العشير فيجمع إلى منع الرفد الأذى وسوء الخلق.

قال أبو عبيد: وقولها: «لا سمين فينتقى» أي: يستخرج نقيه. والنقى: المخ. يقال: نقوت العظم ونقيته وأنقيته إذا استخرجت نقيه. ومن رواه فينتقل. أي ليس بسمين ينتقله الناس إلى بيوتهم يأكلونه، ولكنهم يزهّدون فيه.

قال الخطابي<sup>(٢)</sup>: تريد أنه ليس في جانبه ظرف فيحتمل سوء عشرته لذلك يقال: انتقلت الشيء أي: نقلته.

قال أبو عبيد: قول الثانية «أذكر عجره وبجره».

العجر أن يتعقد العصب أو العروق حتى تراها ناتئة من الجسد. والبجر نحوها إلا أنها في البطن خاصة، وواحدتها: بجرة. ومنه قيل: رجل أبجر. إذا كان عظيم البطن، وامرأة بجراء والجمع: بجر. ويقال: رجل أبجر. أي: ناتئ<sup>(٣)</sup> السرة عظيمها.

قال الهروي: قال ابن الأعرابي<sup>(٤)</sup>: العجرة نفخة في الظهر<sup>(٥)</sup> فإذا كانت في السرة فهي بجرة. ثم ينقلان إلى الهموم والأحزان.

قال الخطابي: أرادت بالعجر والبجر: عيوبه الباطنة وأسراره الكامنة.. وقال الأصمعي في قول علي رضي الله عنه «إلى الله أشكو عجري وبجري»<sup>(٦)</sup>. أي همومي وأحزاني.

قال أبو عبيد<sup>(٧)</sup>: قول الثالثة: «زوجي العَشَنَق»: هو انطويل. تقول: ليس عنده أكثر من طوله بلا نفع<sup>(٨)</sup> «إن ذكرت ما فيه من العيوب طلقني، وإن سكت تركني معلقة لا أيم ولا ذات بعل»<sup>(٩)</sup>. ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعْلَقَةِ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: هامش صفحة ١٨٩٦).

(٢) الخطابي: راجع (ما سبق من هذا الجزء صفحة ٤٧٦).

(٣) هكذا في زح. وفي د: إذا كان ناتئ.

(٤) ابن الأعرابي: راجع (ما سبق من هذا الجزء صفحة ٢٣٣).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: هامش صفحة ١٨٩٧).

(٦) راجع (النهاية لابن الأثير: بحر).

(٧) أبو عبيد: راجع (الجزء الأول ٤٠ وج ٥٢١:٢ من هذا الكتاب).

(٨) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: فلا نفع. ، الصواب ما أثبت.

(٩) هكذا في نسختي د، ز. وفي م، ح: ذات زوج، والمعنى واحد.

(١٠) سورة النساء آية: ١٢٩.

وقول الرابعة: «زوجي قليل تهامة».

تقول: ليس عنده أذى ولا مكروه، وإنما هذا<sup>(١)</sup> مثل؛ لأن الحر والبرد كلاهما فيه أذى إذا اشتد. وقولها: «ولا مخافة ولا سامة».

تقول: ليس عنده غائلة ولا شر أخافه ولا يسأمني فيمل صحبتي.

وقول<sup>(٢)</sup> الخامسة: «زوجي إن دخل فهد». تصفه بكثرة النوم والغفلة في منزله على وجه المدح له، وذلك أن الفهد كثير النوم. يقال: «أنوم من فهد»<sup>(٣)</sup>. والذي أرادت: أنه ليس يتفقد ما ذهب من ماله ولا يلتفت إلى جانب البيت وما فيه، فهو كأنه ساه عن ذلك. ومما يبينه قولها: «ولا يسأل عما عهد». تعني: عما كان عندي قبل ذلك... وقولها: «أسد».

تصفه بالشجاعة. تقول: إذا خرج إلى الناس ومباشرة الحرب ولقاء العدو وأسد فيها. يقال: أسد الرجل واستأسد بمعنى.

وقوله السادسة: «زوجي»<sup>(٤)</sup> «إن أكل لف وإن شرب اشتف».

اللف في المطعم: الإكثار منه مع التخليط من صنوفه، حتى لا يبقى منه شيئا. والاشتفاف في المشرب: أن يستقصى ما في الإناء ولا يستر شيئا، وإنما أخذ من الشفافة وهي: البقية في الإناء من الشراب؛ فإذا شربها صاحبها قيل: اشتفها.

وقولها: «ولا يولج الكف ليعلّم البث».

قال أبو عبيد: أحسبه كان بجسدها عيب أو داء تكتب به؛ لأن البث هو الحزن؛ فكان لا يدخل يده في ثوبها ليمس ذلك العيب فيشق عليها.. تصفه بالكرم

وقال الهروي: قال ابن الأعرابي:

هذا ذم لزوجها وإنما أرادت: وإن رقد التف في ناحية ولم يضاجعني؛ ليعلم ما عندي

(١) هكذا في نسختي د، ز وفي ح: هو مثل.

(٢) هكذا في ز، ح. وفي د: تقول.

(٣) يقال هذا، لأن الفهد أنوم الخلق.

راجع (مجمع الأمثال للميداني ص ٣٠٨).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٤: ١٥)



من محبتي لقربه قال: ولا بث هناك إلا محبتها الدنو من جبتها فسمت ذلك بثاً؛ لأن البث من جبتها يكون.

وقال أحمد أبو عبيد<sup>(١)</sup>: أرادت أنه لا يفقد أموري ومصالح أسابي، وهو كقولهم: ما أدخل يده في الأمر. أى. لم يفقده.

قال ابن الأنباري<sup>(٢)</sup>: رد ابن قتيبة<sup>(٣)</sup> على أبي عبيد تأويله لهذا الحرف. قال:

وكيف تمدحه بهذا وقد ذمته في صدر الكلام؟

قال ابن الأنباري: ولا حجة على أبي عبيد فيه؛ لأن النسوة كن تعاقدن ألا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً؛ فمنهن<sup>(٤)</sup> من كانت أمور زوجها كلها حسنة فوصفتها، ومنهن من كانت أمور زوجها كلها قبيحة فبينتها، ومنهن من كان بعض أمور زوجها حسنة وبعضها قبيحة فأخبرت به.

قال الشيخ: وإلى قول ابن الأعرابي وابن قتيبة ذهب الخطابي في تفسير هذا:

قال أبو عبيد: وقول السابعة «زوجي عيياء طباقاً»<sup>(٥)</sup>

العيياء - بالعين المهملة - هو الذي لا يضرب ولا يلحق من الإبل، وكذلك هو في الرجال. والطباقاء: العبي الأحمق القدم<sup>(٦)</sup> قال الخطابي: أصل الطباقاء ما قاله الأصمعي: وهو الذي أمره منطبق عليه. قال ابن ولاد: ويقال: فلان طباقاء إذا لم يكن صاحب غزو ولا سفر.

(١) في نسختي د، ز، قال: أحمد بن عبيد. والصواب ما أثبت.  
راجع (الجزء الأول صفحة ٤٠ و ٥٢١:٢ من هذا الكتاب).  
(٢) راجع - (ما سبق في الجزء الأول من هذا الكتاب صفحة ٦١).  
(٣) هو القتيبي أو ابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري راجع الأنساب للسمعاني، راجع (٢٤٦:١) من هذا الكتاب وج، ص ٤٧٥ من المعلم بفوائد مسلم ط. تونس.  
(٤) هكذا في د، وفي ز، ح: ومنهن.  
(٥) هكذا وقع في هذه الرواية: غيياء أو عيياء. وفي أكثر الروايات بالمعجمة، وأنكر أبو عبيد وغيره المعجمة وقالوا: الصواب المهملة. راجع (صحيح مسلم تحقّق عبد الباقي ٤ صفحة ١٨٩٨).  
(٦) القدم: من الناس العبي الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم.

قال والعيال<sup>(١)</sup> من الإبل الذى لا يحسن الضراب، ولا يقال ذلك للرجل.. وأما العيال<sup>(٢)</sup> فيقال فى الإبل والرجال، وهو الذى لا يحسن الضراب أيضا.

قال أبو عبيد: وقولها: «كل داء له داء»<sup>(٣)</sup> أى: كل شىء من أدواء الناس فهو فيه ومن أدوائه.

وقول الثامنة: «زوجه المس مس أرنب»، تصفه بحسن الخلق ولين الجانب كمن الأرنب إذا وضعت يدك على ظهرها.

قال: وفى قولها: «والريخ ريخ زرنب».

معنيان قد يمكن أن تريد طيب ريح جسده، ويمكن أن تريد طيب الثناء فى الناس وانتشاره فيهم كريح الزرنب<sup>(٤)</sup>، وهو نوع من أنواع الطيب معروف.

وقول التاسعة: «زوجه رفيع العماد».

تصفه بالشرف وسناء الذكر. وأصل العماد: عماد البيت. وجمعه عمد وهى العيدان التى تعتمد بها البيوت، وإنما هذا مثل تقول: إن بيته فى حسبه رفيع فى قومه.

وأما قولها: «طويل النجاد».

فإنها تصفه بامتداد القامة. والنجاد جمائل السيف فهو يحتاج إلى قدر ذلك من طوله، وهذا مما تمدح به الشعراء..

وقولها: «عظيم الرماد».

تصفه بالجلود وكثرة الضيافة من لحم الإبل وغيرها من اللحم؛ فإذا فعل ذلك عظمت ناره وكثر وقودها، فيكون الرماد فى الكثرة على قدر ذلك.

قال الخطابي: قد يكون إيقاد النار لمعالجة<sup>(٥)</sup> الطعام، واشتواء اللحم ليطعمه<sup>(٦)</sup>

(١) هكذا فى د. وفى ز: و. والعياء. وفى م والتونسية: والعيال.

(٢) هكذا فى نسختي د، ز.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عهد الباقي ٤: صفحة ١٨٩٨).

(٤) زرنب: شجرة خشبية خشبها متين قيم. أورالها سامة للمواشى.

راجع (قاموس النباتات - تأليف حسين البابل سنة ١٩٤٩ م).

(٥) هكذا فى د. وفى ز: معالجة الطعام.

(٦) هكذا فى د. وفى ز: ليطعمه الأضياف وهو تصحيف.

الأضياف كرماً، وأمدح له أن تكون ناره لا تطفأ ليلاً ليهتدى بها الضيفان؛ فيكثر غشيانهم إليه، والأجواد يطعمون ويعظمون النيران في ظلم الليل ويوقدون على التلال ومشارف الأرض ويرفعون على الأيدي الأقباس<sup>(١)</sup> لتهدى بسنائها الأضياف.

قال أبو عبيد: وقول العاشرة: «زوجى مالك»<sup>(٢)</sup> الحديث تقول: إنه لا يوجه إليه يسرحن نهارة إلا قليلاً، ولكنهن يتركن بفنائهن؛ فإن نزل به ضيف<sup>(٣)</sup> لم تكن الإبل غائبة عنه ولكنها بحضرته فيقره من ألبانها ولحومها. والمزهر: العود الذي يضرب به. أرادت: أن زوجها قد عود إليه إذا نزل به الضيفان أن ينحدر لهم ويسقيهم الشراب ويأتيهم بالمعازف؛ فإذا سمعت الإبل ذلك الصوت علمن أنهم منحورات؛ فذلك قولها: أيقن أنهم هوالك.

قال أبو عبيد: وقول الحادية عشر: «أناس من حُلَى أذنى»<sup>(٤)</sup>

تريد: حلاني قرطه وشُوفاً تنوس بأذنى. والنوس: الحركة من كل شيء متدل.. يقال: منه: ناس ينوس نوساً، وأناسه غيره إناسة.

قال ابن الكلبي: <sup>(٥)</sup> إنما سمي ملك اليمن: ذا نواس لضفيرتين كانتا له تنوسان على عاتقه.

وقولها: «وملاً من شحم عَصْدَى».

لم ترد العضد خاصة، وإنما أرادت الجسد كله تقول: إنما <sup>(٦)</sup> أسمنني بإحسانه إلى، فإذا سمئت العضد سمن سائر الجسد..

وقولها: «وبجحنى»<sup>(٧)</sup> فبجحت

(١) هكذا في د. وفي زاح: الأقباص. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢١٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٤٨).

(٣) هكذا في د. وفي ز: الضيف.

(٤) الحل: بضم الحاء، كسرهما، لغتان مشهورتان.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٨٩٩).

(٥) ابن الكلبي: هو أبو المنذر هشام بن أبي نصر محمد الكلبي النسابة الكوفي.. كان من أعلم الناس بعلم الأنساب، وله كتاب الجوهرة في النسب، وهو من محاسن الكتب. توفي سنة ٢٠٤ هـ.

راجع (الوفيات ٦: ٨٢).

(٦) هكذا في ز. وفي د، ح: إنه أسمنني.

(٧) بجحنى: بتشديد الجيم. وفي: بجحنى فبجحت. بكسر الجيم وفتحها لغتان مشهورتان، أفصحها الكسر، قال

الجوهري: الفتح لغة ضعيفة ومعناه: فرحنى ففرحت.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢١٧).

أى: فرحنى ففرحت وقال ابن الأنبارى: معناه: عظمتى فعظمت عند نفسى. يقال: فلان يتبجح بكذا، أى: يتعظم ويترفع ويفخر قال: ومنه قول الشعر:

وما الفقر من أرض العشيرة ساقنا إليك ولكننا بقرباك نبجح<sup>(١)</sup>  
أى: نفخرونتعظم بقربابتنا منك.

قال أبو عبيد: وقولها: «وجدنى فى أهل غنيمة بشق».

تعنى: أن أهلها كانوا أصحاب غنم<sup>(٢)</sup> ليسوا أصحاب خيل ولا إبل؛ لأن الصهيل أصوات الخيل. والأطيط أصوات الإبل وحنينها قال وقد يكون الأطيط أيضا غير صوت الإبل.

واحتج بحديث عتبة بن غزوان: <sup>(٣)</sup> «ليأتين على باب الجنة وقت له فيه أطيط»<sup>(٤)</sup> أى: صوت بالزحام. قال: وشق: موضع.  
وقولها: «ودائس ومنق»<sup>(٥)</sup>

تريد: أنهم أصحاب زرع فهم يدوسونه إذا حصد، وينقون من خلط وزؤان ونحو ذلك.

وقولها: «أقول فلا أقبح».

تقول: لا يقبح على قولى: يقبل منى.

وقولها: «وأشرب فأنتقمح»<sup>(٦)</sup>

(١) هذا البيت للرأى: وهو حصين بن معاوية من بنى نضير.

راجع (التاج ٦: ٢٩٨. والخزانة ١: ٥٠٤).

(٢) هكذا فى نسخة دوز. وفى ح: عثم.

(٣) عتبة بن غزوان: هو جابر بن وهيب المازنى أبو عبد الله.. يدري جليل له أربعة أحاديث. انفرد له مسلم بحديث..

أسلم بعد سنة رجال فهو سابع سبعة فى الإسلام.. وهو الذى اختط البصرة فى مدة عمر بن الخطاب توفى سنة ١٧ هـ

راجع (أسد الغابة ٣: ٣٦٣ وتهذيب التهذيب ٧: ١٠٠).

(٤) راجع (النهاية لابن الأثير أطل).

(٥) دائس: هو الذى يدوس الزرع فى ييدره، قال الهروى وغيره:

يقال: داس الطعام: درسه

منق: من نقى الطعام ينقه، أى: يخرج منه من نبتة وقشوره.

والمقصود: أنه صاحب زرع يدوسه وينقه.

راجع (صحيح مسلم تحفى عبد الباقي ٤: ١٨٩٩).

(٦) فأنتقمح: قال القاضى: هكذا فى جميع نسخ مسلم. قال ولم يرو فى صحيح البخارى ومسلم إلا بالنون. قال البخارى:

قال بعضهم: فأنتقمح. بالميم. قال: وهو أصح:

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٩٠٠).

التقمح في الشرب مأخوذ من الناقة المقامح.<sup>(١)</sup>

قال الأصمعي:<sup>(٢)</sup> وهى التى ترد الحوض فلا تشرب.. قال أبو عبيد: وأحسب قولها: «فأتقمح» أى أروى حتى أذع الشراب من شدة الرى.. قال ولا أراها قالت هذا إلا من عزة الماء عندهم.

وقال: وبعض الناس يروى هذا الحرف: «فأتقنح - بالنون - ولا أعرف هذا الحرف ولا أرى المحفوظ إلا بالميم.

قال أبو عبيد: العكوم:<sup>(٣)</sup> الأحمال والأعدال التى فيها الأوعية من طرف الأطعمة والمتاع.. واحدها: عكم، ورداح: عظام كثيرة الحشو. ومنه قيل للمرأة إذا كانت عظيمة الأكفال: رдах، وللكتيبة إذا عظمت: رдах.

قولها: «كمسل الشطبة»<sup>(٤)</sup> الشطبة: أصلها ما شطب من جريد النخل وهو سفعه، وذلك أنه يشقق منه قضبان ورقاق تنسج منها<sup>(٥)</sup> الحصر؛ فأخبرت المرأة أنه مهفهب ضرب اللحم. شبهته بتلك الشطبة. وهذا مما يمدح به الرجل.

وقولها: «تشبعه ذراع الجفرة».

الجفرة: الأنثى من أولاد المعز<sup>(٦)</sup> والذكر: جفر. والعرب تمدح بقله الطعم والشرب.

وقولها: «لا تبث حديثنا تبيثا».

معناه: لا تشيعه ولا تظهره. ويروى: لا تنث - بالنون - معناه: قريب من الأول. أى: لا تظهر سرنا.

وقولها: «ولا تنقث ميرتنا تنقيثا».

- (١) هكذا في زح. وفي د: القمح.
- (٢) الأصمعي: عبدالله بن قريب بن علي ١٢٢ هـ - ٧٤٠ / ٢١٦ هـ - ٨١ م راوية العرب، وأحد أئمة العلم ببالغة والشعر والبلدان نسبته إلى جده أصمعي، ولد وتولى بالبصرة راجع (الأعلام للزركلي ١٦٤: ٤).
- (٣) هكذا في د، ح. وفي ز: العكومة.
- (٤) كمل الشطبة: مرادها. أنها مهفهب خفيف اللحم كالشطبة، وهو مما يمدح به الرجل والمسل: مصدر بمعنى المسلول. أى: ما سئل من قشره.
- راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٠١).
- (٥) هكذا في د. وفي زح: منه
- (٦) هكذا في د. وفي زح: الغنم.

تعنى الطعام لا تأخذه فتذهب به، تصفه<sup>(١)</sup> بالأمانة. والتنقيث: الإسراع بالتبدير.  
وقولها: «لا تملأ بيتنا تعشيشا».

قال الخطابي: <sup>(٢)</sup> لم يفسره أبو عبيد، والتعشيش — بالعين غير معجمة — مأخوذ من قولهم: عَشَّش الخبز إذا فسد يعنى: أنها تحسن مراعاة الطعام والمخبوز.  
قال أبو عبيد: والأوطاب أسقية اللبن. واحدها: وطب.  
وقولها: «يلعبان تحت خصرها برمانتين».

تعنى: أنها ذات كفل عظيم فإذا استلقت<sup>(٣)</sup> نثأ<sup>(٤)</sup> الكفل بها من الأرض حتى تصير تحت<sup>(٥)</sup> خصرها فجوة يجرى فيها الرمان.

والشرى: تعنى به الفرس أنه يستشرى في سيره. أى: يلح ويمضى بلا فتور ولا انكسار.<sup>(٦)</sup> والخطي: الرمح. يقال له ذلك لأنه يأتي من بلاد ناحية البحرين يقال لها: الخطط.. والثرى: الكثير المال وغيره، ومنه: الثروة في المال وهو الوفور والكثرة فيه.

قال بعضهم: فيه من العلم حسن العشرة مع الأهل، واستحباب محادثتهم بها. لا إثم فيه..

(١) هكذا في د. وفي ز: تصفها، والصواب ما أثبت.

(٢) الخطابي: وهو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب أبو سليمان الخطابي البستي. قيل إنه منسوب إلى جده خطاب. وقيل: إلى خطاب أبي عمر بن الخطاب فإنه قىل: إنه من ذرية زيد بن الخطاب والله أعلم.. روى عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، وإسماعيل بن محمد الصغار، ومحمد بن يعقوب الأصم وغيرهم.. روى عنه أبو نصر محمد بن أحمد البليخي، وعبد الغفار بن محمد الفارس وآخرون.. وتفقه على القفال الشاشي وأبي علي بن أبي هريرة وغيرهما.. وصنف التصانيف المفيدة:

«معالم السنن و- غريب الحديث، وشرح الأسماء الحسنی. والغنية عن الكلام. وكتاب العزلة، وغير ذلك. وكان رأسا في العربية والأدب والغريب والحديث والفقه وله شعر جيد ومنه:

ومبا غربة الإنسان في شقة النوى ولكنهما واللسه في عدم الشكل  
وإنى غريب بين بست وأهلها وإن كسان فيها أرتسى وكسدا أهلي  
وسكن نيسابور مدة ثم انتقل إلى بست فتوفى بها في شهر ربيع الآخر سنة ثمان ولها نين وثلاثة.

راجع (طرح التثريب في شرح التثريب للعراقي ٤: ١).

(٣) هكذا في نسختي د، وفي (م): استقلت والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا في ز وفي د: شيء، والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا في ز ح. وفي د. نحو خصرها، والمعنى واحد.

(٦) هكذا في د، ح. وفي ز: ويمضى بالفتور والانكسار. والصواب ما أثبت.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٩٠١).

وفيه أن بعضهن قد ذكرن عيوب أزواجهن فلم يكن ذلك غيبة إذ كانوا لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم، وإنما الغيبة أن يقصد الأعيان من الناس فيذكروا بها يكرهون من القول ويتأذون به.

قال الشيخ: وإنما يفتقر عندى إلى الاعتذار عن هذا لو كان صلى الله عليه وسلم سمع امرأة تغتاب زوجها من غير أن تسميه فأقرها على ذلك.

فأما حكاية عائشة - رضى الله عنها - عن نساء مجهولات لا يدري من هن في العالم ولن يحاضرات ينكر عليهن، فلا يكون حجة على جواز ذلك، وحالها في ذلك كحال من قال: في العالم من يعصى الله عز وجل ومن يسرق فإن ذلك لا يكون غيبة لرجل معين، وهذا يغنى عن الاعتذار الذى حكيناه عن بعضهم.. لكن المسألة لو نزلت ووصفت امرأة زوجها بها هو غيبة وهو معروف عند السامعين<sup>(١)</sup> فإن ذلك ممنوع، ولا فرق بين قولها: فلان بن فلان من صفته كذا وكذا. أو زوجى من صفته كذا وكذا وهو معروف؛ لكن لو كان مجهولا ومن لا يعرف بعد البحث عنه، فهذا الذى لا حرج فيه على رأى بعضهم الذى قدمناه، وكأنه يتنزل عنده منزلة من قال: في العالم من يعصى ويسرق، ولتنظر فيما قال مجال.

## [باب من فضائل أبى بن كعب وجماعة من الأنصار رضى الله عنهم]

ذكر مسلم قول أنس «جَمَعَ القرآنَ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة كلهم من الأنصار: معاذ بن جبل، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو زيد<sup>(٢)</sup> أحد عمومة أنس».

قال الشيخ: هذا الحديث مما ذكره بعض الملحدة في مطاعنها وحاولت بذلك القدح

(١) هكذا في نسخة ديوان (ج). وفي التوثيقية: معروف عند النساء. وفي (م): معروف عند الناس.

(٢) قال قتادة: قلت لأنس: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتى، وأبو زيد: هو سعيد بن عبيد بن النعمان الأوسى من بنى عيمرو ابن عوف. يدري يعرف بسعد القيازي، استشهد بالقادسية سنة خمس. قال ابن عبد البر: هذا هو قول أهل الكوفة. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: هامش صفحة ١٩ وما بعدها)

في الثقة بنقل القرآن ولا مستروح لها في ذلك؛ لأننا لو سلمنا أن الأمر كما ظنوه: أنه<sup>(١)</sup> لم يكمل القرآن سوى أربعة؛ فإنه قد حفظ جميع أجزائه مئون لا يحصون.

وأما من شرط كونه متواترا أن يحفظ الكل الكل، بل الشيء الكثير إذا روى (كل)<sup>(٢)</sup> جزء منه خلق كثير علم ضرورة وحصل متواترا.. ولو أن «قفا نبكى» روى كل بيت منها مائة رجل. مثلا لم يحفظ كل مائة سوى البيت الذي روته لكانت متواترة؛ فهذا الجواب عن قدحهم.

وأما الجواب عن سؤال من سأل عن وجه الحديث من الإسلاميين فإنه يقال له: قد علم ضرورة من تدين الصحابة — رضى الله عنهم — ومبادرتهم إلى الطاعات والقرب التي هي أدنى منزلة من حفظ القرآن ما يعلم منه أنه محال مع كثرتهم ألا يحفظه منهم إلا أربعة، كيف ونحن نرى أهل عصرنا يحفظه منهم ألوف لا تحصى مع نقص رغبتهم في الخير عن رغبة الصحابة رضى الله عنهم. فكيف بالصحابة على جلالة أقدارهم؟.. هذا معلوم بالعادة.

ووجه ثان: وهو أنا نعلم أن القرآن كان عندهم من البلاغة بحيث هو، وكان الكافرون في الجاهلية يعجبون من بلاغته ويحارون فيها حتى ينسبون تارة إلى السحر وتارة إلى أساطير الأولين، ونحن نعلم من عادة العرب شدة حرصها على الكلام البليغ وتحفظها له ولم يكن لها شغل ولا صنعة سوى ذلك؛ فلو لم يكن للصحابة باعث على حفظ القرآن سوى هذا الذي ذكرناه لكان من أدل الدلائل على أن الخبر ليس على ظاهره؛ فإذا ثبت بهاتين العادتين: أن الخبر متأول وثبت ذلك أيضا بطريقة أخرى، وهي ما نقله أهل السيرة وذكره أهل الأخبار من كثرة الحافظين له في زمان<sup>(٤)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد عددنا من جفّظ منهم<sup>(٥)</sup> وسمينا نحو خمسة عشر صاحباً ممن نقل عنه حفظ جميع القرآن في كتابنا المترجم بقطع لسان التايح في المترجم بالواضح وهو كتاب تقصينا فيه كلام رجل (وأظنه من صقلية)<sup>(٦)</sup> وصفه نفسه بأنه كان من علماء المسلمين، ثم ارتد

(١) هكذا في د.ج. وفي ز: وأنه.

(٢) العبارة مثبتة من (ج).

(٣) هكذا في د. وفي ز: فلو لم يكن.

(٤) هكذا في ز.ج. وفي د: زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) هكذا في ح. وفي نسختي د.ز: من جفّظنا منهم والصواب ما أثبت.

(٦) هو كتاب للمازري وهو غير معروف في فهراس الكتب وقد سماه المازري بـ (الواضح في قطع لسان التايح) وما بين المعرفتين راجعها في (ج ١: ٨ من هذا الكتاب).



وأخذ يلفق قوادح في الإسلام (ويطعن في زعمه على القرآن وطرق جمعه)<sup>(١)</sup> فتقصينا أقواله في هذا الكتاب. وأشبعنا القول في هذه المسألة وبسطناه في أوراق؛ فمن أراد مطالعته فليقف عليه هناك، وقد أشرنا فيه إلى تأويلات لهذا الخبر.

وذكرنا اضطراب الرواة في هذا المعنى؛ فمنهم من زاد في هذا العدد، ومنهم من نقص عنه، ومنهم من أنكر أن يجمعه أحد، وأنه قد يتأول على أن المراد به لم يجمعه بجميع قراءاته السبع وفقهه وأحكامه والمنسوخ منه سوى أربعة.

ويحتمل أيضا أن يراد به أنه لم يذكر أحد عن نفسه أنه أكمله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سوى هؤلاء الأربعة؛ لأن من أكمله سواهم كان يتوقع نزول القرآن مادام صلى الله عليه وسلم حيا؛ فقد لا يستجيز النطق بأنه أكمله واستجازه هؤلاء<sup>(٢)</sup> ومرادهم: أنهم أكملوا الحاصل منه.

ويحتمل أيضا أن يكون من سواهم لم ينطق بإكمال خوفه من المراءآت به واحتياطا على النيات كما يفعل الصالحون في كثير من العبادات، وأظهر هؤلاء الأربعة ذلك؛ لأنهم آمنوا على أنفسهم، أو لرأى اقتضى ذلك عندهم.

وكيف يعرف النقلة أنه لم يكمله سوى أربعة، وكيف تتصور الإحاطة بهذا وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متفرقون<sup>(٣)</sup> في البلاد، وهذا لا يتصور حتى يلقي الناقل كل رجل منهم فيخبره عن نفسه: أنه لم يكمل القرآن. وهذا بعيد تصوره في العادة. كيف وقد نقل الرواة إكمال بعض النساء لقراءته؟

وقد اشتهر حديث عائشة رضی الله عنها وقولها: «كنت جارية حديثة السن لا أقرأ كثيرا من القرآن»، ولم يذكر في هؤلاء الأربعة أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضی الله عنهما. وكيف يظن بهذين اللذين هما أفضل الصحابة أنهما لم يحفظاه وحفظه من سواهما؟ وهذا كله يؤكد<sup>(٤)</sup> ما قلناه:

على أن الذي رواه مسلم ليس بنص (جلي)<sup>(٥)</sup> فيما أراده القادح، وذلك أنه قصارى ما

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج ١ : ١٩ من هذا الكتاب).

(٢) هكذا في نسختي د، ز - م. في ح: بأنه أكمله وأكمله هؤلاء.

(٣) هكذا في نسختي د، ز (م) في (ح): متفرقون والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا في نسختي د، ز (ح). وفي (م): يوجب. والمعني واحد.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (زح)

ذكر: أن أنسا قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة كلهم من الأنصار<sup>(١)</sup> فقد يكون المراد أنى لا أعلم سوى هؤلاء الأربعة، ولا يلزمه أن يعلم كل الحافظين لكتاب الله تعالى، أو يكون أراد: من أكمله من الأنصار، وإن كان قد أكمله من المهاجرين خلق كثير؛ فإذا كان في الخبر هذه الطرائق الكثيرة، التى أوضحناها لم يبق فيه للخصم<sup>(٢)</sup> تعلق.

قوله صلى الله عليه وسلم لأبى رضى الله عنه «إن الله قد أمرنى أن أقرأ عليك» الحديث.<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ: يحمل هذا الحديث على أن الله سبحانه أمره أن يقرأ عليه ليعلمه لا ليتعلم منه. وقد يعلم المعلم القرآن، ويروى المحدث الحديث.

إما بقراءته على المتعلم وتكرير ذلك عليه حتى يضبطه وهو أصل التعليم أو بقراءة المتعلم عليه، وهى الحالة الثانية فى التعليم التى تكون للضبط، أو اختبار حال المتعلم، أو يكون المراد: أن الله عز وجل أمره بالقراءة عليه ليعلمه رتبة القراءة ومواضع المواقف وصيغة<sup>(٤)</sup> النغم؛ فإن نغمات القرآن على أسلوب ونظام قد ألفه أهل الشرع وقرؤوه عليه يخالف ما سواها من النغم المستعملة فيما سواه، ولكل ضرب من النغم تأثير فى النفس تختص به. وإلى هذا أشار بعض أهل العلم فى تأويل هذا الحديث.

## [باب من فضائل سعد بن معاذ رضى الله عنه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اهتز<sup>(٥)</sup> عرش الرحمن لموت سعد»<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٩: ١٦).

(٢) هكذا فى زراح. وفى النسختين د: ز: لم يبق للخصم.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٩١٥).

(٤) هكذا فى نسختي د، ز (ح). وفى (م): وصنعة النغم.

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: هز).

(٦) اختلف العلماء فى تأويله، فقالت طائفة: هو على ظاهره، واهتزاز العرش فرحاً بقدوم روح سعد، وجعل الله تعالى فى العرش تمييزاً حصل به هذا ولا مانع منه، كما قال تعالى: (وإن منها لما يهبط من خشية). وهذا لقول: هو ظاهر الحديث وهو المختار.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ هامش صفحة ٢٢)

وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصارى مات بالمدينة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم بعد قريظة.

راجع (تاريخ الثقات ١٤٦: ٣ والإصابة ٣٧: ٢)

قال الشيخ: ذهب بعض أهل العلم إلى إجراء هذا الحديث على حقيقته، وزعم أن العرش تحرك لموته.

وهذا الذى قاله لا ننكره من ناحية العقل، لأن العرش جسم من الأجسام يقبل الحركة والسكون، ولكنه لا يجعل المراد به<sup>(١)</sup> من تفضيل سعد إلا أن يقول؛ بأن حركة العرش علم على فضله عند الله عز وجل، وأن الله سبحانه يحركه على عظمة إشعاراً للملائكة بفضل هذا الميت فيصح.

وحمله بض أهل العلم: على أن المراد به حملة العرش. وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: (وسئل القرية)<sup>(٢)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم في أحد: هذا «جبل يُحْبَّبُنَا وَنُحِبُّهُ»<sup>(٣)</sup>. والمراد بهذين: الأهل، ويكون الاهتزاز بمعنى: الاستبشار والقبول.. والعرب تقول فلان يهتز للمكارم ولا تعنى: اضطراب جسمه، وإنما تعنى ارتياحه إليها وقبوله عليها، وذلك مشهور في الأشعار.

وقد قال بعض أهل العلم: إن المراد بذلك السرير الذى حمل عليه سعد وسمى ذلك عرشاً، وما أرى هؤلاء تأولوا هذا إلا على ما وقع في بعض الروايات: «اهتز العرش بحذف اسم: الرحمن»<sup>(٤)</sup> جلت قدرته.. وأما مع ذكر اسمه سبحانه وتعالى كما رواه مسلم فيبعد هذا التأويل.

## [باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضى الله عنها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «أَسْرَعُكُمْ لِحَاقِ ابْنِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا»<sup>(٥)</sup>.

قال الهروي: <sup>(٦)</sup> يقال فلان طويل اليد وطويل الباع. إذا كان سمحاً جواداً. وفي ضده: قصير اليد والباع، وجعد الكف، وجعد الأنامل.

(١) هكذا في د، ح. وفي ز: المراد له. والصواب ما أثبت.

(٢) سورة يوسف آية: ٨٢.

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير: حبيب).

(٤) هكذا ذكر في نسختي د، ز، (م) وفي (ح): في بعض الروايات بحذف اسم الرحمن، وفي التونسية: اهتز عرش الرحمن.

راجع ما سبق في ص ٦٠٤ من هذا الجزء من الكتاب.

(٥) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٩٠٧).

## [باب فضائل أم سليم<sup>(١)</sup> وأم أنس بن مالك<sup>(٢)</sup> وبلال<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فَسَمِعْتُ خَشْفَةً»<sup>(٤)</sup>

قال أبو عبيد: الخشفة: الصوت ليس بالشديد. يقال: خشف يخشف خشفا. إذا سمعت له صوتا أو حركة.

وقال شمر<sup>(٥)</sup>: يقال: خَشْفَةٌ وَخَشْفَةٌ.

وقال الفراء: الخَشْفَةُ: الصوت الواحد. والخَشْفَةُ: الحركة إذا وقع السيف على اللحم. وقوله عليه السلام: «ثم سمعت خشخشة»<sup>(٦)</sup> أى: حركة.

قال الهروي في حديث علي وفاطمة رضي الله عنهما: «دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحشخشنا»<sup>(٧)</sup> أى: تحركنا..

## [باب من فضائل أبي طلحة الأنصاري<sup>(٨)</sup> رضي الله عنه]

قوله: «فصأفته ومعه ميسم»<sup>(٩)</sup> الميسم: ما يوسم به البعير. والسمة: العلامة. ومنه

(١) أم سليم بنت ملحان: واسم ملحان مالك بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب. راجع (الطبقات ٨: ٤٢٤، والإصابة ٤: ٤٦١).

(٢) أم أنس بن مالك.

(٣) بلال بن حمزة المؤذن: حمزة أمه وأبوه رباح.

راجع (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح توثيق وتحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) صفحة ٥٦٦ ط. دار الكتب ١٩٧٤ م

(٤) خشفة: هى: حركة المشى وصوته. وقال أيضا: خشفة بفتح الشين.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٠٨).

(٥) شمر بن حدويه الهروي اللغوى - بفتح الشين وكسر الميم ككتف. وقال الصاغاني: والعامية تقول: شمر. راجع (التاج للزبيدي).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: ٢٤٥٧).

(٧) راجع (النهاية لابن الأثير: خشف).

(٨) أبو طلحة الأنصاري زيد بن سهل بن الأسود زوج أم أنس بن مالك.. كان ممن شهد بدرًا وجوامع المشاهد، وكان من فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم. مات بالمدينة سنة ٣٤ هـ وصلى عليه عثمان بن عفان.

راجع (الإصابة ١: ٥٦٦).

(٩) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩٠٩).

قوله عز وجل: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾<sup>(١)</sup> أى: سنجعل على أنفه سوادا يوم القيامة يعرف به.. وقيل: عبّر عن الوجه بالخرطوم؛ لأنه منه. والمعنى: سنسود وجهه. والخرطوم من الإنسان: الأنف ومن السباع موضع الشفة.

## [باب من فضائل عبد الله بن مسعود<sup>(٢)</sup> رضى الله عنه]

قوله: «قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم: بضعا وسبعين سورة»<sup>(٣)</sup> البضع والبطعة واحد.. ومعناها: القطعة من العدد. قال ابن السكيت:<sup>(٤)</sup> البِضْع والبِطْع لغتان بمعنى واحد في العدد - بكسر الباء وبفتحها - وقال الهروي: العرب تستعمل البضع فيما بين الثلاث إلى التسع.. وقال ابن الأنباري: قال قتادة: البضع يكون بين الثلاث والتسع<sup>(٥)</sup> والعشر. وقال أبو عبيدة:<sup>(٦)</sup> البضع ما بين الثلاث والخمس.. وحكى عنه غير ابن الأنباري: البضع من الواحد إلى الأربعة<sup>(٧)</sup> قال ابن الأنباري:<sup>(٨)</sup> وقال الأخفش: البضع من واحد إلى عشرة.. وقال الفراء: البضع ما دون العشرة. قال غير ابن الأنباري: قال ابن عباس: البضع من الثلاث إلى العشرة وقال مجاهد: من الثلاث إلى السبع.

وحكى ابن الأنباري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر رضى الله عنه لما نزلت ﴿سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سنين﴾<sup>(٩)</sup> البِضْع: ما بين السبع والتسع. وقال ابن سلام في التفسير: فلما مضت سبع سنين ظهرت الروم على فارس.

(١) سورة القلم آية: ١٦.

(٢) عبد الله بن مسعدة بن مسعود الفزاري من كبار القواد في العصر الأموي؛ يلقبه المؤرخون بصاحب الجيوش، لأنه كان يؤمر على الجيوش في غزو الروم أيام معاوية.. تربى في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم كان عند علي واستماله معاوية، فصار من أشد الناس علي على.

وغزا الروم سنة ٤٩ هـ. ثم كان على جند دمشق بعد واقعة الحرة سنة ٦٣ هـ. وعاش إلى خلافة مروان. راجع (الأعلام للزركلي ٢٧٩: ٤).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٦).

(٤) ابن السكيت: راجع (٤٤: ١) من هذا الكتاب.

(٥) هكذا في زح. وفي د: البضع بين الثلاث والتسع.

(٦) هكذا في نسختي د، ز. (ح). وفي م: قال أبو عبيدة.

(٧) هكذا في زح. وفي د: من الواحدة إلى الأربع.

(٨) ابن الأنباري. راجع (٥٢٨: ٢) من هذا الجزء من الكتاب.

(٩) سورة الروم آية ٣ و٢.

قال ابن الأنباري: ويقال: في عدد المؤنث بضع، وفي عدة المذكر: <sup>(١)</sup> بضعة؛ فمجره مجرى خمس وخمسة، وست وستة.

قال: وأما البضعة من اللحم فمفتوحة الباء - وجمعها: بضع وبضع.. قال الهروي: والبضاعة: القطعة من المال يتجر فيها <sup>(٢)</sup> يقال: بضعت الشيء. أى: قطعت.  
قال الزجاجي: <sup>(٣)</sup> البضائع: قطع الأموال. مشتق من البضع وهو القطع.  
قوله «فكنا حيناً» <sup>(٤)</sup>.

الحين: اسم كالوقت يصلح لجميع لأزمان كلها طالت أو قصرت. وقال ابن عرفة: الحين: القطعة من الدهر كالساعة <sup>(٥)</sup> فما فوقها.

## [باب من فضائل أبي دجاجة سماك بن خرشة رضى الله عنه]

قوله: «فأحجم القوم» <sup>(٦)</sup>  
أى: تأخروا. يقال: أحجمت عن الأمر. إذا تأخرت عنه.

## [باب من فضائل أبي ذر رضى الله عنه]

قوله: «فثنا علينا الذى قيل له».  
أى: أشاعة. يقال: ثنوت الحديث أنثوه إذا أذعته وأشعته.  
قوله: «فقرَّبنا صرْمتنا».

- 
- (١) هكذا في ز، ح. وفي د: وفي عدد المذكر.  
(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: بها.  
(٣) الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي البغدادي، لزم الزجاج فنسب إليه، وهو صاحب الجمل: الكتاب المشهور في النحو توفي (٣٣٩).  
راجع (البغية: ٧٧: ٢).  
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٩١١).  
(٥) هكذا في د. وفي ز: الحين وقت من الدهر كالساعة.  
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٩١٧).  
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٧٣).

الصُّرْمَةُ: القطعة من الإبل وصاحبها: مصرم. وقد تكون الصرمة في غير هذا القطعة من النخل. قال ابن السكيت: والصرم أبيات مجتمعة.

وقوله: «تأفرأنيس»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد: في هذا الحديث: المنافرة: أن يفتخر الرجلان كل واحد منهما على صاحبه، ثم يحكما بينهما رجلا. وقل غيره: المنافرة: المحاكمة: تنافرنا إلى فلان. تحاكمنا أينا أعز نفرا وأخير.

وقوله: «كأني خفاء»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبيد: الخفاء - ممدود - وهو الغطاء وكل شيء غطيناه بشيء من كساء أو ثوب أو غيره فذلك الغطاء هو خفاء. وجمعه: أخفية.

وقوله: «فراث على»<sup>(٣)</sup>.

أى: أبطأ وهو راث أى: مُبطيء محتبس.

وقوله: «على أقرأ الشعر»<sup>(٤)</sup>.

أى: على طرقة وأنواعه واحدها: قرء. وهذا الشعر على قرء هذا، أى: على طريقته.

وقوله: «ليلة قمرأ إضحيان»<sup>(٥)</sup>.

أى: مضيئة.. حكى ابن عاصم<sup>(٦)</sup> في كتاب الأنواء يقال قمر إضحيان، وليلة إضحيان. إذا كانت مضيئة بالقمر، وإضحيانة وضحياته.

قال الهروي: وضحياء أيضا، ويوم ضحيان.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩١٩).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩١٩).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩١٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩٢٠).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩٢١).

(٦) ابن عاصم: صاحب كتاب الأنواء. تعدد التأليف في الأنواء في كتب متعددة، ولكن ليس فيها كتاب الأنواء لابن عاصم.

راجع (المعلم ط. تونس ٣: ٤٩٠).

وقوله: «فقد عني صاحبه»<sup>(١)</sup>.

أى: كفى. يقال: قدعته وأقدعته إذا كففته ومنعته.

وقوله: «شَفُوا له»<sup>(٢)</sup>

أى: أبغضوه يقال: شنف له (شفا)<sup>(٣)</sup> إذا أبغضه. والشف الشانىء المبغض. قال صاحب الأفعال: شنفته - بكسر النون - أى: أبغضته. وأشرفت الجارية جعلت لها شنافا.

وقوله: «فتنافرا إلى رجل من الكهان»<sup>(٤)</sup>

أى: فتحاكما يقال: نافرتة نفارا. أى: حاكمته.

قال زهير:

فإنَّ الحقَّ مَقْطَعُهُ ثَلَاثُ يَمِينٍ أَوْ نَفَارٍ أَوْ جِلَاءٍ<sup>(٥)</sup>

وقوله: «فما أجد سخفة الجوع»<sup>(٦)</sup>

يعنى رفته وهزاه. قال أبو عمرو: والسخف: رقة العيش، وأيضا رقة العقل.

قوله: «فثار القوم».

يقال: ثار القوم يثرون.

## [باب من فضائل عبد الله بن عمر، رضى الله عنهما]

وقوله: «كقرنى البئر»<sup>(٧)</sup>

قال الهروى: قرنا البئر هما منارتان تبنيان من حجارة أو مدر على رأس البئر من

جانبيها، فإن كانتا<sup>(٨)</sup> من خشب فهما: زرنوقان. ويقال للزرنوق أيضا: القامة والنعامة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٩٢١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من زح وساقطة من د.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٩٢١).

(٤) راجع (ديوان زهير بن أبى سلمى - الناشر: الدار القومية ص ٧٥ - القاهرة سنة ١٩٢٢.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ١٩٢٢).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٤٧٩).

(٧) هكذا فى نسختى د، ز (م). وفى (ح) والتونسية: فإن كانا. والصواب ما أثبت.



قال الزجاج: <sup>(١)</sup> النعائم: الخشب التي تكون على البئر تعلق فيها البكرة والدلاء.  
قال الشيخ: خرج مسلم في فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام - قال مسلم: حدثنا محمد بن أحمد (قال) <sup>(٢)</sup> حدثنا زكريا حدثنا عبيد الله عن عبد الكريم عن محمد بن المنكدر عن جابر هكذا روى عن الجلودى والكسائى. <sup>(٣)</sup>

وعند أبي العلاء بن ماهان: عبد الكريم عن محمد بن علي عن جابر: جعل بدل محمد ابن المنكدر <sup>(٤)</sup> محمد بن علي، وهو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم.  
ومن حديث محمد بن المنكدر عن جابر خرجه أبو مسعود الدمشقى، قال بعضهم: وهو الصواب.

وخرج مسلم أيضا في فضائل جرير بن عبد الله البجلي <sup>(٥)</sup> قال:  
«فجاء بشير جرير أبو أرطاة حصين بن ربيعة» <sup>(٦)</sup> وفي بعض النسخ بالسين. وكذلك وقع عند الجلودى والكسائى ورواها <sup>(٧)</sup> (بالسين) <sup>(٨)</sup>.  
قال بعضهم: وليس بشيء. ووقع عند ابن ماهان وحده حصين - بالصاد المهملة - وهو الصواب.

## [باب فضائل حسان بن ثابت، رضى الله عنه]

قول عائشة رضى الله عنها في حسان: «كان ينافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» <sup>(٩)</sup>

<sup>(١)</sup> الزجاج: هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان من أهل الفضل والدين علاوة على علمه الجم وهو صاحب كتاب (معانى القرآن) وغيره توفى سنة ٣١١ هـ راجع (البغية ١: ٤١٣).

<sup>(٢)</sup> من «د».

<sup>(٣)</sup> الجلودى: راجع (ما سبق في ج ١: ٤٢ من هذا الكتاب).

<sup>(٤)</sup> محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشى أبو عبد الله، من سادات قريش وعباد أهل المدينة وقراء التابعين. مات سنة ١٣٠ هـ وقد نيف على السبعين.

- راجع (التقريب ٢: ٢١٠، وتاريخ الثقات ٤١٤).

<sup>(٥)</sup> جرير بن عبد الله البجلي أبو عمرو، وكان ممن هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رآه إلا تبسم في وجهه. سكن الكوفة، فلما وقعت الفتنة خرج هو وعدى بن حاتم وحظلة الكاتب وقالوا: لا نقيم ببلدة يشتم فيها عثمان فخرجوا إلى قرقيسياء وسكنوها. ومات سنة ٥١ هـ.

راجع (الإصابة في معرفة الصحابة ١: ٣٢ وطبقات ابن سعد ٤: ٥٤).

<sup>(٦)</sup> هكذا في نسختي د، زه وفي م والتونسية الحسين بن ربيعة.

<sup>(٧)</sup> هكذا في ز، ح، في د: وانها، والصواب ما أثبت.

<sup>(٨)</sup> ما بين المعقوفتين زيادة من (م) لم تذكره باقى النسخ.

<sup>(٩)</sup> راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٤٦).

أى: يدافع ويذب.. ويقال: نفحت الدابة برجلها. إذا رحمت به.. وقوله: «ثم أدلع لسانه». تقدم ذكره.

وقوله: «لأفرينهم فرى الأديم»<sup>(١)</sup>

أى: لأقطعنهم قطع الجلد. قال صاحب الأفعال: فريت الجلد<sup>(٢)</sup> قطعته على جهة الإصلاح والتقدير: وأفريت الشئ قطعته على جهة الإفساد وأفريته أيضا: شققته.

## [باب من فضائل أبي هريرة الدوسي، رضى الله عنه]

وقوله: «شغلهم الصفق بالأسواق»<sup>(٣)</sup> قال الهروي: يقال أصفق القوم على الأمر. وصفقوا بالبيع والبيعة.

وقوله: «فبسطت بردة على»<sup>(٤)</sup>

قال شمر: البردة هي الشملة المخططة وجعلها: برد وهي النمرة.

## [باب من فضائل أهل بدر رضى الله عنهم وحاطب بن أبي بلتعة]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن بها ظعينة»<sup>(٥)</sup>

الظعينة: الهودج، وسميت المرأة ظعينة لأنها تكون فيه.

## [باب من فضائل الأشعرين رضى الله عنهم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن الأشعرين إذا أرسلوا في الغزو»<sup>(٦)</sup>.

أى: نفذ زادهم. يقال: أَرْسَلَ الرَّجُلُ وَأَقْوَى وَأَنْفَضَ إِذَا فَنَى زَادَهُ.

(١) هكذا في نسختي د. ز. وجاء في مسلم: «لأفرينهم بلساني فرى الأديم».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٤٩).

(٢) هكذا في د. وفي ز.ح: فريت الأديم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٤٩٢).

(٣) ٤، ٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : صفحة ١٩٤٠).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : صفحة ٢٤٩٤).

(٦) هكذا ما ذكره المازري في نسخ المعلم وأما ما ذكر في مسلم فهو:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الأشعرين إذا أرسلوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم».

## باب فضائل جعفر بن أبي طالب، وأسماء بنت عميس وأهل سفينتهم رضى الله عنهم

قول أسماء: «يأتونني أرسالا يسألونني»<sup>(١)</sup>.

تعنى: أفواجا فرقا متقطعة. يقال: أورد إبله أرسالا إذا أوردتها متقطعة. وأوردتها عراكا إذا أوردتها جماعة.

## [باب من فضائل الأنصار<sup>(٢)</sup> رضى الله تعالى عنهم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «الأنصار كرشى وعيتى»<sup>(٣)</sup>

أى: جماعتى وخاصتى الذين أثق بهم<sup>(٤)</sup> وأعتمدتهم فى أمورى.

قال الخطابى: ضرب المثل بالكرش؛ لأنه مستقر غذاء الحيوان الذى يكون به بقاؤها. والعيبة: هى التى يخزن فيها المدخر ثيابه<sup>(٥)</sup> ويصونها.. ضرب المثل بها: يريد لأنهم موضع سره. قال: والكرش أيضا عيال الرجل وأهله.

فى هذا الحديث: فضيلة الأشعرين وفضيلة الإيثار والمواساة وفضيلة خلط الأزواد فى السفر، وفضيلة جمعها فى شىء عند قلتها فى الحضر ثم يقسم، وليس المراد بهذا القسمة المعروفة فى كتب الفقه بشروطها، ومنعها فى الربويات، واشترط المواساة وغيرها.. وإنما المراد هنا إباحة بعضهم بعضا ومواساتهم بالموجود. هذا وقد ذكر باب فى فضائل الأشعرين رضى الله عنهم، وآخر فى فضائل أبى موسى، وأبى عامر الأشعرين رضى الله عنهما فى مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٥٨ وبعدها).

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : صفحة ١٩٤٧).

(٢) الأنصار : هم سكان المدينة الذين آمنوا بالله ورسوله، وناصروا رسوله والمؤمنين.

وذكر فى أول باب فضائل الصحابة عن الجمهور من تفضيل الصحابة كلهم على جميع من بعدهم وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت فى وقت الضرورة وضيق الحال بخلاف غيرهم، ولأن إنفاقهم كان فى نصرته صلى الله عليه وسلم وحمايته، وذلك معدوم بعده، وكذا جهادهم وسائر طاعتهم وقد قال الله تعالى : (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) الآية ١٠ من سورة الحديد. هذا كله مع ما كان فى أنفسهم من الشفقة والتودد والخشوع والتواضع والإيثار والجهاد فى الله حق جهاده، وفضيلة الصلابة ولو لحظة لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشىء، والفضائل لا تؤخذ بقياس (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) الآية ٢١ من سورة الحديد.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٩٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥١٠).

(٤) هكذا فى ز. وفى د : وخاصتى ومن أثق بهم.

(٥) هكذا فى نسختي د، ز. وفى (ج) : يخزن فيها المرء حر ثيابه.

## [باب في خير دور الأنصار رضى الله عنهم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «وفي كُلِّ دور الأنصار خير»<sup>(١)</sup>.  
قال الهروي: الدور هاهنا: قبائل اجتمعت في محلة فسميت المحلة دارا. ومنه الحديث الآخر «فما بقيت دار إلا بنى فيها مسجد» أى: ما بقيت قبيلة.  
وقول حسان في شعره بمدح عائشة رضى الله عنها:  
حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرَبِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْنَى مِنَ لُحُومِ الْقَوَائِلِ<sup>(٢)</sup>  
يقال: امرأة حصان - بفتح الحاء - بينة الحصن إذا كانت عفيفة، وفرس حصان - بكسرهما - بينة التحصن<sup>(٣)</sup> إذا كانت منجبا<sup>(٤)</sup> وبناء حصين: بين الحصانة إذا كان محكما منيعا.

ويقال رجل رزين. أى: حصيف العقل، وامرأة رزان.  
وقوله: «لا تزن بربية».  
أى: لا تهم بربية يقال: أزننت الرجل بالشر إذا اهتمت به. قال صاحب الأفعال:  
يقال: زننت الرجل وأزننته: ظنت به خيرا أو شرا أو نسبتهما إليه.  
وقوله: «غرنى»<sup>(٥)</sup>  
يعنى: جائعة. يقال: رجل غرثان وامرأة غرنى. يريد: أنها لا تغتاب الناس؛ فتكون بمنزلة من يأكل لحومهم ويشبع منها لكنها غرنى جائعة منها.

## [باب من فضائل نساء قریش]

قوله صلى الله عليه وسلم: «وأحناء على وليد»<sup>(٦)</sup> يعنى: أشفقه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٥١١).  
(٢) راجع (ديوان حسان بن ثابت ص ٨٤ ط. الإيوان بشارع مسجد البنات سنة ٣٢١ هـ). وهو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، ويكنى أبا الوليد وأبا الحسام.. جاهلى إسلامى متقدم الإسلام. قال ابن قتبية: عاش سنتين سنة في الجاهلية، وستين سنة في الإسلام، وهو من المخضرمين. عمى في آخر عمره.  
راجع (الاستيعاب ١: ٣٤١).  
(٣) هكذا في نسخة د، ز، والتونسية ولى (ح): بين التحصن. وفي (م): بينة: التحصين.  
(٤) هكذا في نسخة د، ز. وفي التونسية، ح: إذا كان منجبا.  
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : صفحة ١٩٣٤).  
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : صفحة ٢٥٢٧).

قال الهروي: يقال حَنَا عليه يُحْنُو، وحنى يُحْنِي، وأحنى يحْنِي. إذا أشفق عليه وعطف [عليه]<sup>(١)</sup>.

قال الهروي: وفي الحديث: «أنا وسَفْعَاءُ الخدين الحانيةُ على ولدها كهاتين يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>. الحانية: التي تُقيم على ولدها لا تتزوج. يقال: حَنَتْ عليهم؛ فإن تزوجت فليست بحانية.

## [ باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يأتى على الناس زمانٌ تغزو فِئام من الناس»<sup>(٣)</sup> أى: جماعة. وقول ابن عمر: «فوهل الناس»<sup>(٤)</sup>.

## [ باب قوله صلى الله عليه وسلم: لا تأتى مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم ]

يقال: وهَل يفتح الهاء - يَهْل وهلا. مثل: ضربَ يضربُ ضربًا ومعناه: غلط. وأيضا: الوَهْل - بإسكان الهاء - أن يذهب وهمك إلى الشيء، وليس كذلك. وأما وهَلْتُ - بكسر الهاء - أوَهْلُ على مثال: حَدَرْتُ أَحْدَرْتُ حَدَرًا؛ فمعناه: فزعْتُ. قال: والوَهْلُ - بفتح الهاء - الفزع.

قال الشيخ: وفقه الله: حديث حاطب بن أبي بلتعة شرجاه بعد هذا.. مع حديث جريج وغيره.

قال الشيخ: خريج مسلم في الفضائل أيضا: «حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء كلهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال:

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من ح، وساقطة من نسختي د، ز

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ١: ٣٣٨).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٣٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٨٩).

## [ تحريم سب الصحابة ]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي»<sup>(١)</sup> الحديث.  
هكذا قال مسلم في إسناده هذا الحديث عن شيوخه عن أبي هريرة. قال أبو مسعود  
الدمشقي<sup>(٢)</sup>:

هذا وهم. والصواب من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي  
سعيد الخدري لا عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.

وكذلك رواه يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب والناس<sup>(٤)</sup>.  
وسئل الدارقطني عن إسناده هذا الحديث؛ فقال: يرويه الأعمش واختلف عنه فرواه  
زيد بن أبي أمية عنه<sup>(٥)</sup> عن أبي صالح، عن أبي هريرة.  
وقال أبو مسعود: عن أبي داود عن شعبة، عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي  
هريرة.

كذلك أيضا: واختلف على أبي عوانة عنه، فرواه عفان ويحيى بن حماد عن أبي عوانة  
عن الأعمش كذلك.

ورواه مُسَدَّدٌ وأبو كامل وشيبان عن أبي عوانة؛ فقالوا: عن أبي هريرة وأبي سعيد،  
وكذلك قال نصر بن علي عن أبي داود<sup>(٦)</sup> عن الأعمش.

قال مُسَدَّدٌ: عن الخرشى عن أبي سعيد وحده بغير شك وهو الصواب عن الأعمش.  
ورواه زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، والصحيح: عن أبي صالح  
عن أبي سعيد<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٢).  
(٢) أبو مسعود الدمشقي: إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ مصنف كتاب الأطراف، وأحد من رزق هذا العلم،  
مات سنة ٤٠١ هـ.  
(٣) راجع (تذكرة الحفاظ رقم ٩٧٧ - ١٠٦٨ ط. القاهرة).  
(٤) هكذا في نسختي د، ز، وفي (م): وإلياس، والصواب ما أثبت.  
(٥) زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن أبي صالح هكذا في نسختي د، ز، وما أثبت عن صحيح مسلم شرح النووي ١٦ :  
٩٢.  
(٦) الخريبي: هكذا في د. وفي ز، ح: الخريبي (وما أثبت عن شرح النووي في صحيح مسلم ١ : ٩٢).

(٧) ما بين القوسين ذكر في نسختي د، ز وباقي النسخ. وذكره النووي فقال: والصواب من روايات الأعمش عن أبي  
صالح عن أبي سعيد، ورواه زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة.. والصحيح عن أبي صالح عن أبي  
سعيد، والله أعلم.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٢).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»<sup>(١)</sup>.

العرب تُسمي النصف: النصيف. كما قالوا في العُشر: عَشِيرٌ وفي الخمس: خَمِيسٌ .

وفي الثمن ثمين، وفي التسع: تسيع، قاله أبو زيد والأصمعي.

قال أبو عبيد: واختلفوا في السُّبع والسدس والربع؛ فمنهم من يقول: سَبْعٌ وسدسٌ وربيعٌ ومنهم من لا يقول ذلك، ولم أسمع أحدا منهم يقول في الثُلُث<sup>(٢)</sup> شيئا.

قال الشيخ: خرج مسلم في آخر كتاب الفضائل حديثا مقطوعا:

«حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا أبو اليان أخبره شعيب»، ثم قال: ورواه «الليث بن سعد»<sup>(٣)</sup> عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر كلاهما عن الزهري بإسناد معمر بمثل حديثه<sup>(٤)</sup>.

وهذا الحديث يرويه الزهري<sup>(٥)</sup> عن سالم وأبي بكر بن عبد الرحمن عن ابن عمر.

قال صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فلما سَلَّمَ قام فقال: أُرَايْتُكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ». وذكر الحديث<sup>(٦)</sup>.

قال الشيخ: قال بعضهم: هذا أحد الأربعة عشر حديثا، التي خرجها مسلم مقطوعة الأسانيد.<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) ولا نصيف: قال أهل اللغة: النصيف: النصف. وفيه أربع لغات: نصف بكسر النون، ونصف بضمها، ونصف بفتحها، ونصيف بزيادة الياء.
- حكاهن القاضي عياض في (المشارك) عن الخطابي، ومعناه: لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مدا ولا نصف مد.
- راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٩٣).
- (٢) هكذا في ز، ح. وفي د: الثلاث شيئا. والصواب ما أثبت.
- (٣) الليث بن سعد الفهمي مولى فهم بن قيس غيلان كنيته أبو الجادث. كان مولده سنة ٩٤ هـ. ومات سنة ١٧٥ هـ وكان أحد الأئمة في الدنيا فقيها ورعا وفضلا وعلما ونجدة وسخاء.
- راجع (طبقات ابن سعد ٧: ١٧ و٥١٧ ومروج الذهب ٣: ٣٤٩. وحلية الأولياء ٧: ٣١٨).
- (٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٩٠).
- (٥) الزهري: راجع (ج ١: ٤٣) من هذا الكتاب ط. القاهرة.
- (٦) ورواية مسلم إياه موصولا عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه.
- راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ١٧).
- (٧) راجع مقدمة (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ١٧).

## [ باب من فضائل أويس القرني رضي الله عنه ]

وقوله عليه السلام: «يأتي عليكم أُويس بن عامر»<sup>(١)</sup> مع أمداد أهل اليمن من مُرادٍ، ثم من قَرْنٍ»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: قَرْن - بفتح القاف والراء - حىٌ من مراد وهو: قَرْنُ بن رومان بن ناجية بن مُرادٍ»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الكلبي: ومراد اسمه: جابر»<sup>(٤)</sup> بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن غريب ابن زيد بن كهلان بن سبأ.

## [ باب ذكر كذاب ثقيف ومبرها ]

قوله في الحجاج: «ثم انطلق يتوذف»<sup>(٥)</sup>

قال أبو عبيد: ومعباه يسرع. والتوذف: الإسراع. وقال أبو عمر: هو التَّبَخُّثُ»<sup>(٦)</sup>

## [ باب قوله صلى الله عليه وسلم: كإبل مائة لا تجد فيها راحلة ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «تجدون الناس كإبل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة»<sup>(٧)</sup>.

(١) أويس بن عامر القرني من اليمن من مراد سكن الكوفة، وكان عابدا زاهدا متدينا فاضلا متخليا متقشفا متجردا متعبدا، اختلف في موته.

راجع (التاريخ الكبير ١٣/٦ وتذهيب التهذيب ٢/٢٤٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٤).

(٣) راجع (هامش صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٤).

(٤) مبرها: أى: مهلكها.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٩٨).

(٦) راجع (هامش صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٩).

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٠١).



قال القُتَيْبِيُّ<sup>(١)</sup> : الراحلة هي التي يختارها الرجل لمركبه، ورحله على النَّجَابَةِ وتَمَامُ الخلق وحسن المنظر، فإذا كانت في جماعة الإبل عُرِفَتْ.

يقول: فالناس متساوون ليس لأحد منهم فضلٌ في النسب، ولكنهم أشباه كإبل مائة ليس فيها راحلة. قال الأزهرى: الراحلة عند العرب تكون الجمل النجيب، والناقة النجبية، والهاء فيه للمبالغة، كما يقال: (٢) رجل داهية ونسابة.. قال: وليس المعنى الذي ذهب إليه ابن قُتَيْبَةَ من التساوي في النسب بشيء، والمعنى عندي: أنه أراد صلى الله عليه وسلم أن الزهد في النادر القليل من الناس، والكامل منهم في الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة قليل.. قال: والراحلة سميت بذلك؛ لأنها ترحل، فهي فاعلة بمعنى مفعولة: كعيشة راضية. أى: مَرْضِيَّة، وماءٍ دافقٍ. أى: مدفوق.

### [ فضائل حاطب بن أبى بلتعة، وأهل بدر رضى الله عنهم ]

ذكر حديث حاطب بن أبى بلتعة<sup>(٣)</sup> وكتابه إلى ناس من المشركين من أهل مكة يُخبرهم ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «يا حاطب ما هذا؟ قال: لا تعجل عليَّ يا رسول الله: إني كنتُ امرئاً مُلصقاً في قريش، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم، فأحببتُ إذ فاتتني ذلك من النسب فيهم: أن أتخذ فيهم يداً يحمون<sup>(٤)</sup> بها قرابتي، ولم أفعله كفراً ولا ارتداداً عن ديني، ولا رضاء بالكفر بعد الإسلام، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «صدق». قال عمر رضى الله عنه: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال: إنه شهيدٌ بدرا وما يُدريك لعلَّ الله اطلع على أهل بدر؛ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم<sup>(٥)</sup>»

(١) القتيبي: جاء في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) لشيخ المحققين الأستاذ الكبير: محمود شاكر. ومن الأخطاء العجيبة ما نقله الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال) عن الحاكم أنه قال: «أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب»؛ فقال الحافظ الذهبي: «هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يخف الله»؛ ونقل السيوطي أن الذهبي قال أيضاً رداً على الحاكم: «ما علمت أن أحداً اتهم القتيبي في نقله مع أن الخطيب قد وثقه، وما أعلم أن الأمة أجمعت إلا على الدجال ومسيلمة.

راجع مقدمة (الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨، ومقدمة (المعارف لابن قتيبة).  
(٢) هكذا في د. وفي ز: للمبالغة: يقول والصواب ما أثبت.  
(٣) حاطب بن أبى بلتعة بن أردب بن حرمة بن يحيى بن عدى بن الحارث الحجازي وهو والد عبدالرحمن بن حاطب حليف لبنى أسد بن عبدالعزيز مات في خلافة عثمان. وكان له يوم مات ٦٥ سنة.  
راجع (الطبقات ٣/ ١١٤ والإصابة ١: ٣٠٠).  
(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح، م: يحبون. والصواب ما أثبت.  
(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٥٦ وما بعدها).

قال الشيخ: اختلف المذهب في المسلم: يُطْلَعُ عليه أنه جاسوس على المسلمين؛ فقال مالك: يجهتد فيه الإمام. وقال ابن وهب: يُقتل إلا أن يتوب. وقال ابن القاسم<sup>(١)</sup>: يقتل ولا أعرف له توبة. وفُرق عبد الملك بين من عُرف بالغفلة وكانت منه مرة وليس من أهل الطعن على أهل الإسلام، وبين المعتاد لذلك فقتل من اعتاد ذلك ونكّل الآخر.

وقال سحنون: قال بعض أصحابنا: يُجلد جلدا منكلا ويُطال حبسه ويبقى في موضع يقرب فيه من المشركين.

واختار بعض شيوخنا: اعتبار ما كان عن فعله؛ فإن قتل المسلمون المسلم<sup>(٢)</sup> بفعله ولولاه لم يقتلوا. قُتِل، وإن لم يقتلوا عُوقِبَ، وإن خشي أن يعود لمثلها خُلِدَ في السجن.

ومذهب الشافعي: التجافي عن ذى الهيئة الغير المتهم<sup>(٣)</sup> الفاعل ذلك بجهالة.. ويحتج في مثل هذه الصورة بحديث حاطب.

ولعل من أمر بقتله من أصحابنا رآه كالمحارب الذى طال أمره، فأراق الدماء لعظم ضرر هذا بالمسلمين، فيقتل إلا أن يتوب، ومن لم يثبت التوبة له يراه كالزنديق والساحر، لما كانا مُسرّين لفعلهما لم تقبل توبتهما، فكذلك هذا لما كان مُسرّاً لفعله.

ومن لم يرقلهم واقتصر على التنكيل لم يره كالمحارب؛ لأنه لم يباشر الفعل وإنما صار كالمغرى بذلك، أو الأمر به من لا تلزمه طاعته؛ فلا يستوجب القتل.

ومن فرق بين المعتاد وغيره رأى أن باعتياده يعظم جرمه ويشدد ضرره؛ فيحسن قياسه على المحارب، وإذا كانت منه الفتنة لم يحسن قياسه على المحارب.. وتجاوى الشافعي عن ذى الهيئة الغير المتهم أخذا بظاهر حديث حاطب؛ ولأن الاجتهاد إذا أدى لإقالة عشرة مثل هذا لم يكن تضييعاً ولا تفریطاً.

ولما رأى مالك تفاوت هذا الجرم بتفاوت أحواله وما يُجنى من ثمرته، لم يمكنه تعيين حد فيه، وصرفه للاجتهاد على حسب ما حكيناه عنه.. هذا وجه اختلاف هذه الأقوال.

(١) ابن القاسم عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقى المصرى، أبو عبد الله، ويعرف بابن القاسم. فقيه جمع بين الزهد والعلم تفقه بالإمام مالك ونظرائه مولده عام ١٣٢هـ وفاته بمصر عام ١٩١هـ. له «المدونة - ط» ١٦ جزءاً وهى من أجل كتب المالكية رواها عن الإمام مالك.

راجع (الأعلام للزركلى ٤ : ٩٧).

(٢) هكذا في زح: قتل المسلم المسلم بفعله. والمعنى واحد.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: الغير المتهم. وفي التونسية: غير المتهم.

والذى يظهرلى أن حديث حاطب لا يستقل حُجة فيما نحن فيه؛ لأنه اعتذر عن نفسه بالعدر الذى ذكره؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «صدق» فُقُطِعَ على صدق حاطب لتصديق النبى صلى الله عليه وسلم له وغيره ممن يتجسس، لا يقطع على سلامة باطنه، ولا يُتَيَقَّنُ صدقه فيما يُعتذربه؛ فصار ما وقع فى الحديث قضية مقصورة لا تجرى فيها سواها، إذ لم يعلم الصدق فيه كما عُلِمَ فيها.. ويتنزل عندى هذا منزلة ما قاله العلماء من أهل الأصول فى الحكم إذا كان مُعلَّلاً بعلَّةٍ مُعينة<sup>(١)</sup>؛ فإنه لا يقاس عليه كتعليله صلى الله عليه وسلم فى المحرم بأنه يُحْشَرُ مُلَبِّياً إلى غير ذلك مما ذكرناه فى موضعه فيما تقدم فى هذا الكتاب؛ ولو كان من اطلع على تجسسه كافراً، فإن كان ذمياً عُلِمَ أنه عَيْنٌ لهم يُكاتبهم بأمر المسلمين انتقض عهده.

وقال سحنون:<sup>(٢)</sup> يقتل ليكون نكالا، وإن كان حربيا نزل بأمان سقط ما كان له من الأمان، وللإمام قتله أو استرقاقه.

قال سحنون: ولا يُحَسُّ فيه إلا أن يُسلم، فلا يُقتل ويبقى كأسير أسلم.

(١) هكذا فى نسختى د، ز، وفى التونسية، م: مغيبة. والصواب ما أثبت.

(٢) سحنون. راجع (ج ١: ٤٥٢ من هذا الكتاب).

## [ كتاب البر والصلة والآداب ]

### [ باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها ]

ذكر حديث جُرَيْج<sup>(١)</sup> «وأن أمه صادفته يُصلي فدعته؛ فقال: اللّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي فاختر صَلَاتَهُ» الحديث<sup>(٢)</sup>

قال الشيخ: ذكر أنها دعت عليه ألا يموت حتى يرّيه المومسات [قال]<sup>(٣)</sup> ولو دعت عليه أن يُفْتَن لَفُتِن.

وهذا مما ينبغي أن يتأمل لأنه إن كان تماديه على الصلاة هو أولى من إجابة أمه؛ فإنه غير عاصٍ في فعله ولا ملوم، فكيف تدعو عليه فَتُسْتَجَاب دعوتها فيه وهو لم يظلمها؟ وإن كان عنده أن قَطَعَ الصلاة هو الواجب في شرعه؛ فحينئذ يكون ملوما على أن قوله: اللهم أُمِّي وَصَلَاتِي. يُؤذَن بترده في هذا، وأنه لم يكن ذلك عنده شرعا بينا، ولعلَّ أمه تأولت أنه عَقَّها فدعت عليه فوافق القدر.

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «ولو دعت عليه أن يُفْتَن لَفُتِن» فيكون ذلك: بمعنى أنه كان سبق في معلوم الله عز وجل أن يفتن بدعائها إلا أن يكون عاصيًّا بالتماهي فلا يحتاج ذلك إلى اعتذار.

وهذا الحديث على صحته يؤكد قول الأشعرية في إثبات كرامات الأولياء وانخراق العادة لهم.

---

(١) جريج: هو عابد من بنى إسرائيل تكلم الصبي ببراءته كما جاء في حديث مسلم (باب تقديم الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها).

وفي حديث جريج هذا فوائد كثيرة. منها: عظم بر الوالدين، وتأكد حق الأم، وأن دعاءها مجاب وأنه إذا تعارضت الأمور بدىء بأهمها، وأن الله تعالى يجعل لأوليائه مخرج عند ابتلائهم بالشدائد غالبا.. قال الله تعالى: (ومن يتق الله يجعل له مخرجا).

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٠٥ وما بعدها).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٠٥).

(٣) ما بين الميعقتين زيادة من زرع وساقطة من د.

قوله: «أن رجلا أتاه وعليه شارة»<sup>(١)</sup> حسنة.

والشارة: الهيئة واللباس. يقال: ما أحسنَ شَوَارَ الرجل وشارته أى: لباسه وهيئته.  
قال ابن الأعرابي: الشُّورة: الجمال. بضم الشين - والشُّورة - بفتح الشين - الخجل.

## [ باب رَغْم أنْف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر فلم يدخل الجنة ]

قوله: «رَغْم أنْف»<sup>(٢)</sup>.

أى: ذلّ. قال ابن الأنباري: الرغْم: كل ما أصاب الأنف مما يؤذيه.  
وقال ابن الأعرابي وأبو عمرو: رَغْم أنْف. أى: لصق بالرغام وهو تراب مختلطٌ برمل..  
والرغْم أيضا: المساءة، والغضب... يقال: فعلتُ ذلك<sup>(٣)</sup> على رَغْم فلان. أى: على غضبه  
ومساءته.

## [ باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما ]

وقوله: «كان له حمارٌ يترّوج عليه»<sup>(٤)</sup>.

أى: بسير عليه. يقال: رَوَّجَ القوم. إذا ساروا أى وقت كان. وفي الحديث:  
«من راح إلى الجمعة»<sup>(٥)</sup> أى. من خفَّ إليها ولم يُرد رواح النهار.. هكذا قال الهروي  
وقد قدمنا نحن الكلام على مُقتضى قوله: «من راح». واختلاف المذهب فيه في موضعه من  
هذا الكتاب.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٩٧٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ١٩٧٨).

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: فعلت كذا.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٥٥٢).

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير : روج).

## [ باب تفسير البر والإثم ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الإثم: ما حاك في صدرك»<sup>(١)</sup>

قال الليث: الحيك أخذ القول قلبك. يقال: ما يُحك قولك في فلان! ولا يحك الفأس والقدوم في هذه الشجرة! قال شَمِر: الكلام الحائك:

هو الراسخ في قلبك الذي يهْمَك.

قال الشيخ - وفقه الله - : خرج مسلم سند هذا الحديث عن النّوّاس بن سميان الأنصاري<sup>(٢)</sup> هكذا قال في إسناده الأنصاري، والمشهور في نسب النّوّاس الكلّابي<sup>(٣)</sup> إلا أن يكون حليفاً للأنصار. وهو النّوّاس بن سميان بن خالد بن عمرو بن قُريط بن عبد بن أبي بكر بن كلاب.. هكذا نسب الغلابي<sup>(٤)</sup> عن يحيى بن معين.

## [ باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تباغضوا ولا تَدَابُرُوا»<sup>(٥)</sup>

والتدابير: المعادة. يقال: دابرت الرجل: عاديته. وقيل: معناه: لا تقاطعوا ولا تهاجروا لأن المتهاجرين إذا ولى أحدهما عن صاحبه فقد ولّاه دُبْرَه<sup>(٦)</sup>

## [ باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها ]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تجسسوا ولا تحسسوا»<sup>(٧)</sup>.

التجسس عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال ذلك في الشر. والجاسوس: صاحب سرّ الشر. وقال ثعلب: <sup>(٨)</sup> التّحسس - بالحاء - أن تطلبه لنفسك . وبالجيـم - أن تطلبه لغيرك .

(٢١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٥٥٣ و صفحة ١٩٨٠).

(٣) النّوّاس بن سميان الكلّابي، له صحبة. سكن الشام، روى عنه أبو إدريس الخولاني وأهل الشام.

راجع (تاريخ الثقات ٣ : ٤١١ والإصابة ٣ : ٥٧٩).

(٤) هكذا في نسخة د، ز، وفي م، ح: بتشديد اللام والظاهر بتخفيفها، وفي التونسية: العلاء . والصواب ما أثبت.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٥٥٩).

(٦) هكذا في د. وفي ز: والله دبره . والأصوب ما أثبت.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : ٢٥٦٣).

(٨) ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء ٢٠٠ هـ - ٨١٦ م - ٢٩١ هـ - ٩٠٤ م، أيام الكوفيين في النحر واللغة، كان راوية للشعر محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة له: الفصيح . ومجالس ثعلب. راجع (الأعلام للزركلي ١ : ٢٦٧).

وقال غيره: التجسس - بالجيم - البحث عن العورات .. والتخسس - بالخاء: الاستماع.

قال الشيخ: خرج مسلم في بعض طرق هذا الحديث:

«حدثنا محمد بن المثني حدثنا أبو داود حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس: <sup>(١)</sup> أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال:

لا تحاسدوا. ثم عقب بعده بقوله: حدثني علي بن نصر الجهضمي <sup>(٢)</sup>. هكذا عند أبي

أحمد <sup>(٣)</sup>. وهو الصواب.

وفي نسخة أبي العلاء: حدثني نصر بن علي جعل بدل علي بن نصر، نصر بن علي.

وذكر مسلم بعد هذا بأحاديث: «حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة»، ثم أردف على هذا «حدثنا علي بن نصر حدثنا وهب بن جرير» ولم تختلف النسخ في هذا الموضع في هذه المتابعة: <sup>(٤)</sup> أنها عن علي بن نصر، وهو: أبو الحسن علي بن نصر بن علي بن نصر الجهمي.. ومات علي بن نصر هذا مع أبيه نصر بن علي في سنة واحدة سنة (خمس مائتين) مات الأب في ربيع الآخر، ومات ابنه في شعبان من السنة المذكورة.

(١) هكذا في زح. وفي: حدثنا شعبة عن أنس: أن النبي (صلى الله عليه وسلم).

وما أثبت عن (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١١٦).

(٢) وفي بعض النسخ: نصر بن علي بالعكس. قالوا: وهو غلط. قالوا: والصواب: علي بن نصر.

قال القاضي: قد اتفق الحفاظ على ما ذكرناه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ هامش صفحة ١١٦ وما بعدها).

(٣) مسند أحمد: هو كتاب عظيم في السنة شهد له المحدثون قديما وحديثا بأنه أجمع كتب السنة للحديث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه.

وقد اشتمل على أربعين ألف حديث بالمكر، ومن غير المكرر على ثلاثين ألفا، ومع ذلك فلم يستوعب الأحاديث كلها، ومن زعم ذلك فقد أخطأ.

قال الحفاظ ابن كثير: لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته أحاديث كثيرة جدا، بل قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريبا من مائتين.

وفي المسند نحو ثلاثمائة حديث ليس بين أحمد وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها غير ثلاثة رواة.

والمسند الذي بين أيدينا اليوم ليس كله من رواية الإمام أحمد، ولكن أضاف إليه ابنه عبدالله زيادات ليست من رواية أبيه، وكذلك فعل الإمام أبو بكر القطيعي راوية المسند عن عبدالله بن الإمام أحمد.. وقال الأستاذ المحدث الشيخ أحمد البنا الشهير بالساعاتي في مقدمة (الفتح الفتح الرباني: يتبع لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام الخ.

راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ / محمد محمد أبوزهو سنة ٣٦٩ وما بعدها).

(٤) وذكر أن مسلما روى عنها إلا أن لا يكون لنصر بن علي سماع من وهب بن جرير وليس هذا مذهب مسلم؛ فإنه يكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقاء.

قال فقي نفيهم لرواية النسخ التي فيها: نصر بن علي نظر. هذا كلام القاضي، والذي قاله الحفاظ: هو الصواب وهم أعرف بما انتقدوه، ولا يلزم من سماع الابن من وهب سماع الأب منه، ولا يقال: يمكن الجمع؛ فكتاب مسلم وقع على وجه واحد، فالذي نقله الآخرون هو المعتمد لاسيما، وقد صوبه الحفاظ.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : هامش صفحة ١١٧).

## [باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله]

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: جعل بعض الناس هذا حجة على أن العقل محله القلب [لا في الرأس]<sup>(٢)</sup> وقد تقدم الكلام على هذا، وذكر خلاف الناس [فيه]<sup>(٣)</sup> مبسوطاً [في حديث «ألا إن في الجسد مضغة»]<sup>(٤)</sup> فأغنى عن إعادته هاهنا.

## [باب النهي عن الشحناء والتهاجر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اركبوا هذين حتى يَفِيَّتا»<sup>(٥)</sup> يعنى: أخرجهما.

قال ابن الأعرابي: ركاهُ يركؤه: إذا أخره.

## [باب فضل عيادة المريض]

وقوله: «عائد المريض في مخرفة الجنة»<sup>(٦)</sup>

قال أبو عبيد: قال الأصمعي: واحد المخارف: مَخْرَفٌ. وهو جَنَى النخل سُمي بذلك لأنه يُخْتَرَفُ أى: يُجْتَنَى.

(١) أن الأعمال الظاهرة لا يحصل بها التقوى، وإنما تحصل بما يقع في القلب من عظمة الله تعالى وخشيته ومراقبته. وما بين المعقوفين زيادة مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ - ١٢١).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من قول المازري ذكرت في شرح النووي.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٢١).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من زح وساقطة من د.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من قول المازري ذكرت في شرح النووي.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٢٠ وما بعدها).

(٥) أركبوا: هو بالراء الساكنة وضم الكاف، والهمزة في أوله همزة وصل. أى: أخرها. وقال صاحب التحرير: يجوز أن يرويه بقطع الهمزة المفتوحة من قولهم: أركبت الأمر. أى: أخرته. وذكر غيره: أنه روى بقطعها ووصلها. والشحناء: العداوة.

كأنه شحن بنضاله للملائكة، وأنظروا هذين بقطع الهمزة أخرجهما حتى يَفِيَّتا. أى: يرجعا إلى الصلح والمودة. وقوله تعالى: انظرونا [بالوصل والقطع] قراءتان وهما بمعنى راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٢١ وما بعدها).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٢٤ وما بعدها).



قال شَمِرُ: المَحْرُفَةُ: سكة بين صفين من نخلٍ يُحْتَرَفُ من أيها شاء. قال غيره: المحرقة الطريق؛ فمعنى الحديث أنه على طريق يُؤدِّيه إلى طريق الجنة.. ومنه قول عمر رضى الله عنه «تُرَكُّمُ»<sup>(١)</sup> على مثل مخرفة النعم<sup>(٢)</sup>، أى: على مثل طُرُقها.

قال الشيخ: خرج مسلم في حديث: «من عاد مريضاً لم يزل في حُرْفَةِ الجنة حتى يرجع»<sup>(٣)</sup> وحديث حماد بن زيد عن أبي قلابة، ومن حديث هُشَيْمٍ ويزيد بن زُرَّيع كلاهما عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أيضاً عن أبي أسماء<sup>(٤)</sup>.

قال بعضهم: يُروى إسناد هذا الحديث أيضاً عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء.. وذكره مسلم أيضاً من حديث يزيد بن هارون عن عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء<sup>(٥)</sup>.

قال الترمذى: «سألت البخارى عن إسناد هذا الحديث؛ فقال: رواه عاصم الأحول وأبو غَفَّار عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء. قال:

وأحاديث أبي قلابة عن أبي أسماء ليس فيها أبو الأشعث إلا هذا»<sup>(٦)</sup> الحديث الواحد.

قال الشيخ: قال بعضهم: ذكر الأثر من أحمد بن حنبل<sup>(٨)</sup> أنه قال: وقع أبو قلابة إلى الشام وهو يروى عن أبي الأشعث وأبي أسماء، وأراه قد سمع منها.

وروى أيضاً: عن أبي الأشعث الصنعاني<sup>(٩)</sup> عن أبي أسماء الرحبى عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١٠)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز - ح - وفي التونسية: تركتكم.

(٢) راجع (النهاية لابن الأثير ٢: ٢٤).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٦٨).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٢٥).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٢٥ وما بعدها).

(٦) هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى ولد سنة ٢٠٩ هـ بترمذ. وكان إماماً ثقة حجة. كف بصره في آخر عمره، وتوفى رحمه الله تعالى - بترمذ سنة ٢٧٩ هـ عن سبعين عاماً.

راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ محمد محمد أبو زهو).

(٧) راجع (صحيح بشرح النووي ١٦ هامش ص ١٢٥).

(٨) الإمام أحمد بن حنبل: هو إمام الأئمة وحافظ الأمة وفقهها: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المروزي ثم البغدادي. ولد في بغداد سنة ١٦٤ هـ. وقد توفى أحمد رحمه الله سنة ٢٤١ هـ. ببغداد وله عند العلماء حسن الذكرى وجليل الأحدث.

راجع (تاريخ ابن كثير ١٠: ٣٣٥).

(٩ و ١٠) ما بين الرقمين من م.

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مَرِضْتُ فلم تُعَدْنِي قال: ياربُّ كيف أعودك وأنت ربُّ العالمين؟ قال: أما عَلِمْتَ أن عبدِي فلانا مَرِضَ فلم تُعَدِّه؟. أما علمت أنك لو عُدته لو جَدَدْتَنِي عنده! يا ابن آدم اسْتَطَعْمْتُكَ فلم تُطْعَمْنِي! قال: ياربُّ أَطْعِمُكَ وأنت ربُّ العالمين! قال: أما عَلِمْتَ أنه استطعمك فلانٌ فلم تُطْعِمهُ. أما عَلِمْتَ أنك لو أطعمته لو جَدَدْتَ ذلك عندي»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ: قد فُسرَّ في الحديث معنى المرض أن المراد به مرض العبد المخلوق، وأضاف الباري سبحانه ذلك إلى نفسه تشريقاً للعبد وتقريباً له، والعرب إذا أرادت تشريف أحد أحلَّته محلَّها وعبرت عنه كما تُعبر عن نفسها.

وأما قوله عليه السلام: «لو عُدته لو جَدَدْتَنِي عنده». فإنه يريد: ثوابي وكرامتي. وعبر عن ذلك بوجوده على جهة التجوز والاستعارة. وهذا سائغ شائع في لسان العرب. وقد قدمنا ذكر أمثاله، وعلى هذا المعنى يُحمل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup> يعني: مجازاة الله سبحانه، ومثل هذا كثير.

## [ تحريم الظلم ]

قوله صلى الله عليه وسلم فيما يُروى عن الله عزَّ وجلَّ أنه قال: «يا عبادي إني حرَّمتُ الظلم على نفسي وجعلته بينكم مُحَرَّمًا، فلا تظالموا. يا عبادي كُلُّكم ضالٌّ إلا من هَدَيْتُهُ، فاستهدُونِي أَهْدِيْكُمْ»<sup>(٣)</sup> الحديث.

قال الشيخ: معنى قوله: «حرمت الظلم على نفسي» أي: تقدَّستُ<sup>(٤)</sup> عنه وتعاليتُ عنه، والظلم مستحيل منه تبارك وتعالى جَدَّه؛ لأنه إنما يكون إذا تعدت الحدود وتجاوزت المراسم، والباري جلَّتْ قُدْرَتُهُ ليس فوقه أحدٌ يحدُّ له حدًّا، أو يرسم له رسمًا، حتى يكون متجاوزًا لذلِكَ ظالما، ولا فوقه من يستحق أن يطيعه، حتى يُخلل له الحلال ويحرم عليه الحرام؛ ولكن تحريم الشيء يقتضي المنع منه والكف عنه؛ فسمى الباري سبحانه تَقَدَّسَهُ عن الظلم بهذا اللفظ؛ فقال: «حرمتُ الظلم على نفسي».

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٢٥ وما بعدها).

(٢) سورة النور آية ٣٩.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٣١ وما بعدها).

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي التونسية: أي تنزهت، والمعنى واحد.

وأما قوله: «بِإِبْدَائِي كُلِّكُمْ ضَالِ إِيْمَانٍ هَدَيْتُهُ». فكان ظاهره أن الناس على الضلالة يخلّفون إِيْمَانَهُمْ هَذَاهُ الله سبحانه.

وقد ذكر في الحديث الآخر: أنهم على الفطرة يُولدون.. وقد يراد بهذا هاهنا وصفهم بما كانوا عليه قبل بعثة النبي - صلى الله عليه وسلم - إليهم، أو أنهم إن تُركوا وما في طباعهم من إيثار الراحة وإهمال النظر ضلُّوا إِيْمَانَهُمْ هَذَاهُ الله سبحانه.

وظاهر هذا يُطابق مذهب الأشعرية في قولهم:

إن المهتدي بهدْيِ الله اهتدى، وإنه سبحانه إنما أراد هداية من اهتدى من خلقه خاصة. <sup>(١)</sup>

والمعتزلة تقول: بأنه سبحانه أراد من سائر الخليقة أن يهتدوا، ولكن منهم من استحب العمى على الهدى.

وقوله صلى الله عليه وسلم هاهنا: «وَكُلُّكُمْ ضَالٌ إِيْمَانٍ هَدَيْتُهُ».

فجعل من هذاه مُسْتَتْنِي من الجملة يدلُّ على بطلان قولهم: إنه أراد هداية الجملة.

### [ ثواب المؤمن فيما يصيبه ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ [مِنْ] وَصْبٍ وَلَا نَصَبٍ» <sup>(٢)</sup>. الوَصْبُ: لزوم الوجع. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ <sup>(٣)</sup>. أى: لازم ثابت. والنَّصَبُ: التعب <sup>(٤)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَا لَكَ يَا أُمَّ السَّائِبِ تُرْقِرِينَ» <sup>(٥)</sup>.

(١) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: من اهتدى من خلقه.

(٢) هكذا في نسختي د، ز، وفي م: ما يصيب المؤمن وصب.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٣٠ وما بعدها).

(٣) سورة الصافات آية: ٩.

(٤) هكذا في ز، ح. وجاء في م بفتح النون وإسكان الصاد وكلاهما صحيح.

(٥) ترقرقن - بزاءين معجمتين وفاءين، والتاء مضمومة، قال القاضي: بضم وتفتح هذا هو الصحيح المشهور في ضبط هذه اللفظة، وادعى القاضي: أنها رواية جميع رواة مسلم، ووقع في بعض نسخ بلادنا بالراء والفاء.

ورواه بعضهم في غير مسلم بالراء والقاف معناه: متحركين حركة شديد. أى: ترعدين.. وفي حديث المرأة التي كانت

تصرع دليل على الصرع يثاب عليه أكمل ثواب.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٣١ وما بعدها).

قال أبو عبيد: قوله في الحديث: «إن الشمس ترقُّرقُ»: معناه: تدور وتجيء وتذهب، ورقُّرقُ الثريد بالسمن إذا كثرت.

## [ باب تحريم الظلم ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لَتُؤَدَّنَ الحقوق إلى أهلها يومَ القيامة حتى يُقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: اضطرب الناس<sup>(٢)</sup> في إعادة البهائم؛ ووقف الشيخ أبو الحسن الأشعري - رضى الله عنه - في ذلك، وجَوَّز أن يعاد المجانين، ومن لم تبلُغه الدعوة ويدخلون الجنة. وجوز ألا يعادوا ولم يرد عنده<sup>(٣)</sup> قطع في ذلك. والمسألة: موقوفة على السمع.. وأقوى ما يتعلق به من يقطع بإعادة البهائم قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾<sup>(٤)</sup> ومن لم يقطع على الإعادة يقول معنى: ﴿حُشِرَتْ﴾. أى: ماتت.. والأحاديث الواردة في ذلك عنده في ذلك من أخبار الأحاد إنما تُوجب الظن. والمراد من المسألة القطع.

وقد قال بعض شيوخنا في قوله: «يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء»: إن المراد به ضرب مثل ليشعر<sup>(٥)</sup> البارى سبحانه الخليفة أنها دار قصاص ومجازاة، وأنه لا يبقى عند أحد لأحد حق<sup>(٦)</sup> فضرب المثل بالبهائم التى ليست بمكلفة، حتى يستحق فيها القصاص؛ ليُفهم منه أن بنى آدم المكلفين أحق وأولى بالقصاص بينهم.

ويصح عندي أن يخلق البارى سبحانه هذه الحركة في البهائم في الآخرة ليشعر أهل الحشر بما هم ضائرون إليه، من العدل بينهم، وسمى ذلك قصاصاً لا على معنى قصاص التكليف، ولكن على معنى قصاص المجازاة.. والقطع في هذا لا سبيل إليه، وإجراء الكلام على ظاهره إذا لم يمنع منه عقل ولا سمع أولى وأوجب.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ١٩٩٧).

(٢) هكذا في د. وفي ز: ح: العلماء.

(٣) هكذا في د. وفي ز: عنه.

(٤) سورة التكوين آية ٥.

(٥) هكذا في د. وفي ز: يشعر والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا في ز. وفي د: لا يبقى عند أحد حق.

والجلحاء: هى الجماء التى لاقرن لها. ويقال: قرية جلحاء: لاحصن لها. والأجلح من الناس: الذى انحسر الشعر عن جانبي جبهته. وسطح أجلح: الذى لم يحجب بجدار ولا غيره.

ومنه حديث أبى أيوب: «من بات على سطح أجلح فلا ذمة له»<sup>(١)</sup>.

وهودج أجلح: الذى لأرأس له.

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يملئ للظالم»<sup>(٢)</sup> أى: يُمهّل ويُؤخّر ويُطيل له المدة.

قال ابن الأنبارى فى اشتقاقه من المَلُوءة وهى المدة والزمان. قال غره: يقال: ملوة. بفتح الميم وضمها وكسرهما.

## [باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً]

قوله: «فكسَعَ رجل من الأنصار»<sup>(٣)</sup>؛ يقال: كَسَعْتُ الرجل، إذا ضربت مؤخره فاكسَعَ. أى: سقط على قفاه.

وفى حديث آخر «فَضْرَبَ»<sup>(٤)</sup> عرقوبَ فرسه حتى اكتسعت»<sup>(٥)</sup>. أى: سقطت من مؤخرها: قال الهروى: «كسَعَ رجلاً من الأنصار». أى: ضرب دبره.

---

(١) وفى سنن أبى داود: «من بات على ظهر بيت ليس له حجارة فقد برئت منه الذمة» لكنه مروى عن عبد الرحمن بن على ابن شيبان عن أبيه، لآعن أبى أيوب رضى الله عنه.  
راجع (سنن أبى داود ٤: ٤٦٩).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٨٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٨٤).

(٤) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: قصرت. وهو تحريف: فضرب، كما فى حديث طلحة يوم أحد: فضربت.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٨٩).

## [باب تحريم الغيبة]

قوله: «وإن لم يكن فيه فقد بهته»<sup>(١)</sup>.

يقال: بهت فلان فلاناً. إذا كذب عليه بهته، أى: تحير فى كذبه ﴿فَبَهَّتَ الَّذِي كَفَرَ﴾<sup>(٢)</sup>  
أى: قُطعت حُجته فتحير. والبُهتان: الباطل الذى يُتَحير من بطلانه.

## [باب مداراة من يتقى فحشه]

قوله عليه السلام: «إن شرَّ الناس منزلةً عند الله يومَ القيامة، من ودعه أو تركه الناس اتقاءً فحشه»<sup>(٣)</sup>.

قال شمر: زعمت النخوية: أن العرب أمانوا مصدر يدع وماضيه.. والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وقد قال: «ليتهين الناس عن ودعهم الجمعات» أى: تركهم<sup>(٤)</sup>.

## [باب فضل الرفق]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق ويُعطى على الرفق ما لا يُعطى على العنف، وما لا يُعطى على ما سواه»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: البارى عز وجل لا يُسمَّى إلا بما سُمى به نفسه أو سباه به رسوله صلى الله عليه وسلم أو اجتمعت الأمة عليه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٩١).

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٨.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ٢٠٠٢).

(٤) هذا اللفظ من د.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٩٣).

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري: <sup>(١)</sup> أو على معناه؛ وما لم يرد فيه إذن في إطلاقه، ولا ورد فيه منع، ولم يستحل وصف البارى تعالى به ففيه اختلاف:

هل يبقى على حكم العقل لا يُوصف بتحليل ولا تحريم أو بمنع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ <sup>(٢)</sup> فأثبت كون أسمائه الحسنى؛ ولا حسن إلا ما ورد الشرع به .

وبين المتأخرين من الأصوليين اختلاف أيضا: في تسميه البارى سبحانه بها ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة أخبار الآحاد ، فقال بعض المتأخرين من حُذَّاق الأشعرية : يجوز أن يُسمى بذلك ، لأن خبر الواحد عنده يقتضى العمل به .. وهذا عنده من باب العمليات ، لكنه يمنع من استعمال الأقيسة الشرعية فيه وإن كانت يعمل بها في المسائل الفقهية . ومال بعض المتأخرين منهم : إلى المنع من ذلك ولم ير خبر الواحد عن الواحد يميز إطلاق التسمية <sup>(٣)</sup> على الله سبحانه .. والأصل في قول خبر الواحد والعمل به: إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، وما فهم عنهم من المسائل المنقول عنهم استعمال خبر الواحد فيها فكأن من أجاز قبول خبر الواحد في تسمية الله سبحانه فهم من مسالك الصحابة قبولهم ذلك في مثل هذا، ومن منع منه لم يفهم من مسالكهم قبول هذا، ولا يثبت الإجماع عنده <sup>(٤)</sup> على قبوله ، فلحق بها لم يقم عليه دليل ؛ فقوله في هذا الحديث : «إن الله رفيق» إن لم يرد في الشريعة بإطلاقه سوى هذا جرى على ما أصْلَتْ لك هاهنا من الاختلاف .

ويحتمل : أن يكون قوله عليه السلام « رفيق » يفيد صفة فعل وهو <sup>(٥)</sup> ما يخلقه سبحانه من الرفق لعباده كأحد التاويلين في تسميته (لَطِيفاً) أنه بمعنى مُلَطِّف . إلى هذا مال بعض أصحابنا.

وقال بعضهم : يحتمل أن يريد أنه ليس بعجول، وهذا يقارب معنى الحلم .

(١) راجع ترجمته في (صفحة ٣٢٣ من هذا الجزء).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) سورة الأعراف آية: ١٨٠.

(٣) هكذا في ز. وفي د: ولم ير خبر الواحد يميز.

(٤) هكذا في د، ح. وفي ز: ولا يثبت عنده الإجماع. والمعنى واحد.

(٥) هكذا في ح. وفي نسختي د، ز م والتونسية: وهى ما يخلقه الله.

## [ باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك، كان له زكاة وأجر ورحمة ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَتِيَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَّيْتَهُ أَوْ لَعَنْتَهُ أَوْ جَلَدْتَهُ فَاجْعَلْهَا لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض طرقه «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَىٰ كَمَا يَرْضَىٰ الْبَشَرُ وَأَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ؛ فَأَيُّ أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ...»<sup>(٢)</sup> الحديث.

قال الشيخ: إن قيل: كيف يدعوننا صلى الله عليه وسلم بدعوة على من ليس لها بأهل؟. وهذا مما لا يليق به صلى الله عليه وسلم.

قيل: المراد بقوله: «ليس لها بأهل» عندك في باطن أمره لا على ما يظهر إليه صلى الله عليه وسلم مما تقتضيه حالته وجنابته<sup>(٣)</sup> حين دعائه عليه؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم يقول: من كان باطن أمره وعندك أنه ممن ترضى عنه فاجعل دعوتي عليه التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حينئذ طهوراً وزكاةً.

وهذا معنى صحيح لا إحالة<sup>(٤)</sup> فيه، وهو صلى الله عليه وسلم متعبد بالظواهر، وحساب الناس في البواطن على الله تعالى.

فإن قيل: فما معنى قوله عليه السلام: «وأغضب كما يغضب البشر»، وهذا يشير إلى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سورة الغضب، لا على أنها من مقتضى الشرع، فبقى السؤال على حاله.

قيل: يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن دعوته عليه أو سبه أو جلده كان مما خير بين فعله له عقوبة للجاني أو تركه والزجر له بما سوى ذلك؛ فيكون الغضب لله سبحانه بعثه على لعنته أو جلده، ولا يكون ذلك خارجاً عن شرعه، ولا موقعاً له فيما لا يجوز. ويحتمل أن يكون خرج هذا مخرج الإشفاق منه صلى الله عليه وسلم.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٦٠١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ٢٠٠٧ ومابعد).

(٣) هكذا في د. وفي ز: حلاله وجنابته.

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح) .. وأما (م): لا إحالة فيه. وهو تحريف.



وتعليم أمتة الخوف من تعدّي حدود الله سبحانه؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> يهر الإشفاق من أن يكون الغضب يحمله على زيادة يسيرة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما زادها ولا أوقفها، ويكون ذلك من الصغائر على القول بجواز وقوعها من الأنبياء<sup>(٢)</sup> عليهم السلام، أو إشفاق منه صلى الله عليه وسلم وإن لم يقع فيه.

وقد يقع اللعن والسباب من غير قصد إليه، فلا يكون في ذلك نازلاً منزلة اللعنة الواقعة رغبة إلى الله عليه وطلباً للاستجابة؛ فمثل هذه الطرائق ينبغي أن يسلك في مثل هذا الحديث.

وكذلك قوله عليه السلام بعد هذا في معاوية رضي الله عنه:

«لأشبع الله بطنه. لما دعاه؛ فقبل له صلى الله عليه وسلم: «هو يأكل» فقال: ادعه لي مرة أخرى؛ فقال: «هو يأكل»<sup>(٣)</sup>.

قد يحمل: على أنه من القول السابق إلى اللسان من غير قصد إلى وقوعه، ولا رغبة إلى الله سبحانه في استجابته.

وقوله: «فَحَطَّأَنِي حَطَّاءَةً». فَقَدْنِي ذكر مسلم عن أمية في معناه: قال: فقدني قفدة.<sup>(٤)</sup>

قال الهروي في حديث ابن عباس رضي الله عنه: «أتاني النبي صلى الله عليه وسلم: فَحَاطَنِي حَطْوَةً» جاء به غير مهموز. وقال ابن الأعرابي: الخطو: تحريك الشيء مُزْعِزًا.. ورواه شمر بالهمز. وحكى عن غيره: لا تكون الخطاة إلا ضربة بالكف بين الكتفين.

## [ باب تحريم النميمة ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ مَا الْعَضَّةُ<sup>(٥)</sup> هِيَ النَّمِيمَةُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من د. ساقطة من ز. والتونسية.

(٢) هكذا في ز. ح. وفي د: على الأنبياء.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ٢٠١٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ٢٠١٠).

(٥) هكذا في نسختي د. ز. وفي التونسية، م: الموضع العضة: هذه اللفظة رووها على وجهين: العضة - بكسر العين، وفتح الضاد المعجمة على وزن العدة والزنة.. والثاني: العضة: بفتح العين، وإسكان الضاد - على وزن الوجه.

وهذا الثاني هو الأشهر في روايات بلادنا والأشهر في كتب الحديث وكتب غريبه.

والأول أشهر في كتب اللغة.. ونقل القاضي: أنه رواية أكثر شيوخهم.

وتقدير الحديث والله أعلم: ألا أنبئكم ما العضة؟ الفاحش الغليظ التحريم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٥٩).

قال الشيخ : قيل في قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾<sup>(١)</sup> هو جمع: عِضة من عَضَيْتُ الشَّيْءَ. أى: فرقته.<sup>(٢)</sup> قال ابن عباس<sup>(٣)</sup> آمَنُوا ببعض وكفروا ببعض.  
قال الشيخ - وفقه الله: فلعل النميمة سُميت: عِضة لأنها تُفَرِّق بين الناس.

## [باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، ويأتى بشيء يذهب الغضب]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ما تَعُدُّونَ الرَّقُوبَ فيكم؟ قال: قلنا: الذى لا يُؤلِّدله . قال: ليس<sup>(٤)</sup> ذاك بالرقوب، ولكنه الرجل الذى لم يقدم من ولده شيئا» الحديث<sup>(٥)</sup>  
قال أبو عبيد: معناه في كلامهم فقد الأولاد في الدنيا، فجعله النبى - صلى الله عليه وسلم - فقدهم في الآخرة فكأنه إنما حول الموضع<sup>(٦)</sup> إلى غيره.

## [باب خلق الإنسان خلقا لا يتمالك]

وقوله: «فجعل إبليس يُطيف به»<sup>(٧)</sup> .  
فقال: طاف بالشئ طَوْفًا، وأطاف: استدار حوله.

- 
- (١) سورة الحجر آية: ٩١.  
(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): إذا فرقته.  
(٣) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن أخت زوجته ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين.. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة على أحد الأقوال.. في الصحيح: «أن النبى صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال: اللهم علمه الحكمة.. وقصارى القول: أن ابن عباس كان أمة وحده في العلم والحديث.  
استعمله على - رضى الله عنه - على البصرة فبقى أميراً عليها، ثم فارقه قبل مقتل على وعاد إلى الحجاز ف قضى أخريات أيامه يعلم الناس بمكة، وتوفى بالطائف سنة ٦٨ هـ فرضى الله عنه.  
راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ: محمد محمد أبو زهو ص ١٣٩ و ١٤٠).  
(٤) هكذا في (ح) و(صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٦١) وفي نسختي د، ز: ذلك والصواب ما أثبت.  
(٥) و(٦) راجع (صحيح بشرح النووي ١٦: ١٦١ وما بعدها).  
(٧) قوله صلى الله عليه وسلم: «يطيف به» قال أهل اللغة: طاف بالشئ يطوف طَوْفًا وطَوَافًا. وأطاف يطيف إذا استدار حوله.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٦٤).

## [باب النهي عن ضرب الوجه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا قاتل أحدكم أخاه، فَلْيَجْتَنِبِ الوجه؛ فَإِنَّ اللهَ خلقَ آدمَ على صورته»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: هذا الحديث ثابت عند أهل النقل وقد رواه بعضهم:

«إن الله خلق آدمَ على صورة الرحمن» ولا يثبت هذا عند أهل النقل<sup>(٢)</sup>.. ولعله نُقِلَ من راويه بالمعنى الذى توهمه: وظن<sup>(٣)</sup> أن الضمير عائد على الله سبحانه، فأظهره وقال: على صورة الرحمن.

واعلم: أن هذا الحديث غلط فيه ابن قتيبة وأجراه على ظاهره وقال فيه: فإن الله سبحانه له صورة لا كالصورة، وأجرى الحديث على ظاهره، والذى قاله لا يخفى فساد؛ لأن الصورة تفيد التركيب، وكل مركب محدث، والبارى سبحانه وتعالى ليس بمحدث، فليس بمركب، وما ليس بمركب فليس بمصور.

وهذا من جنس قول بعض المبتدعة:<sup>(٤)</sup> إن البارى عزَّ وجلَّ جسم لا كالأجسام لما رأوا أهل السنة يقولون: البارى عزَّ وجلَّ: شىء لا كالأشياء طَرَدُوا هذا فقالوا: جسم لا كالأجسام. وقال ابن قتيبة: صورة لا كالصور.

والفرق بين ما قلناه وما قالوه: أن لفظة شىء لا تفيد الحدوث ولا تتضمَّن ما يقتضيه. وقولنا: جسم وصورة فيتضمَّنان التأليف والتركيب.. وذلك دليل الحدوث وعجبا لابن قتيبة في قوله: صورة لا كالصور. مع كون هذا الحديث يقتضى ظاهره عنده<sup>(٥)</sup>: خلق آدم عليه السلام على صورته؛ فقد صارت صورة البارى سبحانه على صورة آدم عليه

(١) هذا من أحاديث الصفات وقد سبق في كتاب الإيمان بيان حكمها، وأن من العلماء: من يمسك عن تأويلها ويقول: نؤمن بأنها حق، وأن ظاهرها غير مراد ولها معنى يليق بها. وهذا مذهب جمهور السلف وهو أحوط وأسلم.. والثانى: أنها تتأول على حسب ما يليق بتزيه الله تعالى، وأنه ليس كمثله شىء.

راجع هامش (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٦٦ وما بعدها).

(٢) عند أهل النقل قال النووى: هم أهل الحديث. راجع المصدر رقم ٤ السابق.

(٣) وظن: قال النووى نقلا عن المازرى: بالمعنى الذى وقع له وغلط في ذلك.

(٤) وهم أهل البدعة: وهى البدعة المذمومة، وهى المحدثه في الدين من غير أن يكون في عهد الصحابة ولا التابعين، ولا عليه دليل شرعى.

وجاء في شرح المقاصد: ومن الجهالة من يجعل كل أمر لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة، وإن لم يقم دليل على ذمه.

راجع (دستور العلماء ١: ٢٣٢ والمعلم بفوائد مسلم ط. تونس ٣: ٥٥٠).

قلت: وقد تكون البدعة حسنة بمعنى سنة حسنة لفاعليها أجراها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة أهـ المحقق. يقتضى ظاهره عنده: أى على رأيه.

راجع هامش (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٦٦).

السلام على ظاهر هذا على أصله ؛ فكيف يكون على صورة آدم عليه السلام ويقول : إنها لا كالصور؟. هذا تناقض .

ويقال له أيضا : إن أردتَ بقولك : صورة لا كالصور : أنه ليس بمؤلفٍ ولا مركبٍ ؛ فليس بصورة على الحقيقة ، وأنت مثبتٌ تسميةً تفيد في اللغة معنىً مستحيلاً عليه تعالى مع نفى ذلك المعنى ، فلم تُعط اللفظ حقه ، ولم تُجره على ظاهره ؛ فإذا سلمت أنه ليس على ظاهرة فقد وافقت على افتقاره إلى التأويل وهذا الذي نقول به فإذا ثبت افتقاره إلى التأويل قلنا .

اختلف الناس في تأويله :

فمنهم : من أعاد الضمير إلى المضروب<sup>(١)</sup> وذكر أن في بعض طرق الحديث<sup>(٢)</sup> .  
أنه سمعه صلى الله عليه وسلم يقول : قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَكَ أَوْ نَحْوِ هَذَا<sup>(٣)</sup> فقال [صلى الله عليه وسلم] ما قال : إما على هذه الرواية وهي شتم من أشبهه ؛ فيين وجه هذا التعليل ؛ لأنه إذا شتم من ، أشبهه وآدم — عليه السلام — يُشبهه ؛ فكأنه شتم آدم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ، وإنما ذكر الأول تنبيها عليه وعلى نبيّه .  
وأما على هذا الذي وقع في ( كتاب مسلم ) فيحتمل أن يكون تُعبد الله سبحانه بتخصيص الوجه بهذه الكرامة لشبهه بآدم لإجلالاً لآدم صلى الله عليه وسلم ، ولا يبقى على هذا إلا أن يقال : فيجب أن يجتنب ما سواه من الأعضاء المشبهة لآدم عليه السلام .  
وجواب هذا :

أنه لا يبعد أن يكون الله عز وجل يُعبدُ بما شاء ، ولم يجعل هذه العلة جارية مُطردة .. وقد اختص الوجه بأمور جليلة ليست في غيره من الأعضاء ؛ لأن فيه السمع والبصر ، وبالبصير يدرك العالم ويرى ما فيه من العجائب الدالة على عظمة الله عز وجل وبالسمع تدرك الأقوال وتسمع أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ونواهيهِ ، ويتعلم به<sup>(٤)</sup> سائر العلوم التي منها معرفه الله عز وجل ومعرفته رسله عليهم السلام ، وفيه النطق الذي يتميز به عن

(١) وهذا ظاهر رواية مسلم .

راجع هامش (المصدر السابق) .

(٢) هكذا في د، ح. وفي ز: وذكر في بعض طرق الحديث .

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح إكمال إكمال المعلم للأبي ٥٣ : ٧) .

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح) بها .

الجهنم، وشرف به الإنسان على سائر الحيوان، ومثل هذا التميز لا يبعد أن يجعل سبباً في تميز هذا الحكم.

وقال آخرون: إن الضمير عائد على آدم نفسه.. وعُورِضَ هؤلاء بأن هذا يجعل الكلام غثاً لغوً لا فائدة تحته؛ فأى فائدة في قولك: خلق زيد على صورة نفسه، والشجرة على صورتها نفسها.. وهذا معلوم بالعقول، ولا يفتقر إلى خبر منقول.

وأجاب أصحاب هذا التأويل عن هذا الاعتراض بأن الفائدة فيه:

التنبيه على من خالف الحق من أصحاب المذاهب كالطوائف<sup>(١)</sup> القائلين:

بأن تصوير آدم - عليه السلام - كان عن بعض تأثيرات النجوم أو العناصر أو غير ذلك مما يهذون به؛ فأكذبهم النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبر: «أن الله سبحانه خلق آدم على صورته».. أو أكذب الدهرية<sup>(٢)</sup> في قولهم:

ليس ثم إنسان أول، وإنما إنسان من نطفة ونطفة من إنسان.. هكذا أبداً إلى غير أول؛ فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم:

أن الله سبحانه اخترع صورة آدم ولم يكن مصوراً عن أب ولا كائناً عن تناسل، أو يكون أكذب القدريّة<sup>(٣)</sup> في قولهم: إن كثيراً من أعراض آدم وصفاته<sup>(٤)</sup> خلق لآدم، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم: أنه مخلوق يحمل صورته.. وهذا التأويل الذي ذهب إليه هؤلاء من إعادة الضمير إلى آدم بنفسه إنما يحسن إذا روي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم مجرداً من السبب مقتصرًا منه على قوله:

«إن الله خلق آدم على صورته».

وأما ذكر السبب أو ذكر جميع ما حكاه مسلم عنه صلى الله عليه وسلم:

«إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته».

فإنه لا يحسن صرف الضمير لآدم عليه السلام؛ لأنه ينفي أن يكون بين السبب أو صدر الكلام وآخره ارتباط، ويصير الكلام وما وقع في (كتاب مسلم)، في معنى التنافر<sup>(٥)</sup> وقد

(١) الطوائف: أي أكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء، والحكم بأحكام الكيفيات والكميات، واستعمال الأمور الجسدية.

(٢) الدهري - يفتح الدال المهملة وتضم - القائل ببقاء الدهر، الذي لا يؤمن بالحياة الأخرى.

راجع (الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢، ١٣، ١٣٩ - تحقيق محمد سيد كيلاني ط. الحلبي بمصر).

(٣) القدريّة: هم أصحاب غيلان الدمشقي أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء.

(٤) هكذا في نسختي د، ز، وفي ح: وصفته خلق لآدم.

(٥) هكذا في د، وفي ز، ح: المنافرة.

ذكر: أنه روى مختصر<sup>(١)</sup> مقتصرًا فيه على ما قلناه، فقال بعض أئمتنا: (٢) هو من اختصار بعض الرواة.

وقال آخرون: فإن الضمير يعود إلى الله سبحانه ويكون له وجهان: أحدهما: أن يُراد بالصورة الصفة كما يقال: صورة فلان عند السلطان. كذا يعني (٣) صِفَتَهُ كذا.

ولما كان آدم - عليه السلام - امتاز بصفات من الكمال تميّز: بالعقل والنطق عن البهائم، وبالنبوة عن سائر بني سوي النبيين منهم، وله فضائل اختص بها؛ فكأنه شبهه من هذه الجهة باختصاص الله سبحانه بالرفعة والجلال، لا سيما وقد أمر الله تعالى الملائكة (٤) بالسجود له، والسجود لا يكون إلا لله عز وجل، وإن كانت الملائكة إنما سجدت له طاعة لله عز وجل.. هذا المعنى ذكره بعض أصحابنا، وفي التشبيه بُعد.

والوجه الثاني عند أصحاب هذا التأويل: أن تكون إضافة الصورة إضافة تشريف واختصاص، كما قيل في الكعبة: بيت الله وإن كانت البيوت كلها له عز وجل (٥)، وكما قال الله تعالى: ﴿ناقة الله﴾ (٦) إلى غير ذلك مما وقع في الشريعة من أمثال هذا.

وقد تميز آدم - صلى الله عليه وسلم - بأن خلقه الله جلّت قدرته بيده، ولم يُقلّب في الأصلاب، ولا درجه من حال إلى حال، فتكون الإضافة إضافة اختصاص (٧) لهذا المعنى ولغيره.

وأما من صرح (٨) بهذا الضمير وأخرجه للوجود (٩) فإنه يُرد من جهة النقل، وأنه ضعيف عند المحدثين.

واختلف أصحابنا في رده من جهة اللسان، فقال بعضهم: ما يحسن مثل هذا في الكلام؛ لأن اللفظ الظاهر إذا افتتح به وأعيد ذكره، فإنه إنما يُعاد

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: وقد روى أنه روى مختصراً.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: فقال فيه بعض أئمتنا.

(٣) هكذا في د. وفي ز، ح: بمعنى.

(٤) هكذا في د. وفي ز، ح: أمر الملائكة.

(٥) هكذا في ز. وفي د: كلها لله عز وجل.

(٦) سورة الشمس آية: ١٣.

(٧) هكذا في د. وفي ز: فتكون الإضافة اختصاص.

(٨) هكذا في د. وفي ز: سرح. والصواب ما أثبت وهو تصحيف.

(٩) هكذا في نسختي د، ز، م، والتونسية. وفي ح: وأخرجه الرحمن.

بالضمير<sup>(١)</sup>، ولهذا يقال: ضرب زيد عبده، ولا يقال: ضرب زيد عبد زيد. ومرادهم بذلك الثاني زيد الأول<sup>(٢)</sup>.

قالوا: فلو كان ما قالوه صحيحا لكانت العبارة عنه: «خلق آدم على صورته» كما وقع في الطرق الثابتة.

وقال بعض أصحابنا: لا يستبعد هذا في اللسان وقد قال سبحانه وتعالى ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾<sup>(٣)</sup> ولم يقل: يوم نحشر المتقين إلينا.

وقال بعض النحاة أيضا قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا﴾<sup>(٥)</sup> وأنشد في ذلك قول عدى بن زيد:

لا أرى الموت يسبق الموت شئ      نغص الموت ذا الغنى والفقر<sup>(٦)</sup>  
وفي هذا كفاية

## [ باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذى ]

قوله صلى الله عليه وسلم في الهرة: «فلا هي أطعمتها، ولا هي أرسلتها ترمم من خشاش الأرض».

وفي بعض النسخ: «ترمم»<sup>(٧)</sup>

قال صاحب الأفعال: رَمِمْتُ الأمر والشئ رما أصلحته. والعظم رمة: صار رميمًا. والحبل انقطع. والشاة تناولت النبات بشفتيها. ومنه سُميت: المِرمَتان.

(١) هكذا في دح. وفي ز: للضمير.

(٢) هكذا في د. وفي ز: ومرادهم بزيد الثاني زيد الأول.

(٣) سورة مريم آية: ٨٥.

(٤) هكذا في ز. وفي د: أيضا من هذا أيضا قوله تعالى.

(٥) سورة البقرة آية: ٥٩.

(٦) البيت لعدى بن زيد - وقد ذكره سيبويه في كتابه في باب تكرار الظاهر دون ضميره.

راجع (شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرا في ١: ١٢٥).

(٧) ترمم: هكذا هو في أكثر النسخ. وفي بعضها: ترم. وفي بعضها.

ترمم. أى: تناول ذلك بشفتيها.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٢٣).

## [ باب تحريم الكبر ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «العزُّ إزاره، والكبرياءُ رداؤه؛ فمن يُنازعني عَدْبَةً»<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ - وفقه الله -: هذا مجاز واتساع على عادة العرب، وهم يقولون: فلان شعاره الزهد والورع، ودثاره التقوى، ولا يُريدون بذلك الثوب الذي هو شعار ودثار، وإنما يُريدون: أنه صفته ونَعْتُهُ.

ووجه الاستعارة في هذا:

أن الرداء والإزار يُلصقان بالإنسان ويلزمانه<sup>(٢)</sup> بجملته، وفيهما سترله وجمال؛ فضرب ذلك مثلاً لكون العز والكبرياء بالبارى سبحانه أحق، وله ألزم وأوجب، واقتضاء جلاله لها أكد، وكذلك العرب يقولون: فلان غُمِر الرداء. إذا كان واسع العطية مُجَوِّزاً أيضاً بذلك، فعلى هذا يحمل هذا الحديث؛ لأن الدليل العقلي قام على أن اللباس من صفات الأجسام؛ وهو سبحانه وتعالى ليس بجسم، فلا يمتسه جسم ولا يستُرّه جسم، وهذا واضح لكل مُتأملٍ.

## [ باب النهي من قول : هلك الناس ]

قوله صلى الله عليه وسلم: « إذا قال الرجل : هلك الناس فهو أهلكهم »<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ : يحمل هذا عند بعض العلماء: على أن القائل قال ذلك ازدراء بالناس

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٧٣).

(٢) هكذا في د، ح. وفي ز: يلزمان.

(٣) قوله صلى الله عليه وسلم: «فهو أهلكهم». روى: أهلكهم. على وجهين مشهورين: رفع الكاف وفتحها والرفع أشهر، ويؤيده أنه جاء في رواية - كما في (حلية الأولياء). في ترجمة سفيان الثوري: فهو من أهلكهم.. قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين: «رفع» نهر ومعناه: أشدهم هلاكاً.. وأما رواية الفتح، فمعناها: هو جعلهم هالكين لأنهم هلكوا في الحقيقة؛ وافترق العلماء: على أن هذا الهمز إنما هو فيمن قاله على سبيل الإزدراء على الناس واحتقارهم وتفضيل نفسه عليهم وتقييح أحوالهم؛ لأنه لا يعلم سر الله في خلقه.  
قالوا: فأما من قال ذلك تحزناً لما يرى في نفسه وفي الناس من النقص في أمر الدين فلا بأس عليه كما قال: لا أعرف من أمة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم يصلون جميعاً. هكذا فسره الإمام مالك، وتابعه الناس عليه.  
اجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٧٥ وما بعدها).



واحتقاراً لهم وإعجاباً بنفسه ؛ فأما قوله على جهة الإشفاق والتفجع لذهاب الصالحين ،  
وتفضيل من مضى من الأولين فإنه خارج عن هذا ، والقصد يُغير أحكام اللفظ ، والأول  
عنوان الكبر والاستهزاء بالناس وهو مذموم ، والثاني عنوان الإشفاق والتقصير بالنفس  
وتعظيم السلف ، وذلك لا يكون مذموماً .

## [ باب استجاب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء ]

قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل  
المسك ونافخ الكير ؛ فحامل المسك : إما أن يُحْدِثَكَ ، وإما أن تَبْتَاعَ منه ، وإما أن تجد منه  
ريحاً طيبةً ، ونافخ الكير : إما أن يَحْرِقَ ثِيَابَكَ ، وإما أن تجد منه ريحاً خبيثةً » (١) .  
قال الشيخ : جمهور الفقهاء على طهارة المسك وجواز بيعه . ، وقال قوم بنحاسته ،  
والدليل عليهم قوله عليه السلام ها هنا : « وإما أن تبتاع منه » . والنجس لا يباع ؛ ولأنه  
صلى الله عليه وسلم استعمله ، ولو كان نجساً لم يستعمله ، والناس في الأعصار الماضية ما  
أحد منهم ينكر استعماله ، فدل ذلك كله على طهارته .  
وقوله عليه السلام : « وإما أن يحذيك » . يقال : أحذيت فلاناً بمعنى : أعطيته .

## [ باب فضل الإحسان إلى البنات ]

قوله صلى الله عليه وسلم ، سلم : « من عالَ جَارِيتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا ، جاء يومَ القيامة أنا وهو .  
وَضَمَّ أَصَابِعَهُ » (٢) .  
قال صاحب الأفعال (٣) : عالَ الحاكم عولاً : جَارَ . والسَّهْمُ عن الهدف (٤) والميزان

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٧٨) .

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٧٩) .

(٣) صاحب الأفعال : هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية القرطبي النحوي . كان إماماً في اللغة  
والعربية صنف تصارييف الأفعال ، والمقصود والممدود وغيرهما توفي سنة ٣٦٧ هـ .  
راجع (البغية ١ : ١٩٨) .

(٤) هكذا في د، ح . وفي ز : والسهم عن السيف والصواب ما أثبت .

مالاً، والفريضة زادت، والرجل قمت بمثوته عولاً، والشيء عولاً عليك. أى: تُثقل. عال الرجل عَيْله. أى: افتقر، والشيء عيلاً. أعجزك، والضالة عَيْلاً وَعَيْلاناً: لم أدر أين أطلبها؟ ورعيل الصبر: غلب، والذي يصح أن يراد من هذا الحديث: القيام بالمتونة.

## [ باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يموت لأحدٍ ثلاثة من الولد فتمسه النار، إلا تحلة القسم»<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض الطرق: «ثلاثة لم يبلغوا الحنث»<sup>(٣)</sup>.

قال بعض أهل العلم: المراد به قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾<sup>(٤)</sup>؛ فالمراد هاهنا: الوقوف عليها.. وقيل: يمرون عليها وهى خادمة.. وقيل: يمرون على الصراط وهو جسر عليها.. وقيل: هو ما يصيبهم في الدنيا من الحُمى؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الحُمى من فيح جهنم»<sup>(٥)</sup> وجعله أبو عبيد أصلاً في الرجل يحلف: لَيَفْعَلَنَّ كذا؛ فإنه يبرُّ بالقليل وهو خلاف مذهب مالك رضى الله عنه.

وأما قوله عليه السلام: «لم يبلغوا الحنث».

قيل معناه: قبل أن يبلغوا فيكتب عليهم الإثم.

قوله: قلت لأبى هريرة: إنه قد مات لى ابتان، فما أنت مُحدثى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث تطيب به أنفسنا عن موتانا. قال: نعم: «صغارهم دعاً ميص الجنة»<sup>(٦)</sup>.

قال الشيخ: أما أطفال المؤمنين الذين لم يبلغوا الحلم، فأولاد الأنبياء صلوات الله عليهم منهم، قد تقرر الإجماع أنهم في الجنة.. وكذلك جمهور العلماء: على أن أولاد من

(١) هكذا في نسختي د، ز، ح. وفي (م): عيلة.

(٢) هكذا في د، وفي ز، ح: «لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد».

راجع الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٨٠.

(٣) قوله: «لم يبلغوا الحنث»: أى: لم يبلغوا سن التكليف الذى يكتب فيه الحنث، وهو الإثم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٨٢).

(٤) سورة مريم آية: ٧١.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٩٨).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٦٣٥).

سواهم من المؤمنين في الجنة ، وبعضهم ينكر الخلاف في ذلك وَيَتَعَلَّقُونَ بظاهر القرآن وماورد في بعض الأخبار.. قال الله عزَّ من قائل ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، وبعض المتكلمين يقفُ فيهم ولا يرى نصاً قاطعاً مقطوعاً به، ورد بكونهم في الجنة ، ولم يثبت عنده الإجماع فيقول به .  
وقوله « دَعَا مِيصُ الجنة » . قيل : الدعا ميص<sup>(٢)</sup> من دواب الماء .

## [ باب «المرء مع من أحب» ]

قوله : « فلقينا رجلاً عند سُدة المسجد ؛ فقال : يا رسول الله ! .. » الحديث<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ قال الهرويُّ في حديث المغيرة بن شعبة أنه قال : « لَا يُصَلِّي فِي سُدة المسجد الجامع » . (يعنى : الظلال . ومنه سُمي إسماعيل السُّدِّي ؛ لأنه كان يبيع في سُدة المسجد الجامع<sup>(٤)</sup> ) .  
وفي الحديث : « أن أُم سلمة قالت لعائشة رضی اللہ عنہا<sup>(٥)</sup> : إنك سُدة بين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأُمَّته » .  
أى : باب ، فمتى أصيب ذلك الباب بشيء فقد دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريمه .  
ومنه الحديث في : الذي يردون الحوض الذين : « لَا تُفْتَحْ لَهُم السُّدود » . الحديث يقول : « لَا تُفْتَحْ لَهُم الأبواب » .

(١) (سورة الطور آية : ٢١) قرأ الجماعة : (واتبعتمهم) بوصل الألف وتشديد التاء وفتح العين وإسكان التاء .. وقرأ أبو عمرو : (واتبعناهم) بقطع الألف وإسكان التاء والعين والنون اعتباراً بقوله : (ألحقناهم) ؛ ليكون الكلام على نسق واحد . فأما قوله : (ذريتهم) . فقرأها بالجمع ابن عامر ، وأبو عمرو ويعقوب ، ورواها عن نافع إلا أن أبا عمرو قصر التاء على المفعول وضم باقيهما .. وقرأ الباقر : (ذريتهم) . على التوحيد وضم التاء وهو المشهور عن نافع .. فأما الثانية فقرأها نافع وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب بكسر التاء على الجمع . والباقر : (ذريتهم) على التوحيد وفتح التاء . راجع (تفسير القرطبي ١٧ : ٦٦) .

(٢) دعاميص : أصل الدعومص : دويبة صغيرة تكون في الماء لا تفارقه . أى : أن هذا الصغير في الجنة لا يفارقه . راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ : صفحة ٢٠٢٩) .

(٣) قوله صلى الله عليه وسلم للذى سأله عن الساعة : « ما أعددت لها ؟ » . قال : حب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت . » . وفي روايات : « المرء مع من أحب » .

فيه : فضل حب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والصالحين ، وأهل الخير الأحياء والأموات ومن فضل محبة الله ورسوله امتثال أمرهما واجتناب نهيهما ، والتأدب بالأداب الشرعية ، ولا يشترط في الانتفاع بمحبة الصالحين أن يعمل عملهم إذ لو عمله لكان منهم ومثلهم .

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٨٦ ، ١٨٧) .

(٥) أى : لما أرادت الخروج إلى البصرة .

## [كتاب القدر]

قوله «أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقد وقعدنا حوله ومعة مَحْصَرَةٌ فَنَكَّسَ»<sup>(١)</sup>، فجعل<sup>(٢)</sup> يَنْكُتُ بِمَحْصَرَتِهِ، ثم قال: ما منكم من أحدٍ مامن نفسٍ مِنْفُوسَةٍ إلا وقد كتبتُ الله مكانها من الجنة والنار، وإلا وقد كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ.. قال فقال رجل يارسول الله! أفلا نمكثُ على كتابنا وندع العمل فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة، [فقال]<sup>(٣)</sup>: اعملوا فكل ميسر<sup>(٤)</sup>. أما أهل السعادة فَيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وأما أهل الشقاوة فَيَسِّرُونَ العمل أهل الشقاوة، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ إلى قوله تعالى ﴿لِلْعُسْرَى﴾<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم لما سمع منه: أن الله سبحانه قد كتب السعادة والشقاوة على ما وقع في هذا الحديث: أفلا نمكثُ على كتابنا وندع العمل يُلاحظُ تشنيع المعتزلة علينا قولهم: إذا قُلْتُمْ: إن الله سبحانه خلق معصية العاصي فلم يُعَذِّبْهُ عَلَى مَا خَلَقَهُ فِيهِ وَقَدَرَهُ عَلَيْهِ، وما فائدة التكليف، وكيف يُطَلَّبُ الْإِنْسَانُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ؟ وأي فائدة في العمل وقد وقع في نفس هذا الرجل شبهة من فائدة العمل، أو أراد<sup>(٦)</sup> أن يؤكد ما عنده بقول النبي صلى الله عليه وسلم؛ فأجابه صلى الله عليه وسلم بهذا الجواب ودفع اعتراضه ولم يقل له: إنه صحيح، بل أخبره: أن الله جَلَّتْ قُدْرَتُهُ يُسِّرُ أَهْلَ السَّعَادَةِ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وأهل الشقاوة لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ وتلا صلى الله عليه وسلم القرآن مُصَدِّقاً لما قال، وأخبر: أن الله سبحانه وتعالى إذا نَفَذَ قُدْرَهُ بِشَقَاوَةِ عَبْدٍ يَسِرُّهُ عَمَلُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ وَهَيَّأَهُ عَلَيْهِ وَسَهَّلَهُ عَلَيْهِ وَأَتَّاحَ<sup>(٧)</sup> لَهُ أَسْبَابَهُ، التي تُعِينُهُ وَتَبْعُهُ عَلَى اكْتِسَابِ

(١) فنكس - بتخفيف الكاف وتشديد هـ - لغتان فصيحتان: يقال: نكسه ينكسه فهو ناكس. كقتله يقتله فهو قاتل، ونكسه ينكسه تنكيساً فهو منكس. أي: خفض رأسه وطأه إلى الأرض على هيئة المهوم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٩٥).

(٢ و ٤) قوله: لما خلق له هنا زيادة من نسختي د، ز وليس في صحيح مسلم ١٩٦، ولكنها في طريق آخر.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٩٧).

(٥) راجع سورة الليل (الآيات من ١٠ - ٥).

(٦) هكذا في د. وفي ز: وأراد.

(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح، م، والتونسية: وأباح.

المعاصي ، فالإنسان عندنا مكتسب لفعله لا مجبور عليه .. وتحقيق القول في الكسب يتسع وموضعه كتب الأصول ، ولا يبعد في العقل أن يجعل الله سبحانه وتعالى هذه الأعمال أمانة على استحقاق الجنة والنار، ويُسهّل لكل عبد ما قضى له أو عليه من ذلك .. والغرض هاهنا: الإشارة إلى ما قلناه من أن الأسلوب الذي يقدح به المعتزلة قد وقع ما يلاحظه من هذا السائل ولم يُصححه صلى الله عليه وسلم ، بل أجاب عنه بما ذكر، ولعل السائل صلى الله عليه وسلم ، بل أجاب عنه بما ذكر .

ولعل السائل له — صلى الله عليه وسلم — أراد أن يعلم حقيقة الانفصال، أو تأكيد ما وقع في نفسه منه على ما قلناه، ولم يقصد الاعتراض على قول النبي صلى الله عليه وسلم بالرد والتشكك فيه كما تقصد المعتزلة باعتراضها القدح في الحق الذي بيناه .

وكذلك قول الرجلين من مُزينة بعد هذا « يا رسول الله ! أرايت ما يعمل الناس اليوم ليس لها مكان هنا ويكدحون<sup>(١)</sup> فيه أشيء قُضى عليهم ومضى فيهم من قدر سبق أو فيما يستقبلون به مما أتاهاهم به نبيهم صلى الله عليه وسلم وثبتت الحجة عليهم ؟ فقال . لا بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم<sup>(٢)</sup> . وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

هذا أيضا مطابق لقول الأشعرية وأهل السنة في : أن كل شيء بقضاء الله وقدره ، وأن المعاصي قضاها الله وقدرها .

ألا ترى قول السائل : أرايت ما يعملهُ الناس اليوم ويكدحون فيه<sup>(٤)</sup> ؟ ولم يفرق بين خير وشر ، ولا طاعة ولا معصية .. وكذلك جوابه صلى الله عليه وسلم ولم يفرق فيه ، بل قال : بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم ، وتلا كتاب الله عز وجل مصداقاً لما قال ومُسوّياً بين الفجور والتقوى بقوله تعالى ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ ؛ فأخبر سبحانه وتعالى عن النفس بما فُعل فيها .

(١) و(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ١٩٩) .

(٣) سورة الشمس الأيتان: ٧، ٨ .

(٤) ويكدحون فيه: راجع هذا في ما يأتي بعد (صفحة ٦٧٢) .

## [باب كل شيء بقدر]

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في كتاب مسلم بعد هذا : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس »<sup>(١)</sup> مطابق أيضا لقول الأشعرية في هذا .  
وكذلك قوله : « جاء قوم مشركون يخاصمون النبي صلى الله عليه وسلم في القدر ، فنزل ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وجوههم ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ إنّا ناكل شيء خلقناه بقدر »<sup>(٢)</sup> .  
وهكذا الأحاديث كلها مطابقة لقول أهل الحق ، وإنّا سُمِّيت الأشعرية أهل السنة باتباعهم السنن<sup>(٣)</sup> هكذا وموافقتهم لها .. والمعتزلة تتجاسر على ردّها وتصغى إلى شبهة تقع في عقولها فيهن عليها معها ركوب العظائم من رد السنن الواردة ، والازدراء على روايتها وتكذيب الثقات من المحدثين ، وهذا مجانب لفعل أهل التحصيل ، والدين أعادنا الله من ضلالة الملحدّين .

أما قوله : « ومعه خضرة » .

قال الهروي : قال أبو عبيد :

هي ما اختصره الإنسان بيده فأمسكه من عصا أو عنزة أو عُكَّازة .

وفي حديث آخر : « فإذا تَخَصَّرُوا بها سجد لهم »<sup>(٤)</sup> .

قال القُتَيْبِيُّ: التَّخَصُّرُ: هو إمساك القضيب باليد ، وكانت الملوك تَتَخَصَّرُ بِقُضْيَانِهَا تُشير بها وتصل كلامها . وهي المخاصر واحدها مَخَصْرَة مفرد مخاصر ، وقد خاصرت<sup>(٥)</sup> فلاناً إذا أخذت بيده وتماشيتهما .

(١) قال القاضي: رويناه: برفع العجز والكيس عطفا على كل، وبجرها عطفا على شيء.. قال: ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره، وهو عدم القدرة.. وقيل: هو ترك ما يجب فعله والتسويف به وتأخيره عن وقته.. قال: ويحتمل العجز عن الطاعات.. ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة.

والكيس بهذا العجز، وهو النشاط والخذق بالأمور. ومعناه: أن العاجز قد قد بعجزه، والكيس قد قدر كيسه. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٦٥٥).

(٢) سورة القمر. الأيتان: ٤٨، ٤٩ .

والمراد بقوله تعالى (بقدر) القدر المعروف وهو ما قدره الله وقضاه وسبق به علمه وإرادته. وفي هذه الآية الكريمة والحديث تصريح بإثبات القدر وأنه في كل شيء؛ فكل ذلك مقدر في الأزل معلوم لله مراد له.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢٠٥ وعبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٦).

(٣) هكذا في د. وفي زح: لا اتباعهم السنن.

(٤) أي: كانوا إذا أمسكوها بأيديهم سجد لهم أصحابهم؛ لأنهم إنهم إمساكها إذا ظهرها للناس. راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(٥) هكذا في د. وفي زح: واحدها مَخَصْرَة وقد خاصرت فلانا.

وفي حديث آخر: «الْمُخْتَصِرُونَ»<sup>(١)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وَجْهِهِمُ النُّورُ»<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو العباس معناه: المصلُّون بالليل، فإذا تَعَبُوا وضعوا أيديهم على خواصرهم من التعب. قال: ويكون معناه:  
أنهم يأتون يوم القيامة ومعهم أعمال يتكثرون عليها. مأخوذ من المختصرة. أخبرنا بذلك الثقة عن أبي عمر عنه.  
وفي حديث أبي هريرة: «نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا»<sup>(٣)</sup>.  
قيل: هو أن يأخذ بيده عصاً يَتَكَيُّءُ عليها. وقيل معناه: أن يقرأ من آخر السورة آية أو آيتين، ولا يقرأ السورة بكما لها في فرضه. هكذا رواه ابن سيرين عنه.. وروا غيره «مُتَخَصِّرًا»<sup>(٤)</sup>. ومعناه أن يُصَلِّيَ الرجل واضعاً يده على خصره.. ومنه حديث: «الاختصار راحة أهل النار»<sup>(٥)</sup> ونهى عن اختصار السجدة، وتفسيرها على وجهين.  
أحدهما: أن يختصر الآية التي فيها السجدة فيسجد فيها.  
والثاني: أن يقرأ السورة فإذا انتهى إلى السجدة جاوزها ولم يسجد لها.  
ومنه أحد مختصرات الطريق.  
وأما قوله: «يَكْدَحُونَ فِيهِ»<sup>(٦)</sup>.. الكدح: السعى في العمل لِدُنْيَا كان أو لآخره.

## [ باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «احتج آدم وموسى»<sup>(٧)</sup>؛ فقال موسى: يا آدم! أنت أبونا خَيِّبْتَنَا<sup>(٨)</sup> وأخرجتنا من الجنة؛ فقال له آدم: وأنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطأك

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح، والتونسية: «المتخصرون» وكلتاها رواية.

(٢) راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(٤) الحديث: «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار».

راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(٦) هكذا في د، وفي ز: يكدح فيه.

(٧) وفي رواية فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فحج آدم موسى، فحج آدم موسى» هكذا الرواية في جميع كتب الحديث

باتفاق الناقلين والرواة والشرح، وأهل الغريب: «فحج آدم موسى». برفع آدم وهو فاعل. أى: غلبه بالحجة وظهر عليه

بها.. قال أبو الحسن القاسمي: معناه: اتفقت أرواحهما في السماء فوق الحجاج بينهما.

قال القاضي عياض: ويحتمل أنه على ظاهره، وأنها اجتمعا بأشخاصهما. قلت: ولا يجوز الاحتجاج بالقدر أثناء

الوقوع في المخالفة. ويجوز الاحتجاج بعد التوبة. هـ المحقق.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٢).

(٨) خيبتنا: أى: أوقعنا في الخيبة، وهى الحرمان والخسران. وقد خاب بخيب ويخوب. ومعناه: كنت سبب خيبتنا وإغوائنا

بالخطيئة ترتب عليها إخراجك من الجنة، ثم تعرضنا نحن لإغواء الشياطين. والغى: الإنهالك في الشر.

بيده<sup>(١)</sup>. «أَتْلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَى قَبْلِ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَجَحَّ آدَمُ مُوسَى». وفي بعض طرقه: «فِيكُمْ وَجَدَتِ اللَّهُ كَتَبَ التَّوْرَةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟. قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا. قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدَتِ فِيهَا: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾<sup>(٢)</sup>. قَالَ: نَعَمْ». قال الشيخ: قال بعض أهل العلم: لما كان الله سبحانه وتعالى قد تابَّ على آدَمَ - عليه السلام - من معصيته، لم يجب لومه عليها وإلَّا فالعاصي مِنَّا لَا يُنْجِيهِ مِنَ اللُّومِ وَالْعِقَابِ. قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ»<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قد قدر أيضًا عليه العقوبة واللوم إذا وقع به. ولما كان الله تعالى تابَّ على آدَمَ صلى الله عليه وسلم صارَ ذِكْرُ ذَلِكَ لَهُ إِنَّمَا يُفِيدُ إِذْنَ مِبَاحَتِهِ عَنِ السَّبَبِ، الَّذِي دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ آدَمَ - عليه السلام - أن السبب: قضاء الله تعالى وقدره. وهذا جواب صحيح إذا كانت المباحة عن الموقوع في ذلك ولم يكن عند آدَمَ سبب مُوقِعَ فِيهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِإِقْضَاءِ اللَّهِ وَقْدَرِهِ. ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى». ولهذا.. قال آدَمُ لموسى - صلى الله عليهما -: «أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ»<sup>(٤)</sup> وذكر فضائله التي أعطاه الله تعالى. يُريد بذلك: أن الله سبحانه قدر ذلك وقضى به فنفذ ذلك، كما قَدَّرَ عَلَى مَا فَعَلْتُ فَنَفَّذَ فِيَّ.

وأما قوله: «قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَى قَبْلِ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ عَامًا»<sup>(٥)</sup> فالأظهر أن المراد به: أنه كتبه قبل خَلْقِهِ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً وَأَظْهَرَهُ أَوْ فَعَلَ فِعْلًا مَّا أَضَافَ هَذَا التَّارِيخَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَمَشِئَةُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ أَزَلِيَّةٌ، وَمَا قَضَاهُ وَقْدَرُهُ بِمَعْنَى شَاءَهُ وَأَرَادَهُ فِينَا<sup>(٦)</sup> لَمْ يَزَلْ، وَلَمْ يَزَلْ سَبْحَانَهُ مُرِيدًا لِمَا أَرَادَهُ مِنْ طَاعَةِ الْمَطِيعِ وَمَعْصِيَةِ الْعَاصِي، وَأَرْبَعُونَ سَنَةً قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ - عليه السلام - زَمَنَ مَحْدُودٍ<sup>(٧)</sup> مُبْتَدَأً، فَيَجِبُ صَرْفُ هَذَا التَّارِيخِ إِلَى مَا قَلَنَاهُ.. وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «قَدَرَهُ قَبْلَ

(١) بيده - في اليد هنا المذهبان السابقان في (كتاب الإيمان)، ومواقع في أحاديث الصفات. أحدهما: الإيمان بها ولا يتعرض لتأويلها مع أن ظاهرها غير مراد.. والثاني: تأويلها على القدرة. راجعها في (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٢).  
(٢) سورة طه آية: ١٢١.  
(٣) وقدرة الله على المراد بالتقدير هنا: الكتابة في اللوح المحفوظ أو في صحف التوراة والواحيها. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٣).  
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٦٥٢).  
(٥) راجع (صفحة ٦٧٣ هامش ٥).  
(٦) هكذا مصححا وجاء في ح: ففينا. وفي التونسية أيضا وكذلك في نسختي د، ز، والصواب ما أثبت.  
(٧) هكذا في ز. وفي د: محدد.



أن يُخلَق بأربعين سنة» أى: كتبه في التوراة. ألا تراه يقول في بعض طرقه: «فِيكُمْ وَجَدَتِ الله كتب التوراة قبل أن يخلَق آدم؟ قال (١) موسى: بأربعين عاما. قال آدم: فهل وجدت فيها: ﴿عصى آدم ربّه فغوى﴾ (٢) وهذا يشير إلى أن المراد بذلك المطلق ما قُيِّد في هذا (٣) الطريق. وأما قوله: «فهل وجدت فيها: ﴿وعصى آدم ربّه فغوى﴾. فيصح أن يراد به: أن فيها معنى هذا اللفظ (٤) مكتوب بلسان غير هذا اللسان العربي إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصد إلى العبارة بلسان قومه عن معنى ذكر بلسان غيرهم (٥). قال الهروي والحجّ: الغلبة بالحجة. ومنه الحديث: «فَحَجَّ آدم موسى» أى: غلبه بالحجة.

## [باب اتباع سنن اليهود والنصارى]

قال الشيخ: خرج مسلم في آخر كتاب القدر حديث: «لَتَرْكِبَنَّ سَنَنَ من قبلكم» (٦) فقال: «حدثنا عِدَّة (٧) من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان محمد بن مُطَّرَف عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث (٨). وهذا أحد الأحاديث المقطوعة، التي نَبَّهنا عليها، وهي أربعة عشر هذا آخرها (٩). قال الشيخ: قال بعضهم: وقد وصله أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان.

(١) هكذا في ز. وفي د: قبل أن يخلق.

(٢) راجع (صفحة ٦٧٣ هامش ٤).

(٣) هكذا في د. وفي ز: هذه.

(٤) هكذا في د. وفي ز: بمعنى هذا مكتوب.

(٥) هكذا في د. وفي ز: ذكر بلسان غيره.

(٦) رواية مسلم: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٩).

(٧) هكذا في د. وفي ز: فقال: عدة.

(٨) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٥٤).

(٩) ذكر الحديث في آخر كتاب القدر. في حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه «لتركن سنن من قبلكم».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: ١٧).

## [ باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن قلوب بنى آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن. قلوب واحد يصرفه حيث يشاء». ثم قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُ! مصرف القلوب! صرف قلوبنا على طاعتك»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: هذا تجوز وتوسع كما يقول القائل: فلان في قبضتي وبكفى، ولا يريد أنه حال بكفه وإنما المراد: أنه تحت قدرتي، وكذلك يقال: ما أفعل هذا إلا بأصبعي. أو فلان بين أصبعي أصرفه كيف شئت. ولا يريد: أنه حال بين الأصبعين. وإنما يريد: أنه هين عليه القهر له والغلبة وتصريفه كيف يشاء.

وكذلك المراد بقوله عليه السلام: «إصبعين من أصابع الرحمن» أي: أنه متصرف بحسب قدرته ومشيئته سبحانه وتعالى لا يعتاض<sup>(٢)</sup> عليه ولا يفوته ما أراد منه، كما لا يعتاض على الإنسان ما كان بين إصبعيه ولا يفوته (ما أراده)<sup>(٣)</sup> وخاطب العرب من حيث تفهم ومثل بالمعاني المحسوسة تأكيداً للمعاني في نفوسها، فإن قيل: فإن قدرة الله تعالى واحدة، والإصبعان هاهنا اثنان قيل: قد أخبرنا أن ذلك مجاز واستعارة وتمثيل؛ فوقع الكلام على حسب ما اعتادوه في هذا الخطاب غير مقصود منه إلى تثنية أو جمع.

ويحتمل: أن يراد بالإصبع هاهنا النعمة. ويقال: عندى لفلان إصبع حسنة أي: يد جميلة، ولكن يقال على هذا: فلم ثنى النعمة ونعم الله تعالى لا تحصى؟

قيل: لا تحصى آحادها والأجناس قد تحصى؛ فيكون المراد بالنعمتين اللتين عبر عنهما [بالأصبعين<sup>(٤)</sup>]: نعمة النفع ونعمة الدفع؛ فنعمة النفع هي الظاهرة ونعمة الدفع هي الباطنة.

وقد قيل في قوله تعالى ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾<sup>(٥)</sup> إن الظاهرة نعمة النفع والباطنة نعمة الدفع، وقلب العبد للباري سبحانه عليه نعمة نفع ونعمة دفع، فلا يبعد أن يراد بالنعمتين هاتان أو غيرهما من الأجناس التي تليق بهذا.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٥). قلت: لفظ الجلالة، مصرف على حذف ياء النداء.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: يعتاض عليه.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٥).

(٤) هكذا في د. وفي ز: بالأصبع والصواب ما أثبت.

(٥) سورة لقمان آية: ٢٠.

## [باب معنى: «كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار، وأطفال المسلمين]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من مولود إلا يولد<sup>(١)</sup> على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء: هل تحسون فيها من جدعاء»<sup>(٢)</sup>، ثم يقول أبو هريرة: وأقرءوا إن شئتم: ﴿فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾<sup>(٣)</sup>

وفي بعض طرقه «فقال رجل: يا رسول الله: أرايت لو مات قبل ذلك؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين»<sup>(٤)</sup>

وفي بعض طرقه: «ما من مولود يولد إلا وهو على الفطرة»<sup>(٥)</sup>. وفي بعض طرقه إلا على هذه الفطرة حتى يبين عنه لسانه»<sup>(٦)</sup>.

وفي بعض طرقه: «من يولد يولد على هذه الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه. كما تنتجون الإبل. فهل تجدون فيها جدعاء؟ حتى تكونوا أنتم تجدعونها»<sup>(٧)</sup> قالوا: يا رسول الله: أرايت من يموت صغيرا؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين».

وفي بعض الطرق «سئل عن أولاد المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين». وفي بعض طرقه: «من يموت منهم صغيرا فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) - هكذا رواية نسختي د، ز وبإحدى نسخ المعلم وفي مسلم: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة» هكذا هو في جميع النسخ (يلد) - بضم الياء المثناة تحت وكسر اللام على وزن ضرب - حكاه القاضي عن رواية السمرقندي.  
قال: وهو صحيح على إبدال الواو ياء لانضامها. قال: وقد ذكر المهجري في نوادره يقال: ولد ويلد بمعنى قال القاضي، ورواه غير السمرقندي: يولد. والله أعلم.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢٠٩ وما بعدها).  
(٣) سورة الروم آية: ٣٠.  
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١ وما بعدها).  
(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢٠٧ وما بعدها).  
(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح، م: تدعونها.  
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٠٤٨).  
(٨) هكذا في د. وفي ز: فقلت: عصفور.

وفي بعض الطرق: «إن الغلام الذى قتله الخضر عليه السلام طبع كافرا ولو عاش لأرهب أبويه طغيانا وكفرا»<sup>(١)</sup>  
وعن عائشة رضى الله عنها: «توفى صبي فقلت: طوبى له»<sup>(٢)</sup> عصفور من عصافير الجنة. فقال صلى الله عليه وسلم: أولا تدرين أن الله خلق الجنة وخلق النار فخلق لهذه أهلا، وهذه أهلا»<sup>(٣)</sup>.  
وفي بعض طرقه: «لم يعمل السوء ولم يدركه»<sup>(٤)</sup>.

وفيه: أن الله خلق للجنة أهلا خلقهم لها وهم في أصلاص آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاص آبائهم»<sup>(٥)</sup>.  
قال الشيخ: ذهب بعض الناس إلى أن المراد بالفطرة المذكورة في الحديث: ما أخذ عليهم وهم في أصلاص<sup>(٦)</sup> آبائهم، وأن الولادة تقع عليها حتى يقع التغير بالأبوين.  
وذهب بعض الناس إلى أن «الفطرة» هي ما قضى عليه<sup>(٧)</sup> من سعادة، أو شقاوة يصير إليها.  
وهذا التأويل إنما يليق بما في بعض الطرق وهو قوله عليه السلام: «على الفطرة مطلقا»:

وأما ما وقع في بعض الطرق وهو قوله: «على هذه الفطرة».. وقوله في أخرى: «إلا وهو على هذه الملة»، فإن هذه الإشارة إلى فطرة معينة وملة معينة تمنع هذا التأويل».

وقد يتعلق هؤلاء بقوله عليه السلام: «إن الغلام»<sup>(٨)</sup> الذى قتله الخضر: «طبع كافرا» وظاهر هذا يمنع من كون كل مولود يولد على هذه الفطرة.. وقد ينفصل الآخرون عنه بأن المراد به حالة ثانية طرأت عليه من التهيؤ للكفر وقبوله عليه غير الفطرة التى ولد عليها.  
وقال آخرون يحتمل أن يريد بالفطرة ما هبى له وكان مناسبا لما وضع في العقل وفطرة الإسلام صوابها كالموضوع في العقل، وإنما يدفع العقل عن إدراكه آفة أو تغيير من قبل الأبوين وغيرهما.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١١).  
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٢).  
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٢).  
(٤) هكذا في ز. وفي د: ما أخذ عليهم في أصلاص.  
(٥) هذا اللفظ من زح.  
(٦) هكذا في ز، ح، ومسلم. وفي (د) في الغلام، والصواب ما أثبت.  
(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١١).

وأما قوله عليه السلام: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

وقوله: مثل هذا لما سئل عن أولاد المشركين: وقوله لعائشة رضى الله عنها لما قالت: «عصفور من عصافير الجنة. إن الله خلق للجنة أهلا»<sup>(١)</sup> الحديث.

فقد قدمنا الكلام في أولاد المؤمنين. وذكرنا: أن الإجماع على أن الصغار من أولاد النبيين في الجنة، وذكرنا: أن جمهور العلماء على أن أطفال المؤمنين في الجنة أيضا، وأن بعض العلماء وقف فيهم.

وحديث عائشة رضى الله عنها «هذا وقوله عليه السلام: أو غير ذلك» إن الله خلق للجنة أهلا» الحديث مما يقدح عنده في القطع كما قطع جمهور العلماء: إذا كان الصبي المذكور في الحديث من أولاد المؤمنين.

وأما أولاد الكافرين فاضطرب العلماء فيهم.. والأحاديث وردت ظواهرها مختلفة؛

فمنها<sup>(٢)</sup> قوله عليه السلام ها هنا: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

ومنها: هم من آبائهم». ومنها «لو شئت أسمعك تضاعفهم»<sup>(٣)</sup> في النار» الحديث كما وقع.

ومنها «أنه تؤجج لهم نار؛ فيقال لهم: اقتحموها» الحديث أيضا.

واختلاف هذه الظواهر سبب اضطراب العلماء<sup>(٤)</sup> في ذلك، والقطع هاهنا يبعد، وقد حاول بعض أصحابنا<sup>(٥)</sup> بناء هذه الأحاديث؛ فجعل الأصل فيها حديث: «تؤجج لهم نار. ويقال لهم: «اقتحموها»، فيكون من عصى ولم يقتحمها هو المراد بقوله عليه السلام: «أسمعك تضاعفهم في النار»، وبقوله: «هم من آبائهم»، ويكون قوله: ﴿الله أعلم بما كانوا عاملين﴾.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٢).

(٢) هكذا في د. ح. وفي ز: منها.

(٣) تضاعفهم: أى: صياحهم وبكاءهم. يقال: ضغا يصفغو، ضغوا، وضغاء. إذا صاح وضج.

راجع (النهاية لابن الأثير: ضغن).

(٤) هكذا في نسختي د. ز. وفي ح: سببه اختلاف العلماء.

(٥) هكذا في د. وفي ز: ح. بعض الناس.

يشير به إلى عملهم هذا من الاقتحام والإحجام.

وأما قوله: «بهيمة جمعاء»، فالجمعاء السليمة من العيوب سميت بذلك لاجتماع أعضائها<sup>(١)</sup> لا جدع بها ولا كى، وكأنه صلى الله عليه وسلم يشبه السلامة التى يولد عليها المولود من الاعتقادات الفاسدة بالبهيمة الجمعاء التى هى سليمة من العيوب ثم يطرأ عليها العيب بفعل يفعل فيها، كما يطرأ إفساد الاعتقادات على المولود بتربية يربى عليها.

\*\*\*

---

(١) هكذا فى د. وفي زح: لاجتماع سلامة أعضائها.

## كتاب العلم

### [باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متابعته والنهي عن الاختلاف في القرآن]

قول عائشة رضي الله عنها «تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾ إلى قوله عز وجل ﴿أولوا الألباب﴾<sup>(١)</sup> قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمي الله؛ فاحذروهم»<sup>(٢)</sup>.

وفي طريق أخرى قال: «هجرت إلى<sup>(٣)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم فسمعت أصوات رجلين اختلفا في آية؛ فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب؛ فقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة آل عمران آية: ٧.

(٢) قد اختلف المفسرون والأصوليون وغيرهم في: المحكم والمتشابه. اختلفا كثيرا.. قال الغزالي في المستصفى: إذا لم يرد توقيف في تفسيره؛ فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة وتناسب اللفظ من حيث الوضع، ولا يناسبه قول من قال: المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور. والمحكم ما سواه؛ ولا قولهم: المحكم ما عرفه الراسخون في العلم.. والمتشابه: ما انفرد الله تعالى بعلمه.. ولا قولهم: المحكم: الوعد والوعيد والحلال والحرام.. والمتشابه: القصص والأمثال؛ فهذا أبعد الأقوال. قال: بل الصحيح: أن المحكم يرجع إلى معنيين: أحدهما: المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال.. والمتشابه: ما يتعارض فيه الاحتمال. والثاني: أن المحكم ما انتظم ترتيبه مقيداً؛ إما ظاهراً، وإما بتأويل.. وأما المتشابه؛ فالأسماء المشتركة: كالقرء. وكالذي بيده عقدة النكاح، وكاللمس؛ فالأول متردد بين الحيض والطهر. والثاني بين الولي والزوج، والثالث بين الوطء واللمس باليد ونحوها. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٧ وما بعدها). (٣) هكذا في مسلم وفي زح وفي د: هجرت النبي صلى الله عليه وسلم وهجرت: أى: بكرت والصواب ما أثبت. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٨).

وفي حديث آخر : «أقرؤوا القرآن ما أثقلت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: اختلف الناس في التشابه المذكور في هذه الآية اختلافا كثيرا؛ فمنهم من قال: هو حروف التهجّي المفتحة بها بعض السور<sup>(٢)</sup> كحم، و: طس، وشبههما.

ومنهم من قال: هو ما تساوى لفظه واختلف معناه، وغمض إدراك اختلاف معانيه مثل قوله عز وجل: ﴿وأضله الله على علم﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وأضل فرعون قومه وما هدى﴾<sup>(٤)</sup> . فحقيقة اختلاف الإضلالين يعسر دركه من ناحية اللفظ، وإنما يدرك بالعقول افتراق هذه المعاني وما يصح منها وما لا يصح<sup>(٥)</sup> .

ويلحق بهذا أى الوعيد، والغفران للعاصي أو تعذيبه؛ فقد وقع في القرآن في ذلك ظواهر تتعارض وتفتقر إلى نظر طويل.. وكذلك ما ينخرط في هذا السلك مما يقع في القرآن من هذا المعنى، وقيل غير ذلك مما يكثّر تتبعه.

واختلف الناس في: الراسخين في العلم: هل يعلمون تأويل هذا التشابه؟ وتكون الواو في قوله عز وجل ﴿والراسخون في العلم﴾ عاطفة على اسم الله سبحانه أو لا يعلمونه. وتكون الواو لافتتاح جملة ثانية واستئنافها، ويكون قوله تعالى: ﴿يقولون آمنا به﴾<sup>(٦)</sup> خبرا لهذا المبتدأ ويكون على مذهب الأولين في موضع نصب على الحال تقديره: والراسخون في العلم قائلين: آمنا به<sup>(٧)</sup>.

(١) المراد بهلاك من قبلنا هنا: هلاكهم في الدين بكفرهم وابتداعهم؛ فحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل فعلهم. والأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن محمول عند العلماء على اختلاف لايحوز، أو اختلاف يوقع فيما لايحوز كاختلافهم في نفس القرآن أو في معني منه لا يسوغ فيه الاجتهاد.. أو اختلاف يوقع في شك أو شبهة أو فتنة وخصوصة أو شجار أو نحو ذلك.

وأما الخلاف في استنباط في فروع الدين منه، ومناظرة أهل العلم في ذلك علي سبيل الفائدة وإظهار الحق، واختلافهم في ذلك فليس منهيها عنه، بل هو مأمور به وفضيلة ظاهرة. وقد أجمع المسلمون علي هذا من عهد الصحابة إلى الآن والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٢١٨ وما بعدها).

(٢) هكذا في د. وفي ز: المفتحة السور.

(٣) سورة الجاثية آية: ٢٣.

(٤) سورة طه آية: ٧٩.

(٥) هكذا في ز. وفي د: ما يصح وما لا يصح.

(٦) سورة آل عمران آية: ٧.

(٧) هكذا في د. وفي ز: يقولون آمنا خبرا.



والوجهان جميعا يحتملها الكلام<sup>(١)</sup>؛ وإنما يعتضد كل تأويل بترجيح لا يبلغ القطع، ويكاد أن يكون علم الراسخين في العلم بالمتشابه من المتشابه.

وتحذيره صلى الله عليه وسلم من الذين يتبعون ما تشابه منه لما نبه الله عز وجل<sup>(٢)</sup> عليه وهو قوله تعالى ﴿ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾<sup>(٣)</sup>. ومعلوم أن هذا كثير مما يوقع في الفتن ويوقع في فساد الاعتقاد<sup>(٤)</sup>.

وهذا مما يجب أن يحذر.

وأما قوله عليه السلام: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»<sup>(٥)</sup>

وقوله عليه السلام: «اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا»<sup>(٦)</sup>.

فهذا مما يتعلق به الحشوية<sup>(٧)</sup> ونفاة النظر، ومحمله عند أهل العلم على أن المراد به اختلاف لا يجوز أن يوقع فيما لا يجوز كاختلافهم في تفسير القرآن، واختلافهم في معان لا يسوغ فيها الاجتهاد، أو اختلاف يوقع في التشاجر والشحناء.

وأما الاختلاف في فروع الدين وتمسك كل صاحب مذهب بظواهر من القرآن وتأويل الظواهر على خلاف ما تأوّل صاحبه؛ فأمر لا بد منه في الشرع وعليه مضى السلف وانقرضت الأعصار.

(١) هكذا في د. وفي ز: مما يحتملها الكلام.

(٢) هكذا في د. وفي ز: لما نبه عز وجل.

(٣) سورة آل عمران آية: ٧.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٥) راجع (ما سبق صفحة ٦٨٤).

(٦) راجع (ما سبق صفحة ٦٨٥).

(٧) الحشوية: هم فرقة من المشبهة مثل المشاميين الشيعة، والمشبّهة الغالية وغيرها قالوا: إن معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاد: إما روحانية وإما جسمية. ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود، والاستقرار، والتمكن. إلخ.

راجع (الملل، النحل للشهرستاني - تحقيق محمد سيد كيلاني. ١٠٥: ١ ط الحلبي).

## [باب فضل الذكر والدعاء، والتقرب إلى الله تعالى]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي»<sup>(١)</sup> وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا هم خير منهم، وإن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، وإن تقرب إلى ذراعا تقربت منه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: النفس تطلق في اللغة على معان شتى منها: نفس الإنسان الحيوانية، وذلك لا يليق بالله سبحانه.

ومنها: النفس بمعنى الدم ولا يليق بالله تعالى.

ومنها: النفس بمعنى الذم ولا يليق بالله تعالى أيضا. والنفس بمعنى الذات والباري سبحانه له ذات على الحقيقة، وتكون النفس بمعنى: الغيب، فهو أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾<sup>(٣)</sup> أى: تعلم غيبى ولا أعلم غيبك؛ فيصح أن يراد بالحديث ما هنا: أن العبد إذا ذكر الله عز وجل خليا بحيث لا يطلع عليه أحد أثابه الله وقضى له من الخير بما لا يطلع عليه أحد وقد قال عز من قائل: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين﴾<sup>(٤)</sup>؛ فأخبر سبحانه: أنه ينفرد بعلم بعض ما يجزى به المتقين.

وقد اضطرب به العلماء<sup>(٥)</sup> في الأنبياء والملائكة عليهم السلام أيهم أفضل؟ وتعلق من قال بتفضيل الملائكة بظاهر هذا الحديث، وقال: «فإنه قال تعالى: ﴿ذكرته في ملا خير منهم﴾».

وأجاب الآخرون: أن المراد بذكر خير من ذكره. وهذا بعيد من ظاهر اللفظ، ولكن الأولين إنما تمسكوا بخبر واحد ورد بلفظ يتعلق فيه بالعموم.. وفي التعلق<sup>(٦)</sup> بالعموم خلاف، وخبر الواحد لا يؤدي إلى القطع، وهذا يمنع من القطع بما قالوه.

(١) هكذا في زح وفي مسلم

راجع (صحيح مسلم بشرح النوى ١٧: ٣ و ١٢)

(٣) سورة المائدة آية: ١١٦.

(٤) سورة السجدة آية ١٧.

(٥) هكذا في د. وفي ز، ح: وقد اضطرب العلماء.

(٦) هكذا في د. وفي ز: وقال فإنه قال: ذكرته. وفي ح: وقال: «فإنه قد ذكرته». والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا في نسختي دز. وفي ح: التعليق.

وأما قوله عليه السلام: «وإن تقرب منى شبرا تقربت منه ذراعا» وقوله: «وإن أتاني يمشى أتيته هرولة» فمجاز كله وإنما هو تمثيل بالمحسوسات وتفاوتها في الإسراع والدنو، وإنما المراد: من دنا منى بالطاعة دنوت منه بالإثابة وكنت بالإثابة أسرع منه بالطاعة، أو: أن من أتاني بحسنة جازيته بعشر؛ فكنتى عن التضعيف بالسرعة ودنو المسافة، فهذا الذى يليق بالله سبحانه.

وأما المشى بطيئه وسريعه. والتقرب بالذراع والباع؛ فمن صفات الأجسام، والله عز وجل ليس بجسم ولا يجوز عليه تنقل ولا حركة ولا سكون، وهذا واضح بين.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة»<sup>(١)</sup> أى: ما يقارب مَلَّتْهَا.

قول أم حبيبة رضى الله عنها<sup>(٢)</sup> زوج النبى صلى الله عليه وسلم: «اللهم أمتعننى بزوجى - رسول الله صلى الله عليه وسلم - وبأبى أبى سفيان، وبأخى معاوية، فقال صلى الله عليه وسلم: قد سألت الله لأجل مضروبة وأيام معدودة وأرزاق مقسومة لن يعجل شيئا<sup>(٣)</sup> قبل حله<sup>(٤)</sup>، أو يؤخر شيئا عن أجله، ولو كنت سألت الله: أن يعيدك من عذاب فى النار، أو عذاب فى القبر كان خيرا وأفضل»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: إن قال قائل: قد أثبت فى هذا الحديث: أن الأجل لا يزداد فيه ولا ينقص. وقد قال فى حديث آخر: إن صلة الرحم تزيد فى العمر فكيف الجمع بين هذين الحديثين؟ قلنا: أول ما يجب أن تعلم أن الأجل عبارة عن الوقت الذى قدر موت الميت فيه؛ فإذا كان عبارة عن هذا وعليه نتكلم ها هنا؛ فلا بد أن يقال: إن البارى سبحانه يعلم هذا الوقت أو لا يعلمه؛ فواضح إحالة القول أنه لا يعلمه؛ فإذا ثبت أنه يعلمه. قلنا: حد العلم وحقيقته معرفة المعلوم على ما هو عليه، فإذا فرضنا أن زيدا علم الله تعالى أنه يموت سنة خمسائة، ثم قدرنا أنه مات قبلها، أو مات بعدها. أليس تطلب حقيقة ذلك العلم ولم يكن

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي، ١٧: ١٢ و ١٣)

(٢) أم حبيبة:

(٣) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: أن يعجل شيئا.

(٤) حله: هكذا فى د. وفى ز: لحله. وفى ح: محله.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢٠٥٠).

علما بل كان جهلا؛ لأنه تعلق بالأمر على خلاف ما هو عليه.. وقد فرضنا أن الباري سبحانه يستحيل الجهل عليه؛ فوجب ضرورةً من مقتضى هذه المقدمات: أن ما علمه الباري تعالى من الآجال لا يتبدل ولا يتغير فإن كان السؤال عن الزيادة في الأجل الذي علمه عز وجل أو النقص<sup>(١)</sup> منه فالجواب: أن ذلك لا يصح لهذا الذي بيناه.

وإن كان السؤال عن الزيادة أو النقص في آجال غير الأجل الذي عند الله تعالى وفي غيبه، فذلك مما لا يمنع الزيادة فيه والنقصان، لأن ما سوى الباري تعالى وصفاته من سائر الأشياء مخلوق، والمخلوق يتغير ويتبدل ويزيد وينقص؛ فقال الحذاف من أهل العلم بناء على هذا ما وقع من الظواهر عن الزيادة في العمر أو النقصان منه؛ فيحمل ذلك على ما عند ملك الموت، أو من وكله الباري تعالى لقبض الأرواح وأمره فيها بآجال محدودة فإنه سبحانه وتعالى بعد أن يأمره بذلك، أو يثبت في اللوح المحفوظ لملك الموت فينقص منه أو يزيد فيه على حسب ما شاء حتى يقع الموت على حسب ما علم الله تعالى في الأزل.

وقد قال الله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾<sup>(٢)</sup>. فأثبت المحو والإثبات، وأخبر أن عنده أم الكتاب.

وهذا يشير إلى ما قلناه<sup>(٣)</sup>، وإن كان قد قيل في الآية: محو الليل بالنهار بالليل.

وقيل: محو الأحكام المنسوخة بالناسخة لها، ولكن لا يبعد دخول ما قلناه تحت العموم. إذا ثبت أصله أو تكون الآية مصداقا لما قلناه على الجملة دون التفصيل، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده ثم أنتم تمترون﴾<sup>(٤)</sup>: يصح أن يحمل على ما قلناه وإن كان قد قيل فيه أيضا تأويل آخر كما أن بعض أهل العلم أيضا تأويل قوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب﴾<sup>(٥)</sup> على أن المراد به: ينقص من عمره عن أبناء جنسه وأترابه.

وكذلك تأويل بعضهم قوله تعالى في صلة الرحم «إنها تزيد في العمر» أن المراد به:

(١) هكذا في ز.ح. وفي د،م، والتونسية: والنقص منه.

(٢) سورة الرعد آية: ٣٩.

(٣) هكذا في نسختي د،ز. ود،م، التونسية. وفي ح: وهذا تنبيه إلى ما قلناه.

(٤) سورة الأنعام آية / ٢.

(٥) سورة فاطر آية: ١١.

الرزق لأن الفقر يعبر عنه بالموت. وقد أنكر<sup>(١)</sup> بعضهم ذلك وقال: الرزق مفروغ منه كما يفرغ من الأجل، فلا معنى للاعتذار بها يحتاج إلى الاعتذار.

وقال آخرون: إنها المعنى: أن الله سبحانه علم أنه يعمره مائة سنة لعمره<sup>(٢)</sup> لأنه علم أنه يصل رحمه، وعلم أنه لو لم يصله لعمره ثمانين، والبارى سبحانه موصوف بأنه يعلم ما لا يكون لو كان كيف كان يكون.

وأمثل ما فيها ذكرناه من التأويلات هذا التأويل، أو ما قلناه أولا: إن الزيادة والنقص يرجعان إلى الملك وما كلفه، فيكون التغيير فيه وصرف ذلك إلى الملك إليه يميل بعض المحققين من أئمتنا.

وعلى هذا الذى قررناه عندنا: أن المقتول مات بأجله خلافا للمعتزلة في قولهم: إنه قطع عليه أجله بالقتل.

ولو قيل لنا نحن: هل يقال: إن بقاءه وزيادته على ذلك الأجل مقدور للبارى سبحانه لقلنا: ذلك مقدور، ولكنه مع كونه مقدورا لم يمت إلا بأجله.

وقولنا أيضا فيه: إنه مقدور جار على اختلاف أصحابنا في خلاف المعلوم: هل يقال: إنه مقدور أم لا؟ والأصح عندي أن خلافهم قد يرجع إلى عبارة: والأولى إطلاق القول بأنه مقدور.

وقد قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾، بلى وهو الخلاق العليم<sup>(٣)</sup> فأثبت تعالى: أنه قادر على خلق مثلهم.. ومعلوم أنه لا يخلق مثلهم.

وكذلك اضطرب أصحابنا في المقتول لو لم يقض البارى عز وجل القتل عليه ما يكون حكمه بعد زمن القتل الذى فرضنا وقوعه فيه.. والأصح في هذا أن يحال على البارى سبحانه، ويقال: نحن لا نعلم كثيرا مما يكون بلايد؛ فكيف نعلم ما لا يكون لو كان كيف

(١) هكذا في د. وفي ز: وأنكر. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في د. وفي ز: علم أنه يعمره مائة، لأنه علم أنه يصل رحمه.

(٣) يس آية: ٨١.

كان يكون والبارى سبحانه يعلم: لو لم يكن قضى بموت هذا عند ثمانين من عمره كيف كان يقضى فيه ويقدر له؟

وهذا السؤال لا معنى له ولا وجه للتشاغل به؛ لأننا إذا أثبتنا أن المقتول مات بأجله، وأن البارى سبحانه لا يتغير علمه؛ فلا معنى لقولهم هذا إلا كمنعنى من يقول: لو لم يكن أجل فلان ستين سنة. ماذا يكون من الستين، وهذا ما لا جواب لنا عنه<sup>(١)</sup> إلا بإحالة على علم الله عز وجل؛

فإن قيل: فما معنى صرفه عليه السلام لها عن الدعاء بالزيادة في الآجال، لأنها فرغ منها إلى الدعاء بالعيادة من عذاب النار، وقد فرغ منه كما فرغ من الأجل.

قلنا: صدقت في أن الله عز وجل فرغ من الكل، ولكن هذا الاعتراض من جنس ما قدمناه من قول من قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أفلا ندع العمل لما أخبرهم: أن الله عز وجل قضى بالسعادة والشقاوة؛ فأجابه صلى الله عليه وسلم بما قدمناه، وقد أمر الله عز وجل بأعمال بر وطاعات جعلها قربا<sup>(٢)</sup> إليه، ووعد بأنها تنجى من النار، ويسر أهل السعادة لها؛ فالدعاء بالنجاة من النار من جملة العبادات التى ترجى بها النجاة منها، كما يرجى ذلك بالصلاة والصوم، ولا يحسن ترك الصلاة والصوم اتكالا على القدر السابق، وكذلك هذا الدعاء ها هنا مع أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال لها: «لو سألت الله أن يعيدك من عذاب في النار، أو عذاب في القبر كان خيرا وأفضل من الزيادة في العمر<sup>(٣)</sup> مع عذاب النار». فسأل الله السلامة والعيادة من ذلك.

## [ باب من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه.

### ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه ]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله

(١) هكذا في نسختى د، ز. وفي ح: عليه.

(٢) هكذا في نسختى د، ز. وفي ح: قربى إليه. والصواب ما أثبت.

(٣) ولا شك أن السؤال بالعيادة من النار خيرا، وأفضل من الزيادة في العمر. إلخ.

كره الله لقاءه»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: من قضى الله تعالى بموته فلا بد أن يموت، وإن كان كارها في لقاء الله تعالى ولو كره الله سبحانه موته ما مات ولا لقيه؛ فيحمل الحديث في مثل هذه الصورة على كراهة الله سبحانه للغفران له وإرادته لإبعاده من رحمته.

### [باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله - سبحانه - يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: هذا ظاهره يبيخ الاجتماع لقراءة القرآن في المساجد، وإن كان مالك قد قال في (المدونة) بالكراهة لنحو ما اقتضى هذا الظاهر جوازه.

وقد يقامون<sup>(٣)</sup>. ولعله لما صادف العمل لم يستمر عليه، ورأى السلف لم يفعلوه مع حرصهم على الخير كره إحداثه ورآه من محدثات الأمور، وكان كثيرا لاتباع عمل أهل المدينة وما عليه السلف، وكثيرا ما يترك بعض الظواهر بالعمل.

### [باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليغان على قلبي»<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا الحديث يفسر آخره أوله، ويبين المراد بباقي الأحاديث المطلقة: «من أحب لقاء الله، ومن كره لقاء الله». ومعنى الحديث: أن الكراهة المعتبرة هي التي تكون عند النزاع في حالة لا تقبل توبة ولا غيرها، فحينئذ يبشر كل إنسان بها هو صائر إليه وما أعد له وكشف له عن ذلك؛ فأهل السعادة يجيئون الموت ولقاء الله لينتقلوا إلى ما أعد لهم، ويجب الله لقاءهم. أي: فيجزل لهم العطاء والكرامة.. وأهل الشقاوة يكرهون لقاءه لما علموا من سوء ما ينتقلون إليه ويكره الله لقاءهم. أي: يبعدهم عن رحمته وكرامته، ولا يريد ذلك بهم، وهذا معنى كراهته سبحانه لقاءهم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٢٠٦٥: ٤).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٢١: ١٧).

(٣) هكذا في د. وفي زح: وقال: يقامون. والصواب ما أثبت.

(٤) قال أهل اللغة: الغين بالغين المعجمة، والغيم بمعنى. والمراد هنا: ما يغشى القلب. قال القاضي: الفترات والغفلات

عن الذكر الذي كان شأنه الدوام عليه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ٢٣: ١٧).

قال أبو عبيد: يعنى: أنه يتغشى القلب ما يلبسه. يقال: غنيت السماء غينا. وهو إطباق الغيم السماء، والغيم والغين واحد<sup>(١)</sup>.

### [باب ما يقول عند النوم]

قوله صلى الله عليه وسلم للذى علمه ما يقول إذا أوى إلى فراشه: «آمنت بكتابك الذى أنزلت وبنبيك الذى أرسلت»<sup>(٢)</sup> الحديث. قال: فرددتهم لأتذكرهن. فقلت: آمنت برسولك الذى أرسلت. قال: قل: آمنت بنبيك الذى أرسلت»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: يحتمل أن يكون أراد صلى الله عليه وسلم أن يقول كما علمه من غير تغيير، وإن كان المعنى لا يختلف في المقصود.. ولعله صلى الله عليه وسلم أوحى إليه بهذا اللفظ فاتبع ما أوحى إليه به؛ لأنه لا يغير ما أوحى إليه به، لا سيما والموعود به على هذه الدعوات أمر لا يوجب العقل، وإنما يعرف بالسمع؛ فينبغى أن يتبع السمع فيه على ما وقع على أن قوله: «ورسولك الذى أرسلت» لا يفيد من جهة نطقه إلا معنى واحدا وهو الرسالة. وقوله: «ونبيك الذى أرسلت» يفيد من جهة نطقه النبوة والرسالة، وقد يكون نبى ليس برسول، والمعتمد على ما قلناه من اتباع اللفظ المسموع من الشرع.

وإنما ذكرنا هذا الفرق لنشير إلى معنى ما يفترق فيه اللفظان.

قوله صلى الله عليه وسلم: «فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء»<sup>(٤)</sup>

يقال: حَسَرَ واستَحَسَرَ: إذا أعيأ. وقال عز وجل: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. أى: لا ينقُطون عن العبادة.

### [باب في الحضر على التوبة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لله أشدُّ فرحًا بتوبة أحدكم من أحديكم بضالته إذا وجدها»<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٣٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٣٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ٢٠٩٦).

(٤) سورة الأنبياء آية: ١٩.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٦٤).



قال الشيخ: الفرح ينصرف إلى معان منها:

أن يراد به السرور ولكن السرور يقاربه الرضا بالمسرور به، فالمراد هاهنا: أن الله سبحانه يرضى توبة العبد أشد مما يرضى الواجد لناقته بالفلاة؛ فعبّر عن الرضا بالفرح تأكيداً للمعنى الرضا في نفس السامع ومبالغة في معناه.

أما قوله صلى الله عليه وسلم: «في أرضٍ دَوِيَّةٍ»<sup>(١)</sup>. فهي الفلاة وجمعها: دَوَى. قال الشاعر:

فَدَلَقَهَا اللَّيْلُ بِعَصْبِي<sup>(٢)</sup> أَرَعَ خَرَجَ مِنَ الدَّوَى  
والتوبة من الذنب: هي الندم عليه رعايةً لحق الله عزوجل، ويجب على التائب أن يضيف إلى الندم على الذنب العزم على ألا يعود إليه، إذا كان متائباً منه. العودة إليه، وتعتجيل التوبة عند الذنب هو المأمور به، وتأخيرها عنه منهي عنه، وربما غَلِطَ بعض المذنبين ودام على الإصرار خوفاً من أن يتوب فينقض. وهذا اغترار وجهالة ولا يحس: أن يترك واجباً عليه على الفور خوفاً من أن يقع منه بعده ما ينقضه.

وتصح التوبة عندنا<sup>(٣)</sup> من الذنب مع البقاء على ذنب آخر خلافة خلافاً لمن منعه من المعتزلة؛ لأن بواعث النفس إلى المعاصي تختلف، والشهوات في الفتنوت تختلف باختلاف أنواعه، وطباع العصاة وحضور الأسباب المهيئة على الشر والصادرة عنه؛ فصح لذلك التوبة على الذنب مع البقاء على خلافة.

ونحن نرى عياناً العصاة يكفون عن شرب الخمر<sup>(٤)</sup> ليالي رمضان احتراماً له ويشربونها في ليالي شوال لاعتقادهم: أن الذنب في رمضان أعظم؛ فإذا ضيغ باختلاف الأعراض والأسباب لم يبعد النزوع عن ذنب مع البقاء على غيره على ما قلناه.

(١) دوية: اتفق العلماء على أنها - بفتح الدال وتشديد الواو والياء جميعاً. وذكر مسلم في الرواية التي بعد هذه رواية أبي بكر بن أبي شيبة: أرض داوية بزيادة ألف.. كما ذكر في نسخة (ز) من المعلم: وهي بتشديد الياء أيضاً. وكلاهما صحيح.. قال أهل اللغة: الدوية الأرض القفر، والفلاة الخالية.. قال الخليل: هي المفازة. قالوا: ويقال: دوية ودأوية. فأما الدوية فمنسوبة إلى الدور. بتشديد الواو، وهي البرية التي لا نبات بها. وأما الدأوية، فهي علي إبدال إحدى الواوين ألفاً، كما قيل في النسب إلى طيء: طائي.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٠٣).

(٢) هكذا في (لسان العرب: عصلب). كما ذكر في رواية: قد حسها الليل. والضمير في (لفها) للابل.. والرجز لأبي رغبة الخزرجي يوم أحد. قاله في الحطيم القيسي وراجع (الكامل للمبرد ١: ٣٨٢ ط دار نهضة مصر للطبع والنشر).

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي (م): عن والمعني واحد.

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي (م): والصواب ما أثبت.

وإذا وقعت التوبة عن الذنب على شروطها، فإن كانت عن الكفر قطع بقبولها، وإن كانت عما سواه من المعاصي؛ فمن العلماء: من يقطع بقبولها<sup>(١)</sup>، ومنهم من يظن ذلك ظناً ولا ينتهي إلى القطع؛ لأن الظواهر التي جاءت بقبولها ليست بنصوص عندها<sup>(٢)</sup> هي عمومات مُعرضة للتأويل.

والتوبة يقاربها الحزن والغم على ما تقدم من الإجلال بحق الله تعالى؛ لأن الفرح المسرور بما فرط من زلاته لا يندم عليها.

قال الشيخ: خرج مسلم في التوبة: «حدثنا يحيى بن يحيى وجعفر بن حميد كلاهما عن عبيد الله بن إيداد عن البراء بن عازب قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف تقولون بفرح رجل انفلتت منه راحلته تجر زمامها<sup>(٣)</sup>».

هكذا خرج مسلم هذا الحديث عن يحيى بن يحيى وجعفر بن حميد<sup>(٤)</sup> في رواية ابن ماهان<sup>(٥)</sup> والكسائي... وجعفر هذا شيخ لمسلم لم يرو عنه إلا هذا الحديث. وهو كوفي يعرف بزينة<sup>(٦)</sup>. حدث عنه بقي بن مخلد الأنديلي<sup>(٧)</sup>، وخرجه أبو مسعود، عن جعفر بن حميد، وهو الصواب.. وزوي عن أبي أحمد الجلودي: حدثنا يحيى بن يحيى، وعبد بن حميد مكان جعفر بن حميد وهو وهم.

## [باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه]

قوله: «عافسنا<sup>(٨)</sup> الأولاد والأزواج»

- 
- (١) هكذا في د. وفي ز: م: على قبولها.  
 (٢) هكذا في نسختي د. وفي (م): وإنها.  
 (٣) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٢٧٤٦: ٤).  
 (٤) راجع (تقريب التهذيب لابن حجر).  
 (٥) هكذا في د. وفي ز: خرج مسلم هذا الحديث: عن جعفر بن حميد، ويحيى بن يحيى في رواية ابن ماهان.  
 (٦) زينة: (الخلاصة صفحة ٦٢.. توفي سنة ٢٤٠ هـ).  
 (٧) بقي بن مخلد الأنديلي: هو أبو عبد الرحمن القرطبي الحافظ المحقق، وله مسند شهير. وكان إماماً مجتهداً توفي سنة ٢٧٦ هـ له تفسير قرآن أبدع فيه وله مصنف في فتاوي الصحابة والتابعين، وروي عنه جماعة.  
 راجع (الصلة لابن الأبار ١: ١١٨).  
 (٨) عافسنا قال الهروي وغيره فمعناه: حاولنا ذلك ومارسناه واشتغلنا به. أي: عالجنا معاً شئنا وحفظنا.  
 راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٠٦ وشرح النووي ١٧: ٦٦).

قيل معناه: لا عبنا. قوله: «إن رحمتي تغلب غضبي»<sup>(١)</sup>. وفي بعض طرقه: «سبقت رحمتي غضبي»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: غضب الله عزوجل ورضاه يرجعان إلى إراداته، لإثابة المطيع ومنفعة العبد أو عقاب العاصي وضرر العبد<sup>(٣)</sup>؛ فالأول منهما يسمى: رحمة. والثاني يسمى: غضبا. وإرادة الله سبحانه قديمة أزلية بها يُريد سائر المراتد؛ فيستحيل فيها الغلبة والسبق، وإنما المراد هاهنا متعلق الإرادة من النفع والضرر، فكان رفقه بالخلق ونعمه عندهم أغلب من نقمه وسابقة لها، وإلى هذا يرجع معنى الحديث.

وقد اختلف شيوخنا في معنى: الرحمن .. هل ذلك راجع إلى نفس الإرادة للتنعيم أو إلى التنعيم بنفسه، وإنما يحتاج إلى هذا الاعتذار على القول بأن ذلك راجع إلى نفس الإرادة. قوله عليه السلام: «أسرف رجل على نفسه؛ فلما»<sup>(٤)</sup> حضره الموت أوصى بنيه؛ فقال: إذا أنا متُّ فاحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في البحر؛ فوالله! لئن قدر على ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحد»<sup>(٥)</sup>. الحديث.

قال الشيخ: لا يصح حمل هذا الحديث على أنه أراد بقوله: «قدر على» من القدرة؛ لأنه من شك في كون الباري سبحانه قادراً عليه فهو كافر غير عارف به، وقد ذكر في آخر الحديث: أن الله تعالى قال له «ما حملك على ما صنعت؟» قال: خشيتك يارب أو مخافتك؛ فغفر له بذلك<sup>(٦)</sup>، والكافر لا يخشى الله ولا يغفر الله له؛ فإذا ثبت أنه لا يصح<sup>(٧)</sup> حمل هذا الحديث على هذا المعنى؛ فيحمل على أحد وجهين.

إما أن يكون المراد به: لئن قدر الله على<sup>(٨)</sup> بمعنى: قدر على العذاب يقال: قدر وقدر بمعنى واحد.

(١) و٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٦٨).

(٣) هكذا في زه ومسلم. وفي د، ح: والصواب ما أثبت.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٠).

(٥) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: ما حملك على ما حملك على ما صنعت. والصواب ما أثبت.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٠ وما بعدها).

(٧) هكذا في ز. وفي د: أنه يصح. والصواب ما أثبت.

(٨) هكذا في نسختي د، ز. وفي (م) لئن قدر علي والصواب ما أثبت.

أو يكون أراد: قَدَر على بمعنى: ضيق على . قال الله تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾<sup>(١)</sup> .  
وهكذا القول في قوله عزوجل: ﴿فَطَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وأما قوله: «راشه مالا»<sup>(٣)</sup> .

قال ابن الأعرابي: الرِّيشُ المال المستفاد. والرياش أيضا: الأكل والشرب.  
وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «كَانَ يَرِيشُ مُمْلَقُهَا»<sup>(٤)</sup> أى: كان يفضل على  
المحتاج فتحسّن حالته.. قال القُتَيْبِيُّ<sup>(٥)</sup>: أصله الريش .

كأن المعدم لا نهوض به مثل المقصوص من الطير، وجعل الريش مثلا للباس<sup>(٦)</sup> .  
وأما قوله في بعض طرقه: «رَغَسَهُ الله مالا وولدا»<sup>(٧)</sup> . قال أبو عبيد. قال الأُمَوِيُّ معناه:  
أكثر له منه وبارك<sup>(٨)</sup> له فيه. قال أبو عبيد: يقال منه: رَغَسَهُ الله. يَرَغْسُهُ رَغْسًا: إذا كان ماله  
ناميا كثيرا، كذلك هو في الحسب وغيره.

وأما قوله في بعض الطرق: «فَلَمْ يَنْتَبِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا»<sup>(٩)</sup> . قال مسلم: فسرهما قتادة: لم  
يَدَّخِرْ عند الله خيرا.

وفي بعض طرقه: «ما ابتأر عند الله خيرا»<sup>(١٠)</sup> .

وفي بعض طرقه: «ما امتأر» بالميم.

قال الهروي: «لم يَنْتَبِرْ خيرا». أى: لم يقدم خَيْسَةً خيرا لنفسه ولم يدّخرها.

يقال: بَأَرَتِ الشَّيْءَ، وابتأرتُه: إذا ادخرته<sup>(١١)</sup> وخبأته. ومنه قيل للحفرة<sup>(١٢)</sup> البُورَة.

ويقال أيضا: إِبْتَرْتُ بمعناه.

(١) سورة الفجر آية: ١٦.

(٢) سورة أنبياء آية: ٨٧.

(٣) «راشه الله مالا وولدا» هذه اللفظة رويت على وجهين في صحيح مسلم. أحدهما: راشه. بآلف ساكنة غير مهموزة  
وبشين معجمة. والثاني: رأسه: بهمزة وسين مهملة. قال القاضى: الأول هو الصواب، وهو رواية الجمهور. ومعناه:  
أعطاه الله مالا. قال: ولا للمهملة هنا.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٣).

(٤) أى: يعني: فقيرها. راجع (النهاية لابن الأثير: ملق).

(٥) القُتَيْبِيُّ - راجع (ما سبق صفحة ٦٢١ من هذا الجزء.

(٦) هكذا في زاح. وفي د: للناس.

(٧) «رغسه الله مالا وولدا» هو بالغين المعجمة المخففة والسين المهملة. أى: أعطاه مالا وبارك له فيه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٥).

(٨) هكذا في د. وفي ز: أكثر له وبارك.

(٩) و١٠٩) اجم (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٥).

(١١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: أخرته. والصواب ما أثبت.

(١٢) هكذا في زاح. وفي د: للحفر. والصواب ما أثبت.

## [باب قبول التوبة من الذنوب، وإن تكررت الذنوب والتوبة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مئسىء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مئسىء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها»<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ: المراد بهذا القول علي التائب لأنه قد جرت العادة أن الإنسان إذا توب ما يقبله بسط يده<sup>(٢)</sup> إليه، وإذا رأى من يجبه بسط يده إليه، وإذا توب ما يكره قبض يده؛ فخطب العرب من حيث تفهم، وذكر أمثالا محسوسة ليؤكد معنى ما يريد في النفس.  
وأما يد الجارحة فمستحيلة على الله سبحانه.. والقبض والبسط من صفات الأجسام. واليد قد تنطلق في اللغة على النعمة، وهذا المعنى المشهور في اللسان يقارب ما قلناه؛ لأن ما يفعله سبحانه من قبول توبة عباده من أحد نعمه عليهم. وكذلك ما يفعله من النعم بالتائبين.

وأما إثبات اليدين لله سبحانه من غير أن تكون يدي جارحة؛ بل صفة من الصفات<sup>(٣)</sup> قديمة أزلية، فأثبتها القاضي أبو بكر بن الطيب<sup>(٤)</sup> وغيره من أئمتنا لقوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾<sup>(٥)</sup> فأثبت اليدين هاهنا صفتين قديمتين؛ لأن صرف اليد هاهنا عنده إلى النعمة لاتليق بهذا الموضع؛ لأن النعمة مخلوقة، ولا يخلق مخلوق بمخلوق، وصرفها إلى القدرة تمنع منه التثنية والقدرة واحدة بلا خلاف. وأبو المعالي<sup>(٦)</sup> مال إلى نفى ذلك وحمل القرآن على التجوز<sup>(٧)</sup>، وأن المراد أن الله خلق آدم<sup>(٨)</sup> يغير واسطة بخلاف غيره من بنيه، وكفى عن ذلك بأنه خلقه بيديه، لأننا إذا لم يكن بيننا وبين ما يكون من الأفعال وسائط عُبر عن ذلك بأن يقال: فعلته بنفسى وتوليته بيدي. والقصد تمييز آدم بالاختصاص.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٦).

(٢) يبسط يده: قال المازني: المراد قبول التوبة. وإنما ورد لفظ بسط اليد، لأن العرب إذا رضی أحدهم الشيء بسط يده لقبوله، فخطبوا بأمر حسي يفهمونه وهو مجاز فإن يد الجارحة مستحيلة في حق الله تعالى.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٦).

(٣) هكذا في نسختي د، وفي ح: صفتين من الصفات. والصواب ما أثبت.

(٤) أبو بكر بن الطيب - راجع (ج ١: ٢٩٤) من هذا الكتاب ط القاهرة.

(٥) سورة ص آية: ٧٥.

(٦) أبو المعالي.

(٧) هكذا في د، وفي ز: وحمل التجوز.

(٨) (وقع اضطراب هنا نسخة د من (إن الله خلق آدم) حتى قوله صلى الله عليه وسلم: «بيده السيف مصلتا» صفحة ٧٦٦ من هذا الجزء وقد أتممت النسخ من نسخة ز).

وقد يُجمع الشيء تفخيماً وإن كان واحداً.. والعرب تفعل ذلك؛ فهذا المعنى سلك الأئمة في هذه الآية.

وإن قلنا بإثبات اليد على طريقة القاضي، فلا بد من تأويل الحديث على نحو ما قلناه لذكر البسط فيه، وإنما يبقى النظر في معنى اليد وإضافة هذا الأمر إليهما.

## [باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش]

وأما قوله: «ليس أحد أغير من الله» فقد تقدم الكلام على معناه<sup>(١)</sup>.

## [باب سعة رحمة الله تعالى على المؤمنين]

قوله: «يُذَنِّبُ المؤمن من ربه يوم القيامة، حتى يضع عليه كنفه»<sup>(٢)</sup>؛ فَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ؛ فيقول: هل تعرف؟

فيقول: [أى] ربّ<sup>(٣)</sup> ! أعرف. قال: فإنّي قد سترتها عليك في الدنيا، وإني أغفرها لك اليوم» الحديث<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ: الذُّنُوبُ هاهنا: دنو كرامة لادنو مسافة، لأن الباري سبحانه في غير مكان فلا يصح منه دنو المسافة ولا بعدها. والمراد بقوله: «حتى يضع عليه كنفه» أى: ستره وعَفْوُهُ. وما يتفضل عليه به حينئذٍ وقد صحَّفها بعض الرواة فرواها بالتاء وهو تصحيف لا ينبغي أن يُشتغل به. وقد قال بعض أهل العلم: لو كان ثابتاً لكان استعارة وتأولناه كما تأولنا ما وقع في

(١) قد سبق تفسير (غيرة الله تعالى) في حديث سعد بن عباد، وفي غيره سبق بيان: «لا شيء أغير من الله». والغيرة - بفتح الغين - وهى في حقنا: الأنفة.. وأما في حق الله تعالى؛ فقد فسرنا هنا في حديث عمر والناقد بقوله صلى الله عليه وسلم: «غيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه». أى: غيرته منعه وتحريمه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٦ و ٧٧).

(٢) كنفه: فينون مفتوحة وهو ستره وعفوه. والمراد بالذنو هنا: دنو كرامة وإحسان لادنو مسافة، والله تعالى منزّه عن المسافة وقربها.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٨٦ و ٨٧).

(٣) (ما بين المعقوفين زيادة من المصدر السابق هامش (٢)).

أمثاله مما ذكرت<sup>(١)</sup> في أسماء الجوارح.

## [باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه]

قول كعب بن مالك «فأنا إليها أصغر»<sup>(٢)</sup> أى : أميل.

وقوله: «وتفارت القوم»<sup>(٣)</sup> أى: فات وتقدم.

وقوله: «إلا رجلاً مغموصاً عليه»<sup>(٤)</sup> أى: مُتَّهِماً مُسْتَحْقِراً؛ فيقال: غَمِصْتُ فلاناً، واغْتَمَصْتُهُ<sup>(٥)</sup>. إذا استحقته واستصغرت.

وقوله: «وهو ينظر في عطفه»

قال الهروي: عطف الإنسان: ناحيته جسده.. وقال في موضع آخر العطفان ناحيتا العنق، ومنكتب الرجل عطفه.

وقال المبرد<sup>(٦)</sup>: العِطْف ما انثنى من العنق. قال غيره: العربُ تضع الرداء موضع: البهجة والحسن والبهاء، وتُسَمَّى الرداء عِطَافاً لوقوعه على عِطْفَى الرجل. قوله: «توجّه قافلاً».

يعنى: راجعاً من سفره. يقال: قفل الرجل قفولاً: إذا رجع من السفر، والقافلة التى هى راجعة من سفرها، وما دامت ذاهبة فى السفر، فلا تُسَمَّى قافلة حتى ترجع. قوله: «حَضَرْنِي بَنِي» البثُّ: أشد الحزن. قوله: «قلت: من هما؟».

(١) هكذا فى ز. وفى ح: ذكرنا.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ٨٨ وما بعدها).

(٣) هكذا فى ز، ح ومسلم «وتفارت العدو».

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٢٢).

(٤) أى: فى النفاق قوله «نفاة الغزو» أى: تقدم الغزاة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ٨٩).

(٥) هكذا فى ز، م. وفى ح: واغمصته.

(٦) المبرد: هو أبو العباس محمد بن زيد بن عبد الأكبر بن عمير المشالى الأسدى البصرى المعروف بالمبرد، وهو صاحب

(الكامل) الكتاب المشهور توفى سنة ٢٨٦ هـ ببغداد.

راجع (الوفيات ٤ : ٣١٣).

قالوا: مُرارة بن الربيع العامري. هكذا قال العامري، وإنما هو العمريُّ من بنى عمرو ابن عوف<sup>(١)</sup>.

وقوله: «حتى تَسَوَّرَت الجدار» أى: علَوْتُ سُورَه. وهو أعلاه.  
قوله «فَتَيَمَّمْتُ»<sup>(٢)</sup> بها التَّنَوُّرَ فسَجَرْتُهَا أى: قَصَدْتُ التَّنَوُّرَ. يقال: قَصَدْتُ الشَّيْءَ وتَيَمَّمْتُهُ وإِعْتَمَدْتُهُ بمعنى واحد. ومعنى: وسَجَرْتُهَا: أحرقتها.  
قال مجاهد في قول الله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾<sup>(٣)</sup> معنا: الموقد.

## [باب في حديث الإفك]

قولها: [عقدى] من جزع ظفار<sup>(٤)</sup>.

قال ابن السكيت<sup>(٥)</sup>. الجزع - بفتح الجيم وإسكان الزاي - الخرز اليماني. وظفار - بفتح الظاء وكسر الراء - قرية باليمن.

وقول عائشة رضی الله عنها: «لم يُهْلَنْ»<sup>(٦)</sup> أى: لم تكثر شحومهن ولا لحومهن.

(١) مرارة بن ربيعة العامري: هكذا هو في جميع نسخ مسلم: العامري وأنكره العلماء وقالوا: هو غلط. إنها صوابه: العمري. بفتح العين وإسكان الميم من بنى عمرو بن عوف. وكذا ذكره البخاري، وكذا نسبته محمد بن إسحاق وابن عبد البر وغيرهما من الأئمة.. قال القاضي: هو الصواب، وإن كان القابض قد قال: لا أعرفه إلا العامري، فالذي غيره الجمهور أصح وأما قوله: هو مرارة بن ربيعة، فكذا وقع في نسخ مسلم وكذا نقله القاضي عن نسخ مسلم.. ووقع في البخاري: ابن الربيع. قال ابن عبد البر يقال بالوجهين: ومرارة - بضم الميم وتخفيف الراء المكررة. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٩٢).

ومرارة بن الربيع: الأنصاري الأوسي من بنى عمرو بن عوف، ويقال: إن أصله من قضاعة، حالف بنى عمرو بن عوف.. صحابى مشهور شهد بداراً على الصحيح.

راجع (الإصابة ٦: ٦٥. ط دار نهضة مصر تحقيق البجاوى).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي مسلم: «فتياممت». وهي لغة في: تيممت، ومعناها: قصدت.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٩٤).

(٣) سورة الطور آية: ٦.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من مسلم و «من جزع ظفار» ظفار مبنية على الكسر. تقول: هذه ظفاري ودخلت ظفاري. وإلى ظفار بكسر الراء بلا تنوين في الأحوال كلها.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ٢١٣٠).

(٥) راجع (الجزء الأول من هذا الكتاب صفحة ٤٤).

(٦) يهْلَنْ - ضبطت على أوجه أشهرها: ضم الياء وفتح الهاء والباء مشددة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: صفحة ٢١٣٠).



وقولها: «العُلقة من الطعام» أى: الشئ القليل منه، ومثله: البلغة<sup>(١)</sup>.  
 وقولها: «نزلوا موغرين» أى وقت الوجرة وهى شدة الحر.  
 قولها: «فتأتى الداجن»<sup>(٢)</sup>.  
 يقال لكل ما ألف البيوت من الطير والشاء وغيرها دواجن. وقد دجن فى بيته إذا لزمه،  
 وكلب داجن: ألف البيت، والمداجنة حسن المخالطة.  
 قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَعْدِرْنِي مِنْ رَجُلٍ»<sup>(٣)</sup>.  
 أى: مَنْ يَقُومُ بِعَذْرِي إِنْ كَافَأْتَهُ عَلَى سُوءِ صَنِيعِهِ فَلَا يَلْمَنِي.  
 وقولها: «يَسْتَوْشِيهِ»<sup>(٤)</sup>.  
 أى: يَسْتَخْرِجُهُ بِالْبَعْثِ وَالْمَسْأَلَةِ كَمَا يَسْتَوْشِي الرَّجُلُ الْفَرَسَ وَهُوَ ضَرْبُهُ جَنْبِيهِ بِعَقِيهِ  
 وتحريكه ليجرى؛ يقال أوشى فرسه واستوشاه بمعنى واحد.  
 قولها: «من البرحاء»<sup>(٥)</sup>.  
 يعنى: الشدة. قال ابن ولاد: البرحاء بضم الباء - وهو ممدود من التبريح وبلوغ الجهد  
 من الإنسان.  
 قوله: «أَبْنُوا أَهْلِي»<sup>(٦)</sup>.  
 أى: اهتموها. قاله أبو العباس؛ وقول أم مسطح: نَعَسَ مِسْطَحٌ. قال أبو الهيثم معناه:  
 انكبَّ وعثر.

---

(١) البلغة: هكذا فى ز، ومسلم:  
 راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤/ ٢١٣٠ وهامش النوى ١٧/ ١٠٤).  
 (٢) فتأتى الداجن فتأكله ومعنى هذا: أنه ليس فيها شئ عما تسألون عنه أصلا ولا فيها شئ من غيره إلا نومها عن  
 العجين.  
 راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٣).  
 (٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٨).  
 (٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : صفحة ٢١٣٥) وفى ز: البرحات.  
 (٦) أبنا أهلى : باء مفتوحة مخففة ومشددة، وروه هنا بالوجهين والتخفيف أشهر.. والأبن بفتح الهمزة : التهمة. يقال : أبنه  
 يأبنه، ويأبنه - بضم الباء وكسرهما - إذا اتهمه ورماه بخله سوء، فهو مأبون.  
 قالوا : وهو مشتق من : الأبن - بضم الهمزة وفتح الباء - وهى : العقد فى النفس تفسدها وتعاب بها.  
 راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٨).

## [باب براءة حرم النبي صلى الله عليه وسلم من الريّة]

قولها: «إن رجلاً كان يُتَّهمُ بأنَّ ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: اذهب فاضرب عنقه؛ فأثاه على فإذا هو في رَكِيٍّ<sup>(١)</sup> يتبرد فيها؛ فقال له علي: اخرج فناوله يده فأخرجه؛ فإذا هو محبوبٌ ليس له ذكر فكف على عنه، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال: يا رسول الله إنه لمحبوب ماله ذكر».

قال الشيخ - أيده الله - الظاهر أن هذا الحديث فيه حذف بسيط السبب؛ فلعله صلى الله عليه وسلم ثبتَّ عنده بالبينة ما أوجب قتله؛ فلما رأى عليُّ كونه محبوباً اتقاه ليراجع النبي - صلى الله عليه وسلم - فيه ولم يذكر ما قال له علي<sup>(٢)</sup>، ولو ذكر السبب الموجب لقتله، وجواب النبي عليه السلام لعلي لعَلِمَ منه وجه الفقه.. ولعل الرجل أيضاً كان منافقاً ممن يحل قتله؛ فيكون هذا السبب مُحَرِّكاً على قتله.

\*\*\*

---

(١) ركي: الركي البثر. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٧٧).  
(٢) هكذا في ز. وفي (م): ما قاله علي والصواب ما أثبت.

## [كتاب صفات المنافقين وأحكامهم]

قوله: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة»<sup>(١)</sup> بين الغنمين». يعنى: المترددة بينهما لا تدرى أيتهما تتبع.

## [باب فى البعث والنشور، وصفة الأرض يوم القيامة]

قوله «على أرض بيضاء عفراء [كقرصة النقى]»<sup>(٢)</sup>.

قد تقدم شرح: عفراء.

قولُ أسيد لسعيد: يامنافق.

قال الشيخ أيدى الله: قد تقدم الكلام على أمثال هذا اللفظ، الذى يقع بين الصحابة، وأنه يجب أن يحمل على ما يليق<sup>(٣)</sup> بهم، والأشبه أن أسيداً إنما وقع ذلك منه على جهة الغيظ والحنق، وبالف فى زجر سعد، ولم يرد النفاق، الذى هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر. ولعله: أراد أن سعدا كان يظهر إليه وإلى الأوس من المودة ما يقتضى عنده ألا يقول فيهم ما قال، فاستلوح من هذا الكلام: أن باطنه فيهم خلاف ما ظهر إليه. والنفاق فى اللغة: ينطلق على إظهار ما يبطن خلافه ديناً كان أو غيره. ولعله صلى الله عليه وسلم؛ لأجل هذا لم ينكر عليه إن كان سمع قوله هذا.

\*\*\*

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٧٨٤).

(٢) العفراء - بالعين المهملة والمد بيضاء إلى حمرة.. والنقى - بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء - هو الدقيق الحورى وهو الدرمل وهو الأرض الجيدة. قال القاضى: كأن النار غيرت بياض وجه الأرض إلى الحمرة وما بين المعقوفتين زيادة من مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٣٤).

(٣) هكذا فى ح. وفى ز: به والصواب ما أثبت.

## [كتاب صفة القيامة والجنة والنار]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع. والشجر والثرى على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم فيقول: أنا الملك أنا الملك»<sup>(١)</sup>  
قال الشيخ - أيده الله -: تقدم القول في بيان المراد بالإصبع في حديث سبق، وأنه قد يراد به معنى: الاقتدار، وأنه قد يراد به معنى: النعمة.

وهذا الحديث قد يراد به: أن الله خلق السماوات على عظمها مُقْتَدِرًا عليها من غير أن يمسها تعب ولغوب، كما أن الإنسان منا لا يشق عليه، ولا يُتعبه ما يُصْرِّفه على إصبعه، والناس يذكرون الإصبع في مثل هذه المعاني احتقارًا ويقولون: بإصبع واحد أقتلك، أو أفعل كذا وكذا؛ فقد يراد به<sup>(٢)</sup> هنا هذا المعنى: أن الله سبحانه لم يتعبه خلق ما ذكر ولا شق عليه على عظم مخلوقاته هذه.. وقد قال بعض الناس:

قد يكون بعض المخلوقات اسمه: إصبع. وأخبر يخلق هذه الأشياء عليه.  
وقال بعضهم: يُحتمل أن يراد إصبع بعض خلقه، وهذا غير مستنكر في قدرة الله سبحانه، والغرض إنكار أن يكون لله سبحانه إصبع الجارحة لإحالة العقل له، ثم يعد هذا يتأول على ما يجوز، وقد أرينا طرقا من التأويل.

قوله صلى الله عليه وسلم: «يَطْوِي الله سبحانه السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟. ثم يطوى الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون؟»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - وفقه الله - تقدم القول في ذكر اليد، واختلاف الأصوليين في إثباتها

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٣٠).

(٢) هكذا في ز. وفي ح : بها والصواب ما أثبت.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٣١).

بمعنى الصفة لا بمعنى الجارحة، وتنازعهم في معنى<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾<sup>(٢)</sup>. وذكرنا تأويل ما وقع في ذكر اليد في حديث قبل هذا، ولكن لما ذكرها هنا: اليمين والشمال كان أكد في إيهام الجارحة، فإذا ثبت استحالة يد الجارحة عليه، ووصفه باليمين والشمال فلا بد من حمل هذا على ما يجوز، وأمثلة ما تأول عليه عندي: أن الله سبحانه أراد أنه يطوى السماوات والأرضين بقدرته، وكنتى عن ذلك بذكر اليد؛ لأن بها فعلنا نحن وبها نصرّفنا؛ فخطب بها يفهم وبها يخرج إلى الحسّ والوجود؛ ليكون المعنى<sup>(٣)</sup> أوكد وأرسخ في نفس السامع.

وذكر اليمين والشمال حتى يُورد المثال<sup>(٤)</sup> على كما له، ولما علم أنا نحن نتأول ما نكرم باليمين وما دونه بالشمال، وأنّا نقوى بأيماننا على أشياء لا نقوى عليها بشمائلنا، وكانت السماوات أعظم بما لا يتقارب ولا يتداني من الأرضين أضاف فعله فيها إلى اليمين، وفعله في الأرض إلى الشمال على حسب ما قلناه من أنا نحاول الأصعب باليمين والأخف بالشمال، وإن كان الله سبحانه ليس بشيء أخف عليه من شيء ولا شيء أصعب من شيء، وأنه تعالى خاطبنا بما يفهم؛ لما ذكر اليد تمثيلاً أتمّ المعنى على التمثيل بعينه، ولا يبعد أن يكون في السماوات ما هو أفضل من الأرض وكل ما فيها، لا سيما إذا قلنا بتفضيل الملائكة على ما تقدم ذكر الخلاف فيه، أو يكون البارئ سبحانه يفضل السماوات لأمرٍ تخفى عنا؛ فيكون أضافها إلى اليمين لما قلناه<sup>(٥)</sup> من اختصاص اليمين بالأشرف والشمال بما هو دونها وجرى في ذلك على حكم التمثيل الذي به افتتح فختم عليه، وهو<sup>(٦)</sup> الذي ظهر إلى في هذا الحديث.

قوله في أهل الجنة.

(١) هكذا في ز. وفي ح: في مقتضى الصواب ما أثبت

(٢) سورة ص آية: ٧٥.

(٣) هكذا في ز. وفي ح: ليكون أوكد.

(٤) هكذا في ح. وفي ز: الشمال والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا في ح. وفي ز: إذا قلناه والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا في ز. وفي ح: وهذا الذي.

## [باب نزل أهل الجنة]

قوله في أهل الجنة «ألا أخبركم بإدامهم؟ قالوا: بلى. قال: إدامهم (بالام ونون)»<sup>(١)</sup> قالوا: وما هذا؟ قال: ثور ونون يأكل من زيادة كبدهما سبعون ألفاً»<sup>(٢)</sup> الحديث المذكور فيه قول اليهودي للنبي عليه السلام.

قال الشيخ - وفقه الله -: ذكر الخطابي: أن النون: هو الحوت على وفاق ما فُسر في الحديث، وأن بالام بدل جواب اليهودي على أنه اسم الثور<sup>(٣)</sup>. قال:

ولعل اليهودي أراد التعمية فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين، وإنما الرتبة لام. ياهجاء لأى: على وزن لعا أى: ثور؛ يقال للثور: الوحشى اللأى<sup>(٤)</sup> فصحف الراوى فقال: بالام، وإنما هو (بالام) بحرف العلة.

هذا أقرب ما يقع لى فيه. إلا أن يكون إنما عبر عنه بلسانه<sup>(٥)</sup>، ويكون ذلك فى لسانهم: يلا. وأكثر العبرانية فيما يقولونه مقلوب على لسان العرب بتقديم الحروف وتأخيرها. وقد قيل: إن العبران هو العربان فقدموا الباء وأخروا الراء.

## [باب لا أحد أصبر على أذى من الله عزوجل]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله: إنه يشرك به، ويُجعل له الولد، ثم يعافيههم ويرزقهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) باللام ونون: باللام فى معناه أقوال مضطربة الصحيح منها: الذى اختاره القاضى وغيره من المحققين انها لفظاً عبرانية معناها بالعبرانية: ثور، ولو كانت عربية لعرفها الصحابة - رضى الله عنهم - ولم يحتاجوا إلى السؤال عنها. والنون: هو الحوت باتفاق العلماء.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٧٩٢).

(٢) هكذا فى ز وفى صحيح مسلم: «ونون يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفاً».

راجع (صحيح مسلم شرح النووى ١٧ : ١٣٥ وما بعدها).

وهكذا عند البخارى «سبعون ألفاً» بتقديم السين... وفى صحيح مسلم فى كتاب الظهار، من حديث ثوبان. قال:

كنت نائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فجاءه خبر من أخبار اليهود، فقال الحديث.

راجع (كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميرى ١ : ١٤٠ عام ١٩٥٦).

(٣) هكذا فى ز. وفى ح: للثور.

(٤) هكذا فى ح. وفى ز: اللمى.

(٥) راجع (حياة الحيوان الكبرى للدميرى ١ : ١٤١).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٨٠٤).

قال الشيخ - وفقه الله -: المراد بهذا: أن الله سبحانه واسع الحلم عن الكافر الذي يُضيف إليه الولد.. والصبر: منع النفس من التَّشَفَّى والانتقام أو منعها من غير ذلك، فلما كان الامتناع نتيجة الصبر عبر عن ترك - الباري سبحانه - الانتقام. بهذه العبارة وجرى الأمر في ذلك على حسب ما بيناه<sup>(١)</sup> مِرارًا فيما تقدم من مثل هذا.

## [باب مثل المؤمن كالزراع ومثل المنافق والكافر كالارزة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع»<sup>(٢)</sup>. يعنى: الغضة الرطبة.

وقوله: «حتى تهيج». أى تحف. يقال: هاج الزرع هَيْجًا إذا يبس.

وقوله: «مثل المنافق كمثل الأزرة المجذبة»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: الأزرة - بفتح الألف وتسكين الراء - شجر معروف بالشام، ويُسمى بالعراق: الصَّنَوِير، وإنما الصَّنَبور ثمر: الأرز. ويسمى الشجر: صنوبرًا من أجل ثمرته. والمجذبة: الثابتة فى الأرض؛ يقال: جذب. يجذب وأجذب يجذب<sup>(٤)</sup> والانجعاف: الإقلاع يقال: جعفت الرجل إذا صرعت<sup>(٥)</sup>. قال أبو عبيد: شبه المؤمن بالخامة التى تميلها الرياح؛ لأنه مُرَزًا فى نفسه وأهله وماله، وأما الكافر فمثل الأزرة التى لا تميلها الرياح، والكافر لا يُرَزُّ شيئًا، حتى يموت، وإن رُزىء لم يؤجر عليه، فشبه موته بانجعاف تلك حتى يلقى الله بذنوبه جمة.

## [باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهبًا]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله لأهون أهل النار عذاباً: لو كانت لك الدنيا وما فيها! أكنت مُفْتَدِياً بها؟» فيقول: نعم، فيقول: قد أرددتُ منك أهون من هذا وأنت فى صلبِ آدم: ألا تُشْرِك. (أحسبه. قال): ولا أدخلك النار. فأبَيْتَ إلا الشُّرك»<sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا فى ز. وفى ح: ما قلناه.

(٢) و(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٥١).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ هامش صفحة ١٥٣).

(٥) قال العلماء: هذا معنى الحديث.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٤٧ وما بعدها).

قال الشيخ - أيده الله: مذهب أهل الحق: أن الله سبحانه أراد إيمان المؤمن وكفر الكافر، ولم يرد من الكافر الإيمان فامتنع عليه، ولو أرادَه عندنا لم يكن كافراً.

والمعتزلة: تُخَالِفُ في هذا الموضع وتري: أن الله سبحانه أراد من الجميع الإيمان؛ فاستحب الكافر العَمَى على الهدى، وأبى إلا الشرَّ اغتراراً منها برَدِّ الغائب إلى الشاهد من غير جامع ولا رابط، وقد ثبت في الشاهد: أن مُريد السفة والشر منا سفيه شريد.

قالوا: فلما كان الكفر سفة وشراً لم يصح أن يريده البارى سبحانه.. وأخطئوا في هذا الاستدلال في مواضع منها:

أن الكفر سفة وشر في حَقِّنا وفي<sup>(١)</sup> حق من يكلف لافي حق البارى سبحانه. ومنها: أن مُريد السفة والشر إنما كان سَفِيهاً لنهى الله سبحانه له أي: يريد السفة والشر، والبارى سبحانه لا أحد فوقه ينهاه ويأمره، فلم يصح أن يُقاس علينا<sup>(٢)</sup> في هذا.

ومنها: أن المريد منا لفعلٍ مَّا إذا لم يحصل له ما أراد، فإن ذلك يُؤْذَن بعجزه وضعفه؛ فهلاً قالوا: إن البارى سبحانه إذا أراد من الكافر الإيمان، فلم يؤمن أذن ذلك بضعفه وعجزه، كما قالوا: إن مُريد السفة والشر منا سفيه<sup>(٣)</sup> فلو أرادَه البارى لكان سفيهاً.. تعالى الله عن ذلك وهذا يُوضح لك فساد ما بنوا عليه.

وهذا الحديث إن تعلق به بعضهم في تصحيح المذهب الذى حكيناه عنهم، وقال:

قد أخبر صلى الله عليه وسلم هاهنا في الصحيح:

«أن الله تعالى يقول للكافر: أردتُ منك ألا تُشرك وأُبيتَ إلا الشرك»<sup>(٤)</sup>.

قلنا: هذا خبرٌ واحد.. والمسألة مسألة أصلٍ ومع هذا، فإنه قد يصح أن يراد به ما أُخِذَ من العهد على الخليفة وهم في صُلب آدم؛ ولهذا قال «أردتُ منك ما هو أهون من هذا وأنت في صُلب آدم».

(١) هكذا في ح. وفي ز: من والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا في: ح. وفي ز: عليها.

(٣) هذا اللفظ من ح.

(٤) راجع (ما سبق صفحة ٧٢٢ من هذا الجزء).



## [باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنةً يُعطى بها في الدنيا، ويُجزى بها في الآخرة. وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة. لم تكن له حسنة يُجزى بها»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ - وفقه الله -: قد تقدم الكلام على ما يقع من الكافر في حالة كفره من حسنات وبيننا: أن مذهب المحققين: أنه غير عارف بالله سبحانه، وأن بعض الناس ذهب إلى أنه يُخفف عنه من العذاب لأجل ما قدم من حسنات.

وقوله هاهنا: «فإذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يُجزى بها»<sup>(٢)</sup>.. يُشير إلى أنه لا منفعة له في الآخرة أصلاً بما عمل من ذلك. ومحمل قوله: «بحسنات ما عمل لله بها» عند من قال: إنه لا يعرف الله أصلاً على معنى: أنه يعتقد أنه يعمل لله، وإن كان اعتقاده ليس بعلم ولا معرفة بالله سبحانه.

## [باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى]

قوله صلى الله عليه وسلم: «سَدُّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا؛ فإنه لن يدخل الجنة أحداً عمله». قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: ولا أنا. إلا أن يتغمدني الله منه برحمته. واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قلَّ»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - أيداه الله -: مذهبنا أن إثابة الله سبحانه لمن أطاعه، ولم يعصه تفضل ولا يثبت إلا بالسمع، وكذلك انتقامه ممن عصاه ولم يطعه عدل، ولا يثبت منه شيء<sup>(٤)</sup> إلا بالسمع.

وللباري سبحانه عندنا له أن يعذب النّيبين ويُنعم الكافرين، لكنه أخبرنا: أنه خلاف ذلك يفعل.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٤٩ وما بعدها).

(٢) هكذا في ح، ومسلم. وفي نسخة تركيا و (ز) يجازى بها.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٥٩ وما بعدها).

(٤) هكذا في ح. وفي ز : (شيئا والصواب ما أثبت).

والمعتزلة: تثبت بعقولها أعواض الأعمال، ولها في ذلك حُباط<sup>(١)</sup> طويل وتفضيل كثير. وظاهر هذا الحديث يشير إلى مذهب أهل الحق: أنه لا يستحق أحد بطاعته الثواب. وأما قوله: «إلا أن يتغمَّدني الله بِرَحْمَتِهِ»<sup>(٢)</sup> أى: يُلبِّسنيها ويستُرني بها، وذلك مأخوذ من غمَّد السيف كأنك<sup>(٣)</sup>. إذا أغمدته فقد ألبسته الغمْد وغشيته به.. يقال<sup>(٤)</sup>: غمَّدْتُ السيف وأغمدته بمعنى واحد.

## [باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة]

وقول عائشة رضی الله عنها: «حتى تَقَطَّرَ رجلاه»<sup>(٥)</sup>. أى: تشققا. ومنه أُخِذَ فِطْرُ الصائم، وإفطاره: شَقَّه صومه بالفطر، والله فاطر السماوات والأرض؛ لأنها كانتا رَتْقاً ففتقهما.

## [باب الاقتصاد في الموعظة]

قوله «كان يتَخَوَّلُنَا بالموعظة»<sup>(٦)</sup> أى: باب الاقتصاد في الموعظة. أى يتعهدها.

## [باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر]

قوله: «ليس في الجنة عزب»<sup>(٧)</sup> العزب: البعيد. عن النساء. والعازب: البعيد المرعى.

(١) خباط: قال ابن الأثران في تفسيرها في كتاب سيبويه: إنه الوسم في الوجه.

راجع (لسان العرب: خبط).

(٢) هكذا في ز. وفي ح: «برحمة منه» رواية أخرى.

(٣) هكذا في ز. وفي ح: لأنك.

(٤) هكذا في ح. وفي ز: وقالوا.

(٥) هذه رواية ز. وفي مسلم: «حتى تقطر رجلاه»

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٦٣ وما بعدها).

(٧) هكذا في ز. وفي مسلم: «وما في الجنة أعزب»: هكذا في جميع نسخ بلادنا (أعزب) بالألف. وهى لغة. والمشهور في اللغة (عزب) بغير ألف. ونقل القاضى: أن جميع روايتهم روه: «وما في الجنة عزب» بغير ألف. إلا العذري فرواه بالألف: قال القاضى: وليس بشيء. والعزب: من لا زوجة له. والعزوب: البعد، وسمى عز بالبعده عن النساء. قال القاضى: ظاهر هذا الحديث أن النساء أكثر أهل الجنة. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٧١ وما بعدها).

## [باب النار يدخلها الجبارون، واللجنة يدخلها الضعفاء]

قوله صلى الله عليه وسلم: «فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع الله تعالى رجله تقول: قَطُّ. قَطُّ»<sup>(١)</sup> وفي بعض طرقه: «حتى يضع رب العزة جلّ وعلا فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ - أيده الله -: هذا الحديث من مشاهير الأحاديث، التي وقعت موهمة بالتشبيه<sup>(٣)</sup>، ولما نقله الأثبات واشتهر عند الرواة تكلف العلماء - قديما وحديثا - الكلام عليه والنظر في تأويله.. فمنهم من حمل القدم على السابق المتقدم.. ويقال للمتقدم قَدَمٌ فيكون تقدير الحديث<sup>(٤)</sup>: «حتى يضع الجبار فيها من قَدَمٍ لها من أهل العذاب. وهذا كقوله تعالى: ﴿أَنْ لَّهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾»<sup>(٥)</sup> معناه: التقدم والسبق لا قدم الرجل، فإذا وقع مثل ذلك في القرآن حملنا ما وقع في السنة عليه، وإلى هذا التأويل مال النضر بن شميل<sup>(٦)</sup>. وقد أشار ابن الأعرابي إلى أن القدم يُعَبَّرُ به عن<sup>(٧)</sup> هذا المعنى ولكن في الشرف والجلالة.

ويحتمل: أن يكون المراد هاهنا بالحديث قدم بعض خلقه، وتكون الإضافة هاهنا إلى الله سبحانه إضافة فعل لا إضافة جارحة. وقد قال بعضهم: يحتمل أن يريد أن الله سبحانه يخلق في الآخرة خلقاً يُسمى بهذه التسمية ولا تمتلئ النار إلا به.

ويحتمل وجهاً آخر على رواية من رواه «حتى يضع الجبار» أن يريد به الشيطان لأنه أصل الجبارين، أو يريد به أحد الكفرة من الجبابرة؛ فيكون المعنى: لا تمتلئ حتى يضع

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٨٢ وما بعدها).

(٢) راجع (صفحة ٧٢٧ هامش «٧»).

(٣) هكذا في ز. وفي ح : للتشبيه.

(٤) هكذا في ز. وفي ح : تقدير الكلام.

(٥) سورة يونس آية : ٢.

(٦) النضر بن شميل: هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي أبو الحسن ثقة ثبت من كبار التاسعة، وأحد الأعلام بمعرفة أيام العرب وروايته الحديث، وفقه اللغة - ولد في مرو (من بلاد خراسان) وانتقل إلى مرو فولى قضاءها واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقرّبه.

وتوفي بمرو. من كتبه (الصفات) كبير في صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع، وكتاب (السلاح والمغانى) وغريب الحديث، والأنواء. مات سنة أربع ومائتين واثنتين.

راجع (تقريب التهذيب والإعلام للزركلي ٨ : ٣٥٧ وما بعدها).

(٧) هكذا في ز. وفي ح : يعبر عن.

إبليس فيها قدمه، أو هذا المشار إليه. وأما ماخرجه مسلم في بعض طرقه: «حتى يضع الله رجله». فقد أنكر هذه اللفظة بعض أهل العلم.. وزعم ابن فُورك: أنها غير ثابتة عند أهل النُّقل، ولكن لا بد من تأويلها لأجل تخريج مسلم لها وهو كما وصفناه في كتابنا هذا أولاً ووصفنا أحاديثه؛ فيصح أن يكون المراد هاهنا: رجل بعض خليفته وأضاف ذلك إليه عز وجل إضافة فعل لا إضافة جارحة كما قدمناه في القدم.. ويصح فيه تأويل آخر أيضاً وهو أن يكون المراد بالرجل هاهنا: الجماعة من الناس، كما يقال: رجل من جراد. أى: جماعة من جراد. وقد وقع ذلك في أشعار كثيرة. وإذا أمكن حمل إثبات الحديث<sup>(١)</sup> على هذه التأويلات الصحيحة الجائزة على الله سبحانه لم يصح حمله على ما تقوله (الجسمية)<sup>(٢)</sup> من إفادته إثبات الجارحة إلى الله تعالى<sup>(٣)</sup> عن قولهم.. وقد قام الدليل القاطع العقلي على استحالة ذلك عليه جل وعلا.

وهذا واضح فتأمله:

وأما قوله: «فتقول: قَطُّ قَطُّ». أى: حسب وقطنى بمعنى: حسبي ومنه قول الشاعر:

امثلاً الخوض وقال: قَطْنِي<sup>(٤)</sup>.

أى: حَسْبِي.

قوله: «فَسَمِعْنَا وَجَبْتَهَا» أى: سقطتها. يقال: وجب الشيء وجبا: سقط، ومنه قول الله تعالى ﴿وَجَبْتُ جُنُوبَهَا﴾<sup>(٥)</sup>. أى: سقطت.

(١) ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصارى الأصبهاني أبو بكر. واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، سمع بالبصرة وبغداد، وحدث بنيسابور وبنى فيها مدرسة، وتوفى على مقربة منها فنقل إليها. راجع (الأعلام للزركلي: فورك).

(٢) هكذا في ز، وفي ح: حمل الحديث.

(٣) الجسمية هكذا في ز. وفي ح: المجسمة.

راجع (الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ١١٠: ١ وما بعدها).

(٤) هكذا في ز. وفي ح. إثبات الجارحة لله تعالى.

(٥) جاء في قول الراجز هذا في الخصائص لابن جني (في باب القول علي الفصل بين الكلام والقول ١: ٢٣) كما ذكر ابن الناظم. أى: ابن مالك الشطر الثاني بما نصه.

مهلا رويدا قد ملأت بطنى.

وقال العيني في شرح الشواهد: لم أقف على اسم قائله.

راجع (كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ١: ٣٦١).

راجع (المعلم بفوائد مسلم ط تونس ١: ٤٥٣).

(٦) سورة الحج آية: ٣٦.

قال الشيخ - أيده الله - خرج مسلم في: (باب مثل المؤمن مثل النخلة)<sup>(١)</sup>:  
«حدثنا ابن نمير قال: حدثنا أبي حدثنا سيف. قال: سمعتُ مجاهداً يقول»  
الحديث<sup>(٢)</sup>.

وفي نسخة ابن الحذاء: «حدثنا سفيان قال: سمعتُ مجاهداً فجعل بدل سيف  
سليمان<sup>(٣)</sup>».

قال بعضهم: و الصواب: سيف وهو سيفُ بن أبي سليمان يروى عن مجاهد ويقال  
فيه أيضاً: سيف بن سليمان، وسيف أبو سليمان كل محفوظ.  
قال البخاري: وكيع يقول: سيف أبو سليمان. وابن المبارك يقول: سيف بن أبي  
سليمان. ويحيى القطان يقول: سيف بن سليمان.  
قال الشيخ - أيده الله - وخرج مسلم في باب صفة الجنة<sup>(٤)</sup>.

«حدثنا حجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو النضر حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا أبي  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup>».

هكذا إسناد هذا الحديث عند أبي العلاء.  
وفي نسخة السَّجَزِي عن أبي أحمد يمثله، ووقع في نسخة الرازي والكسائي: «حدثنا  
أبي عن الزُّهري عن أبي سلمة.. بزيادة رجل في السند وهو الزُّهري.  
قال بعضهم<sup>(٦)</sup>: والصواب رواية أبي العلاء ومن تابعه.  
وكذلك خرج أبو مسعود من طريق مسلم<sup>(٧)</sup> من حديث إبراهيم عن أبيه؛ عن أبي  
سلمة. قال: ولا أعلم لسعد بن إبراهيم رواية عن الزُّهري والله أعلم.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٥٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٥٥).

(٣) هكذا في ز. وفي ح : فجعل بدل سيف سفيان.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٦٥).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٧٦).

(٦) قال بعضهم : المراد بهذه العبارة التي تكرر كثيراً: أبو علي الغساني.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ هامش ص ١٧٧).

(٧) هكذا في ز. وفي شرح النووي قال: وكذلك خرج أبو مسعود في الأطراف قال: ولا أعلم لسعيد بن إبراهيم رواية عن  
الزُّهري. وقال الدارقطني في (كتاب العلل): لم يتابع أبو النضر على وصله عن أبي هريرة. قال: والمحفوظ عن إبراهيم  
عن أبيه عن أبي سلمة مرسلًا.. كذا رواه يعقوب وسعد بن إبراهيم بن سعد. قال: والمرسل الصواب. هذا كلام  
الدارقطني. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ : ١٧٧).

وقال الدار قُطنى فى كتاب العلل: لم يتابع أبو النضر على وصله عن أبى هريرة. والمحفوظ: عن إبراهيم عن أبيه عن أبى سلمة مرسلاً. كذلك رواه يعقوب. وسعد ابنا إبراهيم قال: والمرسل الصواب<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ - أيداه الله -: خرج مسلم فى أول (باب صفة النار): «حدثنا عمر بن حفص. قال: حدثنا أبى عن العلاء بن خالد الكاهلى عن سُفيان<sup>(٢)</sup>». ووقع فى نسخة أبى العلاء بن ماهان بد الكاهلى الباهلى وهو وهم وصوابه: الكاهلى. وكاهل من بنى أسد بن خزيمة.

## [باب سؤال اليهود النبى صلى الله عليه وسلم عن الروح]

قوله: [بيننا أنا أمشى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى حرث وهو مُتكىء على عسيب إذ مر نفر من اليهود؛ فقال بعضهم لبعض] سلوه عن الروح؛ فقالوا: مارابكم إليه لا يستقبلكم بشيء تكرهونه؛ فقالوا سلوه؛ فقام إليه بعضهم، فسأله عن الروح. قال: فَأُسْكِتَ النبى صلى الله عليه فلم يرد عليه شيئاً، فَعَلِمْتُ: إنه يُوحى إليه. قال: فَقُمْتُ مكانى؛ فلما نزل الوحي قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾.

قال الشيخ - وفقه الله -: والكلام<sup>(٣)</sup> فى الروح والنفس مما يغمض ويدق ولكنه مع هذا أكثر الناس الكلام فيه، حتى ألف بعضهم فيه التواليف، ولكن مشاهير المقالات فى الروح قول أبى الحسن الأشعرى: أنه النفس الداخلة والخارج..

(١) والصحيح: أن هذه الذى ذكره لا يقدر فى صحة الحديث؛ فقد سبق فى أول مسلم: أن الحديث إذا روى متصلاً ومرسلاً كان محكوماً بوصله على المذهب الصحيح؛ لأن مع الوصل زيادة علم حفظها ولم يحفظها من أرسله. والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٧٧ و ١٧٨).

(٢) فى نسخة ز: خالد الكاهلى عن سُفيان، وما أثبت عن مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٧٨).

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٣٦ والآية ٨٥ من سورة الإسراء).

(٣) هكذا فى ز. وفى ح: الكلام.

والقاضي أبو بكر بن الطيب: يراه مما يتردد بين هذا الذي قاله أبو الحسن الأشعري وبين الحياة..

وبعض الناس: يرى أنه جسم مشابه<sup>(١)</sup> للأجسام الظاهرة والأعضاء الظاهرة.

وقال بعض المتكلمين من أئمتنا: إلى أن الأظهر فيه: أنه جسم لطيف خلقه الباري سبحانه<sup>(٢)</sup> وأجرى العادة بأن الحياة لا تكون مع فقد، وإذا شاء موت إنسان أعدم هذا الجسم منه عند إعدام الحياة، وهذا الجسم إن كان حيا فلا يحيا إلا بحياة تختص به أيضا وهو مما يصح صرف القيض إليه، والبلوغ إلى مكان مَّا من الجسم، وكونه في مكان في العالم، أو حواصل طير إلى غير ذلك مما وقع في الظواهر.

ويصح في العقل صرف ما أشرنا إليه من الظواهر إلى غيره من جواهر القلب أو الجسم الحية.

والمسألة تحتل الاتساع الكثير، وإنما ذكرنا في هذا الموضع ما يليق به.  
وأما قوله: «فأسكت النبي صلى الله عليه وسلم».  
يقال: سكت سكوتا. وأمسكت: صمت. ويقال في: أسكت: أطرق.

### ذبح الموت<sup>(٣)</sup>

قوله: «يُجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح»<sup>(٤)</sup>  
قال الشيخ - أيداه الله -: الموت: عرض من الأعراض عندنا يُضاد الحياة.  
وقال بعض المعتزلة: ليس بمعنى وهو يرجع إلى عدم الحياة، وعلى المذهبين وإن كان

(١) هكذا في (م). وفي ز: ح: مشايك.

(٢) هكذا في ز وفي ح: الباري تعالى.

(٣) ذكر هذا العنوان في: نسخة ح.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٢٨٤٩: ٤).

الثاني منها خطأ؛ لقوله تعالى ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾<sup>(١)</sup> فأثبت الموت مخلوقا، ولغير ذلك من الأدلة لا يصح أن يكون الموت كبشا ولا جسما من الأجسام، وإنما المراد بهذا التسمية والتمثيل.. وقد يخلق البارئ سبحانه هذا الجسم، ثم يذبح ويجعل هذا مثالا؛ لأن الموت لا يطرأ على أهل الآخرة.

وأما قوله: «يبشرئبون»<sup>(٢)</sup>.

قال الهروي من حديث عائشة رضی الله عنها: «واشربَّ النفاق»<sup>(٣)</sup> أى: ظهر وعلا وكل شيء رافع رأسه<sup>(٤)</sup> فهو مُشْرَبٌ. ومنه فيشرئبون لصوته.

وقوله: «ألا أخبركم بأهل النار؟ قالوا: بلى! قال: كل عُتْلٍ جَوَاطٍ مُسْتَكْبِرٍ»<sup>(٥)</sup>.

قال الهروي: قال أحمد بن عبيد: الجَوَاطُ: الجموع المتنوع غيره: الكثير اللحم المختال في مشيته.

وقد جَاظَ يَجَاطُ جَوَاطًا<sup>(٦)</sup>، ويقال للقصور البطين: كل قد قتل. وأما العتل؛ فقيل: هو الجافي الشديد الخصومة بالباطل، أما الزنيم: فهو الملقق بالقوم المدعى. ذكر هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿عُتْلٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

وعن ابن عباس قول آخر في الزنيم المذكور في الآية: إنه رجل من قريش كانت له زنمة كزنمة الشاة.. وروى عنه ابن جبير: أنه الذي يعرف بالشر، كما تعرف الشاة بزنمتها. قوله: «يجرقُصبه في النار»<sup>(٨)</sup>.

قال أبو عبيد الأقصاب: هي الأمعاء. واحداها: قصب.

قوله: رأيت عمرو بن عامر الخزاعي «يجرقُصبه في النار» وكان أول من سَيَّب السوائب»<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة الملك آية: ٢.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٤٩).

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير: شرب).

(٤) هكذا في ح. وفي ز: وكل رافع رأسه.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٥٣).

(٦) هكذا في ح. وفي ز: وقد حاض يحوض حوضانا. والصواب ما أثبت.

راجع (لسان العرب جوظ).

(٧) سورة القلم آية ١٣.

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٨٨ وما بعدها).

(٩) هذه رواية نسخة ز. وفي مسلم برواية: «رأيت عمرو بن لحي بن قمع بن خندف أبابني كعب هؤلاء يجرقُصبه في النار».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: هامش ١٨٨ وما بعدها).



قال الشيخ - أيده الله -: ذكر سعيد بن المسيب في كتاب مسلم: أن السائبة: التي كانوا يسيبونها لأهلهم فلا يحمل عليها شيء... والبحيرة.. التي يمنع ذرؤها للطواغيت فلا يحملها أحد من الناس<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: والبحيرة فيما ذكره المفسرون: الناقة - كانت الجاهلية إذا نتجت خمسة أبطن فكان آخرها ذكراً بحرواً أذنأ. أى: شقوها، ولم يذبحوها ولم يركبوها ولم تطرد عن ماء ولم تمنع مرعى [ولم يركبها أحد]<sup>(٢)</sup>.

قال الكلبي: كانوا إذا نتجت خمسة أبطن فإن كان الخامس ذكراً أكله الرجال دون النساء، وإن كانت أنثى بحرواً أذنأ. أى. يشقوها. لا يشرب لها لبن ولا تركب، وإن كانت ميتة اشترك فيها الرجال والنساء.

وسميت بحيرة لشفهم أذنأ بـحـرث إذا شقت شقاً واسعاً. والناقة: بحيرة ومبحورة. وأما السائبة؛ فقيل: هو ما كان أحدهم يفعلُه إذا مرض فينذر: أن شفى أن يُسبب ناقته فإذا فعل ذلك لم تمنع من ماء ولا كلاً، وقد<sup>(٣)</sup> يتسبون غير الناقة، وكانوا إذا سبوا العبد لم يكن عليه ولا.

وقيل: كانت الناقة إذا تابعت اثنتي عشرة أنثى ليس فيها ذكر سُبيت، ولم تركب ولم يجز وبرها، وما نتجت بعد ذلك من أنثى شقت أذنأ ونخلت مع أمها فهي البحيرة بنت السائبة. قوله صلى الله عليه وسلم: «نساء كاسيات عاريات مُميلات مائلات رؤسهن كأسنمة البخت المائلة»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ - أيده الله -: فيها ثلاثة أوجه.

أحدها: كاسية من نعم الله عز وجل.. عارية<sup>(٥)</sup> من الشكر.

والثاني: كاسيات يكشفن بعض جسدهن ويسدلن الخُمر من ورائهن فتتكشف صدورهن؛ فهن كاسيات بمنزلة العاريات إذا كُنَّ<sup>(٦)</sup> لا يستر لباسهن جميع أجسادهن.

والثالث: تلبسن ثياباً رفاقاً تصف ماتحتها، فهن كاسيات في ظاهر الأمر عاريات في الحقيقة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٩٢).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ح وساقطة من ز.

(٣) هكذا في ز. وفي ح: ولا يسيبون.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٩٠).

(٥) هكذا في ز. وفي ح: كاسيات من نعم الله عز وجل عاريات من الشكر.

(٦) هكذا في ح. وفي ز: إذا كان لا يستر لباسهن.

وقوله: «مميلات مائلات» فإثلاث. أى: زائغات<sup>(١)</sup> عن استعمال طاعة الله عز وجل وما يلزمهن من حفظ الفروج. وميلات: يُعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن؛ وقيل: مائلات مُتَبَخَّرَات في مشيتهن. وميلات يُملن أكتافهن وأعطافهن؛ وقيل: يتمشطن بمشطة الميلا<sup>(٢)</sup>: وهى مشطه البغايا وجاءت كراهيتها في الحديث. والمميلات: اللواتى يتمشطن غيرهن المشطه الميلا.

ويجوز: أن يكون «المائلات والمميلات» بمعنى واحد كما قالوا: حادٌ مُجَدُّ. وقوله: «رؤسهن كأسنمة الإبل البُخت» معناه: أنهن يُعظمن رؤسهن بالخُمُر والعمائم، حتى تشبه أسنمة البُخت.

ويجوز: أنهن تَطْمَحْنَ إلى الرجال لا يَغْضُضْنَ من أبصارهن ولا يُنْكِسْنَ رؤسهن. وقوله: «يُحْشِرُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا»<sup>(٣)</sup>. الغرل: جمع أغرل. وهو الأُقلْفُ، والغرلة: القلفة.

## [ باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل النار ]

قوله صلى الله عليه وسلم فى خطبته: «[ألا] إن ربى جل وعز أمرنى أن أعلمكم ما جهلتم مما علمنى يومى هذا. كل مالٍ نَحَلْتُهُ عبداً حلالاً، وإنى خلقت عبادى حُنَفَاءَ كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم»<sup>(٤)</sup> الحديث. وفيه: وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إلا بقايا من أهل الكتاب. وفيه: «أَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَاباً لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ تَقْرَأُهُ نَائِماً وَيَقْظَانُ»<sup>(٥)</sup> الحديث. قال الشيخ - أيداه الله: أما قوله: «كل مالٍ نَحَلْتُهُ عبداً حلالاً»، فالمراد<sup>(٦)</sup> به مالا حَقَّقَ فيه لأحد ولا سبب يجرمه.

(١) هكذا فى ز. وفى ح: على استعمال.

(٢) هكذا فى ز. وفى ح: يتمشطن بمشطه الميلاء.

(٣) غرلاً.. معناه: غير محتوبين جمع أغرل. وهو الذى لم يحنن وبقيت معه غرلته وهى قلفته، وهى الجلد التى تقطع فى الختان.. والمقصود: أنهم يحشرون كما خلقوا لا شىء معهم، ولا يفقد منهم شىء حتى الغرلة تكون معهم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٥٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٩٧).

(٥) فى نسخة ز: يقظاناً والصواب ما أثبت.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ١٩٧، ١٩٨).

(٦) هكذا فى ح. وفى ز: والمراد به.

والقصد: أن ما <sup>(١)</sup> خلقه الباري سبحانه في الأرض وغيرها مما ينتفع الناس به فإنه حلال، ولم يرد أنه لا يرزق الحرام كما قالت المعتزلة ولا يغترب ظاهر هذا أن كل مال نحله <sup>(٢)</sup> حلال.

وهذا يدل على أنه لا ينحل الحرام؛ لأن القصد بالحديث ما قلناه.. وقد قام الدليل على أن الله سبحانه يرزق الحلال والحرام؛ لأن الرزق عندنا <sup>(٣)</sup>: هو ما ينفع به وكل منفعة قائمة فالله خالقها <sup>(٤)</sup>.

وأما قوله: «فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب» فالأظهر أنه أراد قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن العرب كانت حيثئذ ضلالا والعجم إلا بقايا من أهل الكتاب كما قال صلى الله عليه وسلم.

وأما قوله: «أنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه نائما ويقظان»؛ فيحتمل أن يشير إلى أنه أودعه قلبه وسهّل عليه حفظه، وما في القلوب لا يخشى عليه الذهاب بالغسل، ويحتمل: أن يريد الإشارة إلى حفظه وبقائه على مرّ الدهر؛ فكنّى عن هذا بهذا اللفظ.

وقوله: «نائما ويقظان» يحتمل أن يريد أنه صلى الله عليه وسلم يُوحى إليه في منامه، كما يوحى إليه في يقظته، وأن ما يراه في منامه من ذلك <sup>(٥)</sup> حق موثوق به كما يوثق باليقظة. ولا يبعد أن الباري سبحانه يريه في المنام آية من القرآن يقرؤها تقدم إنزالها، أو يكون أعلم بصحتها يقظان.

وقد يحتمل أنه يقرؤه مضطجعا كما يقرؤه قائما. ويسمى المضطجع نائما مجازا؛ لأن المضطجع يصلى كذلك إذا عجز عن القيام أو لعذر؛ لكن قوله «يقظان» لا يكون فيه مقابلة إلى قوله. «نائما» إذا تأولناه على المضطجع، فيكون التأويل الأول يرجح بها في لفظه من المقابلة.

هذا الذي يظهر لي في تأويل هذه الألفاظ، ولم أقف فيها لأهل العلم على شيء غير أن

(١) هكذا في ح. وفي ز: إنها خلقه.

(٢) هكذا في ز. وفي ح: أن كل ما نحله.

(٣) عندنا: أي: عند المالكية.

(٤) هكذا في ح. وفي ز، والنونسية: كل منفعة فالله خالقها.

(٥) هكذا في ح. وفي ز: تلك.

الشيخ أبابكر ابن فُورك<sup>(١)</sup> - رضى الله عنه - تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم:

«لو جعل القرآن في إهابٍ ما احترق»<sup>(٢)</sup>. وذكر فيه تأويلات منها.

إن الإنسان الواعى للقرآن لا يحترق..

ومنها :

أن ذلك مخصوص يقصر للنبي - صلى الله عليه وسلم - علامة لنبوته.

ومنها :

أن المراد أن القرآن في نفسه لا يحترق وإن احترق الإهاب والمداد؛ قال: وهذا كقوله: «كتابا لا يغسله الماء». يعنى: أنه لا يفنى ولا يندرس.. وتأويله هذا نحو من تأويلنا، وكنت تأولت الحديث على ما قدمته قبل أن أقف للشيخ أبى بكر على هذا الفصل.

وأما قوله: «الضَّعِيفُ الذى لا زبرله»<sup>(٣)</sup>. معناه: لا عقل له.

وقوله: «والشنظير الفحاش»<sup>(٤)</sup>. الشنظير: هو السَّيِّءُ الخلق.

وأما قوله: «الذين هم فيكم تبعا لا يبتغون أهلاً ولا مالاً»<sup>(٥)</sup>؛ فذكر معناه في كتاب مسلم وهو قوله: فقلت. ويكون ذلك يا أبا عبد الله<sup>(٦)</sup>. فقال: نعم. والله! لقد أدركتهم في الجاهلية؛ وإن الرجل ليرعى على الحى ما به إلا وليدتهم يطوؤها.

قال الشيخ - رضى الله عنه -: خرج مسلم هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن هشام، صاحب الدُّستوائى<sup>(٧)</sup>. عن قتادة: سمعت مُطَرِّقاً يقول الحديث.. هكذا يروى عن الجلودى والكسائى.

وفي نسخة ابن ماهان: قال يحيى. قال سعيد عن قتادة: سمعتُ مُطَرِّقاً جعل سعيداً بدل شُعبة.

(١) ابن فورك راجع (ترجمته سبقت في هامش (١) صفحة ٧٢٩ من هذا الجزء).

(٢) أخرجه الدارمى في (سننه ٢: ٥٢٢).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٩٧).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٩٨ وبشرح النووى ١٧: ١٩٩ و ٢٠٠).

(٥) أبو عبد الله: هو مطرف بن عبد الله. والقائل له قتادة. وقوله: «لقد أدركتهم في الجاهلية». لعله يريد: أواخر أمرهم وأثار الجاهلية، وإلا لمطرف صغير عن إدراك زمن الجاهلية حقيقة وهو يعقل.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٩٩ وبشرح النووى ١٧/ ٢٠٠).

(٧) هكذا في ز. وفي ح: ابن سعيد عن شعبة عن هشام.. والدستوائى، بالنون، والذي في الأصل: الدستوائى.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢١٩٨ وبشرح النووى ١٧: ١٩٩).

## [ باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ]

قول النبي صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(١)</sup>. قال: نزلت في عذاب القبر يُقال له! «مَنْ رَبُّكَ؟». الحديث<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ - أيده الله -: عذاب القبر ثابت عند أهل السنة. وقد وردت به الآثار، وقال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ الآية<sup>(٣)</sup>. وقال: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَتْنَا اثْنَتَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>. ولا يبعد في العقل أن يُعيد الباري الحياة<sup>(٥)</sup> في بعض أجزاء الجسد ولا يدفع هذا بالاستبعاد لما بيَّناه؛ ولا بقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾<sup>(٦)</sup> الآية؛ لأنه يحتمل: أن يُريدَ الموتة التي فيها: جُرْعٌ وَعُصَصٌ وموتة القبر ليست كذلك.. ويحتمل أيضا أن يريد جنس الموت ولم يرد موتة واحدة، وإذا احتمل لم يردَّ به ما قدمناه من الظواهر والأخبار.

قوله: «فردَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم رَيطَةً كانت عليه على أنفه»<sup>(٧)</sup> هكذا. الرِيطَةُ: كل ملاءة لم تكن لفقرير وجمعها: رَيطٌ<sup>(٨)</sup>. قال ابن السكيت: كل ثوب رقيق لين فهو ريط.

قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ترك قتلى بدر ثلاثا، ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم»<sup>(٩)</sup> الحديث.

قال الشيخ - أيده الله -: ذهب بعض الناس إلى: أن الميت يسمعُ أخذاً بظاهر هذا الحديث والذي عليه المُحَصِّلُونَ من العلماء:

- 
- (١) سورة إبراهيم آية: ٢٧.
  - (٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٢٠٠ وما بعدها).
  - (٣) سورة غافر آية: ٤٦.
  - (٤) سورة غافر آية: ١١.
  - (٥) هكذا في ح. وفي ز: للحياة.
  - (٦) سورة الدخان آية: ٥٦.
  - (٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٢٠٥).
  - (٨) هكذا في ز. وفي ح: أرطاة وريط.
  - (٩) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٢٠٦).

أن الله تعالى خَرَقَ العادة بأن أعاد الحياة إلى هؤلاء الموتى، ليقرّعهم صلى الله عليه وسلم.. وإلى هذا ذهب قتادة. وقد ذكر الحديث لعائشة؛ فقالت:  
«إنما قال النبي عليه السلام: إنهم الآن ليعلمون أن الذى كنت أقول لهم الحق، ثم نزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾» الآية<sup>(١)</sup>.  
فأنت ترى عائشة كيف أنكرت ظاهر هذا الحديث وحولته إلى لفظ آخر، والتشكك في سماع سائر الموتى، وحسبهم يحرم الثقة بالعلوم الضرورية.

\*\*\*

---

(١) سورة النمل: آية: ٨٠.

## [كتاب القتن وأشراف الساعة<sup>(١)</sup>]

### [باب اقتراب الفتن، وفتح ردم يأجوج ومأجوج]

قوله: «أَنْهَلِكُ وفينا الصَّالحون؟ قال: نعم. إذا كثُر الخبثُ<sup>(٢)</sup>»  
أى: إذا كثُر الفسوق والفجور.

### [باب نزول الفتن كمواقع القطر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «أشرف على أطم من آطام المدينة»<sup>(٣)</sup>  
الأطم: بناء من حجارة مرفوع بالقص<sup>(٤)</sup>. وآطام المدينة: حصونها. قاله الخطابي وقد ذكر قبل هذا بشرح غيره.

- 
- (١) جاء هذا العنوان في (م) ولم يرد في باقي النسخ، ثم ذكر أيضا في (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٢ وما بعدها).
- (٢) قوله: «أَنْهَلِكُ وفينا الصَّالحون». قال: إذا كثُر الخبث - هو بفتح الخاء والباء - وفسر الجمهور بالفسوق والفجور. وقيل: المراد الزنا خاصة. وقيل: أولاد الزنا. والظاهر أنه المعاصي مطلقا. ويهلك - بكسر اللام على اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى فتحها وهو ضعيف أو فاسد.
- ومعنى الحديث: أن الخبث إذا كثُر فقد يحصل الهلاك العام وإن كان هناك صالحون قلت: والعموم هنا محدود لا عموما كليا لقوله تعالى: «وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم».
- راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٢ وما بعدها).
- (٣) الأطم: بضم الهمزة والطاء وهو: القصر والحصن، وجمعه: آطام.
- ومعنى: أشرف: علا وارتفع.. والتشبيه بمواقع القطر في الكثرة والعموم. أي: أنها كثيرة تعم الناس لا تختص بها طائفة، وهذا إشارة إلى الحروب الجارية بينهم كموقعة الجمل وصفين، والخرقة ومقتل عثمان ومقتل الحسين رضي الله عنهما وغير ذلك وفيه معجزة ظاهرة له صلى الله عليه وسلم: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي من شرف لها تستشرفه ومن وجد منها ملجأ فليعذب».
- راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٧ و٨).
- (٤) وهذا الحديث فيه معجزات ظاهرة وقد وقعت كلها بحمد الله كما أخبر به صلى الله عليه وسلم.. قال العلماء: المراد بالكثرين: الذهب والفضة. والمراد كثرى: كسرى وقبصر ملكى: العراق والشام فيه إشارة إلى أن ملك هذه الأمة يكون معظم امتداده في جهتي: المشرق والمغرب وهكذا وقع.
- وأما في جهتي الجنوب والشمال فقليل بالنسبة إلى المشرق والمغرب. وصلوات الله وسلامه على رسوله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى
- راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣ وما بعدها).

قوله صلى الله عليه وسلم: «زُوَيْتَ لِي الْأَرْضُ».

أى: جمعت. يقال: انزوى القوم: تدانوا وتضاموا.

قال الشيخ - أيده الله -: خرج مسلم في (باب) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

لقتلى بدر: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟»<sup>(١)</sup>

حدثنا إسحاق بن عمر بن سُلَيْطٍ الهُدَلِيُّ حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ؛ عَنْ

أَنْسٍ.. قَالَ: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنْسٍ «الْحَدِيثُ»<sup>(٢)</sup>.

قال بعضهم: في نسخة ابن الحَدَّاءِ: «وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ».

وهو خطأ فَاحِشٌ وصوابه: شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، وهو الأَبْلَى<sup>(٣)</sup> من شيوخ مسلم<sup>(٤)</sup>.

وأما شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فهو النَحْوِيُّ<sup>(٥)</sup>. يَكْنَى أبا معاوية. وليس هو في طبقة مَنْ

يُروى عنه مسلم فهو أعلى من ذلك.

وخرج مسلم أيضاً في كتاب الفتن في (باب) إذا تواجه المسلمان بسيفيهما<sup>(٦)</sup>.

«حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضْلُ بْنُ حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ وَيُونُسَ عَنْ

الْحَسَنِ، عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. هَكَذَا إِسْنَادُ

هَذَا الْحَدِيثِ»<sup>(٧)</sup>.

ووقع في نسخة أَبِي الْعَلَاءِ: «حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ»<sup>(٨)</sup> حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ. جعل الحديث

لحماد بن سلمة.. والمحفوظ: حماد بن زيد.

وكذلك خرجه: أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي كَامِلٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

وخرجه البخاري: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ وَيُونُسَ».

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٧٣).

(٣) والأبلى: بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام، من صغار التاسعة.

راجع (التعريف بالإمام مسلم نقلًا عن تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي وذكره النووي من شيوخه في مقدمته

لصحيح مسلم).

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: صفحة (ب) ضبط الأسماء المتكررة وصفحة ٤١).

(٤) شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ مَوْلَاهُمُ النَّحْوِيُّ أَبُو مُعَاوِيَةَ الْبَصْرِيُّ نَزِيلُ الْكُوفَةِ (ثقة). يُقَالُ: إِنَّهُ مَنْسُوبٌ نَحْوَهُ بِطَنٍ

مِنَ الْأَزْدِ لَا إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ مِنَ السَّابِقَةِ.. كَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ.

راجع (تقريب التهذيب بتعقيب التهذيب لأحمد بن علي المعروف بابن حجر).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٨٨) وبشرح النووي ١٨: ١١ وما بعدها.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٠).

(٨) هكذا في ز. وفي ح: أَبُو كَاهِلٍ. والصواب ما أثبت.



## [باب ذكر ابن صياد]

قولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن صياد: «اخساً: فلن تعدو قدرك»<sup>(١)</sup>

يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه لا تبلغ قدرك أن تطالع الغيب من قبل الوحي، الذي يُوحى إلى الأنبياء.. « والإلهام الذي يلهم الأولياء، وإنما هو شيء جري من إلقاء الشيطان إليه حين سمع النبي<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم يُراجع به أصحابه في التخيل.

والآخر: أنك لن تشيَّق قدر الله سبحانه فيك وفي أمرك. /

وقد استدل به قوم على أن إسلام غير البالغ قد يصح، ولولا ذلك لما كشفه النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان.

وقد قال بعض أهل العلم: يمكن أن يكون إنما أقرّه النبي صلى الله عليه وسلم معه في المدينة وهو يدعى النبوة؛ لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم حالف اليهود على أن يُسلمها هي وخلفاءها؛ فلهذا أبقاه.

وخرج مسلم أيضاً في (كتاب الفتن) في باب لا تذهب الدنيا حتى يأتي زمان لا يدري القاتل في أي شيء قتل، ولا يدري المقتول في أي شيء قتل<sup>(٣)</sup> الحديث.

قال: «حدثنا ابن أبي عمير حدثنا مروان، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا.. ثم عقب بعده بإسناد آخر. قال.

«حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان، وواصل بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن فضيل<sup>(٤)</sup>، عن أبي إسماعيل الأسلمي عن أبي حازم، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٤٩).

(٢) هكذا في ز. وفي ح: حين سمع.. والصواب ما أثبت.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٣٤ وما بعدها).

(٤) وفي رواية: «حدثنا محمد بن فضيل عن أبي إسماعيل الأسلمي عن أبي حازم قال مسلم: وفي رواية أبان قال: هو يزيد ابن كيسان عن أبي إسماعيل - ولم يذكر الأسلمي. هكذا هو في النسخ ويزيد بن كيسان هو أبو إسماعيل - وفي الكلام تقديم وتأخير - ومراده في رواية ابن أبان قال عن أبي إسماعيل: هو يزيد بن كيسان، وظاهر اللفظ يومه: أن يزيد بن كيسان يرويه عن أبي إسماعيل وهذا غلط؛ بل يزيد بن كيسان هو أبو إسماعيل. ووقع في بعض النسخ عن يزيد بن كيسان. يعني أبا إسماعيل.. وهذا يوضح التأويل الذي ذكرناه.. وقد أوضحه الأئمة بدلائله كما ذكرناه.

قال أبو علي الغساني: اعلم أن يزيد بن كيسان يكنى أبا إسماعيل، وأن بشير بن سليمان يكنى أبا إسماعيل الأسلمي، وكلاهما يروى عن أبي حازم؛ فقد اشتركا في أحاديث عنه منها هذا الحديث رواه مسلم أولاً عن يزيد بن كيسان ثم

عليه وسلم هكذا وقع في النسخ: يريد مسلم: أن شَيْخَيْهِ اختلفا؛ فقال واصل عن ابن فضيل، عن أبي إسماعيل ولم يذكر الأسلمي «يعنى به: بشير بن سليمان. وقال عبد الله بن عمر بن أبان بن فضيل، عن أبي إسماعيل، ولم يذكر الأسلمي يعنى به: يزيد بن كيسان الشكري.

قال بعضهم: وهذا يحتاج إلى مقدمة<sup>(١)</sup> نذكرها هنا، وهى:

أن تعلم أن يزيدًا بن كيسان يكنى: أبا إسماعيل، وأن بشير بن سليمان يكنى: أبا إسماعيل أيضا، وكلاهما يروى عن أبي حازم الأشجعي، وقد اشتركا في غير حديث عن أبي حازم الأشجعي، وقد ذكر منها أبو محمد ابن الجارود عدة أحاديث: منها: مارواه أبو حازم عن أبي هريرة: «أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وقال: إني تزوجت امرأة على ثمان أواق»<sup>(٢)</sup> الحديث.

ومنها حديث آخر يرويه أبو حازم عن أبي هريرة: أن عمر خرج من بيته وذكر ذهاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إلى بيت رجل من الأنصار. وقوله لهما: «وما أخرجكما؟ قال: الجوع!»<sup>(٣)</sup> الحديث بطوله.

ومنها: مارواه أبو حازم عن أبي هريرة في تعريس النبي صلى الله عليه وسلم في طريق مكة، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر بعدما طلعت الشمس»<sup>(٤)</sup>.

ومنها حديث أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والذى نفسى بيده لا تذهب الدنيا، حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول: ياليتنى كنت مكان صاحب هذا القبر»<sup>(٥)</sup>.

وخرج مسلم من هذه الأحاديث المشترك فيها ما لم يذكره ابن الجارود. حديث: «قل هو الله أحد» من حديث يزيد بن كيسان، ويشير ابن أبي إسماعيل

---

رواه عن رواية أبي إسماعيل الأسلمي إلا في رواية ابن أبان؛ فإنه جعله عن يزيد بن كيسان أبي إسماعيل، ولهذا لم يذكر الأسلمي والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٣٤، ٣٥).

(١) راجع (المهامش رقم ٢) في صفحة (٧٥٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ صفحة ١٦٠٩).

(٣) الحديث: نقله المازرى عن ابن الجارود صاحب (المتقى).

راجع (المعلم ط تونس ٣: ٤٣٥).

(٥٤) في ز تقديم وتأخير في الحديث وما بين المعقوفين زياه من مسلم وساقطة من ز.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٣٤).

كلاهما عن أبى حازم عن أبى هريرة. قال ابن جارود: فقد بان مما ذكرناه: أن أبا إسماعيل بشير غير أبى إسماعيل، وإن اتفقا فى الرواية.

قال بعضهم: كذلك هذا الحديث الواقع فى (كتاب الفتن) أخرجه مسلم أولاً من حديث يزيد بن كيسان، ثم أخرجه بعد ذلك من رواية أبى إسماعيل الأسلمى إلا فى رواية عبد الله بن عمر بن أبان، فإنه جعله عن يزيد بن كيسان أبى إسماعيل.

ولذلك لم يذكر الأسلمى فى نسبه، والله أعلم.  
قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تُقاتِلُوا قوماً كأن وجوههمُ المجانُ المطرقة»<sup>(١)</sup> الحديث.

المجان المطرقة: يعنى: الترسة التى أُطْرِقَ بالعقب. أى: أُلْبِسَتْ به.. يقال: طارق النعل. إذا طير خَصِيْفًا على خَصِيف. وأطرق جناح الطائر. إذا وقعت ريشه على التى تحتها فألْبِسَتْها. وفى ريشها أطراق. إذا وقع بعضها على بعض.  
وقوله: «ذُلْفُ الآنف»<sup>(٢)</sup>.

الذُلْفُ فى الأنف قِصْرُه وتأخُرُ أَرْنَبته. حكاه ابن قُتَيْبَة وغيره قال أبو مالك والأعرابى. الأذُلْفُ: الذى فى طرف أرنبه همزة، وهو يعترى الملاح.

قال أبو النجم: وأُحِبُّ بَعْضَ مَلَاةِ الذُّلْفَاءِ<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وَيَسَّ ابن سُمَيَّةَ تَقْتَلُهُ الفَتَّةُ البَاغِيَّةُ»<sup>(٤)</sup>

قال الأصمعى: الوَيْلُ: قبوح. والوَيْحُ: ترخُّمٌ وويس تصغيرها. أى: دُونها.

(١) «كأن وجوههم المجان المطرقة» المجان: بفتح الميم وتشديد النون - جمع مجن بكسر الميم - وهو الترس.. وأما المطرقة - بإسكان الطاء وتخفيف الراء - هذا هو الفصيح المشهور فى الرواية وفى كتب اللغة والغريب.. وحكى فتح الطاء وتشديد الراء. والمعروف الأول. قال العلماء: هى التى ألبست العقب وأطرقت به طاقة فوق طاقة. قالوا: ومعناه تشبيه وجوه الترك فى عرضها وتنوروجنائها بالترسة المطرقة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٦).

(٢) هكذا فى نسخ المعلم، وفى مسلم: «ذلف الآنف».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٧).

(٣) راجع (لسان العرب: ذلف).

(٤) قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة فى أن علياً رضى الله عنه كان محققاً مصيباً، والطائفة الأخرى بغاة لكنهم مجتهدون، فلا إثم عليهم.

وفيه: معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم من أوجه منها: أن عماراً يموت قتيلًا، وأنه يقتله مسلمون وأنهم بغاة، وأن الصحابة يقاتلون، وأنهم يكونون فريقين: باغية وغيرها. وكل هذا قد وقع مثل فلق الصبح. صلى الله وسلم على رسوله الذى لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى. صلى الله عليه وسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٤٠ و ٤١).

قال الهروى: ويح: كلمة تقال لمن وقع في بلية لا يستحقها فيترحم عليه ويؤثر له..  
وويل تقال للذى يستحقها ولا يترحم عليه.  
نحوه «في قطيفة له فيها زمزمه»<sup>(١)</sup>.

يقال: زمزم يززم زمزمة: إذا صوت. قاله الخطابى:  
قوله «فيها زمزمة» هى تحريك الشفتين. والمزمة: الشفة؛ فأما الزمزمة - بالزاي - فمن  
داخل القم إلى ناحية الخلق كالصَّفير ونحوه.  
وقوله في بعض الأحاديث: «فَرَفَضَهُ»<sup>(٢)</sup>.

قال بعض أهل اللغة: وإنما هو: فَرَضَهُ. أى: ضَغَطَهُ حتى ضَمَّ بعضه إلى بعض.. ومنه  
﴿نُبَيَّانٌ مَرَّضُوصٌ﴾<sup>(٣)</sup> وأقرب منه أن يقال: فَرَقَّسَهُ - بالسين - التى تقارب الصاد فى اللفظ .  
مثل: ركله. والدُّخ: الدخان. قال الراجز:

عند رواقِ النِّبْتِ يَغْشَى الدُّخَا.

وقيل: أراد أن يقول: الدخان<sup>(٤)</sup>. فزجره النبى صلى الله عليه وسلم فلم يستطع أن يتَمَّ  
الكلمة.

قال الخطابى: لا معنى للدُّخَان هاهنا؛ لأنه ليس مما يمكن أن يُخْبَأَ فى كَفِّ أوكم.  
وقد قال: «خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»<sup>(٥)</sup>، بل الدُّخ: بيتٌ موجود بين النَّخِيل والبسايين إلا أن

(١) القطيفة: كساء غمل. وقد وقعت هذه اللفظة فى معظم نسخ مسلم (زمزمة) بزاءين معجمتين، وفى بعضها براءين  
مهملتين.

ووقع فى البخارى بالوجهين. ونقل القاضى عن جمهور رواة مسلم: أنه بالمعجمتين، وأنه فى بعضها (رمزة) براء أولاً  
وزاى آخر وحذف الميم الثانية: وهو صوت خفى لا يكاد يفهم أولاً يفهم.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٥).

(٢) فرفضه: هكذا هو فى أكثر نسخ بلادنا: فرفضه بالصاد المعجمة.  
وقال القاضى: روايتان فيه عن الجماعة بالصاد المهملة. قال بعضهم: الرقص - بالصاد المهملة: الضرب بالرجل.  
مثل: الرقص. بالسين.

قال: فإن صح هذا فهو معناه. قال: لكن لم أجده فى أصول اللغة.  
ووقع فى رواية القاضى التميمى: فرفضه - بضاد معجمة - وهو وهم.  
قال: وفى البخارى من رواية المروذى: فرفضه: بالقاف والصاد المهملة، ولا وجه له، وفى رواية البخارى فى (كتاب  
الأدب):

فرفضه - بضاد معجمة - قال: ورواه الخطابى فى (غريبه): فرفضه.  
بصاد مهملة. أى: ضغطه حتى ضم بعضه إلى بعض.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٣).

(٣) سورة الصف آية: ٤.

(٤) راجع (لسان العرب: دخا).

(٥) راجع الحديث فى (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٤).

يُحْمَلُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا» أَيْ: أَضْمَرْتُ لَكَ اسْمَ الدِّخَانِ؛ فَيَجُوزُ.  
قَالَ الشَّيْخُ - أَيْدَهُ اللَّهُ -: قِيلَ إِنَّهُ أَضْمَرَهُ «يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ»<sup>(١)</sup>.  
وَالسَّكَّةُ: الطَّرِيقُ وَجَمْعُهَا سَكَكٌ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: السَّكَّةُ: الطَّرِيقَةُ الْمَصْطَفَةُ مِنَ النَّخْلِ،  
وَسُمِّيَتْ الْأَرْفَةُ سَكَا لِاصْطِفَافِ الدُّورِ فِيهَا.

وقوله في حديث ابن صياد «يُخْتَلِّهِ»<sup>(٢)</sup> أَيْ: يُطْلَبُ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ.  
وَمِنْهُ: حَتَلْتُ الصَّيْدَ.

وقوله: «يَقْرُثُ عَيْنَهُ»<sup>(٣)</sup> أَيْ: شَقَّتْ عَيْنَهُ طَافِيَةً. تَقْدُمُ شَرْحُهَا. وَشَحَّ الْمَسِيحُ.  
قَوْلُهُ: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ - أَيْدَهُ اللَّهُ -: هَذَا يُشِيرُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ اللَّهَ سَبْجَانَهُ يُرَى فِي  
الْآخِرَةِ وَلَوْ كَانَتْ رُؤْيَاهُ تَسْتَحِيلٌ، كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْيِيدِ بِالْمَوْتِ مَعْنَى، وَالْأَحَادِيثُ  
فِي هَذَا كَثِيرَةٌ<sup>(٥)</sup> وَقَدْ عَوَّلَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَتَمَّتِنَا فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَا فِي الْآخِرَةِ عَلَى طَرُقٍ بَسْطُوهَا فِي  
كُتُبِ الْأَصُولِ.

قَوْلُهُ «إِنَّ الدَّجَالَ يَمَسُّحُ الْعَيْنَ عَلَيْهَا ظَفَرُهُ غَلِيظَةً»<sup>(٦)</sup>.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الظَّفَرَةُ: لَحْمَةٌ تَنْبِتُ عِنْدَ الْمَاقَى. وَأَنْشُدْ:

بَغَيْنَهَا مِنَ الْبُكَاءِ ظَفَرَةً      حَلَّ ابْنَهَا فِي السَّجْنِ وَسَطَ الْكُفْرَةِ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الدخان آية: ١٠.

(٢) يُخْتَلِّهِ - بِكسر الناء. أَيْ: يُجَدِّعُ ابْنَ صِيَادٍ وَيَسْتَعْفِلُهُ لِيَسْمَعَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِهِ، وَيَعْلَمُ هُوَ وَالصَّحَابَةُ حَالَهُ فِي أَنَّهُ كَاهِنٌ أَمْ  
سَاحِرٌ وَنَحْوُهُمَا وَفِيهِ: كَشَفَ أَحْوَالَ مَنْ تَخَافُ مَفْسَدَتَهُ. وَفِيهِ: كَشَفَ الْإِيمَانَ الْأُمُورَ الْمُهَمَّةَ بِنَفْسِهِ.

رَاجِعْ (صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٨: ٥٤).

(٣) «نَفَرَتْ عَيْنُهُ» بِفَتْحِ النُّونِ وَالْفَاءِ. أَيْ: وَرَمَتْ وَتَنَّتْ. وَذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّهُ رَوَى عَلَى أَوَجِّهِ أُخْرَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَصْغِيفٌ.

رَاجِعْ (صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٨: ٥٧).

(٤) رَاجِعْ (صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٨: ٥٦).

(٥) هَذَا كَثِيرَةٌ (سَبَقَتْ فِي: كِتَابِ الْإِيمَانِ سَبَقَتْ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ جُمْلَةً، مِنْهَا مَعَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَسَبَقَ هُنَاكَ تَقْرِيرُ  
الْمَسْأَلَةِ.. قَالَ الْقَاضِي: وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَحِيلَةٍ فِي الدُّنْيَا بَلْ مُمْكِنَةٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقْعِهَا وَمِنْ مَنْعِهِ  
تَمَسُّكُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ تَأْوِيلِهِ فِي الدُّنْيَا.. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبِّهِ لَيْلَةَ الْإِمْرَاءِ، وَالسَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ الْأُئِمَّةُ الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ  
وَالنَّظَارَةُ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ وَقَالَ أَكْثَرُ مَا نَعَهَا فِي الدُّنْيَا: سَبَبُ الْمَنْعِ ضَعْفُ قُوَى الْأَدْمَى فِي الدُّنْيَا عَنْ إِحْتِمَالِهَا كَمَا  
لَمْ يَحْتَمِلْهَا مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَاجِعْ (صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٨: ٥٦).

(٦) رَاجِعْ (صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٨: ٦١ وَمَابَعْدَهَا).

(٧) رَاجِعْ (لِسَانُ الْعَرَبِ ٤: ٢٧٥٠).

قوله: «الدَّجَالُ جُفَأَ الشَّعْرِ»<sup>(١)</sup> أى: كثيرة.

قال الهروى.

قال الشيخ - أيداه الله -: خرج مسلم فى قصة ابن صياد الدجال: «حدثنى حرملة بن يحيى، أخبرنى ابن وهب، أخبرنى يونس عن ابن شهاب: أن سالم بن عبد الله أخبره: أن عبد الله بن عمر أخبره: أن عُمَرَ انطلق»<sup>(٢)</sup> الحديث.

وقع هذا الإسناد فى رواية أبى العلاء بن ماهان منقطعاً ذكره؛ فقال عن الزهرى عن سالم: أن عمر بن الخطاب لم يذكر فيه عبد الله بن عمر. والصواب قول من أسنده. قال الشيخ - أيداه الله -: خرج مسلم فى (كتاب الزهد) فى حديث عائشة: «إن كنا آل محمد، لنمكثُ شهراً ما نستوقد النار»<sup>(٣)</sup>.

«حدثنا عمرو الناقد. حدثنا عبدة بن سليمان. قال: ويحيى بن بيان. قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة».

هكذا إسناده عند الجلودى. قال: ويحيى بن بيان حدثنا<sup>(٤)</sup> عن هشام. ومعناه: أن عبدة وابن بيان يرويان الحديث عن هشام بن عروة والقائل: ويحيى بن بيان حدثنا هو عمرو الناقد.

وفى نسخة ابن الحداد: حدثنا عمرو الناقد. قال: حدثنا عبدة. قال: حدثنا يحيى بن بيان، عن هشام. وهذا وهم وليس يروى عبدة، عن يحيى بن بيان؛ والصواب رواية الجلودى. قال الشيخ - أيداه الله -: وخرج مسلم بعد هذا: «حدثنا محمد بن عباد وابن أبى عمر. قالوا: حدثنا مروان [يعنيان الفزاري] عن يزيد بن كيسان»<sup>(٥)</sup>.

عن أبى حازم، عن أبى هريرة. قال: «والذى نفسى بيده» الحديث وقع فى نسخة ابن

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٢٤٩).

(٢) مابين المعقوفتين من (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٣).

(٣) هكذا فى ز. وفى مسلم: «مانستوقد بنار».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٠٧).

(٤) معنى هذا الكلام: أن عمراً الناقد يروى هذا الحديث عن عبدة ويحيى بن بيان كلاهما عن هشام.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٠٦ وما بعدها).

(٥) مابين المعقوفتين من مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٠٨).

الحذاء عن ابن ماهان: حدثنا محمد ابن غسان، وابن أبي عمر جعل غسان موضع عباد وهو وهم، والصواب: محمد بن عباد، وهى المكى.

قوله: «فتروح عليهم سارحتهم»<sup>(١)</sup>.

السارحة: وهى الماشية التى تشرح بالغداة إلى مراعيها.

قال خالد بن جَنْبه<sup>(٢)</sup>: السارحة: الإبل والغنم. والسرْح والسارحة واحدة.

قوله: «كيعاسيب النحل»<sup>(٣)</sup>. هى فحول النحل.

وفى الحديث: ضرب يعسوب الدين<sup>(٤)</sup> بذنبه أراد: رئيس الدين وسيد الدين،

ومعناه: فارق أهل الفتنة.

وفى حديث آخر: «هذا يعسوب قريش»<sup>(٥)</sup>. أى: سيدها.

قوله فى حديث عيسى «مَهْرُودَتَيْنِ»<sup>(٦)</sup>. أى فى شقتين: أوفى حُلَّتَيْنِ. وقال شَمْرٌ:

قال بعض العرب: إن الثوب يُصبغ بالورس، ثم بالزعفران فيجىء لونه مثل لون زهرة

الجودانة؛ فذلك الثوب المهرود.

قال القُتَيْبِيُّ<sup>(٧)</sup>: وهو عندى خطأ من النقلة وأره: مَهْرُودَتَيْنِ. أى: صَفْرَاوَيْنِ. يقال:

هَرَيْتُ العمامة إذا لَبِسْتُها صفراء، وكان فعلت منه هَرَوْتُ.

وقد روى هذا الحرف: مَهْرُودَيْنِ - بالبدال. ومهروذين - بالذال<sup>(٨)</sup>، ومَهْرُودَيْنِ. بالبدال.

مأخوذ من الهرد - والهرد: الشَّق فكَانَ المعنى بين شَقَّتَيْنِ.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦٦).

(٢) خالد بن جنبه: من علماء اللغة. نقله عنه المازرى بيان السارحة.

والظاهر: أنه أخو عبد الوهاب بن جنبه شيخ أبى العباس المبرد توفى سنة ٢٨٥ هـ.

راجع المعلم ط تونس ٣: ٤٧٤).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ صفحة ٢٢٥٦٧).

(٤) راجع النهاية لابن الأثير ٣: ٢٣٤).

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير ٣: ٢٣٥).

(٦) مهروودتين: روى بالبدال المهملة والذال المعجمة، والمهملة أكثر، والوجهان مشهوران للمتقدمين والمتأخرين من أهل

اللغة، والغريب وغيرهم. وأكثر ما يقع فى النسخ المهملة كما هو المشهور ومعناه: لابس مهروودتين. أى: ثوبين

مصبوغين بوسر ثم زعفران.

وقيل: هما شقتان والشقه نصف الملاعة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦٧).

(٧) القُتَيْبِيُّ: راجع (صفحة ٦٢١١ من هذا الجزء).

(٨) هامش رقم (٥) فى الصفحة السابقة).

قال: والشقة: نصف الملاءة.

قال أبو بكر: قول من قال: إن صوابه: مُهَرَّوَتَيْنِ فيه خطأ؛ لأن العرب لا تقول: هَرَّوْتُ الثوب، ولكن تقول: هَرَّيْتُ. ولا يقال أيضا: هَرَّيْتُ إلا في العمامة خاصة، فليس له أن يقيس الشقة على العمامة، لأن اللغة رواية وقوله: الهرد هو الشق. خطأ؛ لأن العرب لا تُسمى الشق للإصلاح: هردا، بل يسمون الإخراق، والإفساد: هردًا.

قال ابن السكيت: هَرَدَ القصارُ الثوبَ وهرته؛ فهذا يدل على الإفساد.

والقول في الحديث عندنا: بين مَهْرُودَتَيْنِ — بالبدال والذال — أى: بين مُمَصَّرَتَيْنِ على ما جاء في الحديث. كما لم يسمع: «الصَّبْرُ الصَّحْنَاء»<sup>(١)</sup> إلا في الحديث.. وكذلك الثَّقاء الحرف<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك مما لم يسمع إلا في الحديث. والمُصَّرَّةُ من الثياب: هى التى فيها صُفْرَةٌ خفيفة.

قوله: «فِيرْسُلُ اللّهُ عليهم النَّغْفُ»<sup>(٣)</sup>؛ هو دود فى أنوف الإبل والغنم واحدها: نَغْفَةٌ. ومنه يقال للرجل المُخْتَقِر: إنما أنت نغفة. وقوله: «فَيَصْبُحُونَ قَرَسَى»<sup>(٤)</sup>.

أى: قتلى. واحدهم: فريس من فرس الذئب الشاة إذا قتلها. وقوله: «فَيَغْسِلُ الأرض حتى يتركها كالزَّلْقة»<sup>(٥)</sup>: هى الأرض التى لانبات فيها، والصعيد الزلق: الذى تزلُّ عنه الأقدام.

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: صبر).

(٢) هكذا فى (م) بضم الحاء وسكون الراء.. ومعناه: حيث الرشاء.

راجع (المعلم ط تونس ٣: ٣٧٧).

(٣) و٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٦٩).

(٥) الزَّلْقة: بفتح الزاى واللام والقاف. وروى: الزَّلْقة: بضم الزاى وإسكان اللام وبالفاء. وروى الزَّلْقة: بفتح الزاى واللام وبالفاء.

وقال القاضي: روى بالفاء والقاف ويفتح اللام وبإسكانها وكلها صحيحة. قال فى المشارق: وبالزاى مفتوحة.. واختلفوا فى معناه؛ فقال ثعلب وأبو زيد، وآخرون: معناه كالمرأة. وحكى صاحب المشارق هذا عن ابن عباس أيضا شبهها بالمرأة فى صفاتها ونظافتها. وقيل: كمصانع الماء. أى: أن الماء يستنقع فيها حتى تصير كالمنصنع الذى يجتمع فيه الماء. وقال أبو عبيد: معناه كالاجانة الخضراء. وقيل: كالصخرة. وقيل: كالروضة. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٦٩).



## [باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة، وقتله المؤمن وإحيائه]

قوله في حديث الدجال:

«أرأيتم إن قتلْتُ هذا ثم أَحْيَيْتُهُ أَتَشْكُونَ في الأمر؟ فيقولون: لا؛ فيقتله ثم يُحْيِيهِ»<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ - أيده الله -: إظهار المعجزة على يد الكذاب لا تصح؛ فيقال: لم ظهرت على يد الدجال وهو كذاب؟ فيقال: لأنه يدَّعي الرُّبُوبِيَّة. وأدلة الحدوث تُحِيل ما ادعاه وتكذبه.

والنَّبِيُّ يدَّعي النبوة: وهي غير مستحيلة في البشر، وأتى بالدليل الذي لم يُعَارِضْهُ شَيْءٌ؛ فَصُدِّقَ.

وقد بسطنا الكلام في هذه (المسألة) في كتابنا المترجم: بقطع لسان النابح.

قوله: «على أنقاب المدينة ملائكة»<sup>(٢)</sup>.

قال القنازعي<sup>(٣)</sup>. قال الأخفش<sup>(٤)</sup>: أنقاب المدينة: طُرُقُهَا وفجاجها.

وقوله: «يَصْغِي لِيْنَا» أي: يميل. يقال: صَغَى يَصْغَى، وَصَغَى يَصْغَى. ويقال صغاك معه، وَصَغُوكَ وَصِغُوكَ. أي: ميلك. واللَّيْثُ: صفحة العنق، وهو جانبه.  
وقوله: «يلوطُ حوض إبله»<sup>(٥)</sup>. أي: يطيئه وَيُصْلِحْه. وأصل اللُّوطِ: اللصوق. والمُسْتَلَاطُ لا يُورَث. أي: الملتصق بالقوم في النسب.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٧١).

(٢) هكذا في ز. وفي مسلم: «محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة» هو بكسر النون. أي: أطرافها وفجاجها، وهو جمع نقب، وهو الطريق بين جبلين.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٧١) والنهاية لابن الأثير: نقب).

(٣) القنازعي: عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري أبو المطرف القنازعي؛ فقيه مالكي من رجال الحديث والتفسير من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق سنة ٣٦٧ هـ، وعاد سنة ٣٧١ هـ. له كتب منها: شرح الموطأ، وعقد الشروط وعللها، واختصار تفسير ابن سلام ١ هـ توفي سنة ٤١٣ هـ.

راجع (الأعلام للزركلي ٤: ١١١، الديباج المذهب لابن فرحون صفحة ١٥٢).

(٤) الأخفش: هو الأوسط.

هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي، ثم البصري أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط... نحوى عالم باللغة والأدب. من أهل بلخ سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتابا منها: شرح معاني القرآن، والإشتقاق، ومعاني الشعر، وكتاب الملوك، وزاد في العروض بحر الحجب... وكانت وفاته سنة ٢١٥ هـ.

راجع (الأعلام للزركلي ٣: ١٥٤، ووفيات الأعيان ١: ٢٠٨).

قال صاحب الأفعال: لوط الخوض لوطاً وليطاً. أى: أصلحه، والشىء بالشىء  
أصلقه، وألاط الولد يأبيه نسبة إليه.

## [باب قصة الجساسة]<sup>(١)</sup>

قوله: «ثم أرفثوا إلى جزيرة في البحر»<sup>(٢)</sup>.

قال صاحب الأفعال: أرفأْتُ إلى الشىء لجأتُ إليه. وأرفأْتُ السفينة: قربتها إلى  
مرفئها حيث تُصلح.

قوله: «فجَلَسُوا في أَقْرَبِ السفينة»<sup>(٣)</sup> يريد: أحد القوارب الصغاري التي تكون مع  
السفينة كالجَنِيَّة. يتصرف فيها ركاب السفينة بقضاء حاجاتهم<sup>(٤)</sup>. والواحد: قارب<sup>(٥)</sup>،  
ولكنه هاهنا جاء على غير قياس.

وقوله: «فصادفنا البحر حين اغتلم»<sup>(٦)</sup>.

قال الكسائي: الإغْتلام: أن يتجاوز الإنسان حد ما أمَر به من الخير والمباح؛ ومنه قول  
عمر رضى الله عنه: إذا اغتلمت عليكم هذه الأشرية فاشربوها بالماء.  
ومعناه: إذا تجاوزت حدّها الذي لا يُسكر<sup>(٧)</sup> إلى حدّها الذي يُسكر.

---

(١) قصة الجساسة: هى بفتح الجيم وتشديد السين المهمة الأولى، سميت بذلك لتجسسها الأخبار للدجال. وجاء عن  
عبد الرحمن بن عمرو بن العاص: أنها دابة الأرض المذكورة في القرآن.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٧٨).  
(٢) أرفثوا: هو بالهمز. أى: التجثوا إليها.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٨١).  
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٨١).  
(٤) قارب: بكسر الراء وفنحها وجاء هنا: أقرب، وهو صحيح، لكنه خلاف القياس.  
وقيل: المراد بأقرب السفينة: آخر ياتها وماقرب منها للنزول.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٨١).  
(٥) «صادفنا البحر حين اغتلم». أى: هاج وجاوز حده المعتاد.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٨٢).  
(٦) هنا انقطع الاضطراب في نسخة د بدأ النسخ منها من أول: (حدها الذي لا يسكر إلى حدها الذي يسكر).

قوله: «بيده السَّيْفُ صَلَّتْ» أي<sup>(١)</sup>: مُجَرَّدًا.  
قال ابن السَّكَيْت: فيه لُغَتَان: صَلَّتْ - بفتح الصاد، وَصَلَّتْ بضمها.

## [باب ما بين النفتين]<sup>(٢)</sup>

قوله: «الْأَعْجَبُ الذَّنْبُ»<sup>(٣)</sup> هو العظم الذي في أسفل الصُّلْب، وهو الْعَسِيبُ.  
قال أبو مالك الأعرابي: رأسُ الْعُصْعُصِ.

\*\*\*

---

(١) صَلَّتْ: بفتح الصاد وضمها. أي: مسلولا.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٨٣).  
(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «ما بين الصفحتين أربعون». قالوا: يا أبا هريرة أربعين يوما. قال: أبيت إلى آخره». معناه: أبيت أن أجزم أن المراد أربعون يوما أو سنة أو شهر بل الذي أجزم به أنها أربعون مجملة. وقد جاءت مفسرة من رواية غيره في غير مسلم أربعون سنة.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٩١ مابعداها).  
(٣) «عجب الذنب» هو بفتح العين وإسكان الجيم. أي: العظم اللطيف الذي في أسفل الصلب، وهو رأس العصعص ويقال له: عجم. بالميم: وهو أول ما يخلق من الادمي وهو الذي يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه.  
قوله صلى الله عليه وسلم: «كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجم الذنب».  
هذا مخصوص فيخص منه الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم؛ فإن الله حرم على الأرض أجسادهم كما صرح به في الحديث.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٩٢).

## (١) [كتاب الزهد]

قوله: «لأنه أسك»<sup>(٢)</sup> يعنى: صغير الأذنين.

قوله: «ولم يبق منها إلا صُبابَةٌ كُصْبَايَةُ الإناء بتصابيها صاحبها»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: الصبابة: البقية اليسيرة تبقى في الإناء من الشراب. وقد تصايبته إذا أشربته.

وقوله: «وولت حذاء»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيد: هي السريعة الخفيفة التي انقطع آخرها.. ومنه قيل للقطاة: حذاء لقصر ذنبها مع خفتها.

وحماراً أحذ. أى: قصير الذنب.

قوله: «وهو كظيظ من الزحام»<sup>(٥)</sup> أى: مُتَمَلِّئٌ؟ يقال: كظّه الشراب وكظه الغيظ. إذا امتلأ صدره، والكظيظ: الزحام. يقال: «رأيت على بابه كظيظا».

وفي حديث الحسن حين ذكر الموت؛ فقال: كظّ ليس كالكظّ. أى: هم يملأ الجوف ليس كسائر الهموم ولكنه أشد. يقال: كظّنى الأمر. إذا ملأنى وشغل قلبى.

---

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر» معناه: أن كل مؤمن مسجون ممنوع في الدنيا من الشهوات المحرمة والمكروهة، مكلف بفعل الطاعات الشاقة؛ فإذا مات إستراح من هذا، وانقلب إلى ما أعد الله تعالى من النعيم الدائم والراحة الخالصة من النقصان.. وأما الكافر فإنما له من ذلك ما حصل في الدنيا مع قلته وتكديره بالمنقصات فإذا مات صار إلى العذاب الدائم وشقاء الأبد.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٩٣).

(٢) وكذا في نسختي د، ز وفي مسلم «جدى أسك».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٩٣).

(٤) حذاء. أى: مسرعة الإنقطاع.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ صفحة ١٠٢ وما بعدها).

وقوله: «مالنا طعامٌ إلا الحُبْلَةُ وورق السَّمرِ»<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو عبيد: هما ضربان من الشجر. وقال ابن الأعرابي: الحُبْلَةُ ثمر السمر يُشبهه اللُّوبيا؛ وقال غيره: الحبلَة: ثمر العَصَا.  
 قوله: «فيقال لأركانِه انطقي»<sup>(٢)</sup> (٣١٦١٦٣).  
 أى: نواحيه. وركن الجبل وغيره: ناحيته. ويوضع الركن أيضا موضع العشيرة والقوة.  
 ومنه قوله عز وجل ﴿أَوَأَوى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup> أى: إلى عِزِّ العشيرة.

## [باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم]

وقوله عليه السلام: «السَّاعِى على الأرملة»<sup>(١)</sup>.  
 قال ابن السكيت: الأرامِل: المساكين من جماعة رجالٍ ونساءٍ. قال ابن الأنباري: الغالبُ على الأرامِل أنهن النساء دون الرجال.  
 قال ابن قتيبة: سُميتِ المرأةُ التى مات عنها زوجها: أرملة؛ لما يقع لها من الفقر وذهاب الزاد بعد موت قيمها؛ يقال: أرمِل الرجل فى زاده.  
 قال ابن الأنباري: يقال للرجل إذا ماتت امرأته أيم. ولا يقال له: أزمِل؛ لأنه ليس سبيل الرجل أن يفتقر ويذهب زاده لموت امرأته؛ فد ذلك على أنه اسم واقع للنساء إذا كان الرجال هم المنفقون عليهن؛ وقول جرير:  
 فمن حاجة هذا الأرمِل الذكر<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الحبلَة: بضم الحاء المهملة وإسكان الموحدة. والسمر: بفتح السين والميم، وهما نوعان من شجر البادية، كذا قاله أبو عبيد وآخرون.  
 راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٠١).  
 (٢) لأركانِه. أى: لجوارحه.  
 راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٠٥).  
 (٣) سورة هود آية: ٨٠.  
 (٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١١٢ ما بعدها).  
 (٥) استشهد ابن منظور بهذا البيت وجاء به كاملاً، ونصه:  
 كل الأرامِل قضيت حاجاتها  
 راجع (لسان العرب ٣: ١٧٣٥ والتاج ٧: ٣٥٢).

أراد الفقير الذى فنى زاده، ثم بين المعنى بقوله: الذكر. يقال: هذا رجل أرمِل. والرجل الأرمِل، كما يقال: الأنبِل، والأفْضَل.

## [ باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله وينهى عن المنكر ويفعله ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «فَتَنَدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ»<sup>(١)</sup>.  
قال أبو عبيد: الأفتاب: الأمعاء. قال الكسائىُّ واحدها: قَتَب. قال الأصمعى واحدها: قَتَبَة.  
قال: وبها سُمِّي الرجل: قُتَيْبَة، وهو تصغيرها.. قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup>: القَتَبُ ما تَحْوَى من البطن. يعنى: استدار. وهى الحوايا.  
وأما الأمعاء فهى الأقصابُ واحدها: قُصْبُ.

قال أبو عبيد: وأما قوله: «فَتَنَدَلِقُ» قال: الاندلاق: خروج الشئ من مكانه، وكل شئ بَدَرَ خارجاً فقد اندلق.. ومنه قيل للسيف: قد اندلق من جَفْنِهِ إذا شقه حتى يخرج منه، ويقال للخيل: قد اندلقت إذا خرجت فأسرعت فى السير.

## [ باب من أشرك فى عمله غير الله. أو: باب تحريم الرياء ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ: يريد أن من رأى بعمله وسَمِعَ به الناس؛ ليكرموه ويعظموه شَهَرَهُ الله يوم القيامة، حتى يرى الناس ويسمعوا ما يحلُّ به من الفضيحة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١١٨ وما بعدها).  
(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز والتونسية: أبو عبيدة. والصواب ما أثبت.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١١٨ وما بعدها).  
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١١٦).

وقد وقع في بعض الأحاديث: «ومن يُشاقق يُشقق الله عليه»<sup>(١)</sup>. وهذا يحتمل أن يريد به: المشاققة بمعنى: الخلاف. أو يحمل على الناس ما يشق عليهم.

قوله صلى الله عليه وسلم في «المتشاور». «فليكظم ما استطاع». قال ابن عرفة في قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرِينَ الْغِيَظُ﴾<sup>(٢)</sup> الكاظمُ: المُمْسِكُ على ما في قلبه والأصلى في الكظم للبعير، وهو أن يردد ما في حلقه. وكظم فلان غيظه. إذا تجرعه. وكظم خصمه إذا أجابه بالمسكيت فأفحمه وكظه.

## [ باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ]

كذلك أيضا. قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يُلْدَغُ المؤمن من جُحْرِ مرتين»<sup>(٣)</sup>. هذا يروى على وجهين.

أحدهما: ضم الغين على جهة الخبر ومعناه: أن المؤمن الممدوح هو الكَيِّسُ الحازم،

الذي لا يستغفل فيخدع مرة بعد مرة وهو لا يفطن لذلك؛

وقيل: إنه إنما أراد به الخداع في أمر الآخرة دون الدنيا.

والوجه الآخر: أن تكون الرواية بكسر الغين على جهة النهي عن أن يؤتى من ناحية

العَفْلة<sup>(٤)</sup>. وهذا يصح أن يتوجه أيضا لأمر الدنيا والآخرة.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٢٢).

(٢) سورة آل عمران آية: ١٣٤.

(٣) وسبب الحديث المعروف وهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم أسر أبا عزة الشاعر أخا مصعب بن عمير يوم بدر؛ فمن عليه وعاهده ألا يجرض عليه ولا يهجوّه وأطلقه فلهحق بقومه؛ ثم رجع إلى التحريض والهجاء؛ ثم أسره يوم أحد فسأله المن؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم:

«المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين»

وهذا السبب يضعف الوجه الثاني.

راجع (صحيح مسلم بإكمال إكمال المعلم ٧: ٣٠٣) وبتحقيق عبد الباقي ٤: صفحة (٢٢٩٥).

(٤) راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ٤: ٢٩٩٨).

## [ باب المثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم ]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه. وحدثوا عني. ولا حرج»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ: قد روي: أن زيد بن ثابت دخل على معاوية؛ فسأله عن حديث فأمر إنساناً فكتبه؛ فقال له زيد: إن - النبي صلى الله عليه وسلم - أمر ألا تكتب شيئاً من حديثه فمحاها».

وهذا النهي قال فيه بعض العلماء: إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط به فيشتبه على القارئ<sup>(٢)</sup>. ويحتمل: أن يكون النهي منسوخاً.

وقد قال صلى الله عليه وسلم في خطبة خطبها: «اكتبوا لأبي شاه»<sup>(٣)</sup> لما استكتبها». وقال صلى الله عليه وسلم لرجل شكاً إليه سوء الحفظ: «استعن يمينك»<sup>(٤)</sup>.

وكتب عليه السلام كتاباً في الصدقات والذيات أو كتبت<sup>(٥)</sup> عنه فعملت بها الأمة ولم ينكرها أحد. وقد أمر - النبي صلى الله عليه وسلم - أمته بالتبليغ؛ فإذا لم يكتب ذهب العلم.

(١) قال القاضي: كان بين السلف من الصحابة والتابعين إختلاف كثير في كتابة العلم فكرها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي فقبل: هو في حق من يوثق بحفظه ويحاف إتكاله على الكتابة إذا كتب.. ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث: «اكتبوا لأبي شاه. وحديث صحيفة على رضى الله عنه. وحديث كتاب: عمرو بن حزم. الذي فيه الفرائض والسنن والذيات. وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذى بعث به أبو بكر رضى الله عنه أنسا رضى الله عنه حين وجهه إلى البحرين. وحديث أبى هريرة: أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب، وغير ذلك من الأحاديث».

قيل: إن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث، وكان النهي حين خيف إختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن في الكتابة.. وقيل إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارئ في صحيفة واحدة والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٢٩ وما بعدها).

(٢) هكذا في نسختي د، ز وفي ح والتونسية: فشبّه على القارئ.

(٣) راجع (ماسبق هامش صفحة ٤٥٥).

(٤) راجع (هامش صفحة ١٣٠ من صحيح مسلم بشرح النووي ١٨).

(٥) هكذا في ز، ح. وفي د: وكتبت عنه.



## [ باب أحاديث متفرقة ]

قوله: «وَحَلَقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ»<sup>(١)</sup>.  
المارج: اللهب المختلط بسواد النار، وقال الفراء: المارج: نار دون الحجاب. ومنها  
هذه الصواعق، ويُرى جلدُ السماء منها.

## [ باب النهي عن المدح إذا كان فيه، إفراط وخيف منه فتنة على الممدوح ]

قال الشيخ: خرج مسلم في حديث: «قام رجل يُثنى على أميرٍ من الأمراء؛ فجعل  
المقداد يحثي عليه التراب»<sup>(٢)</sup>.  
حدثنا «أبو بكر بن أبي شيبة، وابن مثنى جميعاً، عن ابن مَهْدِي، عن سفيان عن أبي  
مَعْمَر قال:  
«قام رجل»<sup>(٣)</sup> الحديث. هكذا إسناده عن حبيب عن مجاهد، عن حبيب، عن مجاهد.  
وفي نسخة ابن مَاهَانَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ مجاهد؛ فجعل حميداً مكان حبيب، وهو  
تصحيح. والصواب حبيب. وهو ابن أبي ثابت.

## [ باب قصة أصحاب الأخدود، والساحر والراهب والغلام ]

قوله: «أذهبوا به فاحملوه في قُرْقُورٍ»<sup>(٤)</sup>. القُرْقُور: أعظم السفن وجمعه: قراقير.  
وقوله: «فجمع الناس في صعيد واحد». الصعيد: الطريق الذي لانبات فيه، وكذلك  
الزلُّ والصعيد أيضاً: وجه الأرض والتراب.

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٢٣).

(٢) هذا الحديث: قد حمله على ظاهره المقداد الذي هو راويه ووافقه وكانوا يحشون التراب في وجهه حقيقة.. وقال آخرون:  
معناه خيبتهم فلا تعطوهم شيئاً لمدحهم.. وقيل: إذا مدحتهم فاذكروا أنكم من تراب، فتواضعوا ولا تعجبوا.. وهذا  
ضعيف.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٢٨).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٢٧).

(٤) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٢.

قوله: «فَرَجَفَ بِهِمُ الْجَبَلَ»<sup>(١)</sup>. أَي تَحَرَّكَ حَرَكَةً شَدِيدًا.  
ومنه قوله عزوجل: ﴿يَوْمَ تَرْجَفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾<sup>(٢)</sup>. أَي: تَتَزَلْزَلُ.. وقوله: «فَإِذَا بَلَغْتُمُ ذُرُوتَهُ»<sup>(٣)</sup>. أَي: أَعْلَاهُ. وَذُرُوةُ الشَّيْءِ: أَعْلَاهُ.  
قوله: «فَأَمْرٌ بِالْأَخْذِ»<sup>(٤)</sup> وهو الشَّقُّ الْعَظِيمُ فِي الْأَرْضِ. وَجَمْعُهُ: أَخَادِيدُ.  
وقد تقدم ذكر السَّكَكِ<sup>(٥)</sup>.

## [باب حديث جابر<sup>(٦)</sup> الطويل، وقصة أبي اليسر]

وقوله: «وعلى أبي<sup>(٧)</sup> اليسر بردة»<sup>(٨)</sup> وَمَعَا فِرَى».

- 
- (١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٢).  
(٢) سورة المزمل آية: ١٤.  
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٢).  
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٣).  
(٥) هذا الحديث فيه: كرامات الأولياء وفيه: جواز الكذب في الحرب ونحوها وفي إنقاذ النفس من الهلاك سواء نفسه أو نفس غيره من له حرمة.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٠).  
(٦) جابر بن عبد الله: هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي الصحابي ابن الصحابي أحد المكثرين من رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن كثير من أصحابه كأبي بكر وعمرو على... وروى عنه أولاده: عبد الرحمن، وعقيل، ومحمد، وكثير من التابعين: كسعيد بن المسيب، وعمرو بن دينار، والحسن البصري وغيرهم.  
استشهد والده في غزوة أحد وترك بنات صغاراً وديناً كبيراً مما جعل جابراً يذوق نصب الحياة وشظف العيش، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم تلقاه يعطفه وكرمه ورعاه بعنايته حتى قضى دينه. على أن ما لقيه جابر من صعوبات الحياة لم يكن ما نغاله من تحصيل العلم، وتلقى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد لازمه في كل غزواته بعد مقتل أبيه، وأتاح له صغر سنه وامتداد عمره وشهوده عصر كبار الصحابة الإكثار من تحمل الحديث وروايته حتى كان له حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه فيها العلم.  
عاش جابر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (أربعة وستين عاماً). قضاه في نشر الحديث حتى روى له (١٥٤٠) ألف وخمسة وأربعون حديثاً. اتفق البخاري ومسلم منها على ستين حديثاً، وأفرد البخاري بستة وعشرين حديثاً، ومسلم بائة وستة وعشرين حديثاً.  
ومناقبه رضى الله عنه كثيرة: منها ما رواه الشيخان عنه قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجديبية: (أنتم اليوم خير أهل الأرض). كنا ألف وأربعمائة.. قال جابر: لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة. كف بصره في أواخر عمره، وتوفي سنة ثمان وسبعين من الهجرة على أحد الأقوال رضى الله عنه.  
راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ محمد أبو زهر. ص ١٣٥ وما بعدها).  
(٧) أبو اليسر: بفتح الباء المثناة تحت والسين المهملة، واسمه كعب بن عمرو، وشهد العقبة وبلدرا وهو ابن عشرين سنة، وهو آخر من توفي من أهل بدر رضى الله عنهم.. وتوفي سنة خمس وخمسين.  
(٨) البردة: شملة مخططة. وقيل: كساء مربع فيه صغر يلبسه الأعرابي وجمعه البرد.. والمعافى: بفتح الميم: نوع من الثياب يعمل بقرية تسمى معافر. وقيل: هي نسبة إلى قبيلة نزلت تلك القرية، والميم فيه زائدة.  
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٤).

البردة: قد تقدم ذكرها. والمعارف - بفتح الميم - منسوب إلى: معافر اسم قرية.

قوله: «ومعه ضِمامة»<sup>(١)</sup> من كُتِبَ «أى: رُزْمة ضم بعضها إلى بعض.

قوله: «أرى في وجهك سفة من غضب»<sup>(٢)</sup> «أى: علامة [قال أبو بكر:]»<sup>(٣)</sup>

يقال: سَفَعْتُ الشيء إذا أَعْلَمْتُهُ. ومنه قول الشاعر:

وكنْتُ إذا نَفَسَ الجَبَانِ نَزَتْ له سَفَعْتُ على القرنين منه بِمِيسَمٍ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فخرج عليّ ابن له جَفْر»<sup>(٥)</sup> قال الهروي في حديث حليلة، التي أرضعت النبي - صلى الله عليه وسلم - «أنه كان يشبُّ في اليوم شباب الصبي في الشهر فيبلغ ستًا وهو جفر»<sup>(٦)</sup> يقال: استجفر الصبي إذا قوى على الأكل فهو جفر وأصيله في أولاد الغنم؛ فإذا أتى على ولد العتر أربعة أشهر وفُصِّلَ عن أمه وأخذ في الرعى قيل له: جفر. والأثنى جفرة. ومنه حديث أم زرع «تكفيه ذراع الجفرة»<sup>(٧)</sup>.

قوله: «فدخل أريكة أُمى»<sup>(٨)</sup>.

قال أحمد بن يحيى: الأريكة: السرير في الحجلة ولا يُسمى منفردًا أريكة وقال الأزهري: كل ما اتكىء عليه فهو أريكة. قوله عليه السلام: «من أنظر مُعْسِرًا»<sup>(٩)</sup> «أى: من أخره يقال: أنظرتك بالدير وغيره:

(١) ضمام: بكسر الضاد المعجمة. أى رزمة وهكذا وقع في جميع نسخ مسلم.

(٢) سفة من غضب: هى بفتح السين المهملة وضمها لغتان. أى علامة وتغير.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٣٠٢).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من زاء ح وساقطة من د..

(٤) هذه رواية النسخ، ورواية الشطر الأول

وكنْتُ إذا نفَسَ الغوى نَزَتْ به

راجع (لسان العرب: سفع).

(٥) ابن له جفر: الجازر: هو الذى قارب البلوغ، وقيل: هو الذى قوى على الكل. وقيل: هو ابن خمس سنين.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٤ وما بعدها).

(٦) و٧) راجع (النهاية لابن الأثير: جعفر).

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٥).

(٩) يسير إلى قوله: «من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله». الحديث رواه أحمد في مسنده ومسلم

أيضاً.

راجع (الجامع الصغير للسيوطي ٢: ١٦٧).

أُخْرَتِكَ. والنظرة: التأخير. ومنه قوله عزوجل: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾<sup>(١)</sup> وفي أُخْرَى ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مِيسِرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وفي يده عُرجون ابن طاب»<sup>(٣)</sup>: العرجون: عود الكِبَاسَةِ. والكِبَاسَةُ: العذق - بكسر العين - والعُثْكَالُ والعُثْكَوْلُ كله واحد وكل غُصْنٍ من أغصان الكِبَاسَةِ فهو شِمْرَاخ. والشِّمْرَاخ: هو الذي عليه البُسر من خمس تمراتٍ إلى ثمان. وابن طاب: نوع من التمر طيب. قال ابن حمزة: ابن طاب عذق بالمدينة، والعذق - بفتح العين - هو النخل نفسه. قوله عليه السلام: «أَيْكُمُ يجب أن يُعرض الله عنه»<sup>(٤)</sup>. قال: «فَخَشَعْنَا»<sup>(٥)</sup>؛ الخشوع: السكون والتذلل، وأيضا: الخضوع وأيضا: الخوف، وأيضا: غض البصر في الصلاة، وقول الله عزوجل: ﴿وَخَشَعْتَ الْأَصْوَاتَ لِلرَّحْمَنِ﴾<sup>(٦)</sup>.

أى: خعضت<sup>(٨)</sup> وسكتت. وقوله تعالى: ﴿فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾<sup>(٩)</sup> أى: خاضِعُونَ. وقيل: خائِفُونَ.

قال ابن سيرين<sup>(١٠)</sup>: كان المسلمون يُلْتَفَتُونَ في صلاتهم فنزلت هذه الآية؛ فَغَضُّوا أَبْصَارَهُمْ؛ فكان أحدهم ينظر إلى موضع سُجُودِهِ. ويقال: خَشَعَ له وَيَخْشَعُ. أى تَذَلُّ. قال ابن سلام: الخشوع: الخوف الثابت في القلب.

(١) سورة الأعراف آية: ١٤.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٠.

(٣) «عرجون ابن طاب»: هو نوع من التمر والعرجون: الغصن.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٧).

(٤) الكِبَاسَةُ: بالكسر: العذق التام بشوازيحه وبسره، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب.

راجع (لسان العرب: كبس).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٧).

(٦) فخشعنا - هو بالخا المعجمة كذا رواية الجمهور. ورواه جماعة بالجيم وكلاهما صحيح. والأول من الخشوع وهو الخضوع والتذلل والسكون، وأيضا غض البصر وأيضا الخوف. وأما الثاني: فمعناه: الفزع.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٧ وما بعدها).

(٧) سورة طه آية: ١٠٨.

(٨) هكذا في د. وفي زح: انخفضت.

(٩) سورة المؤمنون آية: ٢.

(١٠) ابن سيرين: محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، أبو بكر. إمام وقته في علوم الدين بالبصرة.. تابعى من أشرف الكتاب. مولده عام ٣٣ هـ ووفاته عام ١١٠ هـ بالبصرة.. نشأ بزازاً في أذنه صمم، وتفقه وروى الحديث، واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا. واستكتبه أنس بن مالك بفاس وكان أبوه مولى لأنس ينسب له كتاب (تعبير الرؤيا).

ط. ذكره ابن النديم وهو غير «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» المطبوع المنسوب إليه أيضا وليس له.

راجع (تهذيب التهذيب ٩: ٢١٤، الأعلام للزركلي ٧: ٢٥٠).

قال اللَّيْثُ: الخُشُوع قريب المعنى من الخُضُوع إلا أن الخُضُوع يكون في: البدن، والبصر، والصَّوْت.

قوله عليه السلام: «أَرُونِي عَيْرًا»<sup>(١)</sup>.

- قال أبو عبيد: العير عند العرب: الزعفران وحده. وقال الأصمعي: العير: أخلاط تَجُمُّع بالزعفران.

قال ابن قُتَيْبَة: ولا أرى القول إلا ما قاله الأصمعي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَتَعْجِزُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تَتَّخِذَ ثُومَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>، ثم تَلَطَّحُهَا بِعَيْرٍ أو زعفران «ففرق بين العير والزعفران: والثَّوْمَةُ: حبة تُعْمَلُ مِنْ فَضَّةٍ كَالدُّرَّةِ.

قوله: «وكان الناضح يَعْتَقِبُهُ»<sup>(٣)</sup> منَّا: الخمسة والستة والسبعة». الناضح: جمل السقي.

وقوله: يَعْتَقِبُهُ. أى. يتداول ركوبه. وقال صاحب الأفعال:

اعتقبتُ الرجل ركبته عقبة وركب أخرى، وعقبتُ بعده. أى جئت بعده. قوله: «فَأَنَاخَهُ فَرَكَبَهُ»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن خالويه<sup>(٥)</sup> وغيره يقال: أنخثُ الإبل فبركت، ولا يقال: ناخت، وكذلك حكى صاحب الأفعال.

وقوله: «فَرَكَبَهُ» يقال: ركبته - بكسر الكاف - أركبه ركوباً. أى: علوته، وركبته - بفتح كاف - أركبه ركباً ضربته برُكْبَتِكَ. أو ضربت رُكْبَتَهُ.

قوله: «فَتَلَدَّنَ عَلَيْهِ بَعْضُ التَّلَدَّنِ»<sup>(٦)</sup> أى: تَلَكَّأَ ولم يَنْبَعِثْ.

وقوله: «فَيَمْدُرُ الْحَوْضَ»<sup>(٧)</sup>. يقال: مدرت الحوض مدرّاً. إذا طينته لثلا يشرب منه

الماء.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٣٠).

(٢) الثَّوْمَةُ: حبة تصاغ على شكل الدرة. وجمعها: ثوم، وتوم، كصور، وصور. وبكسر الصاد أيضاً.

(٣) الناضح: هو البعير الذى يسقى عليه. وأما العقبة. بضم العين فهى ركوب هذا نوبة، وهذا نوبة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٨ وتحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٣٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٨).

(٥) ابن خالويه: راجع (ج ١: ٣٩٣) من هذا الكتاب ط القاهرة.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٨).

(٧) رجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٩).

قوله: «فَنَزَعْنَا فِي الْخَوْضِ سَجَلًا»<sup>(١)</sup>، أو سَجَلَيْنِ قال صاحب الأفعال: نزعتُ الدلو

جَذَبْتُهَا. ونزعتُ بالاء: رميتُ به، ونزعتُ بآية من القرآن. أى: تلوتها محتجاً بها.

قال الهروى: سَجَلٌ: الدلو ملأى.

قوله: «حَتَّى فَهَقْنَاهُ»<sup>(٢)</sup>. أى: ملأناه. والفهق: الامتلاء. يقال: أفهقتُ الإناء ففهِقَ

وبشرٍ مفهاق. أى: شيرة الماء<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَأَنَعَ نَاقَتَهُ»<sup>(٤)</sup> يقال: شَرَعَتِ الدَّوَابُ فى الماء إذا شَرِبَتْ منه، وأشْرَعْتُهَا أنا فيه.

وقوله: «نَهَقَ لَهَا»<sup>(٥)</sup> يقال: شَنَقْتُ الناقة، وأشْنَقْتُها: كَفَفْتُها بِزِمَامِها.

وقوله: «وَكَانَ لَهَا ذَبَابُذٌ»<sup>(٦)</sup> الذَّبَابُذُ: أسافلُ الثوب.

قال الهروى: قال ابن عرفة: المَذْبُذُ: المضطرب الذى لا يبقى على حالةٍ مُستقيمة.

يقال: تذبذب الشيء إذا اضطرب، ومنه قيل لأسافل الثوب: ذبابذ.

قوله: «ثُمَّ تَوَاقَصَتْ عَلَيْهَا»<sup>(٧)</sup> تقول: أَمْسَكْتُ عَلَيْهَا بِعُنْقِي، وهو أن يَحْنِي عَلَيْهَا عُنْقَهُ،

وَالْأَوْقَصَى: الذى قصرت عُنْقَهُ. وَالْوَقَصَ - بفتح القاف - قَصَرَ العُنُقَ، وبإسكانها: دَقُّ العُنُقِ.

قال ابن السكيت وغيره: قوله: «فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَرْمُقُنِي وَأَنَا

لَا أَشْعُرُ»<sup>(٨)</sup> يقال: رَمَقْتُ الشئ رمقاً أَتَبَعْتُ النظر إليه.

وقوله: «يَخْتَبِطُ»<sup>(٩)</sup> أى: يضربُ الشَّجَرُ بعَصَا لِينِجَاتٍ ورقه. واسم الورق المخبوطِ

خَبَطَ بفتح الباء، وهو من علف الإبل والمخبطُ: العصا التى تَخْبِطُ بها أوراق الشجر.

قوله: «تَنَنِّعُشُهُ»<sup>(١٠)</sup>

قال صاحب الأفعال: نَعَشَ اللَّهُ فَلَانًا نَعَشًا. أى: جبره. والرجل غيره كذلك:

(١) أى: أخذنا وجبذنا. والسجل: بفتح السين وإسكان الجيم: الدلو المملوءة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٩).

(٢) هكذا هو فى جميع نسخنا وكذا ذكره القاضى عن الجمهور. قال: وفى رواية السمرقندى: أصفقناه بالصاد. وكذا ذكره

الحميدى فى الجمع بين الصحيحين عن رواية مسلم ومعناها: ملأناه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٣٩ وما بعدها).

(٣) هكذا فى ح. وفى نسختى د، ز: كثيرة.

(٤) (٥٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤٠).

(٦) (٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤١).

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤١).

(٩) (١٠) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤٢).

وأنعشه. لُغية. قال غيره: «النْعْشُ: الارتفاع، وبه سمي نعشُ الجنازة لارتفاعه. ونعشتُ الرجل. أي رفعتُ منزلته.

قال الهروي: وقالت عائشة في أبيها - رضى الله عنها -: فانتاش الدّين بنعشه إياه»<sup>(١)</sup> أي: استدركه بإقامته إياه من مصرعه. وانتعش العليل. إذا أفاق.

## [باب أحضر]<sup>(٢)</sup>

قوله: «فخرجت أحضر»<sup>(٣)</sup> أي: أجرى. قاله في الأفعال: أحضر: جرى شديداً. والحضر: الطلق.

قال الهروي: أحضر إذا عدا واستحضر دابته إذا حملها على الحضر: وهو العدو. قال جابر: «حسرت»<sup>(٤)</sup> يعنى: غصنا من أغصان الشجرة. يريد: قشرتها. ومنه: يقال: حسرت الدابة إذا أتعبتها في السير حتى تتجرّد من بدانتها. قوله «وأعظم كفل الركب»<sup>(٥)</sup> الكفل بإسكان الفاء وكسر الكاف: الكساء الذى يحويه راكب البعير على سنامه إذا ارتدّفه، لثلا يسقط فيحفظ الكفل راكب. قال الهروي قال أبو منصور: ومنه اشتق: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته﴾<sup>(٦)</sup> أي: نصيين يحفظا نكم من هلكة المعاصي كما يحفظ الكفل راكب.

## [باب في حديث الهجرة. ويقال له: حديث الراحل]

قوله. «معه كُتْبة من لبن»<sup>(٧)</sup> قد تقدم شرحها. في كتاب الرّجم. قوله: «فارتطمث فرسه»<sup>(٨)</sup> أي: ذهبت في أرضٍ وساخت.

- 
- (١) راجع (النهاية لابن الأثير: نعش).  
 (٢) ذكر هذا العنوان في هامش نسخة فقط.  
 (٣) أحضر: بضم الهمزة وإسكان الحاء وكسر الضاد المعجمة أي: أعدو وأسعى سعياً شديداً. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤٣).  
 (٤) قوله: «فحسرت» بفتح وسين مهملتين والسين مخففة. أي: أهدته ونحيت عنه ما يمنع حدثه بحيث صار مما يمكن قطعي الأغصان به، وهو معنى قوله: فاندلق. بالذلل المعجمة. أي: صار حاداً. راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤٤).  
 (٥) قوله: «ثم دعونا بأعظم رجل في الركب، وأعظم جل في الركب»، وأعظم كفل في الركب». راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤٧).  
 (٦) سورة الحديد آية: ٢٨.  
 (٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٤٩).  
 (٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٥٠).

## [كتاب التفسير]

قول عائشة رضى الله عنها: «فيعضلها»<sup>(١)</sup>.  
 العضل: التضيق والمنع. يقال: عَضَلْتَنِي عن الأمر. أى منعتنى عنه. فَأَعْضَلَ بى الأمر إذا ضاقت عليك الحيل فيه. وأصله من عَضَلَتِ الناقة: نَشَبَ ولدها فلم يسهل مخرجه. والدجاجة: نَشَبَ بيضها.  
 والمسألة المعضلة: الضيقة المخرج الصعبة.. وداء عضال: أى شديد.  
 وقول على رضى الله عنه: «معضلة ولا أبا حسن».  
 قال الفرّاء: هذه معرفة وُضِعَتْ موضع النكرة [فإنه]<sup>(٢)</sup> قال: «ولا رجل لها كأبى حسن»؛ لأن التبرئة<sup>(٣)</sup> لا تقع على المعارف. قال غيره من البصريين: فى الكلام حذف مضاف نكرة لا يتعرف بها أضيف إليه<sup>(٤)</sup>.  
 والتقدير: معضلة ولا مثل معضلة أبى حسن. قال: والمعنى يَقْتَضِي ذلك.  
 قال الشيخ: خرج مسلم حديث ابن عباس «تعلم آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً؟» قلت: نعم ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ قال: صدقت<sup>(٥)</sup>.  
 «حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وهارون ابن عبد الله، وعبد بن حميد، عن جعفر بن عون قال: أخبر أبو عُمَيْسٍ، عن عبد المجيد بن سُهَيْل<sup>(٦)</sup>».  
 قال بعضهم: هكذا هو الصواب عبد المجيد بتقديم الميم على الجيم.

---

(١) فيعضلها. أى: يمنعها الزواج.  
 راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤ صفحة ٢٣١٥).  
 (٢) ما بين المعقوتين زيادة من د.  
 (٣) هكذا فى د. وفى ز: لأن التزويه  
 (٤) هكذا فى د. وفى ز: لا يعرف لما اضيف إليه.  
 (٥) راجع (صحيح مسلم شرح النووى ١٨ : ١٦١ وما بعدها).  
 (٦) هكذا هو فى جميع النسخ: عبد المجيد. بالميم ثم الجيم إلا نسخة ابن ما هان؛ ففيها: عبد الحميد. بالخاء ثم بالميم.. وكذا قاله سفيان بن عيينة. وسماه البخارى: عبد المجيد. بالميم ثم بالجيم.  
 وكذا رواه: ابن القاسم، والقعنبي وجماعة فى الموطأ عن مالك.  
 وقال ابن عبد البر: يقال بالوجهين. قال: والأكثر بالميم ثم بالجيم. قال القاضى؛ فإذا ثبت الخلاف فيه لم يحكم على أحد الوجهين بالخطأ.



ووقع في نسخة ابن مـاهان في إسنـاد هذا الحديث: عبد الحميد مكان عبد المجيد والأول الصواب إن شاء الله عزوجل، وبه التوفيق، والعصمة والحمد لله رب العالمين.

كـمل جميع شرح المعلم بفوائد مسلم بحمد الله وعونه وتأييده، وذلك حين وافق الفراغ منه (يوم الثلاثاء ثاني عشر من ربيع الآخر من سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة). وكتب: علي بن أحمد بن هبة الله المعروف (بابن الكرابة)<sup>(١)</sup> لنفسه نفعه الله به في الدنيا والآخرة وعلمه خيراً.

رحم الله من نظر فيه، وجزاه الله بالرحمة والرضوان ولجميع المسلمين آمين رب العالمين..

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الطاهر الزكي أبي القاسم محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب، وعلى آله وأصحابه الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

\*\*\*

قوبل بالأصل المنقول منه على حسب الطاقة بحمد الله ومنه.  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

﴿ تم بحمد الله تعالى ﴾

## الجزء الثاني من

**كتاب المعلم بفوائد مسلم للمازري**

تم جمعه في ١٩٩٣/٦/٢٥

تم الانتهاء من تصحيحه في ١٢ / ٥ / ١٩٩٥

---

(١) هكذا في آخر نسخة د ورد اسم الناسخ (الكز...) والباقي منه مطموس لم يقرأ فلعله كما ذكرت أو: الكزي أو الكراء. بالقصراً والمد والله أعلم.



## فهرس المعلم بفوائد مسلم للإمام المازى .. الجزء الثانى

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٥      | تقديم اللجنة .  |
| ٧      | تقديم المحقق  |
| ٩      | و من كتاب التفليس   |
| ٩      | باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أقلس فله الرجوع فيه                     |
| ١٢     | باب فضل إنظار المعسر  |
| ١٤     | كتاب الحوالة  |
|        | باب تحريم فضل بيع الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلا وتحريم منع |
| ١٥     | بذله وتحريم بيع ضراب الفحل  |
| ١٨     | باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغى، والنهى عن بيع السنور        |
| ٢٠     | باب حل أجرة الحمامة   |
|        | باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو  |
| ٢١     | ماشية ونحو ذلك  |
| ٢٢     | باب تحريم بيع الخمر   |
| ٢٤     | من كتاب الصرف   |
| ٢٥     | باب لعن أكل الربا ومؤكله  |
| ٢٧     | باب بيع الطعام مثلاً بمثل   |
| ٣٢     | باب أخذ الحلال وترك الشبهات   |
| ٣٨     | باب بيع الطعام مثلاً بمثل   |
| ٣٨     | باب بيع الدابة واستثناء ركوبها  |
| ٤٠     | باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه  |
| ٤٠     | باب الرهن وجوازه فى الحضر والسفر  |
| ٤١     | باب السلم   |
| ٤٤     | باب تحريم الاحتكار فى الأقوات   |

الصفحة

الموضوع

٤٥

كتاب الشفعة

- ٤٩ باب غرز الخشب في جدار الجار
- ٤٩ باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها
- ٤٩ باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

٥٠

كتاب الفرائض

- ٥٢ باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر
- ٥٦ باب ميراث الكلالة
- ٥٧ باب أخر آية أنزلت آية الكلالة
- ٦٢ الحجب على ضربين : نقص وإسقاط

٦٤

كتاب الهبات

- ٦٤ باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه
- ٦٤ باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل
- ٦٥ باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة
- ٦٨ باب العمرى

٦٩

كتاب الوصية

- ٦٩ باب الوصية بالثلث
- ٧٠ باب الوقف
- ٧٢ باب ترك الوصية لمن ليس له شئ يوصى فيه

٧٥

كتاب النذر

- ٧٥ باب الأمر بقضاء النذر
- ٧٥ باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً

الصفحة

الموضوع

- ٧٦ باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد
- ٧٩ باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة
- ٨٠ باب في كفارة النذر

كتاب الإيمان

- ٨١ باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى
- ٨٢ باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله
- باب نذر من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه
- ٨٢ باب يمين الحالف على نية المستحلف
- ٨٣ باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم
- ٨٤ باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه
- ٨٤ باب من أعتق شركاً له في عبد
- ٨٥ باب جوار بيع المدبر

كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات

- ٨٨ باب القسامة
- ٩١ باب حكم المحاربين والمرتدين
- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة
- ٩٣ باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه المصول عليه فأتلف نفسه أو عضوه، لاضمان عليه
- ٩٣ باب بيان إثم من سن القتل
- ٩٥ باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال
- ٩٥ باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص واستحباب طلب العفو منه
- ٩٧ باب دية الجنين

من كتاب السرقة

- ١٠٠ باب حد الزنى

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ١٠١    | باب رجم الثيب بالزنى                            |
| ١٠٢    | باب من اعترف على نفسه بالزنى                    |
| ١٠٥    | باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى               |
| ١٠٦    | كتاب حد الخمر                                   |
| ١٠٧    | باب الحدود كفارات لأهلها                        |
| ١٠٨    | باب جرح العجماء والمعدن والبثر جبار             |
| ١١٠    | كتاب القضاء                                     |
| ١١١    | باب القضاء باليمين والشاهد                      |
| ١١١    | باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة                 |
| ١١٢    | باب قضية هند                                    |
| ١١٣    | باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان                 |
| ١١٤    | باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور      |
| ١١٤    | باب بيان خير الشهود                             |
| ١١٥    | باب بيان اختلاف المجتهدين                       |
| ١١٥    | باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين            |
| ١١٦    | كتاب اللقطة                                     |
| ١٢٠    | باب في لقطة الحاج                               |
| ١٢١    | باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها          |
| ١٢١    | باب الضيافة ونحوها                              |
| ١٢٢    | باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها |
| ١٢٥    | كتاب الجهاد                                     |
| ١٢٦    | باب تحريم الغدر                                 |
| ١٢٨    | باب جواز الخداع في الحرب                        |

الصفحة

الموضوع

|     |  |
|-----|--|
| ١٢٨ | باب كراهة تمنى لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء                              |
| ١٢٨ | باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب   |
| ١٣٠ | باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد                               |
| ١٣٠ | باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها   |
| ١٣٠ | باب الأنفال  |
| ١٣١ | باب استحقاق القاتل سلب القتل   |
| ١٣٤ | باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى  |
| ١٣٥ | باب حكم الفئ   |
| ١٣٧ | باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «لأنورث ماتركناه صدقة»                          |
| ١٤٠ | باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين  |
|     | باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل           |
| ١٤١ | للحكم  |
| ١٤٣ | باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتوح |
| ١٤٤ | باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب                                      |

ذكر حديث هرقل بطوله وهو مشهور

١٤٤

|     |   |
|-----|---|
| ١٤٨ | باب غزوة بدر  |
| ١٤٨ | باب فتح مكة   |
| ١٥٢ | باب صلح الحديبية  |
| ١٥٤ | باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على أذى المنافقين                  |
| ١٥٧ | باب غزوة ذي قرد وغيرها  |
| ١٦٠ | باب غزوة النساء مع الرجال   |
| ١٦١ | باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولايسهم. والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب           |
| ١٦١ | باب عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم  |
|     | باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرق بالرية، والنهي عن إدخال |
| ١٦٢ | المشقة عليهم  |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| باب غلظ تحريم الغلول   | ١٦٢    |
| باب تحريم هدايا العمال   | ١٦٣    |
| باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية  | ١٦٣    |
| باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول   | ١٦٤    |
| باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال. وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة | ١٦٤    |
| باب إذا بويع لخليفتين  | ١٦٥    |
| باب خيار الأئمة وشرارهم  | ١٦٥    |
| باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى « لاهجرة بعد الفتح »                | ١٦٦    |
| باب المسابقة بين الخيل وتضميرها  | ١٦٧    |
| باب ما يكره من صفات الخيل  | ١٦٧    |
| باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله  | ١٦٨    |
| باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى   | ١٦٨    |
| باب فضل الجهاد والرباط   | ١٦٨    |
| باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله                                    | ١٦٩    |
| باب ثبوت الجنة للشهيد  | ١٦٩    |
| باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار   | ١٧٠    |
| باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم  | ١٧٠    |
| باب بيان فضل الغزو في البحر  | ١٧٠    |
| باب بيان الشهداء   | ١٧١    |
| باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق                                      | ١٧١    |
| باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله  | ١٧٢    |

### كتاب الصيد

|  |     |
|--|-----|
| باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده                          | ١٧٩ |
| باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير | ١٨٠ |
| باب إباحة ميتات البحر                                  | ١٨١ |



| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ١٨٤    | باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية   |
| ١٨٦    | باب في أكل لحوم الخيل   |
| ١٨٧    | ذكر أحاديث الضب   |
| ١٨٨    | باب إباحة الجراد  |
| ١٩٠    | باب إباحة الأرنب  |
| ١٩٠    | باب النهي عن صير البهائم  |
| ١٩١    | كتاب الأضاحي  |
| ١٩١    | باب وقتها   |
|        | باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان |
| ١٩١    | نسخه وإباحته إلى متى شاء  |
| ٢٠٢    | باب الفرع والعتيرة  |
|        | باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره أو        |
| ٢٠٣    | أظفاره شيئاً  |
| ٢٠٥    | كتاب الأشربة  |
| ٢٠٦    | باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام                                     |
| ٢١١    | باب كراهية انتباز التمر والزبيب مخلوطين                                     |
| ٢١٢    | باب تحريم تخليل الخمر   |
| ٢١٤    | باب إباحة النبيذ الذي لم يشدد ولم يصر مسكراً                                |
| ٢١٤    | باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما   |
|        | باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققاً تاماً،     |
| ٢١٥    | واستحباب الاجتماع على الطعام  |
| ٢١٧    | كتاب الأطعمة  |
| ٢١٧    | باب كراهية الشرب قائماً   |
| ٢١٧    | باب في الشرب من زمزم قائماً   |
| ٢١٨    | باب كراهة التنفس في نفس الإناء، واستحباب التنفس ثلاثاً، خارجاً الإناء       |
| ٢١٩    | باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ                      |
|        | باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب إذن صاحب       |
| ٢٢٠    | الطعام للتابع   |

|     |  |
|-----|--|
| ٢٢٢ | باب فضيلة الأسود من الكبائر  |
| ٢٢٢ | باب المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء                         |
| ٢٢٣ | باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة إلا بإذن أصحابه          |
| ٢٢٤ | باب فضل تمر المدينة  |
| ٢٢٥ | <b>كتاب اللباس والزينة</b>   |
| ٢٢٥ | باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء         |
| ٢٢٦ | باب تحريم استعمال خاتم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء                 |
| ٢٣١ | باب نهى الرجل عن لبس الثوب المعصفر   |
| ٢٣٣ | استحباب لبس النعال   |
| ٢٣٣ | باب النهى عن اشتغال الصماء   |
| ٢٣٥ | باب نهى الرجل عن الزعفران  |
| ٢٣٦ | باب تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرس ونحوه |
| ٢٣٩ | باب كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير   |
| ٢٤٠ | باب النهى عن التزوير في اللباس وغيره والتشيع بما لم يعط                        |
| ٢٤٣ | <b>كتاب الأدب</b>  |
| ٢٤٣ | باب النهى عن التكنى بأبى القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء                      |
| ٢٤٤ | باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة ونافع وغيره                                 |
| ٢٤٤ | استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن   |
| ٢٤٤ | الأسماء المحرمة  |
| ٢٤٥ | جواز التكنية   |
| ٢٤٥ | باب الاستئذان  |
| ٢٤٩ | <b>كتاب السلام</b>   |
| ٢٥٢ | باب لكل داء دواء واستحباب التداوى  |
| ٢٥٣ | باب منع المختل من الدخول على النساء والأجانب                                   |
| ٢٥٣ | تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث  |
| ٢٥٣ | الطب والمرض والرقى   |
| ٢٥٦ | باب السحر  |

الصفحة

الموضوع

|     |  |
|-----|--|
| ٢٥٩ | استحباب الرقية من العين والنملة                            |
| ٢٦٢ | لكل داء دواء واستحباب التداوى                              |
| ٢٦٢ | التداوى بالعود الهندي                                      |
| ٢٧٠ | لاعدوى لاطيرة ولاهامة ولاصفر                               |
| ٢٧١ | باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم                    |
| ٢٧٤ | الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها                            |
| ٢٧٥ | تحريم الكهانة وإتيان الكاهن                                |
| ٢٨٠ | قتل الحيات وغيرها  |
| ٢٨٢ | النهي عن قتل النمل   |
| ٢٨٣ | كتاب الألقاظ من الأدب وغيرها                               |
| ٢٨٣ | كراهة تسمية العنب كرما                                     |
| ٢٨٦ | باب كراهة قول الإنسان خبثت نفسي                            |
| ٢٨٦ | استعمال المسك وكراهة رد الريحان والطيب                     |
| ٢٨٦ | حكم إطلاق لفظ العبد والأمة والمولى والسيد                  |
| ٢٨٨ | تحريم اللعب بالنردشير                                      |
| ٢٩٠ | ما قيل في الرؤيا والحلم                                    |
| ٢٩٠ | معجزات النبي صلى الله عليه وسلم                            |
| ٣٠١ | باب بيان مثل ما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم            |
| ٣٠١ | شفقته صلى الله عليه وسلم عليه أمته                         |
| ٣٠٤ | باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها           |
| ٣٠٥ | حسن خلقه صلى الله عليه وسلم                                |
| ٣٠٦ | باب رحمته صلى الله عليه وسلم النساء والرفق بهن             |
| ٣٠٧ | باب عرق النبي صلى الله عليه وسلم في البرد وحين يأتيه الوحي |
| ٣٠٧ | صفة شعره صلى الله عليه وسلم                                |
| ٣٠٨ | باب صفة فم النبي صلى الله عليه وسلم وعينه وعقبه            |
| ٣١٠ | باب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا       |
| ٣١٠ | سخاؤه صلى الله عليه وسلم                                   |
| ٣١٠ | شبيهه صلى الله عليه وسلم                                   |

## الصفحة

## الموضوع

|     |  |
|-----|--|
| ٣١١ | وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم   |
| ٣١٤ | فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم                                |
| ٣١٨ | فضائل موسى صلى الله عليه وسلم  |
| ٣١٩ | إثبات خاتم النبوة وصفته  |
| ٣٢٠ | باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم                                   |
| ٣٢١ | فضائل زكريا والخضر عليهما السلام                                       |
| ٣٢٥ | فضائل أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه                                |
| ٣٢٧ | فضائل فاطمة رضي الله عنها  |
| ٣٢٨ | باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه                                    |
| ٣٢٩ | فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه                                       |
| ٣٣١ | فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه                                     |
| ٣٣٢ | فضائل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه                                     |
| ٣٣٣ | فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما                                      |
| ٣٣٣ | فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما                                     |
| ٣٣٣ | فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم                                 |
| ٣٣٤ | فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها                                  |
| ٣٤٨ | باب فضائل أم سليم وأم أنس بن مالك وبلال رضي الله عنهما                 |
| ٣٤٨ | باب من فضائل أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه                            |
| ٣٤٩ | باب من فضائل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه                            |
| ٣٥٠ | باب من فضائل أبي دجاجة سمك بن خرشة رضي الله عنه                        |
| ٣٥٠ | باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه                                       |
| ٣٥٢ | باب من فضائل عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما                           |
| ٣٥٣ | باب من فضائل حسان بن ثابت، رضي الله عنه                                |
| ٣٥٤ | باب من فضائل أبي هريرة الديسي، رضي الله عنه                            |
| ٣٥٤ | باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم، وحاطب بن أبي بلثعة                 |
| ٣٥٤ | باب من فضائل الأشعرين رضي الله عنهم                                    |
| ٣٥٥ | باب فضائل جعفر بن أبي طالب، وأسماء بنت عميس وأهل سفينتهم رضي الله عنهم |
| ٣٥٥ | باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم                               |
| ٣٥٦ | باب في خير دور الأنصار رضي الله عنهم                                   |
| ٣٥٦ | باب من فضائل نساء قريش   |
| ٣٥٦ |  |

الصفحة

الموضوع

|     |  |
|-----|--|
| ٣٥٧ | باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم                           |
| ٣٥٧ | باب قوله صلى الله عليه وسلم : لا تأتى مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم |
| ٣٥٨ | تحريم سب الصحابة   |
| ٣٦٠ | باب من فضائل أويس القرنى رضى الله عنه                                      |
| ٣٦٠ | باب ذكر كذاب ثقيف ومبهرها  |
| ٣٦٠ | باب قوله صلى الله عليه وسلم : كايلاً مائة لا تجد فيها راحلة                |
| ٣٦١ | فضائل حاطب بن أبى بلتعة، أهل بدر رضى الله عنهم                             |

كتاب البر والصلة والآداب

|     |   |
|-----|---|
| ٣٦٤ | باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها                                 |
| ٣٦٤ | باب رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر فلم يدخل الجنة                    |
| ٣٦٥ | باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوها  |
| ٣٦٦ | باب تفسير البر والإثم   |
| ٣٦٦ | باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير  |
| ٣٦٦ | باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوهما                                |
| ٣٦٨ | باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله                            |
| ٣٦٨ | باب النهى عن الشحناء والتهاجر   |
| ٣٦٨ | باب فضل عيادة المريض  |
| ٣٧٠ | تحريم الظلم   |
| ٣٧١ | ثواب المؤمن فيما يصيبه  |
| ٣٧٢ | باب تحريم الظلم   |
| ٣٧٣ | باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً  |
| ٣٧٤ | باب تحريم الغيبة  |
| ٣٧٤ | باب مداراة من يتقى فحشه   |
| ٣٧٤ | باب فضل الرفق   |
|     | باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك، كان |
| ٣٧٦ | له ذكاة وأجر ورحمة  |
| ٣٧٧ | باب تحريم النميمة   |
| ٣٧٨ | باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، ويأتى بشئ يذهب الغضب                            |
| ٣٧٨ | باب خلق الإنسان خلقاً لا يتمالك   |

الصفحة

الموضوع

|     |  |
|-----|--|
| ٣٧٩ | باب النهى عن ضرب الوجه                               |
| ٣٨٣ | باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذى لا يؤذى |
| ٣٨٤ | باب تحريم الكبر                                      |
| ٣٨٤ | باب النهى من قول : هلك الناس                         |
| ٣٨٥ | باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء      |
| ٣٨٥ | باب فضل الإحسان إلى البنات                           |
| ٣٨٦ | باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه                       |
| ٣٨٧ | باب المرء مع من أحب                                  |

كتاب القدر

|     |   |
|-----|---|
| ٣٩٠ | باب كل شئ بقدر  |
| ٣٩١ | باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام  |
| ٣٩٣ | باب اتباع سنن اليهود والنصارى   |
| ٣٩٤ | باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء  |
| ٣٩٥ | باب معنى « كل مولود يولد على الفطرة ، وحكم موت أطفال الكفار ، وأطفال المسلمين » |

كتاب العلم

|     |  |
|-----|--|
|     | باب النهى عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متابعتة والنهى عن الاختلاف فى |
| ٣٩٩ | القرآن باب فضل الذكر والدعاء، والتقرب إلى الله تعالى                       |
| ٤٠٢ | باب من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه. ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه    |
| ٤٠٦ | باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر                               |
| ٤٠٧ | باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه                                       |
| ٤٠٧ | باب ما يقول عند النوم  |
| ٤٠٨ | باب فى الحض على التوبة   |
| ٤٠٨ | باب فى سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه                                |
| ٤١٠ | باب قبول التوبة من الذنوب، وإن تكررت الذنوب والتوبة                        |
| ٤١٣ |  |
| ٤١٤ | باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش   |
| ٤١٤ | باب سعة رحمة الله تعالى على المؤمنين                                       |
| ٤١٥ | باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه  |
| ٤١٦ | باب فى حديث الإفك  |

الصفحة

الموضوع

٤١٨

باب براءة حرم النبي صلى الله عليه وسلم من الريبة

٤١٩

كتاب صفات المنافقين وأحكامهم

٤١٩

باب في البعث والنشور، وصفة الأرض يوم القيامة

٤٢٢

كتاب صفة القيامة والجنة والنار

٤٢٢

باب نزل أهل الجنة

٤٢٣

باب لأحد أصبر على أذى من الله عز وجل

٤٢٥

باب مثل المؤمن كالزرع ومثل المنافق والكافر كالأزرة

٤٢٥

باب طلب المغافر الفداء بملء الأرض ذهباً

٤٢٦

باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا

٤٢٦

باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى

٤٢٦

باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة

٤٢٧

باب الاقتصاد في الموعظة

٤٣٠

باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر

٤٣١

باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء

٤٣٤

باب سؤال اليهود النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح

٤٣٧

ذبح الموت

باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل النار

باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه

كتاب الفتن وأشرار الساعة

٤٣٩

باب اقتراب الفتن، وفتح ردم يأجوج ومأجوج

٤٣٩

باب نزول الفتن كمواقع القطر

٤٤١

باب ذكر ابن صياد

٤٤٩

باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة، وقتله المؤمن وإحيائه

٤٥٠

باب قصة الجساسة

٤٥١

باب ما بين النفختين

الصفحة

الموضوع

### كتاب الزهد

|     |   |
|-----|---|
| ٤٥٢ | باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم                        |
| ٤٥٣ | باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله وينهى عن المنكر ويفعله     |
| ٤٥٤ | باب من أشرك في عمله غير الله، أو: باب تحريم الرياء              |
| ٤٥٤ | باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين                                 |
| ٤٥٥ | باب المتثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم                         |
| ٤٥٦ | باب أحاديث متفرقة   |
| ٤٥٧ | باب النهي عن المدح إذا كان فيه، إفراط وخيف منه فتنة على الممدوح |
| ٤٥٧ | باب قصة أصحاب الأخدود، والساحر والراهب والغلام                  |
| ٤٥٨ | باب حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر                            |
| ٤٦٣ | باب أخضر  |
| ٤٦٣ | باب في حديث الهجرة، ويقال له: حديث الراحل                       |
| ٤٦٤ |   |

### كتاب التفسير

تم بحمد الله

|             |                     |
|-------------|---------------------|
| رقم الإيداع | ٩٦/٣٩٧٨             |
| رقم دولي    | ٩٧٧ - ٢٠٥ - ٠٩٤ - ٣ |











